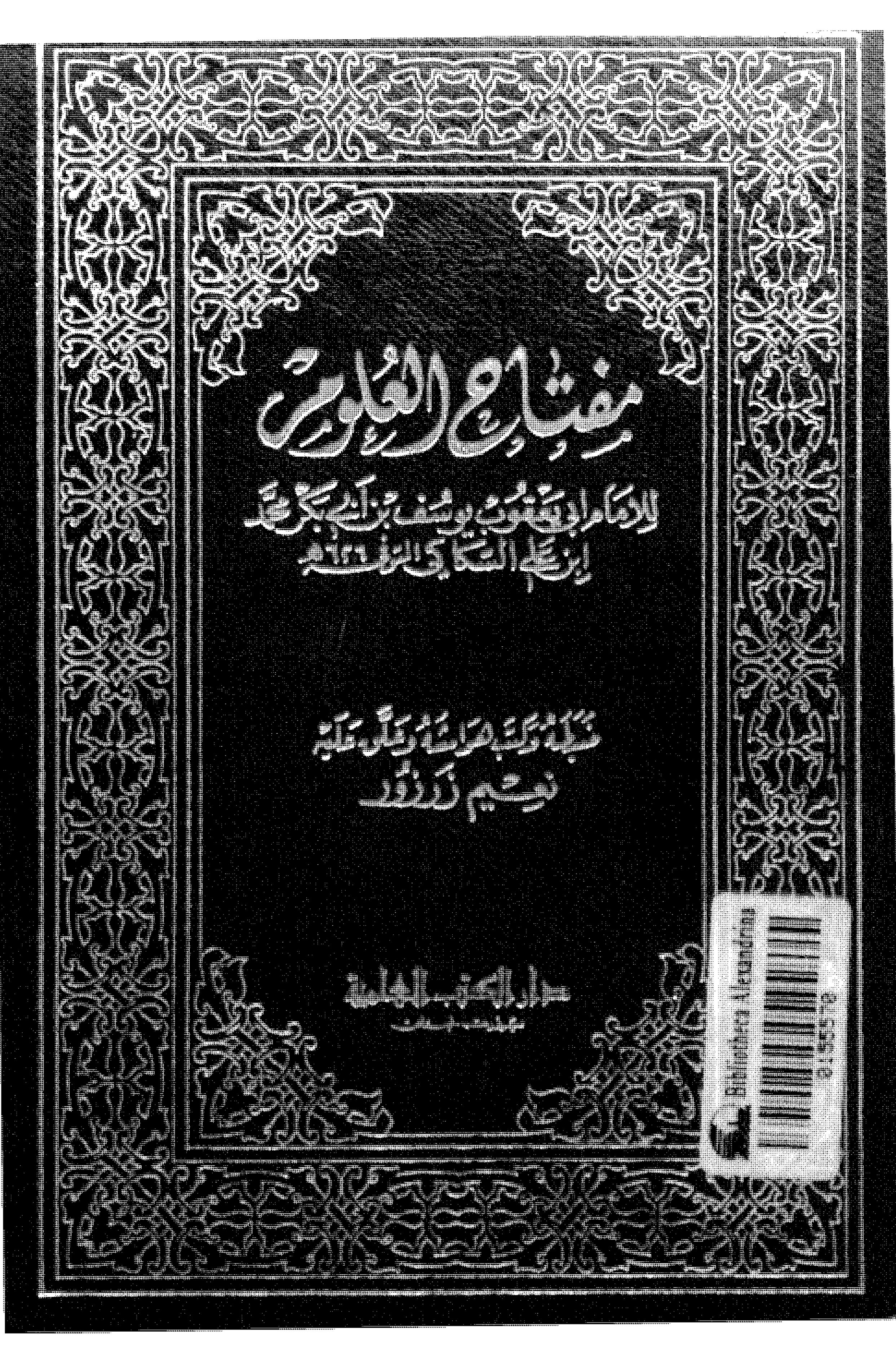

مفتاح العلوم
للإمام أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد
ابن علي السكاكي المتوفى ٦٢٦هـ
ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه
نعيم زرزور
دار الكتب العلمية

مفتاح العلوم

للإمام سراج الملة والدين أبي يعقوب يوسف
ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي المتوفى
سنة ٦٢٦ رحمه الله وأثابه فوق متمناه

ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه
نعيم زرزور
دبلوم الدراسات العليا في اللغة العربية وآدابها

دار الكتب العلمية
بيروت — لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الأستاذ الإمام البارع العلامة سراج الملة والدين أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي تغمده الله برحمته ورضوانه .

أحق كلام أن تلهج به الألسنة ، وأن لا يطوى منشوره على توالي الأزمنة ، كلام لا يفرغ إلا في قالب الصدق ، ولا ينسج خبره إلا على منوال الحق ، فبالحري تلقيه بالقبول إذا ورد يقرع الأسماع ، وتأبّيه أن يعلق بذيل مؤاده ريبة إذا حسر عن وجهه القناع ، وهو مدح الله تعالى وحمده بما هو له من الممادح أزلا وأبداً ، وبما انخرط في سلكها من المحامد متجدداً ، ثم الصلاة والسلام على حبيبه محمد البشير ، النذير بالكتاب العربي المنير . الشاهد لصدق دعواه بكمال بلاغته ، المعجز لدهماء المصاقع عن إيراد معارضته ، اعجازاً أخرس شقشقة كل منطيق ، وأظلم طرق المعارضة فما وضح إليها وجه طريق . حتى أعرضوا عن المعارضة بالحروف ، إلى المقارعة بالسيوف . وعن المقاولة باللسان ، إلى المقاتلة بالسنان . بغياً منهم وحسداً ، وعناداً ولددا ؛ ثم على آله وأصحابه الأئمة الأعلام ، وأزمة الاسلام .

وبعد ، فإن نوع الأدب نوع يتفاوت كثرة شعب وقلة ، وصعوبة فنون وسهولة ، وتباعد طرفين وتدانيا . بحسب حظ متوليه من سائر العلوم كمالاً ونقصاناً ، وكفاء منزلته هنالك ارتفاعاً وانحطاطاً ، وقدر مجاله فيها سعة وضيقاً . ولذلك ترى المعتنين بشأنه على مراتب مختلفة ، فمن صاحب أدب تراه يرجع منه إلى نوع أو نوعين لا يستطيع أن يتخطى

ذلك ، ومن آخر تراه يرجع إلى ما شئت من أنواع مربوطة في مضمار اختلاف ، فمن نوع لين الشكيمة سلس المقاد ، يكفي في اقتياده بعض قوة وأدنى تمييز . ومن آخر بعيد المأخذ ، نائي المطلب ، رهين الارتياد بمزيد ذكاء وفضل قوة طبع . ومن آخر هو كالملزوز في قرن . ومن رابع لا يملك إلا بعدد متكاثرة ، وأوهاق متظافرة مع فضل إلهي في ضمن ممارسات كثيرة ، ومراجعات طويلة ، لاشتماله على فنون متنافية الأصول ، متباينة الفروع ، متغايرة الجنى ، ترى مبنى البعض على لطائف المناسبات المستخرجة بقوة القرائح والأذهان . وترى مبنى البعض على التحقيق البحت ، وتحكيم العقل والصرف ، والتحرز عن شوائب الاحتمال . ومن آخر ريض لا يرتاض إلا بمشيئة خالق الخلق .

وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب ، دون نوع اللغة ، ما رأيته لا بد منه ، وهي عدة أنواع متآخذة . فأودعته علم الصرف بتمامه ، وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة ، وقد كشفت عنها القناع . وأوردت علم النحو بتمامه وتمامه ، بعلمي المعاني والبيان . ولقد قضيت بتوفيق الله منهما الوطر ، ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال ، لم أر بداً من التسمح بهما . وحين كان التدرب في علمي المعاني والبيان موقوفاً على ممارسة باب النظم وباب النثر ، ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي ، ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما .

وما ضمنت جميع ذلك كتابي هذا إلا بعدما ميزت البعض عن البعض ، التمييز المناسب ، ولخصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك ، ومهدت لكل من ذلك أصولا لائقة ، وأوردت حججاً مناسبة ، وقررت ما صادفت من آراء السلف ، قدس الله أرواحهم ، بقدر ما احتملت من التقرير ، مع الإرشاد إلى ضروب مباحث قلت عناية السلف بها ، وإيراد لطائف مفتنة ما فتق أحد بها رتق إذن .

وها أنا مملٍ حواشي جارية مجرى الشرح للمواضع المشكلة ، مستكشفة

عن لطائف المباحث المهملة . مطلعة على مزيد تفاصيل في أماكن تمس الحاجة إليها ، فاعلا ذلك كله عسى إذا قيض في اللحد المضجع ، أن يدعى لي بدعوة تسمع .

هذا واعلم أن علم الأدب متى كان الحامل على الخوض فيه مجرد الوقوف على بعض الأوضاع ، وشيء من الاصطلاحات ، فهو لديك على طرف التمام . أما إذا خضت فيه لهمة تبعثك على الاحتراز عن الخطأ في العربية ، وسلوك جادة الصواب فيها ، اعترض دونك منه أنواع تلقي لأدناها عرق القربة ، لا سيما إذا انضم إلى همتك الشغف بالتلقي لمراد الله تعالى من كلامه ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فهناك يستقبلك منها ما لا يبعد أن يرجعك القهقري ، وكأني بك وليس معك من هذا العلم إلا ذكر النحو واللغة ، قد ذهب بك الوهم إلى أن ما قرع سمعك هو شيء قد افتر عنه عصبية الصناعة ، لا تحقيق له . وإلاّ فمن لصاحب علم الأدب بأنواع تعظم تلك العظمة ، لكنك إذا اطلعت على ما نحن مستودعوه كتابنا هذا ، مشيرين فيه إلى ما تجب الاشارة إليه ، ولن يتم لك ذلك إلا بعد أن تركب له من التأمل كل صعب وذلول . علمت إذ ذاك أن صوغ الحديث ليس إلا من عين التحقيق ، وجوهر السداد .

ولما كان حال نوعنا هذا ما سمعت ، ورأيت أذكياء أهل زماني الفاضلين ، الكاملي الفضل ، قد طال إلحاحهم عليّ في أن أصنف لهم مختصراً يحظيهم بأوفر حظ منه ، وأن يكون أسلوبه أقرب أسلوب من فهم كل ذكي ، صنفت هذا ، وضمنت لمن أتقنه أن ينفتح عليه جميع المطالب العلمية ، وسميته : (**مفتاح العلوم**) ، وجعلت هذا الكتاب ثلاثة أقسام :

القسم الأول : في علم الصرف .

القسم الثاني : في علم النحو .

القسم الثالث : في علمي المعاني والبيان .

والذي اقتضى عندي هذا ، هو أن الغرض الاقدم من علم الأدب، لما كان هو الاحتراز عن الخطأ في كلام العرب ، وأردت أن أحصل هذا الغرض ، وأنت تعلم أن تحصيل الممكن لك لا يتأتى بدون معرفة جهات التحصيل واستعمالها ، لا جرم أنا حاولنا أن نتلو عليك في أربعة الانواع مذيلة بأنواع أخر مما لا بد من معرفته في غرضك ، لتقف عليه . ثم الاستعمال بيدك ، وإنما أغنت هذه لأن مثارات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة : المفرد ، والتأليف ، وكون المركب مطابقاً لما يجب أن يتكلم له .

وهذه الأنواع بعد علم اللغة هي المرجوع إليها في كفاية ذلك ما لم يتخط إلى النظم ، فعلما الصرف والنحو يرجع إليهما في المفرد والتأليف، ويرجع إلى علمي المعاني والبيان في الأخير ، ولما كان علم الصرف هو المرجوع إليه في المفرد أو فيما هو في حكم المفرد ، والنحو بالعكس من ذلك ، كما ستقف عليه وأنت تعلم أن المفرد متقدم على أن يؤلف ، وطباق المؤلف للمعنى متأخر عن نفس التأليف ، لا جرم أنا قدمنا البعض على هذا الوجه وضعاً لنؤثر ترتباً استحقته طبعاً ، وهذا حين أن نشرع في الكتاب فنقول وبالله التوفيق :

أما **القسم الأول** من الكتاب فمشتمل على ثلاثة فصول .

الأول : في بيان حقيقة علم الصرف والتنبيه على ما يحتاج إليه في تحقيقها .

الثاني : في كيفية الوصول إليه .

الثالث : في بيان كونه كافياً لما علق به من الغرض .

وقبل أن نندفع إلى سوق هذه الفصول ، فلنذكر شيئاً لا بد منه في ضبط الحديث فيما نحن بصدده ، وهو الكشف عن معنى الكلمة وأنواعها.

الأقرب أن يقال : الكلمة هي اللفظة الموضوعة للمعنى مفردة ، والمراد بالإفراد أنها بمجموعها وضعت لذلك المعنى دفعة واحدة . ثم إذا كان معناها مستقلا بنفسه ، وغير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة مثل : عِلْمٌ وجَهْلٌ سميت اسماً ، وإذا اقترنت مثل : علمَ وجهلَ سميت فعلاً ، وإذا كان معناها لا يستقل بنفسه مثل : مِنْ وعَنْ سميت حرفاً. ويفسر المستقل بنفسه على سبيل التقريب والتأنيس بأنه الذي يتم الجواب به ، كقول القائل : زيدٌ في جوابك إذا قلت من جاء وقرأ . إذا قلت ماذا فعل بخلافه ، إذا قال في أو على ، إذا قلت أين قرأ . وإذ قد ذكرنا هذا فلنشرع في **الفصل الأول** ولنشرحه .

الفصل الأول

علم الصرف

اعلم أن علم الصرف هو تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات والأقيسة . ونعني بالاعتبارات ، وأفرضها إلى أن تتحقق ، أنه أولا جنس المعاني ، ثم قصد بالجنس جنس منها ، معيناً بازاء كل من ذلك طائفة طائفة من الحروف . ثم قصد لتنويع الأجناس شيئاً فشيئاً متصرفاً في تلك الطوائف بالتقديم والتأخير والزيادة فيها بعد ، أو النقصان منها مما هو ، كاللازم للتنويع وتكثير الأمثلة ، ومن التبديل لبعض تلك الحروف لغيره لعارض ، وهكذا عند تركيب تلك الحروف من قصد هيئة ابتداء، ثم من تغيرها شيئاً فشيئاً . ولعلك تستبعد هذه الاعتبارات ، إذ ليس طريق معرفتها عندك . لكن لا يخفى عليك أن وضع اللغة ليس إلا تحصيل أشياء منتشرة تحت الضبط ، فإذا أمعنت فيه النظر وجدت شأن الواقع أقرب شيء من شأن المستوفي الحاذق ، وأنك لتعلم ما يصنع في باب الضبط ، فيزل عنك الاستعباد ، ثم إنك ستقف على جلية الأمر فيه مما يتلى عليك عن قريب .

الفصل الثاني

في كيفية الوصول الى النوعين

وهما : معرفة الاعتبارات الراجعة إلى الحروف، ومعرفة الاعتبارات الراجعة إلى الهيئات ، وفيه بابان :

الأول في معرفة الطريق إلى النوع الأول وكيفية سلوكه .

الثاني في معرفة الطريق إلى النوع الثاني وكيفية سلوكه أيضاً .

ومساق الحديث فيهما لا يتم إلا بعد التنبيه على أنواع التسعة والعشرين ومخارجها .

اعلم أنها عند المتقدمين تتنوع إلى : مجهورة ومهموسة ، وهي عندي كذلك ، لكن على ما أذكره ، وهو أن الجهر انحصار النفس في مخرج الحرف ، والهمس جري ذلك فيه .

والمجهورة عندي : الهمزة ، والألف ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والياء ، والراء ، والنون ، والطاء ، والدال ، والتاء ، والباء ، والميم ، والواو يجمعها قولك « قدك أترجم ونطايب » .

والمهموسة : ما عداها ، ثم إذا لم يتم الانحصار ولا الجري كما في حروف قولك : « لم يروعنا » سميت معتدلة ، وما بين الشديدة والرخوة. وإذا تم الانحصار كما في حروف قولك : « أجدك قطبت » سميت شديدة . وإذا تم الجري كما في الباقية من ذلك سميت رخوة إذا تبع

الاعتدال ضعف تحمل الحركة أو الامتناع عنه ، كما في الواو والياء والألف سميت معتلة . وإذا تبع تمام الانحصار حفز وضغط كما في حروف قولك : « قد طبخ ميت » ، حروف القلقلة . إلى وتتنوع أيضاً **مستعلية** وهي : الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف . وإلى **منخفضة** : وهي ما عداها .

والاستعلاء أن تتصعد لسانك في الحنك الأعلى ، والانخفاض بخلاف ذلك . فإن جعلت لسانك مطبقاً للحنك الاعلى كما في : الصاد والضاد والطاء والظاء ، سميت **مطبقة** . وإلا كما في سواها سميت **منفتحة** . ومخارجها عند الأكثر ستة عشر على هذا النهج .

أقصى الحلق للهمزة والألف والهاء . ووسطه للعين والحاء . وأدناه إلى اللسان للغين والخاء .

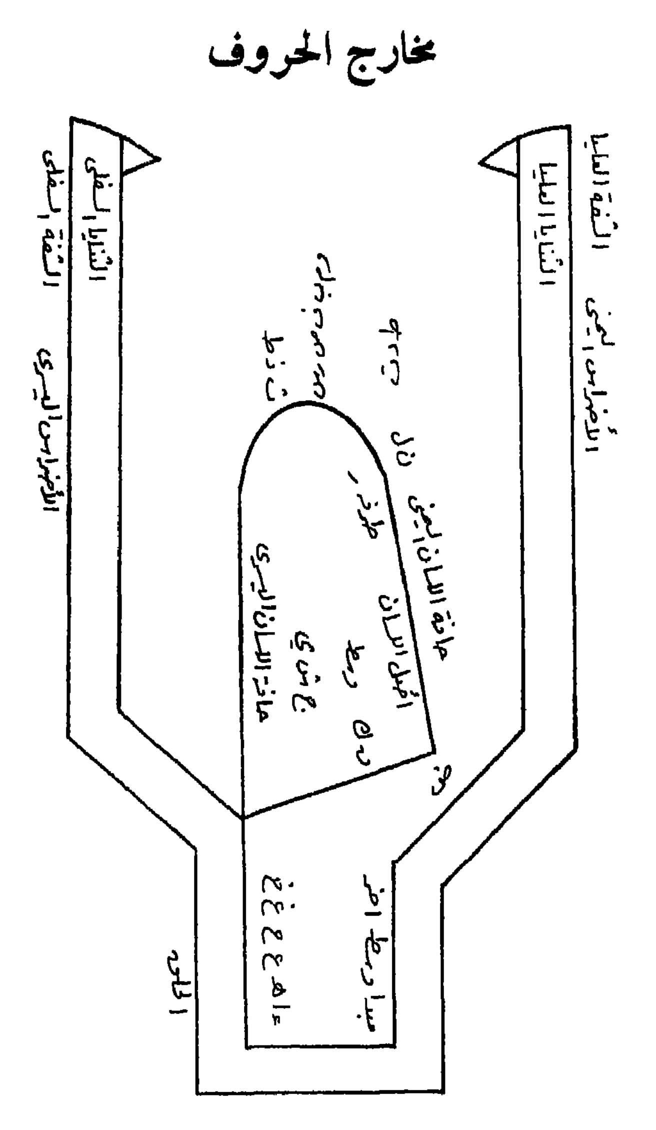
وأقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف ، ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف ، ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء.

ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد ، ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام ، ومن طرف اللسان ، بينه وبين ما فويق الثنايا العليا مخرج النون ، ومن مخرج النون ، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام ، مخرج الراء.

ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مخرج الطاء والدال والتاء ، ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد والزاي والسين ، ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا مخرج الظاء والذال والثاء ، ومن باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء .

ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو . ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة (ويتصور ما ذكرناه من الشكل المصور)

مخارج الحروف



وعندي أن الحكم في أنواعها ومخارجها على ما يجده كل أحد مستقيم الطبع ، سليم الذوق ، إذا راجع نفسه واعتبرها كما ينبغي وإن كان بخلاف الغير لا مكان التفاوت في الآلات . وإذ قد تنبهت لما ذكرنا فلنرجع إلى الباب الأول

الباب الاول

في معرفة الطريق إلى النوع الأول وكيفية سلوكه

والكلام فيه يستدعي تمهيد أصل ، وهو أن اعتبار الأوضاع في الجملة مضبوطة أدخل في المناسبة من اعتبارها منتشرة ، وأعني بالانتشار ورودها مستأنفة في جميع ما يحتاج إليه في جانب اللفظ من الحروف والنظم والهيئة ، وكذا في جانب المعنى من عدة اعتبارات تلزمه . وبالضبط خلاف ذلك ، وتقريره أن ايقاع القريب الحصول أسهل من البعيد ، وفي اعتبارها مضبوطة تكون أقرب حصولا لاحتياجها إذ ذاك إلى أقل مما تحتاج اليه على خلاف ذلك ، ويظهر من هذا أن اعتبار الأوضاع الجزئية ، أعني بها المتناولة للمعاني الجزئية ، يلزم عند إمكان ضبطها أن تكون مسبوقة بأوضاع كلية لها ، وقد خرج بقولي عند امكان ضبطها ما كان في الظاهر جنسه نوعه ، كالحروف والأسماء المشاكلة لها من نحو : إذا وأنى ومتى ، عن أن يكون لوضعه الجزئي وضع كلي . هذا على المذهب الظاهر من جمهور أصحابنا ، وإلا فخروج ذلك عندي ليس بحتم .

الإشتقاق :

وإذا تمهد هذا فنقول : الطريق إلى ذلك هو أن تبتدىء فيما يحتمل التنويع من حيث انتهى الواضع في تنويعه ، وهي الأوضاع الجزئية ، فترجع منها القهقري في التجنيس وهو التعميم إلى حيث ابتدأ منه ؛ وهو وضعه الكلي لتلك الجزئية ، كنحو أن تبتدىء من مثل لفظ المتباين ، وهو موضع التباين ، فترده إلى معنى أعم في لفظ التباين وهو المباينة من

الجانبين ، ثم ترد التباين إلى أعم وهو المباينة من جانب في لفظ باين ، ثم ترده إلى أعم وهو حصول البينونة في لفظ بان ، ثم ترده إلى أعم وهو مجرد البين ، وهذا هو الذي يعنيه أصحابنا في هذا النوع **بالاشتقاق** . ثم إذا اقتصرت في التجنيس على ما تحتمله حروف كل طائفة بنظم مخصوص ، كمطلق معنى البينونة فيما ضربنا من المثال للباء ثم الياء ثم النون . وهو المتعارف ، سمي **الاشتقاق الصغير** . وإن تجاوزت إلى ما احتملته من معنى أعم من ذلك كيفما انتظمت ، مثل ، الصور الست للحروف الثلاثة المختلفة من حيث النظم ، والاربع والعشرين للاربعة ، والمائة والعشرين للخمسة ، سمي **الاشتقاق الكبير** .

وههنا نوع ثالث من الاشتقاق كان يسميه شيخنا الحاتمي رحمه الله **الاشتقاق الأكبر** : وهو أن يتجاوز إلى ما احتملته اخوات تلك الطائفة من الحروف نوعاً أو مخرجاً ، وقد عرفت الأنواع والمخارج على مانبهناك، وأنه نوع لم أر أحداً من سحرة هذا الفن،وقليل ما هم ، حام حوله على وجهه إلا هو ، وما كان ذلك منه ، تغمده الله برضوانه وكساه حلل غفرانه ، إلا لكونه الأول والآخر في علماء الفنون الأدبية ، إلى علوم أخر ، ولا ينبئك مثل خبير ، وسلوك هذا الطريق على وجهين أصل فيما يطلب منه وملحق به .

أما الأصل فهو إذا ظفرت بأمثلة ترجع معانيها الجزئية إلى معنى كلي، لها أن تطلب فيها من الحروف قدراً تشترك هي فيه ، وهو يصلح للوضع الكلي . على أن لا تمتنع عن تقدير زيادة أو حذف أو تبديل ، أن توقف مطلوبك على ذلك . وعن تقدير القلب أيضاً في **الاشتقاق الصغير** معيناً كلا من ذلك بوجه يشهد لهسوى وجه الضبط ،فهوبمجرده لا يصلح لذلك، وتلك الحروف تسمى أصولا . والمثال الذي لا يتضمن إلا إياها مجرداً ، وما سوى تلك الحروف زوائد ، والمتضمن لشيء منها مزيداً ، وإذا أريد أن يعبر عن الأصول عبرعن أولها في ابتداء الوضع بالفاء،وعن ثانيها

بالعين ، وعن ثالثها باللام . ثم إذا كان هناك رابع وخامس كرر لهما اللام فقيل: اللام الثاني،واللام الثالث . وإذا أريد أن يعبر عن الزوائدعبر عنها بأنفسها ، إلا في المكرر والمبدل من تاء الافتعال ، وستعرفه هذا عند الجمهور ، وهو المتعارف . وإذا أريد تأدية هيئة الكلمة ، أديت بهذه الحروف ، ويسمى المنتظم منها إذ ذاك : وزن الكلمة ، والكلام في تقرير هذا الأصل يستدعي تحرير خمسة قوانين :

أحدها في أن القدر الصالح للوضع الكلي ماذا ، **والباقية** في أن الشاهد لتعيين كل من الأربعة : **الزيادة والحذف والبدل والقلب** ماذا .

قوانين الاشتقاق :

أما **القانون الأول** : فالذي عليه أصحابنا هو الثلاثة فصاعداً إلى خمسة، خلافاً للكوفيين . أما الثلاثة ، فلكون البناء عليها أعدل الابنية ، لا خفيفاً خفيفاً ، ولا ثقيلا ثقيلا ، ولانقسامه على المراتب الثلاث ، وهي : المبدأ، والمنتهى ، والوسط بالسوية ، لكل واحد واحد ، لاتفاوت مع كونه صالحاً لتكثير الصور المحتاج اليه في باب التنويع صلاحاً فوق الاثنين دع الواحد ، ويظهر من هذا أن مطلوبية العدد فيما جنسه نوعه دون مطلوبيته فيما سوى ذلك . وأما التجاوز عنها إلى الأكثر ، فلكونه أصلح منها لتكثير الصور المحتاج اليه . وأما الاقتصار على الخمسة فليكون على قدر احتمال نقصانها زيادتها ، وقد ظهر من كلامنا هذا أن الكلمات الداخلة تحت الاشتقاق عند أصحابنا البصريين إما أن تكون ثلاثية ، أو رباعية ، أو خماسية في أصل الوضع .

وأما **القانون الثاني** : وهو أن الحرف إذا دار بين أن يكون مزيداً على مثال هو فيه ، وبين أن يكون محذوفاً عن مثال ليس فيه ، فالشاهد للزيادة ماذا فوجوه ، وقبل أن نذكرها لا بد من شيء يجب التنبيه عليه ، وهو أن لا يكون توجه الحكم بالزيادة على الحرف بعد استجماع ما لا بد

منه في ذلك نادراً مثله في الخارج عن مجموع قولك : « **اليوم تنساه** » إذا لم يكن مكرراً على ما افترعه الاستقراء الصحيح . وهذه الحروف يسميها أصحابنا في هذا النوع حروف الزيادة ، بمعنى أن حكم الزيادة يتفق لها كثيراً ، ولذلك جعل شرطاً في زيادة الحرف كونه مكرراً ، أو من هذه الاحرف ، وأن لا يتغير حكم الحرف في نظيره . كنحو رجيل ، ومسيلم . وإذ قد تنبهت لهذا فنقول :

الوجه الأول : هو أن يفضل عن القدر الصالح للوضع الكلي ، كنحو ألف قبعثري .

الثاني : أن يكون ثبوته في اللفظ بقدر الضرورة ، كهمزة الوصل في اسم واعرف وأمثالهما ، وستعرف مواقعها .

الثالث : أن يمتنع عليه الحذف كحروف المضارعة لادائها إذا قدرت محذوفة عن الماضي إلى خلاف قياس ، وهو أن لا يكون في الأفعال الوزن الذي هو في باب الاعتبار الاصل المقدم وهو الثلاثي البتة ، مع محذور آخر وهو التجاوز عن القدر الصالح للوضع الكلي .

الرابع : وهو أم الوجوه أن يكون ثبوته في أقل صور من لا ثبوته ، ولا مقتضى للحذف من مقتضياته التي تقف عليها في قانونه ، كالحروف التي تقع فيما يصغر ويثنى ويجمع من نحو : مسيلم.ومسلمان أو مسلمين ومسلمون . أو مسلمين أو مسلمات ، وفي الأسماء المتصلة بالأفعال كالمصادر ، وأسماء الفاعلين والمفعولين ، والصفات المشبهة من نحو : مرحمة وراحم ومرحوم ورحيم ، وفي أبنية التفضيل ، واسماء الازمنة والامكنة ، وأسماء الآلات ، من نحو : أطلع ومطلع ومصداق . وفي غير ذلك مما يطلع عليه المتأمل . وهذه أشياء لها تفاصيل يتضمنها مواضعها من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

أما ما يقرع سمعك، إنّ من جملة الشواهد لزيادة الحرف أن يكون له معنى على حدة ، ممثلا بالتنوين ، وتاء التأنيث ، وسين الكسكسة ، وهاء الوقف ، ولام ذلك وهنالك وأولالك ، وأشباه لها . فلولا أنه يلزم من سوق هذا الحديث ادخال الشين المعجمة الكشكشية ، وكاف نحو ذلك وهنالك وكزيد، وباء نحو: بزيد في جملة حروف الزيادة ، وانه يلزم ادخال الاسماء الجارية مجرى الحروف في الاشتقاق ، لكان خليقاً بالقبول .

وأما **القانون الثالث** : وهو أن الحرف إذا اتفق له أن يدور بين الحذف والزيادة ، فالشاهد لكونه محذوفاً فتقول هو أن يلزم من الاحلال بالحذف ترك أصل تراعيه ، مثل أن يلزم كون المثال على أقل من ثلاثة أحرف إما بدون تأمل كنحو : غد ، ومن ، بل بتخفيف الهمزة : وقل وقه ولم يك ، أو بأدنى تأمل كنحو : رمتَا ، ورمَوا ، وقمنَ ، وقمتَ ، وقمتما ، وقمتم ، وقمتِ ، وقمتن ، وقمتُ ، وقمنا ، ونحو رمت ، وعدة ، وجرى ، فإن ضمائر الفاعلين ، وتاءي التأنيث ، وياء النسب كلمات على حدة . أو باستعمال قانون الزيادة في نحو : يعد ، ويسل ، والليل إذا يسرِ ، ولم يخشَ ، ويقلنَ ، وتدعين واغزَ ، وأقمْ ، وغاز ، وغازون ، وأعلون ، واقامة ، واستقامة ، وجوار ، وجوير ، وعلى ذا فقس . أو مثل أن يلزم أن لا يكون في الاسماء التي هي لمدار التنويع القطب الاعظم خماسي أصلا نظراً إلى التحقير والتكسير مع كونهما مستكرهين في نحو : فريزد ، وفرازد ، وسفيرج ، وسفارج ، وجميع ما شاكل ذلك . واعلم أن الحذف ليس يخص حرفاً دون حروف ، إلا أنه في حرف اللين إذا تأملت مفرط .

وأما **القانون الرابع** : وهو أن الشاهد لكون الحرف بدلاً عن غيره في محل التردد ماذا ، فالقول فيه هو أن تجده أقل وجوداً منه في أمثلة اشتقاقه ، كهمزة أجوة ، وتاء تراث ، ونظائرهما ، لا مساوياً له مساواة

مثل الدال في : نهد ينهد نهوداً ، للضاض في : نهض ينهض نهوضاً ، بعد أن يكون في مظان الاستشهاد للكثرة بمعزل عن تلك الأمثلة . أما استعمال هذا القانون في نظيره ، لكن من جنس قليلها في غير موضع ، يلحقه بذلك الكثير وجوباً ، فيبرزه في معرض التهمة عزل أصحابنا أمثلة : الآتي ، وأتى وأتيت عند اثبات مساواة ، مثل الواو في نحو : أتوته آتوه آتوا للياء في أتيته آتيه أتياً ، مراعياً في هذا القانون عين ما راعيته في قانون الزيادة ، وهو أن لا يكون توجه حكم البدل على ذلك الحرف عزيزاً مثله في الخارج عن مجموع قولك : « **أنجدته يوم صال زط** » على ما شهد له اعتبار أصحابنا ، وأن لا تغير الحكم في النظير . هذا إذا لم تتخط موضوع الباب وهو معرفة البدل في الحروف الاصول . أما إذا تخطيته إلى معرفته في الزوائد ، فالشاهد هناك لكون الحرف بدلا عن غيره بعد كونه من حروف البدل . أما ما ذكروا فرعية متضمنة على متضمن من ذلك الغير فنحو الواو في : ضويرب وضوارب بدلاً عن الألف في ضارب ، أو لزوم اثبات بناء مجهول لكونه غير بدل لزومه من نحو : هراق واصطبر وادارك إذا لم تجعل الهاء بدلا عن الهمزة ، ولا الطاء أو الدال عن التاء وأخوات لها ، وقد ظهر من فحوى كلامنا هذا أن العامل هذا القانون مفتقر إلى الاستكثار من استعماله في مواضع شتى مختلفة المواد ، متأملا حق التأمل لنتائجه هنالك . مضطر إلى التفطن لتفاوتها وجوباً وجوازاً مستمراً وغير مستمر . ضابطاً كل ذلك واحداً فواحداً ، ليجذب بضبعه في مداحض الاعتبارات إذا دفع اليها ، لا سيما اعتبارات كيفية وقوع البدل في النوعين ، فليست غير الأخذ بالاقيس فالاقيس .

وأنا أورد عليك حاصل تأمل أصحابنا في هذا القانون إلا ما استصوب ظاهر الصناعة الغاءه من نحو ابدال الميم من لام التعريف ، أو الهاء من تاء التأنيث في الوقف ، أو الألف من نون إذن ، والتنوين ونون التأكيد المفتوح ما قبلها فيه ، وغير ذلك مما هو منخرط في هذا السلك ، إيراداً مرتباً في **ثلاثة فصول : أحدها** فيما يجب من ذلك ، **وثانيها** فيما يجوز

مستمراً ، وثالثها فيما لا يستمر ، لأكفيك مؤنة تحصيلها من عند نفسك .

الفصل الأول

النتـــــائج الواجبـــــة

وأعني بالواجب ما لا يوجد نقيضه ، أو يقل جداً .

الواو في غير صيغة أفعل خارج الاعلام ؛ إذا سكنت قبلها ياء غير بدل عن آخر ، ولا للتصغير أوله إلا أن الواو طرف تبدل ياء : كسيد وأيام ودلية وضيون ، عندي كاسامة وهي غير بدل عن آخر ، إذا سكنت قبل ياء في كلمة أو فيما هو في حكم كلمة تدغم في ياء كطي ومرمي ومسلمي في اضافة مسلمون إلى ياء المتكلم ، وربما أبدلت الياء واواً في الندرة : كنهو ومرضو ، وهي لاماً في الفعلى مؤنث الأفعل، تبدل ياء كالدنيا إلا في القليل النزر كالقصوى ، وطرفاً من اسم في موضع يضم ما قبل آخره تبدل ياء مكسوراً ما قبله : كالادلي والقلنسي والتداني . إلا كلمة هو ، ولاماً في فعول جمع تبدل ياء مع المدّةمشددة مكسوراً ما قبلها : كعصي ، إلا فيما لا اعتداد به : كالنحو والنجو ، وصدراً للكلمة إذا كانت معها أخرى ، فتحرك . تبدل همزة ، كأويصل وأواصل . وهي أيضاً طرفاً مفتوحاً ما قبلها تبدل الفاً ، وكذا الياء ، كالعصا والرحا ومكسوراً ما قبلها تبدل ياء : كالداعي ودعي ، وغير طرف عيناً بين كسرة قبلها وألف زائدة بعدها في مصدر فعل عينه ألف، أو في جمع مفرد ساكن العين ، صورة صحيح اللام تبدل ياء أيضاً : كاياس وحياض وديار ، وهي أو الياء أيتهما كانت . تبدل همزة إذا وقعت طرفاً بعد الف زائدة ، كالدعاء والبناء ، وهي بعد الكسر ، والياء بعد الضم ، ساكنتين غير مشددتين تبدلان ياء وواواً : كميعاد وموقن وقيل واوقط .

الياء لاماً في فَعْلى ، اسماً مفتوحة الفاء ساكنة العين تبدل واواً : كالشروى ، وطرفاً في فعل مضموماً ما قبلها كذلك مثل قولك : رموت اليد ، وهي مدة ثانية إذا كانت زائدة تبدل أيضاً واواً في التحقير : والجمع الذي ليس على زنته واحد ، كضويرب وضواريب في ضيراب ، إن سمي به ، وكذلك الالف ثانية إذا كانت زائدة كضويرب وضوارب ، فإن لم تكن ردها التحقير إلى الاصل : كبويب ونييبة .

والالف تتبع ما قبلها ، ضماً كان أو كسراً ، إذا لم تطلب لها حركة : كضورب وضيراب ومفيتيح ومفاتيح ، وهي بعد ياء التحقير تبدل ياء ككتيب ، وإذا كانت عيناً في فعل أبدلت همزة إذا وقعت في وزن فاعل ، كقائل وبائع ، وهي زائدة واقعة بعد الف جمع تتوسط بين أربعة ، وكذا الواو الزائدة المدة أو الياء بهذا الوصف بعدها ، وكذا آخر المعتلين بالاطلاق أو الواوين ، خصوصاً ، على خلاف فيه ، مما يكتنفانها كل منهما يبدل همزة ، وفي غير ذلك تبدل ياء مع ابدال الآخر الفاً : كرسائل وعجائز وصحائف وبيائع وسيائق وأوائل ، وكذا قوائل عندي وخطايا وشوايا . وهي أينما وقعت عيناً أو لاماً تكون بدلا : كباب وناب والعصا والرحا وقال وباع ودعا ورمى . وفي الطرف فوق الثلاثة ، زائدة كانت أو غير زائدة ، تقلب في مظان القلب ياء : كحبليان وملهيان ومرميان وكيدعيان أيضاً وكيرضين فليتأمل .

وأما ثالثة فترد فيها إلى الأصل : كعصوان ورحيان ، واعني بمظان القلب : التثنية ، وجمعي السلامة ، واتصال الضمائر المرفوعة البارزة ونوني التأكيد .

الهمزة طرفاً بعد أخرى مكسورة تبدل ياء كالجائي . وغير طرف ساكنة بعد متحركة تبدل مدة مناسبة لحركة المتحركة : كآدم وقولك يسر أو سر . وحكم الطرف في جميع ما قرع سمعك لا يتغير بتاء التأنيث إلا إذا لزمت ، وذلك قليل كما في نحو : نهاية وعلاوة وحندوة وقمحدوة.

وقد نظم حرف التثنية في سلك هذه التاآت من قال ثنايان ومذروان .

النون ساكنة قبل الباء تقلب ميماً : كعنبر ، تاء الافتعال تبدل طاء إذا كانت ألفاء مطبقاً : كاصطبر واطبخ واضطجع واصطلم ، وإذا كانت بدل المطبق زاياً أو دالاً أو ذالاً أبدلت دالاً ، كازدجر وادان وازدكر ، وإذا كانت تاء قلبت كل واحدة منهما إلى صاحبتها : كاتار بالتاء ، والثاء التثنية والجمع بالالف ، والتاء والنسبة يقلبن همزة الف التأنيث الممدودة واواً : كصحراوان وصحراوات وصحراوي ،والنسبة تقلب كل ألف في الطرف ، أو ياء مكسور ما قبلها فيه ، إذا لم تحذفا واواً ألبتة : كرحوي ومرموي وحبلوي وعصوي وملهوي وعموي وقاضوي ، وكذا نونا التأكيد تقلبان الالف في الطرف ياء .

الفصل الثاني

النتائج الجائــــــزة

في النتائج الجائزة على استمرار الواو غير طرف بعد ياء التحقير تبدل ياء : كجديل وأسيد ، وكذا طرفاً في نحو مدعي ، وهي غير مشددة إذا انضمت ضماً لازماً تبدل همزة : كأجوه وقتت ، وعند المازني رحمه الله أنها مكسورة أولا في ابدالها همزة . كتلك مثل : اشاح واعاء أخيه .

الواو والياء غير البدل عن الهمزة فاء في باب الافتعال ثابتة تاؤه تبدل تاء : كاتعد واتسر ويتعد ويتسر ومتعد ومتسر ، وانه كالواجب عند الحجازيين .

الياء بعد ألف غير زائدة قبل ياء النسبة تبدل همزة كثائي في النسبة إلى ثاية ، ونحو الياء في رضي وبادية تبدل ألفاً في لغة طيء فيقال رضاوباداة.

الالف آخراً لغير التثنية قبل ياء الاضافة تبدل ياء في لغة هذيل قريباً من الواجب كعصيّ ورحيّ .

الهمزة ساكنة لابعد أخرى تبدل مَدّة مناسبة لحركة ما قبلها : كراس وذيب وسول ، ومفتوحة بعد ساكن تبدل ألفاً عند الكوفيين : كالمراة ، وبعد مضموم تبدل واواً : كجول ، وبعد مكسور ياء : كميرة، ومكسورة بعد ياء التحقير ياء أيضاً : كافيس ، وكذا مضمومة بعد مكسور تبدل ياء أيضاً عند الاخفش رحمه الله ، كيستهزيون ، وكيف كانت بعد مدة زائدة غير ألف تبدل مناسبة لها : كخطية ومقروة .

وههنا ابدالات تختص بباب الادغام كاسمع ، واطير ، وازين ، واثاقل ، واذارؤا في استمع وتطير وتزين وتثاقل وتدارؤا ، فتأملها أنت واعلم أن ابدال حروف اللين والهمزة بعضها من بعض نسميه اعلالا .

الفصل الثالث

النتائج غير المستمـــــــــرة

في النتائج غير المستمرة ووجه ضبطها على أن الاختصار أن نطلعك على ما وقع بدلا منه كل حرف من حروف البدل دون غيره اللهم إلا عند التعمق .

الالف وقعت بدلا في غير تلك المواضع عن الياء والواو والهمزة في نحو : طائي ، وياجل ، ولاهناك المرتع ، والمرأة عندنا ، وأما آل فالحق المعول فيه ما ذكره ابن جني أن الالف فيه بدل عن همزة بدل عن الهاء.

والياء عن أختيها والهمزة والعين والنون والسين والثاء والباء في نحو : حبلي وصيم والواجي والضفادي وأناسي والسادي والثالي والثعالي ، وعن أحد حرفي التضعيف في نحو : دهديت وتلعيت ومكاكي ودياجي وتقضي البازي وأمليت ، ونحو تسريت ولم يتسن ، والتصدية باعتبار ، وقصيت الاظفار ، وديباج ، وديماس ، وديوان . ونحو قوله : ايتصلت وما شاكل ذلك .

والواو عن أختيها في نحو : حبلو ، وممضو عليه ، والهمزة عن حروف اللين والهاء والعين في نحو : بأز وشئمة ومؤقد وماء وأباب ، والهاء عن الالف والهمزة في نحو : ياهناه باعتبار وهرقت ، والجيم عن الياء في نحو قوله : أمسجت وأمسجا ، واللام عن الضاد والنون في نحو : الطجع وأصيلال ، والنون عن الواو في صنعانيّ ، والدال عن التاء في اجدمعوا ، والصاد عن السين في نحو : أصبغ وصلح وصبقت وصاطع ، والزاي عنها أيضاً في نحو : يزدل ثوبه ، والتاء من الواو والصاد والشين والباء في نحو : أتلج ولصت وطست والذعالت ، والميم عن الواو والنون والباء في نحو : فم وبنام وكثم . ولولا أن الكلام في هذا الفصل ، وفيما قبله ، متطفل على الكلام في الفصل الأول إذا تأملت ، لما خففت فيهما كما ترى.

وأما **القانون الخامس** : وهو أن شاهد القلب الدائر بين أن يكون مقلوباً عن غيره ، وأن لا يكون ماذا ، والذي حام حوله أصحابنا ، هو أن يكون أقل تصرفاً ، كنحو قولهم : ناء بناء فحسب ونأى ينأى نأياً ونحو : الجاه ، والحادي ، والآدر بمعنى الادور ، والآرام بمعنى الأرآم ، والهاعي ، واللاعي والقسي والشواعي ، ونحو : الجائي إذا لم نحمله على تخفيف الهمزة ، أو أن يكون الاخلال بالقلب يهدم عندك أصلا يلزمك رعايته : كاشياء في غير باب المنصرف ، إذا لم تأخذها مقلوبة عن شيآء ، وقد كنت أبيت أن يكون أصلها أشيآء هذا تمام الاصل .

وأما **الملحق به** : فهو إذا لم يكن معك من الامثلة ما يصلح لتمام ما ذكرنا أن تستخرج لاصالة الحروف وللزيادة أصولا ، وكذا لوقوع البدل عن معين ، فتستعملها . وأما الحذف والقلب فيما نحن بصدده فكغير الواقع ندرة ، فلا تستخرج لهما أصولا وان ألجئت إلى شيء من ذلك يوماً من الدهر ، أمكنك أن تتقصى منه بأدنى نظر إذا أنت أتقنت ما سيقرع سمعك مما نحن له ، على أن تكون في استعمالك لتلك الاصول مجتهداً في أن لا تطرق لشيء لك منها إلى المعربة من نحو : مرزنجوش ،

وباذنجانة . واسيفيدباج . واستبرق ، طريقاً . **والا وقعت في تخبط** .
ووجه الاستخراج هو أن تسلك الطريق على ما عرفت سلوكاً في غير موضع ، صادق التأمل لحروف الزيادة . وقد عرفتها أين تمتنع زيادتها أو تقل ، فتتخذ ذلك الموضع أصلا لاصالة الحروف ، وأين تجب لها أو تكثر ، فتتخذه أصلا للزيادة . وهكذا الحروف البدل ، وقد أحاطت بها معرفتك ، أيما موضع يختص بحرف معين أو يكثر ذلك فيه ، فتتخذه أصلا لكون ما سوى ذلك الحرف هناك بدلاً منه . وأنا أذكر لك ما أورده أصحابنا من ذلك في **ثلاثة فصول** :

أحدها : في بيان مواضع الاصالة .

وثانيها : في بيان مواضع الزيادة .

وثالثها : في بيان مواضع البدل عن معين .

لاخلصك عن ورطة الاستخراج .

الفصل الأول

مواضع الأصالـــــة

في بيان مواضع الاصالة وهي : **الأول من كل كلمة لا تصلح** لزيادة الواو ، فواو ورنتل أصل ، وهو والحشو منها للام . فلام نحو لهذم وقلفع أصل ، والآخر أيضاً له إلا في : عبدل ، وزيدل ، وفحجل ، وفي هيقل ، وطيسل ، وفيشلة احتمال . وأما نحو : ذلك ، وهنالك وأولالك : فليس عندي بمنظور فيه .

والأول من كل اسم غير متصل بالفعل وقد نبهت عليه فيما تقدم ، إذا كان من بعده أربعة أصول لا يصلح للزيادة ، فنحو : الهمزة والميم في اصطخر ومردقوش أصل ؛ وهو والثاني من كل اسم غير متصل

بالفعل أيضاً ، إذا عرف في أحدهما زيادة ، فصاحبه لا يصلح للزيادة إلا نادراً كانقحر ، وانقحل ، وانزهَوَ . فميم منجنيق أصل ، إذ عرف ثانيه زائداً بقولهم مجانيق ، وغير أول الكلمة لا يصلح لزيادة الهمزة والميم في الاغلب فهما في نحو : ضشبيل ، وزئبر ، وجؤذر ، وبرأل، وتكرفأ، وحرمل ، وعظلم ، أصل إلا إذا كانت الهمزة طرفاً بعد ألف قبلها ثلاثة أحرف فصاعداً ، خارجة عن احتمال الزيادة ، فهي زائدة : كطرفاء ، وعاشوراء،وبراكاء وبروكاء،وجخادباء،إلا فيما احتمل أن يكون النصف الثاني منه ، إذا ألفيت الفاء عين النصف الأول ، كالضوضاء ، ويسمى هذا مضاعف الرباعي ، والآخر من الفعل لا يصلح لزيادة النون ، فنون تدهقن وتشيطن أصل عند أصحابنا ، والاقرب عندي إلى تجاوب الأصول ، إن هذا الأصل أكثري ، والنون فيما ذكرنا زائدة ، وكل واحد من المواضع الاربعة من مضاعف الرباعي لا يصلح للزيادة ، فليس في نحو : وعوع وصيصية زيادة ، وكذا في نحو : قوقيت ، والسين لا تكون زائدة في الاسماء غير المتصلة بالافعال ، كالميم في الافعال ونحو : تمندل ، وتمدرع ، وتمسكن ، لا اعتداد به ، فميم تمعدد وتمغفر ، واسمهر ، واحرنجم ، وأمثالها أصل البتة ، وأما الهاء فقد كان أبو العباس المبرد [1] رحمه الله ، يخرجها عن الحروف الزوائد ، ولولا أني في قيد الاختصار لنصرت قوله بالجواب عما أورد عليه الامام ابن جني [2] ، رحمه الله، في ذلك . ولكن كيفما دارت القصة ، فالاصل فيها الاصالة . فهاء نحو :

---

(١) أبو العباس المبرد : هو محمد بن يزيد بن عبد الله الأكبر ... الثمالي الأزدي البصري ، نحوي لغوي أديب . ولد بالبصرة ٢١٠ هـ كان إمام العربية في بغداد ، بعد الجرمي ، والمازني .
انظر : معجم الأدباء : ١١١/١٩ — ١٢٢ .

(٢) ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني ، أول شراح ديوان المتنبي وهو من أبناء الموالي ومع هذا فقد كان من حملة العلم ، وتوابغ الشعراء والأدباء . ولد في الموصل سنة ٣٣٠ هـ وتوفاه الله سنة ٣٩٢ هـ . ببغداد . عن ترجمته أنظر : معجم الأدباء ، وفيات الأعيان، تاريخ بغداد ، مقدمة ديوان المتنبي بشرح البرقوقي .

هجرع ، ودرهم . أصل . وأما هاء الوقف في نحو ثمة ؛ وكتابيه ، فبمعزل عندي عن الاعتبار أصلا .

الفصل الثاني

مواضع الزيـــــادة

في بيان مواضع الزيادة أول كل كلمة فيها ثلاثة أصول ، لا يصلح لاصالة الهمزة والياء وكذا الميم . لكن في الأغلب ، فأوائل : أصبع ، ويعفر ، ومدحج ، زوائد . وأعني بقولي : أصول ، أن خروجها عن حروف الزيادة يشهد لذلك . أو مواضعها ، وكل موضع من كلمة تشتمل على ثلاثة أصول ، وليست مضاعف الرباعي ، لا يصلح لاصالة حروف اللين إلا الأول للواو . فحروف اللين في نحو : كاهل ، وغزال ، والعلقي ، وضيغم ، وعثير ، وعوسج ، وخروع . زوائد . وكذا إذا كانت أكثر من ثلاثة ، لكن سوى الأول لا يصلح لاصالتها أيضاً . فهي في نحو : عذافر . وسرداح ، والحبركي ، وسميدع ، وغرنيق ، وفدوكس ، وفردوس ، والقبعثري ، وخزعبيل ، وعضرفوط ؛ زوائد . وآخر كل اسم قبله ألف قبلها ثلاثة أحرف فصاعداً أصول ، لا يصلح لاصالة النون في الأغلب ، فنون سعدان ، وسرحان وعثمان وغمدان وملعكان وزعفران وجندمان وعقربان زائدة . وكل موضع من الكلمة للنون أو التاء يخرجها باصالتها عن أبنية الاصول المجردة . وسنذكرها في الباب الثاني من هذا الكتاب ، لا يصلح لاصالتها ، فيحكم بزيادة النون والتاء في نحو : نرجس ، وكنهبل وترتب وتتفل مفتوحي الأول وما لا يخرجها ؛ فالأمر بالعكس في الأغلب فهما في نحو : نهشل وحنزقر وصعتر وكذا في عنتر أصلان إلا النون إذا كانت ثالثة ساكنة . مثلها في عقنقل وحجنفل وشرنبث فهي في نظائرها زائدة . وكذا كل موضع أو موضعين للتكرير من الكلمة : كقردد ورمدد وعندد وشربب وخدبب وفلزوجين وقطع

واقشعر ومرمريس وعصبصب إذا كانت توجد فيها ثلاثة أصول لا تصلح للاصالة .

واعلم أن أصول هذين الفصلين كثيراً ما يجامع بعضها البعض وهي في ذلك أما أن لا تورث تردداً في امضاء الحكم مثلها في نحو : اصطبل ، حيث تقضي للام بالاصالة ، ثم للهمزة ، ونحو : يستعور ، حيث تقضي للسين والتاء بالاصالة ثم للياء ، ونحو : إعصار واخريط وأدرون حيث تقضي لحروف اللين بالزيادة ثم للهمزة ، ونحو : عقنقل حيث تقضي للنون بالزيادة ثم للمكرر ، ونحو : خفيدد حيث تقضي للياء والمكرر بالزيادة ، ونحو : ضميران حيث تقضي للياء والالف والنون بالزيادة ، فتمضي في الحكم كما ترى .

وأما أن تورث من حيث هي هي تردداً ، إما لاجتماعها على سبيل التعاند مثل أصلي التاء في ترتب وتتفل بالفتح والضم ، أو على سبيل الدور مثل الاصلين في نحو : محبب وموظب ومكوزة ومريم وأيدع واوتكي وحومان ، وما جرى مجراها ، فيقع عنان الحكم في يد الترجيح ، اللهم إلا عند الاعواز ، فيحام حول الحيرة إذ ذاك . والقانون عندي في باب الترجيح ههنا هو اعتبار شبهة الاشتقاق ابتداء ، ثم من بعد اعتبار الكلي من هذه الأصول ، ثم ، ان وجد تعارض في النوعين ، اعتبار اللواحق ، وأعني بقولي ههنا إن المنظور فيه ليس يرجع إلى اشتقاقين رجوع أرطي حيث يقال : بعير آرط وراط ، وأديم مأروط ومرطي ، وشيطان حيث يعتزى إلى أصلين يلتقيان به وهما ش ، ط ، ن . وش ، ي ، ط . فإن الترجيح في مثل هذا عند أصحابنا ، رحمهم الله ، بالتفاوت في وضوح الاشتقاق وخفائه ليس إلا ، ونحن نستودع هذا الفصل من الامثلة على اختصار ما يورثك ، بإذن الله تعالى ، كيفية التعاطي لهذا الفن ، جاذباً بضبعك فيما أنت من تمام تصوره بمنزلة ، ثم نحيل باقتناص غايات المرام إذا رأيناها قد أعرضت لك ، مما فعلنا بك على صدق همتك في السعي لما يعقب ذلك .

أما الترجيح بشبهة الاشتقاق ، فكالقضاء في نحو : موظب ومكوزة ومحبب للواو ، والمكرر بالاصالة دون الميم على ارتكاب الشذوذ عما عليه قياس أخواتها من الكسر والاعلال والادغام لما يوجد من وظ ب ، وك و ز ، وح ب ب في الجملة دون م ظ ب ، وم ك ز ، وم ح ب ، وأنا إذا قضيت لمريم وياجج بمفعل ويفعل ، ولترتب وتتفل في اللغتين بزيادة التاء ، ولإمرة بفعلة ولعزويت بفعليت ، دون فعليل أو فعويل قضيت لهذا . وأما الترجيح بالكلي فكالقضاء بزيادة تاء ترتب وتتفل بدون اعتبار شبهة الاشتقاق . وأما الترجيح باللواحق فكالقضاء لمدين بزيادة الميم دون الياء ، لعوز فعيل بفتح الفاء في الاوزان ؛ وزيادة ميم مريم تؤكد بهذا ؛ وكالقضاء لمورق منه ومهدد وماجج بزيادة الواو ، والمكرر دون الميم للزوم الشذوذ زيادتها وهو فتح الراء إذ ذاك ، وفك الادغام مع عدم ما أوجب ارتكابه في مريم ، وكالقضاء لحومان بزيادة النون دون الواو لما تجد فعلان في الاوزان أكثر من فوعال ، ولحسان مضموم الحاء بفعلان لما تجده أكثر من فعال بالاطلاق ، ولرمان بعكس هذا لما تجد فعالا في باب النبات أكثر من فعلان . ولحسان وحما رُقبان بفعال ، إذا نقلا اليك مصروفين ، وبفعلان إذا نقلا اليك غير مصروفين . ولأيدع وأولق وأوتكي بزيادة الهمزة دون الياء والواو ، لما تجد أفعل أكثر من فيعل وفوعل . ولأمعة بزيادة المكرر لما تجد فعلة أكثر من أفعلة : فاؤها وعينها من جنس واحد . وهذا يؤكد ما قدمنا في أمرة ولكلتا بزيادة الألف وإبدال التاء من الواو ، لعوز فعتل والحولايا بفوعالا دون فعلايا لعوزها، ولما تجد فعليتا دون فعويل تتأكد فعليتية عزويت دون فعويليتة . ولنقتصر على هذا القدر في التنبيه به على ما حاولنا فانه ، بل الاقل ، كاف في حق من أوتي حظاً من الجلادة ، فأما البليد ، فوحقك لا يجديَنّ عليه التطويل ، وإن تليت عليه التوراة والانجيل .

الفصل الثالث

مواضع البـــــــدل

في بيان مواضع يقع البدل فيها عن حرف معين : الالف طرفاً زائدة على الثلاثة أو ثالثة لكن قبلها ياء لا تكون إلا مبدلة عن ياء وكذا إذا لم تكن قبلها ياء لكنها تمال أو صدر كلمتها واو ، اللهم ، إلا نادراً .

الباب الثاني

في معرفة الطريق إلى النوع الثاني وكيفية سلوكه أيضاً

في الطريق إلى معرفة الاعتبارات الراجعة إلى الهيئات : والكلام فيه مبني على الاصل الممهد في الباب الاول من مراعاة الضبط ، وتجنب الانتشار .

اعلم أن الطريق إلى هذه الاعتبارات ، على نحو الطريق إلى الاعتبارات الاول ، من انتزاع كلي عن جزئيات ، وسلوكه هو أن تعمد لاستقراء الهيئات فيما يتناوله الاشتقاق متطلباً بين متناسبتها ، رد البعض إلى البعض عن تأمل تتفتح له أكمام المناسبات المستوجبة للرعاية هناك ، مصروف الاجتهاد في شأن الرد إلى اعتبار أبلغ ما يمكن من التدريج فيه ، فاعلا ذلك عن كمال التنبه لمجاريه وشواهده . وما يضاد ذلك ، ضابطاً إياها كل الضبط ، في أصول تستنبطها وقوانين ؛ وكأني بك وقد ألفت فيما سبق ، أن أكون النائب عنك في مظان الاستقراء ، ومداحض التأمل ، تنزع ههنا إلى مألوفك ، فاستمع لما يتلى عليك وبالله التوفيق .

اصطلاحات :

ولنقدم أمام الخوض فيما نحن له عدة **اصطلاحات** لأصحابنا رحمهم الله عسى أن يستعان بها على شيء من الاختصار في أثناء مساق الحديث ، وهي : أن الاسم والفعل ، إذا لم يكن في حروفه الاصول معتل ، سمي صحيحاً وسالماً ، وإذا كان بخلافه سمي معتلا ، ثم إذا كان معتل الفاء

سمي مثالا ، وإذا كان معتل العين سمي أجوفاً ، وذا الثلاثة ، وإذا كان معتل اللام سمي منقوصاً ، وذا الاربعة .وإذا كان معتل الفاء والعين ، أو العين واللام ، سمي لفيفاً مقروناً ، وإذا كان معتل الفاء واللام سمي لفيفاً مفروقاً .

ثم إن صحيح الثلاثي أو معتله ، إذا تجانس العين منه واللام ، سمي مضاعفاً ، وكذا الرباعي ؛ إذا تجانس الفاء واللام الاولى منه ، والعين واللام الثانية منه ، سمي مضاعفاً . وقد تقدم هذا . والاول حقه الادغام ؛ وهذا لا مجال فيه لذلك .

وإذ قد وقفت على ذلك ، فلنعد إلى الموعود منبهين على أن الكلمة المستقرأة نوعان : نوع يشهد التأمل لتقدمه في باب الاعتبار ، ونوع بخلافه ، والثاني هي الافعال . ومن الاسماء ما يتصل بها وقد تنبهت لها في صدر الكتاب . والأول هي ما عدا ذلك وتسمى الاسماء الجوامد . ووجه التقدم والتأخر بين النوعين على ما يليق بهذا الموضع ، هو أن الفعل : لتركب ، معناه ظاهر التأخر عن الجوامد . وما يتصل به من الاسماء لا شك في فرعيتها عليه ، إلا المصدر فقط عند أصحابنا البصريين ، رحمهم الله ، ودليل إعلال المصدر وتصحيحه باعتبار ذلك في الفعل ؛ وستقف عليه في أثناء النوع الثاني ، يرجح عندي مذهب الكوفيين ، فليتأمل المنصف ، وفرع المتأخر عن الشيء لا بد من أن يكون متأخراً عن ذلك الشيء ، ونحن على أن نراعي في إيراد النوعين حق الترتيب ، والله المستعان وعليه التكلان .

النوع الأول : وهو مشتمل على فصلين : **أحدهما في** هيئات المجرد من ذلك ، **والثاني في** هيئات المزيد .

الفصل الأول

الثلاثي المجرد من الأسماء

اعلم أن الثلاثي المجرد من الاسماء بعد التزام تحريك الفاء ، إما لامتناع سكونه عند بعض أصحابنا . أو لأدائه إلى الكلفة عند آخرين ، وهو المختار ، وأما امتناع الابتداء بالالف والواو والياء المدتين، فلذواتها عندي ، لا لما بني عليه مذهبه الامام ابن جني رحمه الله . ودعوى امتناع الابتداء بالساكن، فيما سواها حتماً غير مدغم ومدغماً ممنوعه،اللهم إلا إذاحكيت عن لسانك. لكن ذلك غير مجد عليك. وبعد ترك اللام للاعراب كان يحتمل اثنّي عشرة هيئة من جهة ضرب أحوال عينه الاربع وهي : السكون والحركات الثلاث في أحوال فائه الثلاث ، وهي الحركات دون السكون ؛ لكن الجمع بين الكسر والضم لازماً حيث كان ينبو الطبع عنه فاهمل وحمل في الدئل والوعل والرئم . مضمومات فاء ، مكسورات عيناً ، على كونه فرعاً فيها . مثله في ضرب ، لو سمي به مأخوذة هي من جملة زيد وأسامة . وفي الحبك ، بالعكس من الاول الثلاث على ما رواه الامام ابن جني رحمه الله ، على تداخل لغتي . حبك بكسرتين ، وحبك بضمتين ، فيه عادت الهيئات عشراً وهي : كشح وكفل وكتف وعضد ورجل وضلع وأطل وبرد وصرد وطنب . وكل واحدة منها فيما ذكرنا، أصلية . وفحوى الكلام بذلك بإذن الله تعالى عن قريب ، لكنها في غير ذلك ، قد يرد بعضها إلى البعض إما في موضع تجتمع فيه كنحو : رد فَخْذ وفِخِذ وفَخِذ مثلا ، بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين ، وبكسرهما معاً إلى فخذ بفتح الفاء وكسر العين دون أن يكنّ أصولا لمكان الضبط ، مع عدم ما يمنع عنه ، وهو عدم مساواة بعضها البعض فيما تثبت له الاصالة والفرعية ، أو يحكم بالعكس من ذلك لمكان المناسبة ، وهي كون الاكثر وقوعاً في الاستعمال ، أولى بالاصالة لا محالة وتقرير هذا ظاهر .

ووجه آخر ، وإن كان دونه في القوة ، وهو كون العذر في ترك ما يترك بعد تقدير تحققه إلى ما سواه ، أيسر منه إذا قلبت القضية مثله في ترك فَخِذ بفتح الفاء وكسر العين . وكذا كل فعل ثانيه حرف حلق إلى فَعْل بابطال حركة العين للتخفيف ، أو فَعِل بنقلها إلى الفاء ، لذلك أيضاً أو فِعِل باتباع الفاء العين ، لتحصيل المشاكلة . وكنحو : رد كُتْبٌ جمع كتاب ، بضم الفاء وسكون العين ، إلى كُتُب بضمتين للضبط أيضاً والمناسبة من الوجهين . والعلة في ترك الأصل الاستخفاف. وكنحو : رد قُطُب بضمتين ، إلى قُطْب بسكون العين للضبط ، ولاول وجهي المناسبة. وإن ذهب بك الوهم إلى شيء من إيراد الوجه الآخر معارضاً ، فتذكر ضعفه .

والعلة في ترك الأصل طلب المشاكلة ، وإما في غير موضع ، كنحو رد فعل في المجموع بكسر الفاء وسكون العين في الأجوف اليائي : كبِيْض إلى فعل فيها بضم الفاء في غير ذلك ، كسُود وزُرق مثلا ؛ دون أن يؤخذ أصلين للضبط أو يعكس الحكم فيهما للمناسبة من وجهيها؛ **أحدهما** : كون فعل بالضم في المجموع . أكثر ، لوقوعها في الصحيح والاجوف الواوي ؛ **والثاني** : أن ترك الضم إلى الكسر مع الياء ، أقرب من ترك الكسر إلى الضم مع الراء ، مثلا : ورد فعل فيها ، بضم الفاء وسكون العين في المضاعف ، كَذُبَ : جمع ذباب ؛ والأجوف الواوي ، كعون إلى فعل فيها بضمتين فيما سوى ذلك ككُتُب وقُذُل للضبط والمناسبة ، فاعتبرها .

وأما الرباعي المجرد منها ، فهيئاته المتفق عليها خمس ،لعدم احتمالهن ما يحتمل سواهن من القدح في انخراطها في سلكهن ، أو بعدهن عن ذلك الاحتمال بعداً مكشوفاً ، وهي : جعفر وزبرج وجرشع وقلفع وحبجر . وأبو الحسن الأخفش [1] ، أثبت سادسة وهي جُخْدَب بضم

(١) أبو الحسن الأخفش : هو سعيد بن مسعدة، يكنى أبا الحسن . من علماء اللغة . ويعرف —

الجيم وسكون الخاء وفتح الدال . وهي عندي من القبول بمحل ، لمساواته جحخدبا بضم الدال في الاعتبار ، فليتأمل . وناهيك بوجوب قبولها إن لم ينكرها عليه من خلف في هذا المضمار الاولين والآخرين ، وهو شيخنا الحاتمي [1] تغمده الله برضوانه . وأما نحو : جندل وعلبط فبعدهما البعيد عن الاعتدال ، وهو توالي أربع حركات ، هو أول ما اقتضى الهرب عن أصالة هيئتهما ، وحملهما على جنادل وعلابط . وأما الخماسي المجرد فهيئاته المتفق عليها أربع وهي : فرزدق وجحمرش وقرطعب وقذعمل .

الفصل الثاني

في هيئات المزيد

وأما هيئات المزيد من الابواب الثلاثة ، ففيها كثرة يورث حصرها سآمة ، فلنخص بالذكر منها عدة أمثلة لها مدخل في التفريع . والقانون في ذلك هو أن لا يكون المثال إلحاقياً ؛ وتفسير الإلحاق ، هو : أن يزاد في الكلمة زيادة ، لتصير على هيئة أصلية لكلمة فوقها في عدد الحروف الاصول ، وتتصرف تصرفها . والاستقراء المنضم إلى اعتبار المناسبات افترّعن امتناع كون الالف للالحاق حشواً . والسر في ذلك هو : إنّ الزيادة الإلحاقية جارية مجرى الحرف الاصلي . والالف متى وقعت موقع الحرف الاصلي ، كباب وناب ، وقال ومال ، كانت في تقدير الحركة

— بالأخفش الأوسط ، أحد أئمة النحاة بالبصرة أخذ عن سيبويه . له كتب كثيرة في العروض والنحو والقوافي ، توفي سنة ٢١٥ ﻫ أو سنة ٢١٠ ﻫ والله أعلم . معجم الأدباء : ١١/٢٢٤ – ٢٣٠ ، انباه الرواة ، وغيرهما ...

(١) الحاتمي : محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي ، أبو علي ، أدرك ابن دريد وأخذ عنه ، هو من حذاق أهل اللغة والأدب ، مات سنة ٣٨٨ ﻫ .
انظر ترجمته في : معجم الأدباء ، تاريخ بغداد ، انباه الرواة ، بغية الوعاة ، يتيمة الدهر ... وغيرها .

البتة ، بدليل امتناع وقوعها حيث لا حركة : كدعون ورمين ويدعون ويدعين ويرمين ونظائرها . فلو جوز كونها للإلحاق حشواً ، لاقتضى الرجوع إلى المهروب عنه في جندل وعلبط .

وأمر آخر ، وهو أن القيد الذي اعتبرنا ، وهو قولنا تتصرف تصرفها، يمنع عن ذلك ، إذ يستحيل أن تصرف نحو ، كاهل وعلام ، تصرف الرباعي في التحقير والتكسير والألف ألف ، والوجه هو الاول ، وجميع القيود المذكورة في تفسير الالحاق متضمنة لفوائد جمة . فلا تحرمها فكرك ، وإذ قد عرفت هذا فتقول من الامثلة التي لها مدخل في التفريع : أفْعُلٌ بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين جمعاً نحو : الأعصر يفرع عليه أفعل فيها بنقل ضم العين إلى الفاء في المضاعف ، كالاشد ؛ وأفعل فيها أيضاً بابدال ضم العين كسرة في المنقوص كالاظبي والادلي للضبط والمناسبة .

أما المضاعف فلأن الداعي معه إلى تسكين أحد المتجانسين ، وهو العين إذا قدرت متحركة في الأصل ، ليتوصل به إلى الادغام المزيل عن اللفظ كلفة التكرار المستبشع ، أقرب حصولا منه مع غير المضاعف ، إلى تحريك العين إذا قدرت ساكنة في الأصل .

وأما المنقوص فلأن الداعي معه إلى كسر العين إذا قدرت مضمومة ليتوصل به إلى قلب الواو في الادلي ياء ، ويتخلص عن قلب الياء ، لو لم تكسر واواً في الاظبو ، مثلا . ولن يخفى عليك فضل الياء على الواو في الخفة وهي في الجموع أولى بالطلب ، أقرب حصولا منه مع غير المنقوص إلى ضم العين إذا قدرت مكسورة في الأصل . وفُعُول بضم الفاء والعين كالعقود والقعود جمعاً وغير جمع يفرع عليه فعيل وفعيل ، بكسر العين مع ضم الفاء أو كسرها في المنقوص : كحلي وعصي وعتي وعتي للضبط والمناسبة . بقريب مما تقدم. فانظروا الجمع الذي بعد ألفه حرفان ، بكسر ما بعد الألف وفتح الصدر : كدَرَاهِم ،يفرع عليه

الذي ما بعد الفه ساكن في المضاعف : كدواب ؛ والذي ما بعد الفه مفتوح مضموماً صدره أو مفتوحاً فيما آخره الف : كغيارى وحيارى . لذلك الفاً فتدبر وحم عند الضم [1] حول الندرة في أمثلة الجمع مع عدم لزومها مكانها ، لاستعمال الفتح بدلها هناك . ولنقتصر ، وإلا فإن الشأو بطين ، وليس الري عن التشاف . وستسمع من هذه الابنية ما تقضي عنها الوطر .

النوع الثاني : وهو مشتمل على صنفين : **أحدهما** في الأفعال ، **والثاني** في الأسماء المتصلة بها . أما الصنف الأول ، ففيه فصلان : أحدهما في هيئات المجرد من ذلك ، والثاني في هيئات المزيد .

الفصل الأول

في هيئات المجرد من الأفعال

اعلم أن للثلاثي المجرد من الافعال الماضية ، وهو ما يكون مقترناً بزمان قبل زمانك ، هيئات منها : هذه الثلاث : فتح الفاء واللام ، مع فتح العين ، نحو : طَلَبَ ؛ أو كسرها ، نحو : عَلِمَ ؛ أو ضمها ، نحو : شَرُفَ ، وتقبلها قوانين هذا الفن أصولا ، ولا مانع . وهي لبناء الفعل للفاعل . فإذا أريد بناؤها للمفعول ، كانت الهيئة حينئذ بضم الفاء وكسر العين ، نحو : سُعِدَ . فهذه الهيئة وما سواها مما تسكن العين فيه مع فتح الفاء ، كنحو : شَدّ وقال ، أو ضمها الخالص ، كنحو : حُبّ وقول وعصر في قوله :

« لو عصر منها البان والمسك انعصر »

أو المشم كسرة ، كنحو : قيل . أو كسرها ، كنحو : نِعم وقِيل. أو تكسر العين فيه ، مع كسر الفاء ، كنحو : شهد . أو تسكن لامه مع

---

(١) لذلك ألفاً فتدبر وحم عند الضم .
هكذا وردت في الطبعة ، وأظن أنه يسبقها كلام ليستقيم المعنى .

فتح الفاء ، كنحو : دعا . أو ضمها كنحو : بني في قوله : « بنيت على الكرم » . لما فرعها الضبط والمناسبة على الاول الثلاث تارة بمرتبة واحدة ، فيما كان من ذلك مبنياً للفاعل ، وأخرى بمرتبتين ، فيما كان مبنياً للمفعول لا جرم ، عددنا الاصول تلك الاول ، لا غير المناسبة ، هي : أن المبني للمفعول ، معلول المبني للفاعل معنى . والمعلول متأخر عن علته ، فناسب رعاية هذا القدر في اللفظ . وأي تعديل لترك الحركة حيث تترك ، أقرب من تعليل ترك السكون حيث يترك ألا تراك كيف ترى مواضع الترك في المثلين في شدد ، والمعتل في قول وبيع ودعو وبني ، واجتماع الضم والكسر في عُصِر ، الحركة فيها كلها من الثقل على ما يحس به طبعك المستقيم ، فتجد التعليل لتركها إلى سبب الادغام والاعلال والتخفيف ، وهو السكون تفادياً عن تضاعف الثقل اللازم لمراعاة الاصل فيها ، وهو التحريك على نحو ما سواها أقرب ، والعمل بالاقرب ، كما لا يخفى عليك ، أقرب ، ونحن في باب الإعلال على ما عليه الامام ابن جني ، من تسكين المعتل المستثقل حركته ، غير عارضة المتضاعف ثقله بتحريك ما قبله في هيئة كثيرة الدور حركة ، لا في حكم الساكن حالياً عن المانع ؛ ثم من اعلاله بعد القوة الداعي إلى الاول ولين عريكة الثاني ، لارتياضه بالأول ولا بد لك من أن تعلم أن الاعلال **نوعان :**

أحدهما أصل : وهو ما استجمع فيه القدر المذكور ، كنحو : قول في أصل قال ، ودعو في أصل دعا ، دون قولك قول في المصدر بسكون المعتل . وأما نحو : طائي ، وستعرف في الفصل الثالث من الكتاب أن الاصل طيىء ونحو ياجل فلا اعتداد به ؛ أو قولك دعوا القوم لعروض حركته ، أو قولك عِوَض بكسر الفاء وفتح العين ؛ أو نُوَم بضم الفاء وفتح العين لقلة دور الهيئة ؛ أو قولك عَوِر بمعنى أعور ، واجتَوَرُوا بمعنى تجاوروا لكون حركة ما قبل الواو في حكم السكون . وسيوضح لك هذا خواص الابنية ، أو قولك : دعوا ورحياك وجواد وطويل وغيور لمانع فيه ، وهو أداء الاعلال إلى الاشتباه في مواضع لاتضبط كثرة ألا تراك

لو آعللت لزم الحذف في دعوا ورحياك لامتناع قلب ألف الاثنين همزة، ولرجعا إلى دعا ورحاك ولزم تحريك المد في الباقية ، همزة مكسورة ، على نحو : رسائل وصحائف وعجائز ، لبعد حذف الاول مع اداثه إلى الالتباس بغير هيئاتها أيضاً ، ولرجعت إلى جائد وطائل وغائر ، وكذا دون نحو : لتخشين . وستعرف السر في آخر الفصل الثالث من الكتاب . وكذا دون قوي وطوي لمانع هنا أيضاً ، وهو عندي أداؤه في المضارع إلى العمل بما ترك ألبتة ، وهو رفع المعتل كيقاي ويطاي مثلا لامتناع السكون ، وهي العلة بعينها في الاحتراز عن أن يقال قويا لادغام ههنا وارعو في باب افعل ، وكذا في استضعاف حي مع الاستغناء بيحيى عن يحيى . وعند أصحابنا رحمهم الله ما يذكر في نحو النوي والهوي من الجمع بين اعلالين ، ولا تنافي بين هذا وبين الأول ، وكذا دون العور والحول لمانع هنا أيضاً ، وهو الاخلال بما يجب من ترك الاعلال اتباعاً للمصدر : (الفعل) والقول فيه على **مذهب الكوفيين** واضح ، وكذا دون الحيوان والجولان المانع ، وهو نقض الغرض فيما أريد بتوالي حركاته من التنبيه على الحركة ، والاضطراب في مسماه ، والاستقراء يحققه ، والموتان من حمل النقيض على النقيض . وانه باب واسع ، وله مناسبة وهي : أن النقيضين غالباً يتلازمان في الخطور بالبال ، والشاهد له تلازم الوجدان، وسيوقفك على سبب تلازمهما في ذلك علم المعاني ، فيشتركان فيه والخطور المعيّن ، ان لم يسلم كونه علة في الوضع المعيّن ، فلا بد من أن يسلم توقف تأثير علة ذلك الوضع عليه ، بدليل امتناع وقوع الوضع بدون خطور البال ، فيكون الخطور المعين علة لعلية تلك العلة ، بدليل دورانها معه وجوداً وعدماً ، فيلزم من وجود ذلك الخطور وجود معلوله لامتناع انفكاك العلة التامة عن معلولها ، ومعلوله علية تلك العلة ، وعلية الشيء وصف له ، وتحقق وصف الشيء المعيّن يستحيل بدون تحقق ذلك الشيء ، فيلزم من وجود ذلك الخطور المعيّن ، وجود تلك العلة المعيّنة ، فيلزم من مشاركة النقيض النقيض في الخطور، مشاركته إياه : أما في علة الوضع،

أو علة الوضع . وعلى الاحتمالين يلزم مشاركته إياه في الوضع . هذا ما يليق بهذا الاصل من التقرير .

ولنرجع إلى المقصود ، ونظير الحيوان والجولان الصوري وأخواتها وكذا دن نحو القود والحركة لمانع أيضاً ، وهو آخر الوجوه ، وإنه قريب مما تقدم وهو نقض الغرض فيما أريد به من التنبيه على الاصل ، وفي مساق الحديث في هذا الفصل ما يدل على قول أصحابنا من أن الفعل أصل في الاعلال ، فتنبه .

والنوع الثاني : من الاعلال . فرع على ما تقدم ، وهو أن يعل وإن فات شيء من المذكور كفوات تحرك ما قبل المعتل . وهو الغالب على هذا النوع ، أو فوات ما بعد المعتل غير مدة . لتفرعه على ما هو أصل في الاعلال ، وهو الثلاثي من الافعال المجرد صورة ومعنى . نحو : قال وباع دون أقال ؛ ونحو عور ؛ وذلك نحو : يخاف وأقام واستقام ومَقام بالفتح ومُقــام بالضم . أعلت مع فوات حركة ما قبل المعتل ؛ إذ الاصل فيها يخوف وأقوم واستقوم ومَقْوم ومُقوم بسكون ما قبل المعتل ؛ كما يظهر لك بإذن الله دون أعين وأدور وأخونة وأعينة . وكذا دون نحو أبيض وأسود وما انخرط في سلكها ، لتفرع الاول على الاسماء ، والثانية على باب افعال .

وتمام الحديث ينبهك على شأنه . وهذا . أعني التفرع على الفعل الثابت القدم في الاعلال ، هو الاصل عندي في دفع ماله مدخل في المنع عنه ، كسكون ما قبل المعتل من يخاف واخواته ؛ اللهم إلا إذا كان المانع اكتناف الساكنين المعتل ، كما في نحو اعوار واعور أيضاً ، وفي : تقوال وتسيار وتبيان وتقويم وتعيين ومعوان ومشياط ومخبط أيضاً ، فبابه منقوص عن مفعال . وهو مذهب الخليل [1] ونحن عليه . وقوال أيضاً وبياع .

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، البصري . المتوفى سنة ١٦٠ هـ . على ما ذكره الأنباري ؛ –

فإنه يحتاج في دفعه إلى زيادة قوة في الدفع ، ككون الاعلال في أصول المكتنف ، نظير الاقامة والاستقامة ؛ فستعرف أن الاصل اقوامه واستقوامه ؛ والمقول والمبيع من قيل وبيع متوارثاً ؛ أو كون التصحيح مستثقلا بين الاستثقال ، كما لو قيل مقوول ومبيوع .

أو كان المانع امتناع ما قبل المعتل عن التحريك ، كالالف في قاول وبايع وتقاولوا وتبايعوا ، فإنه يحتاج في دفعه أيضاً إلى تقوية الدافع ، كنحو ما وجدت في باب : قاول وبايع اسمي فاعلين من قال وباع حتى اعلا ، فلزم اجتماع ألفين ، فعدل إلى الهمزة ؛ وهي تحصيل الفرق بينهما وبين عَاوَرَ وصَايَد مثلا اسمي فاعلين من عور وصيد ؛ وهذا المعنى قد يلتبس بمعنى التفرع ، فيعدان شيئاً واحداً . فليتأمل .

أو كان المانع تحصن ما قبل المعتل بالادغام عن التحريك ، كنحو ما في جوز وأيد ، وتجوز وتأيد ، وقول وبياع أيضاً ، فلا مدفع له .

وكذا إذا كان المانع المحافظة على الصورة الإلحاقية كجدول وخروع وعليب أيضاً ، على قول أبي الحسن في جُخْدَب بفتح الدال ، أو التنبيه على الاصل ، كما في بابي ما أقوله ، وهو أقول منه ، ونحو : أغليت المرأة المرأة واستحوذ ، وهذا فصل الكلام أصحابنا فيه مبسوط ، وسيحمد الماهر في هذا الفن ما أوردت ، وبالله الحول وللمتقدم الفضل .

ولمضارعه ، ويدعى غابراً ومستقبلا ، وهو ما يعتقب في أوله الزوائد الاربع وهي : الهمزة والنون والتاء والياء مقترناً بزمان الحال أو الاستقبال .

— أو سنة ١٧٠ هـ أو سنة ١٧٥ هـ . على ما ذكره ابن خلكان من علماء العربية ، واضع علمي : العروض والقافية في الشعر ، وكذلك كتاب العين أول معجم للغة العربية ... انظر في ترجمته : معجم الأدباء : ١١/ ٧٢ وما بعد بغية الوعاة ، وفيات الأعيان ، نزهة الألبا في طبقات الأدبا ... وغيرها .

عدة هيئات ؛ والاصول منها بشهادة ما يستشهد في هذا الفن ، وقد نبهت عليه غير مرة ، ثلاث : يفعِل ويفعُل ويفعَل بفتح الزوائد وسكون الفاء؛ والعين إما مكسورة نحو يعرف ، أو مضمومة نحو يشرف ، أو مفتوحة نحو يفخر ، وأما اللام منه فهو متروك للاعراب نظير لام الاسم ، وهي للبناء للفاعل . واما ما يضم زائده مسكّن الفاء مفتوح العين بناء للمفعول كيُطْلب ، وغير ذلك مما يقع في المضاعف والمعتل كنحو : يشد ويقول ويفر ويبيع ويعض وينام ويمد ويراد ؛ فلا يخفى عليك فرعيتها .

وأما الرباعي المجرد فلماضيه في البناء للفاعل هيئة واحدة ليس إلا ، وهي فَعْلَلَ نحو دحرج . العين ساكنة وما عداها مفتوح ومضارعه يُفَعْلِلُ بضم الزائد وفتح الفاء وسكون العين وكسر اللام الاولى . وأما في البناء للمفعول فيضم الفاء ويكسر اللام الاولى في الماضي ، ويفتح المكسور في المضارع ، ولا خماسي للافعال .

الفصل الثاني

في هيئات المزيد من الأفعال

أما المزيد في البابين ، فنحن نذكر من هيئاته الاصلية ليستعان بها في ذكر بعض الاسماء المتصلة بها دون الفرعية ، إذ قلّت الفائدة في ذكرها ، حيث عرفت ما كان المقصود من ذلك ما خلا المبني للمفعول . فهو مفتقر اليه ، وهي ، وأعني **الهيئات الأصلية المستوجبة للتعداد** بجملتها ، إذا تعرضت للزيادة ومواقعها ، فهن على ما استقر عليه آراء الجمهور من مهارة هذا الفن ، إحدى وعشرون ؛ ست إلحاقيات ، وهي : فعلل ، مثل : جلبب ، وفيعل مثل : بيطر . وفعيل مثل : شريف ، وفوعل مثل : جورب ، وفعول مثل : دهور ، وفعلى مثل : سلقى ؛ وأما نحو تجلبب واخواته واسحنكك واسلنقى ، فإن اعتبرته ازداد العدد .

ومصداق الالحاق في الافعال ، اتحاد مصدري الملحق والملحق به ، بعد الاتحاد في سائر التصرفات ، وهو السر في أن لم يذكر المضارع والمبني للمفعول ههنا ، لذكرنا مع الملحق به ، والباقية عن الالحاق بمعزل احداها : أفْعَلَ يُفْعِلُ بسكون الفاء وفتح البواقي في الماضي ، وضم الزائد وسكون الفاء وكسر العين في المضارع ، في البناء للفاعل . وفي البناء للمفعول ، أفعل يفعِل بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع ، مضموماً الصدر منهما ، ساكنا الفاء ، ولتبعية الاستقراء حروف الماضي في المضارع غير همزة الوصل ، ونعني بها : أن تكون الهمزة ساكنة الثاني ، تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج حتماً ، إلا فيما لا اعتداد به . وكل همزة تراها في أول الابنية الواردة عليك ، غير مفتوحة كذلك ، وغير الواو ، التي هي أخت الضمة إذا توسطت بين ياء أخت الكسرة ، وبين كسرة نحو : يعد ، لوجوب حذف الأولى ، وهي همزة الوصل ، لما عرفت .

وللزوم تضاعف الثقل ثبوت الثانية وهي الواو بين ياء وكسرة ، وهو اجتماع الضم والكسر يميناً وشمالا ضربة لازب . ويضع واخواته قدر فيها الكسر لثبوت حذف الواو بالنقل . واستدعاء حذفها الكسر بالمناسبة. قلنا قياس مضارع أفعل يؤفعل باثبات الهمزة ، وقد ورد به الاستعمال في بعض المواضع صريحاً . قال فإنه أهل لأن يؤكرما ، وقريباً من الصريح في قولهم يوعد ، باثبات الواو . وعللنا الحذف ، بلزوم الثقل ثبوتها في الحكاية . الثانية فَعّل : بفتح الفاء والعين مشددة ، ويُفَعِّل : بضم حرف المضارعة وفتح الفاء وكسر العين المشددة في البناء للفاعل . وأما للمفعول ، ففُعِّل : بضم الفاء وكسر العين المشددة ، ويُفَعَّل : بفتح ماكان مكسوراً . الثالثة فَاعل : بفتح العين ويُفاعِل ، بضم حرف المضارعة وكسر العين في البناء للفاعل . وللمفعول فُوعِل : بضم الفاء وانقلاب الالف واواً مدة ، وكسر العين . ويُفاعَل : بضم حرف

المضارعة وفتح العين . **الرابعة** تَفَعَّل يَتَفَعَّلُ : بفتح الحروف والعين مشددة في البناء للفاعل ، وللمفعول تُفُعِّل : بضم التاء والفاء وكسر العين : يُتَفَعَّلُ : بضم حرف المضارعة وفتح البواقي. **الخامسة** : تَفَاعَلَ يتفاعل : بفتح الحروف في البناء للفاعل ، وللمفعول تُفُوعِل : بضم التاء والفاء وانقلاب الالف واواً مدة ، وكسر العين . يُتَفَاعَل : بضم حرف المضارعة ، وفتح البواقي . **السادسة** إنْفَعَلَ : بسكون النون بعد همزة مكسورة وفتح البواقي . يَنْفَعِل : بسكون النون وفتح ما يكتنفانه وكسر العين في البناء للفاعل ، وللمفعول أُنْفُعِل : بضم الهمزة والفاء وسكون النون وكسر العين يُنْفَعَلُ : بضم حرف المضارعة وسكون النون وفتح ما بقي . **السابعة** افتعل يفتعل ، وافتعل يفتعل : على نحو الهيئة السابقة حركة وسكوناً وفي البناءين . **الثامنة** اسْتَفْعَلَ : بسكون الفاء والسين بعد همزة مكسورة ، وفتح ما عدا ذلك ، يَسْتَفْعِل : بسكون السين والفاء وكسر العين وفتح ما سوى ذلك في البناء للفاعل ، وللمفعول أُسْتُفْعِل : بضم ما يكتنفان السين وكسر العين . يُسْتَفْعَل : بضم حرف المضارعة وفتح ما كان مكسوراً . **التاسعة** افعوعل يفعوعل ، وافعوعل يفعوعل : على نحو الهيئة الثامنة سواء بسواء في البناءين . **العاشرة** افعول يفعول ، وأفعول يفعول كذلك . **الحادية عشرة** إفْعَالّ : بسكون الفاء بعد همزة مكسورة ، وتثقيل اللام بعد الف يَفعال ، يوضع حرف المضارعة مفتوحاً موضع الهمزة وتبقية الباقي بحاله في البناء للفاعل وللمفعول. أُفعولّ : بضم الهمزة وقلب الالف واواً مدة ، يفعال : بضم ما كان مفتوحاً منه . **الثانية عشرة** ، أفعل يفعل وأفعل يفعل : بحذف المدة فحسب .

هذه هيئات مزيد الثلاثي وما بقي فهيئات مزيد الرباعي وهي ثلاث :

الأولى تَفَعْلَلَ يتفعلل ، نحو تدحرج يتدحرج . بسكون العين وفتح الباقي في البناء للفاعل ، وللمفعول ، تفعلل : بضم التاء والفاء وسكون

العين وكسر اللام الأولى . يتفعلل : بضم ما كان مفتوحاً منه ، وهو حرف المضارعة ، ويجوز حذف التاء من هذا الباب ، ومن بابي تفاعل وتفعل في المبني للفاعل ، عند دخول تاء المضارعة .

الثانية افعنلل ، نحو : احرنجم ، يفعنلل وافعنلل يفعنلل ، على نحو هيئة استفعل يستفعل ، واستفعل يستفعل في البناءين .

الثالثة افعلل ، نحو : اقشعر : بسكون الفاء بعد همزة مكسورة ، وفتح البواقي مع تثقيل الآخر ، يفعلل ، نحو يقشعر : بوضع حرف المضارعة مفتوحاً موضع الهمزة ، وجعل ما قبل الآخر مكسوراً في البناء للفاعل . وللمفعول ، افعلل : بضم ما يكتنفان الفاء وكسر ما قبل الآخر . يفعلل : بجعل حرف المضارعة مضموماً وفتح ما كان مكسوراً ويسمى المبني للمفعول مجهولا .

واعلم أن القياس في أفعال نحو : إحمارّ وفي افعلل نحو اقشعر ،قاضٍ بأن الاصل أفعَالل : بفك الادغام نحو احمارر وافعلال نحو : اقشعرر ، لوجوه أقربها ههنا وجود النظائر ؛ وهي افعول وأفعوعل وافعنلل ؛ وفي افعل أيضاً ، بأن أصله افعلل وفي كونه منقوص أفعال . وقولهم :

ارعوى رائحة من ذاك فلتشم

ولحكم هذا القياس فائدة تظهر في آخر الكتاب بإذن الله تعالى .

وههنا أشياء استقرائية . يستدعيها هذا الموضع ، فلتضمنها إياه ، وهي أن الماضي المضموم العين نحو : شَرُفَ ، بابه لا يكون إلا لازماً ما لم يأت فيه متعد ؛ إلاّ قولهم : رَحُبَتْكَ الدارَ . وإنه في التقدير رحبت بك. وهو أحد أبنية التعجب . واللازم هو ما اقتصر على الفاعل ، والمتعدي ما يتجاوزه . وهذا الباب يسميه أصحابنا بافعال الطبائع ، ولاّ يكون مضارعه إلا مضموم العين والماضي المكسور العين يكثر فيه الاعراض من

العلل والاحزان وأضدادها ، ولا يضم العين من مضارعه البتة . لكن في الاغلب تفتح في الصحيح وتكسر في المثال . والماضي المفتوح العين إذا لم يكن عينه أو لامه حرفاً حلقياً ، ولا يعتبر الالف ههنا لكونها منقلبة لا محالة من احدى أختيها ، لا يكون مضارعه مفتوح العين . ولتوقف انفتاح ما نحن فيه على ما نبهت عليه من الشرط . حمل أصحابنا فعل يفعل بالفتح فيهما على الفرعية . وجعلوا الاصل الكسر لمناسبات تآخذت . كحذف الواو في نحو : يضع ، وأمثال ذلك فتأملها . وما قد يأتيك بخلاف ما قرع سمعك كنحو : فَضِلَ : بكسر العين ويفضُل بضمها ، وكنحو: ركن يركن بالفتح فيهما وغير ذلك ، فإلى التداخل . ولا يبعد عندي حمل أبى يأبى بالفتح فيهما لعدم نظائره على التداخل بواسطة طريق الاستغناء ، وهو ترك شيء لوجود آخر مكانه مثل ما مضى يذر لمكان ترك. وان أفعل الغالب عليه التعدية ، وهي أعني التعدية ، بالهمزة ، قياس في باب التعجب ، يؤخذ الفعل فينقل إلى باب أفعال الطبائع تحصيلا للمبالغة. وينبه على هذا النقل إيجابهم فيما يشتق منه أن يكون على ثلاثة أحرف وإن لا يكون فيه لون ولا عيب لانجذاب ذلك إلى المزيد ، وهو باب افعالّ. وأنه لا يكون مبنياً للمفعول لامتناع فعل الغير طبيعة لك . ثم بعد ذلك يعدى بالهمزة ويقال ما أكرم زيداً على معنى شيء جعله كريماً ، وأكرم بزيد على معنى أجعله كريماً ، أي اعتقد كرمه ، والباء زائدة جارية هذه الصورة مجرى المثل ، ممتنعة لذلك عن أن يقال أكرما أكرموا وأكرمي أكرمن . وسيطلعك علم البيان على وجه امتناع الامثال عن التغير ، ويكون للتعريض للامر نحو : اباع الجارية ، أي عرضها للبيع . وقريب من ذلك أقبره ، وللسلب نحو أشكاه أي أزال شكايته . ولوجود الشيء على صفة نحو : أجبنه أي وجده جباناً ، ولصيرورة الشيء ذا كذا نحو : أجرب أي صار ذا جرب ، وقريب منه أحصد الزرع ، وللزيادة في المعنى نحو : بكر وأبكر ، وشغلته وأشغلته ، وسقيته وأسقيته ، وإن فعل الغالب عليه التكثير نحو : قطع الثياب ، وغلق الابواب ، وجول ، وطوف ، ونحو:

ميز وزيل أيضاً . ويكون للتعدية نحو : فرحه ومن ذلك فسّقه ، والسلب نحو : جلّد البعير . وان فاعل يكون من الجانبين ضمناً نحو : شارك زيد عمراً وهو الغالب عليه . ثم يكون بمعنى فعل نحو : سافرت وطارقت النعل ، وان تفعل يكون لمطاوعة فعل نحو : كسره فتكسر ، وللتكليف نحو : تشجع ، وللعمل بعد العمل في مهمله نحو : تفهم ، وللاتخاذ نحو : توسد، وللاحتراز نحو : تأثم ، وللطلب نحو : تكبر أي استكبر . وان تفاعل يكون من الجانبين صريحاً نحو : تشاركا ، ولاظهارك من نفسك ماليس لك نحو : تجاهلت ، وبمعنى فعل نحو : تباعد ، أي بَعُدَ ، وان انفعل بابه لازم ولا يقع إلا حيث يكون علاج وتأثير ، وهو الذي حملهم على أن قالوا انعدم خطأ ، وان افتعل للمطاوعة نحو : غمه فاغتم ، وللإتخاذ نحو : استوى ، وبمعنى التفاعل نحو : اجتوروا ، وبمعنى فعل نحو : اكتسب ، وان استفعل يكون للسؤال اما صريحاً نحو : استكتب زيداً ، أو تقديراً نحو استقر زيد ، كأنه سأل ذلك نفسه ، وكذلك استحجر الطين كأنه سأل ذلك نفسه ، وكذلك استسمنت الشاة كأني سألت ذلك بصري . إلا أنه التزم حذف المفعول مثله في نحو : عدّل في القضية ، والاصل عدل الحكم فيها . أي سواه ، وامثال له .

هذا ما عندي فيه ، ويظهر من هذا أن النقل إلى الاستفعال نظير النقل إلى الافعال ، والتفعيل في الكون من أسباب التعدية ، وان افعوعل للمبالغة ولا يكون إلا لازماً ، وان افعول الغالب عليه اللزوم ، وان افعال وافعل للالوان والعيوب ولا يكونان إلا لازمين ، ويدلان على المبالغة ، وكذا كل فعل مزيد عليه إن جاءك بمعنى فعل وإن تفعلل يكون مطاوع فعل نحو : تدحرج ، وقد يكون لغير ذلك ، وافعنلل وافعلل لا يكونا إلا لازمين .

الصنف الثاني

هيئات الأسماء المتصلة بالأفعال

وهو مشتمل على ثمانية فصول

الفصل الأول

هيئات في المصادر

اعلم أن هيئات المصادر في المجرد من الثلاثية كثيرة غير مضبوطة، ولكن الغالب على مصدر المفتوح العين إذا كان لازماً : فعول ، نحو : الركوع والسجود ، وعلى المكسور العين إذا كان كذلك فَعَل بفتح الفاء والعين ، وعلى مصدرهما إذا كانا متعديين فَعْل بفتح الفاء وسكون العين . والغالب على مصدر المضموم العين فَعَالة نحو : الاصالة ، ومصدر مجرد الرباعي يجيء على فَعْلَلَة نحو : الدحرجة وفِعلال بكسر الفاء نحو : الدِحْراج . في غير المضاعف . وفي المضاعف به وبالفتح نحو القِلقال والقَلقال ، ومصدز أفعل إفعال : بسكون الفاء بعد همزة مكسورة وثبوت العين من بعدها ألف . هذا إذا لم يكن أجوفاً فإذا كان فعلى إفالة تعل العين لما عرفت ، فتلاقي الالف ، فيجتمع ساكنان فتحذف. ومصدر فعل تفعيل وتفعلة ، وقد جاء على فِعال بكسر الفاء وتثقيل العين. ومصدر فاعل مفاعلة وفِعال وقد جاء فيعال باشباع كسرة الفاء ، ومصدر تفعل تِفعل وقد جاء تِفِعال بكسر التاء والفاء وتثقيل العين ، ومصدر تفاعل تفاعل ، ومصدر انفعل وافتعل انفعال وافتعال ، ومصدر استفعل

استفعال في غير الاجوف . وفيه استفعالة فتنبه . ومصدر افعوعل وافعول : افعيعال وافعوال ، ومصدر افعال وافعل : افعيلال وافعلال ، ومصدر تفعلل : تفعلل . ومصدر افعنلل وافعلل : افعنلال وافعلال .

وكل همزة تراها في أوائل هذه المصادر ، إلا مصدر افعل ، للوصل ولا مدخل لها من الاسماء إلا في هذه ، وفي عشرة سواها وهي : اسم واست وابن وابنم واثنان واثنتان وامرؤ وامرأة وأيم الله وأيمن الله . وإذا أريدت المرة بالمصدر ، صيغ على فَعْلة ، بفتح الفاء وسكون العين ، كما يصاغ على فِعْلة بكسر الفاء إذا أريدت الحالة قياساً متلئباً [1] في مجرد الثلاثي ، وفيما سوى المجرد يؤنث المصدر بالتاء إن لم يكن مؤنثاً نحو : إكرامة ودحراجة ، وإلا وصف نحو : إقامة واحدة ، ودحرجة واحدة ، وما يوجد في المصادر على زنة التفعال : كالتجوال ، والفعيلى : كالقتيتى ، فللمبالغة . وتكثير الفعل واستعمال اسم المفعول في غير الثلاثي المجرد استعمال المصدر كثير مستفيض .

الفصل الثاني

في اسم الفاعــــل

اسم الفاعل في الثلاثي المجرد يأتي على فاعل : كضارب . وكثير ما ينقل إلى فعال : كضراب ، وفعول : كضروب ، ومفعال : كمضراب ، للدلالة على المبالغة وتكثير الفعل . وفيما سواه يوضع الميم مضموماً موضع حرف المضارعة من الغابر المبني للفاعل ، ولا يغير من البناء شيء إلا في ثلاثة أبواب : يتفعل ويتفاعل ويتفعلل ، فإن ما قبل الآخر يكسر فيها .

---

(١) متلئباً : ممتداً ، اتلأب : استقام ، امتد واستوى .

الفصل الثالث

في اسم المفعـــــول

واسم المفعول في الثلاثي المجرد يأتي على مفعول : كمضروب ، إلا في الأجوف ، فإنه يعل لما عرفت ، فيلتقي ساكنان فيحذف الزائد منهما سيبويه[1] ، رحمه الله . ولا يصنع غير ذلك في الواوي، فمقول عنده مفعل بالضم ، وفي اليائي يبدل من الضمة كسرة ليسلم الياء ، فمبيع عنده مفعل بالكسر . وأبو الحسن[2] يحذف الاصل، ويبدل من الضمة كسرة ، ليقلب واو مفعول ياء تنبيهاً على أنه يائي . ولكل واحد مناسبات لا تخفى على من يتقن كتابنا هذا ، والرجحان للسيبية ، وفي غير الثلاثي المجرد ، يجعل صدر الغابر المجهول ميماً فقط ، وهما أعني : اسمي الفاعل والمفعول الجاريين على الغابر ، يدلان على الحدوث .

الفصل الرابع

في الصفة المشبهة

والصفة المشبهة تخص الثلاثيات المجردة ، وهي : كل صفة اشتقت منها غير اسمي الفاعل والمفعول على أية هيئة كانت ، بعد أن تجرى عليها التثنية والجمع والتأنيث : ككريم وحسن وسمح ونظائرها ، وهي تدل على الثبوت .

---

(١) سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر ، واسمه يعني : (رائحة التفاح) ولد ببلاد فارس ، ونشأ بالبصرة . طلب ، في بادىء الأمر الحديث والفقه ، ثم طلب النحو ولازم الخليل بن أحمد ، قدم على الرشيد وعمره ثلاثون سنة ، وتوفي بفارس وعمره ينيف عن أربعين سنة ، وفي تاريخ وفاته اختلاف وضع كتاباً في النحو . استدرك فيه على الخليل وعلى سواه. انظر في ترجمته : معجم الأدباء : ١١٤/٦ وما بعد ، الفهرست ، وفيات الأعيان ، نزهة الألباء في طبقات الأطباء ، وتاريخ بغداد وغيرها ...

(٢) أبو الحسن : أي الأخفش .

الفصل الخامس

أفعل التفضيـــــــل

وأفعل التفضيل يخص الثلاثيات المجردة الخالية عن الالوان والعيوب، المبنية للفاعل نظير . فعلي التعجب ، وله معنيان : أحدهما اثبات زيادة الفضل للموصوف على غيره والثاني : اثبات كل الفضل له .

الفصل السادس

اسم الزمـــــــان

واسم الزمان الثلاثي المجرد على مَفْعَل بسكون الفاء وفتح الباقي في المنقوص ألبتة ، وبكسر العين منه في المثال ، وفي غيره أيضاً ، إن كان من باب يضرب ، وإلا فتحت ، وفي غير الثلاثي المجرد على لفظ اسم المفعول منه لا فرق .

الفصل السابع

اسم المكـــــــان

واسم المكان كاسم الزمان وقد جاء على مفعلة قالوا : مَسْبَعَة ومأسدة ومذأبة ومحياة ومفعاة للارض المستكثرة هذا الاجناس .

الفصل الثامن

اسم الآلـــــــة

واسم الآلة يخص الثلاثي كالصفة المشبهة ويأتي على مِفْعَال ومِفْعَلة ومِفْعَل بكسر الميم وسكون الفاء كالمفتاح ، والمكسحة ، والمسعر . وعندي أن مفعالا هو الاصل ، وما سواه منقوص منه بعوض وبغير عِوض ، كما أشير اليه فيما مضى .

ولنختم الكلام في استقراء الهيئات على هذا القدر ، مقتصرين على ما كشف التأمل عنه الغطاء من أن مجاري التغيير الظاهرة هي هذه الستة : **أحدها** : حيث تكثر الحركات متوالية ، **الثاني** : حيث يجتمع الكسر والضم ، **الثالث** : حيث يتوالى الضمات والكسرات ، **الرابع** : حيث يجتمع حرفان مثلان ، **الخامس** : حيث يوجد اعتلال ، **السادس** : حيث يتفق كثرة استعمال فوق المعتاد ، هذه إذا انضم منها بعض إلى بعض ، أو اكتسى لزوماً ، كان المرجع في اصالة الهيئة هو ماعرا عن ذلك من بابه . ولنبدأ بالفصل الثالث من الكتاب حامدين الله تعالى ، ومصلين على النبي محمد وآله .

الفصل الثالث

أنواع الاحتراز عن الخطأ

وهو في بيان كون هذا العلم كافياً لما علق به من الغرض وهو الاحتراز عن الخطأ في التصرفات التي لها مدخل في القياس ، جارية على الكلم ، أما مفرده كامالتها وتفخيمها وتخفيف همزاتها ، واعتبار ترخيمها وبعض تكسيراتها ، وتحقيرها ، وكتثنيتها أيضاً ، وجمعي تصحيحها ونسبتها ، أو في حكم المفردة كاضافتها إلى النفس في نحو علمي ، واشتقاق ما يشتق من الافعال ، وتصريف الافعال مع الضمائر ونوني التأكيد أيضاً ، وإجراء الوقف على ما يراد به ذلك . ونحن على أن نتكلم في هذا الفصل في **ثلاثة عشر نوعاً** :

النوع الأول : الامالة

وهي أن تكسى الفتحة كسرة ، فتخرج بين بين ، قولك صِغر بامالة الغين ، فإذا كانت بعدها الف مالت إلى الياء ، كقولك عماد بألف ممالة ، ولها أسباب وهي أربعة :

أن يكون حرف الفتحة ياء نحو : سيال ، أو جاراً للياء على نحو : شيبان ، أو للكسر على نحو : عماد وشملال وعالم . وأما على نحو شملال مثلا أو شمّلال بفتح الميم أو تشديدها ، فلا ولا ينقض ما ذكرنا بقولهم، نريد أن ينزعها وله درهمان مما لين لشذوذهما مع عدمالاعتداد بالهاء لخفائها.

أو لألف هي منقلبة اما عن ياء نحو : ناب ورمى ، واما عن مكسور نحو : خاف . أو هي تقلب ياء نحو : دعا وملهى لقولك دعي ومليهان في المجهول ، والتثنية .

أو هي ممالة كنحو أن تقول : عماداً بامالة فتحة الدال .

وقد تكون الامالة للمشاكلة نحو : ضحاها من أجل مشاكلة تلاها وأخواتها ، والالف المنفصلة كنحو : التي في مثل عمادا في هذا الباب نظيرة المتصلة ، والكسرة العارضة ، كنحو التي في من سماحك ، والمقدرة كنحو التي في مثل ، جاد وجواد ، ومثل : ماش في الواقف على الماشي ، نظيرة الاصلية والصريحة والفتحة تمنع عن الامالة متى كان حرفها مستعلياً نحو قالع ، أو جاراً للمستعلي على نحو : عاقل أو معاليق. وأما على نحو ضعاف اضعاف بأن يكون المستعلي مكسوراً قبل الفتحة ، أو ساكناً ، فلا عند الاكثر والراء غير المكسورة في باب المنع عن الامالة كالمستعلى ، وأما المكسورة فلا منع عندها . وللامالة شرط وهو : أن لا تكون الكلمة اسماً غير مستقل كاذا أو حرفا الاثلاثة يا في النداء وبلا ولا في أما لا .

النوع الثاني : التفخيم

وهو أن تكسو الفتحة ضمة فتخرج بين بين إذا كانت بعدها ألف منقلبة عن الواو ، لتميل تلك الألف إلى الأصل كقولك الصلاة الزكاة .

النوع الثالث : تخفيف الهمزة

وله ثلاثة أوجه : **الابدال** : وقـد تقـدم ، **والحذف** : وهو أن تكون متحركة ، ومـا قبلها بعـد سكونه حرفاً صحيحاً ، أو يـاء ، أو واواً أصليتين أو مزيدتين لمعنى ، فتلقى حركتها عليه ، وتحذف ، كنحو : يسل والخطب ، وكذا من : بوك ، ومن : بلك ، ونحو : سيل وحوبة ونحو : أبويوب وذورش ، واطيعي مره ، وقاضوبيلك ، وقد التزم ذلك في باب يرى وأرى يرى ، وأن تجعل بين بين ، وذلك إذا حركت متحركاً ما قبلها في غير مواقع الابدال المستمر كنحو : سال ومئم ولؤم وأئمة وأأنت . وكثيراً ما توسط الف بين الهمزتين في نحو هذه الصورة ثم تخفف الهمزة بين بين أو تحقق .

النوع الرابع : الترخيم

وهو النظر في كمية المحذوف في هذا الباب ، وكيفية اجراء المحذوف عنه بعد الحذف . والاصل فيه هو أنه احداث حذف في آخر الاسم على الوجه المناسب من غير ارتكاب فيه لخلاف أصل ، فيقتضي هذا أن لا تزيد في الحذف على الواحد في نحو : عامر وطلحة ، لئلا يقع في الوسط . وأن لا تقتصر على الواحد في نحو : صحراء وسكران وطائفي ومسلمان ومسلمون مما يوجد في آخره زيادتان تزادان معاً ، فتجريان مجرى الآخر له ، إذا أفضت النوبة إلى الحذف فتحذف احداهما ، وتترك الاخرى ، فيقول لك صنيعك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، ولا في نحو : عمار ومسكين ومنصور ، فتغلب الاقوى وهو الصحيح الاصلي المتحرك ، وتعجز عن الاضعف فيقول لك الحال صُلْت على الاسد وبلت عن النقد ، فيقع الحذف لا على الوجه المناسب ، وان لا تجترىء على نحو : قرار ومكين فيما قبل المدة فيه حرفان فقط ، فتفعل به ما فعلت بعمار ومسكين فتخرج به إلى خلاف أصل ، وهو

صوغه على أقل من ثلاثة . وأن لا تجبن عن حذف التاء من نحو : ثبت على مذهب سيبويه ، رحمه الله ، في هذا الباب ، لأن من قرنه بتاء التأنيث هو الذي خرج به عن الاصل ، لأن تاء التأنيث مع الكلمة بمنزلة كلمة مع كلمة ، فلست تصنع بحذف التاء شيئاً مما تخطر ببالك ، وأن تقول في نحو : ثمود وهراوة وحياة ومطواء وقاض وأعلون إذا لم تقدر المحذوف ثابتاً . ثمي وهراوة وحي ومطا وقاض وأعلى ، وأن لا تتوقف في حذف آخر جزء المركب بكماله وأنت تحذف نظيره ، وهو تاء التأنيث .

النوع الخامس : التكسير

هو نقل الاسم عن دلالته على واحد بتغيير ، ظاهراً أو تقديراً غير تغيير مسلمون ومسلمين ومسلمات إلى الدلالة على أكثر من اثنين ، فمتى قلنا في اسم أنه مكسر فقد ادعينا هناك **ثلاثة** أشياء : الجمعية لفظاً ومعنى ، والنقل والتغيير ، واثبات الاول بامتناع وصفه بالمفرد المذكر ، وبهذا يفارق اسم الجمع . واثبات النقل في نحو : الاهالي وأراهط وأعاريض ، من جموع لا تستعمل مفرداتها ، وتقدير التغيير في نحو : فَلَكٌ وفُلْك ، وهجان وهجان ، فيما يلتبس فيه الجمع بالمفرد ، إلى تلفيق مناسبات نبهت على أمثالها غير مرة .

واعلم أن التكسير **صنفان** : صنف لا يختلف قبيله فيه وهو المقصود ههنا ، وصنف يختلف وذكره استطراداً .

والصنف الأول : ينقسم إلى مستكره وغير مستكره ، ولهما مثال واحد وهو مثال فعالل ، ومتى قلت مثال كذا فلا أعني بالفاء والعين واللام هناك غير العدد ، وتفسير المستكره فيما نحن فيه ، وذكر مواقعه ، وكيفية اقتضائه فيها ، عين تفسيره ومواقعه وكيفية اقتضائه في التحقير ، فنذكرها هناك بإذن الله تعالى ، وغير المستكره تكسير الرباعي اسماً كان أو صفة ، مجرداً من تاء التأنيث أو غير مجرد ، والثلاثي الذي فيه زيادة

للالحاق بالرباعي ، أو لغير الالحاق ، وليست بمده اسماً غير صفة تقول : ثعالب وسلاهب ودساكر وشهابر وجداول واجادل ، وكذا تكسير المنسوب والاعجمي من ذلك على ما يكسران عليه . وهو مثال فعاللة : كالاشاعثة والجواربة هذا هو القياس . وأما بدون التاء فيشذ ، وكذا تكسير فاعلة أو فاعلاء اسمين على ما تكسران عليه ، وهو فواعل: ككواثبه وقواصع .

والصنف الثاني : ينقسم إلى سبعة أقسام ، إما أن يختلف إلى مثالين أو إلى ثلاثة أو أربعة أو ستة أو تسعة أو عشرة في الغالب أو أحد عشر .

القسم الأول : فستة أضرب . **أولها** فعل فِعَال بكسر الفاء وفتح العين غير مشبع ومشبعاً لما لحقه التاء من الثلاثي المجرد ، وهو وصف : كعلج وكماش في علجة وكمشة . **وثانيها** : فعل فعائل لما كان اسماً ثلاثياً مؤنثاً بالتاء فيه زيادة ثالثة مدة نحو : صحف ورسائل في صحيفة ورسالة . **وثالثها** : فعل فواعل لمؤنث فاعل ، وهو صفة نحو : نوم وحيض وضوارب وحوائض ، في نائمة وضاربة وحائض . **ورابعها** فعال فعالي للاسم مما في آخره ألف تأنيث رابعة مقصورة أو ممدودة ، نحو : اناث وصحاري في أنثى وصحراء ، ولفعلان صفة نحو غضاب وسكارى ، وقد حولت فعالى بفتح الفاء إلى فُعالى بضمها في خمسة : كسالى وعجالى وسكارى وغيارى وأسارى . أيضاً عندي ، على أنه متروك المفرد ، كاباطيل واخواته . **وخامسها** : فعال ومثال فعاليل للثلاثي فيه زيادة للالحاق بالرباعي ، أو لغير الالحاق وليست بمدة إذا لحق ذلك حرف لين رابع ، وكذا للرباعي إذا لحقه هذا ، وكذا للمجرد من الثلاثي فيه ياء النسب : كسراح وقراويح وسراحين وسراديح وكراسي ، في: سرحان وقرواح وسرداح وكرسي . **وسادسها** : فعلى فعلاء ، ولكن فعلاء قليلة لفعيل بمعنى مفعول كقتلى واسراء .

والقسم الثاني أربعة أضرب : **أولها** : فعل أفاعل فعلان لأفعل صفة

نحو : حمز وحمران ، والاكابر في : أحمر والاكبر . **وثانيها : فعال** افعال افعلاء لفعيل نحو : جياد وأموات وابيناء في : جيد وميت وبين . **وثالثها :** فعال فعائل فعلاء لمؤنث صفة ثلاثية فيها زيادة ثالثة مدة نحو : صباح وعجائز وخلفاء في : صبيحة وعجوز وخليفة . **ورابعها :** فواعل فعلان لفاعل اسماً نحو : كواهل وجنان وحُجران في : كاهل وجان وحاجر لمستنقع الماء .

والقسم الثالث ضرب واحد : فُعل فِعل فِعال فَعالى للصفة مما في آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة نحو : حمر والصغر وبطاح وحرامى في : حمراء والصغرى وبطحاء وحرمى .

والقسم الرابع ضرب واحد : فُعل فِعل فَعل أفعل فِعال فُعول لما لحقه التاء من الثلاثي المجرد وهو اسم نحو : بدن وبدر وبرم وأنعم وقصاع وحجوز في : بدنة وبدرة وبرمة ونعمة وقصعة وحجزة .

والقسم الخامس : ضربان : أحدهما : فُعَّل فُعْل فُعول فَعَلة فُعَاة فُعَّال فُعلان فُعَلاء لفاعل صفة مذكر نحو : بزل وشهد وتجار وقعود وفسقة وقضاة وتختص بالمنقوص ، وكفّار وصحبان وشعراء في : بازل وشاهد وتاجر وقاعد وفاسق وقاض وكافر وصاحب وشاعر . وقد جاء عاشر، فواعل ، لكن شاذاً متأولا وهو : فوارس ؛ **والآخر :** فُعُل فِعال فُعُول أفعَال أفعِلَة فُعْلان فِعْلان فُعَلاء أفعِلاء ، للثلاثي فيه زيادة ثالثة مدة ، وهو وصف نحو : نذر وكرام وظروف واشراف واشحة وشجعان وجبناء وأنبياء في : نذير وكريم وظريف وشريف وشحيح وشجاع وجبان ونبي .

والقسم السادس ضرب واحد : فَعْل فَعِل أفْعَل فِعَال فُعُول فَعْلة فِعْلة أفْعَال فِعْلان فَعْلان للثلاثي المجرد اسماً أو صفة نحو : سقف وورد ، ونمر ونصف ، وافلس واجلف ، وقداح وحسان ،

واسود وكهول ، وجيزة وشيخة ، وقردة ورطلة ، وافراح واشياخ ، ورئلان وضيفان ، وحملان وذكران . وقد وجد له اسماً حادي عشر ، فَعْلى قالوا حَجْلى في حجل ، وله صفة حادي عشر ، وثاني عشر ، فعالي وفعلاء قالوا : أوجاعي في وجع ، وسمحاء في سمح .

والقسم السابع ضرب واحد أيضاً : فُعُل أفْعُل فِعَال فُعُول فُعْلة إفْعال أفْعلة فعائل فِعْلان فَعْلان أفعِلاء ، للثلاثي فيه زيادة ثالثة مدة وهو اسم نحو : كثب واذرع وتختص بالمؤنث ، وامكن شاذ ، وفصال وعنوق وغلمة وأيمان وأرغفة وافائل وغزلان وقضبان وانصباء في : كثيب وذراع وفصيل وعناق وغلام ويمين ورغيف وافيل وغزال وقضيب ونصيب . هذا ما سمعت ، فإذا نقل اليك تكسير على خلاف ضبطنا هذا ، فإلى أنه متروك المفرد ، أو أنه محمولٌ على غيره بجهة : كمرضى وهلكى وموتى وجربى وحمقى وكايامى ويتامى .واعلم أن أفعل وافعالا وافعلة وفعلة من أوزان التكسير للقلة كالعشرة فما دونها .

النوع السادس : التحقير

وهو فيما سوى الجمع لوصفه بالحقارة ، وفي الجمع لوصفه بالقلة ، هذا هو الاصل له في جميع المواضع إلا فيما نطلعك عليه بإذن الله **ثلاثة** أمثلة ، وقد عرفت مرادي بقولي مثال كذا في نوع التكسير . **أحدها** : مثال فُعَيْل بضم الصدر وفتح الثاني ، ولتحرك الثاني في التحقير لاثبات همزة الوصل فيه ، وياء ثالثة ساكنة تسمى ياء التحقير فيما هو على ثلاثة أحرف كيف كانت أصولا نحو : بيت أو غير أصول أعني أن فيها زائداً نحو : ميت . ولا مدخل في حروف ما يحقر لتاء التأنيث ، وكذا الزيادات للتثنية ، وجمعي التصحيح ، والنسبة . كما لا مدخل لحروف الآخر من المتركبين في ذلك ، مثل : بعيلبك وحضير موت وخميسة عشر. تقول بييت ومييت ، أو على أقل فيكمل ثلاثة بردّ ما يقدر محذوفاً فيقال:

حريح ودمي ، وكذا منيذ وسؤيل ، وأخيذ ، وكذا بني ووعيدة في : حر ودم ، وفي مذوسل وخذ اسماء ، وفي ابن وعدة .

وثانيها مثال فعيلِل بكسر ما بعد ياء التحقير فيما هو على أربعة أحرف كيف كانت ، نحو : جعفر ومصحف وسلم وخدب تقول : جعيفر ومصيحف وسليلم وخديب ، بالجمع بين الساكنين ياء التحقير والمدغم ، ولا يجمع بينهما في الوصل إلا في نحو ما ذكرنا ، وكذا إذا كان بدل ياء التحقير مدة : كدابة . ويسمى هذا حد اجتماع الساكنين أو على أكثر بحرف أو حرفين فصاعداً ، فيرد إلى الاربعة بالحذف لما نيف عليها ، وتحقير مثل هذا مستكره ، أي لا يقع في الاستعمال إلا نادراً ، ولا يحذف أصل مع وجود زائد ، ولا زائد مفيد مع وجود غير مفيد ، ولا غير مفيد له نظير مع وجود عديم النظير ، ولا غير آخر من الاصول مع وجود آخر ، اللهم إلا بجهة مناسبة بين ذاك وبين ما يليق به الحذف . تقول : دحيرج في مدحرج أو متدحرج بحذف الزائد دون أصل ، ومطيلق ومخيرج في منطلق ومستخرج بحذف ما سوى الميم لكون الميم علامة في اسم الفاعل ، وتقيريض في استقراض بحذف السين لوجود تفيعيل كتجيفيف دون سفيعيل ، وفريزد بحذف الآخر . ولك أن تحذف الدال لمناسبتها التاء .

وثالثها : مثال فعيليل باشباع كسرة ما بعد ياء التحقير فيما كان على خمسة أحرف رابعها مدة ، كقريطيس وقنيديل وعصيفير ، وفيما يستكره تحقيره أيضاً عوضاً مما يحذف ، فكثيراً ما يقال فريزيد ومطيليق فقس. والالف في المحقر ثانية لضرورة التحريك ترد إلى أصل أن وجد لها ، وذلك إذا كانت غير زائدة ، وإلا قلبت واواً الضمة الصدر ، وثالثه طرفاً وغير طرف لامتناع بقائها ألفاً لوقوع ياء التحقير الساكنة قبلها لا تظهر إلا ياء ، وههنا اعتبارات لطيفة فتأملها ، فقد عرفناك الاصول ، ورابعة طرفاً لغير التأنيث تقلب ياء ، والمقتضى لزوم كسر ما بعد ياء التحقير ، وللتأنيث مقصورة كانت أو

ممدودة تعامل معاملة تاء التأنيث ، فيزول المقتضي فتبقى ألفاً فيقال : جبيلي وحميراء ، وغير طرف تقلب ياء للمقتضى إلا في بابي سكران واجمال تفريعاً للاول على حمراء ، والوجه ظاهر ، وللثاني عليها ، وعلى سكران معاً . وخامسة تحذف ليس إلا إذا كانت مقصورة ، أما الممدودة للتأنيث فلا تقول في نحو : حبركى وحججبى : حبيرك وحجيجب ، وفي نحو : خنفساء خنيفسا ، ويعامل الالف والنون في نحو : زعفران وعقربان معاملة ألف التأنيث الممدودة ، فيقال : زعيفران وعقيربان . واما ما سوى الالف ، كيف كان ، غير بدل : كسوط وخيط ورأس وغير ذلك ، وبدلا لكن بشرط اللزوم كنحو : عيد وتراث وتخمة وقاتل وادد ، فلا تتغير إلا الواو بعد ياء التحقير ، طرفاً أو غير طرف ، فحكمها ما سبق ، واكثر هذه الاحكام مذكورة فتذكر ، تقول : سويط وخييط ورؤيس وعييد وتريث وتخيمة وقويتيل واديد . وأما البدل غير اللازم فيرد، يقال: مويزين وميبقن ومويعد في: ميزان وموقن ومتعد. ومتى اجتمع عندك مع ياء التحقير ياءآن فاحذف الاخيرة فقل : عطي وهرية في عطاء وهراوة ، وأحي في أحوى ، على قول من يقول اسيد . ويشترط في تحقير الجمع أن يطلب له اسم جمع : كقويم ، أو جمع قلة : كاجيمال، أو يجمع بعد التحقير بالواو والنون في العقلاء الذكور : كرجيلون وشويعرون ، وبالالف والتاء فيما سواهم : كدريهمات وضويربات . ويحترز عن جمع الكسرة لئلا يكون تحقيره كالجمع بين المتنافيين ، ويلزم التحقير ظهور تاء التأنيث في المؤنث السماعي إذا كان على ثلاثة أحرف: كاريضة ونعيلة إلا ما شذ من نحو : عريس وعريب ، دون ما تجاوز الثلاثة كعنيق وعقيرب ، إلا ما شذّ من نحو : قديديمة ووريئة . واعلم أن التحقير لا يتناول الحروف ولا الافعال إلا في باب ما أفعله على قول أصحابنا ، يقال : ما أميلح زيداً ، ولا ما يشبه الحروف من الاسماء : كالضمائر واين ومتى ومن وما وحيث وأمس وكحسب وغير وعند ومع وأل من أمس والبارحة وأيام الاسبوع ولا المصدر واسمي الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة حال العمل ؛ وقد يحقر ذا وتا وأو ، لا بالقصر والمد ، والذي والتي والذين واللاتي هكذا : ذيا وتيا وأوليا وأولياء واللذيا واللتيا واللذيون واللتيات . وههنا نوع يسميه أصحابنا تحقير الترخيم ، وهو أن تجرد المزيد في التحقير عن الزوائد لا للضرورة ، كتحقيرك أزرق ومحدودباً وقرطاساً مثلا على : زريق وحديب وقريطس .

النوع السابع : التثنية

وطريقها الحاق آخر الاسم على ما هو عليه : ألفاً أو ياء مفتوحاً ماقبلها ، ونوناً مكسورة ، اللهم إلا إذا كان آخره ألفاً مقصورة : فانها ترد ثالثة إلى الاصل . واواً كان : كعصوان ، أو ياء : كرحيان ، وتقلب فوق الثالثة ياء لا غير ، وأما الممدودة ، فإذا كانت للتأنيث قلبت همزتها واواً وإلاّ لم تقلب ، سواء كانت أصلية : كقراء ، أو منقلبة عن حرف أصلي : ككساء ، أو عن جارٍ مجرى الاصلي ، وهو أن يكون للالحاق : كعلباء، وقد رخص في القلب ، وأما سائر ما قد يقع من نحو : حذف تاء التأنيث في خصيان واليان على قول من لا يأخذهما متروكي المفرد ، ورد المحذوف : كيديان ودميان ، فيسمع ولا يقاس . وكما تجري التثنية في المفردات تجري في أسماء الجموع ، وفي المكسرات أيضاً ، وأما نحو تأبط شراً[1] مما يحكى فلا يثنى .

النوع الثامن : جمعا التصحيح

والمراد بهما نحو : مسلمون ومسلمين ، مما يلحق آخره واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها ، ونون مفتوحة علامة للجمع ، ونحو :

---

(١) تأبط شراً : لقب لشاعر اسمه : ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي ، أتاه اللقب من أمه التي أجابت من سألها عن خروجه : « لا أدري ، تأبط شراً وخرج » . اشتهر بكونه من أشجع فرسان الصعاليك ...
انظر في ترجمته : موسوعة الشعر العربي العصر الجاهلي : ٩٥/١ وما بعد ...
وقد أوردت الموسوعة مراجع دراسته في الصفحة ٦٦٨ من نفس الجزء .

مسلمات ، مما يلحق آخره ألف وتاء للجمع أيضاً . **والأول** قياس في صفات العقلاء الذكور كنحو : مسلمون وضاربون ، وفي أسمائهم الاعلام مما لا تاء فيه كنحو : زيدون ومحمدون ، وفيما سوى ذلك كثبون وأوزون سماع . **والثاني** للمؤنث ـ كتمرات وهندات ومسلمات وطلحات ، وللمذكر الذي لا تكسير له كنحو : سجلات ، وقلما يجامع فيه المكسر كنحو : بوانات وبون . وحق كل واحد منهما أن يصح معه نظم المفرد فلا يتغير عن هيئته إلا في عدة مواضع ، ذلك التغيير قياس فيها منها نحو: اعلون وأعلين ، فإن الألف تحذف لملاقاتها الساكن في غير الحد خارج الوقف ، ونحو : قاضون وقاضين ، فإن الياء تحذف لمثل ذلك ، لأن الأصل قاضيون وقاضيين ، فلتضاعف الثقل ، وهو تحرك المعتل مع اجتماع الكسر والضم في الأول ، وهو مع توالي الكسرات حكماً في الثاني ، وهي كسرة الضاد وكسرة الياء ، ونفس الياء ، لأنها أخت الكسرة ، يسكن المعتل بالنقل ، فيلاقي الساكن على الوجه المذكور ، فتحذف . ومنها نحو : مسلمات في مسلمة ، فإن التاء تحذف احترازاً عن الجمع بين علامتي التأنيث ، ومنها الهمزة من الف التأنيث الممدودة فانها تبدل واواً لذلك . ومنها الالف المقصورة ، كيف كانت ، فانها تبدل ياء للصورة ، ومنها العين من فَعْلة وفِعْلة وفُعلة ، فانها تفتح أو تحرك بحركة الفاء إذا كانت اسما والعين صحيحة ؛ كتمرات . وسدرات وسدرات ، وغرفات وغرفات ، ويجوز التسكين في غير المفتوحة الفاء وأما نحو :

أخو بيضات رائح متاوب

فإنما يقع في لغة هذيل .

النوع التاسع : النسبة

وهي بيان ملابسة الشيء الشيء بطريق مخصوص ، أما بصوغ بناء كفعّال لذي صنعة يزاولها ويديمها : كعوّاج وثواب وبتات ، وكفاعل

وهو لمن يلابس الشيء في الجملة : كلابن وتامر ودارع ، وأما بالحاق آخر الاسم ياء مشددة مكسوراً ما قبلها : كيمني وشامي ، وقد يزاد عوضاً عن التشديد قبل الياء الف : كيمان وشآم ، ولهذه الياء تغييرات بعضها مضبوط ، وبعضها عن الضبط بمعزل ، فمن الاول حذف التاء: كبصري ، وعلامتي التثنية والجمع إذا اتفقتا في المنسوب ، وهما على حالهما : كزيدي ، في زيدان وزيدون اسمين ، اما إذا خرجتا عن حالهما بأن يجعل النون معتقب الاعراب فلا ، والقياس إذ ذاك ، زيداني وزيديني ، والياء في زيديني من لوازم الاعتقاب لا النسبة ، ومن ذلك فتح ما قبل الآخر من ذي ثلاثة أحرف إذا كان مكسوراً على الوجوب : كنمري ودؤلي ،ومن ذي أكثر على الجواز . كيثربي وتغلبي ، ومن ذلك أن يقال : فعلى ألبتة في كل فعيلة وفعولة كحنفي وشنئي ، وأن يقال فعلي في كل فعيلة كجهني إلا في المضاعف ، والاجوف من ذلك ، فإنه يقتصر على حذف التاء ، وأن يقال فعلي في فعيل وفعيلة من المنقوص ، وفعلي في فعيل وفعيلة منه : كغنوي وضروري وقصوي وأموي ، وقيل : أميي وقالوا في تحية : تحوي ، وأن يقال فعولي في فعول وفعولة منه كعدوي عند أبي العباس المبرد رحمه الله . وأما سيبويه فيقول في فعولة فعلي، فيفرق ، ومن ذلك أن تحذف الياء المتحركة من كل مثال قبل آخره ياء مشددة : كسيدي في سيد وما شاكل ذلك ، ولهذا قلنا : الالف في طائي بدل عن ياء ساكنة ، وكمهيمي في مهيم اسم فاعل من هيمة ، وأما في مهيم تصغير مهوم ، فيقال مهيمي على التعويض . ومن ذلك أن يقلب الالف في الآخر ثالثة أو رابعة أصلية واواً لا غير ، وأما رابعة غير أصلية يتقدمها سكون ، فلك أن تقلب وتحذف : كدنيوي وديني ونحو : دنياوي وحبلاوي وجه ثالث ، وأما رابعة لا يتقدمها سكون كجمزي، وخامسة فصاعداً فليس إلا الحذف ، هذا إذا كانت مقصورة ، والممدودة تقلب همزتها واواً إذا كانت للتأنيث ، وإلا فالقياس ترك القلب فيه ، ولما التزم فتح ما قبل الياء في نحو : العمى والقاضي والمشترى ولزم من

ذلك انقلاب الياء ألفاً كان حكمها حكم الالف المقصورة في جميع ما تقدم ، إلا في تفاصيل كونها رابعة ، فلا يقع ههنا من تلك إلا الخبرة بين القلب والحذف ، وإن كان الحذف هو الاحسن . وقالوا في نحو المحيي محوي تارة ومحيي أخرى ، وكذا لما التزم أيضاً فتح العين في نحو طي ولية وحية قيل : طووي ولووي وحيوي ، وفي نحو : ظبية وقنية ودمية ، وكذا في بنات الواو لما التزمه يونس ، رحمه الله ، قال : ظبوي وقنوي ودموي ، وكان الواو في غزوي عنده بدلاً من الالف ، ولما لم يلتزم الخليل وسيبويه ، رحمهما الله ، فيها قالا : ظبيي وغزوي في ظبية وغزوة ، كما في ظبي وغزو ، ويقول في نحو : دو وكوة ، دوي وكوي ، ومن ذلك أن تحذف ياء النسب إن كانت في الاسم ، فتقول في النسبة إلى نحو شافعي شافعيّ وكذا في كراسي أيضاً اسم رجل كراسي وكأن من قال مرمي في مرمي شبه الياء بياء النسبة ، ومن قال مرموي ترك التشبيه ، ومن ذلك أن تهمز في نحو : حماية دون علاوة ، فتقول : حمائي وعلاوي ، وتخير في نحو : راية وثاية وآية بين الهمز والياء والواو ، ومما هو عن الضبط بمعزل حال الثنائي ، فقد رد في البعض : كأخوي وأبوي وضعوي وستهي ، ولم يرد في بعض نحو : عدي وزني ، وكذا الباب إلا ما اعتل لامه ، نحو : شية ، فانك تقول فيه وشوي ، وجاء الامر أن في البعض نحو : غدي وغدوي . ودمي ودموي ، ويدي ويدوي ، وحري وحرحي ، وابني وبنوي . وقالوا اسمي وسموي ، وكعدي وعدوي ، فقلبوا . وأبو الحسن الاخفش ، رحمه الله ، يعتبر الاصل فيما يرد فيقول : وشي وحرحي بالسكون ، وعلى هذا في اخواتهما ، والخليل وسيبويه ، رحمهما الله ، يقولان : بنوي وأخوي في بنت وأخت ، ويونس ، رحمه الله ، يقول : بنتي وأختي ، فلا ينظم تاءهما في سلك تاء التأنيث ، ومما هو أبعد من الضبط قولهم : بدوي وبشري وعلوي وطائي وسهلي ودهري وأموي وثقفي وقرشي وهذلي وخراشي وخرسي وخرفي وكذا : عبدري وعبقسي وعبشمي ، فهذه وأمثالها إلى اللغة .

ويشترط في المنسوب أن يكون مفرداً غير جمع ولا مركب ولا مضاف ، فيقال في النسبة إلى صحائف وكتب : صحفي وكتابي ، وأما الانصاري والانباري والاعرابي ، فإنما ساغ ذلك لجريها مجرى القبائل، كأنماري وضبابي وكلابي وكمعافري ومدايني ، وفي النسبة إلى نحو : معدي كرب وخمسة عشر ونحو اثني عشر أيضاً ، فتنبه معدي وخمسي واثني أو ثنوي ، وفي النسبة إلى نحو : ابن الزبير وامرىء القيس : زبيري وأمرئي ينظر إذا كان المضاف اليه اسما يتناول مسمى على حياله كالزبير نسب اليه ، وإلا كانت النسبة إلى المضاف .

النوع العاشر : إضافة الشيء إلى نفسه

طريقها بعد استجماع شرائط الاضافة ، وستعرفهـا في النحو ، الحاق آخر الكلمة ياء مخففة مفتوحة في الأصل ، وتسكينها للتخفيف مكسوراً ما قبلها ، إلا فيما كان آخره ألفـاً : كعصاي ، أو مستحق الادغام فيهـا كمسلمي ، واعـلى ، بفتح ما قبل الياء مشددة في : مسلمين واعلين وفي أعلون أيضاً ، وكمسلمي بكسرة ما قبل الياءالمشددة في مسلمين ومسلمون أيضاً ، ويقال لديّ وإليّ وعليّ فاعلم .

النوع الحادي عشر : في اشتقاق ما يشتق من الافعال

جميع ما يشتق من الافعال قد سبق الكلام فيها على ما يليق بها ، وهو قريب العهد ، فلا نعيده إلاّ مثال الامر ، فإنه بعد غير مذكور، فنتكلم فيه .

اعلم أن طريق اشتقاقه هو أن تحذف من الغابر ، الزائد في أوله ، وتبتدىء على الثاني إن كان متحركاً ، وإلا فلامتناع الابتداء بالساكن إن كنت في باب أفعل ، رددت الهمزة الساقطة ، وإلا جلبت همزة وصل مضمومة في باب يفعل المضموم العين مكسورة في جميع ما عداه ، ثم

تحذف الآخر إن كان معتلا ، أو تسكنه إن لم يكنه ولا مشدداً ، وتحركه في المشدد بأي حركة شئت إذا كان ما قبله مضموماً ، وإلا فغير الضم ، ولكون الآخر تحذف المدة قبله متى اتفقت نحو : قل وبع وخف ، وستحقق هذا .

وههنا فائدة لا بد من ذكرها . وهي أن الغابر المشدد الآخر ، حال اشتقاق الامر منه ، لا يلزم تشديده ، بل لك أن تفك تشديده ، على هيئة ما يقتضيه الباب ، ثم تشتق . ولا يؤمر بهذا المثال إلا الفاعل المخاطب .

النوع الثاني عشر : تصريف الافعال مع الضمائر ونوني التأكيد

الكلام في هذا النوع يستدعي اشارة إلى الضمائر فلنفعل .

اعلم أن **الضمير** عبارة عن الاسم المتضمن للاشارة إلى المتكلم أو إلى المخاطب أو إلى غيرهما بعد سبق ذكره ، هذا أصله ، وهو ، أعني الضمير ، ينقسم إلى قسمين من حيث الوضع ، قسم لا يسوغ الابتداء به ويسمى : متصلا ، وقسم يسوغ فيه ذلك ويسمى : منفصلا . وكل واحد منهما ، بحسب اعتبار المراتب العرفية ، وراء تعرض الرفع والنصب والجر ، كأن يحتمل ثمانية عشر صورة ، ستاً في غير المواجهة ، لاعتباره مذكراً ومؤنثاً ، واعتبار الوحدة والتثنية والجمع في كلي الجانبين ، وستاً أخر في المواجهة بمثل ذلك ، وستاً أخر في الحكاية . لكن لما ألغي اعتبار التذكير والتأنيث في الحكاية ، لقلة الفائدة فيه ، ولم تصح التثنية والجمع فيها حقيقة ، فاقتصر لهما على صورة تشملهما معنى ، ولم يفرق بين اثنين واثنتين فيما سوى ذلك حكاية ، عادت اثنتي عشرة لا مزيد كما ترى ، ثم لما تعذر اعتبار الجر في المنفصل لمنافاته الانفصال ، ولم يغاير بين النصب والجر في المتصل لتآخيهما إلا في الحكاية عن نفسك ، تكررت الاثنتا عشرة أربع مرات ، لم يفت إلا صورتا الغائب والغائبة بقيتا مستكنتين . ولنذكرها بأسرها في أربع جمل لتحقق صورها .

الجملة الأولى : في المنفصلة المرفوعة وهي : أنا نحن وأنتَ أنتما أنتم أنتِ أنتن وهو هما هم هي هن .

الجملة الثانية : في المنفصلة المنصوبة وهي : إياي إيانا وإياك إياكما إياكم إياكِ إياكن وإياه إياهما إياهم إياها إياهن .

الجملة الثالثة : في المتصلة المرفوعة وهي : عرفتُ عرفنا ، وعرفتَ عرفتما عرفتم ، عرفتِ عرفتن ، وعرف عرفا عرفوا ، عرفَتْ عرفتا عرفن .

الجملة الرابعة : في المتصلة المنصوبة وهي : عرفني عرفنا ، وعرفك عرفكما عرفكم ، عرفكِ عرفكن ، وعرفه عرفهما عرفهم ، عرفها عرفهن .

وهذه الجمل الاربع لا تتفاوت بفوات المواضع سوى المتصلة المرفوعة ، فإنها في الغابر تتفاوت فاسمعها ، وهي : أعرف نعرف ، وتعرف تعرفان تعرفون ، تعرفين تعرفان تعرفن ، ويعرف يعرفان يعرفون ، تعرف يعرفان تعرفن ، واعلم أن الأفعال كلها في اتصالها بالمنصوبة لا تتفاوت هيئة ، وإما في اتصالها بالمرفوعة فالعارية منها عن الادغام وحروف العلة لا يزيد تفاوتها على ما ترى ، واما ما لا يعرى عن ذلك فما ادغامه في غير آخره : كجرب ويجرب ، أو معتلة يبعد عن آخره كوضوء وأبيض ويوضوء ويبيض حكمه في ذلك حكم العاري ، وما ادغامه في آخره : كشد ويشد ، أو معتلة في آخره أو فيما قبله : كدعا وقال ويدعو ويقول ، زائد التفاوت تارة بفك الادغام ، وأخرى بابدال المعتل أو حذفه ، والضابط هنالك أصلان :

أحدهما في فك الادغام وابدال الالف ، ولا ابدال لغير الالف في اللفظ ، وهو أن الادغام من شرطه كون المدغم فيه متحركاً ، وان الاعلال بالالف المعتد به ، فنذكر من شروطه : تحرك المعتل ، وهذا

الشرط يفوت في الماضي مع ثمانية من الضمائر وهي الضميران في الحكاية ، والخمسة في المواجهة ، وضمير جماعة النساء في غير المواجهة ؛ ولنسمها مسكنات الماضي ، فيزول الادغام ، فيعود المدغم إلى حركته ، كقولك في باب فَعَل المفتوح العين : كورتُ كررنا ، كررتَ كررتما كررتم، كررتِ كررتن كررن ، وفي باب فَعِل المكسور العــين ظللتُ ظللنا . وكذا في باب أفعل : أعددت ، وفي فاعل : حاججت ، وعلى هذا حتى أنك تقول : احماروت واحمررت واقشعررت . وقد يحذف عند فك الادغام أحــد المتكررين كقولهم : ظَلْتُ أو ظَلَلْتُ بفتح الظاء أو كسرها وكقوله :

أحسن به فهن الياء شموس

ويزول الاعلال بالالف ، فيعود الاصل في الثلاثي المجرد : كدعوت دعونا ، دعوتَ دعوتما دعوتم ، دعوتِ دعوتن دعون ؛ ورميتُ رمينا ، رميتَ رميتما رميتم ، رميتِ رميتن رمين ، وفي غير الثلاثي المجرد يلزم الياء كارضيتُ ورجيتُ ، وأما في الغابر ، فيفوت مع ضمير جماعة النساء في المواجهة ، وغير المواجهة فحسب ، ولنسمه مسكن الغابر ، فيزول الادغام أيضاً ، فيعود المدغم إلى حركته كقولك : تعضضن ويعضضن ، وتقررن ويقررن ، وتشددن ويشددن ، وكذا في سائر الأبواب . ويزول الاعلال بالالف ويلزم الياء ، هذا هو القياس : كترضين ويرضين ، وتدعين ويدعين .

وثانيهما في الحذف ، وهو أن من شرط ثبوت المدة ، ألفاً كانت أو ياء أو واواً ، أن لا يقع بعدها ساكن غير مدغم ، وهذا الشرط يفوت مع مسكنات الماضي في ماض قبل آخره مدة ، فتسقط المدة كقولك في قال : قلتُ ، قلنا ، قلتَ قلتما قلتم ، قلتِ قلتن قلن . وفي اختار : اخترتُ اخترنا ، وعلى هذا ؛ وههنا أصل لا بد من المحافظة عليه وهو أن ما قبل الالف عند سقوطها يفتح في غير الثلاثي المجرد البتة ، كاخترت وأنقدت،

وفي الثلاثي المجرد يكسر في باب فعِل المكسور العين : كخِفتُ ، ويضم في باب المضموم العين : كطُلْتُ ؛ واما في باب فعَل المفتوح العين ، فيكسر إذا كانت الالف من الياء كمِلْتُ ، ويضم إذا كانت من الواو كقُلْتُ . وما قبل غير الالف عند السقوط لا يتغير كقولك في قيل . بالكسر الخالص ، أو بالإشمام : قلت ياقول وقلت بهما ، وفي قول قلت بالضم ، ويفوت أيضاً مع مسكن الغابر فيما قبل آخره مدة ، فتسقط ويبقى ما قبلها على حاله : كتخفن ويخفن ، وتبعن ، ويبعن ، وتقلن ويقلن ، وكما كان يفوت مع تلك الثمانية شرط ثبوث الالف فيما قبل آخر الماضي ، فكانت تسقط كذلك ، يفوت شرط ثبوتها في آخره مع ثلاثة ، فتسقط ، وهي : **تاء التأنيث الساكنة** ظاهراً كما في قولك : دعتْ ورمتْ ، وتقديراً كما في قولك : دعتا ورمتا . ومن العرب من لا يعتبر التقدير فيقول : دعاتا ورماتا ؛ والشائع الكثير هو الأول . **وواو الضمير** : كدعوا ورموا ؛ وأما ألف الاثنين ، فلما لم يجز معها بقاء الالف ألفاً لامتناع الاعلال معها لما نبهت عليه في باب الاعلال ، لا جرم تغير الحكم ، وكما كان يفوت شرط ثبوت المدة فيما قبل آخر الغابر مع ما عرفت ، فكانت تسقط كذلك ، يفوت شرط ثبوتها فيه إذا كانت في الآخر مع اثنين ، فتسقط ، **أحدهما** . ضمير الجمع في المواجهة وغير المواجهة كتخشون وترمون وتدعون ، ويخشون ويرمون ويدعون ، **والثاني** : ضمير المخاطبة : كتخشين وترمين وتدعين . وبيان فوات الشرط إنما يظهر ببيان كون أواخر الافعال في هذين الموضعين مدات ، وبيان كونها مدات باستعمال طريقين : **أحدهما** : طريق الاعلال ، **والثاني** : طريق التسكين بالنقل .

أما **طريق الاعلال** ، فحيث يكون ما قبل آخر الفعل مفتوحاً ، كقولك: تخشين وتدعين ، تعل الياء فيصير : تخشاين وتدعاين ، ثم تحذفها لفوات الشرط.

وأما **طريق التسكين بالنقل** ، فحيث يكون ما قبل آخره مكسوراً أو مضموماً ، كقولك : ترميون وتدعوون ، وكذا ترميين وتدعوين ،

تهرب عن تضاعف الثقل ، وذلك تحرك المعتل مع اجتماع الكسر والضم في نحو قولك : ترميون وتدعوين ، فتسكن ذلك المعتل بنقل حركته إلى ما قبله ، فيصير مدة ، ثم تحذفها لفوات الشرط ،أو تحركه مع توالي الضمات في نحو : تدعوون ، وهي ضمة ما قبل الواو ، وضمة الواو ، ونفس الواو ، فهي أخت الضمة ، أو مع توالي الكسرات في نحو : ترميين ، وهي كسرة ما قبل الياء ، وكسرة الياء ، ونفس الياء ، فهي أخت الكسرة ، فتسكنه أيضاً بنقل حركته إلى ما قبله ، وإن كان لا يظهر أثر النقل في اللفظ ، فيصير مدة ثم تحذفها لفوات الشرط ، وحال اتصال الضمائر بمثال الأمر على نحو حال اتصالها بالغابر لا فرق ، إلا في شيء واحد وهو أنك بعد الف الضمير وواوه ويائه تترك النون كقولك : اضربا اضربوا اضربي.

ونونا التأكيد مدخلهما الغابر ومثال الامر ، **والثقيلة** منها تفتح ما قبل نفسها إذا اتصلت بما لا ضمير في آخره : كأضرب ونضربُ في الحكاية ، وتضربُ للمخاطب . ويضربُ وتضربُ للغائب والغائبة ، وتستصحب مع نفسها ألفاً في اتصالها بما في آخره نون جماعة النساء ، وتحذف النون بعد الف الضمير وواوه ويائه ؛ نعم والواو أيضاً ، والياء إذا لم يكن ما قبلهما مفتوحاً ؛ وإذا كان كذلك حركت الواو بالضم ، والياء بالكسر ، تحريكاً عارضاً مثل رمتا كقولك : اخشون واخشين ، وتكون مكسورة بعد الف الضمير والالف المستصحبة كقولك : اضربان واضربنان . ومفتوحة في سائر المواضع . ومن شأنها أن ترد المدة المحذوفة من الآخر ، وإذا كانت ألفاً أن تقلبها ياء لا محالة كقولك : أرمين وأدعون وأخشين ، وليرضين . **والخفيفة** لا تخالف الثقيلة في جميع ذلك إلا في وقوعها بعد الالفين ؛ فلاثبات لها هنالك عندنا خلافاً للكوفيين ، فهم جوزوا اثباتها ساكنة عند بعضهم ، مكسورة عند آخرين في الوصل .

النوع الثالث عشر : في إجراء الوقف على الكلم

في الوقف ثلاث لغات أو أربع . **التضعيف** ، كقولك : عمر ، وهو

مختص بالذي آخره صحيح غير همزة وما قبله متحرك ؛ **والرفع** وهو أن تروم في اسكانك الآخر قدراً من التحريك ، **والاسكان** الصريح وهو على نوعين : اسكان باشمام ، وهو ضم الشفتين بعد الاسكان ، وأنه مختص بالمرفوع ؛ وبغير اشمام ، والاصل في سكون الوقف أن لا يعتد به لكونه عارضاً ، فلا يحتفل باجتماع الساكنين في نحو بكر وعمرو وغلام وكتاب ، ثم أن العرب من يحتفل به فيحول حركة الآخر ضمة كانت أو كسرة دون الفتحة التي هي لخفتها كلا حركة ، ولعدم استمرار المحتفل به معها كقولهم : بكراً وعمراً ، هذا إذا لم يكن الآخرة همزة إلى ما قبله إذا كان صحيحاً ساكنا كنحو : مررت ببكر ، وجاءني بكر وكذا ضربته ولم أضربه ؛ وأما إذا كان همزة حولها ، أية كانت ، بعلة التخفيف أو تمهيد له كنحو : الخبو والردو والبطو ، والخبي والردي والبطي ، والخبا والردا والبطا ، على هذا الوجه ، إلا قوماً من تميم ، فهم يتفادون من أن يقولوا هذا الردو ومن البطي فيفرون إلى الاتباع قائلين : هذا الرديء ومن البطؤ . ومن العرب من يعامل ما يتحرك ما قبل همزته كالكلا بمجرد علة التخفيف معاملة ما يسكن ما قبل همزته ، فيقول : الكلو والكلي والكلا . والحجازيون في قولهم الكلا بالألف في الاحوال الثلاث واكمموا بالواو فيها ، وكذا في قولهم أهني بالياء ، عاملون بسكون الوقف معاملة سكون همزة رأس ولؤم وبئر ، فاعلم ؛ وللوقف وراء هذا ما يتلى عليك فاستمع ؛ وذلك قلب تاء التأنيث هاء كنحو : ضاربه ، إلا عند بعض يقولون ضاربت وهم قليل ؛ واستدعاء هاء فيما هو على حرف واحد كنحو : قه وره ونحو مجيء : مه ومثل مه في مجيء : م جئت ، ومثل : م أنت على الوجوب . وأما في نحو : علام وفيم ، قوي الاتصال بما قبله وفيما حذف آخره المعتل من الغابر ، ومثال الامر فعلى الجواز لك أن تسكن وان تلحق الهاء ، وحذف التنوين إذا لم يكن ما قبله مفتوحاً نحو : جاءني زيد ومررت بزيد ، وكذا قاض عند سيبويه وهو الأكثر ، أو قاضي عند الاخفش وقلبه ألفاً إذا كان مفتوحاً نحو : رأيت زيداً وقاضياً.

وحكم النون الخفيفة ونون إذن حكم التنوين ، فقل في الوقف على هل تضربن وإذا تضربون ، وإذاً وجواز حذف الياء في نحو القاضي ، وياقاضي عند بعض مع امتناع حذفها في نحو يامري ويايعي اسماً مما لا يبقي بعد الحذف إلاّ على حرف واحد أصلي عند الجميع وابدال الألف على خلاف الاعرف ياء أو واواً أو همزة كحبلي بالياء في لغة قوم من بني فزارة وقيس ، وحبلو بالواو في لغة قوم من طيء ، وحبلأ بالهمزة في لغة قوم ، وكذا رأيت رجلا ويضربها وقالوا : أنامرة ، وأنه أخرى في الوقف على ان ، وهو بالاسكان تارة ، وهوه أخرى وههنا ، وهاهناه، وهؤلاء ، وهؤلاه ، عند القصر ؛ وأكرمتك وأكرمتكه ، وغلام وضربن فيمن يسكن الياء وصلا ، وغلامي وضربني ، وغلاميه وضربنيه ، فيمن يحرك ؛ وضربكم وضربهم ، وعليهم ، وبهم ، ومنه ، وضربه بالاسكان فيمن ألحق وصلا ، أو حرك ؛ وهذه فيمن قال هذهي ، والوقف على من الاستفهامي أن يشبع في نونه حركة المستفهم عنه كنحو : منو ، مني ، منا فقط ، أو أن تثني وتجمع وتؤنث أيضاً على نحو المستفهم عنه كنحو : منان ، منين ، منون ، منين ، منة ، منتان ، منتين ، منات ، وكل واو أو ياء لا تحذف في الوقف ، تحذف فيه بشفاعة الفاصلة كنحو : ﴿ الكَبِير المُتَعَال ﴾ (1) ، ﴿ واللَّيْل إذا يَسْرِ ﴾ (2) أو القافية كقوله:

وبعض القوم يخلق ثم لا يفرِ

هذا ، ثم أن الوصل قد يجري مجرى الوقف مثل قوله :

ببازل وجناء أو عيهل

وقوله تعالى : ﴿ لكِنـَّا هُو اللهُ رَبـِّي ﴾ (3) .

كمل القسم الأول من الكتاب . والله المشكور على كماله والمسؤول أن يمنح التوفيق في الباقي . بحق محمد ﷺ وآله .

---

(1) سورة الرعد : الآية ٩ .

(2) سورة الفجر ، الآية : ٤ .

(3) سورة الكهف ، الآية : ٣٨ .

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني

علـــم النحـــو

القسم الثاني

(من الكتاب في علم النحو . وفيه فصلان)

أحدهما في أن علم النحو ما هو؟

والثاني في ضبط ما يفتقر اليه في ذلك .

الفصل الأول

علم النحو : ما هو ؟

اعلم أن علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب ، وقوانين مبنية عليها ، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية ، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ، ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك ، وبالكلم نوعيها المفردة وما هي في حكمها ، وقد نبهت عليها في القسم الاول من الكتاب ، وسيزداد ما ذكرنا وضوحاً في القسم الثالث إذا شرعنا في علم المعاني بإذن الله تعالى .

الفصل الثاني

ضبط ما يفتقر اليه علم النحو

في ضبط ما يفتقر اليه في ذلك ، والكلام فيه يستدعي تقديم مقدمة.

مقدمة :

وهي أن تلك الهيئات التي يلزم رعايتها ، على تفاوتها بحسب المواضع وجهة التقديم والتأخير ، منحصرة بشهادة الاستقراء في أنها اختلاف كلم دون كلم ، اختلافاً لا على نهج واحد ، لاختلاف أشياء معهودة ، فيظهر من هذا أن الغرض في هذا الفصل إنما يحصل بضبط **ثلاثة : القابل والفاعل والاثر** . فلنضمنه ثلاثة أبواب : **أحدها** في القابل ، وهو المسمى عند أصحابنا معرباً . **وثانيها** في الفاعل وهو المسمى عاملا ، **وثالثها** في الأثر وهو المسمى اعراباً . ولا يذهب عليك أن المراد بالقابل ههنا هو ما كان له جهة اقتضاء للاثر فيه من حيث المناسبة ، وبالفاعل هو ما دعا الواضع إلى ذلك الاثر أو كان معه داعية له إلى ذلك ، وإلاّ فالفاعل حقيقة هنا هو المتكلم .

الباب الاول

القابل أو المـــــــعرب

في القابل وهو المعرب :

اعلم أن ليس كل كلمة معربة ، بل في الكلم ما يعرب ، وفيها ما لا يعرب ، ويسمى مبنياً . فلا بد من تمييز البعض عن البعض ، ويتعين أحدهما بتعيين الآخر ، والمبني أقرب إلى الضبط فلنعينه بتعين المعرب .

اعلم أن المبني **قسمان** : قسم لا يحتاج إلى عده واحداً فواحداً ، وقسم يحتاج إلى ذلك .

القسم الاول : جعلناه أربعة عشر نوعاً : **أولها** : الحروف ، **وثانيها** : الاصوات المحكية على قول من لا يجعلها حروفاً كنحو : حس وبس ووي ووا وأخ وبخ ومض وغيط ونخ وتخ وهيخ وايخ ، ونحو : ظيخ وشيب وماء وغاق وخاز باز وطاق وطق وقب ، ونحو : هلا وعدس وهيد وهاد وحه وده وحوب وحاي وعاي وحب وحل وهدع وهس وهيخ وفاع وحج وعه وعيز وهج وهجا وجاه ، ونحو : جوت وجي ودوه وبس وثيء وساء وسوء وقوس ونظائرهن . **وثالثها** : أمثلة الماضي ، والأمر أيضاً عندنا . **ورابعها** : أسماء الافعال كنحو : رويد زيداً ويقال : رويدك وهلم وهات ، والاصح فيه عندي أنه ليس باسم فعل وستعرفه ، وهاء فيه لغات وله استعمالات ، ودونك زيداً ، وعندك عمراً ، وحذرك بكراً ، وحذارك وحيهل وفيه لغات ، وبله ، وعليك الامر ، وبه

وبحوصه ومه وهيت وهلم وهل وهيك وهيل وهيا وقدك وقطلك واليك وامين وآمين ، ونحو : هيهات . وفيه لغات ، وشتان وسرعان ووشكان واف وأوه وفيه لغات ، وأمثال ذلك دون حسبك فيه وكفيك على الظاهر.

وخامسها : المضمرات . **وسادسها** : المبهمات : وهي كل ما كان متضمناً للاشارة إلى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط أن يكون سابقاً في الذكر لا محالة ، ثم إذا كان مدركاً بالبصر أو منزلا منزلته بحيث يستغنى عن قصة كنحو : ذا وتاوتي وته وذه وأولا بالقصر والمد ، وغير ذلك سميت اسماء الاشارة ؛ وإن لم يكن مدركاً بالبصر ولا منزلا منزلته بحيث لا يستغني عن قصة كنحو : الذي والتي وما ومن وذو الطائية وذا في ماذا والالف واللام في نحو الضارب زيداً أمس والألى ، وما انخرط في هذا السلك ، سميت موصولات ، وتلك القصة صلة إلا المثنى منها في أكثر اللغات ، واللائين والذين أيضاً في لغة بني عقيل وبني كنانة ، قال قائلهم :

نحن الذون صبحــوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحـــا

وإلاّ أيهم كاملة الصلة عند سيبويه ومن تابعه ، أو على أية حال كانت عند الخليل ، ووجه ترك القصة في نحو : اللتيا واللتي يأتيك في علم المعاني إن شاء الله تعالى . **وسابعها** : صدور المركبات من نحو : بعلبك وحضرموت وخمسة عشر والحادي عشر والحادية عشرة ، ونحو : ضاربة وهاشمي عندي إذا تأملت وأمثالها إلا اثني عشر على الاقرب ، ونحو : زيد بن عمرو ، وهند ابنة عاصم ، مما يكون العلم موصوفاً بابن مضاف إلى العلم ، أو ابنة هي كذلك ، إلا أن هذا الصدر من بين صدور المركبات التزم فيه اتباعه حركة العجز ، وهو المضاف . هذا ما يذكر ولي فيه نظر . **وثامنها** : الغايات وهي كل ما كان أصل الكلام فيه أن ينطق به مضافاً ، ثم يختزل عنه ما يضاف اليه لفظاً لانية ، كنحو : أتيتك من قبل مثلا . **وتاسعها** : ما يتضمن معنى حرف الاستفهام أو الجزاء ما عدا أيا ، أو معنى غير ذلك ، لكن من اعجاز المركبات كنحو : أحد عشر واخواته وكذا

حيص بيص ، وكفة كفة ، وصحرة بحرة ، فيمن لا يضم اليهما نحرة، وبين بين ، ويوم يوم ، وصباح مساء ، وشغر بغر ، وشذر مذر ، وخذع مذع ، وحيث بيث ، وحاث باث ، لتضمن الاعجاز فيها كلها معنى حرف العطف ، وكذا جاري بيت بيت ، لتضمن العجز اما معنى اللام أو معنى إلى عند أصحابنا ، والأولى عندي أن يضمن معنى حرف غير عامل فيه ، كفاء العطف لسر تطلع عليه في خاتمة الكتاب بإذن الله تعالى . **وعاشرها** ما كان على فعال ، أما أمراً كنحو : حذار وتراك ، وانه قياس عند سيبويه في جميع الثلاثيات المجردة ، وإما بمعنى المصدر المعرفة كنحو : فجار للفجرة ، ويسار للميسرة ، وجماد للجمود ، وحماد للمحمدة ، ولا مساس ، ودعني كفاف ، ولا عباب ، ولا اباب وبوار ، وبلاء ، وغير ذلك . واما معدولة عن الصفة مختصة بالنداء كنحو : يارطاب ، وياخباث ، ويادفار ، ويافجار ، ويالكاع ، وقوله:

أطوف ما أطوف ثم آوي ... إلى بيت قعيدته لكاع [1]

شاذ ، ويافساق . وياخضاف ، وياخزاق ، وياحباق ؛ أو غير مختصة به كنحو : براح وكلاح وجداع واذام وطمار وطبار ولزام ؛ وإما معدولة عن فاعلة في الاعلام كنحو : حذام وقطام وبهان وسجاح وكساب وسكاب وظفار وعرار ، في لغة أهل الحجاز دون لغة بني تميم في غير ما كان آخره من ذلك راء ، إذ في الرائي لا خلاف في البناء . **وحادي عشرها** : ما أضيف إلى ياء المتكلم أو إلى الجمل من أسماء الزمان كيوم فعل أو إلى إذ منها : كيومئذ وما شاكل ذلك فيمن يبني فيهما .

---

(١) الشعر للحطيئة يهجو فيه امرأته . والحطيئة هو أبو مليكة ، جرول بن أوس العبسي ، ولد دعياً لا يعرف نسبه ، فشب محروماً ، مظلوماً ، مذموماً ... اضطر إلى الشعر لكسب القوت ، وقد اصطلحت عوامل الشر في نفسه ، فأصبح صورة للرذيلة ، فكان : «سيء الخلق ، دنيء النفس ، فاسد الدين ، سؤولا ...» . إلى آخر الصفات الكريهة التي أسبغها عليه الأصمعي ... كان شاعراً متين الشعر ، غزير البحر ، رائق الاسلوب ... مات سنة ٥٩ هـ ...

وثاني عشرها : ما نودي مفرداً معرفة كنحو : يازيد . **وثالث عشرها** : ما نفي نفي جنس ، كنحو : لا رجل . **ورابع عشرها** : نحو يضربن من الافعال المضارعة ، وليضربن أو ليضربن مما هو يقترن بنون جماعة النساء، أو نون التوكيد ، وههنا نوع **خامس عشر** وهي الجمل .

والقسم الثاني من المبني : إذا وإذ والآن وامس عند غير الخليل ، وقط ، وفيه لغات ، وعوض بالفتح والضم ، وحيث بالحركات الثلاث، وحوث بمعناه بالضم والفتح ، ولدن واخواته جمع إلا في لغة قيس ، ومن وما الموصوفتان ، وما غير موصولة ولا موصوفة ، وكم الخبرية ، وكأين وكأي على مذهب يونس بن حبيب ومحمد بن زيد ، وكيت وزيت وِلهى أبوك واخواته وولَه لا أفعل ولات أوان في قوله :

طلبوا صلحنا ولات أوان   فاجبنا إن ليس حين بقاء

فيمن ليس مجروراً عنده ، ولما ومذ ومنذ وعلى وعن والكاف أسما .

أنواع المعرب :

هذا هو الحاصل من مبنيات الكلم وما خرج منه فهو معرب.وانه **نوعان** : نوع من الاسماء وهو يختص بالرفع والنصب والجر ، ونوع من الأفعال وهو ما يختص بالرفع والنصب والجزم .

ثم إن النوع الاسمي **صنفان** : صنف يقبل الحركات مع التنوين ويسمى **منصرفاً** ، وصنف لا يقبلها مع التنوين ويسمى **غير منصرف** . فلا بد من تمييز أحدهما عن الآخر ، والوجه في ذلك هو أن ههنا أموراً تسعة وتسمى **أسباب منع الصرف** .

أحدها : التأنيث معنى أو لفظاً بالتاء أو بما يقوم مقامه ، كالآخر من المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف مثل : عناق وعقرب ، ومثل مساجد

ومصابيح عندي من بين المكسرات للزوم الجمع التكسيري الذي هو كذلك ، التأنيث بخلاف ماسوى ذلك إذا اقترن بالعلمية نحو : سعاد وطلحة وعناق وعقرب ومساجد ومصابيح أسماء أعلاماً ، أو بالألف مقصورة كانت : كحبلى ، أو ممدودة : كصحراء؛ وسيرد في ألف التأنيث كلام في باب العامل .

وثانيها : العجمة وهي كون الكلمة من غير أوضاع العربية كنحو : ابراهيم واسماعيل ونوح ولوط ، إذا اقترنت بالعلمية .

وثالثها : العدل وهو تغيير الصيغة بدون تغيير معناها كتغيير نحو : عامر وحاذمة في الاعلام ، وواحد وأحد إلى عشرة عشرة في غيرها ، إلى عمر وحذام ، وإلى موحداً واحاد إلى معشر أو عشار .

ورابعها : الجمع اللازم كنحو : مساجد ومصابيح ، وفيه تفصيل، وهو أن نحو : مساجد مما بعد ألف جمعه حرفان ، إذا كان ثانيهما ياء حذف في الرفع والجر ، ونوّن إلا فيما لا يعتد به .

وخامسها : وزن الفعل المختص بالافعال كنحو : ضرب ، أو المنزل بمنزلته وهو الغالب ، كنحو : أفعل .

وسادسها : الالف والنون الزائدتان في باب فعلان فعلى ، كنحو سكران ، أو في الاعلام كنحو : مروان وعثمان .

وسابعها وثامنها : الوصف والتركيب الظاهر كنحو : ضارب وبعلبك ، وقولي التركيب الظاهر احتراز عن نحو ضاربة وهاشمي على ما قدمت .

وتاسعها : العلمية وهي كون الاسم موضوعاً لشيء بعينه لا يتعداه .

وقد عد بعض النحويين **عاشراً : وهو ألف الالحاق** المقصورة إذا اقترنت بالعلمية ، وعند من لم يعد ألحقها بألف حبلى .

هذه **التسعة** متى كان في الاسم المعرب منها الجمعية اللازمة ، أو ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة ، أو مما سوى ذلك اثنان فصاعداً كان غير منصرف ، وإلا كان منصرفاً البتة عندنا خلافاً للكوفيين ، فهم جوزوا منعه عن الصرف للعلمية وحدها .

وههنا تفصيل لا بد منه وهو أن الاسم إذا كان ثلاثياً ساكن الحشو فمع الاثنين صرفه أولى ، وان نحو أحمر مما يمتنع من الصرف اسم جنس عند تنكيره عن العلمية ، إذا كنت نقلته إليها لا يصرفه سيبويه ويصرفه الاخفش ، وإن مصغر نحو : أعشى يعامل معاملة باب جوار .

وجها الاعراب :

ثم إن المعرب في قبوله الاعراب على وجهين : **أحدهما** : أن يكون بحيث لا يقبله إلا بعد أن يكون غيره قد قبله ، **والثاني** : أن لا يكون كذلك.

والوجه الأول من النوع الاسمي **خمسة أضرب** تسمى التوابع وهي : صفة وعطف بيان ومعطوف بحرف وتأكيد وبدل .

فالصفة : هي ما يذكر بعد الشيء من الدال على بعض أحواله تخصيصاً له في المنكرات ، وتوضيحاً في المعارف ، وربما جاءت لمجرد الثناء والتعظيم كالصفات الجارية على القديم سبحانه وتعالى ، أو لما يضاد ذلك من الذم والتحقير ، أو للتأكيد كنحو : أمس الدابر ، ومن شأنها إذا كانت **فعلية** وهي ما يكون مفهومها ثابتاً للمتبوع أن تتبعه في الافراد والتثنية والجمع ، والتعريف والتنكير ، والتأنيث والتذكير ، كما تتبعه في الاعراب . وإذا كانت سببية وهي ما يكون مفهومها ثابتاً لما بعدها ، وذلك متعلق لمتبوعها ، أن لا تتبع إلا في الاعراب ، والتعريف والتنكير. أو كانت يستوي فيها المذكر والمؤنث ، والواحد والاثنان والجمع ، نحو: فعيل بمعنى مفعول جارياً على الموصوف ، ونحو : فعول ونحو : علامة

وهلباجة وربعة ويفعة مما يجري مؤنثاً على المذكر ومن شأن متبوعها أن يكون ملفوظاً به ، اللهم إلا عند وضوحه ، فيقتصر إذ ذاك على التقدير غير واجب مرة ، وواجباً أخرى ، كما في قولهم : الفارس والراكب والصاحب والاورق والاطلس والابطح والاجرع ونظائرها .

وعطف البيان : هو ما يذكر بعد الشيء من الدال عليه ، لا على بعض أحواله ، لكونه أعرف .

والمعطوف بالحرف : هو ما يذكر بعد غيره بوساطة أحد هذه الحروف : الواو والفاء وثم وحتى وأو وأم وإما ، على خلاف فيه ، ولا وبل ولكن على خلاف فيه أيضاً ، وأي عندي . ومن شأن المعطوف إذا كان ضميراً متصلا مرفوعاً أن يؤكد بالمنفصل وإلاّ لم يجز إلاّ لضرورة الشعر مع قبح ، إلاّ عند الفصل كنحو : ضربت اليوم وزيد ،وإذا كان ضميراً مجروراً أن يعادل الجار في المعطوف ألبتة .

والتأكيد : وهو في عرف أصحابنا ينصرف إلى المؤكد فهو ما يعاد في الذكر بدون وساطة حرف عطف لئلا يذهب بالكلام عن ظاهره اعادة ، اما بلفظه كنحو : رأيت زيداً زيدا ، واما بأحد هذه الألفاظ وهي : النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما ، وكلا ومؤنثه ، وكل واجمعون وما كان من لفظه كأجمع وجمعاء وجمع ، ومن شأن المؤكد إذا كان ضميراً متصلا مرفوعاً ، والتأكيد أحد لفظي النفس والعين أن يوسط بينهما ضمير منفصل مرفوع ، وهذا الحكم في تثنيتهما وجمعهما لا يتغير ، وإذا كان متصلا منصوباً أو مجروراً أن لا يؤكد من الضمائر إلا بالمنفصل المرفوع ، كقولك : رأيتني أنا ، ومررت بك أنت . وإذا كان منكراً أن لا يؤكد بكل وأجمعين إلا المحدود منه عند الكوفيين كنحو قوله : قد صرت البكرة يوماً أجمعا .

والبدل : هو ما يذكر بعد الشيء من غير وساطة حرف عطف ، على نية استئناف التعليق به ، لما علق بالاول مدلولا على ذلك تارة باعادة

العامل ، وأخرى بقرائن الاحوال ، وهو على **أربعة أقسام** : بدل الكل من الكل كقوله تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّراطَ المُسْتَقِيم صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (١) بدل البعض من الكل كقولك : رأيت القوم أكثرهم ، وبدل الاشتمال : كقولك : سلب زيد ثوبه ، وبدل الغلط كقولك : مررت برجل حمار في كلام لا يصدر عن روية وفطانة .

ووجه الحصر عندي هو أنا نقول البدل إما أن يكون عين المبدل منه أو لا يكون ، فإن كان فهو بدل الكل من الكل ، وإن لم يكن فإما أن يكون أجنبياً عنه أو لا يكون ، فإن كان فهو بدل الغلط ، وإن لم يكن فإما أن يكون بعضه ، فهو بدل البعض من الكل ، أو غير بعضه فهو المراد ببدل الاشتمال . وقد سقط بهذا زعم من زعم أن هاهنا قسماً خامساً أهمله النحويون ، وهو بدل الكل من البعض كنحو : نظرت إلى القمر فلكه ، ومن شأن البدل أن يراعى فيه رتبة الحكاية ، والخطاب ، والغيبة، ومن ثم امتنع بي الشريف الاجتهاد ، وعليك الظريف الاعتماد ، ولم يمتنع مررت به زيد أو بزيد به ، ورأيتك إياك . وإن لا يلزم رعاية رتبة التعريف والتنكير ، خلا أنه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة.

ومن النوع الفعلي **ثلاثة أضرب** : المعطوف بالحرف ، والتأكيد باعادة اللفظ أو بغيره مما هو بمعناه بدل لفظي النفس والعين والبدل فتأمل .

الوجه الثاني من وجهي المعرب من النوع الاسمي تسعة عشر ضرباً؛

ستة في الرفع ، واحد منها أصل في ذلك ، وهو أن يكون فاعلا ، والباقية ملحقة به وهي أن يكون : مبتدأ أو خبراً له ، أو خبراً لأن وأخواتها، أو خبر لا التي لنفي الجنس ، أو اسم ما ولا المشبهتين بليس .

وأحد عشر في النصب : واحد منها أصل في ذلك وهو أن يكون

(١) سورة الفاتحة ، الآيات : ٥ – ٦ .

مفعولاً ، وأنه عندي أربعة أنواع : مفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول به ، والباقية ملحقة به وهي : أن يكون متعدي اليه بوساطة حرف جر ، أو أن يكون منصوباً بحرف النداء ، أو بالواو بمعنى مع ، أو بالاستثناء ، أو حالاً ، أو تمييزاً ، أو خبراً في باب كان ، أو اسماً في باب إنّ ، أو منصوباً بلا لنفي الجنس ،أو خبراً لما ولا المشبهتين بليس.

واثنان في الجر أحدهما أصل فيه وهو أن يكون مضافاً اليه ، وثانيهما كالفرع وهو أن يكون مجروراً بحرف جر .

ومن النوع الفعلي ثلاثة أضرب : ما ارتفع وانتصب وانجزم،لغير العطف والتأكيد والبدل . وتفصيل القول في هذه الضروب يستلزم تفصيل القول في الفاعل فلنضمنه بابه .

الباب الثاني

في الفاعـــــــل

اعلم أن العامل إما أن يكون لفظاً أو معنى . واللفظ إما أن يكون اسماً أو فعلا أو حرفاً ، فينحصر العامل في أربعة أنواع كما ترى ، ومن حكم كثير من أصحابنا أن الفعل في الالفاظ أصل في العمل دون الاسم والحرف ، بناء منهم ذلك على أن المؤثر يلزم أن يكون أقوى من المتأثر ، والفعل أقوى الانواع من حيث المناسبة لكونه أكثر فائدة ، لدلالته على المصدر وعلى الزمان . وعندهم في تقريرهم هذا أن الاسم والحرف لا يعملان إلا بتقويهما به ، فيقدمون الفعل في باب العمل . ولنا في تقرير حكمهم هذا طريق غير ما حكينا عنهم فليطلب من كتابنا « شرح الجمل » وعسى أن نشير اليه في خاتمة الكتاب . وإذ قد ساعدناهم في تقرير حكمهم هذا ، فلنساعدهم في البداءة به ، فليكن النوع الأول .

اعلم أن الفعل عمله الرفع والنصب فقط ، أما الرفع فلفاعله . وهو ما يسند اليه مقدماً عليه ، والاسناد هو تركيب الكلمتين أو ما جرى مجراهما على وجه يفيد السامع كنحو : عرف زيد ، ويسمى هذا جملة فعلية ، أو زيد عارف أو زيد أبوه عارف ، ويسمى هذا جملة إسمية ، وإن تكرمني أكرمك ، وإن كان متى زرتك فهو السبب لرؤيتك ، فمتى لم أزرك لم أرك ، ويسمى هذا جملة شرطية ، أو في الدار أو أمامك بمعنى حصل فيها ، ويسمى هذا جملة ظرفية دون : نحو عارف زيد ، إذا أضفت ، أو زيد العارف ، إذا وصفت ، فإنك لا تفيد . والعلم بجميع

ذلك بديهي وهو الذي منع أن نحد الفائدة فيما نحن بصدده ، والأصل فيه أن يلي الفعل . فإذا قدم عليه غيره كان في نية المؤخر ومن ثمة جاز : ضرب غلامَه زيد ، وامتنع عند الجمهور سوى الامام ابن جني : ضرب غلامَه زيدٌ ، أو أن لا يخلو الفعل عنه ، ولهذا يقدر في نحو : زيد ضرب ضمير ، وإذا احتيج إلى ابرازه إما لجري الفعل على غير ما هو له في موضع يلتبس، ابرز منفصلا على نحو : زيد عمرو يضربه هو ، والزيدان العمران يضربهما هما ، وإما لكونه ضمير غير واحد أو واحدة ابرز متصلا على نحو : الزيدان قاما ، والهندان قامتا ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن ، إلا في باب : نعم وبئس كما ستعرف . ولهذا أيضاً ، أعني لامتناع خلوه عن الفاعل إذا بني للمفعول ، أقيم المفعول به المنصوب مقام الفاعل إذا ظفر به في الكلام ، وإلا فالمجرور أو المفعول فيه أو المطلق على الخيرة ، لكن يلزم وصف المطلق والمفعول فيه إذا كان مبهماً استحساناً ، هذا بعد الاحتراز عن المفعول الثاني في باب علمت ابداً وستحققه ، والثالث في باب أعلمت ، فإنه ليس غير ذلك . وكما يرفع الفاعل الفعل ظاهراً كما رأيت ، يرفعه مقدراً كما في قولك زيد لمن يقول لك من جاء ، وتقدره قائلا ذلك وعليه قراءة من قرأ : ﴿ وكذلك يوحي إليك ربك﴾ و ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ﴾[1] بفتح الحاء والباء وكما في قوله : إن ذو لوثة لانا .

فصل

والفاعل متى كان ضميره مؤنث حقيقياً أو غير حقيقي ، لزم التاء في فعله كنحو : هند ضربت ، والشمس طلعت . ومتى كان مظهراً مؤنثاً لم تلزم إلا عند الحقيقي المتصل بالفعل كنحو : عرفت المرأة . والمؤنث غير الحقيقي هو ما يرجع إلى الاصطلاح ، فمنه ما في لفظه شيء

---

(١) سورة النور ، الآيات : ٣٦ – ٣٧ .

يدل على تأنيثه ، وهو أن يكون جمعاً مكسراً ، أو أن يكون في آخره تاء تنقلب هاء في الوقف ، أو ألف زائدة اما مقصورة والوزن فُعْلى بضم الفاء وسكون العين ، أو فُعَلى بضم الفاء وفتح العين ، أو فَعَلى بفتح الفاء والعين ، واما ممدودة والوزن غير فِعْلاء وفُعْلاء بسكون العين والفاء غير مفتوح . ومنه ما ليس كذلك ، ويرجع فيه إلى أن يسمع في تصغيره التاء ، أو في صفته كنحو : اريضة ، وأرض مبقلة ، وأبقلت الأرض .

فصل

واعلم أنه لا يلتزم في الفاعل شيء لكونه مضمراً مفسراً أو غير مفسر ، أو مظهراً معرفاً باللام أو بالاضافة ، أو غير معرف بذلك في نوع من الافعال ، إلا في أفعال المدح والذم وهي : نعم وبئس وساء وحبذا .

فالتزم في نعم وهو للمدح العام أن يكون الفاعل إما مضمراً ، مفسراً بنكرة منصوبة ، موضحاً باسم معرفة مرفوعة ، يسمى مخصوصاً بالمدح ، وإما مظهراً ، معرفاً بلام الجنس ، أو مضافاً إلى معرف بذلك ، موضحاً بالمخصوص ، وقد كان شيخنا الامام الحاتمي ، رحمه الله ، يجوز في هذه اللام كونها للعهد ، وتحقيق القول فيه وظيفة بيانية نذكره في علم المعاني ، وذلك نحو : نعم رجلا زيد ، ونعم الصاحب أو صاحب القوم زيد ، في المفرد المذكر ، وفي المؤنث : نعمت امرأة هند ، ونعمت أو نعم الصاحبة أو صاحبة القوم هند ، وفي التثنية والجمع : نعم رجلين أو الرجلان أخواك ، ونعم رجالا أو الرجال أخوتك ، وكذا في المؤنث ، ويجوز الجمع بين المفسر والمظهر كنحو : نعم الرجل رجلا أو رجلا الرجل زيد ، وتقديم المخصوص كقولك : زيد نعم الرجل ، وحذفه إذا كان معلوماً كقوله تعالى : ﴿ نِعْمَ العَبْدُ إنّهُ أوّابٌ ﴾ [1] . وحبذا لا يخالف نعم في جميع ذلك إلاّ في جواز أن يقال : حبذا زيد .

(١) سورة ص ، الآية : ٤٤ .

وبئس وساء في الذم جاريان في الاستعمال مجرى نعم .

وأما **النصب** فلما يتصل به بعد الفاعل من غير التوابع له ، أعني للفاعل ، وهو ثمانية أنواع :

أحدها : **المفعول المطلق** ، وهو ما يدل على مفهوم الفعل مجرداً عن الزمان ، كنحو : ضربت ضرباً ، ويسمى هذا مبهماً ، وضربةً وضربتين ، ويسمى هذا مؤقتاً ، وضرب زيد ، والضرب الذي تعرف والذي ينوب منابه معنى ينتصب انتصابة كنحو : انبته نباتاً ، وقعدت جلوساً ، وضربت ثلاث ضربات ، وأنواعاً من الضرب ، وسوطاً . ونحو : عبد الله أظنه منطلق بمعنى أظن الظن ، وكما ينصبه الفعل وهو مظهر ، ينصبه وهو مضمر ، حري فيه الاظهار : كخير مقدم ، ومواعيد عرقوب ، وغضب الخيل على اللجم ، وأخوات لها . أو لم يجر : كسقيا ورعيا وخيبة وجدعا وعقراً وبؤساً وبعداً وسحقاً وحمداً وشكراً لا كفراً ، وغفرانك لاكفرانك ، وحنانيك ولبيك وسعديك ودواليك وحذاريك وهذاذيك وسبحان الله ، ومعاذ الله ، وعمرك الله ، وقعدك الله ، ودفراً وبهراً وافة وتفة وويحك وويسك وويلك وويبك وأمثال لها .

وثانيها : **هو المفعول له** ، وهو صلة الاقدام على الشيء مما يجتمع فيه أن يكون مصدراً وفعلا للمقدم ، ومقارناً للمقدم عليه ، كنحو : أتيتك إكراماً لك ، وتركت الشر مخافة كذا ، والاصل فيه اللام . فإذا لم يجتمع فيه ما ذكر التزم الاصل إلاّ في نحو : زرتك أن تكرمني ، وأنك تحسن إليّ .

وثالثها : **المفعول فيه** ، وهو الزمان الذي يوجد فيه الفعل مبهماً ، أو مؤقتاً نكرة ، أو معرفة ، كيف كان كنحو : سرت يوماً أو حيناً أو الحين الطيب أو اليوم الذي تعرف أو المكان لكن مبهماً فقط ، كنحو : جلست مكاناً أو خلفك أو يمينك ، وأصل الباب في ، فمتى وقع الضمير

موقعه التزم الاصل لرد الضمير الشيء إلى أصله ، اللهم إذا جرى مجرى المفعول به كقوله :

ويوم شهدنـــاه سليماً وعامراً

وكذا متى لم يكن المكان مبهماً التزم الأصل ، وكما ينتصب غير لازم ينتصب لازماً ، كنحو : سرنا ذات مرة وبكراً وسحراً وسحير وضحى وعشاء وعشية وعتمة ومساء ، إذا أردت : سحراً بعينه ، وضحى يومك وعشاءه وعشيته ، وعتمة ليلتك ، ومساءها ونحو : عند وسوى وسواء ووسط الدار . ولا كلام في جواز اضمار العامل في هذا الباب وفيما تقدمه عند دلالة الحال .

ورابعها : المفعول به ، وهو ما يتعدى الفعل فاعله اليه ويكون واحداً، كنحو : عرفت زيداً ، **والثنين** اما متغايرين كنحو : أعطيت زيداً درهماً، واما غير متغايرين ، وذلك في سبعة أفعال تسمى **أفعال القلوب** ، وهي : حسبت ، وخلت ، وظننت ، بمعناهما ، وعلمت ، ورأيت ، ووجدت، وزعمت إذا كن بمعنى علمت ، ورفع المفعولين هاهنا إذا توسطهما الفعل أو تأخر عنهما جائز ، ويسمى الفاء ، وواجب إذا دخل عليهما لام الابتداء أو الاستفهام أو حرف النفي ، ويسمى تعليقاً . وذلك نحو : زيد علمت منطلق ، أو زيد منطلق علمت ، وعلمت لزيد منطلق ، أو أزيد أخوك أو مازيد بقائم ، ويلزم ههنا ، بخلاف باب أعطيت ، ذكر المفعولين معاً إلاّ في نحو : علمت أن زيداً منطلق ، وستقف عليه ،أو تركهما معاً ، وجواز الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد من رتبة واحدة ، كنحو : علمتني قاعداً ، ووجدتك قائماً ، وزيداً رآه ماشياً ، وقد ورد هذا في : عدمت وفقدت ، قالوا عدمتني وفقدتني . قال جران العود (١) :

---

(١) جران العود النمري ، هو عامر بن الحارث النمري، ولقب بجران العود لأنه قد اتخذ –

لقد كان لي عن ضرتــين عدمتني   وعمــا ألاقي منهمــا متزحزح

وأريت مجهولاً وكذا أرى وترى وما ينخرط في هذا السلك يدخلن في باب ظننت ، فيقال أريت زيداً منطلقاً ، وأين ترى بشراً مقيماً ، وبنو سليم يجعلون باب قلت في الاستفهام مثل ظننت ، وثلاثة . وذلك في نحو أعلمت وأريت كنحو : أعلم الله زيداً عمراً فاضلا ، وأريته إياه خير الناس معدتين بالهمزة . والأخفش يسلك بأخواتهما هذا المسلك ، وفي خمسة أفعال أجريت مجراهما ، وهي : أنبأت ، ونبأت ، وأخبرت ، وخبرت ، وحدثت . وكما ينتصب المفعول به عن العامل مظهراً ، ينتصب عنه مضمراً سواء لم يلزم اضماره كقولهم لرائي الرؤيا : خيراً لنا وشراً لعدونا ، أو خيراً وما سر ، ولمن قطع حديثه حديثك باضمار رأيت وهات ، وقولهم : كاليوم رجلا ، باضمار لم أر ، وأخوات لها . أو لزم كنحو قولهم : أهلا وسهلا ، وكليهما وتمراً وكل شيء ولا شتيمة حر ، وهذا ولا زعماتك ، وأمر أو نفسه ، وأهلك والليل ، وشأنك والحمع ، ورأسك والحائط ، وعديرك أو عاذرك . وفي باب التحذير : إياك وعمر والاسد الاسد ، وما شاكل ذلك ، وفي باب الاختصاص : إنا معشر العرب نفعل كذا ، ونحو : آل فلان كرماء وبك الله نرجوا الفضل ، قال :

ويأوي إلى نســـوة عطـــل   وشعثاً مراضيع مثل السعالي

وكنحو قولهم فيما يضمر ، شريطة أن يفسر إما بلفظه ومعناه نحو : زيداً ضربته ، أي ضربت زيداً ، أو بمعناه . نحو : زيداً مررت به ، أي جزته ، أو بلازم معناه ، نحو : زيداً لقيت أخاه ، أي لابسته أو

— عنق جمل مسن جلداً جعله كسوط يضرب به امرأتيه ، ويقول :

خذا حــذراً يا حنتي فإنـــني   رأيت جران العود قد كان يصلـــح

كان تبعاً لعروة بن عتبة « عروة الرحال » ، ويرجح أنه توفي نحو سنة ٨ هـ أي ٦٣٠ م. له ديوان نشره المستشرق كرنكو لأول مرة ...

انظر في ترجمته : موسوعة الشعر العربي ٣٦٥/٣ وما بعد ، وعن مصادر دراسته٦١٥/٣.

ضربت غلامه أي أهنته أو أكرمت أخاه أي سررته . وعلى ذا فقس فيمن يترك المختار في هذه الأمثلة وهو الرفع بالابتداء لعدم الحاجة معه إلى الاضمار المحوج إلى التفسير ، أو نحو : جزت القوم حتى زيداً جزته ، أو مررت به أو جزت غلامه ، أو نحو : زيداً ضربته أو ما عمر ألقيته ، أو رجلا كلمته ، أو إذا زيداً تلقاه فأكرمه ، أو حيث زيداً تجده فعظمه ، أو نحو : زيداً اضربه أو لا تضربه ، وإن شئت اما زيداً فاضربه أو فلا تضربه ، أو زيداً أمر الله عليه العيش ، واما زيداً فجدعاً له واما عمراً فسقياً له ، أو نحو : اللهم زيداً فارحمه ، فيمن يعمل بالمختار في هذه الأنواع . أما في **الاول** فلرعاية أن تناسب الجملة المعطوفة المعطوف عليها لعدم انقطاعها عنها ، بخلاف ما لو قيل لقيت زيداً ، وأما عمرو فقد مررت به ، وإذا عمرو يكرمه فلان ، فاما وإذا المفاجأة يقتطعان الكلام وعلى الوجه كلام من حيث علم المعاني لتفاوت الجملتين الفعلية والاسمية تجدداً ، أو عدم تجدد ، فليتنبه . واما في **الثاني** فلرعاية حق الاستفهام ، والنفي ، وكلمتي إذا وحيث ، لكون دخولها في الفعل أوقع . وأما في **الثالث** فللاحتراز عما لا تصح الجملة بعده ، وهو الرفع بالابتداء ، غير محتملة للصدق والكذب ، اللهم إلا بتأويل . وأما في **الرابع** فكمثل ذلك ، مع رعاية حق العاطف أو نحو ان زيداً تره تضربه ، أو هلا أو ألا أو لولا أو لو ما زيداً ضربته ، فيمن يعمل بالواجب لامتناع هذه الحروف عن غير الافعال .

وخامسها : الحال ، وهي : بيان كيفية وقوع الفعل ، كنحو : جاء زيد راكباً ، وضربت اللص مكتوفاً ، وجاء زيد والجيش قادم ، إذ معناه مقارناً لقدوم الجيش ، وزيد أبوك عطوفاً ، وهو الحق بيناً ، إذ أحق التقديرات يجيء عطوفاً ، ويبدو بيناً ، ويظهر من هذا أن الأولى في نحو ضربت شديداً ، حمل المنصوب على الحال دون الوصف للمصدر ، والحال لا تكون إلا نكرة ، فأما ذو الحال ، فلا يجوز تنكيره متقدماً على الحال إلا إذا كان موصوفاً ، ويجوز متأخراً ، ومن شأن الحال إذا كانت

جملة اسمية أن تكون مع الواو عند الاكثر ، وإذا كانت فعلية والفعل مثبت ماضياً أو مضارعاً أن يكون بدون الواو ، وأما في المنفي فقد جاء الامران ويلزم الماضي قد ظاهرة أو مقدرة ، وفي هذا الباب كلام يأتيك في علم المعاني ، وأمرها في جواز اضمار عاملها لازم وغير لازم على نحو أمر المفعول به .

وسادسها : التمييز وهو رفع الابهام في الاسناد ، أو في أحد طرفيه ، بالنص على ما يراد هناك من بين ما يحتمل ، كنحو : طاب زيد نفساً ، وامتلأ الاناء ماء ، وفجرنا الارض عيوناً . والغالب عليه الافراد ، لكن جمعه غير مستهجن ، ومن شأنه عندنا لزوم التنكير ، ومن علاماته صحة اقتران من به .

واعلم أن ليس لهذه المنصوبات عند اجتماعها ترتيب على حد ملتزم إلا المفعولين في بابي : أعطيت وعلمت ، فهما متى كانا ضميرين ، فلكونهما ضميرين في اتصالهما إذا تفاوتا ، حكاية وخطاباً وغيبة ، وهو الكثير ، يجب تقديم المتكلم على غيره ، كما يجب تأخير الغائب عن غيره، وفي انفصال أحدهما ، وهو المختار في باب علمت ، يجب تأخير المنفصل كيف كان ، وضمير الشأن في باب علمت وما فيه استفهام كنحو : علمته زيد منطلق ، وعلمت أيهم أخوك ، لا يجوز تأخيره ؛ وتقديم هذه الأنواع الستة على الفاعل جائز إذا كان مظهراً ، أو مضمراً منفصلا ، ولا ينفصل إلاّ في نحو : ما ضرب إلاّ هو ، ونحو : زيد عمرو يضربه هو وإلا فلا ، وكذا على الفعل إلا التمييز عند سيبويه لكونه عنده فاعلا في المعنى ، وإلاّ المفعول به في باب التعجب عند الجمهور .

وسابعها : المنصوب في باب كان كنحو : كان زيد منطلقاً ، وانه نوع غير نوع الحال عندنا ، خلافاً للكوفيين من أن الحال شيء يأتي لزيادة فائدة في الكلام ، والمنصوب ههنا لنفس الفائدة ، وأما الفرق بينهما

في أن تلك يلزمها التنكير ، وهذا يأتي معرفة ونكرة فلا يصلح لالزام الكوفي لانكاره لزوم تنكير الحال ، وبابه : كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات ومازال ومابرح ومافتىء وما انفك ومادام وليس، وكذا : آض وعاد وغدا وراح ، وكذا : جاء وقعد . وتسمى هذه الأفعال ناقصة بمعنى أنها لا تفيد مع المرفوع بدون المنصوب ومن هذا يظهران مرفوعها ، وما كان من جنسه ، يجب أن يعد من الملحقات بالفاعل ، فتأمل . ويسمى مرفوعها اسماً لها ، ومنصوبها خبراً لها . وهذه الافعال تتفاوت معانيها ، فكان للدلالة على المضي فإذا قلت كان زيد منطلقاً كنت بمنزلة أن تقول فيما مضى زيد منطلق ، واما ما تكون بمعنى حدث أو تكون زائدة كما في قوله :

جيـــاد بني أبني بكر تسامـــى   على كان المسومة العراب

وفي قولك : ما كان أحسن زيداً ، فعن نصب الخبر بمعزل ، وأما التي فيها ضمير الشأن كنحو : كان زيد منطلق ، فهي عندي عين الناقصة، اسمها الضمير ، وخبرها الجملة . وصار للدلالة على الانتقال إلى حالة ، واستعمالها على وجهين : **أحدهما** : صار زيد غنياً ، **والثاني** : صار زيد إلى الغنى . وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات : للدلالة على اقتران فائدة الاسم والخبر بالأوقات الخاصة التي هي : الصباح والمساء والضحى واليوم والليلة ، أو على معنى صار . وأما أصبح وأمسى وأضحى في افادتها معنى الدخول في أوقاتها فبمعزل عن الباب ،وما زال وما برح وما فتىء وما انفك : لاستمرار الفعل بفاعله في زمانه ؛ وما دام توقيت للفعل ، وإنما كان توقيتاً لكون ما فيها مصدرية ، وحاصل معناها في قولك اجلس مادام زيد جالساً ، اجلس دوام جلوس زيد ، هي مدة دوام جلوسه دون اخواتها ، فهي هناك نافية ، وما لورودها على معنى النفي ، ثم ردها إلى الثبوت فلذلك امتنع : مازال زيد إلا منطلقاً امتناع دام أو استمر زيد إلا منطلقاً . وليس لنفي فائدة الاسم والخبر في الحال

وفي الاستقبال أيضاً برواية الامام أبي الحسن محمد بن عبدالله بن الوراق، رحمه الله ، ومعنى : ما بقي معنى صار ، وتقديم الخبر في هذا الباب على الاسم مطلقاً جائزاً إلا في نحو : كنته أو كنت إياه وهو المختار ، وعلى الافعال التي ليست في أوائلها مادون ليس ، ففيه خلاف جائز أيضاً وواجب أيضاً إذا كان فيه معنى استفهام كنحو : متى كان القتال ، وههنا أفعال تتصل بهذه النواقص وتسمى : **أفعال المقاربة** وهي : عسى وكاد وكرب وأوشك وجعل وأخذ وطفق ، واتصالها بها ، إنها مع المرفوع بدون الخبر لا تفيد ، وبينهما تفاوت ، فخبر عسى يأتي فعلاً مضارعاً مع أن ، وخبر كاد بدونها ، وتصريف عسى تارة يكون على نحو رمى فيقال عسيت عسينا إلى عسين . وأخرى على نحو : لعل فيقال عساني عسانا إلى عساهن . وكثيراً ما يجعل أن مع الفعل المضارع فاعلها فتستغني إذ ذاك عن التصريف ، وتتم به كلاماً وهما ، أعني عسى وكاد ، قد تتقارضان ثبوت أن ولا ثبوتها . وأوشك تجري مجرى عسى في استعمالها تارة ، ومجرى كاد أخرى . والباقية تجري مجرى كاد . ولما كان عسى لمقاربة الامر على سبيل الرجاء ، وكاد لمقاربته على سبيل الحصول ، لا جرم جعلنا ثبوت أن أصلا مع عسى ولا ثبوتها مع كاد .

وثامنها : المجرور بحرف الجر ، نحو : مررت بزيد ، وانتصابه لا يظهر إلا في تابعه كما قال :

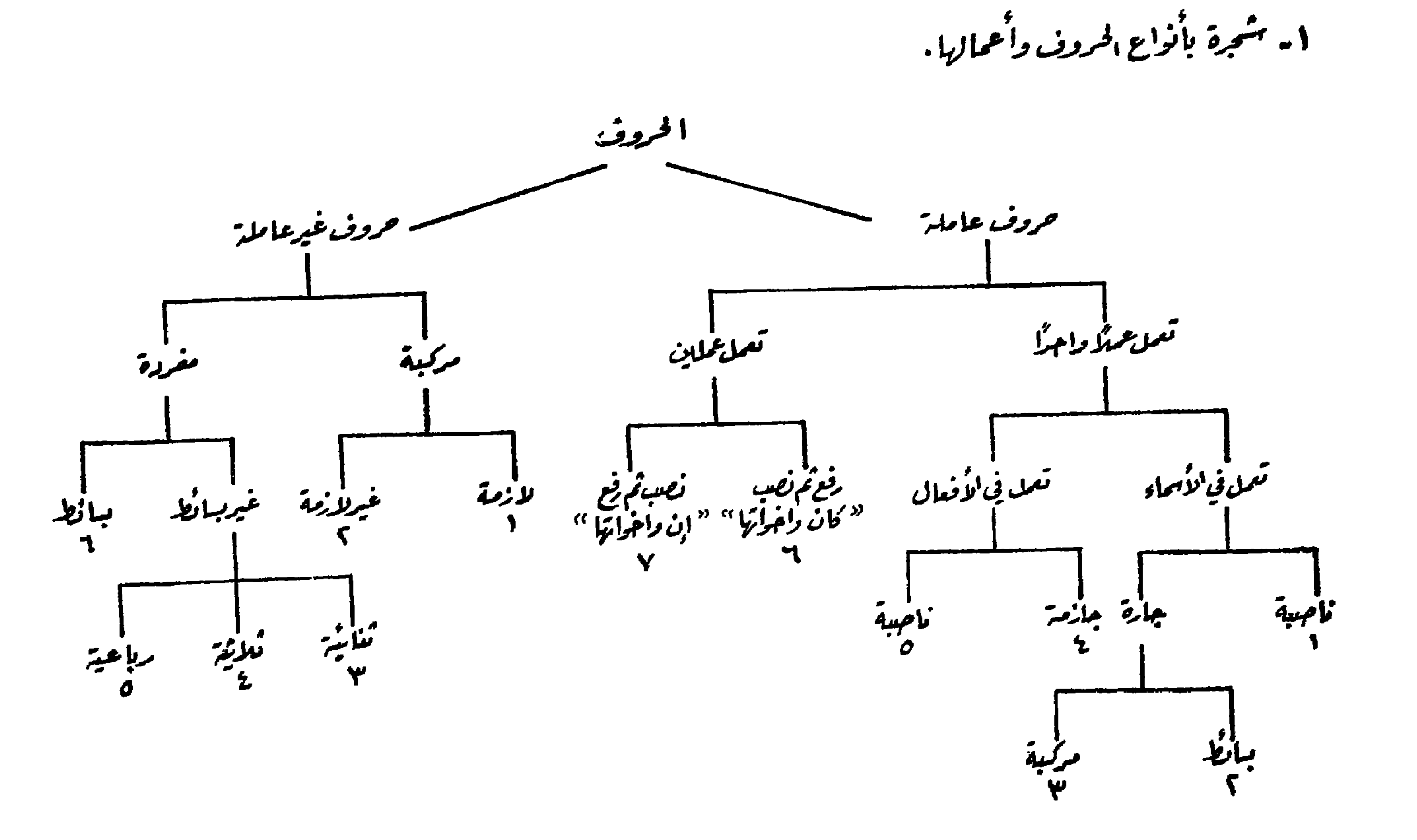
يذهبن في نجد وغوراً غائراً

وجواز تقديم هذا على الفاعل وعلى الفعل مطلق إلا في باب التعجب، هذا آخر الكلام في النوع الفعلي .

أنواع الحروف :

وأما النوع الحرفي فيعمل الرفع والنصب والجر والجزم ، ولا يترتب الكلام ههنا إلا بتقسيمات وهي[1] : إن الحروف ضربان : **عاملة وغير عاملة.**

١- شجرة بأنواع الحروف وأعمالها.



الحروف العاملة :

والعاملة ضربان أيضاً : عاملة عملا واحداً ، وعاملة عملين . والعاملة عملا واحداً ضربان : عاملة في الاسماء ، وعاملة في الافعال . والعاملة في الاسماء ضربان : جارة وناصبة . والعاملة في الافعال ضربان : جازمة وناصبة،والعاملة عملين ضربان عاملة نصباً ثم رفعاً،وعاملة رفعاً ثم نصباً، فالحاصل من أقسام العاملة ستة **أحدها** : الجارة ، **وثانيها** : الناصبة للاسماء، **وثالثها** : الجازمة ، **ورابعها** : الناصبة للافعال ، **وخامسها** : الناصبة ثم الرافعة ، **وسادسها** : الرافعة ثم الناصبة .

حروف الجر :

فالقسم الأول ، وهي الجارة ، **تسعة عشر** . وإنها لازمة للاسماء وهي **نوعان** : بسائط ؛ ومركبة .

فالبسائط ستة : ك ، ل ، ب ، ت ، م . في أحد الاستعمالين عند بعضهم . **فالكاف** للتشبيه كقولك الذي : كزيد أخوك ، وتكون غير زائدة وزائدة ، أما مع الرفع كما في قولك : لي عليه كذا درهماً ،أو النصب كما في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِه شَيْء ﴾ [1] ، أو الجر كما في قوله : فصيروا مثل : ﴿ كَعَصْفٍ مأكُولٍ ﴾ [2] .وقد تكون إسماً كما في قوله :

يضحكن عن كالبرد المنهـــم

ولا تدخل على الضمائر عند النحويين سوى المبرّد ، فإنه يجيز ذلك مستشهداً بقوله :

---

(١) سورة الشورى ، الآية : ١١ .

(٢) سورة الفيل ، الآية : ٥ .

وأم أو عال كها أو أقربـــا

ويتصل بها ما الكافة . **واللام** للملك أو للاختصاص كقولك : المال لزيد والجل للفرس ، وقد جاءت للقسم مع التعجب في مواضع كثيرة داخلة على اسم الله تعالى ، وتكون غير زائدة وزائدة مع النصب كما في قوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [1] . وقولك : يالزيد فيمن لا يحمله على تخفيف : يا آل زيد ، ومع الجر كما في قوله : يابؤس للحرب ، وقولهم : لا أبا لك . وقد أضمرت في قولهم : لاه أبوك واضمار الجار قليل . **والتاء** للقسم مع التعجب في الاعراف : ولا تدخل إلا على اسم الله تعالى ، وقد روى الاخفش : ترب الكعبة . **والباء** : للالصاق كقولك : به عيب ، ثم يستعمل للقسم وللاستعطاف وللاستعانة وبمعنى عن كقولك : سألت به أي عنه ، وبمعنى في أو مع كنحو : فلان بالبلد ، ودخلت عليه بثياب السفر لرجوعها كلها إلى معنى الإلصاق . وتكون غير زائدة وزائدة مع الرفع كنحو : بحسبك زيد ، ومع النصب كنحو : ليس زيد بقائم ، ومع الجر عند بعضهم كنحو قوله :

فأصبحن لا يسألنــه عن بما بـــه وقد أضمرت في قولهم الله لافعلن

والميم للقسم كقولك : م الله لافعلن بالكسر ، ولا يستعمل إلا مع اسم الله تعالى وقد حملت على أنها منقوصة يمين ، كما حملت البتة مضمومة في قولهم : م الله ، على أنها منقوصة من أيمن لعدم وقوع الضم في الحروف البسائط . **والواو** للقسم ولا يدخل على الضمائر .

والمركبة ثلاثة أنواع : ثنائية : وثلاثية ، ورباعية . **فالثنائية** خمسة : عن ، كي ، عند بعضهم ، في ، من ، مذ . **فعن** : للتعدية والمجاوزة كقولك : رميت السهم عن القوس ، ثم يستعمل بمعنى اللام كقولك : لقيته كفة عن كفة ، أي لكفة ، وبمعنى على وبعد كما في قوله :

---

(١) سورة النمل ، الآية : ٧٢ .

ورج الفتى للخير ما ان رأيتـــــه عن السن خيراً لا يزال يزيـــــد

أي على السن وقوله : ومنهل وردته عن منهل ، أي : بعد منهل . هذا على المذهب الظاهر ، وقد تكون اسماً كما في قوله :

من عن يمين الحبيبا نظرة قبل

وكي للغرض في قولهم : كيمه ، ولا تدخل إلاّ على ما . **وفي** للظرفية كنحو : المال في الكيس ، ثم تستعمل بمعنى على ، كنحو قوله تعالى : ﴿ ولأُصَلِّبَنَّكُمْ في جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [1] ، لرجوعها إلى معنى الظرف. **ومن** لابتداء الغاية ، ثم تستعمل للتبعيض وللتبيين ، كنحو : أخذت من الدراهم ، وعندي عشرون منهما ، لرجوعها إلى معنى الابتداء ، وقد جاءت للقسم تارة بكسر الميم وأخرى بضمها قالوا : من ربي لافعلن ، ومُن ، وعند بعضهم أنهما منقوصتا يمين وأيمن ، وتكون غير زائدة وزائدة مع المنفي المرفوع والمنصوب ، كنحو : ماجاءني من أحد ، وما رأيت من أحد ، ومع المستفهم المرفوع ، كنحو : هل من خالق غير الله ؟ ومع المثبت عن الاخفش كما في قوله تعالى : ﴿ يغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ [2] . **ومذ** لابتداء الغاية في الزمان ، ولا تدخل على الضمائر ، وقد تكسر ميمها .

والثلاثية ستة : إلى ، على ، عدا ، خلا ، ربّ عند الأكثر ، منذ . **فإلى** لانتهاء الغاية ، ثم يستعمل بمعنى مع كما في قوله تعالى : ﴿ ولاَ تَأْكُلُوا أمْوالَهُمْ إلى أمْوَالِكُمْ ﴾ [3] . **وعلى** للاستعلاء ويكون اسماً كما في قوله :

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها

(١) سورة طه ، الآية : ٧١ .
(٢) سورة نوح ، الآية : ٤ .
(٣) سورة النساء ، الآية : ٢ .

وفعلا ، وألفها حرفاً واسماً ، وكذلك ألف إلى تقلبان مع الضمير ياء إلا في لغة قليلة . يقول أهلها : الاه وعلاه . وعدا وخلا للاستثناء ، ولا تدخلان على الضمائر ويكونان فعلين ناصبين ، فإذا دخلت صدرهما ما لزمتا النصب إلاّ في رواية ابن البناء عن الأخفش ، احترازاً عن زيادة ما مع أمر كان أخذه مصدرياً لأصل سيمهد إن شاء الله تعالى،إن الغرض من وضع الحروف الاختصار والزيادة تنافيه ، ولهذا متى حكمنا على حرف بزيادة لم نرد سوى أن أصل المعنى بدونه لا يختل ، وإلا فلا بد من أن تثبت له فائدة . ورب للتقليل والاظهر فيه عندي ما ذهب إليه الأخفش من كونه اسماً ، لعدم لازم حرف الجر عنده ، وهو التعدية ، ولكونه في مقابلة كم ، فليتأمل ، ويختص بالنكرات ، ولهذا قالوا في نحو : ربه رجلا ، إن الضمير مجهول ، ونبهوا على ذلك باستلزامه التمييز ، ولا يتأخر عن فعله ويستلزم فيه المضي عند وقوله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ﴾[1] . مؤول يطلعك على ذلك علم المعاني ، ويتصل بآخره ما كافة . ملغاة مفتوحة وفيه تسع لغات أُخر : رُبّ : الراء مضمومة والباء مخففة مفتوحة أو مضمومة أو مسكنة ، ورَبّ : الراء مفتوحة والباء كذلك مشددة أو مخففة ، ورَبّت بالتاء ، مفتوحة والباء كذلك مشددة أو مخففة ، ويضمر بعد الواو كثيراً ، وقد جاء اضماره بعد الفاء في قوله :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

وبعد بل في قوله :

بل بلد ذي صعد وأصـــاب

ومنذ كمذ إلا أن المبرّد يدخلها على الضمير وقد يكونان اسمين مبتدأين، مرفوعاً ما بعدهما على الخبرية ، معرفاً في معناهما ابتداء للغاية لتقدير وقوعه في جواب متى منكراً دالا على العدد في معناهما مجموع المدة لتقدير وقوعه في جواب كم .

---

(١) سورة الحجر ، الآية : ٢ .

والرباعية الثنان : حاشا ، حتى . **فحاشا** للاستثناء بمعنى التنزيه ويكون فعلا ناصباً . **وحتى** بمعنى إلى إلا أنه يجب أن يكون ما بعدها آخر جزء من الشيء أو ما يلاقيه ، وأن يكون داخلا في حكم ما قبلها ، وأن يكون فعلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً ، فلا يجوز دخولها على الضمائر إلا المبرد .

فصل

وحذف هذه الحروف ونصب الفعل إذ ذاك لمعمولها كثير ، وهو من بين المواضع مع ان وان قياس ، وأما تقديم معمولها عليها فممتنع ، ومن شأنها أن لا تنفك عن الافعال ظاهرة أو مقدرة وان يحذف معها الألف عن ما الاستفهامية على الاعرف ، نحو : لم فيم كيمه .

حروف النصب :

والقسم الثاني وهي الناصبة للأسماء **ثمانية** أحرف ، وهي **ضربان** : ضرب ينصب أينما وقع وهو **ستة أحرف**،وهي: يا وأيا ، وهيا لنداء البعيد حقيقة كنحو: يا عبد الله إذا كان بعيداً عنك،أو تقدير لتبعيدك نفسك عنه هضماً كنحو : يا إله الخلق ، أو لما هو بمنزلة البعيد من نائم أو ساه تحقيقاً، أو بالنسبة إلى جد الامر الذي ينادى له كنداء الله سبحانه لنبيه ﷺ : بيا وأي ، والهمزة ، لنداء القريب . وقد ينظم في جملته : ياووا ، للندبة خاصة ولا يندب غير المعروف ، وكثيراً ما يلحق آخر المندوب ألف وهاء بعدها للوقف كنحو : وازيداه ، واغلام عمراه ، وامن حفر بئر زمزماه، أو آخر صفته ، عند يونس دون الخليل ، كنحو : وازيد الظريفاه ؛ هذه الستة تنصب المنادى لفظاً إذا كان نكرة نحو : يارجلاً ، أو مضافاً لفظاً نحو : يا غلامَ زيد ، أو تقديراً فيمن يقول : ياغلامَ غلام زيد إذا كرر المنادى في حال الاضافة ولم ينو الافراد ، أو مضارعاً للمضاف وهو كل اسم غير مضاف تعلق به شيء هو من تمام معناه ، كنحو : ياضارباً زيداً ، أو يا مضروباً غلامه ، ويا خيراً من زيد ، أو يا ثلاثة وثلاثين ؛

أو تقديراً ، نحو : يا لزيدَ في الاستغاثة على قول من يقول في اللام أنها حرف جر لكن فتحت مع المنادى الواقع موقع الضمير ، فتحها مع نفس الضمير وكذا في يا للماء! إذا تعجبت ، ونحو : يازيداً في الندبة، ونحو: يا غلام ، مما هو مفرد مقصود ، أو يا غلام غلام زيد ، فيمن ينوي الافراد فإنه يضم ، وكذا إذا كان من الاعلام المفردة نحو : يازيدَ وياهندَ إذا لم يكن موصوفاً بابن مضاف إلى علم ، أو ابنة هي كذلك ، فإنه عند الوصف بذلك يفتح وأما نحو: يا الغلام، مما يجمع فيه بين الضم وحرف التعريف، فلا يجوز إلاّ عند الكوفيين ؛ والالف واللام في قولهم ياالله ليستا حرف تعريف استدلالاً بانتفاء اللازم ، وهو قطع الهمزة على انتفاء الملزوم ، وقد كان من حق الهمزة في اللهم ، على قولنا ، القطع لكن لقصور العوض عن بلوغ درجة المعوض عنه لم يقطع ، والضمة في هذا النوع لما استمرت بحيث لم تترك حال الاضطرار إلى التنوين كقوله : سلام الله يا مطر عليها ، بخلاف فتحة غير المنصرف أشبهت الحركة الاعرابية التي من شأنها الاستمرار في أنواعها ، فحملت التوابع مفردة سوى البدل ونحو : زيد وعمرو من المعطوفات تارة على اللفظ ، وأخرى على المحل في غير المبهم وفي المبهم أيضاً . وهو أي واسم الاشارة : لكن ما عدا الصفة فإنها عند غير المازني لا تكون إلا بالضم ، أو مضافة فعلى المحل ألبتة ، ووصف أي لا يجوز إلا بما فيه الالف واللام ، أو باسم الاشارة نحو : يا أيها الرجل، ويا أي هـذا ، ووصف اسم الاشارة لا يكون إلاّ بما فيه الالف والـلام نحو : ياهذا الرجل ، وياهؤلاء الرجال . ومن شأن المنادى إذا أضيف إلى المتكلم أن يقال في الاغلب : ياغلامي وفي غيره ياغلامي ياغلاماً ، وقالوا : يا أبت ويا أمت معوضين تاء التأنيث بدليل انقلابها هاء في الوقف عن ضمير المتكلم ، وعاملوا ابن أمي وابن عمي في النداء تارة معاملة غلامي وأخرى معاملة ابن غلامي .

فصل : ترخيم المنادى

واعلم أن الترخيم عندنا من خصائص المنادى . لا يجوز في غيره إلا لضرورة الشعر ، وان حذف حرف النداء إنما يجوز في غير اسماء الاشارة ، وغير ما لا يمتنع عن لام التعريف إذا لم يكن مستغاثاً ولا مندوباً، ونحو : أطرق كري وجاري لا تستنكري عذيري ، من الشواذ . وان حذف المنادى كنحو : يابؤس لزيد ، والا يا اسلمي جائز .

وضرب لا ينصب أينما وقع ، بل ينصب في موضع ولا ينصب في آخر ، ويجوز فيه الامران في ثالث وهو حرفان : الواو بمعنى مع ، وإلاّ في الاستثناء . فإن الواو إذا تقدمها فعل أو معناه ولم يحسن حملها على العطف نصبت ، كنحو : ما صنعت وأباك ، وما شأنك وعمراً ، وإذا لم يتقدم ذلك لم تنصب ، نحو : كيف أنت وزيد ، فيمن لا يؤوله على كيف تكون أنت ، وهم الأكثرون ، وعلى مذهب القليل جاء ماأنا والسير في متلف ، وإذا تقدم مع حسن العطف جاز الأمران ، وان افتر العطف عن الرجحان هذا كله عند من لا يقصر النصب بالواو على السماع ، ويسمى هذا المنصوب مفعولا معه . وإلاّ إذا تقدمها كلام عار عن النفي والنهي والاستفهام ، ويسمى موجباً ، وفيه المستثنى منه : ويسمى تاماً والموجب في الاستثناء لا يكون إلا كذلك ، نصبت كنحو : جاءني القوم إلاّ زيداً ، وغير الموجب في هذا الباب إذا تنزل منزلة الموجب أخذ حكمه، ولذلك تراهم في تثنية المستثنى قائلين ما أتاني إلاّ عمرو ، إلاّ زيداً ، أو إلاّ زيداً إلا عمرو بالنصب لغير المسند اليه ألبتة ، لتنزيل ما أتاني مع مرفوعه منزلة ، تركني القوم لا غير ، ولا يثنون الاستثناء إلاّ على ما ترى من التقدير ، فإذا لم يتم لم تنصب بل كان حكم ما بعدها في الاعراب كحكمه قبل دخول إلاّ ، كنحو : ما جاءني إلا زيدٌ ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت إلاّ بزيد . وكذا ما جاء زيدٌ إلاّ راكباً ، فإذا تم في غير الموجب ، ولم يكن ما بعدها جملة مثلها في : ما مررت بأحد إلا

زيد خير منه ، ونشدتك بالله ، أو أقسمت عليك ، أو عزمت عليك ألا فعلت كذا ، إذ مرادهم بما قبل إلاّ ههنا النفي ، وهو ما أطلب منك ، جاز أن تنصب وان تشرك المستثنى في اعراب المستثنى منه ، ويسمى هذا بدلا ، ويكون هو المختار كنحو : ما جاءني أحد إلاّ زيداً وإلاّ زيد ، اللهم إلاّ عند الانقطاع في اللغة الحجازية ، أو تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه عند بعض ، أو تقديمه على نفس المستثنى منه عند الجمهور . فالبدل يمتنع كنحو : ما جاءني أحد إلا حماراً ، وما جاءني أحد إلا زيداً ظريف ، واختيار سيبويه هنا هو البدل ، وما جاءني إلا زيداً أحد ؛ ويراعى في البدل أن لا يكون الفاعل في المبدل منه يمتنع عمله في المبدل ، ولهذا كان البدل في نحو ما جاءني من أحد إلا زيد ، ولا أحد عندك إلا عمرو ، بالرفع . وفيما رأيت من أحد إلا زيد ، وليس زيد بشيء إلا شيئاً حقيراً ، بالنصب وفي ما زيد بشيء إلاّ شيء حقير بالرفع .

فصل

واعلم أن إلا قد تستعمل بمعنى غير ، فتستحق إذ ذاك إعراب المتبوع مع امتناعها عنه ، فيعطى ما بعدها وعليه قول النبي ﷺ : « الناس كلهم موتى إلا العالمون » . كما يستعمل غير بمعنى إلاّ ، فيستحق ما بعده إعراب مع بعد إلاّ مع امتناعه عنه ، لانجراره بكونه مضافاً اليه ، فيعطى غيراً فيكون حكمه في الاعراب حكم ما بعد إلاّ سواء بسواء ، ولا يكون إلاّ بمعنى غير إلاّ والمتبوع مذكور حطاً لدرجتها .

فصل

وههنا كلمات استثنائية وهي : ليس ، ولا يكون ، وبله أيضاً عند الأخفش ، وتنصب ما بعدها ألبتة وسوى وسواء ويجر ما بعدهما ألبتة ، ولا سيما ويرفع ما بعده تارة بوساطة أخذ ما موصولة ،ويجر أخرى بأخذ ما مزيدة ، وقد ينصب بوجه بعيد .

الحروف الجازمة :

والقسم الثالث : وهي الجازمة **خمسة أحرف** . وهي **ضربان** : **ضرب** يلزم المضارع وهي أربعة : لم وهي لنفي فعل ، تدخل على المضارع فتنفيه ، وتقلب معناه إلى المضي ؛ وأصله عند الفراء ، رحمه الله ، **لا**، جعلت الالف ميماً ؛ ويجوز زيد ألم أضرب ، ولما وهي لنفي قد فعل ، تدخل على المضارع فتصنع صنيع لم مع إفادة الامتداد ، وأصله عند النحويين: لم ما . ويسكت عليه عند الدلالة دون لم فيقال خرجت ولما ، ولا : للنهي ، **ولام الأمر** .

وضرب يجري مجرى اللازم للمضارع وهو **إن** للشرط والجزاء . تقول : ان تضرب أضرب ، وإن ضربت ضربت ، وإن ضربت أضربْ بالجزم تارة واضربُ بالرفع أخرى توصلا اليه ببعده عن الجازم مع فوات عمل ذلك في القريب منه ظاهراً ، وإن كان للضرورة ، وإن في الاستعمال تظهر مرة كما ذكرت ، وتضمر أخرى ، وذلك في **خمسة مواضع** لدلالتها عليه وهي ؛ ما بعد الامر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ؛ فيجزم الفعل فيها إذا لم يلزم شرط الاضمار ؛ وهو أن يكون المضمر من جنس المظهر تناف في الكلام ، أما إذا لزم كنحو : لا تدن من الأسد يأكلك ، فلا وليس لأحد أن يظن بالنفي دلالة على الشرط في موضع الانعقاد للتنافي بينهما بالجزم دائماً ، من حيث لزوم عدم الشك النفي وثبوته الشرط ، ولذلك استقبحوا : إن احمرّ البسر كان كذا ، وإن طلعت الشمس آتيكَ إلاّ في يوم المغيم ؛ وبنوا صحة قولهم : إن مات فلان كان كذا ، على استلزامه الشك في أي وقت عين له هذا ، إذا ذكر الفعل فيها لمعنى الجزاء ، إما إذا ذكر على سبيل التعديد من حيث الظاهر ، ويسمى قطعاً واستئنافاً ، أو لإثبات معناه لمنكر فيها ، ويسمى صفة ، أو لمعرف ، ويسمى حالا ، فليس إلا الرفع . والمعطوف على المجزوم أو على ما هو في موضعه بالفاء أو بالواو أو بثم من نحو : إن

تكرمني أكرمك فاخلع عليك ، وإن تشتمني فلاترك لك وأضربك ، أو ثم أضربك ، إن حمل على الابتداء على معنى فأنا أخلع عليك وأنا أضربك ثم أنا أضربك ، رفع .

فصل

ومن شأنه استلزام الفاء في الجزاء إذا كان أمراً أو نهياً أو ماضياً ، لا في معنى الاستقبال ، أو جملة اسمية أو محمولة على الابتداء كما سبق آنفاً ، أو بدل الفاء إذا اللهم إلاّ في ضرورة الشعر مع ندرة ، كنحو :

من يفعل الحسنات الله يشكرها

ومن شأنه أن يليه الفعل لا محالة ظاهراً أو تقديراً ، وان لا يتقدم عليه شيء مما في حيزه ، ولهذا قالوا في : آتيك أن تأتيني ، ان الجزاء محذوف ، وآتيك قبله كلام وارد على سبيل الاخبار ، وامتناعهم انجزامه منبه على ذلك قوي .

نواصب الفعل :

والقسم الرابع : وهي الناصبة للفعل : أربعة عند سيبويه ومن تابعه، **أحدها : إن** وهو يفيد معنى المصدر ويخصص المضارع بالاستقبال ، وانه في الاستعمال يظهر تارة ويضمر أخرى .

أما واجباً ، وذلك بعد خمسة أشياء : **لام تأكيد** النفي كما في قوله تعالى : ﴿ ومَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [1] وفاء جواب الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ، كنحو : ائتني فاكرمك ، ولا تشتمني فأشتمك ، وما تأتينا فتحدثنا ، بمعنى ما تأتينا فكيف تحدثنا ، أي لا اتيان ولا حديث ، كنحو :

ولا ترى الضب بها ينجحـــر

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٣٣ .

أي لا ضب ولا انجحار ، أو ما تأتينا للحديث ، أي منك اتيان ولكن لا حديث ،وأين بيتك فأزورك،وليت لي مالاً فانفق،ألاتنول فتصيب خيراً. وواو الجمع كنحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وتسمى واو الصرف. أي تصرف اعراب الثاني عن الأول ، وأو بمعنى الا أو إلى كنحو لالزمنك أو تعطيني حقي ، وحتى كنحو : سرت حتى أدخلها .

وأما جائزاً قياسياً وذلك بعد لام الغرض كنحو : أتيتك لتكرمني ، مما إذا لم يكن هناك لا ، فإن كان وجب الاظهار ، كنحو : لئلا تكرمني ، أو غير قياسي ، وذلك فيما عداه . وأما حذفه كنحو قولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، فغير ممتنع وقد جاء ترك أعمالها في قوله :

ان تقرآن على أسماء ويحكما

وفي قراءة مجاهد [1] : ﴿ أنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾ [2] .

فصل

ولاقتضاء أن مع المضارع الاستقبال إذا أريد الحال في موضع مما ذكر امتنع تقديره هناك ، ثم إذا ساغ الاستئناف والاشتراك ، أعني العطف على مرفوع ، كان الرفع والعطف أينما ساغ استلزم حكمه ، وهو الاشتراك في الاعراب كيف كان . فتأمل جميع ذلك .

والثاني والثالث ، من الاربعة : كي : للغرض ويقال لكي، وكيما، ولكيما ، ويأتي في الشعر إظهار أن بعد ذلك . قال حميد [3] :

---

(١) مجاهد بن جبر ، وقيل جبير ، القارىء ، مولى عبد الله بن السائب ، من كبار التابعين ، يكنى أبا الحجاج ، مات سنة ١٠٤ هـ . عرض القرآن ثلاثين عرضة على ابن عباس .
انظر في ترجمته : معجم الأدباء ١٧/٧٧ – ٨٠ طبقات القراء ، وغيرهما ...

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٣ .

(٣) حميد بن ثور الهلالي ، شاعر مخضرم أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، كان من فصحاء شعراء الاسلام ، كما ذكر الأصمعي .
انظر : معجم الأدباء ١١/٨ – ١٣ . الوافي بالوفيات ... وغيرهما .

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغـــر وتخدعـــا

وقال الآخر :

أردت لكيما أن تطير بقربـــتي فتتركهـــا شنا ببيـــداء بلقـــع

ولا ينصب عند الخليل كي إلا باضمار أن .

ولن وهو لنفي سيفعل ، وأنه لتأكيد النفي في الاستقبال ، وقد أشير إلى أنه لنفي الابد . وأصله عند الخليل : **لا ان فخفف** ، وعند الفراء **لا** فجعل الالف نوناً ، ويجوز فيه زيداً لن أضرب .

والرابع : **إذن** وهو جواب وجزاء ، وله **ثلاثة أوجه** : **وجه ينصب** فيه البتة ، وهو إذا كان جواباً مستأنفاً داخلا على مستقبل غير معتمد على مبتدأ قبله ولا شرط ولا قسم ، كنحو : إذن أكرمك في جواب أنا آتيك . ووجه **لا ينصب** فيه البتة ، وهو أن يكون الفعل للحال ، أو معتمداً على شيء مما ذكر ، كنحو : أنا إذن أراعيك ، وان تكرمني إذن أرض عنك ، والله إذن لا أرمي . **ووجه يجوز فيه الامران** وهو أن يقع بعد واو العطف وفائه وبين الفعل ، وعند بعضهم أن أصله إذ أن ، وفي الكوفيين من يقول إنه اسم منوّن .

ما ينصب ثم يرفع من الحروف :

والقسم الخامس : وهو ما ينصب ثم يرفع ، **سبعة أحرف** : ستة تسمى **مشبهة بالافعال** لانعقاد الشبهة بينها وبين الماضية منهـــا ، خصوصاً بلزوم الاسماء وانفتاح الأواخر ، وكونها على أكثر من حرفين يمد ذلك وهي : **إنّ** بالكسر لتحقيق مضمون الجملة : **وأنّ** بالفتح ، وقيس وتميم يقولون عن للتحقيق مع قلب مضمون الجملة إلى معنى ما هو في حكم المفرد ، وهو الحاصل من اضافة مصدر منتزع من معنى خبر تلك الجملة إلى اسمها ، كنحو قولك في : بلغني أنّ زيداً منطلقٌ ، بلغني انطلاق زيد ؛

ولتفاوت المكسور والمفتوح جملة ومفرداً تفاوت مواقعها ، فاختص المكسور بالابتداء وبما بعد قال وما كان منه ، والمفتوح بمكان الفاعل والمفعول خارج باب قال ، والمجرور وبما بعد لو ولولا وفتح في باب علمت بدون اللام ، وكسر فيه معها، كنحو : علمت ان زيداً فاضل ، وأن زيداً لفاضل. وفيما سوى ذلك فتح وكسر بحسب اعتبار الجملة والمفرد ، ومن شأن المفتوح أن لا يصدر به البتة فلا يقال أن زيداً منطلق حق ، بل يقدم الخبر خيفة أن يدخل على المفتوح المكسور فيتوالى حرفان لمعنى واحد مختلفان بظاهرهما ، محتملان اختلاف المعنى بخلاف إن إن زيداً منطلق مكسورتين ، فيورث وهم اختلافهما في المعنى ظاهراً من حيث اعتقادك بالحروف . إن الغرض من وضعها الاختصار نظراً إلى كل واحد منها حيث ينوب عما لا يؤدي معناه إلا بطول ، وجمعهما على اختلافهما لمعنى واحد في الكلام بخلاف ذلك الغرض ، ولا ضرورة في ارتكابه وهذا ملخص كلام محصلي أصحابنا ههنا ، رحمهم الله تعالى .

وقد يأتي المفتوح بمعنى لعل ، وأما المكسور بمعنى نعم ، فليس من الباب .

والثالث : من الستة **لكن** وهو للاستدراك ، يتوسط بين كلامين يتغايران نفياً وإيجاباً ، اما لفظاً ، نحو : جاءني زيد لكن عمراً لم يجيء ، أو بالعكس . وأما معنى ، كنحو : حضر زيد لكن عمراً غائب . وعند الفراء أنه مركب .

والرابع : **كأن** وهو للتشبيه ، وعندهم أن الأصل في كأن زيداً الاسد ، ان زيداً كالاسد فقدم حرف التشبيه وفتح له المكسور .

فصل

وتخفف هذه الاربعة فيبطل عملها في الاستعمال الشائع ، لازماً المكسور اللام إذ ذاك على وجه ، سيتضح لك ولا تمتنع عن الدخول على

الفعل ، لكن يراعى في المكسور عندنا أن يكون الفعل من باب : كان أو علمت . وفي المفتوح أن يكون مع فعله قد أو سوف أو أختها السين أو حرف نفي .

والخامس : **ليت** وهو للتمني .

والسادس : **لعل** وهو لتوقع مرجو أو مخوف ، وقد يشم معنى التمني . وهما يدخلان على ان . يقال : ليت أن زيداً حاضر ، وكذا عند الأخفش : لعل ان زيداً قائم ، فاشبه لعل ليت وفيه لغات أخر : علّ وعن ولعن ولغن . وعند المبرد أن أصله عل واللام لام الابتداء .

فصل

وتلحق أواخر هذه الستة ما كافة وملغاة ، إلا أن الالغـــاء مع كأن وليت ولعل أكثر ، لقوة قربها من معنى الفعل ، وهو السبب في أنها تعمل في الحال ، وفي اتصالها بضمير الحكاية تارة ، يقال إنني اننا إلى الآخر ، وتارة يقال إني إلى الآخر ، ولكن يقل ليتي وأنا إلى الآخر ، دون ليت ولعل ، فإنه لا يقال ليتا ، ولعلا .

فصل

ويمتنع تقديم الخبر في هذا الباب على العامل البتة ، وعلى الاسم إذا لم يكن ظرفاً ، أعني اسماً معه حرف جر ظاهراً أو تقديراً ، فالظرف ، خبراً كان أو متعلقاً بالخبر ، لا يمتنع كنحو : ان في يوم الجمعة القتال ، أو يوم الجمعة ؛ ونحو : إنّ في يوم الجمعة القتال حاصل ، أو يوم الجمعة ؛ هذا على المذهب الظاهر ، واما حذفه فأوجب في قولهم : ليت شعري ، وجوز عند الدلالة فيما عداه .

فصل

واعلم أن في المعطوف على اسم ان ولكن بعد مضي الجملة جواز الرفع ، وفي الصفة أيضاً عند الزجاج .

وأما السابع فهو : لا لنفي الجنس ، وهو ملحق بأن الحاق النقيض بالنقيض مع اشتراكهما في الاختصاص بالاسم ، وحق منصوبه ، إلا فيما ستعرف ، التنكر البتة ، والبناء أيضاً ، إذا لم يكن مضافاً ولا مضارعاً له ، ولذلك اختلف في نحو قوله :

ألا رجلا جــزاه الله خــيراً

فحمل التنوين على ضرورة الشعر يونس ، وأخرجه الخليل عن الباب، بحمله إياه على : ألا تروني رجلا ، وأما قولهم : لا أبا لك ، فمضاف من وجه نظراً إلى المعنى ، وغير مضاف من وجه نظراً إلى اللفظ : فللأول أثبت الالف وللثاني جعل اسم لا ونظيره : لا غلامي لك ، ولا ناصري لك ، فإذا بَطَلَ الوجه الاول بتبديل اللام بحرف لا يلائم الاضافة ، أو بزيادة فصل كيف كان عند سيبويه ، وعند يونس غير ظرف ، لم يبق إلا الاستعمال الآخر : وهو لا أب ، ولا غلامين ، ولا ناصرين .

فصل

وإذا وصف المبني على نحو : لا رجل ظريفٌ ، جاز فتح الوصف كما ترى ونصبه ورفعه . أما إذا فصلت على نحو : لا رجل عندي ظريفاً أو ظريف ، بطل البناء وحكم الوصف الزائد والمعطوف حكم المفصول، وكذا حكم المكرر كنحو : لا ماء ماء بارد ، وقد جوز فيه ترك التنوين ، ومن شأن المنفي في هذا الباب ، إذ فصل بينه وبين لا ، أو عرف ، وجوب الرفع ، والتكرار مع حرف النفي عند سيبويه ، وإذا كرر مع حرف النفي لا لذلك جواز الرفع .

فصل

وقد حذف منفيه في قولهم : لا عليك، أي: لابأس عليك، وأما مرفوع الباب، أعني الخبر، فتميم على تركه البتة ، وأهل الحجاز على تركه إن شئت .

ما يرفع ثم ينصب من الحروف :

والقسم السادس : وهو ما يرفع ثم ينصب **حرفان : ما ولا للنفي** في لغة أهل الحجاز ، شبهوهما : بليس في النفي والدخول على الاسم والخبر ، فرفعوا بهما الاسم ونصبوا الخبر حيث لم يقدموا الخبر على الاسم ، ولا نقضوا النفي بالا أو بلكن ، ولزيادة شبه ما بليس لكونه لنفي الحال اعملوه في المنكر . والمعـــرف ، ولم يعملوا إلاّ في المنكـــر . وأدخلوا الباء في الخبر إذ نصبوا توكيداً للنفي ، فقالوا : ما زيد بقائم دون ما بقائم زيد ، وكذا دون ما زيد إلا بقائم ، هو الاعرف . وإلاّ فليس ادخال الباء على المرفوع بممتنع برواية الامام عبد القاهر عن سيبويه .

فصل

وكثيراً ما يتبع **لا** هذا بالتاء الموقوف عليها عند طائفة ، بالتاء اجراء لها مجرى ليست ، وعند أخرى بالهاء اجراء لها مجرى : ثمة وربة . ويقصر دخوله على حين فيقال : لات حين كذا ، بالنصب على حذف الاسم ، وعند الاخفش أنه **لا النافي للجنس** وفيه من يقول أنه فعل ، وهو تعسف كقول من زعم التاء من حين كالحاء منه لغة فيه .

الحروف غير العاملة :

وغير العاملة ، وذكرها استطراد وإلاّ فهو وظيفة لغوية ، **ضربان** : مفردة ومركبة . **والمفردة** ضربان : بسائط وغير بسائط ، وغير البسائط ؛ اما **ثنائية أو ثلاثية** أو **رباعية** ، **والمركبة** ضربان : ضرب يلزمه التركيب في معناه ، وضرب لا يلزمه ذلك ، فالحاصل منها إذن **ستة أضرب** :

أربعة من المفردة وهي : بسائط ثنائية ثلاثية رباعية ، واثنان من المركبة . لازم التركيب . غير لازم التركيب .

فالضرب الاول ثلاثة عشر حرفاً : ء ، ا ، ه ، ك ، ي ، ش ، ل ، ن ، ت ، س ، ف ، م ، و .

فالهمزة للاستفهام ، ويتفرع منه معان بحسب المواقع ، وقرائن الاحوال ، كالامر في نحو : ﴿ أأسلمتم ﴾ [1] ، والاستبطاء في نحو : ﴿ ألم يأن للذين آمنوا ﴾ [2] ، والتنبيه في نحو : ﴿ ألَمْ يَجِدْكَ يتيماً ﴾ [3] ، والتخصيص في نحو : ﴿ ألا تقاتلون قوماً ﴾ [4] ، والتوبيخ في نحو : ﴿ أكذبتم بآياتي ﴾ [5] ، والوعيد في : ﴿ ألم نهلك الأولين ثم نتبعهم الآخرين ﴾ [6] ، والتقرير في نحو : ﴿ أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً ﴾ [7] ، والتسوية في نحو : ﴿ أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ [8] ، والتعجب في نحو : ﴿ ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ﴾ [9] ، وما شاكل ذلك ، وسيطلعك على أمثال هذه المعاني علم المعاني ، بإذن الله تعالى ، وتستعمل ظاهرة مرة كما ترى ومقدرة أخرى كنحو قوله :

بسبع رمين الجمر أم بثمان

وتدخل على الواو والفاء وثم نحو : ﴿ أوكلما عاهدوا ﴾ [10] ،

---

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٢٠ .
(٢) سورة الحديد ، الآية : ١٦ .
(٣) سورة الضحى ، الآية : ٦ .
(٤) سورة التوبة ، الآية : ١٣ .
(٥) سورة النمل ، الآية : ٨٤ .
(٦) سورة المرسلات ، الآية : ١٦ .
(٧) سورة العنكبوت ، الاية : ٦٧ .
(٨) سورة البقرة ، الآية : ٦ ؛ وسورة يس ، الآية : ١٠ .
(٩) سورة الفرقان ، الآية : ٤٥ .
(١٠) سورة البقرة ، الآية : ١٠٠ .

﴿ أفمن كان على بيّنة ﴾ [1] ، أثم إذا ما وقع . وتدخل على الاسم والفعل، إلا أنها بالفعل أولى من حيث أن الاستفهام لما كان طلب فهم الشيء استدعى في المطلوب ، وهو فهم الشيء لا حصوله ، وهو الجهل به لامتناع طلب الحاصل ، فما كان سبب الجهل به وهو كعدم الاستمرار ، أمكن فيه ، كان باستفهام أولا والفعل لتضمنه للزمان الذي هو أبداً في التجدد. كذلك ومن شأن الاستفهام لكونه أهم أن يصدر به الكلام ، وأن لا يتقدم عليه شيء مما في حيز ، وللخطاب في ها بمعنى خذ إذا قيل : هاهأؤما هاؤم .

والالف للعوض عن التنوين ونون التأكيد ونون إذن في الوقف ، وعندي أن قولهم : بينا زيد قائم إذا كان كذا أو إذا أصله بين أوقات زيد قائم ، ثم بينا زيد قائم بالتنوين عوضاً عن المضاف اليه ، ثم بينا بالالف باجراء الوصل مجرى الوقف لازماً ، وفيه دليل على صحة مذهب الأصمعي [2] في أن الصواب هو بينا زيد قائم كان كذا يطرح إذ وإذا، ولبيان التفجع في الندبة كما سبق ذلك كله وهي وكذا الياء والواو للاطلاق، كنحو :

أقلي اللــوم عــاذل والعتابا

وإذا دارت رحى الحرب الزبون وسقيت الغيث أيتهــا الخيامــو

وللانكار كنحو قولك : زيد قدماه أو يقدموه . ومررت بحذاميه أو بحذاميه لمن قال : زيد قدم أو يقدم ، ومررت بحذام منكراً لذلك عليه،

---

(١) سورة هود ، الآية : ١٧ .

(٢) الأصمعي : سنة ١٢٣ – ٢١٦ هـ .

أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي ، نشأ بالبصرة ، وأخذ العربية والحديث عن أئمتها ، أكثر الخروج إلى البادية لمشافهة الأعراب ، فاجتمع له بذلك من النوادر والغريب ما لم يجتمع لسواه. كان معاصراً لأبي عبيدة ومنافساً له في اللغة والرواية ، وفي ذلك أخبار ، واشتهر إلى جانب اللغة والرواية بنقد الشعر ...

ترك ما يزيد عن أربعين كتاباً في مواضيع شتى وإن كان أكثرها في اللغة .

أو لخلاف أن يكون كذلك للتذكير نحو : زيد قالا أو يقولوا إذا تذكرت المقول ، ومن العامي إلا أن الالف والواو لا يحرك لهما ساكن بخلاف الياء كنحو : وكأن قدي ، وآلت حلفة لم تحللي ، في الاطلاق وكذا نحو قدي والي إذا تذكرت قد قام والغلام مثلا ، ونحو : أزيدنيه في زيد بالتنوين ، أو أزيدانيه بزيادة إن إذا تذكرت أو أنكرت وجميع ذلك أشياء وقفية فاعلم .

والهاء للدلالة على الغيبة في إياه عند الأخفش : كالكاف والياء فيه للخطاب والحكاية عنده . وللوقف كالشين المعجمة بعد كاف المؤنث في تميم ، وغير المعجمة بعده في بكر ، ومدار الكلام في حرفيتها أعني الهاء.

والكاف والياء على بيان تعدد كونها مجرورة أو منصوبة .

واللام يأتي في جواب لو ولولا لزيادة الربط غير واجب، وفي جواب القسم نحو : والله لزيـــد قائم ، أو ليقومن ، أو لقـــد قام واجباً على الاعرف ، وفي الشرط يتقدمه توطئة له نحو : والله لأن أكرمتني لاكرمنك، غير واجب وتسمى الموطئة للقسم ، وتأتي لتأكيد مضمون الجملة الاسمية نحو : لزيد منطلق ، وتسمى لام الابتداء . وهي تجامع ان على **أربعة أوجه** : أن تدخل على اسم ان مفصولا بينه وبينها كنحو : إن في الدار لزيداً . أو على ما يجري مجراه من الضمير المتوسط بينه وبين الخبر فصلا كان كنحو : إن زيداً لهو المنطلق ، أو أفضل منك أو خير منك أو ينطلق، أو غير فصل كنحو : إن زيداً لهو منطلق ، أو على الخبر . كنحو : إن زيد الآكل أو ليأكل . وتخصص المضارع بالحال ، أو على متعلق الخبر إذا كان متقدماً ، كنحو : إن زيداً لطعامك آكل ، ومن شأنها إذا خففت إن ولم تعمل ان تلزم فرقاً بينها وبين أن النافية . وتسمى إذ ذاك الفارقة، نحو : إن زيد لمنطلق ، وكذا إن كان زيد لمنطلقاً . وإن ظننت لزيد منطلق، وكذا عند الكوفيين ، نحو : إن تزينك لنفسك وان تشينك لهيه . وعندنا أن هذا الكلام مما لا يقاس عليه وقد جامعها على وجه **خامس** حيث قالوا:

لهنك كذا ولكذا على قول من لا يجعل الاصل ، والله انك ، وعلى مذهب سيبويه تأتي للتعريف نحو : الغلام ، والهمزة عنده للوصل ، ولذلك لا تثبت فيه بخلاف الخليل ، فإن سقوطها عنده لمجرد التخفيف لكثرة دورها والتعريف بها ، أما أن يكون للجنس : وهو أن نقصد بها نفس الحقيقة معيناً لها ، كنحو : الدينار خير من الدرهم ، أو للعهد : وهو أن تقصد بها الحقيقة مع قيد الوحدة أو ما ينافيها معيناً لذلك ، كنحو : جاءني الرجل أو الرجلان أو الرجال ، وقد ظهر من هذا أن لا وجه لاعتبار الاستغراق في تعريف الجنس إلاّ ما سيأتيك في علم المعاني .

والنون تأتي للصرف ، كنحو : زيدٌ ، وللتنكير ، كنحو : صه ، وعوضاً عن المضاف اليه نحو : حينئذٍ ومررت بكلٍ ، وجئتك من قبلٍ عندي ، وكذا كل غاية إذا نونت فليتأمل . ونائباً مناب حرف الاطلاق في انشاد بني تميم كنحو :

أقلي اللـــوم عاذل والعتـــابن

وقولي وغالباً ، كنحو :

وقاتم الاعماق خـــاوي المخترقن

مشتبه الاعلام ويسمى في جميع ذلك تنويهاً ، ويلزمه السكون إلا عند ملاقاة ساكن ، فإنه يكسر أو يضم حينئذ على تفصيل فيه ، كنحو : واعذاب اركض ، وربما حذف كنحو قراءة من قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ * اللهُ الصَّمَدُ ﴾ (١) ، وتأتي للتأكيد كما سبق . ولا يؤكد به إلا : الامر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والقسم ، والشرط المؤكد حرفه بما ، كنحو : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ (٢) ، ونحو أن تفعلن ، بدون ما لا يقع إلا في ضرورة الشعر وقالوا : بجهد ما تبلغن ، ويعين

---

(١) سورة الإخلاص ، الآيات : ١ ـ ٢ .

(٢) سورة مريم ، الآية : ٢٦ .

ما أرينكّ ، وربما تقولن ذاك ، وقلما تقولن ذاك ، وكثر ما تقولن ، وطرح هذا النون سائغ إلا في القسم ، كنحو : والله ليقوم ، فإنه ضعيف، ومن شأنه أن يحذف إذا لقي ساكناً بعده .

والتاء للخطاب في أنتَ وأنتِ على مذهب الاخفش ، وللايذان بأن الفاعل مؤنث في نحو : جاءت هند ، وللفرق بين المذكر والمؤنث في الاسم : كانسان ورجل وغلامة وحمارة وبرذونة وأسدة ، وهو قليل ، وللفرق بينهما في صفة المؤنث : كضاربة ومضروبة وحائضة وطامثة وطالقة ونظائرها حال ارادة الحدوث ، وأما قولهم حائض وطامث وطالق حال ارادة الثبوت فعند الكوفيين إنها غير مشترك فيها بين المذكر والمؤنث ، وعند الخليل أنها ليست صفات بل هي أسماء فيها معنى النسب : كتأمر ، ولابن ، ودارع . وعند سيبويه أن موصوفها غير مؤنث وهو إنسان أو شخص ، وللدلالة على الوحدة : كتمرة وجوزة وضربة ومنعة ، وعلى الكثرة كقولهم : البصرية والكوفية والمروانية بتأويل الامة أو الجماعة ، وقولهم : علامة ونسابة وراوية وفروقة وما شاكل ذلك وارد عندي على ذا ، وهو السبب عندي في إفادة المبالغة إذا قيل فلان علامة ، والجهة في امتناع أن يقال في نحو : علام الغيوب علامتها . ولتأكيد التأنيث في المفرد : كنعجة وناقة ، في الجماعة : كحجارة وصقورة وصياقلة ، وللدلالة على النسب في الجماعة : كالمهابلة والأشاعثة ، وعلى التعريف فيها : كالجواربة والموازجة ، وللنفي نص فيها كالفرازنة والجحاجحة .

والسين للاستقبال في نحو سيضرب ، والوقف كما سبق .

والفاء للتعقيب في العطف ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [1] ، وقوله :

يمشي فيقعس أو يكب فيعثر

(١) سورة الأعراف ، الآية : ٤ .

محمول على حذف المعطوف بتقدير ، فحكم بمجيء البأس وبالعثور فيحكم أو على كونه في باب عرضت الناقة على الحوض . والتعقيب في الجزاء لازماً على ما تقدم ، وفي خبر المبتدأ إذا كان ألمبتد متضمناً لمعنى الشرط بكونه موصولا أو موصوفاً ، والصلة أو الصفة جملة فعلية أو ظرفية غير لازم ، والأخفش ، رحمه الله ، دون سيبويه ، رحمه الله ، لا يغير هذا الحكم بدخول أن عليه لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [1] ، وأمثال له .

والميم للتعريف في لغة أهل اليمن وعليه قوله ﷺ : « ليس من امبر امصيام في امسفر » [2] .

والواو للجمع المطلق في العطف ، وللحال ، ولصرف الثاني عن اعراب الاول كما مضيا .

والضرب الثاني : سبعة عشر حرفاً : أي ، أيِ ، إنْ ، أنْ ، أم ، أو ، أها ، هل ، قد ، الياء المشددة ، لا ، لو ، النون الثقيلة ، سف ، سو ، بل ، ما .

فأي للتفسير في العطف عندي كنحو : جاءني أخوك أي زيد ، رأيت أخاك أي زيداً ، ومررت بأخيك أي زيد .

وأي للايجاب يقول المستخبر هل كان كذا فيقال : أي والله ،وأي لعمري ، ولا تستعمل إلا مع القسم كما ترى ، وقد تضمر واو القسم ويقال إذ ذاك : أيَ الله بفتح الياء تارة ، وأخرى : أيّْ الله بتسكينها ، وثالثة : الله بحذفها . وقد يقال : أي هاالله ذا ، بتعويض ها عن الواو .

وأن تأتي مفسرة بعد فعل في معنى القول كنحو : ناديته أن قم ،

---

(١) سورة الأحقاف ، الآية : ١٣ .

(٢) الحديث : « ليس من البر الصيام في السفر » لأن أهل اليمن يعرفون بالميم بدل اللام .

وأمرته أنْ أسعَ ، وكتبت إليه أن أحضر ؛ وصلة كنحو : ﴿ فَلَمَّا أن جاء البَشيرُ ﴾ (٥) ، و : أما والله أن لو جئتني لاكرمنك ، ومخففة من الثقيلة كما مضى .

وإن تأتي نافية بمنزلة ما لا ، كنحو : إن يقوم زيد ، وإن زيد قائم ، وقد جوز المبرد ، رحمه الله ، أعمالها عمل ليس ، وصلة كنحو : ما إن رأيت عندنا ، ونحو : انتظرني ما إن جلس القاضي ، ومخففة من الثقيلة على ما عرفت .

وأم للاستفهام وطلب الجواب عن أحد ما يذكر على التعيين في العطف ، كنحو : أزيد عندك أم عمر ، ولذا لا يصح في جوابها إلا زيداً وعمرو أيهما كان ، وتأتي ولها مدخل في معنى : أي تارة وتسمى متصلة ، وعلامتها افراد ما بعدها ، وأخرى في معنى : بل وتسمى منقطعة ، وعلامتها كون ما بعدها جملة أو ورودها في الخبر كنحو : إنها لإبل أم شاء .

وأو في الخبر **للشك** ، وفي الامر **للتخيير** ، وهو الامتناع عن الجمع أو الاباحة . وهي تجويز الجمع . وفي الاستفهام لاحد ما يذكر لا على التعيين ، وجوابها نعم أو لا ، وجميع ذلك في العطف .

وها للتنبيه ، وأكثر ما يدخل على أسماء الاشارة للضمائر .

وهل للاستفهام كالهمزة إلا فيما يتفرع من الاستفهام ، ثم وفي الدخول على الواو والفاء وثم ، وعند سيبويه ، رحمه الله ، إنها بمعنى : قد وإفادتها معنى الاستفهام لتقدير الهمزة على نحو ما قال :

أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

ويؤنس لقول سيبويه قلة تصرفها في الكلام .

---

(١) سورة يوسف ، الآية : ٩٦ .

وقد مع الماضي لتقريبه من الحال ، ومع المضارع لتقاله ، وفي كونها للتكثير حيناً لا تكون إلا نظيرة ربما في قوله :

فإن تمس مهجور الفناء فربما أقام به بعد الوفود وفـود

ويجوز حذف فعله قال :

لما تـزل برحالنـا وكأن قـد

والفصل بينهما بالقسم نحو : قد والله أحسنت .

والياء المشددة ، كنحو : هاشميّ في النسبة ومن شأنها تصيير غير الصفة صفة ، والمعرفة نكرة إذا لم تكن لفظية مثلها في كرسي وبردي .

ولا تأتي نافية في العطف لما وجب للأول ، كنحو : جاءني زيد لاعمرو ، وتدخل على المضارع فتنفيه استقبالياً ، وتحذف منه على السعة في جواب القسم ، كنحو : تالله تفتأ . ونحو :

فقلت يمين الله أبرح قاعـداً

وفي غير جواب القسم إذا كان من أخوات كان ، كنحو :

تزال جبـال مبرمات أعدهـا

ونحو :

تنفك تسمع ماحييت بهالك حتىٰ تكونه

وقد نفي بها الماضي مكرراً ، كنحو : ﴿ فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّىٰ ﴾[1] أو في معنى المكرر ، كنحو قوله تعالى : ﴿ فَلاَ أقْتَحَمَ العَقَبَةَ ﴾[2] لتفسير الاقتحام بفك الرقبة والاطعام ، والتكرار مع الماضي ملتزم عند قوم ، غير ملتزم عند آخرين ، وأما قول الجميع : لا رعاك الله في الدعاء،

---

(١) سورة القيامة ، الآية : ٣١ .

(٢) سورة البلد ، الآية : ١١ .

ووالله لافعلت في جواب القسم ، فلتنزل الماضي فيهما منزلة المستقبل . وتأتي نقيضة لنعم ، وذلك إذا قلتها في جواب من قال : أو هل جاء مثل : لا والله ، ولبلى وذلك إذا قلتها في جواب من أدخل النفي في الكلامين ، وبمعنى غير كنحو : أخذته بلا ذنب ، وغضبت من لا شيء ، وذهبت بلا عناد ، وجئت بلا شيء ، وصلة نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ، ﴿ ولاَ تَسْتوي الحَسَنَةُ ولاَ السّيِّئةُ ﴾ (1) ، ونحو : ﴿ فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ (2) و ﴿ لئَلاَّ يَعْلَمَ أهْلُ الكتابِ ﴾ (3) . على الأقرب.

ولو لنحو الشرط في الماضي على امتناع الثاني لامتناع الأول ، كقولك : لو جاء زيد أو يجيء لاكرمته ، وحذف جوابها عند الدلالة سائغ ، وقد يجيء في معنى التمني ، كنحو : لو تأتيني فتحدثني ، وزعم الفراء ، رحمه الله ، أنها تستعمل في الاستقبال كان ، ولمعنى الشرط فيها حكمها في استدعاء الفعل ، وامتناع تقديم جوابها عليها حكم إن .

والنون الثقيلة في التأكيد كالخفيفة فيه إلا في الحذف للساكن .

وسف وسو لغتان في سوف غير مشهورتين .

وبل للاضراب في العطف عن الأول موجباً أو منفياً ، كنحو : جاءني زيد بل عمرو ، بإفادة مجيء عمرو ، وما جاءني بكر بل خالد ، بإفادة مجيء خالد ، تارة ولا مجيئه أخرى .

وما لمعنى المصدر كنحو : أعجبني ما صنعت أو ما تصنع ، أي صنعك ، ولنفي الحال مع المضارع ومع الماضي لنفيه مقرباً من الحال ، ولا يقدم عليها شيء مما في حيزها ونحو قوله :

إذا هي قامت حاسراً مشمعلة تجب الفؤاد رأسها ما تقنـع

(1) سورة فصلت ، الآية : ٣٤ .
(2) سورة الواقعة ، الآية : ٧٥ .
(3) سورة الحديد ، الآية : ٢٩ .

مع شذوذه يحتمل عندي أن يكون من باب النصب على شريطة التفسير ، وتأتي صلة اما كافة ، كنحو : ربما قام ، و : إنما الله إله واحد ، وما شاكل ذلك ، أو مؤكدة كنحو : أما تفعل افعل ، أو زائدة في الابهام كنحو : متى ما تزرني أزرك ، أو مسلطة ، كنحو : إذا ما تخرج أخرج ، وحيثما تكن أكن ، وفيها شمة من العمل ، وعوضاً عن المضاف إليه في بينما على نحو ، بينا كما سبق ، وعن غير المضاف اليه كما سيأتيك في الضرب الخامس .

والضرب الثالث : سبعة أحرف : أجل ، ان ، جير ، نعم ، سوف ، ثم ، بلى . **فأجل** للتصديق في الخبر خاصة ، يقال : أتاك فلان فتقول أجل . **وإن** كذلك قال :

ويقلـن شيـب قـد عـلا ك وقد كبرت فقلت إنه

ولا يمتنع عندي أن تكون ان في البيت هي المشبهة والهاء اسمها ، لا للوقف بمعنى إنه كذلك . **وجير** ، بكسر الراء وقد تفتح نظير أجل ويقال : جيرِ لافعلن بمعنى حقاً . **ونعم** ، للتصديق في الخبر ولتحقيق في الاستفهام مثبتين كانا أو منفيين ، وكنانة تكسر العين منها . **وسوف** ، للاستقبال كالسين ، وعند أصحابنا ان فيها زيادة تنفيس بناء على أن زيادة الحرف لزيادة المعنى ، والمراد زيادة الحرف في إحدى كلمتين ترجعان إلى معنى واحد ، وأصل كذلك ، ويدخل عليهما عندنا لام الابتداء . **وثم** ، في العطف للترتيب مع التراخي زماناً أو مرتبة ، وقد يقال : ثمت . **وبلى** : للايجاب لما بعد النفي مستفهماً أو غير مستفهم .

والضرب الرابع : ستة أحرف : أمّا ، أمَا ، حتى ، كلا ، لما ، لكن . **فأمّا** ، فيها معنى الشرط فقولك : أمّا زيد فمنطلق ، بمنزلة : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، ولها عند سيبويه ، رحمه الله ، خاصية في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه ، فيجوز ، أمّا هند فان عمراً ضارب ،

تجويز الخليل ومن تابعه ، أما يوم الجمعة فإنك منطلق بالكسر ، والخليل ومن تابعه ، رحمهم الله ، لا يرون ذلك فلا يصح عندهم من هذا الجنس إلا ما يصح نصبه بمعنى الفعل كالظرف فاعلم . **وأمّا** ، عند سيبويه رحمه الله من العواطف ، ومعناها معنى أو لا فرق ، إلا أن أول كلامك مع أو على اليقين ومع اما على الشك . والأظهر أنها ليست من العواطف كما ذهب إليه أبو علي الفارسي . **وحتّى** ، تأتي عاطفة ومبتدأ ما بعدها كقوله :

وحتّى الجيــاد ما يقدن بارسان

ومعناها وحكمها ههنا عين ما سبق فيها جاره . **وكلا** ، للردع والتنبيه؛ **ولما** ، بمعنى إلا في نحو أقسمت عليك لما فعلت ، و : ﴿ إنْ كلُّ نَفْسٍ لَمّا عَلَيْها حَافِظٌ ﴾ (١) . **ولكن** ، للاستدراك بعد النفي في عطف المفرد ، كنحو : ما جاءني زيد لكن عمرو ، وفي عطف الجملة بعد النفي وبعد الاثبات ، كنحو : ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء ، وجاءني زيد لكن عمرو لم يجيء ، وقد أخرجها عن العواطف بعضهم لصحة دخول العاطف عليها .

والضرب الخامس : عدة أحرف ألا للتنبيه ، كها **وأما** كذلك ، وفيها استعمالات : أم ، وهما ، وهم ، وعما ، وعم ، وهلا ، وإلا بقلب الهاء همزة ، ولولا ، ولوما ، للتخصيص وهي تختص بالفعل ، وسيأتيك تحقيق الكلام فيها في علم المعاني ، فإذا رفع اسم بعدها أو نصب كان بإضمار فعل ، ولولا ولوما يكونان لامتناع الثاني لوجود الأول فيما مضى ، ويلتزم بعدهما الاسم مرفوعاً ، اما على الابتداء عند أكثر أصحابنا ، والخبر محذوف ، واما على الفاعلية والفعل مضمر عند الكوفيين ، وابن الانباري منا ، وهو المختار عندي ، والضمير بعد لولا إما أن يكون

(١) سورة الطارق ، الآية : ٤ .

منفصلا مرفوعاً ، كنحو : لولا أنا ولولا أنت ، وهو القياس ، واما أن يكون متصلا غير مرفوع ، كنحو : لولاي ولولاك وأما ،أما في قولهم : اما أنت منطلقاً انطلقت ، فقريب من هذا النوع إذا أصله عند بعضهم : لأن كنت منطلقاً انطلقت ، فحذفْ كان وعوضَ عنها ما ، وانفصل الضمير المتصل ، وعند آخرين إن كنت بالكسر ففعل بكنت ما تقدم ، ثم فتحت الهمزة لاجل الاسم وهو الضمير محافظة على الصورة ، وقد جاء على الاصل في قولهم : إفعل هذا اما لا .

وأما الضرب السادس ، فمضمونه قد تقدم في أثناء ما تلي عليك من الحروف وليكن هذا آخر الكلام في باب الحرف .

الاسماء الفاعلة :

وأما النوع الاسمي ، فهو أيضاً يعمل : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم . أما **الرفع والنصب** فلما يرتفع عن الفعل وينتصب عنه ليس إلا ، وإنهما لا يكونان إلا للمصدر ، واسمي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، واسم الفعل ، سوى نصب التمييز ، فهو غير مقصور على ما ذكر ، وهذه جملة لا بد من تفصيلها فنقول :

المصدر يعمل عمل فعله ، تقول : أعجبني ضرب زيد عمراً ، وعمرو زيداً ، ولك أن تضيف في الصورتين لغير ضرورة ، وان تعرّف باللام للضرورة ، ولا يصح تقديم شيء مما في حيزه عليه ، كما لا يصح تقديم منصوبه على المرفوع تقديراً في الضمائر من نحو : ضربتك أو إياك ، وهو المختار .

واسم الفاعل : كيف كان ، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً جمع تكسير أو تصحيح ، نكرة في جميع ذلك ، أو معرفة ظاهراً أو مقدراً أو مؤخراً ، يعمل عمل فعله المبني للفاعل إذا كان على أحد زماني ما يجري هو عليه ، وهو المضارع دون المضي أو الاستمرار عندنا ، وكان مع ذلك على الاعرف

معتمداً على موصوف ، أو مبتدأ ، أو ذي حال ، أو حرف نفي ، أو حرف استفهام ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾[1] . وارد على سبيل حكاية الحال ، وقولهم : الضارب عمرا أمس ، حكمه حكم الذي ضرب وينبه على هذا امتناعهم من نحو : عمر الضارب ، من تقديم المنصوب امتناعهم عن ذاك في الذي ضرب .

واسم **المفعول** في جميع ذلك ، كاسم الفاعل ، إلا أنه يعمل عمل فعله المبني للمفعول .

والصفة المشبهة معتمدة تعمل عمل فعلها كنحو : زيد كريم أبواه .

وأما **أفعل التفضيل** فلا ينصب مفعولا به البتة ، والسبب في ذلك عندي ، ما نبهت عليه في القسم الأول ، من أن بناءه من باب أفعال الطبائع ، وقد عرفت أنه لا يتعدى ، وفي رفعه للمظهر دون المضمر للأكثر منع ، وقد روي على الممنوع قوله ﷺ : « ما من أيام أحب إلى الله الصوم فيها من عشر ذي الحجة » بفتح أحب ، وقولهم : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحل منه في عين زيد ، بنصب أحسن .

وشأن **اسم الفعل** في باب الرفع والنصب شأن مسماه ، وتقديم المرفوع على الرافع في جميع ذلك ممتنع ، وكذا حذفه ، اللهم إلا عند المصدر كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً ﴾[2] . ولا يقال لعله مضمر ، إذ لو كان يضمر للزم أن يصح ، نحو : أعجبني من هذا الأمر ظهور كله ، على نحو : ان ظهر كله ، وليس يصح ؛ ومن شأنه إذا كان ضميراً مستكناً ، ولا يستكن في المصدر ، ان يبرز البتة إذا جرى متضمنه على غيرها ما هو له ، سواء كان الموضع موضع التباس ،

(١) سورة الكهف ، الآية : ١٨ .

(٢) سورة البلد ، الآيات : ١٤ — ١٥ .

كنحو : زيد عمرو ضاربه هو ، أو لم يكن ، كنحو : زيد هند ضاربها هو ، أو زيد الفرس راكبه هو .

التمييز :

اما ما ينصب التمييز من غير ذلك ، فهو كل اسم يكون محلا للابهام، وهو ضمير ، كنحو : ويحه رجلا ، ولله دره فارساً ، وحسبك به ناصراً، وربه كريماً ، وغير ذلك . وصحة اقتران من بماذكرنا تنفي وهم كونها أحوالاً أو مضافاً ، كنحو : ما في السماء موضع كف سحاباً ، ولي ملء الاناء ماء ، ومثل : التمرة زبداً ، أو فيه نون جمع أو تثنية : كعشرون درهماً ، ومنوان سمناً ، أو تنون ظاهراً كنحو : عندي راقود خلا ، ورطل زيتاً ، وكأي رجلا ، أو تقديراً : كأحد عشر درهماً ، وكم رجلا ؟ في الاستفهام . وكم في الدار رجلا ، في الخبر ، إذا فصلت : وكذا كذا ديناراً ، وتقديم المنصوب هنا على الناصب ممتنع .

واعلم أن الاسماء الناصبة للمميز تتفاوت في اقتضاء زيادة حكم له على النصب ، وعدم الاقتضاء ، فالاعداد مفردة : كعشرون ، وثلاثون إلى تسعون ، تقتضي في المنصوب الإفراد حتماً ، ومركبة تقتضي فيه ذلك، مع التذكير إذا كانت على نحو : أحد عشر ، إلى : تسعة عشر ، ومع التأنيث إذا كانت على نحو : احدى عشْرة بسكون الشين ، أو كسرها، اثنتا عشرة أو ثنتا ، ثلاث عشرة إلى تسع عشرة ، ونحو قوله تعالى : ﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً ﴾ (١) . محمول على البدل ، ولا يجوز اضافتها إلى المميز ، وكذا حكم : كم الاستفهامية ، وكأي بدون من، فإنها تصحبه في الاغلب ، وكذا حكم : عشرون ، والضمير ، والمضاف ، وكم الخبرية عند الفصل بغير الظرف ، نظائر : عشرون إلا في لزوم الافراد للمميز . والظاهر من حكم : جميع ما عدا ذلك ، الخيرة بين الافراد

---

(١) سورة الاعراف ، الآية : ١٦٠ .

وتركه ، وجواز الاضافة أيضاً ، إذا لم يكن الناصب اسم فعل ، ولا من باب التفضيل ، من نحو : هو أصلب من فلان نبعاً ، وخير منه طبعاً .

الجر بالإضافة :

وأما الجر فلما يضاف هو اليه ، كنحو : غلام زيدٍ ، وخاتم فضة ، وضارب عمرو ، وحسنٌ الوجه .

والاضافة على ضربين : لفظية وهي : إضافة الصفة إلى فاعلها أو مفعولها ، والمراد بالصفة : اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، ويندرج فيها المنسوب كهاشمي ، وافعل التفضيل في معنى الزيادة ، وهي لا تفيد زيادة فائدة على فصلها معنى ، لكن المطلوب ههنا التخفيف في اللفظ وهو حذف ما يحذف لهـا من التنوين ، ونوني التثنية والجمع ، ولذلك لم يجز عندنا نحو الضارب زيد ، وأما نحو : الضاربك ، والضارباتك، فجوّز لكونه بمنزلة غير المضاف ، لقيام الضمير في هذا الباب مقام التنوين في نحو : ضاربك ، والنون في : ضارباك وضاربوك والضارباك والضاربوك، لامتناعهم عن الجمع بينه وبين ذلك وكون قوله :

وهم الآمرون الخير والفاعلونه

شاذ لا يعمل عليه البتة عند غير أبي العباس ، وأما نحو الضارب الرجل، فإنما جوز تشبيهاً بالحسن الوجه ، الذي هو بمنزلة غير المضاف أيضاً ، وهو الحسن وجهه ، وفي استعمال الحسن مع الوجه وما انخرط في سلك ذلك خمسة عشر وجهاً : ثمانية مع تعرية الحسن عن اللام وهي : وجهُهُ بالرفع على الفاعلية ، وبالجر على الاضافة ، وبالنصب على التشبيه بالمفعول؛ والوجهُ بالرفع على البدل عن الضمير وهو قول علي ابن عيسى ، وبالجر والنصب ووجهٍ بالجر وبالنصب على التمييز . وسبعة مع تعريفه باللام هي بأسرها سوى وجهِهِ بالجر . وأما الحسن وجهِهِ بالجر فهو ، وإن كان لا يجوز عندنا من أجل وروده على خلاف مبنى الاضافة ، فقد جوزه

الفراء ، ذاهباً فيه إلى أنه في معنى المعرفة ، إذ لا يلتبس أن المراد به وجه الموصوف .

ومعنوية وهي ما عداها . ومن حكم أصحابنا أنها في الامر العام تارة تكون بمعنى من ، كنحو : خاتم فضة ، وعلامتها صحة اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف الذي لا يجانسه في اللفظ بالموضع الواحد ، وقولي : لا يجانسه، احتراز عن نحو : غلام غلام زيد، وقولي بالموضع الواحد احتراز عن نحو : غلام زيد ، إذا اتفق أن يكون اسم الغلام زيداً ، وأخرى بمعنى اللام ، كنحو : ثوب رجل ، ويده ورجله ، وعلامتها بعد أن لا تكون بمعنى في كنحو : قتلي الطف ، وثابت الغدر ، انتفاء تلك الصحة ، وعندي أنها لا تخرج عن النوعين ، ونحو : قتلي الطف من باب اللامية بطريق ، قوله :

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة

وقوله :

لتغني عني ذا انائك اجمعـا

مما تجري فيه الاضافة بأدنى الملابسة ، ونحو : ثابت الغدر ، من باب اللفظية . وهذه ، أعني المعنوية ، إذا كان المضاف اليه نكرة أفادت تخصيصاً ، وإلاّ فتعريفاً لا محالة ، ولذلك قلنا في نحو : ثلاث الأثواب، تعريف الثلاثة باللام مستغنى عنه إلا في نحو : غير وشبه ، اللهم إلاّ إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف اليه ، كقوله عز وجل : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[1] . أو مماثلته ، لاستلزام الاضافة بالاطلاق إفادة التخصيص أو التعريف البتة ، اللهم إلاّ في الاعلام ، فإنها في نحو : عبد الله اسماً علماً بمعزل عن ذلك ، وامتناع أن يتعرف الشيء بنفسه ، أو يتخصص ، لم يصح نحو : ليث أسد ، وحبس منع . وصح نحو

(١) سورة الفاتحة ، الآية : ٧ .

قيس قفة ، وزيد بطة ، على الظاهر . ووجه امتناع اضافة الموصوف إلى صفته ، أو الصفة إلى موصوفها ، راجع إلى ذلك فليتأمل . وقولي : إلى صفته ، وإلى موصوفها ، احتراز عن نحو : دار الآخرة ، وصلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وجانب الغربي ، وبقلة الحمقاء ، ونحو : سحق عمامة ، وجرد قطيفة ، واخلاق ثياب ، وجائبة خبر ، ومغربة خبر.

فصل

وكما تكون الاضافة إلى الاسم تكون إلى **الجملة الفعلية** ، وذلك في **أسماء الزمان** ، كنحو : جئتك يوم جاء زيد ، وآتيك إذا احمر البسر ، وما رأيتك مذ دخل الشتاء ، ومنذ قدم فلان ، **وفي آية قال** : بآية يقدمون الخيل شعثاً ، **وذي** ، يقال إذهب بذي تسلم ، واذهبا بذي تسلمان ، واذهبوا بذي تسلمون ، **وفي حيث** ، كنحو : اجلس حيث جلس زيد .

وإلى **الاسمية** ، كنحو : رأيتك زمن فلان أمير ، وإذا الخليفة فلان. واجلس حيث زيد جالس .

فصل

ولا يجوز اضافة المضاف ثانية ، ولا تقديم المضاف اليه على المضاف، ولا الفصل بينهما بغير الظرف ، ونحو قوله : بين ذراعي ، وجبهة الأسد ، محمول على حذف المضاف اليه من الأول . ونحو قراءة من قرأ: قتل أولادهم شركائهم ، ومخلف وعده رسله ، لاستنادها إلى الثقاة ، وكثرة نظائرها من الاشعار . ومن أرادها فعليه بخصائص الامام ابن جني ، محمولة عندي على حذف المضاف اليه من الأول على نحو ما سبق ، واضمار المضاف مع الثاني على نحو قراءة من قرأ : ﴿ والله يريدُ الآخرةِ ﴾ (١) . بالجر باضمار المضاف على تقدير عرض الآخرة ، ونحو قول أبي داود :

---

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٦٧ .

أكل امــرىء تحسبين أمــرأ ونارٍ توقد بالليل نـــارا

باضماره أيضاً على تقدير وكل نار ، وقول العرب ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة عند سيبويه دون الاخفش في أحد الروايتين تفادياً بذلك عن العطف بالحرف الواحد على عاملين ، وما ذكرت وإن كان فيه نوع من البعد فتخطئة الثقاة والفصحاء أبعد .

فصل

ويجوز حذف المضاف ، وهو تركه ، واجراء حقه في الاعراب على المضاف كقوله تعالى : ﴿ وَاسْئَلِ القَرْيَةَ ﴾ (١) . وقد جاء اجراء حقه في غير الاعراب عليه أيضاً . قال :

يسقون من ورد البريص عليهـــم بردى يصفق بالرحيق السلســل

فذكر الضمير في يصفق حيث أراد ماء بردى . وقال الله تعالى : ﴿ وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ (٢) . وحذف المضاف اليه كما سبق وحذفهما معاً كنحو :

وقد جعلتني مـــن حزيمة أصبعـــا

واسأل البحار فانتحى للعقيق على ما قدر أبو علي الفارسي من ذا مسافة أصبع وسقيا سحابة .

فصل : الاعداد

واعلم أن الاسماء في الاضافة ، بعد استوائها في اقتضاء الجر للمضاف اليه ، تتفاوت في اقتضاء زيادة حالة له : كالافراد والتثنية ، والتعريف

---

(١) سورة يوسف ، الآية : ٨٢ .
(٢) سورة الأعراف ، الآية : ٤ .

والتنكير ، والتأنيث والتذكير ، وغير ذلك . وعدم اقتضائها فلنذكر شيئاً من ذلك .

اعلم أن الاعداد من المائة والالف وما يتضاعف منهما تقتضي الافراد في المضاف اليه ، ومن الثلاثة إلى العشرة ، ثمانيتها ، الجمع ، ونحو : ثلاثمائة إلى تسعمائة ليس بقياس إنما القياس قول من قال :

ثلاث مئين للمملوك وفى بهـا

لكنه متروك في الاستعمال ، ثم هي مع التاء تقتضي التذكير في المضاف اليه ، وبدونها التأنيث ، والمراد تذكير الافراد وتأنيثها ، وقد ينصب مجرور هذه الاعداد كنحو : ثلاثة أثواباً ، ومائتان عاماً . قال:

إذا عاش الفـتى مائتين عاماً　　فقد ذهب اللـذاذة والفتـاء

وقوله تعالى : ﴿ ثلثمائةٍ سِنِينَ ﴾ [1] . غير مضاف ، ومضافاً على القراءتين مفتقر إلى التخريج . وأي : يأبى الافراد في المضاف اليه معرفة ويقبله فيه نكرة ، وقولهم : أيي وأيك كان شراً فأخزاه الله.، بمنزلة : أخزى الله الكاذب مني ومنك ، وهو بيني وبينك ، والمعنى : أينا ومنا وبيننا ، وإنه لا ينفك عن الاضافة . وإذا سمعتهم يقول : أياً ، رأيت عنوا أيهم ، ولذا يفتقر إلى الذكر البتة افتقار أيهم ، وقالوا في حرف التنبيه معه في : يا أيها ، أنه عوض عن المضاف إليه صورة . وكم الخبرية : تأبى فيه التثنية ، اباء ما هي كناية عنه من باب الثلاثة ، تارة وباب المائة أخرى ، والغالب عليها استعمالها من قوله تعالى : ﴿ وكَم مِنْ قَرْيَةٍ ﴾[2] وكل : يقتضي فيه الكثرة ظاهراً أو تقديراً إذا كان معرفة ، كنحو : كل الاجزاء ، وكل المجموع ، والاصح فيه الافراد والتثنية والجمع ،

---

(١) سورة الكهف ، الآية : ٢٥ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ٤ .

واجمع : نظير كل ، ولا يضاف إلى غير المعرفة . **وكلا وكلتا** : تقتضيان فيه التثنية والتعريف بحد التذكير والتأنيث ، وقوله :

إن للخـــير والشر مــــدى　　　وكلا ذلك وجـــه وقبـــل

نظير قوله تعالى عز قائلا : ﴿ عَوَانٌ بينَ ذلكَ ﴾ [1] . **وافعل التفضيل** ؛ في معنى الزيادة ، إذا شرط التقابل اقتضى فيه التنكير ، وحكم موصوفه فيه من الافراد والتثنية والجمع ، كقولك : هو أفضل رجل وهما أفضل رجلين ، وهم أفضل رجال . والا أبى التنكير فيه والافراد ، ومن شأن أفعل التفضيل ، إذا كان مضافاً بمعنى الزيادة لا بشرط التقابل ، أن يكون موصوفه في جملة المضاف اليه ، ولذلك نهي في اضافته هذه من نحو أن يقال : يوسف أحسن أخوته ، باضافة الاخوة إلى ضمير يوسف لمنافاتها حكم أفعل ، لاقتضائها أن لا يكون يوسف في الاخوة . وذو وما يتصل به من المؤنث وغيره يقتضي فيه الجنسية ، كنحو : ذو مال ، وذات جمال ، ونحو قوله :

صبحنـــا الخزرجية مرهفات　　　أباد ذوي أرومتها ذووها

معدود في الشواذ .

فصل

وكما اتفق في قبيل عوامل الافعال ما قد تفرد بأحكام راجعة اليه ، كذلك اتفق ههنا من ذلك أفعل التفضيل ، فإنه متفرد بأن يكون استعماله : اما معرفة باللام ، واما مضافاً ، وأما مصحوباً بمن . ويلزمه في **الاول** التثنية والجمع والتأنيث ، وفي **الثالث** ترك ذلك ، ولا يكون إلا منكراً فيه ، وفي **الثاني** الخيرة لم يخرج من هذا الحكم إلا آخر ، فإنه التزم فيه حذف من لم يستوفه ما استوى في اخواته حيث قالوا : مررت بآخرَيْن ،

(١) سورة البقرة ، الآية : ٦٨ .

وآخرين وأخرى وأخريَيْن وأُخَر وأُخْرَيَات،والا دنيا في مؤنثه،فإنها استعملت بغير حرف التعريف ، قال العجاج : في سعي دنيا طالما قدمت رجلي أيضاً . ومن ذلك هلم في لغة بني تميم ، فإنهم يقولون : هلما هلموا هلمي هلممن ، والظاهر من حكم أسماء الافعال امتناع ذلك ، وعليه أهل الحجاز فيه . ولذلك حيث قالوا هاتيا ، هاتوا ، هاتي، هاتين، اخترنا منع اسمية هات على ارتكاب نوع من الخفاء في اشتقاقه ؛ ومن ذلك ها : فإنه تلحق آخره همزة للخطاب ، ويصرف مع المخاطب في أحواله تصريف كاف الخطاب ، والظاهر من هذا الاستعمال فيما عداه العدم .

وأما الجزم فللفعل إذا أفاد فيه معنى الشرط والجزاء ، والاسماء التي تفيد ذلك هي : من ، نحو : من يكرمني أكرمه ؛ وأي ، نحو : أيهم يأتني أكرمه ؛ وأنّى نحو :

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها

وإذما نحو : إذما تخرج أخرج ، وحيثما ، نحو : حيثما تجلس أجلس ، وأين ، نحو : أين تكن أكن ؛ ومتى ، نحو : متى تركب أركب ؛ وتدخل عليهما ما لزيادة الابهام ، فيقال : أينما ومتى ما ، وما ، نحو : ما تصنع أصنع ، وتدخل عليها عند قوم ما الابهامية ، فتصير : ما ما فتستبشع ، فيجعل مهما . وعند آخرين تدخل على مذ وإذا في الشعر ؛ وإذما . وبسط الكلام في معاني هذه الاسماء موضعه علم المعاني . ولمعنى الشرط في إذا دون اذ حمل الرفع في نحو : ﴿ إذا السَّمَاء انْشَقَّتْ ﴾ [1] ، على نحو ما حمل في : ان ذو لوثة لانا ، ونظائره .

ولنقتصر من النوع الاسمي على هذا القدر ، وإلا فإن خيط الكلام فيه مما لا يكاد ينقطع .

---

(١) سورة الأنشقاق ، الآية : ١ .

الظروف :

وأما النوع المعنوي ، وهو الرابع ، فإنه صنفان :

أحدهما التزامي ، وذلك أن تأخذ معنى فعل من غير الفعل لدلالة له عليه ، وانه يرفع إذا كان المأخوذ منه جملة ظرفيـــة ومعتمدة على أحد الاشياء الخمسة ، كنحو : هل في الدار أحد ، وما عندنا شيء ، و : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماء فيهِ ظُلُماتٌ﴾ [1] ، ولقيته عليه جبة وشي ، وزيد له فرس . هو الاعرف ؛ وإن لم تكن معتمدة ، أو لم يكن المأخوذ منه جملة ظرفية ، لم يصلح إلاّ لنصب **المفعول المطلق** ، أو ما يقوم مقامه ، كنحو : عليّ لفلان ألف درهم عرفاً ، والله أكبر دعوة الحق .

وإني لامنحك الصـــدود وانـــني قسماً اليك مع الصـــدود لاميـــل

ونحو هذا : عبد الله حقاً ، والحق لا الباطل ، وهذا زيد غير ما تقول . **أو المفعول فيه** ، كنحو : في الديار زيد أبداً ، ولك غلامي يوم الجمعة ، أو **الحال** ، كنحو : مالَكَ قائماً ، وما شأنك واقفاً ، وهذا بعلي شيخاً ، لا ينصب إلا وهو متقدم على المعمول في الاقوى .

وثانيهما ليس بالتزامي ، وأنه عند سيبويه يرفع لا غير ، وعند الاخفش من أصحابنا في مذهبه في الصفة يتخطى الرفع ، وكذا عند خلف الاحمر من الكوفيين في مذهبه في الفاعل والمفعول ، ووضع كتابنا هذا حيث أفاد الغرض الاصلي من الكلام في **الصفة والفاعل والمفعول** ، وهو معرفة اعرابها ، أغنى عن التعرض لغير مذهب سيبويه ، فنسوق الكلام بإذن الله تعالى على مذهبه .

---

(1) سورة البقرة ، الآية : ١٩ .

المبتدأ والخبر :

اعلم أن المعنى العامل فيما عرفته عند سيبويه ومن تابعه من الائمة شيئان : **أحدهما** : الابتداء ، وانه يرفع المبتدأ ، **والخبر** . ويعنون بالابتداء تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لأجل الاسناد ، كنحو : زيد منطلق ، وحسبك عمرو ، وهل أحد قائم ، ويسمى المسند اليه مبتدأ والمسند خبراً. والمراد عندهم بالعوامل اللفظيةما عملت **كان وأن وأخواتهن**. ومن شأن المبتدأ ، إذا كان ضمير الشأن ، أن يجب تقديمه ، كنحو : هو زيد منطلق ، وجوب تقديم الخبر إذا كان فيه معنى استفهام ، كنحو : أين زيد ، أو كان ظرفاً والمبتدأ نكرة غير مقدر : في الدار رجل ، وأن يرتفع الوجوب في الجانبين فيما سوى ذلك . ولا كلام في جواز الحذف لأيهما شئت عند الدلالة ، ولذا يحمل قوله تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [1] ، على حذف المبتدأ تارة وحذف الخبر أخرى ،وقد جاء حذف الخبر ملتزماً في مواضع منها قولهم : ضربني زيداً قائماً ، وأكثر شربي السويق ملتوتاً ، وأخطب ما يكون الامير قائماً ، وكل رجل وضيعته ، وقولهم : أقائم الزيدان ، باعتبار ، وقولهم : لولا زيد ، على أحد المذهبين .

وقوع الفعل المضارع موقع الاسم :

وثانيهما صحة وقوع الفعل المضارع موقع الاسم ، فإنها ترفعه كنحو : زيد يضرب ، وكذا : يضرب الزيدان ؛ ولا بد من تفسير الصحة بعدم الاستحالة ، أو القول عند خلوص الداعي بعدم الوجوب ، حتى يتمشى كلامهم إذا تأملته .

واعلم أنه لا يجتمع عاملان لفظي ومعنوي إلا ويظهر عمل اللفظي ،

---

(١) سورة يوسف ، الآية : ١٨ و ٨٣ .

ويقدر عمل المعنوي ، كنحو : بحسبك عمر ، وهل من أحد قائم ؟ ولا لفظيان إلا ويظهر عمل الاقرب لا محالة عندنا ، كنحو : ليس زيد بقائم ، وما جاءني من رجل ، وأكرمني وأكرمت زيداً . وأما الكوفيون فإنهم يظهرون ، في نحو : أكرمني وأكرمت عمل الاول ، ويقولون: أكرمني وأكرمت أو أكرمته زيد، وكذا إذا قدمت و أخرت، يقولون : أكرمت وأكرمني زيداً ، وعلى هذا فقس . ولنكتف من هذا النوع بما ذكر منتقلين إلى الباب الثالث فقد حان أن نفعل .

الباب الثالث

في الاثر وهو الاعـــــــراب

اعلم أنه يتفاوت بحسب تفاوت القابل . فإذا كان آخر المعرب ألفاً لم يقبل الرفع والنصب والجر إلا مقدرة . وإذا كان ياء مكسوراً ما قبله لم يقبل الرفع والجر إلا مقدرين ؛ هذا هو القياس . وقد جاء في الشعر ظاهرين على سبيل الشذوذ ، كما جاء النصب فيه مقدراً كذلك . إلا أنه دون الاول كغير القبيح ، وإذا كان ، أعني المعرب ، أحـــد هذه الاسماء ، وهي : **فم أب أخ حم ذو هن** أيضاً سادساً عند أكثر الأئمة ، كان الرفع والنصب والجر حال الاضافة بالواو والالف والياء على الاعرف ، كنحو : فوه ، فاه ، فيه . ذو مال ، ذا مال ، ذي مال ، وإذا كان مثنى كان رفعه بالالف ، كنحو : مسلمان ، ونصبه وجره بالياء ، كنحو : مسلمين . وإذا كان أحد لفظي : كلا وكلتا ، كان في حال الاضافة إلى الضمير كالمثنى . وفي العرب من يلزم الالف فيهما وفي المثنى في جميع الاحوال ، وإذا كان جمعاً على حد التثنية ، كان رفعه بالواو ، كنحو : مسلمون ، وأخواه [1] ، بالياء : كنحو مسلمين وإذا كان جمعاً بالالف والتاء كنحو : مسلمات ، لم يقبل النصب إلاّ على صورة الجر ، وإذا كان غير منصرف ، ولم يكن مضافاً ولا معرفاً باللام، لم يقبل الجر إلاّ على صورة النصب ، إلاّ في ضرورة الشعر ، وليس كذلك يقبح . وإذا كان المعرب مضارعاً لم يقبل الرفع حال اعتلال الآخر إلا

---

(١) أخواه : يقصد بها ها هنا : النصب والجر .

مقدراً ، وكان جزمه بسقوط المعتل ، ونصبه ، فيما دون الالف ، بالتحريك إلا ما شذ في الشعر من الثبوت هناك ، ومن التسكين ههنا . هذا إذا لم يكن ، أعني المضارع ، متصلا بألف الاثنين أو الاثنتين ، أو واو الذكور ، أو ياء المؤنث المخاطب ، فإذا كان متصلا كان رفعه بالنون بعد الضمير ، وجزمه ونصبه بعدَمِه ؛ وإذا كان المعرب غير جميع ذلك ، كان رفعه ونصبه وجره وجزمه على ما هو المعتاد .

فصل : خاتمة الكتاب

وإذ قد وفينا الكلام في باب الضبط لما افتقر اليه حقه ، مجتهدين في التجنب عن غايتي : اختصار يخل ، وتلخيص يمل ، فلا علينا أن نختمه لمن أراد ، بما يأنس به أولو الفطن ، من املاء بعض مناسبات لما هو إلى التعرض له أسبق كنحو التعرض لعلة وقوع الاعراب في الكلم ، وعلة كونه في الآخر لا محالة عندنا ، وعلة كونه بالحركات أصلا ، وعلة عدم استكنانه أصلا ، وعلة كونه في الاسماء دون الافعال أصلا ، وعلة كون الصرف في الاسماء أصلا ، وعلة كون البناء لغير الاسماء أصلا ، وعلة كون الكون للبناء أصلا ، وعلة كون الفعل في باب العمل أصلا ، ونحو التعرض لكون الفاعل والمفعول والمضاف اليه مقدمة في الاعتبار ، وعلة توزيع الرفع والنصب والجر عليها على ما وزعت ، ونحو التعرض لعلة ما ورد على غير هذا الاضمار على ما ورد ، والكلام في ذلك كله مبني على تقرير مقدمتين وتحرير عشر فصول .

أما المقدمة الأولى : فهي أن اعتبار أواخر الكلم ساكنة ، ما لم يعرف عن السكون مانع أقرب ، لخفة السكون بشهادة الحس ، وكون الخفة مطلوبة بشهادة العرف ، ولكون السكون أيضاً أقرب حصولا لتوقفه على اعتبار واحد ، وهو جنسه ، دون الحركة لتوقفها على اعتبارين : جنسها ونوعها ، فتأمل . فهو في اللفظ اختصار ، فإذا منع عنه مانع ترك إلى الحركة ، وأنه نوعان : حسي وهو مجامعته لسكون آخر ، ألا تراك كيف تحس في نحو : اضرب اضرب ، إذا رمت الجمع بين الباء والضاد ساكنين

بشيء من الكلفة ، وربما تعذر أصلا عـلى بعض ؛ وأما السكون الوقفي نحو : بكر غلام ، فقد هون الخطب فيه كونه طارئاً لا يلزم . وعقلي وهو ردوده ، وأنه شيء لا نوع له كما تعلم . وحيث تردد شيء ذي أنواع مطلوب ، مثل أن تكون الكلمة دالة على مسمى من حيث ذلك المسمى فقط ، ثم تقع في التركيب ، وتقيد مسماها بقيد مطلوب المعلومية ، فيحتاج إلى دلالة عليه . وأنت تعلم أن التركيب الساذج ، وهو ورود كلمة بعد أخرى لكونه مشترك الدلالة لمجيئه تارة لمعنى ، وأخرى لمجرد التعديد ، لا يصلح دليلا على ذلك ، فيلزم حينئذ ، بعد الهرب عن وضع شيء مفارق للكلمة يدل على قيد غير مفارق لمعناها ، لخروجه عن حد التناسب مع أمر كان رعايته التصرف فيها ، أما بزيادة أو نقصان ، أو تبديل لامتناع اعتبار رابع هنابشهادة التأمل بعد الهرب عن الجمع بين اثنين منها أوأكثر ، تقليلاً للتصرف ، لكن لزوم الثقل للاول ، وعدم المناسبة للثاني ، وهو نقصان الكلمة لازدياد المعنى ، مانع عن ذاك ، وعلّ امتناعه فيما إذا كان على حرف واحد مع الظفر بمـا هو عارض جميع ذلك هو تبديل حالة بحالة من الاحوال الاربع : الحركات والسكون لما في غير هذا التبديل ، وهو إذ ذاك بعد رعاية أن يقع التصرف في الكلمة لما ذكرنا ، مما يقع فيها إذا لم تبطل بالكلية ليس إلا ، بتبديل حرف منه بحرف ، أومكان لذلك بمكان ، أعني القلب لا غير ، بشهادة الاستقراء الصحيح بعد الهرب عن الجمع بين اثنين من الخروج عن المناسبة ، وهو ترك الاقرب إلى الأبعد ، لا لموجب معلوم ، إذ الحركات ابعاض حروف المد ، بدليل أن حروف المد قابلة للزيادة والنقصان في باب الامتداد ، بشهادة الحس ؛ وكل ما كان كذلك فله طرفان بشهادة العقل ، ولا طرف في النقصان إلا هذه الحركات بشهادة الوجدان ، وكم بين الشيء كلا وبعضاً في باب القرب مع امتناعه حيث كان يمتنع النقصان ، ومختار الآخر لهذا التبديل لكونه أقبل للتغيير لاحتماله الاحوال الاربع من غير كلفة دون الصدر ، ولا مدخل للوسط في الاعتبار إذ هو شيء لا يوجد كثيراً كما في نحو : غد ويد ، ولا يتعين

كما في نحو : مكرم ومستخرج ، ولكون التناسب بين الدليل على هذا الوجه ، وبين مدلوله ، وهو قيد مسمى الكلمة ، المتأخر في الاعتبار مرعياً في كونهما متأخرين .

المقدمة الثانية :

أما الثانية : فهي أن الغرض الاصلي من وضع الكلم هو التركيب لامتناع وضعها إلا الفائدة ، وامتناع الفائدة فيها غير مركبة ، لامتناع استعمالها من أجل افادتها المسميات لاستلزام الدور ، لتوقف افادتها لها على العلم بكونها مختصة بها ، غير مستوية النسبة اليها وإلى غيرها ، لاستحالة ترجح أحد المتساويين على الآخر . وتوقف العلم باختصاصها بها على العلم بها أنفسها ابتداء ، مع امتناع عد ما سبق إلى الفهم عند التلفظ بها مجرد القصد إلى مسمياتها فائدة بشهادة الوجدان ؛ والاصل في التركيب هو نوع الخبر لكثرته وقلة ما سواه بالنسبة اليه بشهادة الاستقراء ، وتنزيل الأكثر منزلة الكل بحكم العرف ، لعدم انفكاك حقيقته عن الخبر ،يجعل أصلا في باب الخبر ،فيظهر من هذا تمام انصباب الغرض من الوضع إلى اعتبارالفعل.

وإذا تقرر هذا ، أن المقدمتان على هذا الوجه بنينا على الاولى منهما الكلام في **علة وقوع الاعراب في الكلم** ، وعلة كونه في الآخر ، وعلة كونه بالحركات ، وعلة عدم استكنانه لخروجه إذ ذاك عن الدلالة ، وعلة كونه في الاسماء دون الافعال ، لظهور كون الاسماء مقتضية لذلك من جهة المناسبة لحصول كونها ، ومتقيدة بما يحتاج عنده في الدلالة عليه ، وهو : معنى الفاعلية والمفعولية ، وكونها مضافاً اليها ، **وعلة كون الصرف في الاسماء** أصلا ، لتقيدها بما يقتضي الجر ، كفاه تقيدها بما يقتضي أخويه ، واستدعاء دخول الجر فيها عدم منع التنوين منها كما ستقف عليه ، **وعلة كون البناء لغير الأسماء** ، وكونه على السكون أصلا ، لانتفاء موجب التحريك جرياً على الظاهر ، وعلة كون الفعل في باب العمل أصلا ، لظهور كونه داعياً ، أو كون الداعي معه إلى الاعراب

لتقيد الاسم معه في نحو : عرف زيد عمراً ، بالفاعلية والمفعولية . والاسم، وإن كان يتقيد معه في نحو: غلام زيد، بالسكون مضافاً اليه لا يلزم مع الفعل في قرن لقلة التقيد معه بالنسبة إلى الفعل ، **وعلى الثانية** الكلام في : تقدم الفاعل والمفعول والمضاف اليه في الاعتبار ، وتوزيع الرفع والنصب والجر عليها على ما وزعت ، لما أن الفعل المتقدم في الاعتبار حيث لم يقم وحده في باب الخبر بالفائدة ، واستتبع فاعله ومفعوله ، إذ هما أقرب شيئين اليه ، تقدم الفاعل والمفعول والمضاف اليه في الاعتبار ، وحيث كان الفاعل في الاعتبار أقوى لامتناع الفائدة بدونه ، والمفعول أضعف لكونه بخلافه ، والمتضاف اليه بين بين لشموله إياهما ، وشهد الحس للضم بكونه أقوى الحركات ، وللفتح بكونه أضعفها ، وللكسر بكونه بين بين ، جعل الرفع للفاعل والنصب للمفعول ، والجر للمضاف اليه اعتبار للتناسب.

وأما الفصول : فأحدها في علة بناء ما بني من الاسماء ، وما يتصل بالبناء من اختلافه ، سكوناً وحركة فتحة وضمة وكسرة . **وثانيها** في علة امتناع ما يمتنع من الصرف وما يتصل بذلك ، **وثالثها** في علة اعراب الاسماء الستة بالحروف مضافة . **ورابعها** في علة اعراب المثنى والمجموع على ما هو عليه . **وخامسها** : في علة اعراب كلا وكلتا مضافين إلى الضمير على ما هو عليه . **وسادسها** : في علة اعراب نحو : مسلمات على ما هو عليه . **وسابعها** : في علة اعراب ما أعرب من الافعال ووقوع الجزم في اعرابه موقع الجر في الاسماء وكيفية تفاوته ظهوراً واستكناناً وزيادة ونقصاناً . **وثامنها** في علة عمل الحروف العاملة وكيفية اختلافها في ذلك . **وتاسعها** : في علة عمل الاسماء غير الجر وكيفية اختلافها في ذلك . **وعاشرها** : في علة عمل المعنى الرفع للمبتدأ والخبر والفعل المضارع وبه نختم الكلام في هذا القسم بإذن الله تعالى .

وقبل أن نشرع في هذه الفصول يجب أن يكون مقرراً عندك أن كلام الفرقتين في هذه المناسبات وارد على مساق قياس الشبه في الغالب .

الفصل الأول

في علة بناء ما بني من الأسماء

وما يتصل بالبناء من اختلافه سكوناً وحركة ، فتحة وضمة وكسرة.
اعلم أن البناء في الاسماء : **تارة** يكون لفوات موجب الاعراب الذي قررنا ، **وأخرى** لوجود مانع ، **وثالثة** لكلا الاعتبارين .

فمن **القسم الأول : أسماء الافعال** : ويندرج فيها فعال بمعنى الامر . والمنفصلة من الضمائر ، والمتصلة المرفوعة ، وأما ماسوى المرفوعة بعد التزام أن يكون المجرور والمنصوب على صورة واحدة لتآخيهما في كونهما فضلتين في الكلام مع جهات أخر تجارية .

فمن **القسم الثاني** : وكذا **صدور المركبات** ولك أن تدخلها في القسم الاول لعدم تقيدها بعد التركيب بما أوجب الاعراب فيها ويندرج فيها المضاف إلى ياء المتكلم لقوة الاتصال بينهما من الجانبين ، وكذا نوعاً : يضربن بنون جماعة النساء ، وليضربنّ بالنون الثقيلة أو الخفيفة ، ومن الثاني **الاصوات** لوضعها على سبيل الحكاية المراد بها تأدية الهيئة من غير تصرف فيها ، والمتضمنة لمعاني الحروف غير العاملة فيها ، التوخي التنبيه ببنائها على المتضمن الذي لا عمل له فينبه بذلك عليه ، وقد اندرج فيها : **أمس** ، لتضمنه معنى لام التعريف ، وبيان ذلك بشيئين : **أحدهما أنه** معرفة ويدل على ذلك تعريفهم وصفه في قولهم : أمس الداير ، وأمس الأحدث . **وثانيهما** بأن تعرفه باللام ويدل عليه **تقسيم المعارف إلى خمسة أنواع** للاجماع وهي : المضمرات والمبهمات ، والمضافات ، والاعلام، والداخلة فيها اللام وسبرها بأن ليس من المضمرات والمبهمات والمضافات كما لا يخفى ، ولا من الاعلام أيضاً لدخول معنى الجنس فيه ، وهو كل يوم سبق يومك بليلة ، وامتناع ذلك في الاعلام ، وفعال أيضاً بمعنى المصدر المعرفة والمنفي نفي الجنس لتضمنه معنى ما الابهامية عندي ،

والغايات أيضاً إذا تمت فانها متضمنة معنى الاضافة وانها من معاني الحروف .
ولا يقال : يشكل بنفس لفظ الاضاف ، فإن المراد بمعنى الاضافة ههنا
لازم معناها : كلاميتها أو ميميتها . ولا تنس قولي غير العاملة فيها وهنا ،
وثم لتضمنها لمعنى الاشارة . وأسماء الاشارة لشبهها بالحروف في أنها
لا تقوم بأنفسها في الدلالة على المعاني في الظاهر ، وأما ما يذكر من أنها
لا تلزمه المسميات ، والاصل في الاسماء لزومها إياها ، فحيث خالفتها في
الاصل خالفتها في الحكم ، فلو كانت عند تلخيص مسمياتها غير لازمة
لها ، كما يقال . لكان شيئاً ، ويندرج فيها الآن في قول أبي العباس
المبرد ، رحمه الله تعالى ، لوضعها من أول أحوالها مع لام التعريف ،
بخلاف ما عليه الاسماء والموصولات لشبهها بالحروف أيضاً بافتقارها
في تفهم المعنى المراد منها إلى الصلات ، ولك أن تدخلها في حكم صدور
المركبات لذلك ، والمنادى المضموم لنزوله الضمير لاتحادهما خطاباً
وتعريفاً وافراداً ، وفعال في الباقي مما ذكر من أنواعه لمعنى الاتحاد ،
ولما ، ومذ ، ومنذ ، وعلى ، وعن ، والكاف ، أسماء لاتحادها بصور
غلبت عليها الحرفية ، ومن ، وما . الموصوفتان ، وما غير الموصولة
والموصوفة ، وكم الخبرية لاتحادها بصور غلب عليها البناء ، ويقرب
من الاندراج في باب الاتحاد المضاف إلى المبني إذا لزمت اضافته اليه ،
كإذ ، وإذا ، وحيث في اضافتها إلى الجمل ضربة لازب وأما نحو قوله :

أما ترى حيث سهيـــل طالعا

وقوله : حيث ليّ العمائم فشاذ لا يقاس عليه ، أو نزلت منزلة اللازم
لكثرتها كأسماء الزمان في اضافتها إلى الجمل ، أو إلى إذ المبني المحرك
بالكسر لملاقاته الساكن ، وهو التنوين الذي هو عوض عن المضاف إليه .
وحم حول البقية على نحو ما ترى ، وليكن من قانونك في شيء يبقى على
الاصل خارجاً مما مهدته ، إذا قل أنه بقي تنبيهاً على الاصل . وأما اختلاف
البناء سكوناً وحركة ، فلأن السكون هو الاصل ، وقد عرف ، ثم يمنع

عنه مانع فيترك إلى الحركة ، والمانع إما لزوم الجمع بين ساكنين كنحو : حيث وأمس وأين ، ونحو : اضربنْ واضربنّ لو أجريت على السكون أو الابتداء بالساكن إما لفظاً أو حكماً . كزيدك وغلامك لو أسكن الكافان ، أو عروض البناء لما هو أصل في الاعراب كنحو : ياعمر ، وقولي لما هو أصل في الاعراب احتراز عن نحو : يضربن في جماعة النساء، أو مشابهة المعرب كالافعال الماضية ، فإنها عند أصحابنا حركة لمشابهتها المضارع في الدخول في الشرط والجزاء ، ودخول قد عليها ، والوقوع صفة للمنكر بعد اتحادهما في الفعلية والمصير إلى أصل واحد ، وأما اختلاف الحركة . فتحة وضمة وكسرة فالاعتبارات مختلفة ههنا ، والكلية منها دون الجزئية ، هي أن الفتحة خفيفة قريبة بخفتها من السكون ، فيقع في الاختيار للمواضع الكثيرة الدوران المرددة ثقلا بغيرها ، وأن الضمة قوية فتقع في الاختيار للمواضع المعنى بشأنها ، أو الممتنعة عن أختيها : كالمنادى . وأن الكسرة أصل تحريك الساكن فتقع في الاختيار لمواضع تعرى عما ذكر ، وإن كانت أصل تحريك الساكن لكونها أكثر فائدة من أختيها في أصل الاعتبار ، وذلك أن اجتماع الساكنين حيث كان محوجاً إلى التحريك ، وقد شهد لوقوعه الاستقراء بالكثرة ، وأن للافعال منها المعلى ، وناهيك نوعا الاوامر من الافعال المشددة الاواخر ، وما ينجزم منها بأنواع الجوازم ، وطالما تلي عليك للاكثر حكم الكل فتقدمت في الاعتبار ، وإفادة الكسرة . والحال هذه ، بعد اتقانك أن لا مدخل للجر في الافعال الخلاص من اجتماع الساكنين وكونها طارئة كما قرعت سمعك.

الفصل الثاني

في علة امتناع ما يمتنع من الصرف وما يتصل بذلك

ونحن نسوق الكلام فيه على أن المقصود من منع الصرف إنما هو منع التنوين ، لا لمعارضة حرف التعريف والاضافة ، وإن منع الجر إنما هو

لمنع التنوين على الوجه المذكور لارتضاعهما ضرعاً واحداً وهو الاختصاص بالاسم ، والتناوب في نحو : راقودٌ خلا بالتنوين لامع جر الخل ، وراقود خل لا بالتنوين مع جر الخل ، وأن تحريكه حال منع الجر للهرب عما هو أصل البناء ، وبالفتح لخفته المطلوبة على الخصوص هنا لا لاعتبار التآخي بينه وبين الجر .

وإذ قد وقفت على هذا فنقول : العلة فيمنع الاسمعن الصرفهو تحقيق الشبه بينه وبين الفعل على وجه يستلزم الخفة ، وذاك أن كل فعل مما لا يتمحل في فعليته من نحو : ضرب ومنع لتضمن مفهومه ، لا محالة ، شيئين : **الزمان** ، **والمصدر** ، متقيداً أحدهما بالآخر كما لا يخفى ، فهو متصف بكونه ثانياً للغير ، وهو الاسم باعتبارين وكل واحد من أسباب منع الصرف ثان لغير . فالتأنيث ثان للتذكير يدلك على ذلك إناك متى ظفرت بمؤنث في كلامهم وجدته في الامر العام مع زيادة ؛ واستقراؤك الاسماء لا سيما قبيل الصفات منها ينبئك عليه بخلافه في المذكر هذا في اللغة الشائعة فأما على لغة من يقول انسانة ورجلة وغلامة وحمارة واسدة فيفضل الاستقراء ، ومعلوم عندك أن الزيادة إذا وجدت في شيء يطرأ عليه أمران ، دلالة على أحدهما ، كان وجودها عند المتصف بتأخر ، ادخل في القياس منه عند غير المتصف بذلك ، من حيث أن الزيادة معلوم علماً قطعياً اتصافها بالتأخر عن المزيد عليه ، فمتى كانت مجلوبة لما له حظ في الاتصاف بالتأخر كان أقيس ، فوجودك الزيادة مع التأنيث دون التذكير في لغتهم المبنية على رعاية هذه المناسبات ، كما لا يخفى ، شاهد على تأخره عنه ، وهذا معنى قول أصحابنا ، رحمهم الله تعالى . لا يجوز أن ينقل الاسم بالزيادة من التأنيث إلى التذكير ، وفي كلامنا هذا ما يدلك على حكمهم أن سكران وسكرى صيغتان ليست إحداهما من الاخرى ، ونحو : ثلاثة رجال وثلاث نسوة عن النقص ، إذا تأملت بمعزل : وذلك أن رجالا قدمت في الاعتبار على النسوة نظراً إلى الافراد

وقد كأن أنثها التكسير فأنث العدد ، ثم لما انتهى الامر إلى اعتبار النسوة، واستهجن الغاء الفرق ، ومنع عن زيادة التاء الاخرى امتناع اجتماع علامتي التأنيث لزم حذف التاء . وأمر آخر وهو لفظ الشيء يقع على كل مذكر ومؤنث ثم إنه لا يستعمل إلا مذكراً ، فلولا أن التذكير أصل لوقع التغليب للفرع ولخرج عن القياس . والعجمة ثانية للغتهم العربية لطروئها عليها ، والطارىء على الشيء بعد المطروء عليه في بابه . والعدل ثان للمعدول عنه وأمره ظاهر ، والجمع ثان للجنس من حيث أن الجمعية قيد للجنس ، ووجود الشيء من حيث هو مطلقاً ، قبل وجوده من حيث هو مقيـــداً في باب الاعتبار . والفعـــل الذي هو ثان للاسم لا بد من أن يكون وزنه المختص به ثانياً لوزن الاسم ، وأما الالف والنون الزائدتان، وألف الالحاق ، فالامر فيهما أبين ، والوصف والتركيب والعلمية أمرها على نحو أمر الجمع ، فمتى اجتمع في الاسم منها ما لا يقتصر به عن أن يصير ثانياً باعتبارين ، وذلك بحصول اثنين منها ، أو الجمع ، أو ألف التأنيث ، وستعرف السر أشبه الفعل فيمنع منه التنوين لما ذكرنا ، وهذا ينتظر في منعه الخفيف من الاسماء خاصة كالثلاثي الساكن الحشو تقوي الشبه بازدياده مما يكسوه ذلك في اللغة الفصحى ، وإذا علمت ان العلة في منع الصرف هي ما ذكرنا ، تنبهت للمعنى في جواز صرفه للشاعر المضطر ، وتنبهت أيضاً للمعنى الذي لاجله شرطت منها اللائي عددنا بما شرطت ، وهو اكتسابها به قوة حال ، أو زيادة ظهور ، أو تحققاً ألا يرى ان المؤنث بالتاء ، اذا لم يكن علماً ، كان للتاء من احتمال الانفصال ما لا يكون لها بعد العلمية ، وكم بين الشيء ، لازماً وغير لازم ، ومن هذا تتبين أن ألف التأنيث أقوى حالاً من التاء ، لأنها لا تنفصل عن الكلمة بحال ، وهو السبب عند أصحابنا ، رحمهم الله ني أن أقيمت مقام اثنين . وأما نحو آخر : عناق وعقرب ، فإنما سلك به مسلك التاء تفادياً مما في غير ذلك من ارتكاب خلاف قياس ، وهو جعل الفرع أقوى من الأصل لانه فرع على التاء ، وإذا كانوا لا يسوغون التسوية بينه وبين التاء

في نحو : بصري وعناق ، كانوا ان لا يسوغوا تفضيله عليها في الجملة أجدر.وأما المؤنث بالمعنى نحو سعاد فلانه إذا تعرى عن العملية جرى مجرى مسماه ، وقد عرفت الحال . ثم وان الاسم الاعجمي إذا اقترنت به العلمية منقولا ومنقولا عنه ، كانت عجمته أدخل في التحصن منها إذا لم تكن كذلك ، فتكون أقوى وأظهر : ألا تراهم كيف يتصرفون في نحو: ابريسم وديباج وفرند وسخت تصرفهم في كلمهم ، تارة بادخال اللام عليها أو التنوين ادخالهم إياهما في نحو : رجل وفرس ، وأخرى باشتقاقهم منها على نحو اشتقاقهم من كلمهم قال رؤبة [1] :

هل ينفعـــني حلف سختيـــت أو فضة أو ذهب كبريت

فاشتق سختيتا من السخت اشتقاق نحرير من النحر ، وكم له من نظير . وان الجمع إذا كان على الوصف المذكور كان أقوى حالا لأنه إذ ذاك يتعين للجمعية فلا يرد على زنة واحد في أسماء الاجناس ، ولا يعامل معاملة المفرد فيصغر ويجمع ويكون لجمع جمع : كأكالب وأناعم، ولا تستبعد لمجموع ذلك قيامه مقام اثنين ، وأما نحو قولهم : حضاجر، فعلم لها وهو جمع حِضجْر في الاجناس قال :

حِضَجْر كأم التوأمين توكأت على مرفقيها مستهلة عاشر

وأما سراويل فعند سيبويه ، وكثير من النحويين ، أنه أعجمي وقع في كلام العرب فوافق بناؤه بناء ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فأجرى مجرى ذلك . وعند ناس منهم أنه على سروالة قال :

عليه مـــن اللـــؤم سرا ولـــة

---

(١) رؤبة بن العجاج : الراجز المشهور ، من مخضرمي الدولتين ، ومن أعراب البصرة ، سمع من أبي هريرة – رضي الله عنه – ، وروى عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى وغيره. مات سنة ١٤٥ هـ . في زمن المنصور .

انظر في ترجمته : معجم الأدباء : ١٤٩/١١ وما بعد ، وفيات الأعيان ، تاريخ بغداد ، وغيرها ...

وأما نحو: جوار فالاقرب عندي أن يقال بعد حمل نحو: ثمان ورباع وشناح على غير الافراد وشذوذ قول من قال :

يحدو ثماني مولعـــــاً بلقاحها

على جميع الاقاويل مع ورودها على زنة جوار وروداً خاصاً ، ولمثل هذا من التأثير ما لا يخفى اقتضى صرفه ، لكن قربه من باب مساجد منع أن يحرم امتناع الصرف البتة ، فوفق بين الاعتبارين ، وجعلت الصورة الواحدة لغير الصرف أن لا يلزم من عكسه تغليب الفرع على الاصل في الجملة ، وجعلت النصب دون أحد أخويه أن لا يفقد حصول الخفة في صورة من الصورتين ، بحذف الياء على طريق معبد ، وحمل باب أعيش عليه في القول الاعراف لاتحادهما في عدة أمور : **أحدها** : عدد الحروف والحركات والسكنات ؛ **وثانيها** : كون الثالث حرفاً معتلا مزيد المعنى ، مفتوحاً ما قبله ، مجامعاً الساكن : كدواب واصم . **وثالثها** : كون الآخر ياء مكسوراً ما قبله كسراً لا لأجل الياء . **ورابعها** : خروجهما إلى معنى التأخر بذلك خروجاً ظاهراً ، وأن الوزن لا يظهـــر حاله في معناه حتّى يختص بالفعل أو يجري مجرى المختص به . وأن الالف والنون الزائدتين على ما ذكر تكونان ممتنعتين عن دخول تاء التأنيث عليهما ، فتكتسبان شبهاً بألفي التأنيث في نحو : حمراء ، فيزداد حالهما في معناهما قوة ، وكذا ألف الالحاق عند اقتران العلمية بها . والله الموفق للصواب .

الفصل الثالث

في علة اعراب الاسماء الستة بالحروف مضافة

وهي إظهار الاجتناب بالطف وجه وأقربه عن أن يقوى خلاف قياس فيها بيان ذلك إن : **فوه** ، **وذو** مال ، لو أعربا بترك اشباع الحركات لكانا قد بقيا على حرف واحد ، وكان حذف العين واللام منهما واقعاً

في غاية خلاف القياس ، **وأبوه وأخوه وحموها** لو تركت على حرفين باعرابها بالحركات ، لكان خلاف القياس في حذف الثالث منها أقوى منه في نحو : غد ويد ، لكون التكميل في أسماء العقلاء ادخل في الطلب منه في غيرها . وقد مهد هذه القاعدة الامام عبد القاهر في مقتصده فليطلب هناك . وأما هن فلكونه كناية عن أسماء الاجناس ، اندرج بحكم التغليب بعد تنزيل الكناية منزلة المكنى عنه بحكم العرف في أسماء العقلاء ، والسبب في ترك ذلك في الافراد هو امتناع اظهاره في الاغلب بشهادة اعتبار نحو : أبون أبان أبين ، في المنون ونحو : الابو الكريم ، الابا الكريم الابي الكريم في غير المنون .

الفصل الرابع

في علة اعراب المثنى والمجموع

على ما هو عليه الكلام في ذلك على الوجه المستقصى ، مذكور في كتابنا « شرح الجمل » للامام عبد القاهر ، رحمة الله عليه ، ولكنا نورد من ذلك ههنا ما هو شرط الموضع .

اعلم أن التثنية والجمع إذا أريد وضع طريقة لهما ، لزم اعتبار تغيير ، وأن يكون ذلك في الاسم ، وأن يكون في آخره ، وأن يكون بالزيادة ولأخذ الاعراب التبديل، وأن تكون واحدة بناء لجميع ذلك على المقدمة الاولى ، وأن تكون من حروف المد لكونها خفيفة لذواتها قريبة الوقوع لكثرة دورها اما بانفسها أو بابعاضها ، وقد مرنت لذلك بها الالسن ، واستأنست المسامع ، وألفتها الطباع ، ومالت اليها النفوس ، وأن يكون فيها دليل الاعراب محافظة عليه ، وحسن نظر له ، لامتناع المدات عن التحريك ، وجمعاً بين الغرضين ، لكن استلزام المحافظة عليه في أحواله الثلاث : حالتي التثنية والجمع بالمدات الثلاث ، الاشتراك في كل واحدة منهن المخالف للقياس أوجب الغاءها في بعض الاحوال تقليلا

للاشتراك في الحروف ، وحين آل الامر إلى جعل بعض الحروف مشتركاً دون بعض تعينت الياء التي من شأنها استواء النسبة إلى الخفة والثقل وإلى مخرجي أختيها ، للاشتراك الذي من شأنه استواء النسبة إلى المعنيين ، وانقسمت أختاها على التثنية والجمع لجهتي التقدم والتأخر ، ثم لما قدم الرفع في الاعتبار كونه حصة الفاعل المتقدم فيه كما سبق ، تعينت له ، ثم تعينت الياء لأخويه فيهما ، وأصلا للجر منهما ، لما بينها وبينه من النسب ماليس بينها وبين النصب ، فحصل اعراب المثنى والمجموع على ما ترى ، وأما النون فالاقرب فيه أنه لما اعتبر الاعراب الذي هو للاسم بحكم الاصالة في التثنية والجمع على حدها للجهة المذكورة ، واستهجن الغاؤه فيهما لمناسباً تآخذت في ذلك ، امتنع بحكم رعاية ذلك بناء المثنى والمجموع جمع السلامة ، ولذلك اختلف في نحو : ذان ، واللذان ، واللذون ، والذين ، بين أن يحكم فيها بالتثنية والجمع ، وبين أن لا يحكم ، فتنتظم في سلك أبانان ، وعمايتان ، وعشرون ، وثلاثون ، وما شاكل ذلك، ولم يكن الاسم يدخل بالتثنية والجمع على حدهما في باب ما لا ينصرف، لم يصادفوا في ترك التنوين عذراً يعتبر ، فأتى به وحرك محافظة على الساكن قبله ، إذا كان دأبهم تحريكه لنوع من العذر ، كنحو : غلام اكتهل ، وكسر بعد الألف على أصل تحريك الساكن ، وفتح بعد أختيها تفادياً من الجمع بينهما وبين الكسر لأصول مقررة ، وحيث استمرت الحركة عليه، صار بمنزلة غير التنوين ، فلم يحذف في الوقف ، ولا مع نفي الجنس ، ولا مع الالف واللام ، ولا مع النداء على الضم ، وإنما بنيت الكلام على الحذف لامتناع تأخير التثنية والجمع في ذلك كله لاستلزامه تحصيل الممتنع. أما في الوقف فلاستلزامه الوصل في الوقف ، وأما في نفي الجنس فلاستلزامه طلب الزيادة حيث لا مزيد ، وأما في المعرف وهو الداخل عليه اللام ، أو المضموم في النداء ، فلاستلزامه تحصيل التثنية والجمع لامع الصحة . ألا ترى أن التثنية والجمع طريقان ليتناول الاسم بهما أكثر مما هو متناوله، فيستلزم تحصيلهما بحكم الضرورة صحة تناول المزيد المنافية للاختصاص

بما سوى المزيد الممتنع انتفاؤه مع اللام والضم ، فمتى أريدت التثنية والجمع والحال هذه لزم ما ذكرنا ، ومدار حكم أصحابنا ، رحمهم الله ، في تنكر العلم إذا ثني أو جمع ما ذكرت ، فاستوضح .

الفصل الخامس

في علة اعراب كلا وكلتا مضافين إلى الضمير على ماهو عليه

اختلفت الفرقتان في ذلك وتشعبت آراء أصحابنا ، رحمهم الله ، وأنا أذكر ، بإذن الله تعالى ، ما هو بالقبول أجدر ، بعد التنبيه على ما لا بد في ذلك منه ، وهو أن كل واحد من **كلا وكلتا** عندنا مثنى معنى ، مفرد لفظاً ؛ فالالف فيهما غير ألف التثنية ، خلافاً للكوفيين ، رحمهم الله ، بدليل عود الضمير اليها تارة مثنى حملا على المعنى كقوله :

كلاهما حين جد الجري بينهما قـد أقلعـا

وكما حكي عن بعض العرب من قوله : كلاهما قائمان ، وكلتاهما لقيتهما ، وأخرى كثيراً مفرداً حملا على اللفظ كقوله :

كلا أخوينا ذو رجال كأنهم

وقول الآخر :

أكاشره واعلم أنّ كلانا على ما ساء صاحبه حريص

وقول الآخر :

كلا ثقلينا واثق بغنيمة

وقول الآخر :

كلانا يزيد بحب ليلى

وكقوله عز من قائل : ﴿ كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾[1] . وأمثال لها.

وإذا ثبت لنا هذا قلنا العلة في انقلاب الالف فيهما إلى الياء في الجر والنصب عند الاضافة إلى الضمير ، حصول أمرين يدعوان إلى ذلك :

أحدهما : شبهها معنى ألف التثنية المنقلبة ياء في الجر والنصب .

وثانيهما شبهها بلزوم الاتصال بالاسم . وانجرار ذلك بعدها لالف على وإلى المنقلبة ياء عند الضمير ولعل من يقول مررت بكلاهما ورأيت كلاهما ممن يقول قائلهم :

طار واعلاهـــن فطر علاهـــا

أو ممن على لغتهم على الاصح قوله تعالى : ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[2]

الفصل السادس

في علة اعراب نحو مسلمات على ما هو عليه

وهي أن جمع المذكر لما سوى فيه بين الجر والنصب لما تقدم اتبعه في ذلك جمع المؤنث طلباً للتناسب من حيث أنهما جمعا تصحيح ، وأن المؤنث فرع على المذكر كما سبق ، ومعلوم عندك أن اتباع الفرع الاصل في حكم مما له عرف في التناسب ، وأن المؤنث نقيض المذكر ، وقد عرفت الوجه في حمل النقيض على النقيض في القسم الاول من الكتاب .

الفصل السابع

في علة اعراب ما أعرب من الافعال، ووقوع الجزم في اعرابه موقع الجر في الاسماء ، وكيفية تفاوته ظهوراً واستكناناً،وزيادة ونقصاناً

اعلم أن علة اعراب المضارع عند أصحابنا ، رحمهم الله ، خلافاً للكوفيين ، رحمهم الله ، هي مضارعته الاسم بعدد الحروف والحركات

(١) سورة الكهف ، الآية : ٣٣ .

(٢) سورة طه ، الآية : ٦٣ .

والسكنات ، كنحو : يضرب وضارب . وبدخول لام الابتداء عليه . وبتبادر الفهم منه إلى الحال في نحو : مررت برجل يكتب ، تبادره اليها من الاسم إذا قلت مررت برجل كاتب ، وباحتمال أمرين ، وقبول أن يختص ، والامران هنا : **الحال والاستقبال** ، وهناك **التعريف والتنكير**.

وأما وقوع الجزم موقع الجر فلأن اعرابه ، لما كان فرعاً على اعراب الاسم ،واقتضى العرف حطه ،ولم يكن للجر من التعلق بالفعل ما كان لأخويه حيث انتظما في عمله دونه ، تعين للحط سادا الجزم مسده ، وأما ظهور اعرابه ، فلأنه الاصل في الاعراب كما سبق ، وأما استكنانه فالعلة فيه **اما الضرورة** ، وذلك في رفعه ونصبه عند الالف كنحو : يخشاك ، لامتناع الالف عن التحريك ، **وأما الاجتناب** عن تضاعف الثقل ، وذلك في رفعه عند الواو والياء ، كنحو : يغزو ويرمي على ما عرف في علم الصرف . وقد اندرج في هذا استكنان الرفع والجر في الاسماء في نحو القاضي . وأما الزيادة وذلك في رفعه بعد ألف الضمير وواوه ويائه ، فلما قدمنا أن الفعل المضارع ، لمضارعته استحق الاعراب ، ومعلوم أن مضارعته بلحوق هذه الضمائر إياه لا تزول ، وحيث كانت ، أعني هذه الضمائر ، حروفاً ميتة لا تتحرك ، ومدات ماساً جارية لذلك مجرى النفس الساذج ، غير عارض لها ذلك ، فقصرت عن بلوغ حد النون في : يضربن ، ولم تنته إلى درجة ياء الاضافة في الاسماء لا أقل ، فلم يثبت لها حكم جانب ، لم تدخل في باب المنع ، فبقيت له اليد الطولى في اكتساء الاعراب ،لكن اعرابه بغير الحرف حيث كان ، يغصب في الرفع والنصب حق المدات في القرار على هيآتها ، لوجوب اتباع المدة حركة ما قبلها . وفي الجزم حقها في الثبوت لامتناع سكون ما قبل المدة جعل بالحرف ، تحاشياً عن ذلك ، ثم لما امتنع الحرف أن يكون مدة على أصل القياس في باب الزيادة ، لامتناع اجتماع المدتين ، جعل النون لقربه منها باحتمال المدة واللين ، والخفاء ، واعتباره غنة يشهد لذلك ، ولاتحاد المدات بالفعل اقتضى القياس تأخيره ، ولحصول الصورة إذ ذاك على شكل المثنى والمجموع ،

اختير الكسر للنون بعد الالف ، مع العمل بأصل تحريك الساكن والفتح له بعد أختيها مع الاجتناب عن الجمع بين الكسر وبينهما ، وحيث كان يجب اعتبار الرفع ابتداء على ما سبق . عين له . وأما الجزم فلما لم يكن في اعراب أصله الذي هـــو متطفل عليه بحكم المضارعة ، جعــل كان ليس باعراب ، فلم يتكلف له عند فواته حرف يقوم مقامه هذا،على أن حقه هو الترك فوفيه بذلك ، ثم لما كان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء . وكانت لهذه الامثلة صورة التثنية والجمع ، اتبعه النصب هنا اتباعهالجر هناك،طلباً للتشاكل بين الاصل والفرع . وأما النقصان،وذلك في جزمه عند اعتلال الآخر ، فمن حيث أن الجزم ، لما تقدم النصب في الاعتبار كما سبق آنفاً ، لم يكن وروده إلا على المرفوع ، وقد عرفت أن الفعل حال اعتلال الآخر في الرفع لا يكون متحركاً ، وإذا ورده ، ومن شأنه حذف الحركة ، ثم لا يجد حركة يحذفها حذف المعتل لما بينه وبينها من الاتحاد .

الفصل الثامن

في علة عمل الحروف العاملة وكيفية اختلافها في ذلك

ونحن على أن نختصر الكلام فنقول : أما الجارة فانماعملت في الاسماء للزومها إياها، فكل ما لزم شيئاً وهو خارج عن حقيقته أثر فيه وغيره غالباً بشهادة الاستقراء، وكان عملها الجر اللازم للاسماء ليدخل وصف العمل في وصف العامل بحكم المناسبة،وهو بعينه الكلام في التي تجزم المضارع . وأما العذر عن حرف التعريف وحرفي الاستقبال، فالاقرب هو أن الاسم لشدة احتياجه إلى التعريف، لامتناع خروجه في الاستعمال عن التعريف والتنكير، جرى حرف التعريف منه مجرى بعض أجزائه ، وعلى هذا حرفا الاستقبال . ومدار كلام أبي سعيد السيرافي ، رحمه الله ، في هذا على ما ذكرت ؛ وأما الناصبة للأسماء فعملت لمعنى اللزوم والنصب

لتقويها على افادة معنى المفعولية قريبة من: اناادي وأصاحب واستثني ، ولذلك ترى الواو لا يعمل حيث يبطل لزومه بكونه عاطفاً ، لأنه في العطف لا يلزم الاسم ، وكذا الا حيث يبطل لزومه بكونه في الكلام الناقص لصحة : ما طلع البدر إلاّ وقد ذكرت هنداً،وما جرى مجراه ، أو بكونه في التام غير الموجب على وجـــه البدل لتنزيل البدل والمبدل‌منه منزلة المنحى غير المذكور ، ورجوع الكلام إلى النقصان إذ ذاك حكماً، ومما ينبهك على أن حكم البدل ما ذكرنا ، امتناعهم عنه في الموجب امتناعهم عن النقصان فيه، وانها لمظان تأمل منك فلا تفرط . وأما **الناصبة للافعال** فالاصل فيها أن عند الخليل ، قدس الله روحه ، وقول الخليل يغني عن الدليل :

إذا قالت حـــذام فصدقوهـــا فإن القول ما قالت حـــذام

وإنما نصبت أنْ لمشابهتها أنّ معنى لاشتراكهما في رد الكلام إلى معنى المصدر ، وصوره أيضاً ، إذا خففت وأعملت . وأما **الحروف المشبهة** فعملها لمشابهتها الافعال وعندنا أنها لما كانت في العمل فرعاً على الفعل ، وكانت في الشبه بالافعال دون شبه ما ولا بليس، اختير لها حطاً لدرجتها أدنى مرتبتي الفعل، وهي ضرب عمراً زيد ، ومن هذا يظهر سبب امتناع تقديم الخبر على الاسم البتة ، وهو الترقي إلى أعلى مرتبتي الفعل في أدنى درجتها، وأما قولهم إنّ في الدار زيداً ، فالوجه ما اختار جار الله العلامة، وارتضاه شيخنا الحاتمي ، تغمدهما الله برضوانه ، أنه ليس من تقديم الخبر ، إذ الخبر مدلول في الدار لا نفس في الدار، وتقدم ذاك غير مسلم هذا، ولكنه يشكل بقولهم حيث لا يصح وقوع العامل لا يصح وقوع المعمول فيه، فليتأمل . وأما علة انتظام **لا النافية للجنس** في سلكها ،وعلة عمل **ما** و**لا** المشبهتين بليس فمذكورتان .

الفصل التاسع

في علة عمل الأسماء غير الجر وكيفية اختلافها

أما علة رفعها ونصبها نازلة منزلة الفعل ككون الاسم : **مصدراً** ، **أو اسم فاعل** ؛ وهو للحال أو الاستقبال ومعتمد ، فإنه في الاعتماد يزداد قرباً من الفعل بتنحيه عن موضع الاسم المخبر عنه، وهو افتتاح الكلام ، وعن الاخبار عنه أيضاً، **أو اسم مفعول** على نحو اسم الفاعل ، **أو صفة مشبهة** معتمدة ولذلك حيث ضعف اسم التفضيل عن ذلك رأيت حاله في العمل كيف فترت ، **أو اسم فعل** .

وكذا علة جزمها نازلة منزلة حرف الشرط بافادتها معناه، فالكلام فيها جلي .

وأما علة نصبها في غير ذلك فالوجه فيها أنها اشبهت الفعل في حال كونه ناصباً باستدعائها التمييز فضلة في الكلام لا محالة، مع امتناع أن تجره ، وقول أصحابنا ، رحمهم الله ، التمييز أما أن يكون عن الجملة، أو عن المفرد، معناه أن محل ابهامه اما أن يكون الاسناد أو أحد طرفيه لا أنه يكون فضلة في الكلام .

الفصل العاشر

في علة عمل المعني الرفع للمبتدأ والخبر والفعل المضارع

وهي أنه أشبه الفعل في حاله كونه رافعاً، أما في حق الخبر والمبتدأ فباستدعائه هذا مسنداً اليه،وهذا جزءاً ثانياً في الجملة،وأما في حق الفعل المضارع فبخروج المضارع معه عن المناسبة بأن لا يعتبر تقديم تحريكه بالرفع ، بيان ذلك أنه متى وقع موقع الاسم في الكلام ناسب أن يجري عليه ما للاسم من الرفع أو النصب أو الجر، لكن امتناع اجراء الجر

عليه يستتبع امتناع اجراء النصب بحكم التآخي ،فيبقى الرفع مع وجوب تقديمه في الاعتبار على ما عرفت .

واعلم أنك إذا تلقيت ما أمليت عليك بحسن التفهم، واستوضحت لطائفه بعين التأمل، وجذبت بضبعك في مداحضه الاختصارية استقامة طبع ، وأطلعك على رموزه للتقصي عن المضايق لطافة تمييز .ثم استعرضت معاجم الاوائل في هذا الفن بعد التتبع لمآخذها ، والعثور على مجاريها، مستطلعاً طلع المقاصد في المبادي والغايات، عسى أن تتسمح للعلي بدعاء يستجاب ، وللملي بثناء يستطاب؛ وإذ قد أتممنا ما أردنا فلنف بما كنا وعدنا من ختم الكلام في القسم النحوي، حامدين الله تعالى ومصلين على النبي عليه السلام .

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثالث

علما المعاني والبيان

القسم الثالث

في علمي المعاني والبيـــــان

وفيه مقدمة لبيان حدي العلمين والغرض فيهما . وفصلان لضبط معاقدهما والكلام فيهما .

المقدمة

علم المعاني :

اعلم أن **علم المعاني** هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره؛ وأعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة ، وهي تراكيب البلغاء، لا الصادرة عمن سواهم ، لنزولها في صناعة البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق ، وأعني بخاصية التركيب: ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب ، جارياً مجرى اللازم له ، لكونه صادراً عن البليغ، لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو، أو لازماً له هو هو حيناً ، وأعني بالفهم ؛ فهم ذي الفطرة السليمة، مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب : إن زيد منطلق، إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام ، من أن يكون مقصوداً به نفي الشك، أو رد

الانكار ، أو من تركيب : زيد منطلق من أنه يلزم مجرد القصد إلى الاخبار، أو من نحو : منطلق . بترك المسند اليه ، من أنه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع افادة لطيفة مما يلوح بها مقامها. وكذا إذا لفظ بالمسند اليه ، وهكذا إذا عرف أو نكر ، أو قيد أو أطلق، أو قدم أو أخر، على ما يطلعك على جميع ذلك شيئاً فشيئاً مساق الكلام في العلمين بإذن الله تعالى .

علم البيان :

وأما **علم البيان** : فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه، وفيما ذكرنا ما ينبه على أن الواقف على تمام مراد الحكيم تعالى، وتقدس من كلامه ، مفتقر إلى هذين العلمين كل الافتقار ، فالويل كل الويل لمن تعاطى التفسير وهو فيهما راجل، ولما كان علم البيان شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه الا بزيادة اعتبار، جرى منه مجرى المركب من المفرد ،لا جرم آثرنا تأخيره .

الفصل الأول

في ضبط معاقد علم المعاني والكلام عليه

تمهيد :

اعلم أن مساق الحديث يستدعي تمهيداً. وهو : أن مقتضى الحال عند المتكلم يتفاوت كما ستقف عليه إذا أفضت النوبة إلى التعرض له من هذا الكتاب ، بإذن الله تعالى . فتارة تقتضي ما لا يفتقر في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية . وألفاظ كيف كانت، ونظم لها المجرد التأليف بينها يخرجها عن حكم النعيق، وهو الذي سميناه في علم النحو . أصل المعنى ونزلناه ههنا منزلة أصوات الحيوانات . وأخرى ما تفتقر في تأديته إلى أزيد، وظاهر أن الخطأ الذي نحن بصدده لا يجامع في الأول أدنى التمييز ، فضلا أن يقع فيه من العاقل المتفطن ، وإنما مثار الخطأ هو الثاني. وان اختلج في وهمك أن الاحتراز عن الخطأ في الثاني، إن لم يتوقف على علم المعاني ، استغنى عنه، وان توقف عليه ، ولا شبهة في أن الكلام فيه كلام من القبيل الثاني. فيتوقف تعريفه على تعريف له سابق ، ويتسلسل أو يدور ، فاستوضح ما أجبنا به عن تعلم علم الاستدلال ، وعلم العروض، إذ قيل : إن كان العقل أو الطبع يكفي في البابين ، فليستغن عن تعليمهما ، وإلاّ كان تعليمهما موقوفاً على تعليم سابق، والمآل إما الدور أو التسلسل. وسننظم لك هذين العلمين في سلك التعرض لهما إذا حان وقته بإذن الله تعالى.

وإذ قد عرفت هذا فنقول : إن التعرض لخواص تراكيب الكلام

موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة، لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار ، ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئاً فشيئاً على موجب المساق. والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان : **الخبر والطلب** المنحصر بحكم الاستقراء في **الابواب الخمسة** التي يأتيك ذكرها . وما سوى ذلك نتائج امتناع اجراء الكلام على الاصل ، وعساك فيما ترى أن تقتحمه عيناك ، لكنك إذا اجتليته ، أو أن كشف القناع عنه ، وجدت من نفسك الشأن بخلافه ، فلنعينهما ، أعني : الخبر والطلب ، لافتتاح الكلام لما نحن له ، والله المستعان .

آراء العلماء في الخبر والطلب

اعلم أن المعتنين بشأنهما **فرقتان : فرقة تحوجهما إلى التعريف ، وفرقة تغنيهما عن ذلك** . واختيارنا قول هؤلاء .

أما في الخبر فلأن كل أحد من العقلاء ممن لم يمارس الحدود والرسوم، بل الصغار الذين لهم أدنى تمييز ، يعرفون الصادق والكاذب ، بدليل أنهم يصدقون أبداً في مقام التصديق ، ويكذبون أبداً في مقام التكذيب . فلولا أنهم عارفون للصادق والكاذب ، لما تأتى منهم ذلك . لكن العلم بالصادق والكاذب ، كما يشهد له عقلك ، موقوف على العلم بالخبر الصدق ، والخبر الكذب . هذا والحدود التي تذكر كقولهم : **الخبر** هو الكلام المحتمل للصدق والكذب ، أو التصديق والتكذيب ، وكقولهم: هو الكلام المفيد بنفسه اضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفياً أو اثباتاً ، بعد تعريفهم الكلام بأنه : المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة، وكقول من قال : هو القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو بالاثبات ، ليتها صلحت للتعويل .

أما ترى **الحد الأول** حين عرّف صاحبه الصدق بأنه الخبر عن الشيء على ما هو به ، والكذب بأنه الخبر عن الشيء لا على ما هو به ، كيف

دار ، فخرج عن كونه معرفاً . ومن ترك الصدق والكذب إلى التصديق والتكذيب ما زاد على أن وسع الدائرة .

والحد الثاني : أوجب أن يكون قولنا في باب الوصف : الغلام الذي لزيد أو ليس لزيد ، خبراً لكونه كلاماً على قول صاحبه ، ومفيداً بصريحه اضافة أمر ، وهو الغلام ، إلى أمر ، وهو زيد ، بالاثبات في أحدهما ، والنفي في الآخر مع انتفاء كونه خبراً ، بدليل انتفاء لازم الخبر ، وهو صحة احتمال الصدق والكذب ، فلا نزاع في كون ذلك لازم الخبر ، إنما النزاع في أن يكون حداً ، والحال ما تقدم ، وكذا قولنا : إن زيداً غلام ، أو ليس غلاماً ، بفتح أنّ كيف خرج عن أن يكون مطرداً .

والحد الثالث : حين أوجب أن لا يكون قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا ينفي خبر الامتناع ، أن يقال ما لا يعلم بوجه من الوجوه ، معلوم ، مع أن الكلام خبر ، كيف خرج عن أن يكون منعكساً مع انتقاضه بالنقضين المذكورين وهما : الغلام الذي لزيد ، أو ليس لزيد ، وأن زيداً غلام ، أو ليس غلاماً ، بفتح أنّ فتدبر .

ولسؤال المعلومية وجه دفع يذكر في الحواشي .

وأما في الطلب فلأن كل أحد يتمنى ، ويستفهم ، ويأمر ، وينهي ، وينادي ، يوجد كلا من ذلك في موضع نفسه عن علم ، وكل واحد من ذلك طلب مخصوص ، والعلم بالطلب المخصوص مسبوق بالعلم بنفس الطلب ، ثم أن الخبر والطلب بعد افتراقهما بحقيقتهما يفترقان باللازم المشهور ، وهو احتمال الصدق والكذب . والكلام في الطلب ، وما نسبنا اليه ، لا يقصر على ما قرعنا به سمعك هنا ، لكنا سنفرغ في صماخيك بإذن الله تعالى ، أو أن التصدي لتحقيقه ، ما ينقش صورته في ذهنك النقش الجلي ، ولنكتف بهذا القدر من التنبيه على استغناء الخبر والطلب عن التعريف الحدي ، ولنعين لمساق الحديث في كل واحد منهما قانوناً .

القانون الأول

فيما يتعلق بالخبر

اعلم أن مرجع الخبرية ، واحتمال الصدق والكذب إلى حكم المخبر الذي بحكمه في خبره بمفهوم لمفهوم ، كما تجده فاعلا ذلك إذا قال : هو لزيد ، هو ليس لزيد ، لا إلى حكم مفعول يشير اليه اشارته إذا قال : الذي هو لزيد ، أو ليس لزيد ، فأوقعه صلة للموصول الذي من حقه أن يكون صلته قبل اقترانها به معلومة للمخاطب ، أو إذا قال : أنه زيد ، بفتح ان فنقل الحكم بثبوت الزيدية للضمير إلى جعله تصوراً مشاراً اليه يحكم له أو به ، إذا قال : حق أنه زيد،أو قال : الذي أدعيه أنه زيد .

فأما السبب في كون الخبر محتملا للصدق والكذب ، فهو امكان تحقق ذلك الحكم ، مع كل واحد منهما ، من حيث أنه حكم مخبر ، ومرجع كون الخبر مفيداً للمخاطب إلى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم ،ويسمى هذا : **فائدة الخبر** ، كقولك : زيد عالم لمن ليس واقفاً على ذلك ، أو استفادته منه أنك تعلم ذلك كقولك لمن حفظ التوراة : قد حفظت التوراة . ويسمى هذا لازم فائدة الخبر ، والاولى بدون هذه تمتنع ، وهذه بدون الاولى لا تمتنع ، كما هو حكم اللازم المجهول المساواة ، ومرجع كونه صدقاً أو كذباً عند الجمهور إلى مطابقة ذلك الحكم للواقع ، أو غير مطابقته لـه ، وهو المتعارف بين الجمهور ، وعليه التعويل ، وعند بعض إلى طباق الحكم لاعتقاد المخبر أو ظنه ، وإلى لا طباقه لذلك ، سواء كان ذلك الاعتقاد أو الظن خطأ أو صواباً ، بناء على دعوى تبرىء المخبر عن الكذب ، متى ظهر خبرهبخلاف الواقع ، واحتجاجه لها بأن لم يتكلم بخلاف الاعتقاد أو الظن ، لكن تكذيبنا لليهودي مثلا إذا قال : الاسلام باطل ، وتصديقنا له إذا قال : الاسلام حق ، ينحيان بالقلع على هذا ، ويستوجبان طلب تأويل لقوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ

قَالُوا نَشْهَدُ إنَّكَ لَرَسُولُ الله واللهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لَرَسُولُهُ واللهُ يَشْهَدُ إنَّ المنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ (١) ، وهو حمل قول المنافقين على كونه مقروناً بأنه قول عن صميم القلب . كما يترجم عنه ان واللام، وكون الجملة اسمية ، في قولهم لارباب البلاغة ، وسيأتيك تعرض لهذه الآية .

وإذ قد عرفت أن الخبر يرجع إلى الحكم بمفهوم لمفهوم ، وهو الذي نسميه **الاسناد الخبري** كقولنا : شيء ثابت ، شيء ليس ثابتاً ، فأنت في الأول تحكم بالثبوت للشيء ، وفي الثاني باللاثبوت للشيء ، عرفت أن فنون الاعتبارات الراجعة إلى الخبر لا تزيد **على ثلاثة** : فن يرجع إلى حكم وفن يرجع إلى المحكوم له ، وهو المسند إليه ، وفن يرجع إلى المحكوم به ، وهو المسند .

أما الاعتبار الراجع إلى الحكم في التركيب من حيث هو حكم ، من غير التعرض لكونه لغوياً أو عقلياً ، فإن ذلك وظيفة بيانية ، فككون التركيب : تارة غير مكررة ، ومجرداً عن لام الابتداء ، وان المشبهة والقسم ، ولامه، ونوني التأكيد ، كنحو : زيد عارف . وأخرى مكرراً ، أو غير مجرد ، كنحو : عرفت عرفت ، ولزيد عارف ، وان زيداً عارف ، وان زيداً لعارف ، ووالله لقد عرفت ، أو لاعرفن ، في الاثبات، وفي النفي كون التركيب غير مكرر ، ومقصور على كلمة النفي مرة كنحو : ليس زيد منطلقاً ، وما زيد منطلقاً ، ولا رجل عندي ، ومرة كنحو : ليس زيد منطلقاً ، ليس زيد منطلقاً ، وغير مقصور على كلمة النفي كنحو : ليس زيد بمنطلق ، وما أن يقوم زيد ، ووالله ما زيد قائماً، فهذه ترجع إلى نفس الاسناد الخبري .

وأما الاعتبار الراجع إلى المسند اليه في التركيب من حيث هو مسند اليه، من غير التعرض لكونه حقيقة أو مجازاً ، فككونه : محذوفاً كقولك :

---

(١) سورة المنافقون ، الآية : ١ .

عارف ، وأنت تريد : زيد عارف ، أو ثابتاً معرفاً من أحد المعارف . وستعرفها ، مصحوباً بشيء من التوابع ، أو غير مصحوب ، مقروناً بفصل أو غير مقرون ، أو منكراً مخصوصاً أو غير مخصوص ، مقدماً على المسند أو مؤخراً عنه .

وأما الاعتبار الراجع إلى المسند من حيث هو مسند أيضاً ، فككونه : متروكاً أو غير متروك ، وكونه مسرداً أو جملة ، وفي افراده من كونه : فعلا أو اسماً ، منكراً أو معرفاً ، مقيداً كل من ذلك بنوع قيد أو عير مقيد ، وفي كونه جملة من كونها : اسمية ، أو فعلية ، أو شرطية ، أو ظرفية ، وكونه : مقدماً أو مؤخراً . هذا إذا كانت الجملة الخبرية مفردة .

أما إذا انتظمت مع أخرى فيقع إذ ذاك اعتبارات سوى ما ذكر فن رابع ولا يتضح الكلام في جميع ذلك اتضاحه إلا بالتعرض لمقتضى الحال ، فبالحري أن لا نتخذه ظهرياً . فنقول ، والله الموفق للصواب .

لكل مقام مقال :

لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة ، فمقام التشكر يباين مقام الشكاية ، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ، ومقام المدح يباين مقام الذم ، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل ، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الانكار ، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الانكار ؛ جميع ذلك معلوم لكل لبيب ، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر .

ثم إذا شرعت في الكلام ، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام ، ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام ، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به ، وهو الذي نسميه

مقتضى الحال ، فإن كان مقتضى الحال اطلاق الحكم ، فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم ، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك ، فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفاً وقوة ، وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند اليه ، فحسن الكلام تركه ، وإن كان المقتضى اثباته على وجه من الوجوه المذكورة ، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب ، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند،فحسن الكلام وروده عارياً عن ذكره ، وإن كان المقتضى اثباته مخصصاً بشيء من التخصيصات ، فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها ، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها ، والايجاز معها أو الاطناب ، أعني طي جمل عن البين ولا طيّها ، فحسن الكلام تأليفه مطابقاً لذلك . وما ذكرناه حديث اجمالي لا بد من تفصيله فاستمع لما يتلى عليك بإذن الله .

فنون الخبر :

وقد ترتب الكلام ههنا ، كما ترى ، على فنون أربعة : **الفن الأول**: في تفصيل اعتبارات الاسناد الخبري . **الفن الثاني** : في تفصيل اعتبارات المسند اليه . **الفن الثالث** : في تفصيل اعتبارات المسند . **الفن الرابع** : في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب .

وقبل أن نمنح هذه الفنون حقها في الذكر ننبهك على أصل لتكون على ذكر منه ، وهو أن ليس من الواجب في صناعة ، وإن كان المرجع في أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل ، أن يكون الدخيل فيها كالناشىء عليها ، في استفادة الذوق منها ، فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلى تحكمات وضعية ، واعتبارات الفية ، فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني أن يقلد صاحبها في بعض فتاواه ، إن فاته الذوق هناك إلى أن يتكامل له ، على مهل ، موجبات ذلك الذوق ، وكان شيخنا الحاتمي ، ذلك الامام الذي لن تسمح بمثله الأدوار ، ما دار الفلك الدوار ، تغمده الله برضوانه،

يحيلنا بحسن كثير من مستحسنات الكلام ، إذا راجعناه فيها ، على الذوق . ونحن حينئذ ممن نبغ في عدة شعب من علم الادب ، وصبغ بها يده ، وعانى فيها وكَدَّه وكَدَّه ، وهاهو الامام عبد القاهر ، قدس الله روحه في « دلائل الاعجاز » كم يعيد هذا .

الفن الأول

في تفصيل اعتبارات الاسناد الخبري

الخبر الابتدائي :

من المعلوم أن حكم العقل حال اطلاق اللسان ، هو أن يفرغ المتكلم في قالب الافادة ما ينطق به تحاشياً عن وصمة اللاغية ، فإذا اندفع في الكلام مخبراً ، لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند اليه في خبره ذاك ، افادته للمخاطب ، متعاطياً مناطها بقدر الافتقار . فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عما يلقي اليه ، ليحضر طرفاها عنده ، وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتاً أو انتفاء ، كفى في ذلك الانتقاش حكمه ، ويتمكن لمصادفته إياه خالياً :

أتاني هواهـــا قبل أن أعرف الهوى فصادف قلبي خاليـــاً فتمكنـــا

الخبر الطلبي :

فتستغني الجملة عن مؤكدات الحكم ، وسمي هذا النوع من الخبر : **ابتدائياً** .

وإذا ألقاها إلى طالب لها ، متحير طرفاها عنده دون الاستناد ، فهو منه بين بين ، لينقذه عن ورطة الحيرة ،استحسن تقوية المنقذ بادخال اللام في الجملة ، أو إن ، كنحو : لزيد عارف، أو إنّ زيداً عارف . وسمي هذا النوع من الخبر : **طلبياً** .

الخبر الانكاري :

وإذا ألقاها إلى حاكم فيها بخلافه ، ليرده إلى حكم نفسه ، استوجب حكمه ليترجح تأكيداً بحسب ما أشرب المخالف الانكار في اعتقاده ، كنحو : صادق اني ، لمن ينكر صدقك انكاراً ، واني لصادق ، لمن يبالغ في انكار صدقك ، ووالله إني لصادق . على هذا ، وان شئت فتأمل كلام رب العزة علت كلمته : ﴿ إذْ أرْسَلْنا إليهِمْ اثنينِ فكذّبوهما فعزّزْنا بثالث فقالوا إنّا إليكُمْ مُرْسلُون * قالوا ما أنتُمْ إلاّ بَشَرٌ مثلُنا وما أنزَلَ الرّحمنُ مِنْ شَيءٍ إنْ أنتُمْ إلاّ تَكْذِبُون * قالوا ربّنا يَعْلَمُ إنّا إليكُمْ لمُرْسلُون ﴾ [1] . حيث قال أولا : ﴿ إنّا إليكُمْ مُرْسلُون ﴾ . وقال ثانياً : ﴿ إنّا إليكُمْ لمُرْسلُونَ ﴾ . كيف يقرر ما ألقى اليك ، ويسمى هذا النوع من الخبر : **انكارياً** .

واخراج الكلام في هذه الاحوال على الوجوه المذكورة يسمى اخراج مقتضى الظاهر ، وانه في علم البيان يسمى بالتصريح ، كما ستقف عليه . والذي أريناك ، إذا أعملت فيه البصيرة ، استوثقت من جواب أبي العباس للكندي حين سأله قائلا : إني أجد في كلام العرب حشواً يقولون : عبد الله قائم ، ثم يقولون : إن عبد الله قائم ، ثم يقولون : إن عبد الله لقائم ، والمعنى واحد ، وذلك ان قال : بل المعاني مختلفة ، فقولهم : عبد الله قائم ، اخبار عن قيامه ، وقولهم : إن عبد الله قائم ، جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : إن عبد الله لقائم ، جواب عن انكار منكر قيامه . هذا ثم إنك ترى المفلقين السحرة في هذا الفن ينفثون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيراً ، وذلك إذا أحلوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية ، ويلازم فائدتها عاماً محل الخالي الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية ، مرجعها تجهيلة بوجوه مختلفة ، وإن شئت فعليك بكلام رب العزة :

---

(١) سورة يس ، الآيات : ١٤ — ١٦ .

﴿ ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاه مَالَهُ في الآخرةِ مِنْ خَلاَقٍ ولَبِئْسَ ما شَرَوْا بهِ أنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُون ﴾ [1] ، كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي ، وآخره بنفيه عنهم حيث لم يعلموا بعلمهم ، ونظيره في النفي والاثبات : ﴿ومَا رَمَيْتَ إذْ رَمَيْتَ ﴾ [2] ، وقوله : ﴿وإنْ نَكَثُوا أيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِم وطَعَنُوا في دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أئِمَّةَ الكُفْرِ إنَّهُمْ لا أيْمَانَ لَهُمْ ﴾ [3] . فيسوقون الكلام إلى هذا مساقه إلى ذلك ، وهكذا قد يقيمون من لا يكون سائلا ، مقام من يسأل ، فلا يميزون في صياغة التركيب للكلام بينهما ، وإنما يصبون لهما في قالب واحد، إذا كانوا قدموا اليه ما يلوح مثله للنفس اليقظى بحكم ذلك الخبر ، فيتركها مستشرفة له استشراف الطالب المتحير ، يتميل بين أقدام للتلويح ، وأحجام لعدم التصريح ، فيخرجون الجملة اليه مصدرة بأن ، ويرون سلوك هذا الاسلوب ، في أمثال هذه المقامات ، من كمال البلاغة ، واصابة المحز ، أوَمَا ترى بشاراً [4] كيف سلكه في رائيته :

بكرا صاحبي قبل الهجير إن ذاك النجاح في التبكير

حين استهواه التشبه بائمة صناعة البلاغة المهتدين بفطرتهم إلى تطبيق مفاصلها ، وهم الاعراب الخلص من كل خارش يربوع وضب ، تلقاه

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٠٢ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ١٧ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ١٢ .

(٤) بشار بن برد بن يرجوخ ، العقيلي بالولاء ، ولد بالبصرة ، ونشأ في بني عقيل ، اختلف إلى البوادي لاكتساب اللغة ، أنه كان مع أعمى ، اشتهر بالتشبيب فوشى به بعضهم إلى الخليفة ، ولما لم يمتنع عن نظم الشعر في هذا الموضوع ، وزاد أن هجا الخليفة فأمر صاحب شرطته ، فضربه بالسوط حتى مات سنة ١٦٧ هـ . وقد أوفى على السبعين من العمر . في ترجمته انظر : الأغاني : ١٢٩/٣ — ٢٤٥ ، وفيات الأعيان : ١٢٥/١ ، تجريد الأغاني : ٣٧٢ ، نوابغ الفكر العربي : رقم ٨ ، الشعر والشعراء ٧٦١ .

في بلاغته يضع الهناء مواضع النقب ، دون المولدين الذين قصارى أمرهم في مضمار البلاغة أو أن الاستباق ، إذا استفرغوا مجهودهم، الاقتداء بأولئك . ومن الشواهد لما نحن فيه،شهادة غير مردودة ، رواية الاصمعي[٢] تقبيل خلف الاحمر بين عيني بشار بمحضر أبي عمر بن العلاء [٣] حين استنشداه قصيدته هذه على ما روي من أن خلفاً قال لبشار بعدما أنشد القصيدة : لو قلت يا أبا معاذ مكان أن ذاك النجاح بكراً ، فالنجاح في التبكير كان أحسن ، فقال بشار إنما قلتها ، يعني قصيدته اعرابية وحشية ، فقلت إن ذاك النجاح في التبكير ، كما يقول الاعراب البدويون، ولو قلت بكراً فالنجاح في التبكير ، كان هذا من كلام المولدين ، ولا يشبه ذلك الكلام ، ولا يدخل في معنى القصيدة التي قلتها . فقام خلف وقبل . فهل.فحوى ما جرى بين بشار وصاحبيه ، وهم من فحولة هذا النوع ، ومن المهرة المتقنين ، والسحرة المؤخذين ، إلاّ راشحة بتحقيق ما أنت منه على ريبة ، وقل لي مثل بشار ، وقد تعمد أن يهدر بشقشقة سكان مهافي الريح ؛ من كل ماضغ قيصوم وشيح ، إذا خاطب ، ببكرا : محرضاً صاحبيه على التشمير عن ساق الجد في شأن السفار ؛ افتراء لا يتصورهما حائمين حول : هل التبكير يثمر النجاح ، فيتجانف عن التوكيد ، ولا يتلقاهما بأن هيهات ، ونظيره :

فغنهـــا وهي لك الفـــــــداء   إن غناء الابـــل الحـــداء

وفي التنزيل : ﴿ ولاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ ﴾ [١] وكذا : ﴿ ومَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ [٢] ، وكذا : ﴿ وصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ [٣] وكذا : ﴿ يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ

(١) سورة المؤمنون ، الآية : ٢٧ .
(٢) سورة يوسف ، الآية : ٥٣ .
(٣) سورة التوبة ، الآية : ١٠٣ .

السّاعةَ شيء عَظيمٌ ﴾ [1] . وأمثال ذلك كثيرة . وإذا صادف ما أريناك بصيرة منك ، ووقفت على ما سيأتيك في الفن الرابع ، اعثرك في باب النقد لتركيبات الجمل الخبرية في نحو : أعبد ربك إن العبادة حق له ، واعبد ربك العبادة حق له ، على تفاوتها هناك ، واجداً من نفسك فضل الأولى على الثانية بحسب المقام . ورداءة الاخيرة تارة ، والحكم بالعكس أخرى ، وكنت الحاكم الفيصل بإذن الله تعالى . وكذلك قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون إياه إذا رأوا عليه شيئاً من ملابس الانكار ، فيحوكون حبير الكلام لهما على منوال واحد ، كقولك لمن تصدى لمقاومة مكاوح امامه. غير متدبر . مغتراً بما كذبته النفس من سهولة تأتيها له ، إن أمامك مكاوحاً لك ومن هذا الاسلوب قوله :

جاء شقيق عارضاً رمحه　　　إن بني عمك فيهم رماح

ويقلبون هذه القضية مع المنكر إذا كان معه ما إذا تأمله ارتدع عن الانكار ، فيقولون لمنكر الاسلام : الاسلام حق ، وقوله جل وعلا في حق القرآن : ﴿ لاَ رَيْبَ فيه ﴾ [2] . وكم من شقي مرتاب فيه ، وارد على ذا . وهذا النوع . أعني نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر ، متى وقع عند النظار موقعه استهش الانفس ، وأنق الاسماع . وهو القرائح ، ونشّط الاذهان ، ولأمر ما تجد أرباب البلاغة . وفرسان الطراد في ميدانها الرامية في حدق البيان ، يستكثرون من هذا الفن في محاوراتهم ، وأنه في علم البيان يسمى : **بالكناية** ، وله أنواع تقف عليها وعلى وجه حسنهما بالتفصيل هناك بإذن الله تعالى .

وإن هذا الفن ، فن لا تلين عريكته ، ولا تنقاد قرونته بمجرد استقراء صور منه . وتتبع مظان أخوات لها ، واتعاب النفس بتكرارها ، واستيداع الخاطر حفظها وتحصيلها . بل لا بد من ممارسات لها كثيرة ، ومراجعات

---

(١) سورة الحج ، الآية : ١ .
(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢ .

فيها طويلة ، مع فضل إلهي من سلامة فطرة ، واستقامة طبيعة ، وشدة ذكاء ، وصفاء قريحة ، وعقل وافر ؛ ومن أتقن الكلام في اعتبارات الاعتبارات ، وقف على اعتبارات النفي . واعلم أنك إذا حذقت في هذا الفن ، لصدق همتك ، واستفراغ جهدك فيه ، وبالحري ، أمكنك التسلق به إلى العثور على السبب في انزال رب العزة قرآنه المجيد على هذه المناهج إن شاء الله تعالى .

الفن الثاني

في تفصيل اعتبارات المسند اليه

لما تقرر أن مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال ، وعلى لا انطباقه ، وجب عليك أيها الحريص على ازدياد فضلك ، المنتصب لاقتداح زناد عقلك ، المتفحص عن تفاصيل المزايا التي بها يقع التفاضل ، وينعقد بين البلغاء في شأنها التسابق والتناضل ، أن ترجع إلى فكرك الصائب ، وذهنك الثاقب ، وخاطرك اليقظان ، وانتباهك العجيب الشان ، ناظراً بنور عقلك ، وعين بصيرتك ، في التصفح لمقتضيات الاحوال في إيراد المسند اليه على كيفيات مختلفة ، وصور متنافية ، حتى يتأتى بروزه عندك لكل منزلة في معرضها ، فهو الرهان الذي يجرب به الجياد ، والنضال الذي يعرف به الايدي الشداد ، فتعرف أيما حال يقتضي طي ذكره . وأيما حال يقتضي خلاف ذلك ، وأيما حال يقتضي تعرفه : مضمراً ، أو علماً ، أو موصولا ، أو اسم اشارة ، أو معرفاً باللام ، أو بالاضافة ؛ وأيما حال يقتضي تعقيبه بشيء من التوابع الخمسة ، والفصل ، وأيما حال يقتضي تنكره ، وأيما حال يقتضي تقديمه على المسند ، وأيما حال يقتضي تأخيره عنه ، وأيما حال يقتضي تخصيصه أو اطلاقه حال التنكير ، وأيما حال يقتضي قصره على الخبر .

طي ذكر المسند اليه :

أما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه فهي : إذا كان السامع مستحضراً له ، عارفاً منك القصد اليه عند ذكر المسند ، والترك راجع إما لضيق المقام ، وإما للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر ، وأما التخييل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل ، وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر ، وكم بين الشهادتين ، وأما لايهام أن في تركه تطهيراً للسان عنه أو تطهيراً له عن لسانك ، وأما للقصد إلى عدم التصريح ليكون لك سبيل إلى الانكار إن مست اليه حاجة . واما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة كقولك : خالق لما يشاء فاعل لما يريد أو ادعاء ، واما لأن الاستعمال وارد على تركه أو ترك نظائره ، كقولهم : نعم الرجل زيد ، على قول من يرى أصل الكلام : نعم الرجل هو زيد ، واما لأغراض سوى ما ذكر ، مناسبة في باب الاعتبار بحسب المقامات لايهتدي إلى أمثالها إلا العقل السليم ، والطبع المستقيم ، وقلما ملك الحكم هناك شيء غيرهما ، فراجعهما في مثل :

قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويلُ

كيف تجد الحكم إذ لم يقل : أنا عليل ، وفي مثل قوله . حين شكا ابن عمه فلطمه فأنشأ يقول :

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه وليس إلى داعي الندا بسريعِ
حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما في بيته بمضيعِ

حيث لم يقل : هو سريع ، وفي مثل قوله :

سأشكر عمراً إن تراخت منيّتي أيادي لم تمنن وإن هي جلتِ
فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلتِ

إذا لم يقل : هو فتى ، وفي مثل قوله :

أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبُه

نجوم سماء كلما انقض كوكب بدا كوكب تأوي اليه كواكبُهْ

حين لم يقل : هم نجوم سماء ، وقوله عز قائلا : ﴿ سُورةٌ أنْزَلْناها وفَرَضْنَاهَا ﴾ [1] . إذ لم يقل : هذه سورة أنزلناها ، وقوله : ﴿ ومَا أدْرَاكَ مَاهِيَهْ . نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾ [2] . إذ لم يقل : هي نار حامية ، وقوله : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [3] . وقوله : ﴿ طَاعَةٌ مَعْروفَةٌ ﴾ [4] . على أحد الاعتبارين فيهما . وهو : فأمري صبر جميل وأمركم ، أو الذي يطلب منكم أو طاعتكم طاعة معروفة ، بحسب تفسير المعروفة .

إثبات المسند اليه :

وأما الحالة التي تقتضي اثباته فهي : أن يكون الخبر عام النسبة إلى كل مسند اليه ، والمراد تخصيصه بمعين كقولك : زيد جاء ،وعمرو ذهب ، وخالد في الدار ، وقوله :

الله أنجـــح ما طلبت بـــــه والبر خير حقيبـــة الرحلِ

وقوله :

النفس راغبة إذا رغبتهـــا وإذا ترد إلى قليل تقنـــعُ

أو يذكر احتياطاً في احضاره في ذهن السامع لقلة الاعتماد بالقرائن ، أو للتنبيه على غباوة السامع ، أو لزيادة الايضاح والتقرير ، أو لأن في ذكره تعظيماً للمذكور ، أو إهانة له ، كما يكون في بعض الاسامي ، والمقام مقام ذلك ، أو يذكر تبركاً به واستلذاذاً له كما يقول الموحد : الله خالق كل شيء ، ورازق كل حي ، أو لأن اصغاء السامع مطلوب

---

(١) سورة النور ، الآية : ١ .
(٢) سورة القارعة ، الآيات : ١٠ – ١١ .
(٣) سورة يوسف ، الآيات : ١٨ و ٨٣ .
(٤) سورة النور ، الآية : ٥٣ .

فيبسط الكلام افتراضاً بسط موسى إذ قيل له: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾[1] وكان يتم الجواب بمجرد أن يقول: عصا ثم ذكر المسند اليه وزاد: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾[2]. ونظيره في البسط: ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾[3]. قد بسطوا الكلام ابتهاجاً منهم بعبادة الاصنام، وافتخاراً بمواظبتها، منحرفين عن الجواب المطابق المختصر، وهو أصناماً. أو لأن الاصل في المسند اليه هو كونه مذكوراً أو ما جرى هذا المجرى.

المسند إليه معرفة:

وأما الحالة التي تقتضي تعرفه: فهي إذا كان المقصود من الكلام إفادة السامع فائدة يعتد بمثلها؛ والسبب في ذلك هو أن فائدة الخبر لما كانت هي الحكم، أو لازمه كما عرفت في أول قانون الخبر، ولازم الحكم، وهو أنك تعلم حكم أيضاً، ولا شبهة، أن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد، كانت الفائدة في تعريفه أقوى، ومتى كان أقرب كانت أضعف، وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيص المسند اليه؛ والمسند كلما ازداد تخصصاً ازداد الحكم بعداً، وكلما ازداد عموماً ازداد الحكم قرباً؛ وان شئت فاعتبر حال الحكم في قولك: شيء ما موجود، وفي قولك: فلان ابن فلان حافظ للتوراة والانجيل. يتضح لك ما ذكرت، ثم أن تخصص المسند اليه؛ إما أن يكون لكونه أحد أقسام المعرفات فحسب، وهي: المضمرات، الاعلام؛ المبهمات، أعني: الموصولات، وأسماء الاشارة المعرفات باللام. المضافات إلى المعارف اضافة حقيقية مع القيد المذكور في علم النحو، أو لما زاد على ذلك من كونه مصحوباً بشيء من التوابع الخمسة والضمير المسمى فصلا، وأما أن يكون لا لما ذكرنا، كما ستقف عليه، ولكل من ذلك حالة تقتضيه.

---

(1) سورة طه، الآية: ١٧.

(2) سورة طه، الآية: ١٨.

(3) سورة الشعراء، الآية: ٧١.

المسند إليه ضميراً :

وأما الحالة التي تقتضي كونه مضمراً فهي إذا كان المقام مقام حكاية كقوله :

أنا الذي يجدوني في صدورهـم   لا ارتقي صدراً منها ولا أرد

وقوله :

أنا المرعث لا أخفى على أحـد   ذرت بي الشمس للقاصي وللداني

وقوله :

ونحن التاركـون لما سخطنـا   ونحن الآخذون لما رضينـا

وقوله :

ونحن بنو علم على ذاك بيننـا   زرابي فيها : بغضة وتنافس
ونحن كصدع العس إن يعط شاعبا   يدعـه وفيـه عيبه متناحس

أو مقام خطاب كقوله :

يا ابن الاكارم من عدنان قد علموا   وتالد المجديين : العم والخـال
أنت الذي تنـزل الايـام منزلها   وتمسك الأرض من خسف وزلزا ل

وقوله :

قد كان قبلك أقوام فجعت بهم   خلى لنا هلكهم سمعاً وأبصـارا
أنت الذي لم تدع سمعاً ولا بصراً   إلاّ شفا ، فامر العيش أمـرارا

وقوله :

وأنت الذي كلفتني ذلج السرى   وجون القطا بالجهلتين جثـومُ

وقولها :

وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني   وأشمتّ بي من كان فيك يلومُ

وحق الخطاب أن يكون مع مخاطب معين ، ثم يترك إلى غير معين ، كما تقول : فلان لئيم إن أكرمته أهانك وإن أحسنت اليه أساء اليك . فلا تريد مخاطباً بعينه ، كأنك قلت : إن أكرم أو أحسن اليه، قصد إلى أن سوء معاملته لا يختص واحداً دون واحد ، وانه في القرآن كثير يحمل قوله تعالى : ﴿ ولَوْ تَرَى إذْ المُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رؤوسهمْ ﴾ [1] . على العموم قصداً إلى تفظيع حال المجرمين . وإن قد بلغت من الظهور إلى حيث يمتنع خفاءها ألبتة فلا تختص رؤية راء دون راء ، بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب ، وكذا أمثال له . أو كان المسند اليه في ذهن السامع لكونه مذكوراً . أو في حكم المذكور ، لقرائن الاحوال ويراد الاشارة اليه كنحو قوله :

من البيض الوجـوه بني سنـان	لو أنك تستضيء بهم أضاؤا
هم حلـوا من الشرف المعـلى	ومن حسب العشيرة حيث شاؤا

وقوله :

بيمن أبي اسحاق طالت يد العُلى	وقامت قناة الدين ، واشتد كاهله
هو البحر من أي النواحي أتيته	فلُجّته المعروف ، والبر ساحله

وقوله :

أرى الصبر محموداً وعنه مذاهب	فكيف إذا لم يكن عنه مذهب
هو المهرب المنجي لمن أحدقت به	مكاره دهرٍ ليس عنهن مهرب

المسند إليه عَلَماً :

وأما الحالة التي تقتضي كونه علماً فهي إذا كان المقام مقام احضار له بعينه في ذهن السامع ابتداء بطريق يخصه . كنحو : زيد صديق لك وعمرو عدو لك ، وفي قوله :

---

(١) سورة السجدة ، الآية : ١٢ .

أبو مالك قاصر فقره على نفسه ومشيع غناه

وقوله :

الله يعلم ما تركت قتالهم حتّى علوا فرسي بأشقر مزبدِ

قال تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أبي لهَبٍ ﴾ [1] . أو مقام تعظيم والاسم صالح لذلك كما في الكنى والالقاب المحمودة ؛ أو اهانة والاسم صالح كالأسامي المذمومة ، أو كناية مثل قوله : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أبي لهَبٍ ﴾ ، أي يدا جهنمي . أو مقام إيهام انك تستلذ اسمه العلم ، أو تتبرك به أو ما شاكل كل ذاك مما له مدخل في الاعتبار ،

المسند إليه اسماً موصولاً :

وأما الحالة التي تقتضي كونه موصولا : فهي متى صح احضاره في ذهن السامع بوساطة ذكر جملة معلومة الانتساب إلى مشار اليه ، واتصل باحضاره بهذا الوجه غرض مثل أن لا يكون لك منه أمر معلوم ، سواء أو لمخاطبك ، فتقول : الذي كان معك أمس لا أعرفه ، والذي كان معنا أمس رجل عالم فاعرفه ، أو الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم ، أو لا تعرفهم ، أو لا نعرفهم . أو أن تستهجن التصريح بالاسم ، أو أن يقصد زيادة التقرير كما في قوله عز وعلا : ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هوَ في بَيْتِهَا عنْ نَفْسِهِ ﴾ [2] . والعدول عن التصريح باب من البلاغة يصار اليه كثيراً .

وإن أردت تطويلا يحكى عن شريح : أن رجلا أقر عنده بشيء ، ثم رجع ينكر ، فقال له شريح : شهد عليك ابن أخت خالتك [3] ، آثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة إلى المنكر ، لكون

(١) سورة المسد ، الآية : ١ .

(٢) سورة يوسف ، الآية : ٢٣ .

(٣) المقصود : المتحدث إلى شريح نفسه .

الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق في ربقة الكذب لا محالة ، أو للتهمة .
وكذا ما يحكى عنه : أن عدي بن أرطأة أتاه ومعه امرأة له من أهل الكوفة يخاصمها ، فلما جلس بين يدي شريح قال عدي : أين أنت ؟ قال : بينك وبين الحائط . قال : إني امرؤ من أهل الشام ، قال : بعيد سحيق ، قال وإني قدمت العراق ، قال : خير مقدم ، قال : وتزوجت هذه ، قال : بالرفاء والبنين ، قال : وإنها ولدت غلاماً ، قال : ليهنك الفارس، قال : وأردت أن أنقلها إلى داري ، قال : المرء أحق بأهله ، قال : قد كنت شرطت لها وكرها ، قال : الشرط أملك ، قال : اقض بيننا . قال: فعلت. قال: فعلى من قضيت؟ قال : على ابن أمك . عدل شريح عن لفظ عليك لئلا يواجهه بالتصريح على ما يشق على المخاصم من القضاءعليه.

أو أن تومىء بذلك إلى وجه بناء الخبر الذي تبنيه عليه ، فتقول : الذين آمنوا لهم درجات النعيم ، والذين كفروا لهم دركات الجحيم ، ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم، كقولك : الذي يرافقك يستحق الاجلال والرفع ، والذي يفارقك يستحق الاذلال والصفع ، ومنه قولهم : جاء بعد اللتيا والتي ؛ وسيأتيك في فصل الايجاز معناه . أو بالاهانة . كما إذا قلبت الخبر في الصورتين ، وربما جعل ذريعة إلى تعظيم شأن الخبر ، كقوله :

إن الذي سمك السماء بنى لنا ... بيتاً دعائمه أعز وأطول

وربما جعل ذريعة إلى تحقيق الخبر ، كقوله :

إن التي ضربت بيتاً مهاجرة ... بكوفة الجند غالت وُدّها غولُ

وربما جعل ذريعة إلى التنبيه للمخاطب على خطأ ، كقوله :

إن الذين ترونهم أخوانكم ... يشفي غليل صدورهم أن تُصْرعوا

أو على معنى آخر ، كقوله :

إن الذي الوحشة في داره ... يؤنسة الرحمة في لحده

وربما قصد بذلك أن يتوجه ذهن السامع إلى ما سيخبر به عنه منتظراً

لوروده عليه حتى يأخذ منه مكانه إذا ورد ، كقوله :

والذي حارت البريـــة فيـــه حيوان مستحدث من جماد

وفي هذه الاعتبارات كثرة ، فحم لها حول ذكائك .

المسند إليه اسم اشارة :

وأما الحالة التي تقتضي كونه اسم إشارة : فهي متى صح احضاره في ذهن السامع بوساطة الاشارة اليه حساً ، واتصل بذلك داع ، مثل أن لا يكون لك أو لسامعك طريق اليه سواها ، أو أن تقصد بذلك أكمل تمييز له وتعيين ، كقوله :

هذا أبو الصقر فرداً في محاسنـــه من نسل شيبان بين الضال والسلم

وقوله :

وإذا تأمل شخصَ ضيفٍ مقبلٍ متسربلٍ سربالَ ليـــلٍ أغبرِ
أومى إلى الكوماء : هذا طارق نحرتنِيَ الاعداء إنْ لم تنحـــري

وقوله :

ولا يقيم عـــلى ضيم يراد بـــه إلاّ الاذلان : عيرُ الحي والوتدُ
هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثى له أحـــــدُ

وقوله :

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنـــا وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا

أو أن يقصد بيان حاله في القرب والبعد والتوسط ، كقولك : هذا وذلك وذاك ، ثم تتفرع على ما ذكر وجوه من الاعتبار مثل أن تقصد بذلك كمال العناية بتمييزه وتعيينه ، كقوله عز من قائل : ﴿ أولـئِكَ علَى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ وأولَـئِكَ هُمُ المُفْلِحُون ﴾ (١) . أو أن تقصد بذلك أن السامع غبي لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس ، كقول الفرزدق في خطابه جريراً :

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٥ .

أولئك آبائي فجئني بمثلهم ... إذا جمعتنا يا جرير المجامع

أو أن تقصد بقربه تحقيره واسترذاله ، كما قالت عائشة : يا عجباً لابن عمرو : وهذا محقرة له وهو عبد الله بن عمرو بن العاص ، وكما يحكيه عز وعلا عن الكفار : ﴿ ماذا أرادَ اللهُ بهذا مَثَلاً ﴾ [1] . وفي موضع آخر : ﴿ أهذَا الّذي بَعَثَ اللهُ رَسُولا ﴾ [2] . وفي موضع آخر : ﴿ أهذَا الّذي يَذْكُرُ آلهتَكُمْ ﴾ [3] . ومنه : ﴿ ومَا هذه الحيَاةُ الدُّنْيَا إلاّ لَهوٌ ولَعِبٌ ﴾ [4] . وكما يحكيه القائل عن امرأته :

تقول ودقت نحرها بيمينها ... أبعلي هذا بالرحا المتقاعس ؟

ويبعده تعظيمه كما تقول في مقام التعظيم ؛ ذلك الفاضل ، وأولئك الفحول . وكقوله عز وعلا : ﴿ ألم ذلكَ الكِتَابُ ﴾ [5] . ذهاباً إلى بعده درجة ، وقولها فيما يحكيه جل وعلا : ﴿ قَالَتْ فَذلِكُنَّ ﴾ [6] . ولم تقل : فهذا يوسف حاضر رفعاً لمنزلته في الحسن ، واستحقاق أن يُحَب ويفتن به ، واستبعاداً لمحله . ومن التبعيد لقصد التعظيم قوله تعالى : ﴿ وتِلكَ الجَنّةُ التي أورِثْتُمُوها ﴾ [7] ، أو خلاف تعظيمه كما تقول : ذلك اللعين ، أو ما سوى ذلك مما له انخراط في هذا المسلك ، ولطائف هذا الفصل لا تكاد تنضبط .

تعريف المسند إليه باللام :

وأما الحالة التي تقتضي التعريف باللام : فهي متى أريد بالمسند اليه

---

(1) سورة البقرة ، الآية : ٢٦ . وسورة المدثر ، الآية : ٣١ .
(2) سورة الفرقان ، الآية : ٤١ .
(3) سورة الأنبياء ، الآية : ٣٦ .
(4) سورة العنكبوت ، الآية : ٦٤ .
(5) سورة البقرة ، الآيات : ١ - ٢ .
(6) سورة يوسف ، الآية : ٣٢ .
(7) سورة الزخرف ، الآية : ٧٢ .

نفس الحقيقة كقولك : الماء مبدأ كل حي . قال عز من قائل : ﴿ وجَعَلْنا مِنَ الماء كلَّ شَيء حَيّ ﴾ [1] . أي جعلنا مبدأ كل شيء حي ، هذا الجنس الذي هو جنس الماء يأتي في الروايات أنه جل وعلا خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء ، والجن من نار خلقها منه ، وآدم من تراب خلقه منه ، وكقولك : الرجل أفضل من المرأة ، والدينار خير من الدرهم ، والكل أعظم من الجزء ، ونعم الرجل ، وبئس الرجل ، ومن تعريف الجنس . قوله :

والخل كالماء يبدي لي ضمائره   مع الصفاء ويخفيها مع الكدر

وقوله :

النـــاس أرضٌ بكـــل أرضٍ   وأنت من فوقهم سمـــــاء

وقوله عز قائلا : ﴿ أولئِكَ الّذينَ آتَيْنَاهُمْ الكِتَابَ والحُكْمَ والنُّبُوّةَ ﴾ [2] . ولقرب المسافة إذا تأملت بين أن يعرف الاسم هذا التعريف وبين أن يترك غير معرف به يعامل معرفة كثيراً،معاملة غير المعرف قال :

ولقد أمر على اللئيـــم يسبـــني   فمضيت ثمت قلت : لا يعنيني

فعرف اللئيم ، والمعنى : ولقد أمر على لئيم من اللئام ، ولذلك تقدر يسبني وصفاً لا حالاً ، وله في القرآن غير نظير ، أو العموم والاستغراق كقوله عز علا : ﴿ إن الانسانَ لفي خُسْرٍ * إلا اللذينَ آمنُوا وعملوا الصالحات ﴾ [3] . وقوله : ﴿ والسّارِقُ والسّارِقَةُ فاقْطَعُوا أيْدِيَهُمَا ﴾ [4] ، وقوله : ﴿ ولاَ يُفْلِحُ السّاحرُ حَيْثُ أتى ﴾ [5].

---

(١) سورة الأنبياء ، الآية : ٣٠ .
(٢) سورة الأنعام ، الآية : ٨٩ .
(٣) سورة العصر ، الآيات : ٢ – ٣ .
(٤) سورة المائدة ، الآية : ٣٨ .
(٥) سورة طه ، الآية : ٦٩ .

أو كان المسند إليه حصة معهودة من الحقيقة ، كما إذا قال لك قائل : جاءني رجل من قبيلة كذا ، أو رجلان أو رجال ، فتقول له : الرجل الذي جاءك أعرف ، أو الرجلان اللذان جاآك ، أو الرجال الذين جاؤوك . وفي التنزيل : ﴿ وابْعَثْ في المَدَائِنِ حَاشرين * يأتُوكَ بكُلِّ سَحَّارٍ عليم * فَجُمِعَ السَّحَرَة ﴾[1] . وفي موضع آخر : ﴿ كَمَا أرْسَلْنَا إلى فِرْعونَ رسُولاً * فعَصَى فِرْعونُ الرَّسولَ ﴾[2] . وتقرير ماذكرنا من افادة اللام الاستغراق أو العهد ، يذكر في الفن الثالث إن شاء الله تعالى.

تعريف المسند إليه بالإضافة :

وأما الحالة التي تقتضي التعريف بالإضافة فهي متى لم يكن للمتكلم إلى احضاره في ذهن السامع طريق سواها أصلا ، كقولك غلام زيدٍ . إن لم يكن عندك منه شيء سواه ، أو عند سامعك ، أو طريق سواها أخصر ، والمقام مقام اختصار ، كقوله :

هواي مع الركب اليمانيـين مصعد   جنيب وجثماني بمكـة موثـق

أو لأنَّ في اضافته حصول مطلوب آخر ، مثل أن تغني عن التفضيل المتعذر ، أو الاولى تركه بجهة من الجهات ، كقوله :

بنـو مطـر يوم اللقاء كأنهـم   أسود لها في غيل خفان أشبـلُ

وقوله :

أولاد جفنـة حول قبر أبيهـم   قبر ابن ماريـة الكريم المفضـلِ

وقوله :

قومي هم قتلـوا أمـيم أخـي   فإذا رميت يصيبـني سهمـي

(١) سورة الشعراء ، الآيات : ٣٦ — ٣٨ .
(٢) سورة المزمل ، الآيات : ١٥ — ١٦ .

وقوله :

قبائلنـا سبع ، وأنتم ثلاثـة   ولَلسّبْعُ خير من ثلاثٍ وأكثرُ

أو مثل أن تتضمن اعتباراً لطيفاً مجازياً ، كقوله :

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرةٍ   سهيل أذاعت غزلها في القرائب

وقوله :

إذا قال : قدني ، قال بالله حلفة: لتغني عني ذا انائك أجمعـا

أو مثل أن تتضمن نوع تعظيم باعتبار ، كما تقول : عبدي حضر ، فتعظم شأنك أن لك عبداً ، أو كما تقول : عبد الخليفة حضر ، فتعظم شأن العبد ، أو كما تقول عبد الخليفة عند فلان ، فتعظم شأن فلان ، أو نوع تحقير كما تقول : ولد الحجام عنده ، أو غرضاً من الاغراض ممكن التعلق بالاضافة .

المسند إليه معرفة موصوفة :

وأما الحالة التي تقتضي وصف المعرف : فهي إذا كان الوصف مبيناً له كاشفاً عنه ، كما إذا قلت : الجسم الطويل العريض العميق محتاج إلى فراغ يشغله ، أو قلت المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي على هدى من ربه ، فبينت بالوصف على ألطف وجه أن المتقي هو الذي يفعل الواجبات بأسرها ، ويجتنب الفواحش والمنكرات عن آخرها ، وكشفته كشفاً كأنك حددته . ووجه اللطافة هو أنك ذكرت أساس الحسنات ومنصبها ، وهو : الايمان ، وعقبته بأمّي العبادات البدنية والمالية المستتبعتين لسائر العبادات وهما : الصلاة والزكاة ؛ فأفدت بذلك فعل الواجبات بأسرها ، وذكرت الناهي عن الفحشاء والمنكر ، وهو : الصلاة ، فافدت بذلك اجتناب الفواحش عن آخرها ، ونظيره في تنزيل الوصف منزلة الكاشف للمجرى عليه قول أوس :

الألمعي الذي يظــن بك الظــــن كأن قد رأى وقد سمعـــــا

حكي عن الاصمعي أنه سئل عن الألمعي فأنشده ولم يزد ، ومما تواخي هذا قوله جل وعلا : ﴿ إنَّ الانْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً * إذَا مَسَّهُ الشَرُّ جَزُوعاً * وإذَا مسَّهُ الخيْرُ مَنُوعاً ﴾ [1] . عن أحمد بن يحيى قال لي محمد بن عبد الله بن طاهر : ما الهلع ؟ فقلت قد فسره الله تعالى . أو مدحاً له كقولك : الله الخالق البارىء المصوّر ، أو كما قلت : المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي على هدى ، ولم ترد إلاّ مدحه ، أو ذماً له كقولك : إبليس اللعين ضال مضل ، أو مخصصاً له زيادة تخصيص ، مفيداً غير فائدة الكشف أو المدح كقولك : زيد التاجر عندنا ، أو كما إذا قلت المتقي الذي يؤمن ويصلي على هدى ، وأنت تريد بالمتقي المجتنب عن المعاصي ، أو تأكيداً له مجرداً كقولك : أمس الدابر لا يعود ، وكان ما تعلق بالوصف مطلوباً : ولما ترى من طلب التمييز بالوصف وامتناع أن تميز شيئاً عن شيء بما لا تعرفه له يمكنك أن تتوصــل به إلى أن حق الوصف كونه عند السامع معلوم التحقق للموصوف ، ولعلمك بأن تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه في نفسه ، لا يشتبه عليك أن حق كل وصف هو أن يكون في نفسه ثابتاً متحققاً ، وأن حق كل ما تقصد ثبوته للغير إن يكون في نفسه ثابتاً ، وعندك فما لا يكون ثابتاً كذلك أو متحققاً يمتنع منك لجعله وصفاً ، وكذا خبراً أيضاً ، بحكم عكس النقيض ، وعسى إذا استوضحت ما أريناكه أن تجذب بضبعك [2] . في تزييف رأي من لا يرى الصفة معلومة ، وأن تتحقق أن محاولة اثبات الثابت في نفسه لشيء آخر يستدعي ثبوت ذلك الشيء الآخر في نفسه لا محالة ، ثم لعلمك أن الطلب سعي في التحصيل ، وإن تحصيل الحاصل ممتنع كما سيأتيك كل ذلك في قانون الطلب تعلم أن مطلوبك مثله في نحو : هل رأيت كذا ؟ وفي

---

(١) سورة المعارج ، الآيات : ١٩ — ٢١ .

(٢) تجذب بضبعك : أن تنوه . (أساس البلاغة) .

نحو : اضرب ، يمتنع أن يكون ثابتاً عندك ، ومتحققاً فيمتنع أن تجعل مثله وصفاً له أو خبراً ، ولذلك تسمعنا في مثل قوله :

جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط

نقول تقديره جاؤا بمذق مقول عنده هذا القول ، أي يحمل المذق رائيه أن يقول لمشاهده : هل رأيت الذئب قط ، لايراده في خيال الرائي لون الذئب بورقته لكونه سماراً ، وفي مثل زيدٌ اضْربه أو لا تضربه ، إنه محمول على يقال ، أي يقال في حقه اضربه أو لا تضربه ، ونفسر قراءة ابن عباس رضي الله عنه : ﴿ ولَقَدْ نَجَّيْنَا بني إسْرائيلَ مِنَ العَذَابِ المهين * مِنْ فِرْعَوْنَ ﴾ (١) . على لفظ مَنْ الاستفهامي ورفع فرعون بأنه لما وصف الله تعالى العذاب بكونه مهيناً ، بياناً لشدته وفظاعة أمره ، وأراد أن يصور كنهه ، قال : من فرعون ؟ هل تعرفونه من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته في تفرعنه ؟ ما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ؟ ثم عرف حاله في ذلك قائلا : ﴿ إنّه كانَ عَالياً من المسرفينَ ﴾ (٢) وسيطلع من كتابنا هذا من خدمه حق خدمته على ثمرات محتجبة في أكمام.

تأكيد المسند إليه :

وأما الحالة التي تقتضي تأكيده : فهي إذا كان المراد أن لا يظن بك السامع في حملك ذلك تجوزاً أو سهواً أو نسياناً ، كقولك : عرفت أنا ، وعرفت أنت ، وعرف زيد زيد ، أو نفسه ، أو عينه ، وربما كان القصد مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ، أو خلاف الشمول والاحاطة ، كقولك : عرفني الرجلان كلاهما ، والرجال كلهم ، ومنه كل رجل عارف ، وكل انسان حيوان .

---

(١) سورة الدخان ، الآيات : ٣٠ — ٣١ .

(٢) سورة الدخان ، الآية : ٣١ .

بيان وتفسير المسند إليه :

وأما الحالة التي تقتضي بيانه وتفسيره ، فهي إذا كان المراد زيادة إيضاحه بما يخصه من الاسم ، كقولك : صديقك خالد قدم ، وقوله علت كلمته : ﴿ لاَ تَتَّخِذُوا إلهين اثْنَيْنِ إنَّما هوَ إلهٌ واحدٌ ﴾ [1] من هذا القبيل شفع إلهين باثنين وإله بواحد ، لأن لفظ إلهين يحتمل معنى الجنسية ومعنى التثنية ، وكذا لفظ : إله يحتمل الجنسية والوحدة ، والذي له الكلام مسوق هو العدد في الأول والوحدة في الثاني ، ففسر إلهين باثنين ، وإله بواحد ، بياناً لما هو الاصل في الغرض . ومن هذا الباب من وجه قوله تعالى : ﴿ ومَا مِنْ دابّةٍ في الأرْضِ ولاَ طَائِرٍ يَطيرُ بجَنَاحيْهِ ﴾ [2] . ذكر في الارض مع دابة ، ويطير بجناحيه مع طائر ، لبيان أن القصد من لفظ دابة ولفظ طائر إنما هو إلى الجنسين وإلى تقريرهما .

البدل عن المسند إليه :

وأما الحالة التي تقتضي البدل عنه فهي : إذا كان المراد نية تكرير الحكم ، وذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره لزيادة التقرير والايضاح ، كقولك : سُلب زيد ثوبه ، وجاء القوم أكثرهم ، وحق عليك الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم ، في الأنواع الثلاثة من البدل دون الرابع ، فليتأمل .

عطف المسند إليه :

وأما الحالة التي تقتضي العطف فهي : إذا كان المراد تفصيل المسند اليه مع اختصار ، كقولك : جاء زيد وعمرو وخالد ، أو تفصيل المسند مع اختصار ، كقولك : جاء زيد فعمرو فخالد ، أو ثم عمرو

---

(١) سورة النحل ، الآية : ٥١ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ٣٨ .

وثم خالد ، أو جاء القوم حتى خالد ، ولا بد في حتى من التدريج كما ينبىء عنه قول من قال :

وكنت فتى من جند إبليس فارتقى　　بي الحال حتى صار إبليس من جندي

أو كان المراد رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب ، كقولك : جاءني زيد لا عمرو ، ولمن في اعتقاده أن عمراً جاءك دون زيد،أو أنهما جاآك معاً ، وكقولك : ما جاءني زيد لكن عمرو لمن في اعتقاده أن زيداً جاءك دون عمرو ، أو كان المراد صرف حكمك عن محكوم له إلى آخر ، كقولك : جاءني زيد بل عمرو ، وما جاءني زيد بل عمرو ، أو كان المراد الشك فيه أو التشكيك، كقوله : جاءني زيد أو عمرو ، أو اما زيد وإما عمرو ، أو كان المراد التفسير ، كقولك : جاءني أخوك أي زيد ، على قولي ، وفي العطف لا سيما العطف بالواو كلام يأتيك في الفن الرابع إن شاء الله تعالى .

فصل المسند إليه :

وأما الحالة التي تقتضي الفصل فهي : إذا كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند اليه ، كقولك : زيد هو المنطلق ، زيد هو أفضل من عمرو أو خير منه ، زيد هو يذهب .

تنكير المسند إليه :

وأما الحالة التي تقتضي تنكيره فهي : إذا كان المقام للافراد شخصاً أو نوعاً ، كقولك : جاءني رجل أي فرد من أشخاص الرجال ، وقوله تعالى : ﴿ واللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ ماء ﴾ [1] ، أي من نوع من الماء مختص بتلك الدابة ، أو من ماء مخصوص ، وهي : النطفة ، أو كان المقام غير صالح للتعريف ، إما لأنك لا تعرف منه حقيقة إلا ذلك القدر ،

---

(١) سورة النور ، الآية : ٤٥ .

وهو أنه رجل ، أو تتجاهل وترى أنك لا تعرف منه إلاّ جنسه ، كما إذا سمعت شيئاً في اعتقادك فاسداً عمن هو مفتر كذاب ، وأردت أن تظهر لأصحاب لك سوء اعتقادك به ، قلت : هل لكم في حيوان على صورة انسان يقول كيت وكيت ؟ متفادياً أن تقول في فلان فتسميه ، كأنك لست تعرف منه ، ولا أصحابك ، إلاّ تلك الصورة ، ولعله عندكم أشهر من الشمس ، وعليه ما يحكيه ، جَلّ وعلا ، عن الكفار في حق النبي عليه السلام : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ على رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إنَّكُمْ لَفي خَلْقٍ جديد ﴾ [1] . كان لم يكونوا يعرفون منه إلا أنه رجل ما ، وباب التجاهل في البلاغة ، وإلى سحرها ، وإن شئت فانظر لفظ كان في قول الخارجية :

أيا شجر الخابور مالكَ مورقاً ... كأنك لم تجزع على ابن طريف

ماذا ترى ؟ أو الاستخبار في قول علاّم الغيوب : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إنْ تَوَلَّيْتُمْ أنْ تُفْسِدوا في الأرضِ وتُقَطِّعوا أرْحَامَكُمْ ﴾ [2] . متضمناً للتوبيخ لهم على تمريضهم ، ورخاوة عقدهم في الايمان ، ناعياً عليهم أن يتوقع من أمثالهم ، إن تولوا أمور الناس وتأمروا عليهم ، أن يفسدوا في الارض ويقطعوا أرحامهم تناحراً في الملك ، وتهالكاً على الدنيا ؛ ليهجم بهم التأمل في المتوقع على ما يثمر من : ﴿ أولَئِكَ الّذِينَ لَعَنَهُمُ اللهُ فأصَمَّهُمْ وأعْمَى أبْصَارَهُمْ ﴾ [3] لئلا يلبسوا لمن إذا عرض لهم بذلك ، على سبيل النصيحة ، جلد النمر ، وأن لا تنقلب له حماليقهم [4] وإما لأنه لا طريق لك إلى تعريف الزائد على هذا القدر لسامعك ، وإما لأن في تعيينه مانعاً يمنعك ، وإما لأنه في شأنه ارتفاعاً أو انحطاطاً واصل إلى

(١) سورة سبأ ، الآية : ٧ .
(٢) سورة محمد ، الآية : ٢٢ .
(٣) سورة محمد ، الآية : ٢٣ .
(٤) حماليقهم : جمع : حملاق : ما غطت الجفون من بياض المقلة ، وبياض العين .

حد يوهم أنه لا يمكن أن يعرف ، فتقول في جميع ذلك : عندي رجل ، أو حضر رجل . وقولهم : شرٌّ أهَرَّ ذا نَاب [1] . من الاعتبار الاخير ، وستسمع في مثل هذا التركيب ، أعني نحو : رجل جاء ، وامرأة حضرت، فوائد . وكذا قولك في حق من يحقر مقداره في نوع من الانواع : عنده شمة قال تعالى : ﴿ ولَئِنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ ربِّكَ ﴾ [2] . ومنه : ﴿ إنْ نَظُنُّ إلاَّ ظَنّاً ﴾ [3] وقول ابن أبي السمط .

له حاجب في كل أمـــر يشينــــه   وليس له عن طالب العرف حاجب

منه أيضاً ، أنظر اليه ، كيف تجد الفهم والذوق يقتضيانك كمال ارتفاع شأن حاجب الاول ، وكمال انحطاط حاجب الثاني ، وقال تعالى : ﴿ وعلى أبْصَارِهِمْ غِشَاوةٌ ﴾ [4] فنكر لتهويل أمرها ، وقال : ﴿ لَكُمْ في القِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ [5] على معنى ، ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة ، لمنعه عما كانوا عليه من قتل الجماعة بواحد متى اقتدروا ، أو نوع من الحياة وهي الحياة الحاصلة بالارتداع عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص ، أوَمَا ترى اذاهم بالقتل فتذكر الاقتصاص فأورثه أن يرتدع كيف يسلم صاحبه من القتل وهو من القود ، فيتسبب لحياة نفسين ؛ ولمعنى طلب التعظيم والتهويل بالتنكير قال تعالى : ﴿ فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ ورَسُولِهِ ﴾ [6] دون أن يقول : بحرب الله ورسوله ، ولخلاف ذلك قال : ﴿ وعَدَ اللهُ المُؤمِنِينَ والمُؤمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تحتِهَا الأنْهَارُ خَالِدِينَ فيها

---

(١) أهر : أكره . وانظر تفصيل هذا المثل وأحكامه في : اللسان ، مادة : هرر .
(٢) سورة الأنبياء ، الآية : ٤٦ .
(٣) سورة الجاثية ، الآية : ٣٢ .
(٤) سورة البقرة ، الآية : ٧ .
(٥) سورة البقرة ، الآية : ١٧٩ .
(٦) سورة البقرة ، الآية : ٢٧٩ .

ومَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ [1] دون أن يقول : ورضوان الله ، قصداً إلى افادة ، وقدر يسير من رضوانه خير من ذلك كله ، لأن رضاه سبب كل سعادة وفلاح ، وأما قوله : ﴿ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾ [2] بالتنكير ، دون عذاب الرحمن بالاضافة ، فإما للتهويل ، وإما بخلافه ، بمعنى : أخاف أن يصيبك نفيان من عذاب الرحمن ، وقال : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ ﴾ [3] المعنى رسل أي : رسل ذوو عدد كثير ، وأولو آيات ونذر ، وأهل أعمار طوال ، وأصحاب صبر وعزم ، وما أشبه ذلك.

تقديم المسند إليه على المسند :

وأما الحالة التي تقتضي تقديمه على المسند فهي : متى كان ذكره أهم ، ثم إن كونه أهم ، يقع باعتبارات مختلفة : إما لأن أصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه ، وستسمع كلاماً في هذا المعنى في آخر الفن الثالث إن شاء الله تعالى ، وأما لأنه متضمن للاستفهام ، كقولك : أيهم منطلق ، وسيقرر في القانون الثاني ، وإما لأنه ضمير الشأن والقصة ، كقولك : هو زيد منطلق ، وعن قريب تعرف السر في التزام تقدمه ، وإما لأن في تقديمه تشويقاً للسامع إلى الخبر ليتمكن في ذهنه إذا أورده ، كما إذا قلت : صديقك فلان الفاعل الصانع رجل صدوق . وهو احدى خواص تراكيب الاخبار في باب الذي ، كما إذا قلت . بدل قولك زيد منطلق . الذي زيد هو منطلق ، أو بدل قولك : خبر مقدمك سرني ، الذي هو سرني خبر مقدمك . أو الذي خبره سرني مقدمك . وهو السبب في التزام تأخير الخبر في هذا الباب ، وامتناع الاخبار عن ضمير الشأن ، والمراد بالاخبار في عرف النحويين في هذا الباب ، هو أن تعمد إلى أي اسم

(١) سورة التوبة : الآية : ٧٢ .
(٢) سورة مريم ، الآية : ٤٥ .
(٣) سورة فاطر ، الآية : ٤ .

شئت فتزحلقه إلى العجز . وتصيّر ما عداه صلة للذي ، إن كانت الجملة اسمية ، وأما إن كانت فعلية فله أو للالف واللام بمعناه ، واضعاً مكان المزحلق ضميراً عائداً إلى الموصول ، مراعياً في ذلك ما أفادك علم النحو مثل : إن ضمير الشأن ملتزم التقديم ، وان الضمير لا ينصب مفعولا ، وإن الحال لا يكون معرّفاً ، وإن ربط المعنى بالمعنى إذا كان بسبب عود الضمير فلا بد منه ، وأنا أضرب لك أمثلة لتتحقق جميع ذلك ، قل في الاخبار عن ضميرك في : أظن الذباب يطير في الجو فيغضب أبا زيد ، الذي يظن الذباب يطير في الجو فيغضب أبا زيد ، أنا ، أو الظان الذباب ، وعن الذباب الذي أظنه يطير في الجو فيغضب أبا زيد الذباب ، وعن الجو الذي أظن الذباب يطير فيه فيغضب أبا زيد الجو ، وعن أبي زيد الذي أظن الذباب يطير في الجو فيغضبه أبو زيد ، وعن زيد الذي أظن الذباب يطير في الجو فيغضب أباه زيد ، ولا تخبر في قولك هو إكرامي زيداً قادماً واجب عن ضمير الشأن ، لئلا يلزم تأخيره الممتنع . ولا عن الاكرام لئلا يلزم إعمال الضمير الذي يقع موقعه في زيداً ، ولا عن : قادماً ، لئلا يلزم وقوع الضمير الذي هو معرفة ، موقع الممتنع عن التعريف ، وهو الحال،ولا عن الضمير في : واجب ، لئلا يلزم من عود الضمير القائم مقامه إذا عاد إلى الموصول ، كما يجب ترك ربط الخبر بالمبتدأ ، واما لأن يتقوى استناداً لخبر اليه على الظاهر ، كما ستعرفه في الفن الثالث، وأما لأن اسم المسند اليه يصلح للتفاؤل فتقدمه إلى السامع لتسره أو تسوءه، مثل أن تقول : سعيد بن سعيد في دار فلان ، وسفاك بن الجراح في دار صديقك ، وإما لأن كونه متصفاً بالخبر يكون هو المطلوب ، كما إذا قيل لك : كيف الزاهد ؟ فتقول : الزاهد يشرب ويطرب ، واما لتوهم أنه لا يزول عن الخاطر ، أو أنه يستلذ ، فهو إلى الذكر أقرب ، وإما لأن تقديمه ينبىء عن التعظيم ، والمقام يقتضي ذلك ، وإما لأنه يفيد زيادة تخصيص ، كقوله .

متى تهـز بني قطن تجدهـم　　سيوفاً في عواتقهـم سيـوف

جلوس في مجالسهم رزان وإن ضيف ألم فيهم خفوف

والمراد هم خفوف ، وقوله :

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غني مضر
مسيخ مليخ كلحم الحوا ولا أنت حلو ولا أنت مر

وأشباه ذلك .

تأخير المسند إليه عن المسند :

وأما الحالة التي تقتضي تأخيره عن المسند فهي : إذا اشتمل المسند على وجه من وجوه التقديم ، كما سترد عليك في الفن الثالث إن شاء الله تعالى .

لإطلاق المسند إليه ، أو تخصيصه ، حال التنكير :

وأما الحالتان المقتضيتان ان لاطلاق المسند اليه أو تخصيصه حال التنكير فأنت إذا مهرت فيما تقدم استغنيت عن التعريف فيهما .

قصر المسند إليه على المسند :

وأما الحالة المقتضية لقصر المسند إليه على المسند فهي : أن يكون عند السامع حكم مشوب بصواب وخطأ ، وأنت تريد تقرير صوابه ونفي خطئه ، مثل أن يكون عند السامع : أن زيداً متمول وجواد ، فتقول له : زيد متمول لا جواد ، ليعرف أن زيداً مقصور على التمول لا يتعداه إلى الجواد ، أو تقول له : ما زيد إلاّ متمول ، أو إنما زيد متمول ، وعليه ما يحكي عز وجل في حق يوسف عن النسوة : ﴿ مَا هذَا بَشَرٌ إنْ هذا إلاّ مَلَكٌ كريمٌ ﴾ [1] أي أنه مقصور على الملكية لا يتخطاها إلى البشرية ، وما يحكى عن اليهود في قوله : ﴿ وإذَا قيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدوا في

(١) سورة يوسف ، الآية : ٣١ .

الأَرْضِ قَالُوا إنّما نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [1] . أي يقولون نحن مقصورون على الصلاح لا يتأتى منا أمر سواه .

واعلم أن القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون أيضاً للمسند على المسند اليه ، ثم هو ليس مختصاً بهذا البين ، بل له شيوع وله تعريفات، فالأولى أن نفرد للكلام في ذلك فصلا ، ونؤخره إلى تمام التعرض لما سواه في قانوننا هذا ليكون إلى الوقوف عليه أقرب .

واعلم أن جميع ذلك هو مقتضى الظاهر ، ثم قد يخرج المسند اليه ، لا على مقتضى الظاهر ، فيوضع اسم الاشارة موضع الضمير ، وذلك إذا كملت العناية بتمييزه ، إما لأنه اختص بحكم بديع عجيب الشأن ، كقوله :

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا

وإما لأنه قصد التهكم بالسامع والسخرية منه ، كما إذا كان فاقدَ البصر أو لم يكن ، ثم مشار اليه أصلا ، أو النداء على كمال بلادته بأنه لا يميز بين المحسوس بالبصر وغيره ، أو على كمال فطانته ، وبعد غور إدراكه بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره ، أو قصد ادعاء أنه ظهر ظهور المحسوس بالبصر كقوله ـ

تعاللتِ كي أشجى ، وما بك علةٌ تريدين قتلي ، قد ظفرتِ بذلك

وما شاكل ذلك ، ويوضع المضمر موضع المظهر كقولهم ابتداء من غير جري ، ذكر لفظاً أو قرينة حال : رب رجلا ، ونعم رجلا زيد، وبئس رجلا عمرو ، مكان رب رجل ، ونعم الرجل ، وبئس الرجل ، على قول من لا يرى الاصل : زيد ، نعم رجلا ، وعمرو بئس رجلا ،

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ١١ .

وقولهم هو زيد عالم ، وهي هند مليحة ، مكان الشأن : زيد عالم ، والقصة هند مليحة ، ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه ، وذلك أن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى ، بقي منتظراً العقبى الكلام كيف تكون ، فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه ، وهو السر في التزام تقديمه ، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ [1] وقال : ﴿ فإنّهَا لا تَعْمي الأَبْصَارُ ولكِنْ تَعْمَى القُلُوبُ ﴾ [2] كما يوضع المظهر موضع المضمر إذا أريد تمكين نفسه زيادة تمكين ، كقوله :

إن تسألــوا الحق نعط الحق سائلــه

وقوله عز قائلا : ﴿ اللهُ الصَّمَدُ ﴾ بعد قوله : ﴿ قُلْ هوَ اللهُ أحدٌ ﴾ [3] ونظيره ، خارج باب المسند اليه : ﴿ وبالحقِّ أَنْزَلْنَاهُ وبالحقِّ نَزَلَ ﴾ [4] وكذا : ﴿ فَبَدَّلَ الّذينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيرِ الّذي قيلَ لَهُمْ فأنْزَلْنَا على الّذينَ ظَلَمُوا ﴾ [5] . وترك الحكاية إلى المظهر ، إذا تعلق به غرض فعل الخلفاء حيث يقولون : أمير المؤمنين يرسم لك ، مكان : أنا أرسم ، وهو ادخال الروعة في ضمير السامع ، وتربية المهابة أو تقوية داعي المأمور ، وعليه قوله تعالى : ﴿ فإذَا عَزَمْتَ فَتَوَكّلْ على الله ﴾ [6] ، وفعل المستعطف حيث يقول : أسيرك يتضرع اليك ، مكان : أنا أتضرع اليك ، ليكون أدخل في الاستعطاف ، وعليه قوله :

إلهــي عبــدك العاصي أتاكـــا

---

(١) سورة الإخلاص ، الآية : ١ .
(٢) سورة الحج ، الآية : ٤٦ .
(٣) سورة الاخلاص ، الآية : ٢ .
(٤) سورة الإسراء ، الآية : ١٠٥ .
(٥) سورة البقرة ، الآية : ٥٩ .
(٦) سورة آل عمران ، الآية : ١٥٩ .

وما جرى مجرى هذا الاعتبار .

واعلم أن هذا النوع ، أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة ، لا يختص المسند اليه،ولا هذا القدر بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتهاينقل كل واحد منها إلى الآخر ، ويسمى هذا النقل التفاتاً عند علماء علم المعاني، والعرب يستكثرون منه ، ويرون الكلام ، إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب، أدخل في القبول عند السامع ، وأحسن نظرية لنشاطه ، وأملأ باستدرار اصغائه ، وهم أحرياء بذلك . أليس قرى الاضياف سجيتهم ، ونحر العشار للضيف دأبهم وهجيراهم ، لا مزقت أيدي الادوار لهم أديماً ، ولا أباحت لهم حريماً ، افتراهم يحسنون قرى الاشباح فيخالفون فيه بين لون ولون ، وطعم وطعم ، ولا يحسنون قرى الأرواح فلا يخالفون فيه بين أسلوب وأسلوب ، وإيراد وإيراد، فإن الكلام المفيد عند الانسان، لكن بالمعنى لا بالضررة ، أشهى غذاء لروحه وأطيب قرى لها ، قال ربيعة بن مقروم [1] :

بانت سعاد فأمسى القلب معمودا ... وأخلفتك ابنة الحر المواعيدا

فالتفت كما ترى حيث لم يقل : وأخلفتني ، ثم قال :

ما لم ألاق امرأً جزلا مواهبه ... سهل الفناء رحيب الباع محمودا

وقد سمعت بقوم يحمدون فلم ... أسمع بمثلك لا حلماً ولا جودا

فالتفت كما ترى حيث لم يقل : بمثله ، وقال :

تذكرت،والذكرى تهيجك زينبا ... واصبح باقي وصلها قد تقضبا

وحل بفلج والأباتر أهلنا ... وشطت فحلت غمرةً فمثقبا

فالتفت في البيتين . وقال عوف ابن الاحوص :

---

(١) ربيعة بن مقروم الضبي : هو من ضبة ، جاهلي اسلامي ، شهد القادسية وجلولاء ، وهو من شعراء مضر المعدودين ، كانت عبد القيس أسرته ثم منت عليه بعد دهر . الشعر والشعراء : ٣٢٦ – ٣٢٧ ، الاشتقاق : ١٩٩ .

لهدمت الحياض فكم يغادر بحوض من نصائبه ازاء
لحولة إذ هم مغني وأهلي وأهلك ساكنون وهم رياء

فالتفت في الثاني ، وقال عبد الله بن عنمة :

ما إن ترى السيد زيدا في نفوسهم كما تراه بنو كوز ومرهوب
إن تسألوا الحق نعطي الحق سائله والدرع محقبة والسيف مقروب

فالتفت في تسألوا . وقال الحرث بن حلزة : [1]

طرق الخيال ، ولا كليلة مدلج سدكاً بأرحلنا ولم يتعرج
إني اهتديت لنا ، وكنت رجيلة والقوم قد قطعوا متان السجيج

فالتفت في الثاني . وقال علقمة بن عبدة [2] :

طحا بك قلب في الحسان طروبُ بعيد الشباب عصر حان مشيب
تكلفني ليلى وقد شط وليها وعادت عوادٍ بيننا وخطوب

فالتفت في البيتين ، وقال امرؤ القيس [3] :

تطاول ليلك بالأثمد ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمدِ
وذلك عن نبأ جاءني وخبرته عن أبي الأسود

فالتفت في الابيات الثلاثة ، وأمثال ما ذكر من أن يضبطها القلم ، وهذا النوع قد يختص مواقعه بلطائف معان قلما تتضح إلا لأفراد بلغائهم ،

---

(١) الحرث بن حلزة : أبو ظليم ، اشتهر بمعلقته ، وورواية ارتجالها مشهورة كذلك ، عمر طويلا حتى زعم الأصمعي أنه كان له من العمر ١٣٥ سنة عند إنشاد المعلقة .

(٢) علقمة بن عبدة : وهو علقمة الفحل ، من تميم ، شاعر جاهلي ، من معاصري امرىء القيس ، تنقل كثيراً ، واتصل بملوك الغساسنة والمناذرة .
انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٢٤ وما بعد ، (رقم ١٣) . موسوعة الشعر العربي ١٠١/٢ وما بعد ...

(٣) امرؤ القيس : الملك الضليل ، جندح بن حجر الكندي ، أبوه سليل ملوك كندة ، نشأ يعاقر الراح ، ويغازل النساء ، ويعشق اللهو ، وقصته معروفة . توفي حوالي سنة ٥٦٠ م.

أو للحذاق المهرة في هذا الفن ، والعلماء النحارير ، ومتى اختص موقعه بشيء من ذلك ، كساه فضل بهاء ورونق ، وأورث السامع زيادة هزة ونشاط . ووجد عنده من القبول أرفع منزلة ومحل إن كان ممن يسمع ويعقل : ﴿ وقَلِيلٌ مَا هُمْ ﴾ [1] . ﴿ أمْ تَحْسَبَ أنَّ أكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أوْ يَعْقِلُونَ ﴾ [2] . ولأمر ما وقع التباين الخارج عن الحد بين مفسر لكلام رب العزة ومفسر ، وبين غواص في بحر فرائده وغواص ، وكل التفات وارد في القرآن ، متى صرت من سامعيه ، عرفك ما موقعه .

واذا أحببت أن تصير من سامعيه فاصخ ، ثم ليتل عليك قوله تعالى : ﴿ إيَّاكَ نَعْبُدُ وإيَّاكَ نَسْتَعِين ﴾ [3] . فلعلك . أليس مما يشهد له الوجدان بحيث يغنيه عن شهادة ما سواه ، إن المرء إذا أخذ في استحضار جنايات جان متنقلا فيها عن الاجمال إلى التفصيل ، وجد من نفسه تفاوتاً في الحال ، بينا لا يكاد يشبه آخر حاله هناك أولها ، أو ما تراك إذا كنت في حديث مع انسان ، وقد حضر مجلسكما من له جنايات في حقك ، كيف تصنع ؟ تحول عن الجاني وجهك ، وتأخذ في الشكاية عنه إلى صاحبك ، تبثه الشكوى معدداً جناياته واحدة فواحدة ، وأنت فيما بين ذلك واجد مزاجك يحمى على تزايد ، يحرك حالة لك غضبية تدعوك إلى أن تواثب ذلك الجاني وتشافهه بكل سوء ، وأنت لا تجيب ، إلى أن تغلب فتقطع الحديث مع الصاحب ومباثتك إياه ، وترجع إلى الجاني مشافهاً له بالله ، قل لي : هل عامل أحد مثل هذه المعاملة ؟ هل يتصور معاملة أسوأ مما فعلت ؟ أما كان لك حياء يمنعك؟ أما كانت لك مروءة تردعك على هذا ؟ وإذا كان الحاضر لمجلسكما ذا نعم عليك كثيرة ، فإذا أخذت في تعديد نعمه عند صاحبك ، مستحضراً لتفاصيلها ، أحسست من نفسك بحالة كأنها تطالبك بالاقبال على منعمك ، وتزين لك ذلك ، ولا تزال

---

(1) سورة ص ، الآية : ٢٤ .

(2) سورة الفرقان ، الآية : ٤٤ .

(3) سورة الفاتحة ، الآية : ٤ .

تتزايد ما دمت في تعداد نعمه ، حتى تحملك من حيث لا تدري على أن نجدك ، وأنت معه في الكلام ، تثني عليه ، وتدعو له وتقول : بأي لسان أشكر صنائعك الروائع ؟ وبأية عبارة أحصر عوارفك الذوارف ؟ وما جرى ذلك المجرى ، وإذا وعيت ما قصصته عليك ، وتأملت الالتفات في : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعين ﴾ [1] . بعد تلاوتك لما قبله من قوله : ﴿ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالمين * الرَّحْمَنِ الرَّحيم * مالكِ يَوْمِ الدِّين ﴾ على وجه الذي يجب وهو : التأمل القلبي ، علمت ما موقعه وكيف أصاب المحز ، وطبق مفصل البلاغة ، لكونه منبهاً على أن العبد المنعم عليه بتلك النعم العظام الفائتة للحصر ، إذا قدر أنه ماثل بين يدي مولاه ، من حقه إذا أخذ في القراءة أن تكون قراءته على وجه يجد معها من نفسه شبه محرك إلى الاقبال على من يحمد ، صائر في أثناء القراءة إلى حالة شبيهة بايجاب ذلك عند ختم الصفات ، مستدعية انطباقها على المنزل على ما هو عليه ، وإلاّ لم تكن قارئاً . والوجه هو إذا افتتح التحميد أن يكون افتتاحه عن قلب حاضر ، ونفس ذكرة يعقل فيم هو ، وعند من هو ، فإذا انتقل من التحميد إلى الصفات أن يكون انتقاله محذواً به حذو الافتتاح ، فإنه متى افتتح على الوجه الذي عرفت مجرياً على لسانه : (الحَمْدُ للهِ) أفلا يجد محركاً للاقبال على من يحمد من معبود عظيم الشأن ؟ حقيق بالثناء والشكر ؟ مستحق للعبادة ؟ ثم إذا انتقل على نحو الافتتاح إلى قوله : (رَبِّ العَالمين) واصفاًله بكونه رباً مالكاً للخلق ، لا يخرج شيء من ملكوته وربوبيته ، أفترى ذلك المحرك لا يقوى ، ثم إذا قال : ﴿ الرَّحْمنِ الرَّحيم ﴾ ، فوصفه بما ينبىء عن كونه منعماً على الخلق بأنواع النعم : جلائلها ودقائقها ،مصيباً إياهم بكل معروف، أفلا تتضاعف قوة ذلك المحرك عند هذا ؟ ثم إذا آل الامر إلى خاتمة هذه الصفات وهي : ﴿ مَالكِ يَوْمِ الدِّين ﴾ المنادية على كونه مالكاً للأمر كله في العاقبة يوم الحشر للثواب والعقاب ، فما ظنك بذلك المحرك؟

---

(١) سورة الفاتحة ، الآيات : ١ — ٣ .

أيسع ذهنك أن لا يصير إلى حد يوجب عليك الاقبال على مولى شأن نفسك معه ،منذ افتتحت التحميد ما تصورت فتستطيع أن لا تقول : إياك ، يا من هذه صفاته نعبد ونستعين ، لا غيرك ؛ فلا ينطبق على المنزل على ما هو عليه وليس ابن الحجر الكندي يبعد،وهو المشهود له في شأن البلاغة ، والحائز لقصبات السبق في درك اللطائف ، والمفتلذ للاناسي من عيون النكت في افتتانه في الكلام ، إذا التفت تلك الالتفاتات ، وكان يمكنه أن لا يلتفت البتة ، وذلك أن يسوق الكلام على الحكاية في الأبيات الثلاثة فيقول :

تطـــاول ليلي بالأثمـــــد ونام الخلي ولم أرقد
وبت وبـــات لنا ليلـــــــة

كقول لبيد [1] :

فوقفت أسألها وكيف سؤالنـــا

أو أن يلتفت نوعاً واحداً فيقول : وبت وبات لكم ... وذلك من نبأ : جاءكم . وخبرتم عن أبي الاسود أن يكون حين قصد تهويل الخطب واستفظاعه في النبأ الموجع ، والخبر المفجع . للواقع ، ألفاتٌ في العضد ، المحرق للقلب والكبد ، فعل ذلك منها في التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهت وله الثكلى ، فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي إلاّ بتفجع الملوك له ، وتحزنهم عليه ، وأخذ يخاطبه بتطاول ليلك تسلية ، أو نبه على أن نفسه ، لفظاعة شأن النبأ ، أو استشعارها معه كمداً وارتماضاً ، أبدت قلقاً لا يقلقله كمد ، وضجراً لا يضجره مرتمض ، وكان من حقها أن تتثبت وتتصبر ، فعل الملوك ، وجرياً على

---

(۱) لبيد : أبو عقيل ، لبيد بن ربيعة العامري ، نشأ ربيب الندى والبأس ، من الشعراء المخضرمين ، وهجر الشعر في الإسلام ولم يرو عنه إلا بيت واحد :

الحمـــد لله إذ لم يأتنـــي أجـــلي حتى لبست من الاســـلام سربالا

مات سنة ٤١ هـ في خلافة معاوية .

سننها المسلوك ، عند طوارق النوائب ، وبوارق المصائب ، فحين لم تفعل شككته في أنها نفسه ، فأقامها مقام مكروب ذي حرق ، قائلا له : تطاول ليلك مسلياً ، وفي التفاته الثاني على أن المتحزّن تحزّن تحزُّنَ صدقٍ ، ولذلك لا يتفاوت الحال خاطبتك أم لم أخاطبك ؛ وفي التفاته الثالث علىّ أن جميع ذلك إنما كان لما خصه ولم يتعداه إلى من سواه ، أو نبه في التفاته الأول على أن ذلك النبأ أطار قلبه ، وأبار لبه ، وتركه حائراً ، فما فطن معه لمقتضى الحال من الحكاية ، فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر في مجاري أمور الكبار أمراً ونهياً ، والانسان إذا دهمه ما تحارُ لهُ العقول ، وتطير له الألباب ، وتدهش معه الفطن ، لا يكاد يسلم كلامه عن أمثال ذلك . وفي التفاته الثاني على أنه بعد الصدمة الأولى حين أفاق شيئاً مدركاً بعض الادراك ، ما وجد النفس معه ، فبنى الكلام على الغيبة قائلا : وبات وباتت له .... وفي التفاته الثالث على ما سبق ، أو نبه التفاته الأول على أن نفسه حين لم يتثبت ولم تتصبر ، غاظه ذلك فأقامها مقام المستحق للعتاب قائلا له على سبيل التوبيخ والتعيير : تطاول ليلك ... وفي الثاني على أن الحامل على الخطاب والعتاب ، لما كان هو الغيظ والغضب فحين سكت عنه الغضب بالعتاب الاول ، فإن سورة الغضب بالعتاب تنكسر ، ولّى عنها الوجه وهو يدمدم قائلا : وبات وباتت له .... وفي التفاته الثالث ، على ما تقدم ؛ وإنما ذكرت لك ما ذكرت ، لتقف على أن الفحول البزل لا يعترفون بالبلاغة لامرىء ، ولا يقيمون لكلامه وزناً، ما لم يعثروا من مطاوي افتناناته على لطائف اعتبارات ، والتفاضل بين الكلامين قلما يقع إلا بأشباهها .

واعلم أن لطائف الاعتبارات المرفوعة لك في هذا الفن من تلك المطامح النازحة من مقامك ، لا تثبتها حق اثباتها ما لم تمتر بصيرتك في الاستشراف لما هنالك أطياء المجهود ، ولم تختلف في السعي للتنقير عنها وراءك كل حد معهود ، ماذا بضبعك صدق همة تبطش في متوخاك بباع بسيط ، ان لا تنزِلَ عن مرمى غرضك ولو مقدار بسيط ، مستظهراً في طماعيتك

أن تستشعرها بنفس لك يقظى ، وطبع لطيف ، مع فهم متسارع ، وخاطر معوان ، وعقل دراك ، وعلماء هذه الطبقة الناظرة بأنوار البصائر ، المخصوصون بالعناية الالهية ، المدلولون بما أتوا من الحكمة وفصل الخطاب ، على أن كلام رب العزة ، وهو قرآنه الكريم ، وفرقانه العظيم ، لم يكتس تلك الطلاوة ، ولا استودع تلك الحلاوة. وما أغدقت أسافله ، ولا أثمرت أعاليه ، وما كان بحيث يعلو ولا يعلى إلاّ لانصبابه في تلك القواليب ، ولِوُرُودِه على تلك الأساليب .

الفن الثالث

في تفصيل اعتبارات المسند

للوجه الذي علمت ، أيها المخصوص ، يتلاطم أَوَاذيٌّ فكره دون أبناء جنسه المستودع في استكشافه عن أسرار البلاغة كمال أنسه النقّاب المحدث ، فلا يحتجب عنه شيء من بدائع النكت في مكامنها ، المستخرج للطائف السحر البياني عن معادنها ، المستطلع طلع الاعجاز التنزيلي باستغراق طوقه المالك لزمام الحكم ، كفاء المتحدين بعجيب فهمه ، وغريب ذوقه ، فهو الطلبة وما عداه ذرائع اليه ، وهو المراد وما سواه أسباب للتسلق عليه ، أن لا بد من التصفح لمقتضيات الاحوال في إيراد المسند اليه على تلك الصور والكيفيات ، تعلم له أيضاً أن لا بد من التصفح عن الاحوال المقتضية لأنواع التفاوت في المسند ، من كونه : متروكاً تارة وغير متروك أخرى ، ومن كونه مفرداً أو جملة ؛ وفي إفراده من كونه : فعلا ، نحو : قام زيد ويقوم وسيقوم ، أو اسماً . منكراً أو معرفاً من جملة المعرفات ، مقيداً كل من ذلك بنوع قيد ، نحو : ضربت يوم الجمعة ، وزيد رجل عالم ، وعمرو أخوك الطويل ، أو غير مقيد ، وفي كونه : جملة ، من كونها : اسمية أو فعلية ، أو شرطية أو ظرفية ، ومن كونه : مؤخراً أو مقدماً ، حتى يتهيأ لك أن يتسم لكل مقـــام بسمته ، وأن يجري

إلى حد مقتضاه على أقوم سمته ، فهو المطارح الذي تران فيه قوى القرائح ، والمطارد الذي يمتاز فيه الجدع عن القارح .

ترك المسند :

أما الحالة المقتضية لترك المسند فهي : متى كان ذكر المسند اليه بحال يعرف منه المسند ، وتعلق بتركه غرض ، اما اتباع الاستعمال ، كقولهم : ضربي زيداً قائماً ، وأكثر شربي السويق ملتوتاً ، وأخطب ما يكون الأمير قائماً ، وقولهم : كل رجل وضيعته ، وقولهم : لولا زيد لكان كذا ، ونحو ذلك ، وأما قصد الاختصار والاحتراز عن العبث ، كما إذا قلت : خرجت فإذا زيد ، أو قلت : زيد منطلق وعمرو ، وقوله عز من قائل : ﴿ أفأنبئكم بشر من ذلكم النار ﴾ [1] . إذا حملته على تقدير : النار شر من ذلكم ، وأما ضيق المقام مع قصد الاختصار ، والاحتراز عن العبث ، كنحو قوله :

قالت ؛ وقد رأت اصفراري :من به؟ وتنهدت فأجبتها : المتنهدُ

إذا حمل على تقدير : المتنهد هو المطالب ، دون : هو المتنهد ، وستعرف في الحالة المقتضية لكونه اسماً معرفاً أي التقديرين أولى ،وقوله :

نحن بما عندنا ، وأنت بما عندك راض ، والرأي مختلفُ

أي نحن بما عندنا راضون ؛ وأما تخييل أن العقل عند الترك هو معرفة ، وأن اللفظ عند الذكر هو معرفة من حيث الظاهر ، وبين المعرفين بون ، ولك أن تأخذ من هذا القبيل قوله عز وعلا : ﴿ والله ورسوله أحق أن يرضوه ﴾ [2] . وأما أن يخرج ذكره إلى ما ليس بمراد ، كما إذا قلت في : أزيد عندك أم عمرو ، أم عندك عمرو ، فإنه يخرج أم عن

---

(1) سورة الحج ، الآية : ٧٢ .
(2) سورة التوبة ، الآية : ٦٢ .

كونها متصلة إلى أنها منقطعة ، وأما لاختبار السامع ، هل يتنبه عند قرائن الاحوال أو ما مقدار تنبهه عندها ، وأما تكثير الفائدة بالمذكور من حمله عليه تارة ، وحمله عليه أخرى ، وحمله ، كقوله : ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[1] وقوله : ﴿ طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ ﴾[2] . لحملها تارة على : فصبر جميل أجمل ، وطاعة معروفة أمثل ، وحملهما أخرى على : فأمري صبر جميل ، وطاعتكم طاعة معروفة ، أي معروفة بالقول دون الفعل .

ذكر المسند :

وأما الحالة المقتضية لذكره فهي : أن لا يكون ذكر المسند اليه يفيد المسند بوجه ما من الوجوه ، كما إذا قلت ابتداء : زيد عالم ، أو أن يكون في ذكر المسند غرض ، وهو : اما زيادة التقرير ، أو التعريض بغباوة سامعك ، أو استلذاذه ، أو قصد التعجيب من المسند اليه بذكره ، كما إذا قلت : زيد يقاوم الاسد ، مع دلالة قرائن الاحوال ، أو تعظيمه أو إهانته ، أو غير ذلك ، مما يصلح للقصد اليه ، في حق المسند اليه إن كان صالحاً لذلك ، أو بسط الكلام بذكره ، والمقام مقام بسط ، أو لأن الاصل في الخبر هو أن يذكر كما سبق أمثال ذلك في اثبات المسند اليه ، أو ليتعين بالذكر كونه اسماً ، كنحو : زيد عالم ، فيستفاد الثبوت صريحاً ، فأصل الاسم صفة أو غير صفة الدلالة على الثبوت ، أو كونه فعلا ، كنحو : زيد علم ، فيستفاد التجدد ، أو ظرفاً ، كنحو : زيد في الدار ، فيورث احتمال الثبوت والتجدد بحسب التقديرين وهما حاصل أو حصل سيأتيك فيه كلام ، ويصلح لشمول هذه الاعتبارات قولك عند المخالف الله إلهنا ، ومحمد نبينا ، والاسلام ديننا ، والتوحيد والعدل مذهبنا ، والخلفاء الراشدون أئمتنا ، والناصر لدين الله خليفتنا ، والدعاء له والثناء عليه وظيفتنا .

---

(١) سورة يوسف ، الآيات : ١٨ و ٨٣ .

(٢) سورة النور ، الآية : ٥٣ .

إفراد المسند :

وأما الحالة المقتضية لإفراد المسند : فهي إذا كان فعلياً ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم ، وأعني بالمسند الفعلي ما يكون مفهومه محكوماً به بالثبوت للمسند اليه أو بالانتفاء عنه ، كقولك : أبو زيد منطلق ، والكر من البر بستين ، وضرب أخو عمرو ، ويشكرك بكر إن تعطه ، وفي الدار خالد ، إذ تقديره استقر ، أو حصل في الدار على أقوى الاحتمالين لتمام الصلة في الظرف ، كقولك : الذي في الدار أخوك ، كما يقرره أئمة النحو ، وتفسير تقوي الحكم يذكر في حال تقديم المسند على المسند اليه .

متى يكون المسند فعلاً ؟

وأما الحالة المقتضية لكونه فعلا فهي : إذا كان المراد تخصيص المسند بأحد الازمنة على أخصر . ما يمكن ، مع افادة التجدد ، كقوله عز وعلا: ﴿ فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾[1] أي ويل لهم مما اسلفت أيديهم من كتبة ما لم يكن يحل لهم ، وويل لهم مما يكسبون بذلك بعد أن أخذ الرشا ، وقوله : ﴿ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وفَرِيقاً تَقْتُلُونَ ﴾[2] . أي : فريقاً كذبتموه على التمام وفرغتم عن تكذيبه ما بقي منه غير مكذب ، وفريقاً تقتلون ما تيسر لكم قتله على التمام، وإنما تبذلون جهدكم أن تتموا قبله ، فتحومون حول قتل محمد ، فأنتم بعد على القتل . وقوله : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ ﴾[3] وقوله : سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ ﴾[4] وقوله : ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ ﴾[5] . والمراد بالزمان

(١) سورة البقرة ، الآية : ٧٩ .
(٢) سورة البقرة ، الآية : ٨٧ .
(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٣٧ .
(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٤٢ .
(٥) سورة الأعراف ، الآية : ١٨٢ ، وسورة القلم ، الآية : ٤٤ .

الماضي : ما وجد قبل زمانك الذي أنت فيه ، وبالمستقبل : ما يترقب وجوده بزمان الحال اجزاء من الطرفين ، يعقب بعضها بعضاً من غير فرط مهلة وتراخ ، والحاكم في ذلك هو العرف لا غير .

تقييد المسند :

وأما الحالة المقتضية لتقييده فهي : إذا كان المراد تربية الفائدة كما إذا قيدته بشيء مما يتصل به من نحو المصدر كنحو : ضربت ضرباً شديداً ؛ أو ظرف الزمان ، كنحو : ضربت يوم الجمعة ، أو ظرف المكان ؛ كنحو : ضربت امامك ، أو السبب الحامل ، كنحو : ضربت تأديباً ، وفررت جبناً ، أو المفعول به بدون حرف ، كنحو : ضربت زيداً ، أو بحرف ، كنحو : ضربت بالسوط ، أو ما ضربت إلاّ زيداً ، أو المفعول معه ، كنحو : جلست والسارية ، أو الحال ، كنحو : جاء زيد راكباً ، أو التمييز ، كنحو : طاب زيد نفساً ، أو الشرط ، كنحو : يضرب زيد إنْ ضرب عمرو ، أو : إن ضرب عمرو يضرب زيد ، أخرت أو قدمت فهذه كلها تقييدات للمسند ، وتفاصيل يزداد الحكم بها بعداً ، ولم أذكر الخبر في نحو كان زيد منطلقاً ، لأن الخبر هناك هو نفس المسند ، لا تقييد للمسند إنما تقييده هو كان فتأمل . وقد ظهر لك من هذا أن الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص ، محتملة في نفسها للصدق والكذب واعلم أن للفعل ، ولما يتصل به من المسند اليه وغير المسند اليه ، اعتبارات في الترك والاثبات ، والاظهار والاضمار ، والتقديم والتأخير ، وله أعني ، الفعل ، بتقييده بالقيد الشرطي على الخصوص ، اعتبارات أيضاً يذكر جميع ذلك في آخر هذا الفن في فصل لها على حدة.

ترك تقييد المسند :

وأما الحالة المقتضية لترك تقييده فهي : إذا منع عن تربية الفائدة مانع قريب أو بعيد .

متى يكون المسند اسماً ؟

وأما الحالة المقتضية لكونه اسماً فهي : إذا لم يكن المراد افادة التجدد والاختصاص بأحد الازمنة الثلاثة افادة الفعل لاغراض تتعلق بذلك .

متى يكون المسند منكراً ؟

وأما الحالة المقتضية لكونه منكراً فهي : إذا كان الخبر وارداً على حكاية المنكر ، كما إذا أخبر عن رجل في قولك : عندي رجل تصديقاً لك ، فقيل الذي عندك رجل ، أو كان المسند اليه ، كقولك : رجل من قبيلة كذا حاضر ، فإن كونه المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا أو يصح عقلا ليس في كلام العرب ، وتحقيق الكلام فيه ليس مما يهمنا الآن ، وأما ما جاء من نحو قوله :

ولا يك موقف منك الوداعــا

وقوله :

يكون مزاجها عسل ومـــاء

وبيت الكتاب :

أظبي كان أمك أم حمــار

فمحول على منوال : عرضت الناقة على الحوض ، وأصل الاستعمال ولايك موقفاً منك الوداع ، ويكون مزاجها عسلا وماء ، وظبياً كان أمك أم حمارا ، ولا تظنن بيت الكتاب خارجاً عما نحن فيه ذهاباً إلى أن اسم كان إنما هو الضمير . والضمير معرفة : فليس المراد : كان أمك، إنما المراد ظبي ، بناء على أن ارتفاعه بالفعل المفسر لا بالابتداء ، ولذلك قدرنا الاصل على ما ترى ، وفي البيت اعتبارات ، سؤالا وجواباً ، فلا عليك أن تتأملها ، وإياك والتبخيت في تخطئة أحد ههنا ، فيخطىء ابن

أخت خالتك ، وإن هذا النمط مسمى فيما بيننا بالقلب ، وهي شعبة من الاخراج ، لا على مقتضى الظاهر ، ولها شيوع في التراكيب ، وهي مما يورث الكلام ملاحة ولا يشجع عليها إلا كمال البلاغة ، تأتي في الكلام وفي الاشعار وفي التنزيل يقولون : عرضت الناقة على الحوض يريدون عرضت الحوض على الناقة ، وقال القطامي :

كما طينت بالفـــدن السياعـــا

أراد : كما طينت الفدن بالسياع ، وقال الشماخ : كما عصب العلباء بالعود ، وقال خداش :

وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر

أراد : وتشقى الضياطرة الحمر بالرماح ، ولك أن لا تحمله على القلب بوساطة استعارة الشقاء لكسرها بالطعان وقال رؤبة :

ومهمـــه مغبرة أرجـــاؤه كأن لون أرضه سماؤه

أراد : كأن لون سمائه من غبرتها لون أرضه وقال الآخر :

يمشي فيقعس أو يكب فيعثر

أراد : يعثر فيكب ، وفي التنزيل : ﴿ وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أهْلَكْنَاها فَجَاءها بَأسُنُا ﴾ [1] أي : جاءها بأسنا فأهلكناها ، على أحد الوجهين ، وفيه : ﴿ اذْهَبْ بكِتَابي هذَا فألْقِه إليْهِمْ ثمّ تَوَلّ عَنْهُمْ فانْظُرْ ماذا يَرْجِعُون ﴾ [2] على ما يحمل من : ألقه اليهم ، فانظر ماذا يرجعون . ثم تول عنهم ، وفيه : ﴿ ثمّ دنَا فتَدَلى ﴾ [3] . يحمل على تدلى فدنا ، أو كان المسند اليه معرفة لكن المراد بالمسند وصف غير معهود

(1) سورة الأعراف ، الآية : ٤ .
(2) سورة النمل ، الآية : ٢٨ .
(3) سورة النجم ، الآية : ٨ .

ولا مقصود الانحصار بالمسند اليه ، كما تقول : زيد كاتب وعمرو شاعر ، وإذا تكلمنا في تعريف المسند باللام ، اتضح عندك ما ذكرنا ، أو كان ينبىء تنكيره عما تقدم في تنكير المسند اليه من ارتفاع الشأن أو انحطاطه ، كما قال تعالى : ﴿ هُدىً للْمُتَّقِينَ ﴾ (1) مريداً بتنكيره: أنه هدى لا يكتنه كنهه وكما قال : ﴿ إنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعةِ شَيْء عَظِيمٌ ﴾ (2)

تخصيص المسند :

وأما الحالة المقتضية للتخصيص : اما بالاضافة ، كقولك : زيد ضارب غلام ، أو بالوصف ، كقولك : زيد رجل عالم ، فهي إذا كان المراد كون الفائدة أتم لما عرفت في فصل تعريف المسند اليه .

ترك تخصيص المسند :

وأما الحالة المقتضية لترك التخصيص فظاهرة لك أن كان ما سبق على ذكر منك .

متى يكون المسند اسماً معرفاً ؟

وأما الحالة المقتضية لكونه اسماً معرفاً فهي : إذا كان عند السامع متشخصاً باحدى طرق التعريف معلوماً له ، وكأني بك أسمعك تقول : فالمسند إذا كان متشخصاً عند السامع معلوماً له ، استلزم ، لا محالة ، كون المسند اليه معلوماً له أيضاً لما قدمتم أنتم ، وإذا كانا معلومين عنده ، فماذا يستفيد ؟ فانا نقول : يستفيد إما لازم الحكم كما ترى في قولك لمن أثنى عليك بالغيب : الذي أثنى علي بالغيب ، أنت معرفاً لأنك عالم بذلك، أو الحكم كما ترى في قولك لمن تعرف أن له أخاً ويعرف انساناً يسمى زيداً، أو يعرفه يحفظ التوراة ، أو تراه بين يديه ، لكن لا يعرف إن ذلك الانسان

(1) سورة البقرة ، الآية : ٢ .
(2) سورة الحج ، الآية : ١ .

هو آخوه ، إذا قلت له أخوك زيد ، أو أخوك الذي يحفظ التوراة ، أو أخوك هذا فقدمت الأخ ، أو إذا قلت زيد أخوك أو الذي يحفظ التوراة أخوك ، أو هذا أخوك فأخرت الاخ معرفاً له في جميع ذلك أن أحدهما الآخر ، ولا تقدم فيما نحن فيه ما تقدم بسلامة الامير ، لكن إذا أثنى عليك بالغيب انسان ، وعلم أن الثناء نقل اليك وأنت تتصوره كالمستخبر عن حالك ، هل تعلم أن ذلك المثني عليك هو ، وهل تحكم على ذلك المثني به، فتقول : الذي أثني علي بالغيب أنت ، فتأتي بالحكم على الوجه المتصور ، أو كان أثنى عليك هو وغيره ، وعلم أن ثناءهما نقل اليك ، وأنت تتصوره كالطالب أن تبين له ، كيف حكمك عليه وعلى ذلك الآخر؟ فتقول له : الذي أثنى عليّ بالغيب أنت ، فتأتي بالحكم ما تتصوره ، ونفيده أنك إنما اعتبرت ثناءه دون ثناء غيره ، وإذا قلت أنت الذي أثنى عليّ بالغيب ، قلته : إذا كان أثنى عليك ، ونقل إليك الثناء بمحضره ومحضر غيره، فتصورته كالطالب أن يتبين له كيف حكمك عليه ، فأتيت بالحكم على الوجه المطلوب . وإذا قلت أخوك زيد ، قلته لمن يعتقد أخاً لنفسه لكن لا يعرفه على التعيين ، فيتصوره طالباً منك الحكم على أخيه بالتعيين ، وإذا قلت : زيد أخوك قلته لمن يعلم زيداً وهو كالطالب أن يعرف حكماً له ، وأنه معتقد أن له أخاً لكن لا يعلمه على التعيين ، وكذلك إذا قلت أخوك الذي يحفظ التوراة ، أو الذي يحفظ التوراة أخوك ، أو أخوك هذا، أو هذا أخوك ، وإذا قلت : زيد المنطلق ، قلته لمن يطلب أن يعرف حكماً لزيد ، أما باعتبار تعريف العهد أن كان المنطلق عنده معهوداً ، وأما باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها ، وإذا قلت : المنطلق زيد ، قلته للمتشخص في ذهنه المنطلق بأحد الاعتبارين : وهو طالب لتعيينه في الخارج ، وإذا تأملت ما تلوته عليك أعثرك على معنى قول النحويين رحمهم الله : لايجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين معاً ، بل أيهما قدمت فهو المبتدأ. وما قد يسبق إلى بعض الخواطر من أن المنطلق دال على معنى نسبي ، فهو في نفسه متعين للخبرية وإن زيداً دال على الذات ، فهو متعين للمبدئية،

تقدم أم تأخر فلا معرج عليه فإن المنطلق لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق ، وأنه بهذا المعنى لا يجب كونه خبراً ، وإن زيد لايوقع خبراً إلا بمعنى صاحب اسم زيد ، ويكون المراد من قولنا : المنطلق زيد، الشخص الذي له الانطلاق صاحب اسم زيد ، وأما ماقد يقع من نحو قوله :

نم وإن لم أنم كرى كراكـــا

ونحو قوله :

لعاب الافاعي القاتلات لعابه

مما لا يستقيم معناه إلا بالتقديم والتأخير ، فحقه الحمل على القلب المقدم ذكره فاعرفه .

واعلم أن القول بتعريف الحقيقة باللام واستغراقها مشكل ، إذا قلنا : المراد بتعريف الحقيقـة القصد اليها وتميزها مـن حيث هي هي ، لزم أن يكون أسماء الاجناس معارف ، فإنها موضوعة لذلك ، وإنه قول لم يقل به أحد ، ولئن التزمه ملتزم ليكذبن في امتناع ، نحو : رجع رُجعى ، السريعة والبطيئة ، وذكر ذكرى ، الحسنة ، أو القبيحة ، وإنما لم أقل رجوعاً ، السريع ، وذكراً الحسن ، قصراً للمسافة في التجنب عن حديث التنوين ماهي ، ولئن ذهبت إلى أن في ، نحو : رجل ، وفرس ، وثور اعتبار الفردية ، فليس فيها القصد إلى الحقيقة من حيث هي هي ليلزمنك المصادر ، من نحو : ضرب وقتل وقيام وقعود ورُجعى وذِكرى فليس فيها ذلك بالاجماع ، ولزم أن يكون اللام في : الرجل ، أو نحو : الضرب لتأكيد تعريف الحقيقة إذ لم يقصد العهد ، وانه قول ما قال به أحد ، وإذا قلنا : المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها حال حضورها ، أو تقدير حضورها لم يمترِ عن تعريف العهد الوارد بالتحقيق أو بالتقدير ، لأن تعريف العهد ليس شيئاً غير القصد إلى الحاضر في الذهن حقيقة أو

مجازاً ، كقولك : جاءني رجل ، فقال الرجل كذا ، وقولك : انطلق رجل إلى موضع كذا ، والمنطلق ذو جد ، قال تعالى : ﴿ وليس الذكر كالأنثى ﴾ [1] . أي ليس الذكر الذي طلبت ، كالأنثى التي وهبت لها ، وإذا قلنا : المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق ، لزم في اللام كونها موضوعة لغير التعريف ، إذا تأملت ، ولزم مع ذلك أن يكون الجمع بينها وبين لفظ المفرد جمعاً بين المتنافيين ، وإن صير في الجمع بيننا إلى نحو الجمع بين المفرد وبين الواو والنون في نحو : المسلمون ، امتنع لوجوه كثيرة لا تخفى على متقني أنواع الادب ، أدناها وجوب نحو : الرجل الطوال ، والفرس الدهم ، أو صحته لا أقل على الاطراد ، وكل ذلك على ما نرى فاسد ، والاقرب بناء على قول بعض أئمة أصول الفقه ، بأن اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير ، هو أن يقال : المراد بتعريف الحقيقة أحد قسمي التعريف ، وهو تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية ، أما لأن ذلك الشيء محتاج اليه على طريق التحقيق ، فهو لذلك حاضر في الذهن ، فكأنه معهوداً ، أو على طريق التهكم ، وستعرف معنى هذا في علم البيان ، واما لأنه عظيم الخطر ، معقود به الهمم على أحد الطريقين ، فيبنى على ذلك أنه قلما ينسى ، فهو لذلك بمنزلة المعهود الحاضر . وإما لأنه لا يغيب عن الحس على أحد الطريقين ، فيبنى على ذلك حضوره ، وينزل منزلة المعهود ، وإما لأنه جار على الالسن كثير الدور في الكلام على أحد الطريقين ، فيقام لذلك مقام المعهود ؛ وإما لأن أسباباً في شأنه متآخذة أو غير ذلك مما يجري مجرى هذه الاعتبارات ، فيقام الحقيقة لذلك مقام المعهود . ويقصد اليها بلام التعريف . ثم إن الحقيقة لكونها من حيث هي هي ، لا متعددة لتحققها مع التوحد ، ولا لا متعددة لتحققها مع التكثر ، وإن كانت لا تنفك في الوجود عن أحدهما صالحة للتوحد والتكثر ، فيكون الحكم استغراقاً أو غير استغراق إلى مقتضى المقام ، فإذا كان خطابياً مثل : المؤمن غر كريم ، والمنافق خب لئيم ،

---

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٣٦ .

حمل المعرف باللام ، مفرداً كان أو جمعاً . على الاستغراق بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر ، مع تحقق الحقيقة فيهما ، يعود إلى ترجيح أحد المتساويين ؛ وإذا كان استدلالياً حمل على أقل ما يحتمل ؛ وهو الواحد في المفرد ، والعدد الزائد على الاثنين بواحد في الجمع ، فلا يوجب في مثل حصل الدرهم إلا واحد ، وفي مثل حصل الدراهم إلا ثلاثة ؛ وستقف على هذا في نوع الاستدلال ، إذا انتهينا اليه بإذن الله تعالى ؛ ومبنى كلامي هذا على أن الاثنين ليسا بجمع ، فإن عد العالم الواقف على هاتيك الصناعة بسوابقها ولواحقها للاثنين جمعاً غير مرتضى منه ؛ وههنا دقيقة ، وهي : أن **الاستغراق نوعان** : عرفي وغير عرفي فلا بد من رعاية ذلك ، **فالعرفي** في نحو قولنا : جمع الامير الصاغة ، أي جمع صاغة بلده أو أطراف مملكته فحسب ، لا صاغة الدنيا . **وغير العرفي** ، في نحو قولنا : الله غفار الذنوب ، أي كلها . واستغراق المفرد يكون أشمل من استغراق الجمع ، ويتبين ذلك بأن ليس يصدق : لا رجل في الدار في نفي الجنس إذا كان فيها رجل أو رجلان ، ويصدق : لا رجال في الدار . ومن هذا يعرف لطف ما يحكيه تعالى عن زكريا عليه السلام : ﴿ رَبِّ إنّي وَهَنَ العَظْمُ مِنِّي ﴾ [1] دون : وهن العظام ، حيث توصل باختصار اللفظ إلى الاطناب في معناه ؛ وإذا عرفت هذا فنقول : متى قلنا زيد المنطلق ، أو المنطلق زيد في المقام الخطابي ، لزم أن يكون غير زيد منطلقاً ، ولذلك ينهى أن يقال : زيد المنطلق وعمرو بالواو ، ولا ينهى أن يقال : زيد المنطلق لا عمرو بحرف لا ، ثم إذا كان الامر في نفسه كذلك ، كما إذا قلت : الله العالم الذات ، حمل على الانحصار حقيقة ، وإلاّ كما في قولك : حاتم الجواد ، وخالد الشجاع ، وقوله عز وعلا : ﴿ الم ذلكَ الكِتَابُ ﴾ [2] . حمل على الانحصار

---

(١) سورة مريم ، الآية : ٤ .

(٢) سورة البقرة ، الآيات : ١ — ٢ .

مبالغة وتنزيلا لجود غير حاتم ، وشجاعة غير خالد ، وكون غير القرآن كتاباً ، منزلة العدم لجهات اعتبارية .

متى يكون المسند جملة ؟

وأما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي : إذا أريد تقوّي الحكم بنفس التركيب ، كقولك : أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهو عرف ، أو زيد عرف ... كما سيأتيك تقرير هذا المعنى ، وقولك : بكر يشكرك أن تعطه ، أو بكر أن تعطه يشكر ، لما عرفت أن الجملة الشرطية ليست إلا جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص ، وكقولك : خالد في الدار ، أو إذا كان المسند سببياً ، وهو أن يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبني عليه ، أو بالانتفاء عنه ، مطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه تعليق اثبات له بنوع ما ، أو نفي عنه بنوع ما ، كقولك : زيد أبوه انطلق أو منطلق ، والبرّ الكرّ منه بستين ، أو يكون المسند فعلا يستدعي الاستناد إلى ما بعده بالاثبات أو بالنفي ، فيطلب تعليقه على ما قبله بنوع إثبات أو نفي لكون ما بعده بسبب مما قبله ، نحو : عمرو ضرب أخوه ، لا شيئاً متصلا بالفعل ، نحو : زيد ضارب أخوه ، أو مضروب ، أو كريم ، لسر نطلعك عليه . وما ذكرت لك إذا تحققت مضمونه أعثرك على وجه حكم النحويين ، لا بد في الجملة الواقعة خبراً ، من ذكر يرجع إلى المسند اليه لفظاً أو تقديراً ، وأعثرك على أن الجملة بعد ضمير الشأن ، في نحو : هو زيد ، هو منطلق ، أو أنه : زيد منطلق مستثناة عن هذا الحكم لكونها نفس المخبر عنه ، وأعثرك على وجه نيابة تعريف الجنس عن الضمير ، في نحو : الرجل زيد ، على قول من يرى المخصوص مبتدأ ، ونعم الرجل خبره ، ونيابة العموم عنه في مثل : ﴿ إنّ الّذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالحاتِ إنّا لا نُضيعُ أجْرَ مَنْ أحْسَنَ عَمَلا ﴾[1]

(١) سورة الكهف ، الآية : ٣٠ .

وأما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية فهي إذا كان المراد التجدد كقولك : زيد انطلق ، أو ينطلق ، فالفعل موضوع لافادة التجدد ودخول الزمان الذي من شأنه التغير في مفهومه مؤذن بذلك .

وأما الحالة المقتضية لكونها اسمية فهي إذا كان المراد خلاف التجدد والتغير ، كقولك : زيد أبوه منطلق ، فالاسم أبو دل على التجدد ، لم يدل عليه إلا بالعرض ، وما تسمع من تفاوت الجملتين الفعلية والاسمية ، تجدداً وثبوتاً ، هو يطلعك على أنه حين ادعى المنافقون الايمان بقولهم : ﴿ آمناً باللهِ وباليَوْمِ الآخرِ ﴾ [1] جائثين به جملة فعلية على معنى : أحدثنا الدخول في الايمان وأعرضنا عن الكفر ، ليروج ذلك عنهم ، كيف طبق المفصل في رد دعواهم الكاذبة قوله تعالى : ﴿ ومَا هُمْ بمُؤمنين ﴾ [1] حيث جيء به جملة اسمية ومع الباء ، وعلى تفاوت كلام المنافقين مع المؤمنين ومع شياطينهم فيما يحكيه جل وعلا عنهم وهو : ﴿ وإذا لَقُوا الّذينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنّا وإذا خَلَوْا إلى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إنّا مَعَكُمْ ﴾ [2] . تفاوتاً إلى جملة فعلية وهي : آمنا وإلى اسمية ومع إن ، وهي : إنا معكم : كيف أصاب شاكلة الرمي ، وعلى أن إبراهيم حين أجاب الملائكة عن قولهم له : سلاماً ،بالنصب ، بقوله لهم : سلام ، بالرفع ، كيف كان عاملا بالذي يتلى عليك في القرآن المجيد من قوله : ﴿ وإذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيّةٍ فَحَيُّوا بأحْسَنَ منها ﴾ [3] .

وأما الحالة المقتضية لكونها شرطية فستقف عليها في موضعها .

وأما الحالة المقتضية لكونها ظرفية فهي إذا كان المراد اختصار الفعلية ، كقولك : زيد في الدار ، يدل استقر فيها أو حصل فيها على أقوى

---

(1) سورة البقرة ، الآية : ٨ .

(2) سورة البقرة ، الآية : ١٤ .

(3) النساء ، الآية : ٨٦ .

الاحتمالين ، على ما تقدم ، ويظهر لك من هذا أن مرجع الجمل الاربع إلى اثنتين : اسمية وفعلية .

تاخير المسند :

وأما الحالة المقتضية لتأخير المسند فهي : إذا كان ذكر المسند اليه أهم، كما مضى في فن المسند اليه ، وإياك أن تظن بكون الحكم على المسند اليه مطلوباً استيجاب صدر الكلام له ، فليس هو هناك فلا تغفل .

تقديم المسند :

وأما الحالة المقتضية لتقديمه فهي أن يكون متضمناً للاستفهام ، كنحو: كيف زيد ؟ وأين عمرو ؟ ومتى الجواب ؟ والقانون الثاني موضع تقريره، أو أن يكون المراد تخصيصه بالمسند اليه كقوله عز وعلا : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [1] وقولك لمن يقول : زيد إمّا قائم وإما قاعد ، فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما ، قائم هو . وقولهم : تميمي أنا ، وارد على هذا ، وسيأتيك في هذا المعنى في فصل **القصر** كلام . أو أن يكون المراد التنبيه على أنه خبر لا نعت ، كقولها : تحت رأسي سرج ، وعلى أبيه درع .

وقوله :

له همم لا منتهى لكبارها ... وهمته الصغرى أجل من الدهرِ

وقوله :

لها حلق ضيق لو أن وضينه ... فؤادك لم يخطر بقلبك هاجسُ

وقوله :

لكل جديد لذة غير أنني ... وجدت جديد الموت غير لذيذِ

(1) سورة الكافرون ، الآية : ٦ .

وقوله :

عند الملـــوك مضرة ومنافـــع وأرى البرامك لا تضر وتنفـــعُ

وقولها :

أغـــر أبلج يأتم الهـــداة بـــــه كأنه علـــم في رأسه نـــــارُ

وقوله تعالى : ﴿ ولَكُمْ في الارْضِ مُسْتَقَرٌّ ومَتَاعٌ إلى حين ﴾ [1] وما شاكل ذلك ، فإن النعت لا يقدم على المنعوت ، ولذلك يقال : جاءني راكباً رجل ، وإنما يصار إلى هذا التنبيه ، لأن الظرف بتأخره عن المنكر يكون بالحمل على الوصف أولى منه بالحمل على الخبر لأمرين يتعاضدان ، في ذلك استدعاء المنكر في مقام الابتداء أن يوصف ، ليتقوى بذلك فائدة الحكم ، كما سبق في الفن الثاني ، وصلاحية الظرف أن يكون من صفاته ، ولذلك لا يجب تقديم الظرف على المنكر إذا كان موصوفاً ، قال الله تعالى : ﴿ وأجَلٌ مُسَمّى عِنْده ﴾ [2] . وإن هذا التقديم ملتزم مع مبتدأ غير مصدر ، أما مع المصدر ، كنحو : سلام عليك ، وويل لك ، فلا فرق بين ظرف له حق في التأخير عن مبتدئه ، ذلك قبل صيرورته مبتدأ ، وذلك قولك : سلاماً عليك ، بالنصب منزلا منزلة : أسلم عليك ، مفيداً التجدد لذلك ، وبين ظرف ليس له ذلك ، أو أن يكون قلب السامع معقوداً به كقولك : قد هلك خصمك ، لمن يتوقع ذلك ، أو لأنه صالح للتفاؤل ، أو لأنه أهم عند القائل ، كما إذا قلت : عليه من الرحمن ما يستحقه ، أو كقوله :

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر الســـــلام

وقوله :

وليس بمغنٍ في المـــودة شافـــعٌ إذا لم يكن بين الضلوع شفيـــعُ

(١) سورة البقرة ، الآية : ٣٦ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ٢ .

أو أن يكون المراد بتقديمه نوع تشويق إلى ذكر المسند ، كقوله :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتهـــــا : شمس الضحى ، وأبواسحق ، والقمر

وقوله :

وكالنـــار الحياة ، فمن رمـــاد أواخرها ، وأولها دخـــــانُ

وحق هذا الاعتبار تطويل الكلام في المسند ، وإلاّ لم يحسن ذلك الحسن ، أو يكون المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت ، فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الأولى ، وقولي : في الدرجة الاولى ، احترّاز عن نحو : أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وزيد عرف ؛ فإن الفعل فيه يستند إلى ما بعده من الضمير ابتداء ، ثم بوساطة عود ذلك الضمير إلى ما قبله يستند اليه في الدرجة الثانية ، وإذا سلكت هذه الطريقة ، سلكت باعتبارين مختلفين ؛ أحدهما أن يجري الكلام على الظاهر ، وهو أن « أنا » مبتدأ ، « وعرفت » خبره ، وكذلك : أنت عرفت ، وهو عرف ؛ ولا يقدّر تقديم وتأخير كما إذا قلنا : زيد عارف ، أو زيد عرف ، اللهم إلاّ في التلفظ ؛ وثانيهما أن يقدر أصل النظم : عرفتُ أنا ، وعرفتَ أنت ، وعرفَ هو . ثم يقال قدمَ أنا وأنت وهو .

فنظم الكلام بالاعتبار الأول لا يفيد إلا تقوي الحكم ، وسبب تقويه هو : إن المبتدأ لكونه مبتدأ ، يستدعي أن يسند اليه شيء ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند اليه صرفه المبتدأ إلى نفسه ، فينعقد بينهما حكم ، سواء كان خالياً عن ضمير المبتدأ . نحو : زيد غلامك ، أو كان متضمناً له ، نحو : أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهو عرف ، أو زيد عرف ، ثم إذا كان متضمناً لضميره ، صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً ، فيكتسي الحكم قوة ، فإذا قلت : هو يعطي الجزيل ، كان المرد تحقيق اعطائه الجزيل عند السامع ، دون تخصيص اعطاء الجزيل به ، وعليه قوله عز وعلا :

﴿واتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [1]
ليس المراد أن شيئاً سواهم لا يخلق ، إنما المراد تحقيق إنهم يخلقون ؛ وقوله: ﴿إنَّ وليِّيَ اللهُ الَّذي نَزَّلَ الكِتابَ وهُوَ يَتَولّى الصّالحين﴾ [2] وقوله : ﴿ وحُشِرَ لِسُلَيْمانَ جُنُودُهُ مِنَ الجِنِّ والانْس والطّير. فَهُمْ يُوزعُون ﴾ [3] ، وقوله : ﴿ وإذَا جاؤكُمْ قالُوا آمَنّا وقَدْ دَخَلُوا بالكُفْرِ وهُمْ وقد خَرَجُوا به ﴾[4]. وكذلك إذا قلت: أنت لا تكذب ، كان أقوى للحكم بنفي الكذب عن المخاطب من قولك : لا تكذب ، من غير شبهة ، ومن قولك : لا تكذب أنت ؛ فإن أنت هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بأنه هو. لا غيره ، لا لتأكيد الحكم ، فتدبر . وعليه قوله تعالى: ﴿والّذينَ هُمْ برَبِّهِم لايشركون﴾ [5] وقوله : ﴿ لَقَدْ حَقَّ القَوْلُ عَلى أكْثَرِهم فَهُمْ لا يؤمِنُونَ ﴾ [6] وقوله : ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِم الانباء يومَئِذٍ فَهُمْ لا يَتَساءلُونَ ﴾[8] وقوله : ﴿إنَّ شَرَّ الدّوابِّ عِنْدَ اللهِ الّذينَ كَفَرُوا فَهُمْ لايؤمنون﴾[8] ويقرب من قبيل : أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهو عرف . في اعتبار تقوي الحكم : زيد عارف ؛ وإنما قلت : يقرب ، دون أن أقول نظيره ، لأنه لما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في : أنا عارف . وأنت عارف ، وهو عارف ، أشبه الخالي عن الضمير ؛ ولذلك لم يحكم على عارفٌ بأنه جملة ، ولا عومل معاملتها في البناء حيث أعرب في نحو رجل عارف ، رجلاً عارفاً ، رجل عارف كما عرف في علم النحو ، واتبعه في حكم الافراد ، نحو زيد عارف أبوه .

وبالاعتبار الثاني : يفيد التخصيص قال تعالى : ﴿ ومِنْ أهْلِ

---

(1) سورة الفرقان ، الآية : ٣ .
(2) سورة الأعراف ، الآية : ١٩٦ .
(3) سورة النمل ، الآية : ١٧ .
(4) سورة المائده ، الآية : ٦١ .
(5) سورة المؤمنون ، الآية : ٥٩ .
(6) سورة يس ، الآية : ٧ .
(7) سورة القصص ، الآية : ٦٦ .
(8) سورة الأنفال ، الآية : ٥٥ .

المدينة مَرَدُوا عَلى النِّفَاقِ لا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلمهم ﴾ [1] المراد: لا يعلمهم إلا الله ولا يطلع على أسرارهم غيره ، لإبطانهم الكفر في سويداوات قلوبهم ، وسيأتيك بيانه في فصل التقديم والتأخير ، ونظير قولنا : أنا عرفت ، في اعتبار الابتداء ، لكن على سبيل القطع قولك : زيد عرفت ، أو عرفته ، وفي اعتبار التقديم : زيداً عرفت . الرفع يفيد تحقيق إنك عرفت زيداً ، والنصب يفيد إنك خصصت زيداً بالعرفان . وأما : زيداً عرفته ، فأنت بالخيار إن شئت قدرت المفسر قبل المنصوب، على نحو : عرفت زيداً عرفته ، وحملته على باب التأكيد ، وان شئت قدرته بعده على نحو : زيداً عرفت عرفته ، وحملته على باب التخصيص. وأما نحو قوله : ﴿ وأمّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ [2] ، فيمن قرأ بالنصب ، فليس إلا التخصيص لامتناع : اما فهدينا ثمود ، وإنما نحو : زيد عرف . ورجل عرف . فليسا من قبيل : هو عرف في احتمال الاعتبارين على السواء ، بل حق المعرّف حملة على وجه تقوي الحكم ، وحق المنكر حمله على وجه التخصيص . وإنما افترق الحكم بين الصور الثلاث لأنه إذا قلنا : عرف هو ، لم يكن هو فاعلا ، لما عُرِفَ في علم النحو إن ضمير الفاعل لا ينفصل إلاّ إذا جرى الفعل على غير ما هو له في موضع الالباس ، وإذا تقدم عليها « إلاّ » صورة ، كنحو : ماضرب إلاّ هو ، أو معنى ، كنحو : إنما يدافع عنك أنا ، إذ المعنى لا يدافع عنك إلاّ أنا ، وإذا لم يكن هو فاعلا احتمل التقديم على الفعل ، فإذا قلنا : هو عرف ، كان له ذلك الاحتمال ، مع احتمال الابتداء ، لكونه في موضعه ، وكونه مع ذلك علىشرطه في قوة الفائدة بالاخبار عنه وهو تعرفه؛ وإذا قلنا : عرف زيد كان زيد مرفوعاً بعرف لقلة نظائر : ﴿ وأَسَرُّوا النَّجْوى الّذينَ ظَلَمُوا ﴾ [3] وحينئذٍ لا يكون له احتمال التقدم على

(1) سورة التوبة ، الآية : ١٠١ .
(2) سورة فصلت ، الآية : ١٧ .
(3) سورة الأنبياء ، الآية : ٣ .

الفعل ، كما سبق في علم النحو ، فلا يكون لقولنا : زيد عرف ، غير احتمال الابتداء ، اللهم إلاّ بذلك الوجه البعيد ، فلا يرتكب عند المعرف لكونه على شرط المبتدأ . وإنما يرتكب عند المنكر لفوات الشرط ، إذ لم يمنع عن التخصيص مانع ، كما إذا قلت : رجلٌ جاء ، لصحة أن يراد الجائي رجل لا امرأة . أيها السامع دون قولهم : شرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ ، لامتناع أن يراد : المُهِرُّ لذي ناب شرٌّ لا خير ، اللهم إلاّ إذا حملت التخصيص على وجه آخر ، وهو الإفراد على تقدير رجل جاء لا رجلان ، فإنه محمل يصار اليه كثيراً عند علماء هذا النوع ، وشر أهر ذا ناب لا شرّان ، لكن بهذا الوجه يكون نابياً عن مظان استعماله ، وإذا صرح الائمة ، رحمهم الله ، بتخصيصه حيث نأولوه بـ : ما أهر ذا ناب إلاّ شرٌّ ، فالوجه تفظيع شأن الشر بتنكيره ، كما سبق ، فهو محزه ، ولما عرفت من أن بناء الفعل على المبتدأ أقوى للحكم ، تراهم إذا استعملوا لفظ : المثل ، ولفظ : الغير ، بطريق الكناية نحو : مثلك لا يبخل ، أي أنت لا تبخل وغيرك لا يجود ، بمعنى : أنت تجود من غير ارادة التعريض بلفظي : المثل والغير على انسانين يقصد اليهما إلا يكادون يتركون تقديمهما لكونه أعون للمعنى المراد بهما إذ ذاك ، ويتحقق هذا في علم البيان إن شاء الله تعالى.

فصل : اعتبارات الفعل وما يتعلق به :

واعلم أن للفعل ، ولما يتعلق به ، اعتبارات مجموعها راجع إلى : التّرك والاثبات ، والاظهار والاضمار ، والتقديم والتأخير ؛ فلا بد من التكلم هناك ، ومن التكلم على الخصوص في تقييده ، أعني الفعل ، بالقيود الشرطية ، فنقول : أما الترك فلا يتوجه إلى فاعله كما عرف في علم النحو ، وإنما يتوجه إلى نفس الفعل ، أو إلى غير الفاعل ، لكنه لا يتضح اتضاحاً ظاهراً ، إلاّ في المفعول به كما ستقف عليه .

ترك الفعل :

أما الحالة المقتضية لترك الفعل ، فهي أن تغني قرائن الاحوال عن

ذكره ، ويكون المطلوب هو : الاختصار . أو اتباع الاستعمال الوارد على تركه ، كما إذا أردت ضرب المثل بقولهم : لا حظية فلا ألية ، أو بقولهم : لو ذات سوار لطمتني ، أو غير ذلك مما هو مصبوب في هذا القالب ، أو على ترك نظائره ، كما إذا قلت : إن زيداً جاء ، ولو عمرو ذهب ، وتلك القرائن كثيرة ، وأنا أضبط لك منها ههنا ما تستعين به على درك ما عسى يشذ عن الضبط ، فأقول ، والله الموفق للصواب .

منها : أن يكون مفسراً ، كنحو : إن ذو لوثة لأنا . ولو ذات سوار لطمتني ، وهلا أبوك حضر ، ﴿إذا السّماء انْشَقّتْ﴾ [1] ونحو : أزيد ذهب أو ذهب به ، أو ذهب أخوه، ونحو : ﴿وأيّايَ فَارْهَبُونِ﴾[2] كما سبق التعرض له في علم النحو .

ومنها : أن يكون هناك حرف إضافة : فإن حروف الاضافة ، لوضعها على أن يفضي بمعاني الافعال إلى الاسماء ، لا تنفك عن الافعال، إلا أن دلالته لا تتخطى الفعل المطلق ، فإذا أريد تقييده احتيج إلى دلالة أخرى ثم هي تتفاوت ، فتارة يكون الشروع . كما إذا قلت عند الشروع في القراءة : ﴿ بِسْمِ اللهِ ﴾ فإنه يفيد أن المراد باسم الله اقرأ ، أو عند الشروع في القيام أو القعود أو أي فعل كان ، فإنه يفيد ذلك ، وتارة يكون الاقتران ، كقولك لمن أعرس : بالرفاء والبنين ، أو لمن فوض اليك أن تختار : اليك الاختيار ، فإنه يفيد : بالرفاء اعرست ، واليك يفوض، وتارة يكون عموم الاستعمال ، كنحو : في الدار ، أو في البلد ، أو في كذا ، فإنه لا يُراد إلاّ معنى الحصول ، وتارة يكون غير ذلك من مقيدات الاحوال فقس .

ومنها : أن يكون الكلام جواباً لسؤال واقع ، نحو أن يسمع منك :

---

(١) سورة الأنشقاق ، الآية : ١ .
(٢) سورة البقرة ، الآية : ٤٠ .

يكتب القرآن لي ، فتسأل : من يكتبه ؟ فتقول : زيد . فيكون الحال مغنية عن ذكر : يكتب ، وعليه قوله تعالى : ﴿ ولَئِنْ سألْتَهُمْ مَنْ خلَقَ السمَوات والأرْضَ ليَقولُنّ الله ﴾ [1] وقوله : ﴿ ولَئِنْ سألْتَهُمْ مَنْ نَزّلَ مِنَ السّماء مَاء فأحْيَا به الأرضَ بَعْدَ مَوْتها ليَقولُنّ الله ﴾ [2] .

أو جواباً بالسؤال مقدر ، مثل أن يقول : يكتب القرآن لي زيد، وعليه بيت الكتاب .

لبيــــك يزيـــــد ضـــارع ...

وقراءة من قرأ : ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فيها بالغُدُوِّ والآصَال ، رجَالٌ ﴾ [3] وكذلك يوحي اليك ربك ، ببناء الفعل للمفعول في البيت وفي الآيتين ، ومن البناء على السؤال المقدر ؛ ارتفاع المخصوص في باب : نعم وبئس على أحد القولين ، وعسى أن نتعرض في فصل الايجاز والاطناب لهذا الباب ، وأن هذا التركيب متى وقع موقعه رفع شأن الكلام في باب البلاغة إلى حيث يناطح السماك ، وموقعه أن يصل من بليغ ، عالم بجهات البلاغة، بصير بمقتضيات الاحوال ، ساحر في اقتضاب الكلام ، ماهر في أفانين السحر إلى بليغ مثله ، مطلع من كل تركيب على خاف معناه وفصوص مستتبعاته ، فإن جوهر الكلام البليغ مثله مثل الدرة الثمينة لا ترى درجتها تعلو ، ولا قيمتها تغلو ، ولا نشتري بثمنها ، ولا تجري في مساومتها على سننها ما لم يكن المستخرج لها بصيراً بشأنها ، والراغب فيها خبيراً بمكانها، وثمن الكلام : أن يوفي من أبلغ الاصغاء ، وأحسن الاستماع حقه ، وأن يتلقى من القبول له ، والاهتزاز بأكمل ما استحقه ، ولا يقع ذلك ما لم يكن السامع عالماً بجهات حسن الكلام ، ومعتقداً بأن المتكلم تعمدها

---

(١) سورة لقمان ، الآية : ٢٥ .

(٢) سورة العنكبوت ، الآية : ٦٣ .

(٣) سورة النور ، الآيات : ٣٦ — ٣٧ .

في تركيبه للكلام عن علم منه ، فإن السامع إذا جهلها لم يميز بينه وبين ما دونه ، وربما أنكره ، وكذلك إذا أساء بالمتكلم اعتقاده ، ربما نسبه في تركيبه ذاك إلى الخطأ، وأنزل كلامه منزلة ما يليق به من الدرجة النازلة، ومما يشهد لك بهذا ما يروى عن عليّ ، رضي الله عنه ، إنه كان يشيع جنازة فقال له قائل : من المتوفي ؟ بلفظ اسم الفاعل ، سائلا عن المتوفى فلم يقل : فلان ، بل قال : الله رداً لكلامه عليه ، مخطئاً إياه ، منبهاً له بذلك على أنه كان يجب أن يقول : من المتوفى ؟ بلفظ اسم المفعول ، ويقال إن هذا الواقع كان أحد الأسباب التي دعته إلى استخراج علم النحو ، فأمر أبا الأسود الدؤلي بذلك ، فهو أول أئمة علم النحو ، رضوان الله عليهم أجمعين ؛ وما فعل ذلك ، كرم الله وجهه ، إلاّ لأنه عرف من السائل أنه ما أورد لفظ المتوفّى على الوجه الذي يكسوه جزالة في المعنى ، وفخامة في الايراد ، وهو وجه القراءة المنسوبة اليه : ﴿والّذينَ يَتَوفّوْنَ مِنْكُمْ ويَذَرُونَ أزْواجاً﴾ [1] . بلفظ بناء الفعل للفاعل ، من ارادته معنى والذين يستوفون مدد أعمارهم ، وإذا عرفت هذا فنقول في التركيب الذي نحن فيه من مثل : يكتب القرآن لي زيد ، برفع زيد مع بناء الفعل للمفعول جهات للحسن ، ومزايا يتلوها عليك ، ليكون لك ذريعة إلى درك ما سواها إذا شحذنا بها بصيرتك .

ومنها أن الكلام متى انسج على هذا المنوال ، ناب مناب الجمل الثلاث ؟ احداها : يكتب القرآن لي ، والثانية : الجملة المدلول عليها بزيد ، وهي من يكتبه ، والثالثة : زيد مع الرافع المقدر ، وهي يكتبه زيد ، بخلافه إذا قيل : يكتب القرآن لي زيد ، بلفظ المبني للفاعل ، ولا شبهة إن الكلام متى كان أجمع للفوائد كان أبلغ .

ومنها أن الكلام متى سيق هذا المساق كان كل واحد من لفظي : القرآن وزيد مقصوداً اليه في الذكر ، غير مستغنى عنه بخلافه في التركيب الآخر ، فإن لفظ القرآن فيه بعد فضله والتقريب ظاهر .

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٤ .

ومنها أن الكلام، متى سلك به هذا المسلك، لم يكن أوله مُطْمعاً في ذكر الكاتب ، فإذا ورد السامع فائدة ذكره ، كانت حاله كمن تيسر له غنيمة من حيث لا يحتسب ، بخلافه في النظم ؛ ومنها أن الكلام على ذلك النظم يكون كالمتناقض من حيث الظاهر ، لأن كون القرآن مفعولا فضلة فيه ، يكون مؤذناً بأن مساس الحاجة اليه دون مساس الحاجة إلى الفاعل ، وكونه مقدماً على الفاعل يكون مؤذناً بالاعتناء بشأنه ، وأن مساس الحاجة اليه فوق مساس الحاجة إلى ما أخر ، بخلافه في هذا النظم ، فإنه يكون سايماً عن ذلك ، وفي هذا الوجه نظر يذكر في الحواشي .

ومنها أن الكلام في التركيب الذي نحن فيه يفيد استناد الكتبة إلى الفاعل اجمالا أولا ، وتفصيلا ثانياً، وفي غيره يقيد استنادها اليه من وجه واحد ، فيكون هذا التركيب أبلغ ؛ ومن قبيل ما نحن بصدده : ﴿ وجَعَلوا لله شُركاء الجنّ ﴾ [1] فلله شركاءهما : مفعولا « جعلوا » وانتصاب الجنّ بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر ، وهو : من جعلوا شركاء ؟

إثبات الفعل :

وأما الحالة المقتضية لإثبات الفعل فاشتماله المقام على جهة من جهات الاستدعاء له ، والتلفظ به ، مما نبهت على أمثالها غير مرة .

ترك مفعوله :

وأما الحالة المقتضية لترك مفعوله فهو : القصد إلى التعميم والامتناع على أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار ، وأنه أحد أنواع سحر الكلام ، حيث يتوصل بتقليل اللفظ إلى تكثير المعنى ، كقولهم في باب المبالغة : فلان يعطي ويمنع ، ويصل ويقطع ، ويبني ويهدم ، ويغني ويعدم ، وقوله عز قائلا : ﴿ والله يَدْعوا إلى دارِ

---

(١) سورة الأنعام ، الآية : ١٠٠ .

السّلاَمِ ﴾ [1] أو القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهاباً في نحو : فلان يعطي ، إلى معنى ، يفعل الاعطاء ، ويوجد هذه الحقيقة إيهاماً للمبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللام للاستغراق ، وعليه قوله عز وجل : ﴿ فَلاَ تَجْعَلُوا لله أَنْدَاداً وأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [2] المعنى وأنتم من أهل العلم والمعرفة ؛ أو القصد إلى مجرد الاختصار ، لنيابة قرائن الاحوال عن ذكره ، كقوله عز وعلا : ﴿ أهذا الّذي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً ﴾ [3] إذ لا يلبس أن المراد : أهذا الذي بعثه الله لاستدعاء الموصول ، الراجع اليه من الصلة ، وقوله : ﴿ أرني أَنْظُرُ إليْكَ ﴾ [4] لاتضاح أن المراد أرني ذاتك ، وقوله : ﴿ ولمّا وَرَدَ ماء مَدْيَنَ وجَدَ عَلَيْهِ أُمّةً مِنَ النّاسِ يَسْقُونَ ووجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرأتين تَذُودان قالَ مَا خَطْبُكُما قَالَتَا لا نَسْقي حتّى يُصْدِرُ الرِّعَاء﴾ [5] لانصباب الكلام إلى ارادة يسقون مواشيهم ، وتذودان غنمهما ، ولا تسقي غنمهما حتى يصدر الرعاء مواشيهم ، وقوله: ﴿فَلَوْ شَاء لهَدَاكُمْ أجْمَعين﴾ [6] لظهور أن المراد لو شاء هدايتكم لهداكم ، ولك أن تنظم قوله : ﴿ فَلاَ تَجْعَلُوا لله أنْداداً وأنْتُمْ تَعْلَمُون ﴾ [7] في هذا السلك ، على تقدير: وأنتم تعلمون أنه لا يماثل ، أو وأنتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت ، أو وأنتم تعلمون أنها لا تفعل مثل أفعاله، كقوله : ﴿ هَلْ مِنْ شُركائِكم مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذلكُمْ مِنْ شَيء ﴾ [8] . وأكثر فواصل القرآن من نحو : يعلمون ، يعقلون ، يفقهون ، واردة على ما سمعت من الاحتمالين ، وقول الشاعر :

---

(1) سورة يونس ، الآية : ٢٥ .
(2) سورة البقرة ، الآية : ٢٢ .
(3) سورة الفرقان ، الآية : ٤١ .
(4) سورة الأعراف ، الآية : ١٤٣ .
(5) سورة القصص ، الآية : ٢٣.
(6) سورة الأنعام ، الآية : ١٤٩.
(7) سورة البقرة ، الآية : ٢٢.
(8) سورة الروم ، الآية : ٤٠.

إذا شاء ظالــــعٌ مسجــــورةٌ ترى حولها النبــع والسأسما [1]

وقوله :

فإن شئت لم تر قل و إن شئت أرقلت مخافــة ماوي من القد محصــد

وقوله :

لو شئت عدت بلاد نجد عــودة فحللت بين عقيقــــة وزروده

أو الرعاية على الفاصلة ، كنحو : ﴿ والضُّحى * واللّيْلِ إذَا سجى * مَا وَدّعَكَ رَبُّكَ ومَا قَلى ﴾ [2] أو استهجان ذكره ، كقول عائشة رضي الله عنها : ما رأيت منه ولا رأى مني ، يعني العورة ؛ أو القصد إلى اعتبار غير ذلك من الاعتبارات المناسبة للترك .

إثبات الفعل :

وأما الحالة المقتضية لإثباته فعراء المقام عما ذكر ، أو القصد إلى زيادة تقرير وبسط الكلام بذكره ، أو الرعاية على الفاصلة ، كقوله تعالى : ﴿ والشّمْسِ وضحَاها * والقَمَرِ إذَا تَلاها ﴾ [3] وما شاكل ذلك من الجهات المعتبرة في باب الاثبات .

إضمار فاعل الفعل :

وأما الحالة المقتضية لإضمار فاعله : فهو كون المقام حكاية أو خطاباً ، كقولك : عرفت وعرفت ، أو كون الفاعل مسبوقاً بالذكر ، كقولك : جاءني رجل فطلب مني كذا ، أو في حكم المسبوق به كنحو قوله في مطلع القصيدة :

---

(١) ظالع : شاء عرجاء . مسجورة ، ساكنة ممتلئة . السأسم : نوع من الشجر .
(٢) سورة الضحى ، الآية : ١ – ٣ .
(٣) سورة الشمس ، الآيات : ١ – ٢ .

رارت عليهـــا للظـــلام رواق   ومن النجوم قلائـــد ونطـــاق

وقوله في الافتتاح :

قالت ولم تقصد لقيـــل الخنـــا   مهلا فقد أبلغـــت أسماعـــي

إظهار فاعل الفعل :

وأما الحالة المقتضية لكونه مظهراً فهي كون المقام غير ما ذكر ، أو كونه مستدعياً زيادة التعيين والتمييز ، كقولك : جاءني رجل فقال الرجل كذا ، أو مستدعياً للالتفات، كقول الخلفاء : يرسم أمير المؤمنين كذا ، مكان ارسم كذا .

التقديم والتأخير مع الفعل :

وأما اعتبار **التقديم والتأخير** مع الفعل فعلى ثلاثة أنواع :

أحدها : أن يقع بين الفعل وبين ما هو فاعل له معنى ، كنحو : أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهو عرف ، دون زيد عرف .

وثانيها : أن يقع بينه وبين غير ذلك ، كنحو : زيداً عرفت ، ودرهما أعطيتُ ، وعمراً منطلقاً علمت .

وثالثها : أن يقع بين ما يتصل به ، كنحو : عرف زيدٌ عمراً ، وعرف عمراً زيدٌ ، وعلمت زيداً منطلقاً ، وعلمت منطلقاً زيداً ، وكسوت عمراً جبة ، وجبة عمراً ، ولكل منها حالة تقتضيه .

النوع الأول :

فالحالة المقتضية للنوع الأول هي أن يكون هناك وجود فعل وعالم به، لكنه مخطىء في فاعله أو في تفصيله ، وأنت تقصد أن ترده إلى الصواب ، كما تقول : أنا سعيت في حاجتك ، أنا كفيت مهمك ، تريد دعوى

الانفراد بذلك وتقريراً للاستبداد ، وترد بذلك على من زعم أن ذلك كان من غيرك ، أو أن غيرك فعل فيه ما فعلت ، ولذلك إذا أردت التأكيد قلت للزاعم في **الوجه الأول** أنا كفيت مهمك لا عمرو ، أو لا غيري ، وفي **الوجه الثاني** : أنا كفيت مهمك وحدي ، وقولهم في المثل : أتُعلمُني بضَبٍّ أنا حرشتُه ؟ شاهد صدق على ما ذكر عند من له ذوق ، وليس إذا قلت : سعيت في حاجتك ، أو سعيت أنا في حاجتك : يجب أن يكون أن عند السامع وجود سعي في حاجته ، قد وقع خطأ منه في موجده أو تفصيله ، فتقصد ازالة الخطأ ، بل إذا قلته ابتداء مفيداً أياً وجود السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز أو سهو أو نسيان ، صح ، ومنه ما يحكيه علَت كلمته عن قوم شعيب : ﴿ وما أنتَ علَيْنا بعَزيز ﴾ (١) أي العزيز علينا ياشعيب رهطك لا أنت لكونهم من أهل ديننا ، ولذلك قال عليه السلام في جوابهم : ﴿ أرَهْطي أعزُّ علَيْكُمْ منَ الله ﴾ (٢) أي من نبي الله ، ولو أنهم كانوا قالوا : أوما عززت علينا ، لم يصح هذا الجواب ولا طابق ، ولذلك ينهى أن يقال في النفي عند التقديم : ما أنا سعيت في حاجتك ولا أحد سواي ، لاستلزام أن يكون سعى في حاجته غيرك لا أنت ، وأن لا يكون سعى في حاجته غيرك ولا أنت ، ولا ينهى أن يقال : ما سعيت في حاجتك ولا أحد غيري ، وكذلك إذا أكدت فقلت : ما سعيت أنا في حاجتك ولا أحد غيري ، ولذلك أيضاً يستهجن أن يقال في النفي عند التقديم : ما أنا رأيت أحداً من الناس ، لاستلزام أن يكون قد اعتقد فيك ، معتقد أنك رأيت كل أحد في الدنيا ، فنفيت أن تكون إياه . ولم يستهجن أن يقال : ما رأيت أحداً من الناس أو ما رأيت أنا أحداً من الناس ، ويحترز عن أن يقال عند التقديم : ما أنا ضربت إلا زيداً لأن نقض النفي بإلاّ يقتضي أن تكون ضربت زيداً ،

---

(١) سورة هود ، الآية : ٩١ .

(٢) سورة هود ، الآية : ٩٢ .

وتقديمك ضميرك وإيلاءه حرف النفي يقتضي نفي أن تكون ضربته ، ولا يحترز أن يقال : ما ضربت إلاّ زيداً وما ضربت أنا إلاّ زيداً .

النوع الثاني :

وأما الحالة المقتضية للنوع الثاني أن يكون هناك من اعتقد أنك عرفت انساناً وأصاب لكن أخطأ ، فاعتقد ذلك الانسان غير زيد ، وأنت تقصد رده إلى الصواب ، فتقول : زيداً عرفت ؛ وإذا قصدت التأكيد والتقرير ، قلت : زيداً عرفت لا غيره، ولذلك نهوا أن يقال : ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس ، نَهْيَهُمْ أن يقال : ما أنا ضربت زيداً ، ولا أحد غيري ، والنهي الواقع مقصور على الحالة المذكورة ، أما إذا ظن بك القائل ظناً فاسداً إنك تعتقده قد ضرب عمراً ، أو أنك تعتقد كون زيد مضروباً لغيره ، ثم قال لك مدعياً في الصورة الأولى : زيداً ضربت ، وفي الثانية : أنا ضربت زيداً ، فيصح منك أن تقول : ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس ، أو ما أنت ضربت زيداً ولا أحد غيرك ؛ فتأمل ! فالفرق واضح ، وكذلك امتنعوا أن يقال : ما زيداً ضربت،ولكن أكرمته، فتعقب الفعل المنفي باثبات فعل هو ضده ، لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ وقع في الضرب فيرد إلى الصواب في الاكرام ، وإنما مبناه على أن الخطأ وقع في المضروب حين اعتقد زيداً فترده إلى الصواب أن تقول: ولكن عمراً ، وكذلك إذا قلت : بزيد مررت ، أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد ، فأزلْتَ عنه الخطأ مخصصاً مرورك بزيد دون غيره ؛ والتخصيص لازم للتقديم ، ولذلك تسمع أئمة العلم المعاني في معنى : ﴿ إيّاكَ نَعْبُدُ وإيّاكَ نَسْتَعين ﴾ [1] يقولون : نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ، ونخصك بالاستعانة منك لا نستعين أحداً سواك ؛ وفي معنى : ﴿ إنْ كُنْتُمْ إيّاهُ تَعْبُدون ﴾ [2] يقولون : إن كنتم

(١) سورة الفاتحة ، الآية : ٤ .

(٢) سورة النحل ، الآية : ١١٤ .

يخصونه بالعبادة . وفي معنى قوله : ﴿ وبالآخرة هم يوقنون ﴾ [1] نذهب إلى أنه تعريض بأن الآخرة التي عليها أهل الكتاب فيما يقولون : إنها لا يدخل الجنة فيها إلاّ من كان هوداً أو نصارى ، وإنها لا تمسهم النار فيها إلاّ أياماً معدودات ، وأن أهل الجنة فيها لا يتلذذون في الجنة إلاّ بالنسيم ، والارواح العبقة ، والسماع اللذيذ ، ليست بالآخرة... وإيقانهم بمثلها ليس من الايقان بالتي هي الآخرة عند الله في شيء ، وستعرف التعريض إن شاء الله تعالى في علم البيان . وفي قوله تعالى : ﴿ لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً ﴾ [2] يقولون : أخرت صلة الشهادة أولا ، وقدمت ثانياً ، لان الغرض في الاول اثبات شهادتهم على الامم ، وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم ، وفي قوله تعالى : ﴿ لالى الله تحشرون ﴾ [3] يقولون : إليه لا إلى غيره ، وتراهم في قوله تعالى : ﴿ وأرسلناك للناس رسولا ﴾ [4] يحملون تعريف الناس على الاستغراق ، ويقولون : المعنى لجميع الناس رسولا وهم العرب والعجم ، لا للعرب وحدهم ، دون أن يحملوه على على تعريف العهد أو تعريف الجنس ، لئلا يلزم من الأول اختصاصه ببعض الانس ، لوقوعه في مقابلة كلهم ، ومن الثاني اختصاصه بالانس دون الجن .

ولإفادة التقديم عندهم التخصيص تراهم يفرعون على التقديم ما يفرعون على نفس **التخصيص** ، فكما إذا قيل : ما ضربت أكبر أخويك ، فيذهبون إلى أنه ينبغي أن يكون ضارباً للاصغر بدليل الخطاب ، يذهبون أيضاً إذا قيل : ما زيداً ضربت ، إلى أنه ينبغي أن يكون ضارباً لإنسان سواه ، ولذلك يمتنعون أن يقال : ما زيداً ضربت ، ولا أحداً من الناس،

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٤ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٤٣ .

(٣) سوره آل عمران ، الآية : ١٥٨ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ٧٩ .

ولا يمتنعون أن يقال : ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس ، وتسمعهم في قوله تعالى : ﴿ لا فيهَا غَوْلٌ ولاَ هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُون ﴾ [1] يقولون : قدم الظرف تعريضاً بخمور الدنيا ، وأن المعنى هي على الخصوص: لا تغتال العقول اغتيال خمور الدنيا ، ويقولون في قوله تعالى : ﴿ الم * ذلكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فيه ﴾ [2] يمتنع تقديم الظرف على الاسم لأنه إذا قدم أفاد تخصيص نفي الريب بالقرآن ، ويرجع دليل خطاب على أن ريباً في سائر كتب الله ، وعلى هذا متى قلت : إذا خلوت قرأت القرآن ، أفاد تقديم الظرف اختصاص قراءتك به ورجع إلى معنى لا أقرأ إلاّ إذا خلوت فافهم . وإنما لزم التقديم استدعاء الحكم ثبوتاً ونفياً ، حتى قامت الجملة في نحو : أنا ضربت زيداً : مقام : ضربت زيداً ، ولم يضربه غيري ، وفي نحو : ما زيداً ضربت ، مقام : ما ضربت زيداً وضربت غيره ، وفي نحو : إذا خلوت قرأت القرآن ، مقام : اقرأ القرآن إذا خلوت ، ولا أقرأ إذا لم أخل ، لما عرفت أن حالة التقديم هو أن ترى سامعك يعتقد وقوع فعل وهو مصيب في ذلك ، لكنه مخطىء في الفاعل أو المفعول أو غير ذلك من مقيدات الفعل ، وأنت تقصد رده إلى الصواب ، فإذا نفيت من كان اعتقده من الفاعل أو المفعول ، استدعى المقام غير ذلك ، فيجتمع لذلك نفيك للمنفي مع الاثبات لمن سواه ، وإذا أثبت غير من كان اعتقده ، استدعى المقام نفي من اعتقده لكونه خطأ ، فيجتمع اثباتك للمثبت مع النفي للمنفي ، ويفيد التقديم ، في جميع ذلك وراء ما سمعت ، نوع اهتمام بشأن المقدم ، فعلى المؤمن في نحو : بسم الله ، إذا أراد تقدير الفعل معه ، أن يؤخر الفعل على نحو : بسم الله اقرأ ، أو أكتب ، وكأني بك تقول : فما بال : ﴿ اقْرأ باسْمِ رَبِّكَ ﴾ [3] مقدم الفعل على المفعول ، وأن كلام الله أحق برعاية ما يجب رعايته ، فالوجه فيه عندي

(1) سورة الصافات ، الآية : ٤٧ .

(2) سورة البقرة ، الآيات : ١ — ٢ .

(3) سورة العلق ، الآية : ١ .

أن يحمل : « اقرأ » على معنى افعل القراءة وأوجدها ، على نحو ما تقدم في قولهم : فلان يعطي ويمنع ، في أحد الوجهين غير معدي إلى مقروء به ، وأن يكون « باسم ربك » مفعول أقرأ الذي بعده .

النوع الثالث :

والحالة المقتضية للنوع الثالث : هي كون العناية بما يقدم أتم ، وإيراده في الذكر أهم ؛ والعناية التامة بتقديم ما يقدم ، والاهتمام بشأنه **نوعان :**

أحدهما : أن يكون أصل الكلام في ذلك هو **التقديم** ، ولا يكون في مقتضى الحال ما يدعو إلى العدول عنه ، **كالمبتدأ المعروف** ، فإن أصله التقديم على الخبر ، نحو : زيد عارف ، وكذي الحال المعرف فأصله التقديم على الحال ، نحو : جاء زيداً راكباً ، **وكالعامل** فاصله التقدم على معموله ، نحو : عرف زيد عمراً ، وكان زيد عارفاً ، وإن زيداً عارف ، ومن زيد ، وغلام عمرو ؛ **وكالفاعل** فأصله التقدم على المفعولات ، وما يشبهها من : الحال والتمييز ، نحو : ضرب زيدٌ الجاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضرباً شديداً تأديباً له ممتلئاً من الغضب وامتلاء الإناء ماء ، وكالذي يكون في حكم المبتدأ من مفعولي باب : علمت ، نحو : علمت زيداً منطلقاً ، أو في حكم فاعل من مفعولي باب : أعطيت وكسوت ، نحو : أعطيت زيداً درهماً ، وكسوت عمراً جبةً ، فزيد عاطٍ وعمرو مكتسٍ فحقهما التقدم على غيرهما : **وكالمفعول المتعدى اليه بغير وساطة** فأصله التقدم على المتعدى اليه بوساطة ، نحو : ضربت الجاني بالسوط ، **وكالتوابع فأصلها** أن تذكر مع المتبوع فلا يقدم عليها غيرها ، نحو : جاء زيدٌ الطويلُ راكباً ، وعرفت أنا زيداً ، وكذا : عرفت أنا وفلانُ زيداً ، وغير ذلك مما عرف له في علم النحو موضع من الكلام بوصف الاصالة بالاطلاق .

وثانيهما : أن تكون العناية بتقديمه ، والاهتمام بشأنه ، لكونه في

نفسه نصب عينك ، وأن التفات الخاطر اليه في التزايد ، كما تجدُك إذا وارى قناعُ الهجرِ وجهَ من رُوحك في خدمته ، وقيل لك : ما الذي تتمنى ؟ تقول : وجه الحبيب أتمنى . فتقدم ؛ أو كما تجدك إذا قال أحد عرفتُ شركاء الله ، يقف شعرك فزعاً ، وتقول : لله شركاء ؟ وعليه قوله تعالى : ﴿ وجَعَلُوا للهِ شُركاء ﴾ [1] أو لعارض يورثه ذلك ، كما إذا أخذت في الحديث ، وتوهمت لقرائن الاحوال من أنت معه في الحديث ملتفت الخاطر إلى معنى ينتظر من مساقك الحديث المامك به ، فيبرز ذلك المعنى عندك في معرض أمر يتجدد في شأنه التقاضي ساعة فساعة ، فكما تجد له مجالا في الذكر صالحاً تتوقف أن تذكره ، مثل ما تقول لصاحبك : أعجبني المسألة الفلانية من كتابك ، وتأخذ في كيت وذيت ... وله كتاب آخر فيه مسائل ، فتحدث أن كتابه الآخر واقع الآن في ذهنه ، وهو كالمنتظر هل تورده في الذكر فتقول وأعجبني من كتابك الآخر المسألة الفلانية ، فتقدم المجرور على المرفوع ، أو كما إذا وعدت ما أنت تستبعد وقوعه ، فانك حال التفات خاطرك إلى وقوعه من جهة تبعده ، ومن جهة أخرى أدخل في تبعيده ، تجد تفاوتاً في انكارك إياه ضعفاً وقوة بالنسبة ، ولامتناع انكاره بدون القصد اليه تستتبع تفاوته ذاك تفاوتاً في القصد اليـــه والاعتناء بذكره ، فأنت في الأول إذا أنكرتَ ، أوجبت البلاغة أن تقول : شيء حاله في البعد من الوقوع هذه أنّى يكون ، لقد وعدت أنا وأبي وجدي هذا ، إن هو إلاّ من اختراعات المموهين ، وأصحاب التلبيس ، فتذكر المنكر بعد المرفوع في موضعه من الكلام ، وأن تقول في الثاني : شيء حاله في البعد من الوقوع إلى هذه الغاية على من يروج ، لقد وعدت هذا أنا وأبي وجدي ، فتقدم المنكر على المرفوع . أو كما إذا عرفت في التأخير مانعاً مثل الذي في قولك : رأيت الجماعة من محبيك التي نأت ثم دنت ، إذا قدمت من محبيك أفاد إن الجماعة المرئية جماعة من محبيك من غير شبهة وهو مرادك ، وإذا أخرت أورث

---

(١) سورة الأنعام ، الآية : ١٠٠ .

الاشتباه ، لاحتمال أن يكون من محبيك صلة دنت ، أو مثل الذي في قولك : الحمد لله الذي بعث بالحق عيسى ، وأيّد بهرون موسى إذا أخرت المجرور بطل السجع ، ولهذا العارض هنا شيء يتفاوت جلاء وخفاء ، لطيفاً والطف ، والخواطر في مضمارها يتباين عن ضليع لا يشق غباره ، ومن ضالع لا يؤمن عثاره ، وليس السبق هناك بمجرد الكد ، بل الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ، ولله در أمر التنزيل ، واحاطته على لطائف الاعتبارات في إيراد المعنى على أنحاء مختلفة ، بحسب مقتضيات الاحوال ، ولا ترى شيئاً منها يراعى في كلام البلغاء من وجه لطيف ، إلاّ عثرت عليه مراعىً فيه من ألطف وجوه . وأنا ألقي اليك من القرآن عدة أمثلة مما نحن فيه لتستضيء بها ، فيما عسى يظلم عليك من نظائرها ، إذا أحببت أن تتخذها مسارح نظرك ، ومطارح فكرك ، منها أن قال عز من قائل في سورة القصص في قصة موسى : ﴿ وجاء رجُلٌ مِنْ أقْصى المدينة ﴾ [1] فذكر المجرور بعد الفاعل وهو موضعه ، وقال في يس في قصة رسل عيسى عليه السلام : ﴿ وجاء مِنْ أقْصى المَدينَةِ ﴾ [2] فقدم لما كان أهم ، يبين ذلك أنه حين أخذ في قصة الرسل اشتمل الكلام على سوء معاملة أصحاب القرية والرسل ، أنهم أصروا على تكذيبه ، وانهمكوا في غوايتهم مستشرين على باطلهم ، فكان مظنه أن يلعن السامع ،على مجرى العادة ، تلك القرية قائلا : ما أنكدها تربة ، وما أسوأها منبتاً ، ويبقى مجيلا في فكره أكانت تلك المدرة بحافاتها كذلك ، أم كان هناك قطر دانٍ أو قاصٍ منبت خير ، منتظراً لمساق الحديث ، هل يلم بذكره ؟ فكان ، لهذا ، العارضُ مهماً فكما جاز موضع له صالح ذكر ، بخلاف قصة موسى ، ومنها أن قال في سورة المؤمنين : ﴿ لَقَدْ وُعِدْنا نَحْنُ وآباؤنا هذَا ﴾ [3] فذكر بعد المرفوع وما تبعه المنصوب وهو موضعه ،

(١) سورة القصص ، الآية : ٢٠ .
(٢) سورة يس ، الآية : ٢٠ .
(٣) سورة المؤمنون ، الآية : ٨٣ .

وقال في سورة النمل : ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا هذَا نحنُ وآباؤنا ﴾ [1] فقدم، لكونه منها أهم ، يدلك على ذلك أن الذي قبل هذه الآية : ﴿ أئِذَا كُنَّا تراباً وآباؤنا أئِنَّا لَمُخْرَجُون ﴾ [2] والذي قبل الأولى : ﴿ أئِذَا مِتْنَا وكُنَّا تُراباً وعِظَاماً ﴾ [3] فالجهة المنظور فيها هناك هي كون أنفسهم تراباً وعظاماً ، والجهة المنظور فيها ههنا هي كون أنفسهم وكون آبائهم تراباً لأجزاء هناك من بناهم على صورة نفسه ، ولا شبهة أنها أدخل عندهم في تبعيد البعث ، فاستلزم زيادة الاعتناء بالقصد إلى ذكره ، فصيره هذا العارض أهم ؛ ومنها أن قال في موضع من سورة المؤمنين : ﴿ فَقَالَ المَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِه ﴾ [4] فذكر المجرور بعد صفة « الملأ » وهو موضعه كما تعرف ، وفي موضع آخر منها : ﴿ وقالَ الملأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [5] فقدم المجرور لعارض صيره بالتقديم أولى ، وهو أنه لو أخر عن الوصف ، وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل في صلة الموصول وتمامه : ﴿ وأتْرَفْنَاهُمْ في الحياةِ الدُّنْيا﴾ [6] لاحتمل أن يكون من صلة الدنيا ، واشتبه الامر في القائلين : أهم من قومه أم لا ؟ ومنها أن قال في سورة طه : ﴿ آمَنَّا بِرَبِّ هرُونَ ومُوسى ﴾ وفي الشعراء : ﴿ رَبِّ مُوسى وهرُونَ ﴾ [7] للمحافظة على الفاصلة ، ولنقتصر من الامثلة على ما ذكر ، فما كان الغرض إلاّ مجرد التنبيه دون التتبع لنظائرها في القرآن ، وتفصيل القول فيها ، خاتمين الكلام ، بأن جميع ما وعت أذناك من التفاصيل في هذه الانواع الثلاثة من فصل : **التقديم والتأخير** هو مقتضى الظاهر فيها ، وقد عرفت فيما سبق أن اخراج الكلام ، لا على مقتضى الظاهر ، طريق للبغاء ، يسلك كثير تنزيل نوع مكان نوع باعتبار من الاعتبارات ، فليكن على ذكر منك .

---

(1) سورة النمل ، الآية : ٦٨ .
(2) سورة النمل ، الآية : ٦٧ .
(3) سورة الصافات ، الآية : ١٦ .
(4) سورة المؤمنون ، الآية : ٢٤ .
(5) سورة المؤمنون ، الآية : ٣٣.
(6) سورة طه ، الآية : ٧٠.
(7) سورة الشعراء ، الآية : ٤٨.

تقييد الفعل :

وأما الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة: **كان وان ما واذا واذا ما واذما ومتى ومتى ما وأين وأينما وحيثما ومن وما ومهما وأي وأنّى ولَوْ**، فالذي يكشف عنها القناع وقوفك على ما بين هذه الكلم من التفاصيل .

أما إن فهي للشرط في الاستقبال ، والاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط ، كما يقول القائل : إن تكرمني أكرمك ، وهو لا يعلم أتكرمه أم لا ، فإذا استعملت في مقام الجزم ، لم تخل عن نكتة وهي : إما التجاهل لاستدعاء المقام إياه ، وأما أن المخاطب ليس بجـــازم ، كما تقول لمن يكذبك فيما أنت تخبره : إن صدقت فقل لي ماذا تعمل ، وأما تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم ، كما يقول الاب لابن لا يراعي حقه : افعل ما شئت إني إنْ لم أكن لك أباً كيف تراعى حقي ؟ ولامتناع الجزم بتحقق المعلق بما في تحققه مشبهة ، قلما يترك المضارع في بليغ الكلام إلى الماضي المؤذن بالتحقق نظراً إلى لفظه لغير نكتة ، مثل ما ترى في قوله علت كلمته : ﴿ إن يَثْقَفُوكم يكُونوا لكُم أعْداء ويَبْسُطوا إليكم أيْديهم وألْسنتهم بالسُّوء ووَدُّوا لَوْ تَكْفرون ﴾ (١) ترك يودوا إلى لفظ الماضي ، إذ لم تكن تحتمل ودادتهم لكفرهم من الشبهة ، ما كان يحتملها كونهم : إنْ يثقفوهم أعداء لهم وباسطي الايدي والالسنة اليهم للقتل والشتم .

وإذا للشرط في الاستقبال،قال الله تعالى: ﴿ثمّ إذا أذاقَهُم منه رحمةً إذا فريقٌ مِنهُمْ بربِّهمْ يُشْركون ﴾ (٢) على نحو : ﴿ وإنْ تُصبْهم سيِّئة بما قدَّمت أيْديهم إذا همْ يَقْنطُون ﴾ (٣) ، بإدخال إذا في

(١) سورة الممتحنة ، الآية : ٢ .
(٢) سورة الروم ، الآية : ٣٣ .
(٣) سورة الروم ، الآية : ٣٦ .

الجزاء ، والاصل فيها القطع بوقوع الشرط ، كما إذا قلت : إذا طلعت الشمس فإني أفعل كذا ، قطعاً ، أما تحقيقاً كما في المثال المضروب ، أو باعتبار ما خطابي ، وهو النكتة في تغليب لفظ الماضي معه على المستقبل في الاستعمال ، لكون الماضي أقرب إلى القطع من المستقبل في الجملة ، نظراً إلى اللفظ ، قال تعالى : ﴿ فإذا جَاءتهُمُ الحسَنَةُ قَالُوا لَنَا هذه وإنْ تُصبهم سَيِّئة يَطَّيَّروا بموسى ومَنْ مَعَهُ ﴾ [1] بلفظ : إذا في جانب الحسنة ، حيث أريدت الحسنة المطلقة لا نوع منها ، كما في قوله تعالى : ﴿ وإنْ تُصبهم حَسَنَةٌ يقُولوا هذه مِنْ عند الله ﴾ [2] وفي قوله تعالى : ﴿ ولَئِنْ أصَابكم فَضْلٌ منَ الله ليَقُولنّ ﴾ [3] ، لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعاً به ، كثرة وقوع واتساعاً ، ولذلك عرفت ذهاباً إلى كونها معهودة ، أو تعريف جنس ، والاول أقضى لحق البلاغة ، وبلفظ إن في جانب السيئة ، مع تنكير السيئة ، إذ لا تقع إلاّ في الندرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ، ولا يقع إلاّ شيء منها ، ولذلك قيل : قد عددت أيام البلاء فهل عددت أيام الرخاء ؟ ومنه : ﴿ وإذا أذَقْنا النّاس رحْمةً فَرِحوا بها وإنْ تُصبهم سيئّة بما قدّمتْ أيْديهم إذا هُمْ يقْنَطُون ﴾ [4] بلفظ . إذا ، في جانب الرحمة ، وكان تنكيرها وقصد النوع ، للنظر إلى لفظ الاذاقة فهو المطابق للبلاغة . وأما قوله : ﴿ وإنْ كُنْتم في رَيْبٍ ممّا نزّلْنا على عَبْدنا ﴾ [5] وإن كنتم في ريب من البعث ، بلفظ : « إن » مع المرتابين ، فاما لقصد التوبيخ على الريبة ، لاشتمال المقام على ما يقلعها عن أصلها ، وتصوير أن المقام لا يصلح إلا لمجرد الفرض للارتياب ، كما قد تفرض المحالات ، متى تعلقت بفرضها أغراض ، كقوله تعالى : ﴿ ولَوْ سَمعُوا ما اسْتجابوا لكم ﴾ [6] ، والضمير في « سمعوا » للاصنام ويتأبى أن يقال : وإذا أرتبتم ، ومثله :

---

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١٣١ .
(٢) سورة النساء ، الآية : ٧٨.
(٣) سورة النساء ، الآية : ٧٣ .
(٤) سورة الروم ، الآية : ٣٦.
(٥) سورة البقرة ، الآية : ٢٣.
(٦) سورة فاطر ، الآية : ١٤.

﴿ أفنَضْرب عنكُم الذِّكْر صَفْحاً أنْ كنْتم قوماً مُسْرفين ﴾ [1] فيمن قرأ « ان » لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب الاسراف ، وتصوير أن الاسراف من العاقل في مثل هذا المقام واجب الانتفاء ، حقيق أن لا يكون ثبوته إلاّ على مجرد الفرض ، ومنه ما قد يقول العامل عند التقاضي بالعمالة ، إذا امتد التسويف ، وأخذ يترجم عن الحرمان : إن كنت لم أعمل فقولوا اقطع الطمع ، فنزّلهم ، لتوهُّم أن يحرموه ، منزلة من لا يعتقد أنه عمل ، فيقول مجهّلا : ان اعتقدتم أني لم أعمل فقولوا : ويلكم ، واما لتغليب غير المرتابين ممن خوطبوا على مرتابيهم. ، وباب التغليب باب واسع يجري في كل فن ، قال تعالى ، حكاية عن قوم شعيب : ﴿ لَنُخْرِجنّك يا شُعَيْبُ والّذينَ آمنُوا مَعَك منْ قَرْيتِنا أوْ لَتَعودنّ في مِلّتنا ﴾ [2] أدخل « شعيب » في « لتعودن في ملتنا » بحكم التغليب ، وإلاّ فما كان شعيب في ملتهم كافراً مثلهم ،فإن الانبياء معصومون أن يقع منهم صغيرة فيها نوع نفرة ، فما بال الكفر ؟ وكذا قوله : ﴿ إنْ عُدْنا في مِلّتكُم ﴾ [3] وقال تعالى : ﴿ إلاّ امْرأته كانَتْ منَ الغَابرين ﴾ [4] وفي موضع آخر : ﴿وكانَتْ منَ القَانتين﴾ [5] عدت الانثى من الذكور بحكم التغليب ، وقال تعالى : ﴿ وإذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا ابليس ﴾ [6] عد إبليس من الملائكة بحكم التغليب عد الانثى من الذكور ومن هذا الباب قوله تعالى : ﴿ بلْ أنتم قومٌ تجهَلُون ﴾ [7] بتاء الخطاب ، غلب جانب أنتم على جانب قوم ، وكذا : ﴿ وما ربُّك بغافلٍ عَمّا تعْملون ﴾ [8] فيمن قرأ بتاء الخطاب أي : أنت يا محمد وجميع المكلفين وغيرهم ، وكذا : «يذرؤكم» في قوله تعالى : ﴿ جعلَ لكُم منْ أنْفسكم أزْواجاً ومنَ الأنْعام أزواجاً

(1) سورة الزخرف ، الآية : ٥ .
(2) سورة الأعراف ، الآية : ٨٨ .
(3) سورة الأعراف ، الآية : ٨٩ .
(4) سورة الأعراف ، الآية : ٨٣ .
(5) سورة التحريم ، الآية : ١٢ .
(6) سورة البقرة ، الآية : ٣٤ .
(7) سورة النمل ، الآية : ٥٥.
(8) سورة النمل ، الآية : ٩٣.
وسورة هود ، الآية : ١٢٣.

يَذْرؤكم فيه ﴾ [1] خطاباً شاملا للعقلاء والانعام ، مغلباً فيه المخاطبون على الغُيَّب ، والعقلاء على ما لا يعقل ، ومنه قولهم : أبوان للأب والأم، وقمران ، للقمر والشمس ، وخافقان ، للمغرب والمشرق ، وأما قوله تعالى : ﴿ وإذا مَسَّ الانْسان ضرٌّ ﴾ [2] بلفظ : « إذا » مع « الضر » فللنظر إلى لفظ المس ، وإلى تنكير الضر ، المفيد في المقام التوبيخي ، القصد إلى اليسير من الضر ، وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر ، وللتنبيه على أن مساس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء ، حقه أن يكون في حكم المقطوع به ، وأما قوله : ﴿ وإذا مسّه الشّرُّفذو دعاء عريض﴾[3] بعد قوله : ﴿ وإذا انْعمنا على الانْسان أعْرضَ ونأى بجانبه ﴾ [3] أي أعرضَ عن شكر الله ، وذهب بنفسه وتكبر وتعظم ، فالذي تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير في « مسه » للمُعْرض المتكبر ، ويكون لفظ « إذا » للتنبيه على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعاً به .

وعند النحويين ان **إذ** في **إذما** مسلوب الدلالة على معناه الاصلي وهو المضي منقول بادخال « ما » إلى الدلالة على الاستقبال ، ولا فرق بين : **إذا** و**إذا ما** في باب الشرط من حيث المعنى إلاّ في الابهام في الاستقبال، و**متى** لتعميم الاوقات في الاستقبال و**متى ما** أعم منه،و**أين** لتعميم الامكنة والاحياز ، و**أينما** أعم . قال الله تعالى : ﴿ أيْنَما تَكُونوا يُدْرككم الموت ﴾ [4] و**حيثما** نظير **أينما** قال الله تعالى : ﴿ وحيْثما كنْتم فَولُّوا وجوهكم شَطْره ﴾ [5] ، و**من** لتعميم أولي العلم ، قال الله تعالى : ﴿ومَنْ يهاجر في سبيل الله يجِدْ في الأرض مُرَاغماً كثيراً وسَعَةً﴾ [6] و**ما** لتعميم الاشياء ، قال الله تعالى : ﴿ وما تفْعلوا منْ خير فإنَّ اللهَ به عليم ﴾ [7] ، و**مهما** أعم ، قال الله تعالى : ﴿ وقالُوا مَهْما تأتنا به منْ

---

(1) سورة الشورى ، الآية : ١١ .
(2) سورة الزمر ، الآية : ٨ .
(3) سورة فصلت ، الآية : ٥١ .
(4) سورة النساء ، الآية : ٧٨ .
(5) سورة البقرة ، الآية : ١٤٤ .
(6) سورة النساء ، الآية : ١٠٠ .
(7) سورة البقرة ، الآية : ٢١٥ .

آية لِتَسحرنا بها فما نحنُ لكَ بمُؤمنين ﴾ [1] ، ووجهه إذا قدر الاصل ما ماظاهر ، وأي لتعميم ما يضاف اليه من ذوي العلم وغيرهم ، وأنّى لتعميم الاحوال الراجعة إلى الشرط ، كما تقول : أنّى تقرأ أقرأ ، أي على أي حال توجد القراءة من جهرها أو همسها أو غير ذلك أوجدها انا ، والمطلوب بهذه المعممات ترك تفصيل إلى اجمال مع الاحتراز عن تطويل ، أما غير واف بالحصر ، أو ممل ، ألا تَرَاكَ في قولك : من يأتني أكرمه ، كيف تستغني عن التفصيل والتطويل في قولك : إن يأتني زيد أكرمه ، وإن يأتني عمرو أكرمه ، وإن يأتني خالد أكرمه ، إلى عدد تعذر استيعابه مع قيام الاملال ؟ قال الله تعالى : ﴿ ومَنْ يُطعِ اللهَ ورسُولَه ويَخْشَ اللهَ ويَتَّقْه فأولئك همُ الفائزون ﴾ [2] أي : أيما مكلف أطاع الله في فرائضه ، ورسوله في سننه ، وخشي الله على ما مضى من ذنوبه ، واتقاه فيما يستقبل ، فقد فاز الفوز بحذافيرها .

واعلم أن الجزاء والشرط في غير لو ، لما كانا تعليق حصول أمر بحصول ما ليس بحاصل ، استلزم ذلك في جملتيهما امتناع الثبوت ، فامتنع أن تكونا اسميتين أو احداهما ، وكذا امتناع المضي فامتنع أن يكون الفعلان ماضيين أو أحدهما ، ويظهر من هذا أن نحو : إنْ أكرمتني أكرمتك ، وان أكرمتني أكرمك ، وان تكرمني أكرمتك ، ونحو : ان تكرمني فأنت مكرم ، ونحو : ان أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس ، مما لا موجب لكونه مضارعاً معه كنون التأكيد ، في نحو : ﴿ فإمّا يأتينّكم منّي هُدىً ﴾ [3] ، ﴿ فإمّا تَثْقفنّهم في الحرب ﴾ [4] لا يصار اليه في بليغ الكلام إلا لنكتة ما ، مثل توخي ابرازغير الحاصل في معرض الحاصل ، اما لقوة الاسباب المتآخذة في وقوعه ، كقولك : ان اشترينا كذا ، حال انعقاد الاسباب في ذلك ، واما لأن ما هو للوقوع كالواقع ،

---

(1) سورة الأعراف ، الآية : ١٣٢ .

(2) سورة النور ، الآية : ٥٢ .

(3) سورة البقرة ، الآية : ٣٨.

(4) سورة الأنفال ، الآية : ٥٧.

نحو : قولك : إن مت ، وعليه : ﴿ ونَادى أصْحابُ الجنّة ﴾ [1] ، ﴿ ونَادى أصْحابُ الأعْراف ﴾ [2] ، وكذا : ﴿ إنّا فتَحْنا لكَ ﴾ [3] لنزولها قبل فتح مكة ، وفي أقوال المفسرين ههنا كثرة ، واما للتعريض ، كما في نحو قوله : ﴿ ولَئِنْ اتّبعتَ أهْواءهُم ﴾ [4] ، ﴿ لئِن أشْركتَ ﴾ [5] ، ﴿ فإنْ زلَلْتُم منْ بعْدِ ما جاءتْكُمُ البيِّنات ﴾ [6] ونظيره في كونه تعريضاً قوله : ﴿ وما ليَ لا أعْبُدُ الّذي فَطَرَني وإليه ترجعون ﴾ [7] المراد وما لكم لا تعبدون الذي فطركم والمنبه عليه قوله : ﴿ وإليه ترجعون ﴾ ، ولولا التعريض لكان المناسب : وإليه ارجع ، وكذا : ﴿ أأتّخِذُ منْ دونه آلهةً إنْ يُرِدنِ الرّحمن بضُر لا تُغْنِ عنّي شَفَاعتُهم شَيْئاً ولا يُنْقذون * إنّي إذاً لفي ضَلالٍ مُبين ﴾ [8] المراد : أتتخذون من دونه آلهة ان يردكم الرحمن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئاً ولا ينقذوكم انكم إذاً لفي ضلال مبين ، ولذلك قيل : ﴿ إنّي آمنْتُ بربّكم ﴾ [9] دون : بربي ، واتبعه : ﴿ فاسْمَعُون ﴾ [9] . ولا تعرف حسن موقع هذا التعريض إلاّ إذا نظرت إلى مقامه ، وهو تطلب اسماع الحق على وجهٍ لا يورث طالبي ذم المسمع مزيد غضب ، وهو ترك المواجهة بالتضليل والتصريح لهم بالنسبة إلى ارتكاب الباطل ، ومن هذا الاسلوب قوله تعالى : ﴿ قُلْ لا تُسئلون عمّا أجْرَمْنا ولا نُسْئلُ عمّا تعْملون ﴾ [10] وإلا فحق النسق من حيث الظاهر : قل لا تسئلون عما عملنا ولا تسأل عما تجرمون ،

---

(1) سورة الأعراف ، الآية : ٤٤ .
(2) سورة الأعراف ، الآية : ٤٨ .
(3) سورة الفتح ، الآية : ١ .
(4) سورة البقره ، الآيات ١٢٠ و ١٤٥
وسورة الرعد ، الآية : ٣٧ .
(5) سورة الزمر ، الآية ٦٥ .
(6) سورة البقرة ، الآية : ٢٠٩.
(7) سورة يس ، الآية : ٢٢.
(8) سورة يس ، الآية : ٢٣ — ٢٤.
(9) سورة يس ، الآية : ٢٥
(10) سورة سبأ ، الآية : ٢٥ .

وكذا ما قبله : ﴿ وإنّا أو إيّاكم لعلى هُدىً أو في ضَلالٍ مُبينٍ ﴾ (١) ، وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف ، واما للتفاؤل واما لاظهار الرغبة في وقوعه كما تقول ان ظفرت بحسن العاقبة ، فذاك ، وعليه قوله تعالى : ﴿ ولا تُكرهوا فتَياتكم على البِغاء إنْ أردنَ تحصّناً ﴾ (٢) وما شاكل ذلك من لطائف الاعتبارات ، وقولهم : رحمه الله في الدعاء من هذا القبيل؛ ومن ههنا تتنبه لنكتة يتضمنها تفاوت الشرطين في : ﴿ فإذا جاءَتهم الحسَنَةُ قالُوا لنا هذه وإنْ تُصبهم سيِّئة يَطّيّروا بموسى ومَنْ معه ﴾ (٣) ماضياً في « جاءتهم الحسنة » ومستقبلا في « تصبهم سيئة » . أو ابراز المقدر في معرض الملفوظ به لانصباب الكلام إلى معناه ، كما في قولك : إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس ، مراداً به إن تعتد باكرامك إياي الآن فاعتد باكرامي اياك أمس .

واما كلمة لو فحين كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع ، كما تقول : لو جئتني لاكرمتك ، معلقاً لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ، امتنعت جملتاها عن الثبوت ، ولزم أن يكونا فعليتين ، والفعل ماضٍ ، واستلزم في مثل قوله عز اسمه : ﴿ ولَوْ ترى إذْ وقِفُوا على النّار ﴾ (٤) ، ﴿ ولَوْ ترى إذ المُجرمون نَاكسوا رؤوسِهِمْ عندَ ربّهم ﴾ (٥) ، ﴿ ولَوْ ترى إذا الظّالمونَ مَوقُوفُون عِنْدَ ربّهم ﴾ (٦) تنزيل المستقبل نظماً له في سلك المقطوع به ، لصدوره عمن لا خلاف في اخباره ، منزلة الماضي المعلوم ، في قولك : لو رأيت على نحو تنزيل « يود » منزلة « ود » في قوله تعالى : ﴿ ربّما يودُّ الّذينَ كفَروا ﴾ (٧) في أحد قولي أصحابنا البصريين ، رحمهم الله ، واستلزم في مثل قولك : لو تحسن إلي لشكرت ، القصد بتحسن إلى تصوير أن

---

(١) سورة سبأ ، الآية : ٢٤ .
(٢) سورة النور ، الآية : ٣٣ .
(٣) سورة الأعراف ، الآية : ١٣١ .
(٤) سورة الأنعام ، الآية : ٢٧ .
(٥) سورة السجدة ، الآية : ١٢ .
(٦) سورة سبأ ، الآية : ٣١.
(٧) سورة الحجر ، الآية : ٢.

احسانه مستمر الامتناع فيما مضى وقتاً فوقتاً ، على نحو قصد الاستمرار حالا فحالا ، يستهزىء في أن قوله عز اسمه : ﴿ اللهُ يستَهزِىء بهم ﴾[1] بعد قوله : ﴿ إنّا معكم إنّما نحنُ مستهزؤن ﴾[2] ويكسبون في قوله : ﴿ فويلٌ لهم مما كتبت أيديهم وويلٌ لهم ممّا يكسبون ﴾[3] وقوله : ﴿ لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتّم ﴾[4] واردٌ على هذا أي يمنع عليه السلام عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم ، ولك أن ترد الغرض من لفظ : ترى ، ويود ، وتحسن ، إلى استحضار صورة المجرمين ناكسي الرؤوس ، قائلين لما يقولون وصورة الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين بتلك المقالات ، واستحضار صورة ودادة الكافرين لو أسلموا ، واستحضار صورة منع الاحسان ، كما في قوله : ﴿ واللهُ الّذي أرسلَ الرّياحَ فتثيرُ سحاباً فسقناه إلى بلدٍ ميّتٍ فأحيينا به الأرض بعد موتها ﴾[5] إذ قال : فتثير ، استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الربانية من اثارة السحاب مسخراً بين السماء والارض ، متكوناً في المرأى تارة عن قزع وكأنها قطع قطن مندوف ، ثم تتضامّ متقلبة بين أطوار حتى يعدن ركاماً ، وانه طريق للبلغاء لا يعدلون عنه إذا اقتضى المقام سلوكه ، أو ما ترى تأبط شراً في قوله :

بأني قد لقيت الغـول تهـوى ... بسهب كالصحيفة صحصحان
فاضربها ، بلا دهشٍ ، فخرّت ... صريعاً لليدين وللجـران

كيف سلك في : فأضربها بلا دهش ، قصداً إلى أن يصور لقومه الحالة التي تشجع فيها بضرب الغول ، كأنه يبصرهم إياها ويطلعهم على كنهها ، ويتطلب منهم مشاهدتها تعجيباً من جرأته على كل هول ، وثباته عند كل شدة ، وقوله سبحانه : ﴿ إنَّ مثلَ عيسى عِندَ الله كَمَثَلِ

(1) سورة البقرة ، الآية : ١٥ .
(2) سورة البقرة ، الآية : ١٤ .
(3) سورة البقرة ، الآية : ٧٩ .
(4) سورة الحجرات ، الآية : ٧.
(5) سورة فاطر ، الآية : ٩ .

آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ ثمّ قالَ له كُنْ فيكون ﴾ [1] دون : كن فكان . من هذا القبيل واستلزم في مثل : لو أنتم تملكون حمله ، على تقدير لو تملكون تملكون لفائدة التأكيد ، ثم حذف الفعل الأول اختصاراً لدلالة ضميره عليه ، المبدل بعد ذهاب الفعل ، متفصلا ، وأمثال هذه اللطائف لاتتغلغل فيها إلاّ اذهان الراضة من علماء المعاني ؛ ولمبنى علم المعاني على التتبع لتراكيب الكلام واحد فواحداً ، كما ترى ، وتطلب العثور على ما لكل منها من لطائف النكت مفصلة ، لا تتم الاحاطة به إلاّ لعلام الغيوب ، ولا يدخل كنه بلاغة القرآن إلاّ تحت علمه الشامل .

واعلم أن مستودعات فصول هذا الفن لا تتضح إلاّ باستبراء زناد خاطر وقاد ، ولا تنكشف أسرار جواهرها إلاّ لبصيرة ذي طبع نقاد ، ولا تضع أزمتها إلاّ في يدِ راكض في حلبتها إلى أنأى مدى ، باستفراغ طوق متفوق أفاويق استثبابها بقوة فهم ومعونة ذوق ، مولع من لطائف البلاغة بما يؤثرها القلوب بصفايا حباتها ، وتبثر عليها أفئدة مصاقع الخطباء خبايا محباتها ، متوسل بذلك أن يتألق في وجه الاعجاز في التنزيل ، متنقلا مما أجمله عجز المتحدين به عندك إلى التفصيل ، طامع من رب العزة والكبرياء في المثوبة الحسنى ، والفوز عنده يوم النشور بالذخر الأسنى .

الفن الرابع

الفصل والوصل ، والايجاز ، والإطناب

مركوز في ذهنك لا تجد لرده مقالا ، ولا لارتكاب جحده مجالا ، أن ليس يمتنع بين مفهومي جملتين اتحاد بحكم التآخي ، وارتباط لاحدهما بالآخر مستحكم الأواخي ، ولا أن يباين أحدهما الآخر مباينة الاجانب ، لانقطاع الوشائج بينهما من كل جانب ، ولا أن يكونا بين بين لآصرة

(1) سورة آل عمران ، الآية : ٥٩ .

رحم ما هنالك ، فيتوسط حالهما بين الأولى والثانية لذلك . ومدار **الفصل والوصل** .

الفصل :

وهو : ترك العاطف وذكره على هذه الجهات ، وكذا طي الجمل عن البين ولا طيها ، وانها لمَحَكّ البلاغة ، ومنتقد البصيرة ، ومضمار النظار ، ومتفاضل الانظار ، ومعيار قدر الفهم ، ومسبار غور الخاطر ، ومنجم صوابه وخطائه ، ومعجم جلائه وصدائه ، وهي التي إذا طبقت فيها المفصل شهدوا لك من البلاغة بالقدح المعلى ، وأن لك في ابداع وشيها اليد الطولى ، وهذا فصل له فضل احتياج إلى تقرير وافٍ ، وتحرير شافٍ.

العطف :

اعلم أن تمييز موضع **العطف** عن غير موضعه في الجمل كنحو أن تذكر معطوفاً بعضها على بعض تارة ، ومتروكاً العطف بينها تارة أخرى ، هو الاصل في هذا الفن ، وانه **نوعان** : نوع يقرب تعاطيه ، ونوع يبعد ذلك فيه ، **فالقريب** : هو أن تقصد العطف بينها بغير الواو ، أو بالواو بينها ، لكن بشرط أن يكون للمعطوف عليها محل من الاعراب . **والبعيد** : هو أن تقصد العطف بينها بالواو ، وليس للمعطوف عليها محل اعرابي .

والسبب في أن قرب القريب ، وبعد البعيد ، هو : أن العطف في باب البلاغة يعتمد معرفة أصول ثلاثة : **أحدها** : الموضع الصالح له من حيث الوضع ، **وثانيها** : فائدته ، **وثالثها** : وجه كونه مقبولا لا مردوداً .

وأنت إذا اتقنت معاني **الفاء وثم وحتى ولا وبل ولكن وأوْ وأم وأما وأي** على قولي ، حصلت لك الثلاثة ، لدلالة كل منها على معنى محصل ، مستدع من الجمل ، بيناً مخصوصاً مشتملا على فائدته ، وكونه مقبولا هناك.

وكذلك إذا اتقنت أن **الاعراب صنفان** لا غير : صنف ليس بتبع ،

وصنف تبع ؛ واتقنت أن **الصنف الثاني** منحصر في تلك الأنواع الخمسة : **البدل والوصف والبيان والتأكيد واتباع الثاني الأول في الاعراب بتوسط حرف** ؛ وعلمت كون المتبوع في نوع البدل في حكم المنحى والمضرب عنه ، بما يسمع أئمة النحو ، رضي الله عنهم ، يقولون : البدل في حكم تنحية المبدل منه ويصون بتصريح بل في قسمه الغلطي ، وعلمت في الوصف والبيان والتأكيد أن التابع فيها هو المتبوع ، فالعالم في : زيد العالم ، عندك ليس غير زيد ، وعمرو في : أخوك عمرو ، عندي عليس غير أخوك ، ونفسه في : جاء خالد نفسه ، ليس غير خالد ، ثم رجعت فتحققت أن الواو يستدعي معناه أن لا يكون معطوفه هو المعطوف عليه ، لامتناع أن يقال : جاء زيد وزيد ، وأن يكون زيد الثاني هو زيد الأول ، حصل لك أن الصنف الاول ليس موضعاً للعطف بأي حرف كان من حروف العطف ، لفوات شرط العطف فيه ، وهو تقدم المتبوع . ولم يذهب عليك أن نحو : جاء وزيد ، عرفت فعمراً ، و : أتاني خالد وراكباً ، وما جرى هذا المجرى غير صحيح ، وأن نحو قوله : عليك ورحمة الله السلام ، يلزم أن يكون عديم النظير ، وأن لا يسوغه إلا نية التقديم والتأخير . وأما نحو قوله عز سلطانه : ﴿ وإيَّايَ فارْهَبُون ﴾ [1] ، فإنما ساغ لكون المعطوف عليه في حكم الملفوظ به ، لكونه مفسراً ، إذ تقديره وإياي ارهبوا ، فارهبوني ، على ما سبق التعرض لهذا القبيل في علم النحو . وأما نحو قوله : ﴿ أوكُلَّما عَاهَدُوا ﴾ [2] فساغ لتقدم حرف الاستفهام ، المستدعي فعلا مدلولا على معناه بقرائن مساق الكلام وهو : أكفروا بآيات الله وكلما عاهدوا ، وحصل لك أيضاً أن الانواع الاربعة من الصنف الثاني ليس واحد منها موضعاً للعطف بالواو ، أما لفوات شرط العطف حكماً ، كما في البدل ، لنزول قولك سلب زيد ثوبه ، إذا عطفت فيه منزلة سلب وثوبه حكماً ، وأما لفوات شرط معناه ، كما في الوصف

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٤٠ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٠٠ .

والبيان والتأكيد،إنما موضعه النوع الخامس . وأما نحو قوله عز اسمه : ﴿ ومَا أهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إلاّ ولها كتابٌ معْلومٌ ﴾[1] فالوجه عندي هو أن « ولها كتاب معلوم » . حال لقرية ، لكونها في حكم الموصوفة ، نازلة منزلة ؛ وما أهلكنا قرية من القرى ، لا وصف وحمله على الوصف سهو لا خطأ ، ولا عيب في السهو للانسان ، والسهو ما يتنبه صاحبه بأدنى تنبيه ، والخطأ ما لا يتنبه صاحبه أو يتنبه لكن بعد اتعاب . وسيزداد ماذكرت وضوحاً في آخر هذا الفصل في الكلام في الحال ، ثم إذا أتقنت أيضاً أن كل واحد من وجوه الاعراب دال على معنى كما تشهد لذلك قوانين علم النحو ، حصل لك فائدة الواو ، وهي مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في ذلك المعنى ، فيكون عندك من الاصول الثلاثة أصلان : **معرفة موضعه ، ومعرفة فائدته .**

وإذا عرفت أن شرط كون العطف بالواو مقبولا هو أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة ، مثل ما ترى في نحو : الشمس والقمر ، والسماء والارض ، والجن والانس ، كل ذلك محدث وسنفصل الكلام في هذه الجملة بخلافه في نحو : الشمس ومرارة الارنب ، وسورة الاخلاص والرِّجْلُ اليسرى من الضفدع ، ودين المجوس وألف باذنجانة كلها محدثة ، حصلت لك الاصول الثلاثة ، وأن الامر من القرب فيها كما ترى ، وأما توسيط الواو بين جمل لا محل للمعطوف عليها من الاعراب ،فإنما بعد تعاطيه لكون الاصول الثلاثة في شأنه غير ممهدة لك، وهو السر في أن دق مسلكه ، وبلغ من الغموض إلى حيث قصر بعض أئمة علم المعاني البلاغة على معرفة الفصل والوصل ، وما قصرها عليه إلاّ لأن الامر كذلك ، وإنما حاول بذلك التنبيه على مزيد غموض هذا الفن وأن أحداً لا يتجاوز هذه العقبة من البلاغة ، إلاّ إذا كان خلف سائر عقباتها خلفه.

---

(١) سورة الحجر ، الآية : ٤ .

واعلم أنك إذا تأملت ما لخصت لك في القريب التعاطي ، قرب عندك هذا الثاني بحيث لا يخفى عليك بإذن الله تعالى ، بأدنى تنبيه ، وهو : أن الجملة متى نزلت في كلام المتكلم منزلة الجملة العارية عن المعطوف عليها ، كما إذا أريد بها القطع عما قبلها ، أو أريد بها البدل عن سابقة عليها ، لم تكن موضعاً لدخول الواو ، وكذا : متى نزلت من الأولى منزلة نفسها لكمال اتصالها بها ، مثل ما إذا كانت موضحة لها ومبينة ، أو مؤكدة لها ومقررة ، لم تكن موضعاً لدخول الواو ، وكذا متى لم يكن بينها وبين الاولى جهة جامعة ، لكمال انقطاعها عنها ، لم يكن أيضاً موضعاً لدخول الواو ، وإنما يكون موضعاً لدخوله إذا توسطت بين كمال الاتصال ، وبين كمال الانقطاع ، ولكل من هذه الانواع حالة تقتضيه ، فإذا طابق ورودها تلك الاحوال ، وطبق المفصل هناك ، رقي الكلام من البلاغة عند أربابها إلى درجة يناطح فيها السماك ، فلا بد من تفصيل الكلام في تلك الحالات . فنقول :

القطع :

أما الحالة المقتضية للقطع فهي نوعان : أحدهما أن يكون للكلام السابق حكم وأنت لا تريد أن تشرك الثاني في ذلك فيقطع ، ثم أن هذا القطع يأتي أما على وجه الاحتياط ، وذلك إذا كان يوجد قبل الكلام السابق غير كلام مشتمل على مانع من العطف عليه ، لكن المقام مقام لا احتياط فيقطع لذلك، وأما على وجه الوجوب وذلك إذا كان لا يوجد. وثانيهما أن يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال ، فتنزل ذلك منزلة الواقع ، ويطلب بهذا الثاني وقوعه جواباً له ، فيقطع عن الكلام السابق لذلك ، وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه إلا لجهات لطيفة ؛ أما لتنبيه السامع على موقعه ، أو لاغنائه أن يسأل ، أو لئلا يسمع منه شيء ، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه ، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ ، وهو تقدير السؤال ، وترك العاطف أو غير

ذلك مما ينخرط في هذا السلك ، ويسمى : **النوع الأول قطعاً . والثاني استئنافاً** .

الابدال :

وأما الحالة المقتضية للابدال فهي أن يكون الكلام السابق غير وافٍ بتمام المراد وإيراده ، أو كغير الوافي والمقام مقام امتناع بشأنه ، إما لكونه مطلوباً في نفسه ، أو لكونه غريباً ، أو فظيعاً أو عجيباً ، أو لطيفاً أو غير ذلك مما له جهة استدعاء للاعتناء بشأنه ، فيعيده المتكلم بنظمٍ أوْفَى منه على نية استئناف القصد إلى المراد ، ليظهر بمجموع القصدين اليه في الاول والثاني ، أعني **المبدل منه أو البدل** مزيد الاعتناء بالشأن .

الإيضاح والتبيين :

وأما الحالة المقتضية للايضاح والتبيين فهي أن يكون بالكلام السابق نوع خفاء ، والمقام مقام ازالة له .

وأما الحالة المقتضية للتأكيد والتقرير فظاهره .

كمال الانقطاع :

وأما الحالة المقتضية لكمال انقطاع ما بين الجملتين : **فهي أن تختلفا** خبراً وطلباً مع تفصيل يعرف في الحالة المقتضية للتوسط ، أو أن اتفقتا خبراً ، فإن لا يكون بينهما ما يجمعهما عند المفكرة جمعاً من جهة العقل أو الوهم أو الخيال ، **والجامع العقلي** هو أن يكون بينهما اتحاد في تصور ، مثل الاتحاد في المخبر عنه ، أو في الخبر ، أو في قيد من قيودهما ، أو تماثل هناك ، فإن العقل ، بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج ، يرفع التعدد عن البين . أو تضايف كالذي بين العلة والمعلول ، والسبب والمسبب ، أو السفل والعلو ، والاقل والأكثر ، فالعقل يأبى أن لا يجتمعا في الذهن ، وأن العقل سلطان مطاع . **والوهمي** هو أن يكون بين تصوراتهما

شبه تماثل ، نحو أن يكون المخبر عنه في أحدهما لون بياض . وفي الثانية لون صفرة ، فإن الوهم يحتال في أن يبرزهما في معرض المثلين ، وكم للوهم من حيل تروج ، وإلاّ فعليك بقوله :

ثلاثــة تشرق الدنيــــا ببهجتهـــا شمس الضحى ، وابو اسحق ، والقمر

وقل : ما الذي سواه حسن ؛ الجمع بين الشمس وأبي اسحاق والقمر ، هذا التحسين . أو بقوله :

إذا لم يكن للمرء في الخلق مطمع فذو التاج ، والسقاء ، والذر ، واحد

وقد عرفت حال المثلين في شأن الجمع . **أو تضاد** كالسواد والبياض ، والهمس والجهارة ، والطيب والنتن ، والحلاوة والحموضة ، والملاسة والخشونة ، وكالتحرك والسكون ، والقيام والقعود ، والذهاب والمجيء ، والاقرار والانكار ، والايمان والكفر ، وكالمتصفات بذلك من نحو : الاسود والابيض ، والمؤمن والكافر ، أو **شبه تضاد** كالذي بين نحو : السماء والأرض ، والسهل والجبل ، والاول والثاني . فإن الوهم ينزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايفين ، فيجتهد في الجمع بينهما في الذهن ، ولذلك تجد الضد أقرب خطوراً بالبال مع الضد . **والخيالي** هو أن يكون بين تصوراتهما تقارن في الخيال سابق لأسباب مؤدية إلى ذلك ، فإن جميع ما يثبت في الخيال ، مما يصل اليه من الخارج ، يثبت فيه على نحو ما يتأدى اليه ، ويتكرر لديه ، ولذلك لما لم تكن الاسباب على وتيرة واحدة فيما بين معشر البشر ، اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتباً ووضوحاً ، فكم من صور تتعانق في الخيال ، وهي في آخر ليست تتراءى ، وكم صور لا تكاد تلوح في الخيال ، وهي في غيره نارٌ على علم ، وإن أحببت أن تستوضح ما يلوح به اليك ، فحدق اليه من جانب اختبارك ، تلقَ كاتباً بتعديد : قرطاس ، ومحبرة ، وقلم ؛ ونجاراً بتعديد : منشار وقدوم ، وعتلة ، وآخر بما لا يلابسون ، وأياً كان من أصحاب العرف

والرسم ، فتلقه يذكر : مسجد ومحراب وقنديل ، أو حمام وأزار وسطل ، أو غير ذلك مما يجمعه العرف والرسم ،فإنهم جميعاً ، لمصادفتهم معدوداتك على وفق الثابت في خيالهم ، لا يستبعدون العدّ ، ولا يقفون له موقف نكير ، وإذا غيرته إلى نحو : محبرة ومنشار ، وقلم وقدوم ، ونحو : مسجد وسطل ، وقنديل وحمام ، جاء الاستبداع والاستنكار ، وهل تشبيهات أولئك الرفقاء الاربعة .

وصف بدر :

البدر الطالع عليهم ، فيما يحكى ، تتلو عليك سورة غير ما تلونا ، أو تجلو لديك صورة غير ما جلونا ، يحكى أن صاحب سلاح ملك ، وصواغاً ، وصاحب بقر ، ومعلم صبية ، اتفق أن انتظمهم سلك طريق وقد كان حمل كلاّ منهم مركبُ الجد ، فما أورثهم انتقاب المحجة بالإظلام ، سوى الاغراء أن يلطموا بأيدي الرواقص حدودها ، وما استطاع الظلام أن لا يطؤا المسافة ، وقد نشر جناحه ، وأن يلقوا عصاهم وقد مد لهم رواقه ، فقابلهم بعبوس افتّر عن مزيد تخبطهم ، وخوف ضلالهم ، فبيناهم في وحشة الظلماء وقد بلغ السيل الزبى ، ومقاساة محنّي التخبط وخوف الضلال وقد جاوز الحزام الطبيين ، آنسهم البدر الطالع بوجهه الكريم ، وأضاءت لهم أنواره كل مظلم بهيم ، فلم يتمالكوا أن أقبل عليه كل منهم ينظم ثناءه ، ويمدح ثناه وثناء ، ويخدمه بأكرم نتائج خاطره ، وإذا شبهه شبهه بأفضل ما في خزانة صوره ، فما يشبهه السلاحي : إلاّ بالترس المذهب يرفع عند الملك ، ولا يشبهه الصائغ إلا بالسبيكة من الابريز تفتّر عن وجهها البوتقة ، ولا يشبهه البقار إلا بالجبن الابيض يخرج من قالبه طرياً ، ولا يشبهه المعلم إلا برغيف أحمر يصل إليه من بيت ذي مروءة ؛ أو التفاوت في الايراد لوصف الكلام ، فيما يحكيه الاصحاب عن الأذكياء من ذوي الحرف المختلفة ، كوصف الجوهري للكلام .

وصف الكلام :

أحسن الكلام ما ثقبته الفكرة ، ونظمته الفطنة ، وفصل جوهر معانيه في سمط ألفاظه ، فحملته نحور الرواة ؛ ووصف الصيرفي : خير الكلام ما نقدته يد البصيرة ، وجلته عين الروية ، ووزنته معيار الفصاحة ، فلا ينطق فيه بزائف ، ولا يسمع فيه ببهرج ؛ ووصف للصائغ : خير الكلام ما أحميته بكير الفكر ، وسبكته بمشاعل النظر ، وخلصته من خبث الاطناب ، فبرز بروز الابريز ، مركباً في معنى وجيز ، ووصف الحداد: أحسن الكلام ما نصبت عليه منفاخ الروية ، وأشعلت فيه نار البصيرة ، ثم أخرجته من فحم الافحام ، ورققته بفطيس الافهام ؛ ووصف الخمار : أحسن الكلام ما طبخته مراجل العلم ، وضمته دنان الحكمة ، وصفاه راووق الفهم ، فتمشت في المفاصل عذوبته ، وفي الافكار رقته ، وسرت في تجاويف العقل سورته وحدته . ووصف البزاز : أحسن الكلام ما صدق رقم ألفاظه ، وحسن رسم معانيه ، فلم يستعجم عند نشر ، ولم يستبهم عند طي ؛ ووصف الكحال : أصح الكلام ما سحقته في منجار الذكاء ، ونخلته بحرير التمييز ، وكما أن الرمد قذى العين ، كذا الشبهة قذى البصائر ، فاكحل عين اللكنة بميل البلاغة ، واجل رمض الغفلة ببرود اليقظة ؛

وصف الطريق :

أو سلوك الطريق في وصف البليغ حين سلكه الجمال قائلا : البليغ من أخذ بخطام كلامه،وأناخه في مبرك المعنى ، ثم جعل الاختصار له عقالا ، والايجاز له مجالا ، فلم يندّ عن الاذهان ، ولم يشذ عن الآذان .

حال ورّاق :

أو أخبار الوراق عن حاله علي ما أخبر : عيشي أضيق من محبرة ، وجسمي أدق من مسطرة ، وجاهي أرق من الزجاج ، وحظي أخفى من

شق القلم ، وبدني أضعف من قصبة ، وطعامي أمر من العفص ، وشرابي أشد سواداً من الحبر ، وسوء الحال بي ألزم من الصمغ .

ولصاحب علم المعاني فضل احتياج في هذا الفن إلى التنبه لأنواع هذا الجامع والتيقظ لها ، لا سيما النوع الخيالي ، فإن جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب ما تنعقد ، لأسباب في استيداع الصور خزانة الخيال ، وأن الأسباب ، لكما ترى ، إلى أي حد تباين في شأن الجمع بين صور وصور ، فمن أسباب تجمع بين : صومعة وقنديل وقرآن ، ومن أسباب تجمع بين دسكرة وابريق وأقران ، فقل لي إذا لم يوفّه حقه من التيقظ ، وأنه من أهل المدر ، أنّى يستحلي كلام رب العزة مع أهل الوبر ، حيث يبصرهم الدلائل ناسقاً ذلك النسق : ﴿ أفَلا يَنْظرون إلى الابل كيف خُلقَتْ * وإلى السّماء كيْف رُفعَتْ * وإلى الجبال كيْف نُصبِتْ * وإلى الأرض كيْف سُطِحَتْ ﴾ [1] . لبعد البعير عن خياله في مقام النظر ، ثم لبعده في خياله عن السماء ، وبعد خلقه عن رفعها ، وكذا البواقي ، لكن إذا وفاه حقه بتيقظه لما عليه تقلبهم في حاجاتهم جاء الاستحلاء ، وذلك إذا نظر أن أهل الوبر إذا كان مطعمهم ومشربهم وملبسهم من المواشي ، كانت عنايتهم مصروفة ، لا محالة ، إلى أكثرها نفعاً ، وهي : الابل . ثم إذا كان انتفاعهم بها لا يتحصل إلاّ بأن ترعى وتشرب ، كان جل مرمى غرضهم نزول المطر ، وأهم مسارح النظر عندهم السماء ، ثم إذا كانوا مضطرين إلى مأوى يأويهم ، وإلى حصن يتحصنون فيه ، ولا مأوى ولا حصن إلا الجبال :

لنا جبــل يحتلــه من نجــــيره منيعٌ يرد الطرف وهو كليــلُ

فما ظنك بالتفات خاطرهم اليها ، إذا تعذر طول مكثهم في منزل ، ومَنْ لأصحاب مواش بذاك ، كان عقد الهمة عندهم ، بالتنقل من أرض

(١) سورة الغاشية ، الآية : ١٧ — ٢٠ .

إلى سواها،من عزم الأمور . فعند نظره هذا أيَرَى البدويُّ إذا أخذ يفتش عما في خزانة الصور له ، لا يجد صورة الابل حاضرة هناك ، أو لا يجد صورة السماء لها مقارنة ، أو تعوزه صورة الجبال بعدهما ، أو لا تنص اليه صورة الارض تليها بعدهن ، لا ، وإنما الحضري ، حيث لم تتآخذ عنده تلك الامور ، وما جمع خياله تلك الصور على ذلك الوجه ، إذا تلا الآية قبل أن يقف على ما ذكرت ، ظنّ النسق بجهله معيباً ، للعيب فيه .

التوسط :

وأما الحالة المقتضية للتوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع ، فهي : أن اختلفا خبراً وطلباً أن يكون المقام مشتملا على مايزيل الاختلاف ، من تضمين الخبر معنى الطلب ، أو الطلب معنى الخبر ، ومشركاً بينهم في جهات جامعة مما تليت عليك على نحو قوله تعالى : ﴿ وإذ أخذْنا ميثَاقَ بني إسْرائيلَ لا تَعْبدونَ إلاّ الله وبالْوالدين إحْساناً وذي القُربى واليتَامى والمسَاكين وقولوا ﴾ [1] إذ لا يخفى أن قوله : « لا تعبدون » مضمن معنى لا تعبدوا . وقوله : ﴿ إنّ أصْحابَ الجنّة اليومَ في شُغُلٍ فاكِهُون * هُمْ وأزْواجهم في ظِلالٍ على الأرائك متّكئونَ * لهم فيها فاكِهةٌ ولهُمْ ما يدّعونَ * سَلامٌ قولاً مِنْ رب رحيم * وامْتازوا اليومَ أيُّها المُجْرمون ﴾ [2] فإن المقام مشتمل على تضمين « ان أصحاب الجنة » معنى الطلب ، بيان ذلك أن الذي قبله من قوله : ﴿ فاليومَ لا تُظْلَمُ نَفْسٌ شيئاً ﴾ [3] كلام وقت الحشر من غير شبهة لوروده معطوفاً بالفاء على قوله : ﴿ إنْ كانَتْ إلاّ صيْحَةً واحدةً فإذا هُمْ جميعٌ لديْنَا مُحْضَرون ﴾ [4] . وعام لجميع الخلق ،

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٨٣ .
(٢) سورة يس ، الآية : ٥٥ — ٥٩ .
(٣) سورة يس ، الآية : ٥٤ .
(٤) سورة يس ، الآية : ٥٣ .

لعموم قوله : ﴿ لا تُظْلَمُ نفسٌ شيئاً ﴾ [1] وإن الخطاب الوارد بعده على سبيل الالتفات في قوله : ﴿ ولا تُجزَوْنَ إلاّ ما كُنتم تَعملون ﴾ [2] خطاب عام لأهل المحشر ، وإن قوله : ﴿ إنّ أصحابَ الجنّة اليومَ في شُغُلٍ فاكِهُون ﴾ [2] إلى قوله : ﴿ أيُّها المُجرِمونَ ﴾ [3] متقيد بهذا الخطاب ، لكونه تفصيلا لما أجمله : ﴿ ولا تُجزَوْنَ إلاّ ما كُنتُمْ تعمَلُونَ ﴾ [4] وإن التقدير : إن أصحاب الجنة منكم يا أهل المحشر ، ثم جاء في التفسير أن قوله هذا : ﴿ إنّ أصْحابَ الجنّة في اليَوم شُغُلٍ فاكهُونَ ﴾ [2] يقال لهم ، حين يسار بهم إلى الجنة ، تنزيل ما هو للكون منزلة الكائن ، فانظر بعد تحرير معنى الآية : وهو أن أصحاب الجنة منكم يا أهل المحشر تؤول حالهم إلى أسعد حال ، كيف اشتمل المقام على معنى فليمتازوا عنكم إلى الجنة ؛ وأما كونه مشركاً بين المعطوف والمعطوف عليه في الذي نحن بصدده ، في جهات تجمعهما ، فغير خاف ، ونحو قوله تعالى : ﴿ فلمّا جاءهَا نُوديَ أنْ بُورِكَ مَنْ في النّار ومَنْ حَوْلها وسُبْحان الله ربِّ العالمين • يا موسى إنّه الله العزيزُ الحكيمُ • وألْقِ عَصَاكَ ﴾ [4] . فإن الكلام مشتمل على تضمين الطلب معنى الخبر ، وذلك أن قوله : ﴿ وألْقِ عصاكَ ﴾ معطوف على قوله : ﴿ أنْ بُورِكَ ﴾ والمعنى فلما جاءها ، قيل : بورك ، وقيل : ألق عصاك ، لما عرفت في علم النحو أن « أنْ » هذه لا تأتي إلاّ بعد فعل في معنى القول ، وإذا قيل : كتبت إليه أنْ أرجعْ وناداني - أنْ قُمْ كان بمنزلة : قلت له ارجع ، وقال لي قم . وأما قوله تعالى : ﴿ وبَشِّر الّذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالحات ﴾ [5] بعد قوله : ﴿ أعِدَّتْ للْكافرينَ ﴾ [6] فيعد معطوفاً على : ﴿ فاتّقوا النّارَ الّتي وقُودها النّاسُ والحِجارةُ ﴾ [6] وعندي أنه

(1) سورة يس ، الآية : ٥٤ .
(2) سورة يس ، الآية : ٥٥ .
(3) سورة يس ، الآية : ٥٩ .
(4) سورة النمل ، الآيات : ٨ - ١٠.
(5) سورة البقرة ، الآية : ٢٥.
(6) سورة البقرة ، الآية : ٢٤.

معطوف على قل مراداً قبل : ﴿ يا أيُّها النّاسُ اعبُدُوا ربّكُمْ الّذي خلَقَكُمْ والّذينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [1] لكون أرادة القول بواسطة انصباب الكلام إلى معناه غير عزيزة في القرآن ، من ذلك : ﴿ وأنْزلْنا علَيْكُمْ المنّ والسّلوى كُلُوا ﴾ [2] أي وقلنا ، أو قائلين : كلوا من ذلك : ﴿ وإذْ استَسْقى مُوسى لقَوْمه فقلنا اضْرب بِعَصاكَ الحجرَ فانْفجرت منْهُ اثْنَتَا عَشْرة عيْناً قدْ علِم كلّ أناسٍ مشربهم كلوا واشْربوا ﴾ [3] أي وقلنا أو قائلا : أنت يا موسى كلوا واشربوا ، ومن ذلك : ﴿ وإذْ أخذْنا ميثاقكُمْ ورَفَعْنا فوقكُمْ الطُّور خُذوا ﴾ [4] أي وقلنا أو قائلين : خذوا ، ومن ذلك : ﴿ وإذْ جعَلْنا البَيْتَ مثَابة للنّاسِ وأمْناً واتّخذوا ﴾ [5] أي وقلنا : اتخذوا ، ومن ذلك : ﴿ وإذْ يرْفعُ إبْراهيمَ القَوَاعد منَ البَيْتِ واسْماعيلَ ربّنا ﴾ [6] أي يقولان : ربنا ، وعليه قراءة عبد الله ، ومن ذلك : ﴿ ووصّى بها إبْراهيم بَنيهِ ويَعْقوبَ يا بني ﴾ [7] على قول أصحابنا البصريين ، ومن ذلك : ﴿ ولَوْ تَرى إذْ يتَوفّى الّذينَ كفروا الملائكة يضْربون وجُوهَهُمْ وأدْبارَهُمْ وذُوقُوا ﴾ [8] أي ويقولون : ذوقوا ، ومن ذلك : ﴿ بَراءةٌ منَ اللهِ ورَسُوله إلى الّذينَ عاهَدْتم منَ المُشْركين * فَسيحُوا ﴾ [9] أي : فقولوا لهم سيحوا ، وأمثال ذلك أكثر من أن أحصيها ههنا ، وكذلك عطف قوله : ﴿ وبَشّر الصّابرينَ الّذينَ إذا أصَابَتْهم مُصيبَةٌ ﴾ [10] على قل مراداً قبل : ﴿ يا أيها الّذينَ آمنُوا استعينُوا بالصّبرِ والصّلاةِ ﴾ [11] وكذا عطف : ﴿ وبَشّر المؤمنين﴾ [12]

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢١ .
(٢) سورة البقرة ، الآية : ٥٧ .
(٣) سورة البقرة ، الآية : ٦٠ .
(٤) سورة البقرة ، الآية : ٦٣ .
(٥) سورة البقرة ، الآية : ١٢٥ .
(٦) سورة البقرة ، الآية : ١٢٧ .
(٧) سورة البقرة ، الآية : ١٣٢ .
(٨) سورة الأنفال ، الآية : ٥٠ .
(٩) سورة التوبة ، الآيتان : ١ – ٢ .
(١٠) سورة البقرة ، الآيتان : ١٥٥ – ١٥٦.
(١١) سورة البقرة ، الآية : ١٥٣.
(١٢) سورة الصف ، الآية : ١٣ .

في صورة الصف عندي على قل مراداً قبل : ﴿ يا أيُّها الّذينَ آمنُوا هَلْ أدُلُّكُمْ على تجارةٍ تُنْجيكُمْ ﴾ [1] وذهب صاحب الكشاف إلى أنه معطوف على ﴿ تُؤْمِنون ﴾ [2] قبله لكونه في معنى آمنوا ، فتأمل جميع ذلك ، وكن الحاكم دوني .

أو أن تتفق الجملتان خبرا والمقام على حال إشراك بينهما في جوامع ، ثم كلما كانت الشركة في أكثر وأظهر ، كان الوصل بالقبول أجدر .

خاتمة :

ولنختم الكلام في تفصيل الحالات المقتضية للقطع والاستئناف ، والابدال والايضاح ، والتقريب والانقطاع ، والتوسط بين بين ، بهذا القدر ، ولنذكر لك أمثلة لتجذب بضبعك ، ان عيسى اعترضك مداحض ، إذا أخذت تسلك تلك الطرقات ؛ من أمثلة القطع للاحتياط .

قوله :

وتظن سلمى أنني أبغــي بها بدلا ، أراها في الضلال تهيم

لم يعطف أراها كي لا يحسب السامع العطف على أبغي دون تظن ، ويعد أراها في الضلال تهيم من مظنونات سلمى في حق الشاعر ،وليس هو بمراد ، إنما المراد أنه حكم الشاعر عليها بذاك ، وليس بمستبعد ، لانصباب قوله : وتظن سلمى انني أبغي بها بدلا ، إلى إيراد فما قولك في ظنها ذلك ؟ أن يكون قد قطع أراها ليقع جواباً لهذا السؤال على سبيل الاستئناف ، وإياك أن ترى الفصل لأجل الوزن فما هو هناك ، وقوله :

زعمتم أن أخوتكـــم قريش لهم إلف وليس لكم الاف

---

(١) سورة الصف ، الآية : ١٠ .

(٢) سورة الصف ، الآية : ١١ .

لم يعطف : لهم الف ، خيفة أن يظن العطف على : ان اخوتكم قريش ، فيفسد معنى البيت ، ولك أن تقول · جاء على طريق الاستئناف قوله :

« لهم الف وليس لكم آلاف »

وذلك أنه حين أبدى انكار زعمهم عليهم بفحوى الحال ، فكان مما يحرك السامعين أن يسألوا : لم تنكر فصل قوله لهم الف عما قبله ؟ ليقع جواباً للسؤال الذي هو مقتضى الحال ، ومن أمثلة القطع للوجوب قوله عز من قائل : ﴿ وإذا خَلَوْا إلى شَيَاطِينِهِمْ قالُوا إنَّا مَعَكُمْ إنَّمَا نحنُ مُسْتهزؤن ٭ الله يَسْتَهزِىء بهمْ ﴾ [1] لم يعطف : ﴿ الله يَسْتَهزِىء بهمْ ﴾ للمانع عن العطف بيان ذلك ، أنه لو عطف لكان المعطوف عليه : اما جملة قالوا واما جملة ﴿ إنَّا مَعَكُمْ إنَّما نحنُ مُستهزؤن ﴾ لكن لو عطف على : ﴿ إنَّمَا نحنُ مُسْتهزؤن ﴾ لشاركه في حكمه ، وهو كونه من قولهم ، وليس هو بمراد . ولو عطف على « قالوا » لشاركه في اختصاصه بالظرف المقدم ، وهو : ﴿ إذَا خَلَوْا إلى شَيَاطينهم ﴾ لما عرفت في فصل التقديم والتأخير . وليس هو بمراد ، فإن استهزاء الله بهم ، وهو أن خذلهم فخلاهم ، وما سولت لهم أنفسهم مستدرجاً إياهم من حيث لا يشعرون ، متصل في شأنهم لا ينقطع بكل حال خَلَوا إلى شياطينهم ، أم لم يخلوا اليهم ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وإذَا قيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدوا في الأرْضِ قالُوا إنَّمَا نحنُ مُصْلحون ٭ ألاَ إنَّهُمْ همُ المُفْسدون ﴾ [2] قطع « ألا أنهم » لئلا يستلزم عطفه على « إنما نحن مصلحون » كونه مشاركاً له في أنه من قولهم ، أو عطفه على « قالوا » كونه مختصاً بالظرف اختصاص قالوا به لتقدمه عليه ، وهو

---

(١) سورة البقرة ، الآيتان : ١٤ — ١٥ .
(٢) سورة البقرة ، الآيتان : ١١ — ١٢ .

« إذا قيل لهم لا تفسدوا فإنهم مفسدون » في جميع الاحيان سواء قيل لهم لا تفسدوا أو لم يقل ؛ وكذلك قوله : ﴿ وإذَا قيلَ لهمْ آمنوا كمَا آمَنَ النّاسُ قالوا أنُؤمنُ كما آمَنَ السُّفهاء ألاَ إنّهُمْ هُمُ السُّفهاء﴾[1] قطع « ألا أنهم » لمثل ما تقدم في الآية السابقة ، ولك أن تحمل ترك العطف في « الله يستهزئ بهم » على الاستئناف من حيث أن حكاية حال المنافقين في الذي قبله لما كانت تحرك السامعين أن يسألوا : ما مصير أمرهم ، وعقبى حالهم؟ وكيف معاملة الله إياهم؟ لم يكن من البلاغة أن يعرى الكلام عن الجواب ، فلزم المصير إلى الاستئناف ، وأن تقول في : « الا أنهم هم المفسدون » ترك العطف فيه للاستئناف أيضاً ليطابق مقتضى الحال ، وذلك أن ادعاءهم الصلاح لأنفسهم على ما ادعوه مع توغلهم في الافساد مما يشوق السامع أن يعرف ما حكم الله عليهم ، فكان وروده بدون الواو ، وهو المطابق كما نرى ، وكذا في : « ألا أنهم هم السفهاء » ومن أمثلة الاستئناف قوله :

زعــم العواذل أنني في غمـــــرة   صدقوا، ولكن غمرتي لا تنجلي[2]

لم يعطف « صدقوا » على « زعم العواذل » للاستئناف ، وقد أصاب المحز ؛ وذلك أنه حين أبدى الشكاية عن جماعات العذل بقوله : « زعم العواذل أنني في غمرة » ، فكان مما يحرك السامع عادة ليسأل هل صدقوا في ذلك أم كذبوا ؟ صار هذا السؤال مقتضى الحال ، فبنى عليه تاركاً للعطف على ما عليه ايراد الجواب عقيب السؤال ، وكذلك قوله :

زعم العــواذل أن ناقة جنـــدب   بجنوب خبت ، عُرّيَتْ وأجّمعتْ
كذب العواذل لو رأين مناخنـــا   بالقادسية فإن لجّ وذلّـــــتْ

فصل « كذب العواذل » فلم يعطفه ، ليقع جواباً لسؤال اقتضاه الحال

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٣ .
(٢) الغمرة : الشدة .

عند شكواه عن النساء العاذلات بقوله : زعم العواذل أنه كان كيت وكيت وهو هل كذب العواذل في ذلك أم صدقن وكذلك قوله :

بكّي على قتلي العدان فإنهم ‏ طالت اقامتهم ببطن برام
كانوا ، على الأعداء،نار محرّقٍ ‏ ولقومهم حرماً من الاحرام

قطع : «كانوا» للاستئناف لأنه حين أمرها بالبكاء كأنه توهمها قالت : ولِمَ أبكيهم ؟ أو كيف أبكيهم ؟ صفهم لي كيف كانوا ؛ فقال مجيباً : كانوا على الاعداء ... وكذلك قوله :

عرفت المنزلِ الخالي ‏ عفا من بعد أحوالِ
عفاء كلّ حنانٍ ‏ عسوف الويل هطالِ

فصل : « عفاء كل حنان » للاستئناف ، لأنه حين قال : عفا من بعد أحوال ، كان مظنة أن يقال : ماذا عفاه ؟ وكذلك قوله :

وما عفت الرياح له محلا ‏ عفاه من حدا بهم وساقا

حين قال في محل معفو ما : عفته الرياح، كان موضع سؤال وهو : فما إذا عفاه إذن ؟ وكذلك قوله :

وقد غرضت من الدنيا فهل زمني ‏ معطٍ حياتي لغرٍ بعد ما غرضَا [1]
جرّبت دهري وأهليه فما تركت ‏ لي التّجارب في ودّ امرىءٍ غرَضَا [2]

لم يصل « جربت » بالعطف على « غرِضت » بناء على سؤال ينساق اليه معنى البيت الاول ، وهو : لم تقول هذا ويحك ؟ وما الذي اقتضاك أن تطوي عن الحياة ، إلى هذه الغاية ، كشحك ؟ وكذلك قوله عز قائلا : ﴿ أولئك على هُدىً مِنْ ربِّهِمْ ﴾ [3] جاء مفصولا عما قبله بطريق

(١) غرضت : ضجرت .
(٢) غرضا : الغرض : حزام الرحل .
(٣) سورة البقرة ، الآية : ٥ .

الاستئناف ، كأنه قيل : ما للمتقين الجامعين بين الايمان بالغيب ، في ضمن اقامة الصلاة ، والانفاق مما رزقهم الله تعالى ، وبين الايمان بالكتب المنزلة ، في ضمن الايقان بالآخرة ، اختصوا بهدى لا يكتنه كنهه ، ولا يقادر قدره ، مقولا في حقهم هدىً للمتقين الذين ، والذين بتنكير هدى ، فأجيب : بأن أولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبدع ، أن يفوزوا دون من عداهم بالهدى عاجلا ، وبالفلاح آجلا ، ولك أن تقدر تمام الكلام هو : المتقين وتقدر السؤال ، ويستأنف الذين يؤمنون بالغيب إلى ساقة الكلام ، وأنه أدخل في البلاغة لكون الاستئناف على هذا الوجه منطوياً على بيان الموجب ، لاختصاصهم بما اختصوا به ، على نحو ما تقول أحسنت إلى زيد ، صديقك القديم أهل منك لما فعلت ، ولك أن تخرج الآية عما نحن بصدده ، بأن يجعل الموصول الاول من توابع « المتقين » أما مجروراً بالوصف ، أو منصوباً بالاختصاص ، وتجعل الموصول الثاني : مبتدأ ، و « أولئك » خبره مراداً به التعريض لمن لم يؤمنوا من أهل الكتاب ، وستعرف التعريض ، جاعلا الجملة برأسها من مستتبعات « هدىً للمتقين » والفصل من هذه الوجوه لاستئناف : الذين لا يؤمنون بالغيب ، لجهات فتأملها . وكذلك قوله عز من قائل : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ * تَنَزَّلُ على كلِّ أفّاكٍ أثيم * ﴾ [1] فصل . ﴿ تنزّل على كلِّ أفّاكٍ ﴾ ليقع جواباً للسؤال الّذي يقطر من قوله : ﴿ هل أنبئكُم على مَنْ تَنَزّل الشّياطين ﴾ وهو ، أي : والله نبئنا على أي مخلوق تنزل ؛ ومن الآيات الواردة على الاستئناف قوله تعالى : ﴿ قال فِرْعونُ وما ربُّ العالمين * قال ربُّ السّموات والأرض وما بينَهُما إنْ كُنْتُمْ مُوقنين * قال لمنْ حولَهُ ألا تَسْتَمعون * قال ربّكم وربُّ آبائِكُم الأولين * قال إنّ رسُولَكُمُ الّذي أرسَلَ اليْكُمْ لَمجْنون * قال ربُّ المَشْرق والمَغْرب ومَا بيْنهُما إنْ كُنْتُمْ تَعْقلُون * قال لَئِنْ اتّخذت إلهاً غيري لاجْعَلَنّكَ من المَسْجونين * قال أو لَوْ جِئْتُكَ

(1) سورة الشعراء ، الآيتان : ٢٢١ – ٢٢٢ .

بشيءٍ مُبين * قال فأتِ به إنْ كُنْتَ من الصّادقين ﴾ [1] . فإن الفصل في جميع ذلك بناء على أن السؤال الذي يستصحبه تصور مقام المقاولة من نحو ، فماذا قال موسى ؟ فماذا قال فرعون ؟ وكذلك قوله : ﴿ قَالُوا وجَدْنا آباءنا لها عابدين * قال لَقَدْ كُنْتُمْ أنْتُمْ وآباؤكُم في ضلالٍ مُبين * قالُوا أجِئْتَنَا بالحقِّ أمْ أنْتَ من اللاّعبين ﴾ [2] الفصل بناء على ماذا قال وماذا قالوا ؟ وكذلك قوله : ﴿ هَلْ أتاكَ حديثُ ضيْفِ إبْراهيم المُكْرمين * إذْ دخَلُوا عَلَيْه فقَالُوا سلاماً قال سلامٌ قَومٌ مُنْكرون * فَرَاغ إلى أهلهِ فجاء بِعِجْلٍ سَمينٍ * فَقَرّبه إليْهمْ قال ألا تأكُلُون * فأوْجس مِنْهُم خيفَةً قالوا لا تَخَفْ ﴾ [3] قدر مع قوله : « فقالوا سلاماً » ماذا قال ابراهيم وقت السلام ؛ ومع قوله « فقربه اليهم » ماذا قال وقت التقريب ؟ ومع قوله « فأوجس منهم خيفة » ماذا قالوا حين رأوا منه ذلك ؟ وسلوك هذا الاسلوب في القرآن كثير .

البدل :

ومن أمثلة البدل قوله :

أقول له ارْحل لا تقيمنّ عندنا وإلاّ فكن في السر والجهر مسلما

فصل « لا تقيمن » عن « ارحل » لقصد البدل ، لأن المقصود من كلامه هذا كمال اظهار الكراهة لاقامته ، بسبب خلاف سره العلن ؛ وقوله : « لا تقيمن عندنا » أوْفَى بتأدية هذا المقصود من قوله : « ارحل » لدلالة ذاك عليه بالتضمن مع التجرد عن التأكيد ، ودلالة هذا عليه بالمطابقة مع التأكيد ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ بَلْ قَالُوا مِثْل ما قالَ الأوّلون * قالُوا أئِذا مِتْنَا وكُنّا تُراباً وعِظاماً أئِنّا لَمَبْعوثون ﴾ [4]

---

(١) سورة الشعراء ، الآيات : ٢٣ – ٣١ .
(٢) سورة الأنبياء ، الآيات : ٥٣ – ٥٥ .
(٣) سورة الذاريات ، الآيات : ٢٤ – ٢٨ .
(٤) سورة المؤمنون ، الآيتان : ٨١ – ٨٢ .

فصل « قالوا أئذا متنا » عن « قالوا مثل ماقال الاولون » لقصد البدل . ولك أن تحمله على الاستئناف لما في قوله : « مثل ما قال الاولون » من الاجمال المحرك للسامع أن يسأل ، ماذا قالوه ؟ وكذلك قوله : ﴿ أمَدَّكم بمَا تَعْلمونَ أمَدَّكمْ بانْعام وبنينَ * وجَنّاتٍ وعيُون ﴾ [1] الفصل فيه للبدل ، ويحتمل الاستئناف ، وكذلك قوله : ﴿ اتّبعُوا المرْسلينَ * اتّبعوا مَنْ لا يَسْئلُكُمْ أجْراً وهُمْ مُهْتَدونَ ﴾ [2] لم يعطف « اتبعوا من لا يسئلكم » للبدل .

الإيضاح والتبيين :

ومن أمثلة الايضاح والتبيين قوله تعالى : ﴿ ومِنَ النّاسِ مَنْ يقولُ آمَنّا باللهِ وباليَوم الآخر ومَا هُمْ بمؤمنين * يُخادعُونَ ﴾[3] لم يعطف : يخادعون ، على ما قبله لكونه موضحاً له ، ومبيناً من حيث أنهم حين كانوا يوهمون بألسنتهم أنهم آمنوا ، وما كانوا مؤمنين بقلوبهم ، قد كانوا في حكم المخادعين ، وقوله تعالى : ﴿ فوَسْوَسَ إليْهِ الشّيْطانُ قالَ يا آدَمُ هَلْ أدُلّكَ على شَجرةِ الخُلْدِ ومُلْكٍ لا يَبْلى ﴾ [4] لم يعطف : قال ، على : وسوس ، لكونه تفسيراً له وتبيناً .

التقرير والتأكيد :

ومن أمثلة التقرير والتأكيد قوله تعالى : ﴿ الم * ذلكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فيهِ هُدىً للمُتّقينَ ﴾ [5] لم يعطف : لا ريب فيه ، على : ذلك الكتاب ، حين كان وزانة في الآية وزان نفسه ، في قولك : جاءني الخليفة نفسه ، أو وزان بيّناً في قولك : هو الحق بيننا ، يدلك على ذلك

(١) سورة الشعراء ، الآيات : ١٣٢–١٣٤ .
(٢) سورة يس ، الآيتان : ٢٠ – ٢١ .
(٣) سورة البقرة ، الآيتان : ٨ – ٩ .
(٤) سورة طه ، الآية : ١٢٠ .
(٥) سورة البقرة ، الآيتان : ١ – ٢ .

أنه حين بولغ في وصف الكتاب ، ببلوغه الدرجة القصيا من الكمال ، والوفور في شأنه ، تلك المبالغة ، حيث جعل المبتدأ لفظة : ذلك ، وأدخل على الخبر حرف التعريف بشهادة الاصول ، كما سبقت ، كان السامع قبل أن يتأمل مظنة أن ينظمه في سلك ما قد يرمى به على سبيل الجزاف من غير تحقق وايقان ، فاتبعه : لا ريب فيه ، نفياً لذلك ، وقد أصيب به المحز اتباع نفسه الخليفة ، ازالة لما عسى يتوهم السامع أنك في قولك : جاءني الخليفة ، متجوزاً أو ساه ، وتقرير كونه حالا مؤكدة ظاهر ، وكذلك فصل : هدى للمتقين ، لمعنى التقرير فيه للذي قبله ، لأن قوله : ذلك الكتاب لا ريب فيه ، مسوق لوصف التنزيل بكمال كونه هادياً ، وقوله : هدىً للمتقين تقديره كما لا يخفى : هو هدى ، وإن معناه نفسه هداية محضة بالغة درجة لا يكتنه كنهها ، وأنه في التأكيد والتقرير لمعنى أنه كامل في الهداية كما ترى ، وأما بيان أن ما قبله مسوق لما ذكر ، فما ترى من النظم الشاهد له لاحرازه قصب السبق في شأنه ، وهو : « ذلك الكتاب » ثم من تعقيبه بما ينادي على صدق الشاهد ذلك النداء البليغ ، وهو : « لا ريب فيه » . وإنك لتعلم أن شأن الكتب السماوية الهداية لا غير ، وبحسبها يتفاوت شأنهن في درجات الكمال ، وكذلك قوله : ﴿ إنَّ الَّذينَ كَفَرُوا سَوَاء عَلَيْهِمْ أأنْذرتَهُمْ أمْ لم تُنْذرهم لا يُؤمِنُونَ ٭ خَتَمَ اللهُ على قُلُوبهمْ وعلى سَمْعِهِمْ وعلى أبصارهم غِشَاوةٌ ﴾ [1] فصل قوله : لا يؤمنون ، لما كان مقرراً لما أفاد قوله : سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ، من ترك اجابتهم إلى الايمان ، وكذلك فصل قوله : ختم الله على قلوبهم ، لما كان بمثابة : لا يؤمنون ، من جهة أخرى وهي أن عدم التفاوت بين الانذار وعدم الانذار ، لما لم يصح إلا في حق من ليس له قلب يخلص اليه حق ، وسمع يدرك به حجة ، وبصر يثبت به عبرة ، وقع قوله : ﴿ خَتَمَ اللهُ على قُلُوبهِمْ وعلى سَمْعِهِمْ وعلى أبْصارهِمْ غِشَاوةٌ ﴾ مقرراً كما ترى ، وكذلك

(١) سورة البقرة ، الآيتان : ٦ — ٧ .

قوله : ﴿ إنّا مَعَكُمْ إنّما نحنُ مُسْتهزِئون ﴾ [1] لما كان المراد : بأنا معكم ، هو : انا معكم قلوباً ، وكان معناه : انّا نوهم أصحاب محمد الايمان ، وقع قوله : « إنما نحن مستهزئون » مقرراً . ولك أن تحمله على الاستئناف لانصباب : انّا معكم ، وهو قول المنافقين لشياطينهم إلى أن يقول لهم شياطينهم : فما بالكم ؟ إن صح أنكم معنا توافقون أصحاب محمد ؟ وكذلك قوله : ﴿ ما هذا بَشَراً إنْ هذا إلاّ مَلَكٌ كريمٌ ﴾ [2] فصل : إن هذا لكونه مؤكداً للاول في نفي البشرية ، ولك أن تقول الذي عليه العرف، متى قيل في حق انسان ما هذا بشراً ، ما هو بآدمي ، في حال التعظيم له ، والتعجب مما يشاهد منه من حسن الخلق والخلق ، هو أن يفهم منه أنه ملك ، فوقع قوله : « إن هذا إلا ملك » تأكيداً للملكية ، ففصل . وكذلك قوله : ﴿ كأنْ لَمْ يَسْمَعْها كأنّ في أُذُنَيْه وقراً ﴾ [3] الثاني مقرر للاول .

الانقطاع :

ومن أمثلة الانقطاع للاختلاف خبراً وطلباً قوله :

وقال رائدهم : ارسوا نزاولهـا   فكل حتف امرىء يجري بمقدارِ

وقوله :

ملكتـه حبـلي ولكنـه   ألقاه من زهـد على غاربـي
وقال : إني في الهـوى كـاذب   أنتقـم الله مـن الكـاذب

لأنه أراد الدعاء بقوله : انتقم ، وكذا قولهم : مات فلان ، رحمه الله، وكذلك قولهم : لا تدن من الاسد يأكلك ، وهل تصلحُ لي كذا أدفعُ اليك الاجرة ، بالرفع فيهما ، وغير ذلك مما هو في هذا السلك منخرط ، ومن

---

(1) سورة البقرة ، الآية : ١٤ .
(2) سورة يوسف ، الآية : ٣١ .
(3) سورة لقمان ، الآية : ٧ .

أمثلته لغير الاختلاف ، ما أذكره ، تكون في حديث ويقع في خاطرك بغتة حديث آخر لا جامع بينه وبين ما أنت فيه بوجه ، أو بينهما جامع غير ملتفت اليه لبعد مقامك عنه ، ويدعوك إلى ذكره داع ، فتورده في الذكر مفصولا ؛ مثال الاول : كنت في حديث مثل : كان معي فلان فقرأ ، ثم خطر ببالك أن صاحب حديثك جوهري ، ولك جوهرة لا تعرف قيمتها ، فتعقب كلامك أنك تقول : لي جوهرة لا أعرف قيمتها هل أرينكها ، فتفصل . ومثال الثاني : وجدت أهل مجلسك في ذكر خواتم لهم ، يقول واحد منهم خاتمي كذا يصفه بحسن صياغة،وملاحة نقش، ونفاسة فص ، وجودة تركيب ، وارتفاع قيمة : ويقول آخر : وإن خاتمي هذا سيىء الصياغة ، كريه النقش ، فاسد التركيب ، رديء في غاية الرداءة ؛ ويقول آخر : وإن خاتمي بديع الشكل ، خفيف الوزن ، لطيف النقش ، ثمين الفص ، إلا أنه واسع لا يمسكه أصبعي ، وأنت كما قلت : إن خاتمي ضيق ، تذكرت ضيق خفك ، وعناءك منه ، فلا تقول: وخفي ضيق ، لنبوّ مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف ، فتختار القطع قائلا : خفي ضيق قولوا ماذا أعمل ؟ أو تكون في حديث قديم ومعك حديث آخر بعيد التعلق به ، تريد أن تذكره ، فتورده في الذكر مفصولا ، مثل ما تقول : كتاب سيبويه ، رحمه الله ، والله كتاب لا نظير له في فنه ، ولا غنى لامرىء في أنواع العلوم عنه : لا سيما في الاسلامية ، فإنه فيها أساس ، وأي أساس ، إن الذين رضوا بالجهل لا يدرون ما العلوم ، وما أساس العلوم ؛ فتفصل : إن الذين رضوا بالجهل ... عما قبله لكون ما قبله حديثاً عن كتاب سيبويه ، وأنه حقيق بأن يخدم ، وكون ما عقبته به حديثاً عن الجهال وسوء ما أثمر لهم جهلهم . وقوله عز اسمه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ [1] من هذا القبيل قطع : إن الذين كفروا ، عما قبله لكون ما قبله حديثاً عن القرآن ، وإن من شأنه كيت وكيت ، وكون :

(١) سورة البقرة ، الآية : ٦ .

الذين كفروا ، حديثاً عن الكفار وعن تصميمهم في كفرهم . والفصل لازم للانقطاع ، لأن الواو ، كما عرفت ، معناه ؛ الجمع . فالعطف بالواو في مثله يبرز في معرض التوخي للجمع بين الضب والنون ، ولذلك متى قال قائل : زيد منطلق ، ودرجات الحمل ثلاثون ، وكُمُّ الخليفة في غاية الطول ، وما أحوجني إلى الاستفراغ ، وأهل الروم نصارى ، وفي عين الذباب جحوظ ، وكان جالينوس ماهراً في الطب ، وختم القرآن في التراويح سنّة ، وإن القرد لشبيه بالآدمي ، فعطف : أخرج ، من زمرة العقلاء ، وسجل عليه بكمال السخافة أو عُدّ مسخرة من المساخر ، واستطرف نسقه هذا إلى غاية، ربما استودع دفاتر المضاحك ، وسفين نوادر الهذيان ، بخلافه إذا ترك العطف ، ورمى بالجمل رمي الحصا ، والجوز من غير طلب ائتلاف بينها ، فالخطب إذاً يهون هوناً ما ، ومن هنا عابوا أبا تمام في قوله :

لا والذي هـو عالم أن النـوى   صبرٌ ، وأن أبا الحسين كريـمُ

حيث تعاطى الجمع بين : مرارة النوى وكرم أبي الحسين ، ومن أمثلة التوسط ما نتلو من قوله تعالى : ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ في الأَرْضِ وما يَخْرُجُ منْها ومَا يَنْزِلُ منَ السّماء ومَا يَعْرُجُ فيها﴾ [1] وقوله : ﴿إنّ الأبْرارَ لَفي نَعيمٍ • وإنّ الفُجّارَ لَفي جَحيمٍ﴾ [2] وغير ذلك.

الوصل :

واعلم أن الوصل من محسناته أن تكون الجملتان متناسبتين ، ككونهما : **اسميتين أو فعليتين** وما شاكل ذلك . فإذا كان المراد من الاخبار مجرد نسبة الخبر إلى المخبر عنه ، من غير التعرض لقيد زائد ؛ **كالتجدد والثبوت** وغير ذلك ، لزم أن تراعي ذلك . فتقول : قام زيد ، وقعد عمرو ؛

(1) سورة سبأ ، الآية : ٢ .
(2) سورة الانفطار ، الآيتان : ١٣ — ١٤ .

أو : زيد قائم ، وعمرو قاعد ، وكذا : زيد قام ، وعمرو قعد ؛ وأن لا تقول : قام زيد ، وعمرو قاعد ، وكذا : قام زيد وعمرو قعد ، وزيداً لقيته وعمرو مررت به ؛ وزيداً أكرمتُ أباهُ وعمرو ضربت غلامه ، كما سبق في علم النحو أمثال ذلك .

أما إذا أريد **التجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى** ، كما إذا : كان زيد وعمرو قاعدين ، ثم قام زيد دون عمرو وجب أن تقول : قام زيد وعمرو قاعد بعد ، وعليه قوله تعالى : ﴿ سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتون ﴾ [1] المعنى سواء عليكم أحدثتم الدعوة لهم أم استمر عليكم صمتكم عن دعائهم ، لأنهم كانوا إذا حزبهم أمر دعوا الله دون أصنامهم ، كقوله : ﴿ وإذَا مسّ النّاسَ ضُرٌّ ﴾ [2] الآية . فكانت حالهم المستمرة أن يكونوا عن دعوتهم صامتين ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ أجِئْتَنَا بالحقّ أمْ أنتَ منَ اللاّعبينَ ﴾ [3] المعنى أجددت وأحدثت عندنا تعاطي الحق فيما نسمعه منك ؟ أم اللعب ؛ أي أحوال الصبا بعد على استمرارها عليك ، استبعاداً منهم أن تكون عبادة الاصنام من الضلال ، وما أعظم كيد الشيطان للمقلدين حيث استدرجهم إلى أن قلدوا الآباء في عبادة تماثيل ، وتعفير جباههم لها ، اعتقاداً منهم في ذلك أنهم على شيء ، اللهم إنا نعوذ بك من كيد الشيطان .

الحال :

وإذا لخصنا الكلام في الفصل والوصل إلى هذا الحد،فبالحري أن نلحق به الكلام في **الحال** التي تكون جملة ، لمجيئها تارة مع الواو ، وأخرى لا معها ، فنقول وبالله التوفيق .

---

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١٩٣ .
(٢) سورة الروم ، الآية : ٣٣ .
(٣) سورة الأنبياء ، الآية : ٥٥ .

تمهيد :

الكلام في ذلك مستدع تمهيد قاعدة وهي : أن الحال **نوعان** : حال **بالاطلاق** . وحال تسمى : **مؤكدة** . ولكل واحد من النوعين أصل في الكلام ، ولهما معاً نهج في الاستعمال واحد .

فأصل النوع الثاني أن يكون وصفاً ثابتاً نحو هو الحق بيناً ، وزيد أبوك شفيقاً ، وذاك حاتم سخياً ، جواداً ، وهذا خالد بطلاً شجاعاً ، وفي التنزيل : ﴿ إنّا أنزلناه قرآناً عربيّاً ﴾ [1] .

وأصل النوع الأول : هو أن يكون وصفاً غير ثابت من الصفات الجارية : كاسم الفاعل . واسم المفعول . نحو : جاء زيد راكباً ، وسلم عليّ قاعداً ، وضربت اللص مكتوفاً ، وقتلته مقيداً ، ويمتنع أن يقال : جاء زيد طويلا أو قصيراً أو أسودَ أو أبيضَ . اللهم إلاّ بتأويل ، كما تسمح أئمة النحو يتلون عليك جميع ما ذكرت .

ونهجهما في الاستعمال : أن يأتيا عاريين عن حرف النفي . كما يقال: هو الحق بيناً دون لا خفياً ، وجاء زيد راكباً دون لا ماشياً ، أو ماشياً دون لا راكباً ، وحق النوعين أن لا يدخلهما الواو . نظراً إلى اعرابهما الذي ليس بتبع . لأن هذه الواو ، وإن كنا نسميها واو الحال ، أصلها العطف؛ ونظراً إلى أن حكم الحال مع ذي الحال أبداً . نظير حكم المخبر مع المخبر عنه ، ألاَ تراكَ إذا ألغيت : « هو » في قولك : هو الحق بيناً بقي : الحق بين ، وجاء في قولك : جاء زيد راكباً بقي زيدٌ راكبٌ ، وضربت ، في قولك : ضربت اللص مكتوفاً . بقي : اللص مكتوف ؛ وكذا الباب ، فتجد الحال وذا الحال خبراً ومخبراً عنه ، والخبر ليس موضعاً لدخول الواو على ما سبق تقرير هذا الباب ، والتحقيق فيه ، هو أن الاعراب لا ينتظم الكلمات ، كقولك : ضرب زيد اللص مكتوفاً ، إلاّ

(١) سورة يوسف ، الآية : ٢ .

بعد أن يكون هناك تعلق ينتظم معانيها ، فإذا وجدت الإعراب في موصع قد تناول شيئاً بدون الواو ، كان ذلك دليلا على تعلق هناك معنوي ، فذلك التعلق يكون مغنياً عن تكلف تعلق آخر .

وإذا عرفت هذا ظهر لك أن الاصل في الجملة ، إذا وقعت موقع الحال ، أن لا يدخلها الواو ، لكن النظر اليها من حيث كونها جملة مفيدة مستقلة بفائدة غير متحدة بالاولى اتحادها إذا كانت مؤكدة ، مثلها في قولك : هو الحق لا شبهة فيه ، وفي قوله عز قائلا : ﴿ الم * ذلكَ الكِتابُ لا رَيْبَ فيه ﴾ [1] وغير منقطعة عنها كجهات جامعة بينهما ، كما ترى في نحو : جاء زيد تُقاد الجنائب بين يديه ، ولقيت عمراً سيفه على كتفه، يبسط العذر في أن يدخلها واو للجمع بينها وبين الاولى مثله في نحو : قام زيد وقعد عمرو .

أصل الحال :

وإذا تمهد هذا فنقول : الضابط فيما نحن بصدده هو : أن الجملة متى كانت واردة على أصل الحال ، وذلك أن تكون فعلية لا اسمية ، لأن الاسمية ، كما تعلم ، دالة على الثبوت ، وعلى نهجها أيضاً بأن تكون مثبتة . فالوجه ترك الواو جرياً على موجب الحال ، نحو : جاءني زيد يسرع . أو يتكلم ، أو يعدو فرسه ، ولذلك لا تكاد تسمع نحو : جاءني زيد ويسرع . ومتى لم تكن واردة على أصل الحال ، وذلك أن تكون اسمية في الحال غير المؤكدة ، فالوجه الواو ونحو : جاءني زيد وعمرو أمامه . ورأيت زيداً وهو قاعد ؛ ماجاء بخلاف هذا إلاّ صُوَرٌ معدودة أُلحِقت بالنوادر . وهي كلمته : فوه إلى في ، ورجع عوده على بدئه . وبيت الاصلاح :

نصف النهـار المـاء غامره ورفيقه بالغـين لا يـدري

(١) سورة البقرة ، الآيتان : ١ – ٢ .

أو ، ما أنشده الشيخ أبو علي ، في الاغفال :

ولولا جنان الليل ما آب عامر إلى جعفر ، سرباله لم يُمزّقِ

ومتى كانت واردة على أصل الحال لكن . لا على نهجها ، فالوجه جواز الأمرين معاً ، نحو قولك : جعلت أمشي ما أدري أين أضع رجلي، وجعلت أمشي وما أدري أين أضع رجلي .

وقوله :

مضوا لا يريدون الرواح وغالهم من الدهر أسباب جرين على قدرِ

وقوله :

ولو أن قوماً لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا أحجبُ

وقوله :

أكسبته الورق البيض أبا ولقد كان . ولا يدعى لابْ

وقوله :

أقادوا من دمي وتوعدوني وكنت ، وما ينهنهني الوعيدُ

إلا أن ترك الواو أرجح . والفعل الماضي منفياً ومثبتاً . لوروده لا على نهج الحال لا محالة ، اما منفياً فلحرف النفي . وإما مثبتاً فلحرف « قد » ظاهراً أو مقدراً ليقربه من زمانك حتى يصلح للحال ، منتظم في سلك المضارع المنفي ؛ لك أن تقول أخذت أجتهد ما كان يعينني أحد، وأن تقول : أخذت أجتهد وما كان يعينني أحد . وكذا أتأني قد جهده السير بدون الواو . أو وقد جهده السير . بالواو . إلاّ أن ترك الواو في النفي وفي الاثبات أرجح .

الظرف :

وأما **الظرف** فحيث احتمل أن يكون جملة فعلية وأن لا يكون بحسب

التقديرين ،وتردد لذلك بين أن يكون وارداً على أصل الحال وغير وارد، جاء الامران فيه ، يقال : رأيته على كتفه سيف ، بدون الواو تارة ، ورأيته وعلى كتفه سيف ، بالواو أخرى ، هذا ؛ ثم من عرف السبب في تقديم الحال ، إذا أريد ايقاعها عن النكرة ، تنبه بجواز ايقاعها عن النكرة مع الواو ، في مثل : جاءني رجل وعلى كتفه سيف ، ولمزيد جوازه في قوله تعالى : ﴿ومَا أهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إلاّ ولهَا كِتَابٌ معلوم﴾ [1] على ما قدمت ، وتنبه لوجوب الواو في نحو : جاءني رجل وعلى كتفه سيف ، عند ارادة الحال ، ولوجوب تركه فيه عند ارادة الوصف ، لامتناع عطف الصفة على موصوفها البتة ، فتأمل .

وأما ليس فلما قام مع خبره مقام الفعل المنفي جاء كثيراً : أتاني وليس معه غيره ، وأتاني ليس معه غيره ، قال :

إذا جرى في كفه الرشاء   خلى القليب ليس فيه ماء

إلاّ أن ذكر الواو أرجح ، ووقوعه في الكلام أدور .

الإيجاز والاطناب :

وأما الحالات المقتضية لطي الجمل عن الكلام **إيجازاً** ولا طيّها **اطناباً**، فمن أحاط علماً بما قد سبق استغنى بذلك عن بسط الكلام ههنا ، فلنقتصر على بيان معنى **الايجاز والإطناب** ، وعلى ايراد عدة أمثلة في الجانبين .

أما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين ، لا يتيسر الكلام فيهما إلاّ بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي ، مثل جعل كلام الاوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم ، ولا بد من الاعتراف بذلك مقيساً عليه ، ولنسمه : **متعارف الأوساط** ، وانه في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم .

---

(١) سورة الحجر ، الآية : ٤ .

تعريف :

فالايجاز : هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الاوساط . **والاطناب** : هو أداؤه بأكثر من عباراتهم ، سواء كانت القلـــة أو الكثرة راجعة إلى الجمل أو إلى غـــير الجمل ؛ هذا وقد تليت عليك ، فيما سبق ، طرق الاختصار والتطويل . فلئن فهمتها لتعرفنّ الوجازة متفاوتة بين : **وجيز وأوجز** بمراتب لا تكاد تنحصر ، والاطناب كذلك . وعرفت من ذلك معنى قول القائل في وصف البلغاء :

يرمـــون بالخطب الطوال ، وتارة وحي الملاحظ ، خيفة الرقبـــاء

وذكرت أيضاً للاختصار والتطويل مقامات قد أرشدت بها إلى مناسباتها ، فما صادف من ذلك موقعه حُمِدو الاّذمّ ، وسمي الايجاز إذ ذاك : **عياً وتقصيراً** والاطناب : **إكثاراً وتطويلاً** .

الإيجاز :

والعلم في الايجاز قوله ، علت كلمته : ﴿في القِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[1] واصابته المحز بفضله ، على ما كان عندهم ، أوجز كلام في هذا المعنى ، وذلك قولهم : القتل أنفى للقتل. ومن الايجاز قوله تعالى: ﴿هُدىً للمتقين﴾[2] ذهاباً إلى أن المعنى : هدىً للضالين الصائرين إلى التقوى بعد الضلال ، لما أن الهدى أي الهداية إنما تكون للضال لا للمهتدي . ووجه حُسْنه قصد المجاز المستفيض نوعه ، وهو وصف الشيء بما يؤول اليه ، والتوصل به إلى تصدير أولى الزهراوين بذكر أولياء الله ، وقوله : ﴿ فغَشِيَهُم مِنَ اليَمّ ما غَشِيَهُمْ ﴾ [3] أظهر من أن يخفى حاله في الوجازة ، نظراً إلى ما ناب عنه ، وكذا قوله : ﴿ ولا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِير ﴾ »[4]

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٧٩ .
(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢ .
(٣) سورة طه : الآية : ٧٨.
(٤) سورة فاطر ، الآية : ١٤.

وانظر إلى الفاء التي تسمى فاء فصيحة في قوله تعالى : ﴿ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ [1] كيف أفادت فامتثلتم فتاب عليكم ، وفي قوله : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ﴾ [2] مفيدة : فضرب فانفجرت ، وتأمل قوله : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى ﴾ [3] أليس يفيد فضربوه فحيي فقلنا كذلك يحيي الله الموتى ، وقدر صاحب الكشاف ، رحمه الله قوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾[4] نظراً إلى الواو في وقالا ولقد آتينا داود وسليمان علماً فعملا به ، وعلماه ، وعرفا حق النعمة فيه ، والفضيلة . وقالا الحمد لله . ويحتمل عندي أنه أخبر تعالى عما صنع بهما ، وأخبر عما قالا ، كأنه قال : نحن فعلنا إيتاء العلم ، وهما فعلا الحمد ، تفويضاً ، استفادت ترتب الحمد على ايتاء العلم إلى فهم السامع ، مثله في : قم يدعوك ، بدل : قم فإنه يدعوك ؛ وانه فن من المبالغة لطيف المسلك ؛

الاختصار :

ومن أمثلة الاختصار قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾[5] بطي : أبحت لكم الغنائم ، لدلالة فاء التسبيب في « فكلوا » وقوله : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ [6] بطي : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ، فعدوا عن الافتخار ، لدلالة الفاء في فلم ، وكذا قوله : ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنظُرُونَ ﴾ [7] إذا المعنى إذا كان ذلك فما هي إلا زجرة واحدة ، وكذا قوله : ﴿ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ ﴾[8] تقديره إن أرادوا وليا بحق ، فالله هو الولي بالحق ، ولا ولي سواه ،

---

(1) سورة البقرة ، الآية : ٥٤ .
(2) سورة البقرة ، الآية : ٦٠ .
(3) سورة البقرة ، الآية : ٧٣ .
(4) سورة النمل ، الآية : ١٥ .
(5) سورة الأنفال ، الآية : ٦٩.
(6) سورة الأنفال ، الآية : ١٧.
(7) سورة الصافات ، الآية : ١٩.
(8) سورة الشورى ، الآية : ٩.

وكذا قوله : ﴿ يا عِبادِيَ الَّذينَ آمنُوا إنّ أرْضي واسعَةٌ فإيّايَ فاعبدون ﴾ [١] أصله فإن لم يتأت ان تخلصوا العبادة لي في أرض، فإياي في غيرها اعبدوا ، فاعبدون اياي ، فاخلصوها إلى في غيرها فحذف الشرط ، وعوض عنه تقديم المفعول ، مع ارادة الاختصاص بالتقديم ، وقوله : ﴿ كَلاّ فاذْهبا بآياتِنَا ﴾ [٢] أي ارتدع عن خوف قتلهم ، فاذهبا أي فاذهب أنت وأخوك ، لدلالة كلا على المطوي ، وقوله : ﴿ إذْ يُلْقُونَ أقْلامَهُمْ أيُّهُمْ يَكْفُلُ مريمَ ﴾ [٣] أصله إذ يلقون أقلامهم ينظرون ليعلموا أيهم يكفل مريم ، لدلالة أيهم على ذلك بوساطة علم النحو ، وقوله : ﴿ليحق الحق ويبطلَ الباطلَ﴾[٤] المراد ليحق الحق ويبطل الباطل فعل ما فعل ،وكذا قوله : ﴿ولِنَجْعله آيةً للنّاسِ﴾[٥] أصل الكلام: ولنجعله آية للناس فعلنا ما فعلنا،وكذا قوله : ﴿ليُدْخِلَ الله في رحْمتِهِ ﴾ [٦] أي لأجل الادخال في الرحمة كان الكف ومنع التعذيب ، وقوله : ﴿ إنّا عَرَضْنا الأمانَةَ على السّمواتِ والأرْضِ والجبَالِ فأبَيْنَ أنْ يَحْمِلْنها وأشْفَقْنَ منْها وحَمَلَها الانْسانُ إنّه كانَ ظَلُوماً جَهُولا ﴾ [٧] إذا لم يفسر الحمل بمنع الامانة والغدر، وأريد التفسير الثاني ، وهو تحمل التكليف ، كان أصل الكلام : وحملها الانسان ، ثم خاس [٨] به ، منها عليه بقوله : إنه كان ظلوماً جهولا ، الذي هو توبيخ للانسان على ما هو عليه من الظلم والجهل في الغالب ، وقوله : ﴿ فَمَنْ زُيِّنَ لهُ سُوء عملِه فرآهُ حَسَناً ﴾ [٩] تتمته : ذهبت نفسك عليهم حسرة ، فحذفت لدلالة : ﴿ فلاَ تَذهبْ نفْسُكَ عليهمْ حَسَرات ﴾ [٩] أو تتمته كمن هداه الله ، فحذفت لدلالة : ﴿ فإن اللهَ يُضِلُّ مَنْ يشاء ويَهْدي مَنْ يَشَاء ﴾ [٩] وقول العرب :

---

(١) سورة العنكبوت ، الآية : ٥٦ .
(٢) سورة الشعراء ، الآية : ١٥ .
(٣) سورة آل عمران ، الآية : ٤٤ .
(٤) سورة الأنفال ، الآية : ٨ .
(٥) سورة مريم ، الآية : ٢١ .
(٦) سورة الفتح ، الآية : ٢٥.
(٧) سورة الأحزاب ، الآية : ٧٢.
(٨) خاس به : نقضه .
(٩) سورة فاطر ، الآية : ٨.

جاء بعد اللتيا و التي ، بترك صلة الموصول ايثار للايجاز ، تنبيهاً على أن المشار اليها : باللتيا والتي ، هي : المحنة والشدائد ، بلغت من شدتها وفظاعة شأنها مبلغاً يبهت الواصف معها ، حتى لا يحير ببنت شفة ، ومن الايجاز قوله عز قائلا : ﴿ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللهَ بما لا يعلم ﴾ (١) أي بما لا ثبوت له ، ولا علم الله متعلق به ، نفياً للملزوم ، وهو المنبأ به بنفي لازمه ، وهو وجوب كونه معلوماً للعالم الذات لو كان له ثبوت بأي اعتبار كان ، وقوله : ﴿ إنَّ الَّذينَ كَفَرُوا بعْدَ إِيمَانهم ثُمَّ ازْدادوا كُفْراً لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ ﴾ (٢) أصله لن يتوبوا ، فلن يكون قبول توبة ، فأوثر الايجاز ذهاباً إلى انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم ، وهو قبول التوبة الواجب في حكمته تعالى وتقدس قوله : ﴿ بمَا أشْركُوا بالله ما لَمْ يُنَزِّلْ به سُلْطاناً ﴾ (٣) أي شركاء . لا ثبوت لها أصلا ، ولا أنزل الله باشراكها حجة ، أي تلك ، وأنزل الحجة كلاهما منتف في أسلوبه قوله :

على لاحبٍ لا يهتدى بمنـــاره

أي لا منار ولا اهتداء به . وقوله :

ولا ترى الضب بها ينجحر

أي لا ضب ولا انجحار نفياً للاصل والفرع ، ومنه : ﴿ وإن جَاهداك على أنْ تُشْرِكَ بي ما لَيْسَ لكَ به عِلْمٌ ﴾ (٤) إذ المراد لا ذاك ولا علمك به ، أي كلاهما غير ثابت ، وكذا : ﴿ مَا للظَّالمينَ مِنْ حميمٍ ولا شَفيعٍ يُطاع ﴾ (٤) أي لا شفاعة ولا طاعة .

ومن الايجاز قوله : ﴿ وآخرونَ اعْتَرفوا بذُنُوبهمْ خَلَطوا عَمَلاً صَالحاً وآخرَ سيئاً ﴾ (٦) أصل الكلام خلطوا عملا صالحاً بسيء وآخر

---

(١) سورة يونس ، الآية : ١٨ .
(٢) سورة آل عمران ، الآية : ٩٠
(٣) سورة آل عمران ، الآية : ١٥١
(٤) سورة لقمان ، الآية : ١٥ .
(٥) سورة غافر (المؤمن) ، الآية : ١٨.
(٦) سورة التوبة ، الآية : ١٠٢ .

سيئاً بصالح ، لأن الخلط يستدعي مخلوطاً ومخلوطاً به ، أي تارة أطاعوا وأحبطوا الطاعة بكبيرة ، وأخرى عصوا وتداركوا المعصية بالتوبة ، وقوله : ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (١) أصله قل لهم : قولي لك أن ينتهوا يغفر لهم ، وكذا قوله : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ ﴾ (٢) فيمن قرأ بياء الغيبة .

ومن أمثلة الأطناب قوله : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفُ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (٣) ترك إيجازه وهو أن في ترجح وقوع أي ممكن كان ، على لا وقوعه ، لآيات للعقلاء لكونه كلاماً لا مع الانس فحسب ، بل مع الثقلين ، ولا مع قرن دون قرن ، بل مع القرون كلهم قرناً فقرناً إلى انقراض الدنيا ، وإن فيهم لمن يعرف ويقدر من مرتكبي التقصير في باب النظر والعلم بالصانع من طوائف الغواة ، فقل لي أي مقام للكلام ادعى لترك ايجازه إلى الاطناب من هذا . وقوله : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ ﴾ (٤) أوثر الاطناب فيه على ايجازه وهو : آمنا بالله وبجميع كتبه لما كان نسمع من أهل الكتاب فيهم من لا يؤمن بالتوراة وبالقرآن . وهم : النصارى القائلون ليست اليهود على شيء ، وفيهم من لا يؤمن بالانجيل وبالقرآن ، وهم : اليهود ، وكل منهم مدع للايمان بجميع ما أنزل الله ، تقريعاً لأهل الكتاب ، وليبتهج المؤمنون بما نالوا من كرامة الاهتداء ، ووقع الايجاز

---

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٣٨ .
(٢) سورة آل عمران ، الآية : ١٢ .
(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٦٤ .
(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٣٦ .

عن طباق المقام بمراحل ، وقوله : ﴿ واتَّقُوا يَوْماً لا تَجزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شيئاً ولا يُقْبَلُ منها عَدْلٌ ولا تَنْفَعُها شَفاعةٌ ولا هُمْ يُنْصرون ﴾ [1] لم يؤثر ايجازه وهو : واتقوا يوماً لا خلاص عن العقاب فيه لكل من جاء مذنباً ، إذ كان كلاماً مع الامة لنقش صورة ذلك اليوم في ضمائرهم ، وفي الأمة الجاهل والعالم والمعترف والجاحد والمسترشد والمعاند والفهم والبليد ، لئلا يختص المطلوب منهم بفهم أحد دون أحد ، وان لا يكون بحيث يناسب قوة سامع دون سامع ، أو يخلص إلى ضمير بعض دون بعض ، وقوله : ﴿ الّذينَ يَحْمِلُونَ العَرْشَ ومَنْ حَوْله يُسَبِّحونَ بِحَمْدِ ربِّهمْ ويؤمنونَ به ﴾ [2] لو أريد اختصاره لما انخرط في الذكر « يؤمنون به » إذ ليس أحد من مصدق حملة العرش يرتاب في إيمانهم .

ووجه حسن ذكره اظهار شرف الايمان وفضله والترغيب فيه وقوله : ﴿ إذا جاءكَ المُنافِقُونَ قالُوا نَشْهَدُ إنّكَ رسُولُ الله واللهُ يَعْلمُ إنّكَ لَرَسولُهُ واللهُ يَشْهدُ إنّ المنافقين لكاذبون ﴾ [3] ولو أوثر اختصاره فقوله : « والله يعلم انك لرسوله » فضل في البين ، من حيث أن مساق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة لترك ، ولكن لإيهام رد التكذيب إلى نفس الشهادة ، لو لم يكن بهذا الفصل أبى الاختصار ؛ وما يحكيه عن موسى عليه السلام : ﴿ هيَ عَصَايَ أتوَكّأ عليْها وأهُشُّ بهَا على غَنَمي وليَ فيهَا مآربُ أخْرى ﴾ [1] جواباً في قوله ـ : ﴿ومَا تلكَ بيَمينِكَ ﴾ [2] وكذا ما يحكيه : ﴿ نَعْبُد أصْناماً فَنَظَلُّ لها عاكِفينَ ﴾ [3] في الجواب عن قول ابراهيم :

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٢٣ .
(٢) سورة غافر (المؤمن) ، الآية : ٧ .
(٣) سورة المنافقون ، الآية : ١ .
(٤) سورة طه ، الآية : ١٨.
(٥) سورة طه ، الآية : ١٧.
(٦) سورة الشعراء ، الآية : ٧١.

﴿ ما تَعْبُدُونَ ﴾ [1] من باب الاطناب إذ لو أريد الايجاز لكفى : عصاي ، وأصناماً ، وقد سبق وجه الاطناب فيهما .

ومما يعد من الاطناب وهو في موقعه قول الخضر لموسى عليه السلام في الكرة الثانية : ﴿ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ ﴾ [2] بزيادة : لك ، لاقتضاء المقام مزيد تقرير لما قد كان قدم له من ﴿ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صبرا ﴾ [3] وكذا قول موسى عليه السلام : ﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴾ [4] بزيادة لي لاكتساء الكلام معها من تأكيد الطلب لانشراح الصدر ما لا يكون بدونه ، ألا تراك إذا قلت اشرح لي أفاد أن شيئاً ما عندك تطلب شرحه ، فكنت مجملا ، فإذا قلت صدري عدت مفصلاً ، وإن كان الطلب وقت الارسال ، الذي هو مقام مزيد احتياج إلى انشراح الصدر ، لما تؤذن به الرسالة من تلقي المكاره وضروب الشدائد ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [5] وارد على هذا التوخي مزيد التقرير ، وقول البلغاء في الجواب مثل لا ، وأصلحك الله ، بزيادة الواو ، خلافاً لما عليه كلام الاوساط ، من الاطناب في موقع .

ولك أن تعد باب نعم وبئس موضوعاً على الاطناب ، إذ لو أريد الاختصار لكفى : نعم زيد ، وبئس عمرو ، وان تجعل الحكمة في ذلك توخي تقرير المدح والذم ، لاقتضائهما مزيد التقرير . لكونهما للمدح العام والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودة ومذمومة المستبعد تحققهما ، وهو أن يشيع كون المحمود محموداً في خصال الحمد ، وكون المذموم مذموماً في خلافها ، وتجعل وجه التقرير الجمع بين طرفي الاجمال

---

(١) سورة الشعراء ، الآية : ٧٠ .
(٢) سورة الكهف ، الآية : ٧٥ .
(٣) سورة الكهف ، الآيات : ٦٧ و ٧٢ و ٧٥ .
(٤) سورة طه ، الآية : ٢٥ .
(٥) سورة الانشراح ، الآية : ١ .

والتفصيل . ألا ترى أنك إذا قلت : نعم الرجل ، مريداً باللام الجنس دون العهد ، كيف توجه المدح إلى زيد ، أولاً ، على سبيل الاجمال ، لكونه من أفراد ذلك الجنس ، وإذا قلت : نعم رجلاً فاضمرته من غير ذكر له سابق وفسرته باسم جنسه ، ثم إذا قلت : زيد كيف توجهه اليه ، ثانياً على سبيل التفصيل .

وإن هذا الباب متضمن للطائف فيه من الاطناب الواقع في موقعه ما ترى ، وفيه تقدير السؤال ، وبناء المخصوص عليه يقدر بعد : نعم الرجل ، أو : نعم رجلا من هو ، ويبني عليه زيد أي هو زيد . وقد عرفت فيما سبق لطف هذا النوع ، وفيه اختصار من جهة ، وهو ترك المبتدأ في الجواب ، ولا يخفى حسن موقعه ولو لم يكن فيه شيء سوى أنه يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظراً إلى أطنابه من وجه ، وإلى اختصاره من آخر ، أو إيهامه الجمع بين المتنافيين ، مثله في جمعه بين الاجمال والتفصيل ، فمبنى السحر الكلامي الذي يقرع سمعك على امثال ذلك لكفى .

وقد أطلعناك على كيفية التعرض بجهات الحسن ، ففتش عنها ، تَرَ الباب مشحوناً بجهات ، وكنت المرجوع إليه في اختيار المختار من أقوال النحويين في الباب ، كقول من يرى المخصوص مبتدأ ، والفعل مع الذي يليه خبراً مقدماً ، وقول من يرى المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف على ما رأيت ، وقول من لا يرى اللام في الفاعل إلا للجنس : وقول من لا يأبى كونها لتعريف العهد .

التمييز :

واعلم أن باب التمييز كله ، سواء كان عن مفرد أو عن جملة ، باب مزال عن أصله لتوخي الاجمال والتفصيل . ألا ترى أنك تجد الامثلة الواردة من نحو : عندي منوان سمناً ، وعشرون درهماً ، وملء الاناء

عسلا ، وطاب زيد نفساً ، وطار عمرو فرحاً ، وامتلأ الاناء ماء ، منادية على أن الاصل : عندي سمن منوان . ودراهم عشرون ، وعسل ملء الاناء ، وطاب نفس زيد ، وطير القرح عمراً ، وملأ الماء الاناء ، ولمصادفة الاجمال والتفصيل الموقع فيما يحكيه ، جل وعلا ، عن زكريا ، عليه السلام ، من قوله : ﴿ واشْتَعَلَ الرّأسُ شَيْباً ﴾ [1] . في مقام المباثة ، وحين التلقي لتوابع انقراض الشباب ، ترى ما ترى من مزيد الحسن ، وفي هذه الجملة وفيما قبلها من : ﴿ رَبِّ إنّي وهَنَ العَظْمُ مِنّي ﴾ [2] لطائف . وأية كلمة في القرآن . فضلا عن جملة ، فضلا عما تجاوز ، لا يحتوي على لطائف ؛ ولأمرٍ ما تلي على من كانوا النهاية في فصاحة البشر ، وبلاغة أهل الوبر ، منهم والمدر : ﴿ وإنْ كُنْتُمْ في رَيْبٍ ممّا نَزّلْنا على عَبْدنا فَاتُوا بِسُورة منْ مِثْله ﴾ [3] فما أحاروا بنت شفة ، ولا صدروا هنالك عن موصوف ولا صفة ، على أنهم كانوا الحراص على التسابق في رهان المفاخر ، والمتهالكين على ركوب الشطط في امتهان المفاخر ، تأبى لهم العصبية أن لا يرد غضب مفاخرهم كهاماً ، وأن لا يعد صيب ممطراته جهاماً .

مراتب الكلام البليغ :

والكلام في تلك اللطائف مفتقر إلى أخذ أصل معنى الكلام ومرتبته **الاولى** ، ثم النظر في التفاوت بين ذلك وبين ما عليه نظم القرآن ، وفي كم درجة يتصل أحد الطرفين بالآخر ، فنقول : لا شبهة أن أصل معنى الكلام ومرتبته الأولى : يا ربي قد شخت ، فإن الشيخوخة مشتملة على : ضعف البدن وشيب الرأس ، المتعرض لهما ؛ ثم تركت هذه المرتبة لتوخي مزيدَ التقرير إلى تفصيلها في : ضعفَ بدني وشاب رأسي ، ثم تركت هذه المرتبة **الثانية** لاشتمالها على التصريح إلى **ثالثة** أبلغ وهي : **الكناية** ،

---

(1) سورة مريم ، الآية : ٤ .
(2) سورة مريم ، الآية : ٤ .
(3) سورة البقرة ، الآية : ٢٣ .

في : وهنت عظام بدني ؛ لما ستعرف أن الكناية أبلغ من التصريح ، ثم لقصد مرتبة رابعة ، أبلغ في التقرير بُنِييَت الكناية على المبتدأ ، فحصل: أنا وهنت عظام بدني ، ثم لقصد خامسة أبلغ ، أدخلت أن على المبتدأ فحصل : إني وهنت عظام بدني ، ثم لطلب تقرير أن الواهن هي عظام بدنه ، قصدت مرتبة سادسة وهي سلوك طريقي الاجمال والتفصيل ، فحصل :إني وهنت العظام من بدني ؛ والذي سبق في تقرير معنى الاجمال والتفصيل في : ﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴾ [1] ينبه عليه ههنا ، ثم لطلب مزيد اختصاص العظام به ، قصدت مرتبة سابعة وهي : ترك توسيط البدن ، فحصل : إني وهنت العظام مني ، ثم لطلب شمول الوهن العظام فرداً فرداً ، قصدت مرتبة ثامنة ، وهي : ترك جمع العظم إلى الافراد لصحة حصول وهن المجموع بالبعض دون كل فرد فرد ، فحصل ما ترى ، وهو الذي في الآية : ﴿ إنِّي وهَنَ العَظْمُ مِنِّي ﴾ .

في الاستعارة :

وهكذا تركت الحقيقة في : شاب رأسي إلى أبلغ،وهي الاستعارة؛ فسيأتيك أن ، الاستعارة أبلغ من الحقيقة ، فحصل : اشتعل شيب رأسي ، ثم تركت إلى أبلغ ، وهي : اشتعل رأسي شيباً، وكونها أبلغ من جهات .

احداها : اسناد الاشتعال إلى الرأس لافادة شمول الاشتعال الرأس،إذ وزان : اشتعل شيب رأسي ، واشتعل رأسي شيباً ، وزان : اشتعل النار في بيتي ،واشتعل بيتي ناراً ، والفرق نير .

وثانيتها : الاجمال والتفصيل في طريق التمييز .

وثالثتها : تنكير « شيباً » لافادة المبالغة ، ثم ترك : اشتعل رأسي شيباً ، لتوخي مزيد التقرير إلى : اشتعل الرأس مني شيباً ، على نحو : ﴿ وهَنَ العَظْمُ مِنِّي ﴾ ، ثم ترك لفظ : مني لقرينة عطف ،

(1) سورة طه ، الآية : ٢٥ .

واشتعل الرأس على وهن العظم مني ، لمزية مزيد التقرير ، وهي إيهام حوالة تأدية مفهومه على العقل دون اللفظ .

الاختصار :

واعلم أن الذي فتق اكمام هذه الجهات عن أزاهير القبول في القلوب، هو أن مقدمة هاتين الجملتين وهي : ربِّ ، اختصرت ذلك الاختصار بأن حذفت كلمة النداء وهي : « يا » وحذفت كلمة المضاف اليه وهي : « ياء المتكلم » ، واقتصر من مجموع الكلمات على كلمة واحدة فحسب فهي المنادى ، والمقدمة للكلام ، كما لا يخفى على من له قدم صدق في نهج البلاغة ، نازلة منزلة الاساس للبناء ، فكما أن البناء الحاذق لا يرمي الاساس إلا بقدر ما يقدر من البناء عليه، كذلك البليغ يصنع بمبدأ كلامه ، فمتى رأيته اختصر المبدأ ، فقد آذنك باختصار ما يورد ، ثم إن الاختصار لكونه من الامور النسبية يرجع في بيان دعواه إلى ما سبق تارة ، وإلى كون المقام خليقاً بابسط مما ذكر أخرى ، والذي نحن بصدده من القبيل الثاني ، إذ هو كلام في معنى انقراض الشباب وإلمام المشيب ، وهل معنى أحق من أن يمتري القائل فيه أفاويق المجهود،ويستغرق في الانباء عنه كل حد معهود ، من انقراض أيام ما أصدق من يقول فيها :

وقد تعوّضتُ عن كلٍّ بمُشبهِهِ فما وجدت لأيام الصبا عِوضاً

ومن إلمام المشيب المعيب المر الطلوع الامر المغيب :

تعيب الغانيات عليَّ شيبي ومن لي أن أمتع بالمعيب ؟

اللهم زدنا اطلاعاً على لطائف قرآنك الكريم ، وغوصاً على لآلىء فرقانك العظيم ، ووفقنا لابتغاء مرضاتك في طلوع المشيب المر ، واختم بالخير في مغيبه الأمرّ،فأنه لا يكون إلاّ ما تشاء ، بيدك الامر كله ، وليكن هذا آخر الكلام في الفن الرابع ولنعد إلى الفصل الموعود ، وهو الكلام في معنى القصر .

تمهيد :

فصل : في بيان القصر :

اعلم أن القصر كما يجري بين المبتدأ والخبر ، فيقصر المبتدأ تارة على الخبر ، والخبر على المبتدأ أخرى ، يجري بين الفعل والفاعل ، وبين الفاعل والمفعول ، وبين المفعولين ، وبين الحال وذي الحال ، وبين كل طرفين ، وأنت إذا أتقنته في موضع ، ملكت الحكم في الباقي ، ويكفيك مجرد التنبيه هناك .

معنى القصر :

وحاصل **معنى القصر** راجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان ، كقولك : زيد شاعر لا منجم ، لمن يعتقده شاعراً ومنجماً . أو قولك : زيد قائم لا قاعد ، لمن يتوهم زيداً على أحد الوصفين ، من غير ترجيح . ويسمى هذا **قصر افراد** ، بمعنى أنه : يزيل شركة الثاني ؛ أو بوصف مكان آخر ، كقولك لمن يعتقد زيداً منجماً لا شاعراً : مازيد منجم بل شاعر ، أو زيد شاعر لا منجم ، ويسمى هذا **قصر قلب** بمعنى أن المتكلم يقلب فيه حكم السامع ؛ أو إلى تخصيص الوصف بموصوف قصر افراد ، كقولك : ما شاعر إلاّ زيد ، لمن يعتقد زيداً شاعراً ، لكن يدعي شاعراً آخر ، أو قولك ما قائم إلاّ زيد ، لمن يعتقد قائمين أو أكثر في جهة من الجهات معينة ، أو قصر قلب ، كقولك : ما شاعر إلاّ زيد ، لمن يعتقد أن شاعراً في قبيلة معينة ؛ أو طرف معين ، لكنه يقول : ما زيد هناك بشاعر .

طرق القصر :

وللقصر طرق أربعة :

أحدها طريق العطف ، كما تقول في قصر الموصوف على الصفة

افراداً أو قلباً بحسب مقام السامع : زيد شاعر لا منجم ، وما زيد منجم بل شاعر ، وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين : ما عمرو شاعر بل زيد ، أو زيد شاعر لا عمرو ، أو لا غير ، بتقدير لا غير زيد ؛ إلاّ أنك تترك الاضافة لدلالة الحال ، وتبني غيراً بالضم على نحو بناء الغايات ، أو ليس غيراً ، وليس إلاّ بتقدير لبس شاعر غير المذكور ، أو إلاّ المذكور ؛ فتجعل النفي عاماً ليتناول كل شاعر يعتقد ممن عدا زيداً ، والفرق بين قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف واضح ، فإن الموصوف في الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الوصف ، ويمتنع في الثاني ، وأن الوصف في الثاني يمتنع أن يكون لغير الموصوف ، ولا يمتنع في الأول .

وثانيها النفي والاستثناء كما تقول في قصر الموصوف على الصفة افراداً أو قلباً : ليس زيد إلاّ شاعراً ، أو ما زيد إلاّ شاعر ، أو إن زيد إلاّ شاعراً ، وما زيد إلاّ قائم ، أو ما زيد الا يقوم ؛ ومن الوارد في التنزيل على قصر الافراد قوله تعالى : ﴿ ومَا مُحَمَّدٌ إلاّ رسُولٌ ﴾ [1] فمعناه محمد مقصور على الرسالة ، لا يتجاوزها إلى البعد عن الهلاك ، نزل المخاطبون لاستعظامهم أن لا يبقى لهم منزل المبعدين لهلاكه ، وهو من إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ؛ وقوله تعالى : ﴿ إنْ حِسابهُمْ إلاّ على ربِّي ﴾ [2] فمعناه حسابهم مقصور على الاتصاف « بعلى ربي » لا يتجاوزه إلى أن يتصف بعلى . وقوله : ﴿ ومَا أنَا بِطَارِد المُؤمنينَ ۞ إنْ أنَا إلاّ نذيرٌ ﴾ [3] فمعناه أنا مقصور على النذارة لا أتخطاها إلى طرد المؤمنين وقوله تعالى : ﴿ ومَا أنْزلَ الرّحْمن منْ شيء إنْ أنْتُمْ إلاّ تَكْذِبونَ ﴾ [4] ، فالمراد لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٤٤ .
(٢) سورة الشعراء ، الآية : ١١٣ .
(٣) سورة الشعراء ، الآيتان : ١١٤ – ١١٥ .
(٤) سورة يس ، الآية : ١٥ .

وبين الكذب ، كما يكون ظاهر حال المدعي إذا ادعى ، بل أنتم عندنا مقصورون على الكذب ، لا تتجاوزونه إلى حق كما تدعونه ، وما معكم من الرحمن منزل في شأن رسالتكم ؛

ومن الوارد على **قصر القلب** قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام : ﴿ ما قُلْتُ لهُمْ إلاّ ما أمَرْتني بهِ أنِ اعْبُدُوا الله ﴾ [١] لأنه قاله في مقام اشتمل على معنى انك يا عيسى لم تقل للناس ما أمرتك ، لأني أمرتك أن تدعو الناس إلى أن يعبدوني ، ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا من هو دوني ، ألا ترى إلى ما قبله : ﴿ وإذْ قالَ اللهُ يا عيسى بنَ مريمَ أأنتَ قُلْتُ للنّاسِ اتّخذوني وأمّي إلهين مِنْ دون الله ﴾ [٢] .

وفي **قصر الصفة على الموصوف افراداً** : ما شاعر إلاّ زيد ، أو ما جاء إلاّ زيد ، لمن يرى الشعر لزيد ولعمرو ، أو المجيء لهما . **وقلباً** : ما شاعر إلاّ زيد ، ما جاء إلاّ زيد ، لمن يرى أن زيداً ليس بشاعر ، وأن زيداً ليس « بجاء » . وتحقيق وجه القصر في الأول هو : انك بعد علمك أن أنفس الذوات يمتنع نفيها ، وإنما تنفي صفاتها ؛ وتحقيق ذلك يطلب من علوم أُخَر ، متى قلت : ما زيد ، توجه النفي إلى الوصف وحين لانزاع في طوله ولا قصره ، ولا سواده ولا بياضه ، وما شاكل ذلك ، وإنما النزاع في كونه شاعراً أو منجماً ، تناولهما النفي فإذا قلت : إلاّ شاعر ، جاء القصر ؛ وتحقيق وجه القصر في الثاني هو : إنك متى أدخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته ، وهو وصف الشعر ، وقلت : ما شاعر ، أو : من شاعر ، أو : لا شاعر ، توجه بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له، إن عاماً ، كقولك : في الدنيا شعراء وفي قبيلة كذا شعراء ، وإن خاصاً كقولك : زيد وعمرو شاعران ، فتناول النفي ثبوته لذلك ، فمتى قلت: إلاّ زيد . أفاد القصر .

---

(١) سورة المائدة ، الآية : ١١٧ .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ١١٦ .

وثالثها : **استعمال إنما** ، كما تقول في قصر الموصوف على الصفة قصر إفراد : إنما زيد جاء ، إنما زيد يجيء ، لمن يردده بين المجيء والذهاب من غير ترجيح لاحدهما : أو قصر قلب لمن يقول : زيد ذاهب لا جاء؛ وفي تخصيص الصفة بالموصوف افراداً ، إنما يجيء زيد ، لمن يردد المجيء بين زيد وعمرو أو يراه منهما ؛ وقلباً لمن يقول : لا يجيء زيد ، ويضيف اليه الذهاب .

والسبب في إفادة إنما معنى القصر ، هو تضمينه معنى : **ما وإلاّ** ، ولذلك تسمع المفسرين لقوله تعالى : ﴿ إنّما حُرِّمَ عَلَيْكُمُ المَيْتَةَ والدَّمَ ﴾[1] بالنصب ، يقولون : معناه ما حرم عليكم إلا الميتة والدمّ ، وهو المطابق لقراءة الرفع المقتضية لانحصار التحريم على الميتة والدم بسبب (إنّ ما) في قراءة الرفع ، يكون موصولا صلته : حرم عليكم ، واقعاً اسماً لأن ، ويكون المعنى : إن المحرم عليكم الميتة ، وقد سبق قولنا : إن المنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، كلاهما يقتضي انحصار الانطلاق على زيد ، وترى أئمة النحو يقولون : إنما تأتي اثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه ، ويذكرون لذلك وجهاً لطيفاً يسند إلى علي بن عيسى الربعي وانه كان من أكابر أئمة النحو ببغداد ، وهو : أن كلمة **ان** ، لما كانت لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه ، ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية ، على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو ، ضاعف تأكيدها ، فناسب أن يضمن معنى القصر ، لأن قصر الصفة على الموصوف ، وبالعكس ، ليس إلاّ تأكيداً للحكم على تأكيد ألا تراهم ، متى قلت لمخاطب يردد المجيء الواقع بين زيد وعمرو ، زيد جاء لا عمرو ، وكيف يكون قولك : زيد جاء ، اثباتاً للمجيء لزيد صريحاً ، وقولك : لا عمرو ، اثباتاً ثانياً للمجيء لزيد ضمناً ؛ ومما ينبه على أنه متضمن معنى **ما وإلاّ** صحة انفصال الضمير معه ، كقولك : إنما يضرب ، انا مثله في : ما يضرب إلاّ أنا قول الفرزدق :[2]

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٧٣ .

(٢) الفرزدق : همام بن غالب بن صعصعة . من شعراء الطبقة الأولى الاسلاميين ، كما عده —

أنا الذائـــــد الحامي الذمـــار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

كما قال غيره :

قد علمت سلمـــى وجاراتهـــا ما قطر الفارس إلا أنـــــا

ورابعها : **التقديم** كما تقول في فصر الموصوف على الصفة : تميمي أنا ، قصر افراد ، لمن يرددك بين : قيس وتميم ، أو قصر قلب ، لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس ، وكذا : قائم هو ، أو قاعد هو : بالاعتبارين بحسب المقام ، وفي قصر الصفة على الموصوف افراداً : أنا كفيت مهمك ، بمعنى : وحدي ، لمن يعتقد أنك وزيداً كفيتماه مهمه ، وقلباً : أنا كفيت مهمك ، بمعنى : لا غيري ، لمن يعتقد كافي مهمه غيرك ، وكذا زيداً ضربت ، أو ما زيداً ضربت ، بالاعتبارين على ما تضمن ذلك فصل التقديم ، وهذه الطرق تتفق من وجه وهو : إن المخاطب معها يلزم أن يكون حاكماً حكماً مشوباً بصواب وخطأ ، وأنت تطلب بها تحقيق صوابه ونفي خطأه تحقق في قصر القلب كون الموصوف على أحد الوصفين ، أو كون الوصف لأحد الموصوفين . وهوصوابه،وتنفي تعيين حكمه، وهو خطؤه.وتحقق في قصر الافراد حكمه في بعض ، وهو صوابه ، وتنفيه عن البعض ، وهو خطؤه ، ويختلف من وجوه : **فالطرق الأول الثلاث** دلالتها على **التخصيص** بوساطة الوضع ، وجزم العقل ، ودلالة التقديم عليه وساطة الفحوى ، وحكم الذوق .

والطريق الأول : الاصل فيه التعرض للمثبت وللمنفي بالنص ، كما ترى في قولك : زيد شاعر لا منجم ، في قصر الموصوف على الصفة ، وزيد شاعر لا عمرو ، في قصر الصفة على الموصوف ، لا تترك النص البتة إلا حيث يورث تطويلا ، ويكون المقام اختصارياً ، كما إذا قال

— ابن سلام ، وهو ، مع جرير والأخطل ، من شعراء النقائض .

المخاطب : زيد يعلم الاشتقاق والصرف والنحو والعروض وعلم القافية وعلم المعاني وعلم البيان ، فتقول : زيد يعلم الاشتقاق لا غير ، أو ليس غير ، أو ليس إلاّ ؛ أو كما إذا قال : زيد يعلم النحو وعمرو وبكر وخالد وفلان وفلان ، فتقول : زيد يعلم النحو لا غير .

والطرق الأخيرة : الاصل فيها النص مما يثبت دون ما ينفى ، كما ترى في قولك : ما أنا إلاّ تميمي ، وإنما أنا تميمي ، وتميمي أنا ، في قصر الموصوف على الصفة ؛ وفي قصر الصفة على الموصوف : ما يجيء إلا زيد، وإنما يجيء زيد وهو يجيء .

حكم لا العاطفة :

والطريق الاول لا يجامع الثاني ، فلا يصح : ما زيد إلاّ قائم لا قاعد، ولا : ما يقوم إلاّ زيد لا عمرو ، والسبب في ذلك هو أن لا العاطفة ، من شرط منفيها أن لا يكون منفياً قبلها بغيرها من كلمات النفي ، نحو : جاءني زيد لا عمرو ، ونحو : زيد قائم لا قاعد ، أو متحرك لا ساكن ، أو موجود لا معدوم ، ويمتنع تحقق شرطها هذا في منفيها إذا قلت : ما يقوم إلا زيد لا عمرو ، وما زيد إلاّ قائم لا قاعد .

والذي سبق في تحقيق وجه القصر في النفي والاستثناء يكشف لك الغطاء ، ويجامع الطريقين الاخيرين ، فيقال : إنما أنا تميمي لا قيسي ، وتميمي أنا لا قيسي ، وإنما يأتيني زيد لا عمرو ، وهو يأتيني لا عمرو ، وجه صحة مجامعة لا العاطفة ، إنما مع امتناع مجامعتها اما وإلا عين وجه صحة أن يقال : امتنع عن المجيء زيد لا عمرو ، مع امتناع أن يقال ما جاء زيد لا عمرو ، وهو كون معنى النفي في : إنما ، وفي قولك : امتنع عن المجيء ، ضمناً لا صريحاً ، لكن إذا جامعت لا العاطفة ، إنما جامعتها بشرط ، وهو : أن لا يكون الوصف بعد إنّ مما له في نفسه اختصاص بالموصوف المذكور ، كقوله عز اسمه : ﴿ إنّما يَسْتجيبُ

الّذينَ يَسْمعُون ﴾ [1] فإن كل عاقل ، أنه لا يكون استجابة ، إلاّ ممن يسمع ويعقل ، وقوله : ﴿ إنّما أنْتَ مُنْذرٌ مَنْ يَخْشاها ﴾ [2] فلا يخفى على أحد ممن به مسكة ؛ أن الانذار إنما يكون انذاراً ، ويكون له تأثير ، إذا كان مع من يؤمن بالله وبالبعث ، والقيامة وأهوالها ، ويخشى عقابها ؛ وقولهم : إنما يعجل من يخشى الفوت ، فمركوز في العقول ، إن من لم يخش الفوت لم يعجل ؛ وإذا كان له اختصاص لم يصح فيه استعمال لا العاطفة، فلا تقل : إنما يعجل من يخشى الفوت لا من يأمنه.

وطريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب تعتقد فيه أنه مخطىء ، وتراه يصر ، كما إذا رفع لكما شبح من بعيد ، لم تقل : ما ذاك إلاّ زيد ، لصاحبك ، إلا وهو يتوهمه غير زيد ، ويصر على انكار أن يكون إياه ، وما قال الكفار للرسل : ﴿ إنْ أنْتُمْ إلاّ بشرٌ مِثلنا ﴾ [3] إلا والرسل عندهم في معرض المنتفى عن البشرية ، والمنسلخ عنه حكمها ، بناء على جهلهم أن الرسول يمتنع أن يكون بشراً ، أو ما تسمع في موضع آخر كيف تجد ما يحكى عنهم هناك ، يرشح بما يتلوث به صماخك من تقرير جهلهم هذا ، وهو : ﴿ مَا أنتُمْ إلاّ بشرٌ مِثْلنا ومَا أنْزلَ الرّحمنُ منْ شيء إنْ أنْتُمْ إلاّ تكْذِبون ﴾ [4] وما أعجب شأن المشركين؟ ما رضوا للنبي ﷺ أن يكون بشراً،ورضوا للإله أن يكون حجراً . وأما قول الرسل لهم : ﴿ إنْ نحنُ إلاّ بشرٌ مِثْلكُمْ ﴾ [5] فمن باب المجاراة ، وارخاء العنان مع الخصم ليعثر حيث يراد تبكيته ؛ كما قد يقول من يخالفك فيما ادعيت : انك من شأنك كيت وكيت ، فأنت تقول : نعم ، إن من شأني كيت وكيت ، والحق في يدك هناك ، ولكن كيف يقدح في دعواي هاتيك ؟ وعلى هذا ، ما من موضع يأتي

(1) سورة الأنعام ، الآية : ٣٦ .
(2) سورة النازعات ، الآية : ٤٥ .
(3) سورة ابراهيم ، الآية : ١٠ .
(4) سورة يس ، الآية : ١٥.
(5) سورة ابراهيم ، الآية : ١١.

فيه النفي والاستثناء إلا والمخاطب عند المتكلم مرتكب للخطأ مع اصرار ، اما تحقيقاً ، إذا أخرج الكلام على مقتضى الظاهر ، وأما تقديراً ، إذا أخرج لا على مقتضى الظاهر ، كقوله تعالى : ﴿ ومَا أنْتَ بمُسْمِعٍ مَنْ في القُبُور * إنْ أنْتَ إلاّ نَذير ﴾ [1] لما كان النبي ، عليه السلام ، شديد الحرص على هداية الخلق ، وما كان متمناه شيئاً سوى أن يرجعوا عن الكفر . فيملكوا زمام السعادة ، عاجلا وآجلا ، ومتى رآهم لم يؤمنوا تداخله ، عليه السلام ، من الوجد والكآبة ما كاد يبخع له ، حتى قيل له : فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا ، ويتساقط ، عليه السلام ، حسرات على توليهم واعراضهم عن الحق ، وما كانت شفقته عليهم تدعه يلقي حبلهم على غاربهم ليهيموا في أودية الضلال ، بل كانت تدعوه ، عليه السلام ، أن يرجع إلى تزيين الايمان لهم ، عوده على بدئه ، عسى أن يسمعوا ويَعُوا ، راكباً في ذلك كل صعب وذلول ، أبرز لذلك ، في معرض من ظن أنه يملك غرس الايمان في قلوبهم مع اصرارهم على الكفر ، فقيل له لست هناك أن أنت إلا نذير ، وقوله عز وعلا: ﴿ قُلْ لا أمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً ولا ضَرّاً إلاّ ما شاء اللهُ ولَوْ كُنْتُ أعْلَمُ الغيبَ لاسْتَكْثَرتُ منَ الخيرِ ومَا مَسَّنِي السّوء إن أنَا إلاّ نذيرٌ وبشيرٌ لِقَوْم يؤمنون ﴾ [2] مصبوب في هذا القالب .

وطريق إنما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطئه ، أو يجب عليه أن لا يصر على خطئه ، لا تقول : إنما زيد يجيء ، أو إنما يجيء زيد ، إلا والسامع متلق كلامك بالقبول ، وكذا لا تقول : إنما الله إله واحد ، إلاّ ويجب على السامع أن يتلقاه بالقبول ، والاصل في إنما أن تستعمل في حكم لا يعوزك تحقيقه ، إما لأنه في نفس الامر جلي ، أو لأنك تدعيه جلياً . فمن الاول قوله تعالى : ﴿إنما أنت منذر من يخشاها﴾ [3] وقوله : ﴿ إنما يسْتجيبُ الّذين يسْمعون ﴾ [4] وقوله : إنما يعجل من يخشى الفوت ،

---

(1) سورة فاطر ، الآيتان : ٢٢ — ٢٣ .
(2) سورة الأعراف ، الآية : ١٨٨ .
(3) سورة النازعات ، الآية : ٤٥ .
(4) سورة الأنعام ، الآية : ٣٦ .

وقولك للرجل ، الذي ترفقه على أخيه وتنبهه للذي يجب عليه من صلة الرحم ، ومن حسن التحفي : إنما هو أخوك ، ولصاحب الشرك : إنما الله إله واحد . ومن الثاني قول الشاعر :

إنما مصعب شهـاب مـن الله نحت عن وجهه الظلمـاء

ادعى أن كون مصعب كما ذكر جلي ، وأنه عادة الشعراء يدعون الجلاء في كل ما يمدحون به ممدوحيهم ، ألا يُرى إلى قوله :

ونعذلني افنـاء سعـد عليهـم وما قلب إلاّ بالّتي علمت سعد ؟

وإلى قوله :

لا ادعي لابي العـلاء فضيلة حتّى يسلمها اليـه عـداه

وإلى قوله :

فيا من لديه ، إن كل امرىء له نظير ،وإن حازالفضائل،هل له؟؟

وما يحكى عن اليهود ، في قوله عز وعلا : ﴿ وإذَا قيلَ لهُمْ لا تُفْسِدوا في الأرضِ قَالوا إنّما نحنُ مُصلحُون ﴾ [1] ادعوا على مجرى عادتهم في الكذب ، وان كونهم مصلحين ، أمر ظاهر مكشوف لا سترة به ، ولذلك أكد الامر جل وعلا في تكذيبهم ، حيث قال : ﴿ ألا انّهُمْ هُمُ المُفْسدونَ ﴾ [2] فجاء بالجملة اسمية ، ومعرفة الخبر باللام ، وموسطة الفصل ، ومؤكدة بأن ومصدرة بحرف التنبيه .

وإذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه بالطرق التي سمعت ، فقد حان ان نذكره فيما بين غيرهما : **كالفاعل والمفعول** ، **وكالمفعولين** ، **وكذي الحال والحال** ؛ ونحن نذكره في ذلك بطريق : **النفي والاستثناء** ، وطريق إنما دون ما سواهما ، فلهما هناك عدة اعتبارات تراعى ، فلا بد من تلاوتها عليك .

(١) سورة البقرة ، الآية : ١١ .
(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٢ .

القصر بين الفاعل والمفعول :

اعلم أنك إذا أردت **قصر الفاعل على المفعول** ، قلت : ما ضرب زيد إلاّ عمراً ، على معنى : لم يضرب غير عمرو ، وإذا أردت **قصر المفعول على الفاعل** قلت : ما ضرب عمراً إلا زيد ، على معنى : لم يضربه غير زيد . والفرق بين المعنيين واضح ، وهو أن عمراً في الاول لا يمتنع أن يكون مضروب غير زيد ، ويمتنع في الثاني ، وإنّ زيداً في الثاني لا يمتنع أن يكون ضارباً غير عمرو ، ويمتنع في الاول ؛ ولك أن تقول في الاول : ما ضرب إلاّ عمراً زيدٌ ، وفي الثاني : ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً ، فتقدم وتؤخر ، إلا أن هذا التقديم والتأخير ، لما استلزم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف ، قل دوره في الاستعمال ، لأن الصفة المقصورة على عمرو في قولنا : ما ضرب زيدٌ إلاّ عمراً ، هي ضرب زيد ، لا الضرب مطلقاً ، والصفة المقصورة على زيد في قولنا : ما ضرب عمراً إلاّ زيد ، وهي الضرب لعمرو .

القصر بين المفعولين :

إذا أردت **قصر أحد المفعولين** على الآخر ، في نحو : كسوت زيداً جبةً ، قلت في قصر زيد على الجبة ، ما كسوت زيداً إلاّ جبة ، أو ما كسوت إلاّ جبة زيداً ؛ وفي قصر الجبة على زيد : ما كسوت جبة إلاّ زيداً ، أو ما كسوت إلاّ زيداً جبة . وفي نحو : ظننت زيداً منطلقاً ، تقول في قصر زيد على الانطلاق : ما ظننت زيداً إلاّ منطلقاً ، وما ظننت إلاّ منطلقاً زيداً ، وفي قصر الانطلاق على زيد ما ظننت منطلقاً ألاّ زيداً، وما ظننت إلاّ زيداً منطلقاً .

القصر بين ذي الحال والحال :

وإذا أردت **قصر ذي الحال على الحال** قلت : ما جاء زيد إلاّ راكباً،

و : ما جاء إلاّ راكباً زيد ، وفي قصر الحالَ على ذي الحال : ما جاء راكباً إلاّ زيدٌ ، أو : ما جاء إلاّ زيدٌ راكباً .

مستلزمات إلاّ :

والأصل في جميع ذلك هو أن إلاّ في الكلام الناقص تستلزم ثلاثة أشياء : أحدها المستثنى منه ، لكون إلاّ للاخراج ، واستدعاء الاخراج مخرجاً منه . وثانيها : العموم في المستثنى منه لعدم المخصص ، وامتناع ترجيح أحد المتساويين ، ولذلك ترانا في علم النحو نقول : تأنيث الضمير في كانت ، في قراءة أبي جعفر المدني : ﴿ إنْ كانَتْ إلاّ صيْحَةٌ ﴾ [1] بالرفع وفي ترى المبني للمفعول في قراءة الحسن : ﴿ فأصْبَحُوا لا يُرى إلاّ مَسَاكِنُهُمْ ﴾ [2] برفع مساكنهم وفي : بقيت ، في بيت ذي الرمة :

وما بقيت إلا الضلوع الجراشع

للنظر إلى ظاهر اللفظ ، والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الأشياء ، وثالثها : مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنسه ووصفه ، وأعني بصفته كونه : فاعلا أو مفعولا ، أو ذا حالا أو حالا ، أو ما يرى كيف يقدر المستثنى منه في نحو : ما جاءني إلا زيد ، مناسباً له في الجنس والوصف الذي ذكرت ، نحو : ما جاءني أحد إلا زيد ، وفي : ما رأيت إلا زيداً ، نحو : ما رأيت أحداً إلا زيداً ، وفي ما جاء زيد إلاّ راكباً ، نحو : ما جاء زيد كائناً على حال من الاحوال إلا راكباً . وهذه المستلزمات توجب جميع تلك الاحكام .

بيان ذلك إنك إذا قلت : ما ضرب زيد إلا عمراً ، ألزم أن يقدر قبل: إلا ، مستثنى منه ليصح الاخراج منه ، ولزم أن يقدر عاماً ، لعدم المخصص ، ولزم أن يقدر مناسباً للمستثنى الذي هو عمرو في جنسه

(١) سورة يس ، الآية : ٢٩ و ٥٣ .
(٢) سورة الأحقاف ، الآية : ٢٥ .

ووصفه ، وحينئذ يمتنع أن يكون صورة الكلام إلا هكذا ، ما ضرب زيد أحداً إلا عمراً ، واستلزام هذا الكلام قصر الفاعل على عمرو المفعول ضروري ، وكذا إذا قلت : ما ضرب إلا عمرا زيد ، وإذا قلت : ماضرب عمراً إلا زيد ، لزم تقدير مستثنى منه من جنس المستثنى ، وبوصف العموم وبوصف المستثنى ، وحينئذ يكون صورة الكلام هكذا : ما ضرب عمراً أحد ، إلاّ زيد ، ويلزم ضرورة قصر المفعول على زيد الفاعل . وإذا قلت ما كسوت زيداً إلاّ جبة ، كان التقدير : ما كسوت زيداً ملبساً إلا جبة ، فيكون زيد مقصوراً على الجبة لا يتعداها إلى ملبس آخر ، وإذا قلت : ما كسوت جبة إلا زيداً ، كان التقدير ما كسوت جبة أحداً إلا زيداً ، فتكون الجبة مقصوراً على زيد لا يتعداه إلى من عداه ، وإذا قلت ما جاء راكباً إلا زيد ، كان التقدير : ما جاء راكباً أحدٌ ، إلا زيد ، وإذا قلت : ما جاء زيد إلا راكباً ، كان التقدير : ما جاء زيد كائناً على حال من الاحوال إلا راكباً ، وإذا قلت ما اختّرت رفيقاً إلاّ منكم : كان التقدير : ما اختّرت رفيقاً من جماعة من الجماعات إلاّ منكم ، وإذا قلت : ما اختّرت منكم إلاّ رفيقاً ، كان التقدير : ما اختّرت منكم أحداً متصفاً بأي وصف كان إلاّ رفيقاً ، وكذا إذا قلت : ما اختّرت إلا رفيقاً منكم ، بدل أن تقول : ما اختّرت إلا منكم رفيقاً ، لم يعر عن فرق . وهذا يطلعك على الفرق بين ما قال الشاعر :

لو خـــير المنبرُ فرسانَــــــه ما اختار إلاّ منكم فارســــاً

وبين ما إذا قلت : ما اختار إلاّ فارساً منكم .

حكم إنما :

وإذا عرفت هذا في النفي والاستثناء ، فاعرفه بعينه في إنما لا تصنع شيئاً غير ما أذكره لك ، وامض في الحكم غير مدافع ، نزل القيد الاخير من الكلام الواقع بعد إنما منزلة المستثنى ، فقدر نحو : إنما يضرب زيد ، تقدير : ما يضرب إلا زيد ، ونحو : إنما يضرب زيد عمراً يوم الجمعة ،

تقدير : ما يضرب زيد عمراً إلا يوم الجمعة ، ونحو : إنما يضرب زيد عمراً يوم الجمعة في السوق ، تقدير ما يضرب زيد عمراً يوم الجمعة إلا في السوق . وكذلك إذا قلت : إنما زيد يضرب ، فقدره تقدير : ما زيد إلا يضرب ، ولا تجوّز معه من التقديم والتأخير ما جوزته مع ما وإلا ، ولا تقسه في ذلك عليه ، فذاك أصل في باب القصر ، وهذا كالفرع عليه، والتقديم والتأخير هناك غير ملبس ، وههنا مؤدٍ إلى الالباس ، وكذلك قدر : إنما هذا لك ، تقدير : ما هذا الا لك ، وإنما لك هذا ، تقدير : مالك إلا هذا ، حتى إذا أردت الجمع بين : إنما وطريق العطف ، فقل : إنما هذا لك لا لغيرك ، و : إنما لك هذا إلا ذاك ، وإنما يأخذ زيد لا عمرو ، و : إنما زيد يأخذ لا يعطي ، ومن هذا يعثر على الفرق بين : ﴿ إنّما يَخْشَى اللهَ من عِبادِه العُلماء ﴾ [1] وبين : إنما يخشى العلماء من عباده الله ، بتقديم المرفوع على المنصوب ، فالاول يقتضي انحصار خشية الله على العلماء ، والثاني يقتضي انحصار خشية العلماء على الله .

حكم غير :

واعلم أن حكم : غير ،حكم إلاّ في إفادة القصرين ، وامتناع مجامعة لا العاطفة ، تقول : ما جاءني غير زيداً، اما افراداً ، لمن يقول : جاء زيد مع جاء آخر ، واما قلباً ، لمن يقول : ما جاء زيد ، وإنما جاء مكانه انسان آخر ، ولا تقول : ما جاءني غير زيد لا عمرو .

خاتمة :

اعلم إني مهدت لك في هذا العلم قواعد ، متى بنيت عليها ، أعجب كل شاهد بناؤها ، واعترف لك بكمال الحذق في صناعة البلاغة أبناؤها، ونهجت لك مناهج ، متى سلكتها ، أخذت بك عن المجهل المتعسف إلى سواء السبيل ، وصرفتك عن الآجن المطروق إلى النمير الذي هو شفاء

---

(١) سورة فاطر ، الآية : ٢٨ .

العليل ، ونصبت لك اعلاماً ، متى انتحيتها ،أعثرتك على ضوال منشودة، وحشدت منها ما ليست عند أحد بمحشودة ، ومثلت لك أمثلة ، متى حذوت عليها ، أمنت العثار في مظان الزلل ، وأبت أن تتصرف فيما تثني اليه عنانك يد الخطل ، ثم إذا كنت ممن ملك الذوق إلى الطبع ، وتصفحت كلام رب العزة ، أطلعتك على ما يوردك هناك موارد الهزة، وكشفت لنور بصيرتك عن وجه اعجازه القناع ، وفصلت لك ما أجمله ايثار أولئك المصاقع على معارضته القراع ، فإن ملاك الامر في علم المعاني هو الذوق السليم ، والطبع المستقيم ، فمن لم يرزقهما ، فعليه بعلوم أخـَر ، وإلاّ لم يحظ بطائل مما تقدم وما تأخر .

إذا لم تكن للمرء عين صحيحـــة فلا غرو أن يرتاب والصبح مسفر

هذا وان الخبر ، كثيراً ما يخرج لا على مقتضى الظاهر ، ويكون المراد به الطلب ، فسيذكر ذلك في آخر القانون الثاني بإذن الله تعالى .

القانون الثاني

من علم المعاني وهو قانون الطلب

مقدمة :

قد سبق أن حقيقة الطلب حقيقة معلومة مستغنية عن التحديد ، فلا نتكلم هناك ، وإنما نتكلم في مقدمة يسند عليها المقام ، من بيان ما لا بد للطلب ، ومن تنوعه ، والتنبيه على أبوابه في الكلام ، وكيفية توليدها لما سوى أصلها .

وهي : أن لا ارتياب في أن الطلب من غير تصور اجمالا أو تفصيلا لا يصح ،وانه يستدعي مطلوباً لا محالة ، ويستدعي ، فيما هو مطلوبه أن لا يكون حاصلا وقت الطلب ، وليكن هذا المعنى عندك ، فسنفرع عليه .

والطلب إذا تأملت نوعان: نوع لا يستدعي في مطلوبه امكان الحصول، وقولنا لا يستدعي أن يمكن أعم من قولنا يستدعي أن لا يمكن . ونوع يستدعي فيه امكان الحصول .

والمطلوب،بالنظر إلى أن لا واسطة بين الثبوت والانتفاء،يستلزم انحصاره في قسمين : حصول ثبوت متصور ، وحصول انتفاء . وبالنظر إلى كون الحصول ذهنياً وخارجياً ، يستلزم انقساماً إلى أربعة أقسام : حصولين في الذهن ، وحصولين في الخارج . ثم إذا لم يزد الحصول في الذهن على التصور والتصديق ، لم يتجاوز أقسام المطلوب ستة : حصول تصور أو

تصديق في الذهن ، وحصول انتفاء تصور أو تصديق فيه ، وحصول ثبوت تصور أو انتفائه في الخارج ، وطلب حصول التصور في الذهن ، لا يرجع إلا إلى تفصيل مجمل ، أو تفصيل مفصل بالنسبة . ووجه ذلك أن الانسان إذا صح منه الطلب بأن ادرك بالاجمال لشيء ما ، أو بالتفصيل بالنسبة إلى شيء ما ، ثم طلب حصولا لذلك في الذهن ، وامتنع طلب الحاصل ، توجه إلى غير حاصل ، وهو تفصل المجمل أو تفصل المفصل بالنسبة .

النوع الأول :

أما النوع الاول من الطلب : **التمني** . أو ما ترى كيف تقول : ليت زيداً جاءني ، فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعاً فيه مع حكم العقل بامتناعه ، أو كيف تقول : ليت الشباب يعود ، فتطلب عود الشباب مع جزمك بأنه لا يعود ، أو كيف تقول : ليت زيداً يأتيني ، أو ليتك تحدثني ، فتطلب اتيان زيداً وحديث صاحبك في حال لا تتوقعهما ولا لك طماعية في وقوعهما ، إذ لو توقعت أو طمعت لاستعملت : لعل أو عسى .

النوع الثاني :

واما **الاستفهام** والامر والنهي والنداء فمن النوع الثاني .

والاستفهام لطلب حصول في الذهن ، والمطلوب حصوله في الذهن ، إما أن يكون حكماً بشيء على شيء أو لا يكون . **والأول** هو التصديق ويمتنع انفكاكه من تصور الطرفين ، **والثاني** هو التصور ، ولا يمتنع انفكاكه من التصديق ، ثم المحكوم به ، اما أن يكون نفس الثبوت أو الانتفاء ، كما تقول : الانطلاق ثابت أو متحقق أو موجود كيف شئت أو : ما الانطلاق ثابتاً ، فتحكم على الانطلاق بالثبوت أو الانتفاء بالاطلاق ، **أو** ثبوت كذا أو انتفاء كذا بالتقييد ، كما تقول : الانطلاق قريب ، **أو** : ليس بقريب ، فتحكم على الانطلاق أو بثبوت القرب له أو بانتفائه عنه ، لا مزيد للتصديق على هذين النوعين ، **والنوع الأول**

لا يحتمل الطلب إلاّ في التصديق ، والمسند اليه لكون المسند فيه نفس الثبوت والانتفاع ، مستغنياً عن الطلب . والثاني يحتمله في التصديق وطرفيه.

وأما **الأمر** ، **لا النهي والنداء** فلطلب الحصول في الخارج ، أما حصول انتفاء متصور ، كقولك في النهي للمتحرك : لا تتحرك ، فإنك تطلب بهذا الكلام انتفاء الحركة في الخارج ، وأما حصول ثبوته ، كقولك في الامر : قم ، وفي النداء : يا زيد ، فإنك تطلب بهذين الكلامين حصول قيام صاحبك واقباله عليك في الخارج ، والفرق بين الطلب في الاستفهام ، وبين الطلب في الامر والنهي والنداء واضح ، فإنك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق ، وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق ؛ فنقش الذهن في الاول تابع وفي الثاني متبوع .

وتوفية هذه المعاني حقها تستدعي مجالا غير مجالنا هذا ، فلنكتف بالاشارة اليها ، ومجرد التنبيه عليها ، وإذا قد عثرت على ما رفع لك ، فبالحري أن نبين يتفرع عن هذه **الابواب الخمسة : التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء** ما يتفرع على سبيل الجملة ، إذ لا بد منه . ثم الفصول الآتية في علم البيان ، لتلاوتها عليك ، ما تترقب من التفصيل ، هنالك ضمناه .

فنقول متى امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل ، تولد منها ما ناسب المقام ، كما إذا قلت لمن همك همه : ليتك تحدثني ، امتنع اجراء التمني ؛ والحال ما ذكر على أصله ؛ فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله ، وولد بمعونة قرينة الحال معنى السؤال ، أو كما إذا قلت : هل لي من شفيع ، في مقام لا يسع امكان التصديق بوجود الشفيع ، امتنع اجراء الاستفهام على أصله ، وولد بمعونة قرائن الاحوال معنى التمني ، وكذا إذا قلت : لو يأتيني زيد فيحدثني ، بالنصب ، طالباً لحصول الوقوع فيما يفيد « لو » من تقدير غير الواقع واقعاً ، ولد التمني وسبب توليد

لعل معنى التمني في قولهم : لعلي سأحُجُ فازورك ، بالنصب هو بُعد المَرْجُو عن الحصول ، أو كما إذا قلت لمن تراه لا ينزل : ألا تنزل فتصيب خيراً ، امتنع أن يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا ، ويوجه بمعونه قرينة الحال إلى نحو : ألا تحب النزول مع محبتنا اياه ، وولد معنى العرض كما إذا قلت لمن تراه يؤذي الاب : أتفعل هذا ؟ امتنع توجه الاستفهام إلى فعل الاذى ، لعلمك بحاله ، وتوجه إلى ما لا تعلم ، مما يلابسه ، من نحو : أتستحسن ؟ ... وولد الانكار والزجر ، أو كما إذا قلت لمن يهجو أباه، مع حكمك بأن هجو الاب ليس شيئاً غير هجو النفس : هل تهجو إلاّ نفسك ؟ أو غير نفسك ؟ امتنع منك اجراء الاستفهام على ظاهره ، لاستدعائه أن يكون الهجو احتمل عندك توجهاً إلى غيره ، وتولد منه ، بمعونة القرينة ، الانكار والتوبيخ ؛أو كما إذا قلت لمن يسيء الادب : ألم أؤدب فلاناً ؟ امتنع أن تطلب العلم بتأديبك فلاناً ، وهو حاصل ، وتولد منه الوعيد والزجر ؛أو كما إذا قلت لمن بعثت إلى مهم وانت تراه عندك: أما ذهبت بعد ؟ امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام اليه ، لكونه معلوم الحال ، واستدعى شيئاً مجهول الحال مما يلابس الذهاب ، مثل : أما يتيسر لك الذهاب ؟ وتولد منه الاستبطاء والتخصيص ، أو كما إذا قلت لمن يتصلف وأنت تعرفه : ألا أعرفك ؟ امتنعت معرفتك به عن الاستفهام ، وتوجه إلى مثل : أتظنني لا أعرفك ؟ وتولد الانكار والتعجب والتعجيب، أو كما إذا قلت لمن جاءك : أجئتني ؟ امتنع المجيء عن الاستفهام ، وولد بمعونه القرينة التقرير ، أو كما إذا قلت لمن يدعي أمراً ليس في وسعه : إفعله ، امتنع أن يكون المطلوب بالامر ، حصول ذلك الامر في الخارج بحكمك عليه بامتناعه ، وتوجه إلى مطلوب ممكن الحصول ، مثل : بيان عجزه ، وتولد التعجيز والتحدي ، أو كما إذا قلت لعبد شتم مولاه ، وانك أدبته حق التأديب ، أو أوعدته على ذلك أبلغ ابعاد : اشتم مولاك ، امتنع أن يكون المراد الامر بالشتم ، والحال ما ذكر ،

وتوجه بمعونة قرينة الحال إلى نحو : اعرف لازم الشتم ، وتولد منه التهديد ، أو كما إذا قلت لعبد لا يمتثل أمرك : لا تمتثل أمري ، امتنع طلب ترك الامتثال لكونه حاصلا ، وتوجه إلى غير حاصل ، مثل : لا تكترث لامري ، ولا تبالِ به ، وتولد منه التهديد ، أو كما إذا قلت لمن أقبل عليك يتظلم : يا مظلوم ، امتنع توجيه النداء إلى طلب الاقبال لحصوله ، وتوجه إلى غير حاصل ، مثل زيادة الشكوى بمعونة قرينة الحال ، وتولد منه الاغراء. ولنقتصر ، فمن لم يستضيء بمصباح لم يستضيء باصباح ، ناقلين الكلام إلى التصفح لأبواب الطلب .

الباب الاول

في التمـــــــني

اعلم أن الكلمة الموضوعة للتمني هي : ليت ، وحدها . واما لو وهل في افادتهما معنى التمني فالوجه ما سبق ؛

وكأن الحروف المسماة **بحروف التنديم والتخصيص** ، وهي : هلا ، والا، ولولا ، ولوما ، مأخوذة منهما مركبة مع لا وما المزيدتين ، مطلوباً بالتزام التركيب التنبيه على إلزام : هل ، ولو ، معنى التمني . فإذا قيل : هلاّ أكرمت زيداً ، أو الا بقلب الهاء همزة ، أو لولا ، أو لوما ، فكان المعنى : ليتك أكرمت زيداً ، متولداً منه معنى التنديم ، وإذا قيل : هلا تكرم زيداً ، أو لولا ، فكان المعنى : ليتك تكرمه ، متولداً منه معنى السؤال .

الباب الثاني

في الاستفهـــــــــام

للاستفهام كلمات موضوعة وهي : الهمزة ، وأم ، وهل ، وما ، ومن ، وأي ، وكم ، وكيف ، وأين ، وأنّى ، ومتى ، وأيان ، بفتح الهمزة وبكسرها ؛ وهذه اللغة ، أعني كسر همزتها ، تقوي أيا ، إن يكون أصلها أي أو ان .

وهذه الكلمات **ثلاثة أنواع** : **أحدها** : يختص طلب حصول التصور ؛ **وثانيها** : يختص طلب حصول التصديق ، **وثالثها** لا يختص .

وقد نبهت فيما سبق أن طلب التصور مرجعه إلى تفصيل المجمل أو إلى تفصيل المفصل بالنسبة ، وإذا تأملت التصديق وجدته راجعاً إلى تفصيل المجمل أيضاً ، وهو طلب تعين الثبوت أو الانتفاء في مقام التردد ، والهمزة من النوع الاخير ، تقول في طلب التصديق بها : أحصل الانطلاق ؟ و : أزيد منطلق ؟ وفي طلب التصور بها في طرف المسند اليه : أدبس في الاناء أم عسل ؟ وفي طرف المسند : أفي الخابية دبسك ، أم في الزق ؟ فأنت في الأول تطلب تفصيل المسند اليه ، وهو المظروف ، وفي الثاني تطلب تفصيل المسند ، وهو الظرف ؛ **وهل** : من النوع الثاني لا تطلب به إلاّ التصديق ، كقولك : هل حصل الانطلاق ؟ و : هل زيد منطلق ؟ ولاختصاصه بالتصديق امتنع أن يقال : هل عندك عمرو أم بشر ؟ باتصال : أم ، دون : أم عندك بشر ؟ بانقطاعها ، وقبح : هل رجل

عرف ؟ وهل زيد عرفت ؟ دون هل زيداً عرفته ؟ ولم يقبح : أرجل عرف؟ وأزيداً عرفت ؟ لما سبق أن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، فبينه وبين هل تدافع ؛ وإذا استحضرت ما سبق من التفاصيل في صور التقديم ، عساك أن تهتدي لما طويت ذكره أنا ، ولا بد لهل من أن يخصص الفعل المضارع بالاستقبال ، فلا يصح أن يقال : هل تضرب زيداً وهو أخوك ؟ على نحو : أتضرب زيداً وهو أخوك ؟ في أن يكون الضرب واقعاً في الحال ؛ ولكون هل لطلب الحكم بالثبوت أو الانتفاء ، وقد نبهت ، فيما قبل ، على أن الاثبات والنفي لا يتوجهان إلى الذوات ، وإنما يتوجهان إلى الصفات ، ولاستدعائه التخصيص بالاستقبال لما يحتمل ذلك ، وأنت تعلم أن احتمال الاستقبال إنما يكون لصفات الذوات لا لأنفس الذوات ، لأن الذوات من حيث هي ذوات ، فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال، استلزم ذلك مزيد اختصاص لهل دون الهمزة ، بما يكون كونه زمانياً ، أظهر ، كالافعال . ولذلك كان قوله عز وجل : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ [1] ادخل في الانباء عن طلب الشكر من قولنا : فهل تشكرون ، أو : فهل أنتم تشكرون ، أو : أفأنتم شاكرون ، لما ان : هل تشكرون ، مفيد للتجدد ، و : هل أنتم تشكرون ، كذلك ، و : أفأنتم شاكرون ، وان كان ينبيء عن عدم التجدد ، لكنه دون : ﴿ فهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرونَ ﴾ [2] لما ثبت أن هل ادعى للفعل من الهمزة ، فترك الفعل معه يكون ادخل في الانباء عن استدعاء المقام عدم التجدد ، ولكون هل أدعى للفعل من الهمزة ، لا يحسن : هل زيد منطلق ؟ إلا من البليغ ، كما لا يحسن نظير قوله :

ليبك يزيد ضارع لخصومة

من كل أحد ، على ما سبق في موضعه .

---

(١) سورة الأنبياء ، الآية : ٨٠ .

(٢) سورة الأنبياء ، الآية : ٨٠ .

والخطب مع الهمزة في نحو : أزيد منطلق ؟ أهون ، واما **ما ومن وأي وكم وأين وكيف وأنّى ومتى وأيان** ، فمن **النوع الأول** من طلب حصول التصور على تفصيل بينهن ، لا بد من ايقافك عليه ، ليصح منك تطبيقها في الكلام على ما يستوجب فنقول .

اما **ما** : فللسؤال عن الجنس ، تقول : ما عندك ؟ بمعنى : أي أجناس الاشياء عندك ؟ وجوابه : انسان أو فرس أو كتاب أو طعام ؛ وكذلك تقول : ما الكلمة ، وما الاسم ، وما الفعل ، وما الحرف ، وما الكلام وفي التنزيل : ﴿ فَمَا خَطْبُكُمْ ﴾ [1] بمعنى أي أجناس الخطوب خطبكم ؛ وفيه : ﴿ ما تَعْبُدون مِنْ بَعْدي ﴾ [2] أي : أي من في الوجود تؤثرونه في العبادة ؟ أو عن الوصف ، تقول : ما زيد وما عمرو؟ وجوابه الكريم أو الفاضل وما شاكل ذلك ، ولكون ما ، للسؤال عن الجنس ، وللسؤال عن الوصف . وقع بين فرعون وبين موسى ما وقع ، لأن فرعون حين كان جاهلا بالله ، معتقداً أن لا موجود مستقلا بنفسه سوى أجناس الأجسام ، اعتقاد كل جاهل لا نظر له ، ثم سمع موسى قال : ﴿ إنّا رسُولُ ربِّ العَالمينَ ﴾ [3] سأل بما عن الجنس سؤال مثله فقال : ﴿ ومَا ربُّ العَالمينَ ﴾ [4] كأنه قال : أي أجناس الأجسام هو ؟ وحين كان موسى عالماً بالله ، أجاب عن الوصف تنبيهاً على النظر المؤدي إلى العلم بحقيقته الممتازة عن حقائق الممكنات ، فلما لم يتطابق السؤال والجواب عند فرعون الجاهل ، عجب من حوله من جماعة الجهلة ، فقال لهم ألا تستمعون ثم استهزأ بموسى وجنّنه ف : ﴿ قالَ إنّ رسُولَكُمْ الذي أرْسلَ اليْكُمْ لمَجْنونٌ ﴾ [5] حين لم يرهم موسى يفطنون لما نبههم عليه في الكرتين من فساد مسألتهم الحمقاء ، واستماع جوابه

(١) سورة الحجر ، الآية : ٥٧ .
وسورة الذاريات ، الآية : ٣١ .
(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٣٣ .
(٣) سورة الشعراء ، الآية : ١٦ .
(٤) سورة الشعراء ، الآية : ٢٣ .
(٥) سورة الشعراء ، الآية : ٢٧ .

الحكيم غلظ في الثالثة ف : ﴿ قالَ ربُّ المَشْرق والمَغْربِ ومَا بَيْنَهُما إنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُون ﴾ [1] ويحتمل أن يكون فرعون قد سأل بما عن الوصف لكون رب العالمين عنده مشتركاً بين نفسه وبين من دعاه اليه موسى في قوله : ﴿ إنّا رَسُولُ ربِّ العالمينَ ﴾ لجهله ، وفرط عتوه ، وتسويل نفسه الشيطانية له ذلك،الضلال الشنيع من ادعاء الربوبية وارتكاب أن يقول : ﴿ انا ربُّكُمْ الأعْلى ﴾ [2] ونفخ الشيطان في خيشومه بتسليم أولئك البهائم له إياها ، واذعانهم له بذلك ، وتلقيبهم إياه برب العالمين، وشهرته فيما بينهم بذلك ، إلى درجات دعت السحرة اذ عرفوا الحق وخروا سجداً لله و : ﴿ قَالُوا آمَنّا برَبِّ العالمينَ ﴾ [3]- إلى أن يعقبوه بقولهم : ﴿ ربِّ مُوسى وهَارون ﴾ [4] نفياً لاتهامهم أن يعنوا فرعون ، وأن يكون ذلك السؤال من فرعون على طماعية أن يجري موسى في جوابه على نهج حاضريه لو كانوا المسؤولين في وجه بدله ، فيجعله المخلص لجهله بحال موسى ، وعدم اطلاعه على علو شأنه ، إذ كان ذلك المقام أول اجتماعه بموسى بدليل ما جرى فيه من قوله : ﴿ أوَ لَوْ جِئْتُكَ بشَيء مُبينٍ * قالَ فأْتِ بهِ إنْ كُنْتَ منَ الصّادقينَ ﴾ [5] فحين سمع المخلص لم يكنَهْ ، تعجب وعجب ، واستهزأ وجنّن ، وتفيهق بما تفيهق من : ﴿لَئِنِ اتّخذتَ إلهاً غيري لأجْعَلَنّكَ منَ المسْجونين﴾ [6]

وأما مَن فللسؤال عن الجنس من ذوي العلم ، تقول : من جبريل ؟ بمعنى أبشر هو أم ملك أم جني ، وكذا : مَنْ إبليس ؟ ومن فلان ؟ ومنه قوله تعالى ، حكاية عن فرعون : ﴿ فَمَنْ رَبُّكُمَا يا مُوسى ﴾ [7] أراد : مَن مالككما ومدبر أمركما ؟ أملك هو أم جني أم بشر ؟ منكراً لأن يكون لهما رب سواء لادعائه الربوبية لنفسه . ذاهباً في سؤاله هذا

---

(١) سورة الشعراء ، الآية : ٢٨ .
(٢) سورة النازعات ، الآية : ٢٤ .
(٣) سورة الشعراء ، الآية : ٤٧ .
(٤) سورة الشعراء ، الآية : ٤٨ .
(٥) سورة الشعراء ، الآيتان : ٣٠ - ٣١ .
(٦) سورة الشعراء ، الآية : ٢٩ .
(٧) سورة طه ، الآية : ٤٩ .

إلى معنى ألكُما رب سواي ، فأجاب موسى بقوله : ﴿ رَبُّنَا الَّذي أعْطى كلّ شَيء خَلْقه ثمّ هَدى ﴾ [1] كأنه قال : نعم ، لنا رب سواك ، وهو الصانع الذي إذا سلكت الطريق الذي بين ، بإيجاده لما أوجد ،وتقديره إياه على ما قدر ، واتبعت فيه الخريت [2] الماهر ، وهو العقل الهادي عن الضلال ، لزمك الاعتراف بكونه رباً ، وان لا رب سواه ، وأن العبادة له مني ومنك ، ومن الخلق أجمع ، حق لا مدفع له .

وأما أي فللسؤال عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما ، يقول القائل : عندي ثياب ، فتقول : أي الثياب هي ؟ فتطلب منه وصفاً يميزها عندك عما يشاركها في الثبوتية ، قال تعالى حكاية عن سليمان : ﴿ أيُّكُمْ يأتيني بِعَرْشها ﴾ [3] أي : الانسي أم الجني ؟ وقال حكاية عن الكفار : ﴿ أيُّ الفَريقين خَيْرٌ مَقَاماً ﴾ [4] أي أنحن أم أصحاب محمد ؟

وأما كم فللسؤال عن العدد ، إذا قلت : كم درهماً لك ؟ وكم رجلاً رأيت ؟ فكأنك قلت : أعشرون أم ثلاثون أم كذا أم كذا ، وتقول: كم درهمك ؟ وكم مالك ؟ أي : كم دانقاً ؟ وكم ديناراً ؟ وكم ثوبك ؟ أي كم شبراً ؟ وكم ذراعاً ؟ وكم زيدٌ ماكثٌ ؟ أي : كم يوماً أو كم شهراً ؟ وكم رأيتك ؟ أي : كم مرة ؟ وكم سرت ؟ أي : كم فرسخاً ؟ وكم يوماً ؟ قال عز وجل : ﴿ قالَ قائلٌ مِنْهُمْ كمْ لبثْتمْ ﴾ [5] أي : كم يوماً أو كم ساعة ؟ . و : ﴿ قالَ كَمْ لبثْتمْ في الأرْض عَدَدَ سنين ﴾ [6] وقال تعالى : ﴿ سَلْ بَني إسْرائيل كَمْ آتَيْناهُمْ مِنْ آيةٍ بيِّنَةٍ ﴾ [7] ومنه قول الفرزدق :

---

(1) سورة طه ، الآية : ٥٠ .
(2) الخريت : الدليل الحاذق بالدلالة .
(3) سورة النمل ، الآية : ٣٨ .
(4) سورة مريم ، الآية : ٧٣ .
(5) سورة الكهف ، الآية : ١٩ .
(6) سورة المؤمنون ، الآية : ١١٢.
(7) سورة البقرة ، الآية : ٢١١.

كم عمة ، لك يا جرير ، وخالة   فَدْعاء قد حلبت علي عشاري [1]

فيمن روى بنصب المميز .

وأما كيف فللسؤال عن الحال ، إذا قيل : كيف زيد ؟ فجوابه : صحيحٌ أو سقيمٌ أو مشغول أو فارغ أو شبح أو جذلان ، ينتظم الاحوال كلها .

وأما أين فللسؤال عن المكان ، إذا قيل : أين زيد ؟ فجوابه : في الدار ، أو في المسجد ، أو في السوق ، ينتظم الاماكن كلها .

وأما أنّى فتستعمل تارة بمعنى : كيف . قال تعالى : ﴿ فأتُوا حَرْثَكُمْ أنّى شِئْتُمْ ﴾ [2] أي : كيف شئتم . وأخرى بمعنى من أين قال تعالى : ﴿ أنّى لكَ هذا ﴾ [3] أي من أين ؟

وأما متى وايّان فهما للسؤال عن الزمان ، إذا قيل : متى جئت ؟ وأيّان جئت ؟ قيلَ يوم الجمعة ، أو يوم الخميس ، أو شهر كذا ، أو سنة كذا ، وعن علي بن عيسى الربعي [4] رحمة الله عليه امام أئمة بغداد في علم النحو : أن أيّان تستعمل في مواضع التفخيم كقوله عز قائلا : ﴿ يسئَلُ أيّانَ يَوْمُ القِيامة ﴾ [5] ﴿ يَسْئَلونَ أيّانَ يومُ الدّين ﴾ [6] .

واعلم إن هذه الكلمات كثيراً ما يتولد منها امثال ما سبق من المعاني

---

(١) فدعاء : مؤنث أفدع : الذي يمشي على ظهر قدمه . والفدع عوج وقيل في المفاصل كلها .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٣ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية : ٣٧ .

(٤) علي بن عيسى الربعي النحوي ، صاحب أبي علي الفارسي ، درس الأدب على أبي سعيد السيرافي ، ودرس النحو على أبي علي الفارسي مدة عشرين سنة ، فقال عنه : ما بقي له شيء يحتاج أن يسأل عنه . ولد سنة ٣٢٨ هـ ، ومات سنة ٤٢٠ هـ . (تاريخ بغداد ١٢/١٧ – ١٨) .

(٥) سورة القيامة ، الآية : ٦ .

(٦) سورة الذاريات ، الآية : ١٢ .

بمعونة قرائن الاحوال فيقال ، ما هذا ؟ ومن هذا ؟ المجرد الاستخفاف والتحقير ، ومالي ؟ للتعجب قال تعالى ، حكاية عن سليمان : ﴿ مَالِيَ لا أرَى الهُدْهُدَ ﴾ (١) وأي رجل ؟ هو للتعجب ؟ وأيما رجل ؟ وكم دعوتك ؟ للاستبطاء ، وكم تدعوني ؟ للانكار ، وكم أحلم ؟ للتهديد ، وكيف تؤذي أباك؟ للانكار.والتعجب والتوبيخ،وعليه قوله تعالى: ﴿كيْفَ تَكْفُرونَ باللهِ وكُنْتُمْ أمْواتاً فأحْيَاكُمْ ﴾ (٢) بمعنى التعجب ، ووجه تحقيق ذلك هو : أن الكفار ، حين صدور الكفر منهم، لا بد من أن يكونوا على احدى الحالين : اما عالمين بالله ، واما جاهلين به ، فلا ثالثة، فإذا قيل لهم : ﴿ كيفَ تَكْفُرونَ بالله ﴾ (٢) وقد علمت ان كيف للسؤال عن الحال ، وللكفر مزيد اختصاص بالعلم بالصانع وبالجهل به انساق إلى ذلك فأفاد : أفي حال العلم بالله تكفرون ؟ أم حال الجهل به ؟ ثم إذا قيد : ﴿ كيْفَ تَكْفُرون بالله ﴾ (٢) بقوله : ﴿وكنتم أمْواتاً فأحْياكُمْ ثمّ يميتُكُم ثمّ يُحْييكُمْ ﴾ (٢) وصار المعنى : كيف تكفرون بالله والحال حال علم بهذه القصة ، وهي إن كنتم أمواتاً فصرتم أحياء ، وسيكون كذا وكذا ، صير الكفر أبعد شيء عن العاقل ، فصار وجوده منه مظنة التعجب ؛ ووجه بعده هو أن هذه الحالة تأبى أن لا يكون للعاقل علم بأن له صانعاً قادراً ، عالماً حياً ، سميعاً بصيراً، موجوداً غنياً في جميع ذلك عن سواه ، قديماً غير جسم ولا عرض ، حكيماً خالقاً ، منعماً مكلفاً ، مرسلا للرسل ، باعثاً مثيباً معاقباً ، وعلمه بأن له هذا الصانع يأبى أن يكفر ، وصدور الفعل عن القادر ، مع الصارف القوي ، مظنة تعجب وتعجيب ، وانكار وتوبيخ ، فصح أن يكون قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرون ﴾ (٣) إلى آخر الآية ، تعجباً وتعجيباً ، وانكاراً وتوبيخاً ، وكذلك يقال : أين مغيثك ؟ للتوبيخ والتقريع والانكار ،

---

(١) سورة النمل ، الآية : ٢٠ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٨ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٨ .

حال تذليل المخاطب ، قال تعالى : ﴿ أينَ شُركائيَ الّذينَ كُنْتُمْ تَزْعَمُون ﴾ [1] توبيخاً للمخاطبين وتقريعاً لهم ، لكونه سؤالا في وقت الحاجة إلى الاغاثة عمن كان يدعى له أنه يغيث ، وقال : ﴿ فأيْنَ تَذْهَبُون ﴾ [2] للتنبيه على الضلال ، ويقال : أنّى تعتمد على خائن ، للتعجب والتعجيب والانكار ، قال الله تعالى : ﴿ فأنّى تُؤفكُون ﴾ [3] انكاراً وتوبيخاً وقال : ﴿ أنّى لهُمُ الذّكْرى وقَدْ جاءهُمْ رسُولٌ مُبينٌ ﴾ [4] استبعاداً لذكراه ، ويقال : متى قلت هذا ؟ للجحد والانكار ، ومتى تصلح شأني ؟ للاستبطاء .

وقد عرفت الطريق فراجع نفسك ، وإذا سلكتها فاسلكها عن كمال التيقظ لما لقنت ، فلا تجوز بعدما عرفت أن التقديم يستدعي العلم بحال نفس الفعل ، وقوعاً أو غير وقوع ؛ أزيداً ضربت ؟ سائلا عن حال وقوع الضرب ، ولا : أأنت ضربت زيداً ؟ بنية التقديم ، ولا ترض : أزيداً ضربت أم لا ؟ ولا : أأنت ضربت زيداً أم لا ؟ بنية التقديم ، ولكن إن شئت أم فقل : أزيداً ضربت أم غيره ؟ و : أأنت ضربت زيداً أم غيرك ؟ وإن أردت بالاستفهام التقرير فأجره على مثال الاثبات ، فقل حال تقرير الفعل : أضربت زيداً ؟ أو : أتضرب زيداً ؟ وقل حال تقرير أنه الضارب دون عمرو : أأنت ضربت زيداً ؟ كما قال تعالى : ﴿ أأنْتَ فَعَلْتَ هذا بآلهتِنا يا إبْراهيمْ ﴾ [5] أو أن زيداً مضروبه : أزيداً ضربت ؟ وإن أردت به الانكار فانسجه على منوال النفي ، فقل في انكار

---

(١) سورة القصص ، الآيات : ٦٢ و ٧٤ .

(٢) سورة التكوير ، الآية : ٢٦ .

(٣) سورة الأنعام ، الآية : ٩٥ ؛ سورة يونس ، الآية : ٣٤ .
سورة فاطر ، الآية : ٣ ؛ سورة غافر ، الآية : ٦٢ .

(٤) سورة الدخان ، الآية : ١٣ .

(٥) سورة الأنبياء ، الآية : ٦٢ .

نفس الضرب : أضربت زيداً ؟ أو قل : أزيداً ضربت أم عمراً ؟ فإنك إذا أنكرت من يردد الضرب بينهما تولد منه انكار الضرب على وجه برهاني ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ الذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أمِ الأنْثَيَين ﴾ [1] وفي انكار أنه الضارب : أأنت ضربت زيداً ؟ وفي إنكار أن زيداً مضروبه : أزيداً ضربت ؟ كما قال تعالى : ﴿ قُلْ أغَيْرَ اللهِ اتَّخذوا وليّاً ﴾ [2] وقال : ﴿ أغيرَ اللهِ تَدْعونَ ﴾ [3] ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿ أبَشَراً مِنّا واحِداً نَتّبعه ﴾ [4] فتذكر . ولا تغفل عن التفاوت بين الانكار للتوبيخ على معنى : لم كان ، أو : لم يكون ، كقولك : أعصيت ربك؟ أو أتعصى ربك ؟ وبين الانكار للتكذيب على معنى : لم يكن أو : لايكون كقوله تعالى : ﴿ أفأصْفَاكُمْ رَبّكُمْ بالْبنين ﴾ [5] وقوله : ﴿ اصطفى البَنَاتِ على البَنين ﴾ [6] وقوله : ﴿ أنُلْزِمُكُمُوها ﴾ [7] واياك أن يزل عن خاطرك التفصيل الذي سبق ، في نحو : أنا ضربت ، وأنت ضربتُ ، وهو ضرب ، من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى في الوجهين ، فلا تحمل نحو قوله تعالى : ﴿ اللهُ أذِنَ لَكُمْ ﴾ [8] على التقديم ، فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ، ولكن احمله على الابتداء مراداً منه تقوية حكم الانكار ، وانظم في هذا السلك قوله تعالى : ﴿ أفأنْتَ تُكْرِهُ النّاسَ ﴾ [9] وقوله تعالى : ﴿ أفأنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أوْ تَهْدي العُمْيَ ﴾ [10] وقوله : ﴿ أهُمْ يَقْسِمون رَحْمَةَ ربِّكَ ﴾ [11] وما جرى مجراه .

---

(1) سورة الأنعام ، الآية : ١٤٣ .
(2) سورة الأنعام ، الآية : ١٤ .
(3) سورة الأنعام ، الآية : ٤٠ .
(4) سورة القمر ، الآية : ٢٤ .
(5) سورة الإسراء ، الآية : ٤٠ .
(6) سورة الصافات ، الآية : ١٥٣ .
(7) سورة هود ، الآية : ٢٨.
(8) سورة يونس ، الآية : ٥٩.
(9) سورة يونس ، الآية : ٩٩.
(10) سورة الزخرف ، الآية : ٤٠.
(11) سورة الزخرف ، الآية : ٣٢.

وإذ قد عرفت أن هذه الكلمات للاستفهام ، وعرفت أن الاستفهام أم طلب ، وليس يخفى أن الطلب إنما يكون لما يهمك ويعنيك شأنه ، لا لما وجوده وعدمه عندك بمنزلة ، وقد سبق أن كون الشيء مهما جهة مستدعية لتقديمه في الكلام ، فلا يعجبك لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام ووجوب التقديم ، في نحو : كيف زيد ؟ واين عمرو ؟ ومتى الجواب ؟ وما شاكل ذلك .

الباب الثالث

في الأمـــــــــر

للامر حرف واحد وهو اللام الجازم في قولك : ليفعلْ ، وصيغ مخصوصة سبق الكلام في ضبطها في علم الصرف ، وعدة أسماء ذكرت في علم النحو .

والأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها أعني استعمال نحو : لينزلْ ، وانْزلْ ، ونزالِ وصَهْ ، على سبيل الاستعلاء . واما أن هذه الصور ، والتي هي من قبيلها ، هل هي موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء أم لا ؟ فالأظهر أنها موضوعة لذلك ، وهي حقيقة فيه ، لتبادر الفهم عند استماع نحو : قمْ وليقمْ زيد ، إلى جانب الامر ، وتوقف ما سواه من الدعاء ، والالتماس والندب ، والاباحة والتهديد ، على اعتبار القرائن . واطباق أئمة اللغة على اضافتهم نحو : قم ، وليقم ، إلى الامر بقولهم : صيغة الامر ، ومثال الامر ، ولام الامر ، دون أن يقولوا : صيغة الاباحة ، ولام الاباحة ، مثلا يمد ذلك لك . وتحقيق معنى الحقيقة والمجاز موضعه في علم البيان ، فتذكره هناك إن شاء الله تعالى .

ولا شبهة في أن طلب المتصور ، على سبيل الاستعلاء ، يورث إيجاب الاتيان على المطلوب منه ، ثم إذا كان الاستعلاء ممن هو أعلى رتبة من المأمور استتبع إيجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة ، وإلاّ لم يستتبعه ، فإذا صادفت هذه أصل الاستعمال بالشرط المذكور أفادت الوجوب ،

وإلاّ لم تفد غير الطلب ، ثم إنها حينئذ تولد بحسب قرائن الاحوال ما ناسب المقام ، إن استعملت على سبيل التضرع كقولنا : اللهم اغفر وارحم ، ولدت الدعاء ؛ وإن استعملت على سبيل التلطف ، كقول كل أحد لمن يساويه في المرتبة : افعل ، بدون الاستعلاء ، ولدت السؤال والالتماس كيف عبرت عنه ، وإن استعملت في مقام الاذن ، كقولك : جالس الحسن ، أو ابن سيرين ، لمن يستأذن في ذلك بلسانه أو بلسان حاله ، ولدت الاباحة ؛ وإن استعملت في مقام تسخط المأمور به ، ولدت التهديد ، على ما تقدم الكلام في أمثال ذلك .

الباب الرابع

في النهـــــــــي

للنهي حرف واحد وهو لا الجازم في قولك : لا تفعلْ ؛ والنهي محذو به حذو الأمر في أن أصل استعمال : لا تفعل ، أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور ، فإن صادف ذلك أفاد الوجوب ، وإلا أفاد طلب التّرك فحسب ، ثم إن استعمل على سبيل التضرع ، كقول المبتهل إلى الله : لا تكلني إلى نفسي ، سمي : دعاء ، وإن استعمل في حق المساوي الرتبة لا على سبيل الاستعلاء ، سمي : التماساً ، وان استعمل في حق المستأذن ، سمي : اباحة ، وان استعمل في مقام تسخط التّرك ، سمي : تهديداً .

والأمر والنهي حقهما الفور ، والتّراخي يوقف على قرائن الاحوال لكونهما للطلب ، ولكون الطلب في استدعاء تعجيل المطلوب أظهر منه في عدم الاستدعاء له عند الانصاف ، والنظر إلى حال المطلوب باخويهما وهما : **الاستفهام والنداء** منبه على ذلك صالح ، ومما ينبه على ذلك تبادر الفهم ، إذا أمر المولى عبده بالقيام ، ثم أمره ، قبل أن يقوم ، بأن يضطجع وينام حتّى المساء إلى أن المولى غيّر الامر دوّن تقدير الجمع بينهما في الامر ، وارادة التّراخي للقيام ، وكذا استحسان العقلاء عند أمر المولى عبده بالقيام أو القعود ، أو عند نهيه إياه إذا لم يتبادر إلى ذلك ذمه .

وأما الكلام في ان الأمر أصل في المرة أم في الاستمرار ، وأن النهي أصل في الاستمرار أم في المرة ، كما هو مذهب البعض ، فالوجه هو أن ينظر إن كان الطلب بهما راجعاً إلى قطع الواقع ، كقولك في الأمر للساكن : تحرك ، وفي النهي للمتحرك : لا تتحرك ، فالأشبه المرة ، وإن كان الطلب بهما راجعاً إلى اتصال الواقع ، كقولك في الامر للمتحرك : تحرك ، ولا تظنن هذا طلباً للحاصل ، فإن الطلب حال وقوعه يتوجه إلى الاستقبال ، كما نبهت عليه في صدر القانون ، ولا وجود في الاستقبال قبل صيرورته حالا ، وقولك في النهي للمتحرك : لا تسكن ، فالأشبه الاستمرار .

واعلم أن هذه الأبواب الأربعة : التمني والاستفهام والأمر والنهي تشترك في الاعانة على تقدير الشرط بعدها ، كقولك في التمني : ليت لي مالاً أنفقه ، على معنى : ان أرزقه أنفقه ، وقولك في الاستفهام : أين بيتك ازرك ؟ على معنى أن تعرفنيه ، أو ان أعرفه أزرك . واما العرض ، كقولك : ألا تنزل تصب خيراً؟ على معنى : ان تنزل تصب خيراً ، فليس باباً على حدة ، وإنما هو من مولدات الاستفهام كما عرفت ؛ وقولك في الامر : أكرمني أكرمك . قال تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِي﴾ [1] بالجزم ، واما قراءة الرفع فالأولى حملها على الاستئناف دون الوصف ، لئلا يلزم منه أنه لم يوهب من وصف لهلاك يحيى قبل زكريا ، وقال تعالى : ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ [2] ومنهم من يضمر لام الامر مع : يقيموا ، إلا أن اضمار الجازم نظير اضمار الجار ، فانظرا. وقولك في النهي : لاتشتم يكن خيراً لك ، على معنى : أن لاتشتم يكن خيرا لك ؛ وتقدير الشرط لقرائن الاحوال غير ممتنع ، قال تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ

---

(١) سورة مريم ، الآيات : ٥ — ٦ .

(٢) سورة ابراهيم ، الآية : ٣١ .

قَتَلَهُمْ ﴾ (١) على تقدير : إنْ افتخرتم بقتلهم ,فأنتم لم تقتلوهم ، وقال تعالى : ﴿ فاللهُ هُوَ الوليُّ ﴾ (٢) على تقدير : إنْ أرادوا ولياً بحق. فالله هو الولي بالحق لا ولي سواه . وأمثال ذلك في القرآن كثيرة ، وكذا تقدير الجزاء لما كذلك ، قال تعالى : ﴿ قُلْ أرأيتُمْ إنْ كانَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وكَفَرْتم به وشَهِدَ شاهِدٌ مِنْ بني إسْرائيلَ على مِثْله فآمَنَ واسْتكبرَتم ﴾ (٣) وترك الجزاء وهو : ﴿ ألستم ظالمين ﴾ لذكر الظلم عقيبه في قوله : ﴿ إنَّ اللهَ لا يَهْدي القَوْمَ الظّالمين ﴾ (٤) .

(١) سورة الأنفال ، الآية : ١٧ .
(٢) سورة الشورى ، الآية : ٩ .
(٣) سورة الأحقاف ، الآية : ١٠ .
(٤) سورة الأحقاف ، الآية : ١٠ .

الباب الخامس

في النـــــــــداء

ما يتعلق بالنداء من حروفه وتفصيل الكلام في معانيها سبق التعرض لذلك في علم النحو ، فلا نتكلم فيه ، ولكن ههنا نوع من الكلام ، صورته صورة النداء ، وليس بنداء ، فننبه عليه . وتلك الصورة هي قولهم : ما أنا فافعل كذا أيها الرجل ، ونحن نفعل كذا أيها القوم ، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى : أنا أفعل كذا متخصصاً بذلك من بين الرجال ، ونحن نفعل كذا متخصصين من بين الأقوام ، واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب .

واعلم أن الطلب كثيراً ما يخرج لا على مقتضى الظاهر ، وكذلك الخبر ، فيذكر أحدهما في موضع الآخر ،ولا يصار إلى ذلك إلا لتوخي نكتٍ قلما يتفطن لها من لا يرجع إلى دربة في نوعنا هذا ، ولا يعض فيه بضرس قاطع ، والكلام بذلك متى صادف متممات البلاغة افترّ لكَ عن السحر الحلال بما شئت ، ومن المتممات ما قد سبق لي : ان نظم الكلام إذا استحسن من بليغ لا يمتنع أن لا يستحسن مثله من غير البليغ ، وان اتحد المقام ، إذ لا شبهة في صحة اختلاف النظم ، مقبولا وغير مقبول عند اختلاف المقام ، فلا بد لحسن الكلام من انطباق له على ما لأجله يساق ، ومن صاحب له عرّاف بجهات الحسن لا يتخطاها ،وإلاّ لم يمتنع حمل الكلام منه على غيرها ، ويتعرى عن الحسن لذهاب كسوته ،

ولا بدّ مع ذلك من اذن لافتنانات البلاغة مصوغة ، فما الآفة العظمى ، والبلية الكبرى ، لتلك الافتنانات إلاّ من أصمخة هي لغيرها مخلوقة ، إذا اتصل بذويها كلام لا ترى به الدر الثمين ، مسخه لهم جهلهم مسخاً يفوقه قيمة المشخلب ، ولأمرٍ ما تجد القرآن متفاوت القدر ارتفاعاً وانحطاطاً بين العلماء في نوعنا هذا وبين الجهلة ؛ والجهات المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب تكثر ، تارة تكون قصد التفاؤل بالوقوع ، كما إذا قيل لك في مقام الدعاء : أعاذك الله من الشبهة ، وعصمك من الحيرة ، ووفقك للتقوى ، ليتفاءل بلفظ المضي على عدها من الامور الحاصلة ؛ التي حقها الاخبار عنها بافعال ماضية ، وانه نوع مستحسن الاعتبار ، وقل لي إذا حسن اعتبار ما هو أبعد ، كإباء الكتاب في حق المخدرات لفظ حراستها ، وما هو أبعد وأبعد ، كإباء أهل الظرف اهداء السفرجل إلى الأحبة لاشتمال اسمه ، إذا سمي بالعربية ، على حروف : سفرجل ، فما ظنك بالقريب ؟ وهل خلع هارون على كاتبه اذ سأله عن شيء فقال : لا وأيد الله أمير المؤمنين ، إلاّ لأنه لم يسمع ما عليه الاغبياء فيما بينهم من : لا أيدك الله ، بترك الواو ، أو غير هارون حين خرج إلى ناحية لمطالعة عماراتها ، وقد تراءت له في طريقه أشجر من بعيد ، فسأل عنها كاتباً يصحبه ، فقال الكاتب : شجرة الوفاق ، تفادياً عن لفظ الخلاف ، فكساه . أفتَرى ذلك لغير ما نحن فيه ، أو هل حين غضب الداعي على شاعره أبي مقاتل الضرير حين افتتح :

موعـد أحبابك للفرقـة غد

أغضبه شيء غير معنى التفاؤل ، حتى قال له : موعد أحبابك ياأعمى ، ولك المثل السوء ؛ وأمر باخراجه . وهل تسميه العرب الفلاة : مفازة ، والعطشان : ناهلاً ، واللديغ : سليماً ، وما شاكل ذلك ، إلاّ من باب التفاؤل ؟ فالمفازة هي المنجاة ، والناهل هو الريان ، والسليم هو ذو السلامة ؛ وتارة لاظهار الحرص في وقوعه ، فالطالب ، متى تبالغ حرصه فيما

يطلب ، ربما انتقشت في الخيال صورته لكثرة ما يناجي به نفسه ، فيخيل اليه غير الحاصل حاصلا ، حتى إذا حكم الحس بخلافه ، غلّطه تارة ، واستخرج له محملا أخرى . وعليه قول شيخ المعرة [1] :

ما سرت إلاّ وطيف منك يصحبني سرى أمامي ، وتأويباً على أثري

يقول : لكثرة ما ناجيت نفسي بك انتقشت في خيالي ، فأعدك بين يدي مغلطاً للبصر بعلة الظلام إذا لم يدركك ليلا أمامي ، وأعدك خلفي إذا لم يتيسر لي تغليطه حين لا يدركك بين يدي نهاراً ، وتارة لقصد الكناية كقول العبد للمولى ، إذا حول عنه الوجه : ينظر إليّ المولى ساعة ، ووجه حسنه : أما نفس الكناية ، إن شئت ، واما الاحتراز عن صورة الامر ؛ واما هما . وتارة لحمل المخاطب على المذكور أبلغ حمل بألطف وجه ، كما إذا سمعت من لا تحب أن ينسب إلى الكذب يقول لك ، تأتيني غداً ، ولا تأتيني ؛ وتارة مناسبات أخر فتأملها ، ففيها كثرة ، وما من آية من آي القرآن واردة على هذا الاسلوب إلا مدارها على شيء من هذه النكت ، قال تعالى : ﴿ وإذْ أخذْنا ميثَاقَ بني إسْرائيلَ لا تَعْبُدُونَ إلاّ الله ﴾ [2] في موضع : لا تعبدوا . ﴿ وإذْ أخذْنا ميثَاقَكُمْ لا تَسْفكُونَ دِماءكُمْ ﴾ [3] في موضع : لا تسفكوا .

---

(1) شيخ المعرة : أبو العلاء المعري : أحمد بن عبد الله بن سليمان ... التنوخي المعري . كنيته أبو العلاء ، ولد بالمعرة سنة ٣٦٣ هـ ، غشي يمنى عينيه بياض وذهبت اليسرى سنة ٢٦٧ هـ من الجدري ، كان حافظاً واعياً ، قرأ اللغة والنحو على أبيه بالمعرة ، وكذلك فهو يحدث الحديث عن أبيه وجده وبالاجمال كان عالماً باللغة والنحو والأدب ، ومتبحراً في علمي العروض والقافية ، وملماً بالفقه والفروع والمذاهب ، وبالملل والأديان وفرق المسلمين ...

اعتل في آخر أيامه ، وقد يكون هذا من عمره المديد وطول قعوده بمجلسه ؛ وكانت وفاته سنة ٤٤٩ هـ . وطلب أن يكتب على قبره :

هذا جناه أبي علي وما جنيت على أحد

(بتصرف عن « أبو العلاء وما إليه ») ط . دار الكتب العلمية .

(2) سورة البقرة ، الآية : ٨٣ .

(3) سورة البقرة ، الآية : ٨٤ .

﴿ يا أيُّها الّذينَ آمنُوا هَلْ أدُلّكُمْ على تجارةٍ تُنْجيكُمْ منْ عذابٍ أليمٍ * تؤمِنُونَ باللهِ ورَسوله وتُجاهدونَ في سبيلِ الله ﴾ [1] موضع: آمنوا وجاهدوا ، فانظر . ومن هذا القبيل قول كل من يقول من البلغاء في الدعاء : رحمه الله أو يرحمه .

ومن الجهات المحسنة لا يراد الطلب في مقام الخبر ، اظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب اظهاراً إلى درجة كأن المرضي مطلوب ؛ قال كثير [2] :

أسيئي بنا أو أحسني لا ملومـــة

فذكر لفظ الأمر بالاساءة ثم عطف عليه بلفظ : أو الامر بضد الاساءة ، تنبيهاً بذلك على أن ليس المراد بالامر الايجاب المانع عن الترك ، لكن المراد هو الاباحة التي تنافي تخير المخاطب بين أن يفعل ، وأن لا يفعل، فاعلاً كل ذلك لتوخي اظهار مزيد الرضى بأي ما اختارت في حقه من الاساءة أو الاحسان : أو توخي اظهار نفي أن يتفاوت جوابه بتفاوته وقوعاً وعدم وقوع ، كما يقول : صُمْ ولا تَصُمْ ، فإني لا أترك الصيام . توهم من تخاطب أنك تطلب منه أن يصوم وينظر في حالك ، أو لا يصوم وينظر ليتبين ثباتك على الصيام ، صام هو أو لم يصم ، وعليه قوله تعالى : ﴿ استَغْفر لهُمْ أوْ لا تَسْتغفرْ لهُمْ إنْ تستغْفرْ لهُمْ سبْعينَ مرّةً فلَنْ يغْفرَ اللهُ لهُمْ ﴾ [3] وكذا قوله : ﴿ انْفقُوا طَوْعاً أوْ كَرْهاً لَنْ يُتَقَبّلَ منْكُمْ ﴾ [4] ، وما شاكل ذلك من لطائف

---

(1) سورة الصف ، الآيتان : ١٠ — ١١ .

(2) كثير عزة ، أو كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة ، من خزاعة ، كان رافضياً . وعزة محبوبته ، كني بها ، وهو من شعراء الحجاز ، مدح بني أمية ، جعله ابن سلام في الطبقة الأولى من الاسلاميين . توفي سنة ١٠٥ هـ .

ترجمته في : معجم الشعراء ، طبقات الشعراء ، الشعر والشعراء ، الأغاني ، المؤتلف والمختلف ، اللآلىء ، وفيات الأعيان ، معاهد التنصيص ، خزانة الأدب ، وغيرها ...

(3) سورة التوبة ، الآية : ٨٠ . (4) سورة التوبة ، الآية : ٥٣ .

الاعتبارات ، والامر في باب التعجب من نحو : اكرم بزيد ، على قول من يقول : إنه بمعنى الخبر آخذاً همزته من قبيل : ذي كذا ، جاعلا الباء زائدة ، مثلها في : ﴿ كفى بالله ﴾ [1] منخرط في هذا السلك . ولهذا النوع ، أعني اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ، أساليب متفننة ، إذ ما من مقتضى كلام ظاهري إلاّ ولهذا النوع مدخل فيه بجهة من جهات البلاغة ، على ما تنبه على ذلك منذ اعتنينا بشأن هذه الصناعة ، وترشد اليه تارة بالتصريح ، وتارات بالفحوى ، ولكل من تلك الأساليب عرق في البلاغة يتسرب من أفانين سحرها ، ولا كالأسلوب الحكيم فيها ، وهو : تلقي المخاطب بغير ما يترقب ، كما قال :

أتت تشتكي عندي مزاولة القرى ... وقد رأت الضيفان ينحون منزلي

فقلت كأني ما سمعت كلامها ... هم الضيف جدّي في قراهم وعجّلي

أو : السائل بغير ما يتطلب ، كما قال تعالى : ﴿ يَسْئَلونَكَ عنِ الأهِلّةِ قُلْ هيَ مَواقيتُ للنّاس والحَجِّ ﴾ [2] قالوا في السؤال : مابال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط ، ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلىء ويستوي ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ؟ فأجيبوا بما ترى . وكما قال : ﴿ يسْئلُونَكَ ماذا يُنْفِقُونَ قُلْ ما أنْفَقْتم منْ خيرٍ فللْوالدينِ والاقْربينَ واليَتَامى والمسَاكين وابْنِ السّبيل ﴾ [3] سألوا عن بيان ما ينفقون ، فأجيبوا ببيان المصرف ، ينزل سؤال السائل منزلة سؤال غير سؤاله ، لتوخي التنبيه له بألطف وجه ، على تعديه عن موضع سؤال هو أليق بحاله أن يسأل عنه ، أو أهم له إذا تأمل . وإن هذا الاسلوب الحكيم لربما صادف المقام فحرك من نشاط السامع ما سلبه حكم الوقور ، وأبرزه في معرض المسحور ، وهل ألانَ شكيمة الحجاج لذلك الخارجي ،

(١) سورة النساء ، الآية : ٦ ، وكثير من الآيات غيرها .
(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٨٩ .
(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢١٥ .

وسل سخيمته ، حتّى آثر أن يحسن على أن يسيء ، غير أن سحره بهذا الاسلوب ، إذ توعده الحجاج بالقيد في قوله : لاحملنك على الادهم ؛ فقال متغابياً : مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب ، مبرزاً وعيده في معرض الوعد ، متوصلا أن يريه بألطف وجه إن أمر أمثله في مسند الامرة المطاعة خليق بأن يصْفَدَ لا أن يُصَفَّد [1] وإن يَعِدَ لا أن يوعد .

وليكن هذا آخر كلامنا الآن في علم المعاني ، منتقلين عنه إلى علم البيان بتوفيق الله تعالى وعونه ، حتّى إذا قضينا الوطر من ايرادنا منه لما نحن له استأنفنا الاخذ ، في التعرض للعلمين ، لتتميم المراد منهما بحسب المقامات إن شاء الله تعالى .

(١) صفد : أعطى ، الصفد : العطاء . صفد : أوثق وقد في الحديد .

الفصل الثاني

في علـم البيـان

تمهيد :

والخوض فيه يستدعي تمهيد قاعدة وهي : أن محاولة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة ، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه ، والنقصان بالدلالات الوضعية ، غير ممكن . فإنك إذا أردت تشبيه الخد بالورد في الحمرة مثلا ، وقلت : خد يشبه الورد ، امتنع أن يكون كلام مؤدٍ لهذا المعنى بالدلالات الوضعية أكمل منه في الوضوح أو أنقص ، فإنك إذا أقمت مقام كل كلمة منها ما يرادفها ، فالسامع ، إن كان عالماً بكونها موضوعة لتلك المفهومات ، كان فهمه منها كفهمه من تلك من غير تفاوت في الوضوح ، وإلاّ لم يفهم شيئاً أصلا ، وإنما يمكن ذلك في الدلالات العقلية ، مثل أن يكون لشيء تعلق بآخر ولثانٍ ولثلاث ، فإذا أريد التوصل بواحد منها إلى المتعلق به ، فمتى تفاوتت تلك الثلاثة في وضوح التعلق وخفائه ، صح في طريق افادته إلى الوضوح والخفاء ، وإذا عرفت هذا ، عرفت أن صاحب علم البيان له فضل احتياج إلى التعرض لأنواع دلالات الكلم ، فنقول : لا شبهة في أن اللفظة متى كانت موضوعة لمفهوم ، أمكن أن تدل عليه من غير زيادة ولا نقصان بحكم الوضع ، وتسمى هذه دلالة المطابقة ودلالة وضعية . ومتى كان لمفهومها ذلك ، ولنسمه أصلياً ، تعلق بمفهوم آخر ، أمكن أن تدل عليه بوساطة ذلك التعلق بحكم العقل ، سواء كان ذلك المفهوم الآخر داخلا في مفهومها الاصلي ، كالسقف

مثلا في مفهوم البيت ، ويسمى هذا **دلالة التضمن** ، **ودلالة عقلية** أيضاً ، أو خارجاً عنه ، كالحائط عن مفهوم السقف ، وتسمى هذه دلالة الالتزام ؛ ودلالة عقلية أيضاً ، ولا يجب في ذلك التعلق أن يكون مما يثبته العقل ، بل إن كان مما يثبته اعتقاد المخاطب ، إما لعرف أو لغير عرف ، أمكن المتكلم أن يطمع من مخاطبه ، ذلك في صحة أن ينتقل ذهنه من المفهوم الاصلي إلى الآخر بواسطة ذلك التعلق بينهما في اعتقاده .

وإذا عرفت أن إيراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتأتى إلا ّ في الدلالات العقلية ، وهي : الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما ، كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه ، ظهر لك أن **علم البيان** مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني .

ثم إذا عرفت أن اللزوم إذا تصور بين الشيئين ، فأما أن يكون من الجانبين ، كالذي بين الامام والخلف بحكم العقل ، أو بين طول القامة وبين طول النجاد بحكم الاعتقاد ؛ أو من جانب واحد ، كالذي بين العلم والحياة بحكم العقل ، أو بين الاسد والجراءة بحكم الاعتقاد ، ظهر لك أن مرجع علم البيان اعتبارٌ هاتين الجهتين : جهة الانتقال من ملزوم إلى لازم ، وجهة الانتقال من لازم إلى ملزوم . ولا يُرَبِّنْك بظاهره الانتقال من أحد لازمي الشيء إلى الآخر ، مثل ما إذا انتقل من بياض الثلج إلى البرودة فمرجعه ما ذكر ، ينتقل من البياض إلى الثلج ، ثم من الثلج إلى البرودة ، فتأمل .

وإذا ظهر لك أن مرجع علم البيان هاتان الجهتان ، علمت انصباب علم البيان إلى التعرض **للمجاز والكناية** . فإن المجاز ينتقل فيه من الملزوم إلى اللازم ، كما تقول : رعينا غيثاً ، والمراد لازمه ، وهو النبت ، وقد سبق أن اللزوم لا يجب أن يكون عقلياً ، بل إن كان اعتقادياً ، إمّا لعرف أو لغير عرف ، صح البناء عليه ، واما نحو قولك : أمطرت السماء نباتاً ،

أي : غيثاً ، من المجازات المنتقل فيها عن اللازم إلى الملزوم ، فمنخرط في سلك : رعينا الغيث .

وفصل ترجيح المجاز على الحقيقة ، والكناية على التصريح ، إذا انتهينا اليه ، يطلعك على كيفية انخراطه في سلكه بإذن الله تعالى . والمطلوب بهذا التكلف هو الضبط ، فاعلم .

وإن الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم ، كما تقول : فلان طويل النجاد ، والمراد طول القامة الذي هو ملزوم طول النجاد ، فلا يصار إلى جعل النجاد طويلا أو قصيراً ، لا لكون القامة طويلة أو قصيرة ، فلا علينا أن نتخذهما أصلين . وإذ لا يخفى أن طريق الانتقال من الملزوم إلى اللازم طريق واضح بنفسه ، ووضوح طريق الانتقال من اللازم إلى الملزوم إنما هو بالغير ، وهو العلم بكون اللازم مساوياً للملزوم أو أخص منه ، فلا عتب في تأخير الكناية لكونها ، بالنظر إلى هذه الجهة ، نازلة من المجاز منزلة المركّب من المفرد ، ثم إن المجاز ، أعني الاستعارة ، من حيث أنها من فروع التشبيه كما ستقف عليه ، لا تتحقق بمجرد حصول الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، بل لا بد فيها من تقدمة تشبيه شيء بذلك الملزوم في لازم له ، تستدعي تقديم التعرض للتشبيه ، فلا بد من أن نأخذه أصلا ثالثاً ، ونقدمه ، فهو الذي إذا مهرت فيه ، ملكت زمام التدرب في فنون السحر البياني .

الاصل الاول

من علم البيان في الكلام في التشبيه

لا يخفى عليك أن التشبيه مستدعٍ طرفين ، **مشبهاً ومشبهاً به** . **واشتراكاً** بينهما من وجه . **وافتراقاً** من آخر ، مثل أن يشتركا في الحقيقة ، ويختلفا في الصفة ، أو بالعكس ، **فالأول** : كالانسانين : إذا اختلفا صفة : طولا وقصراً ، **والثاني** : **كالطويلين** ، إذا اختلفا حقيقة : انساناً وفرساً ، وإلاّ فأنت خبير بأن ارتفاع الاختلاف من جميع الوجوه ، حتى التعين يأبى التعدد ، فيبطل التشبيه لأن تشبيه الشيء لا يكون إلاّ وصفاً له بمشاركته المشبه به في أمر ، والشيء لا يتصف بنفسه ، كما أن عدم الاشتراك بين الشيئين في وجه من الوجوه يمنعك محاولة التشبيه بينهما ، لرجوعه إلى طلب الوصف حيث لا وصف ، وأن التشبيه لا يصار إليه إلاّ لغرض ، وإن حاله تتفاوت بين القرب والبعد ، وبين القبول والرد ؛ هذا القدر المجمل لا يحوج إلى دقيق نظر ، إنما المحوج هو تفصيل الكلام في مضمونه ، وهو : **طرفا التشبيه ووجه التشبيه والغرض في التشبيه وأحوال التشبيه** ، ككونه : قريباً أو غريباً ، مقبولا أو مردوداً ، فظهر من هذا أن لا بد من النظر في هذه المطالب الاربعة ، فانتنوعه أربعة أنواع :

طرفا التشبيه :

النوع الاول : النظر في طرفي : التشبيه المشبه والمشبه به ، إما أن يكون مستندين الى **الحس** : كالخد عند التشبيه بالورود ، في المبصرات ، وكالأطيط عند التشبيه بصوت الفراريج في المسموعات ، وكالنكهة عند

التشبيه بالعنبر في المشمومات ، وكالريق عند التشبيه بالخمر في المذوقات، وكالجلد الناعم عند التشبيه بالحرير في الملموسات . واما ما يستند إلى الخيال: كالشقيق عند التشبيه باعلام ياقوت منشرة على رماح من الزبرجد ، فهو في قرن الحسيات ملزوز ، تقليلا للاعتبار ، وتسهيلا على المتعاطي .

وأما أن يكونا مستندين إلى العقل : كالعلم إذا شبه بالحياة ؛ وإما أن يكون المشبه معقولا ، والمشبه به محسوسا : كالعدل إذا شبه بالقسطاس ، وكالمنية إذا شبهت بالسبع : وكحال من الاحوال إذا شبهت بناطق أو بالعكس من ذلك : كالعطر إذا شبه بخلق كريم .

وأما الوهميات المحضة كما إذا قدرنا صورة وهمية محضة مع المنية مثلا ، ثم شبهناها بالمخلب أو بالناب المحققين ، فقلنا : افترست المنية فلاناً ، بشيء هُوَ لها شبيه بالمخلب أو بشيء هو لها شبيه بالناب ، أو مع الحال ثم شبهناها باللسان ، فقلنا : نطقت الحال بشيء هو لها شبيه باللسان ، فملحقة بالعقليات . وكذا الوجدانيات . كاللذة والالم ، والشبع والجوع ؛ فاعرفه .

وجه التشبيه :

النوع الثاني : النظر في وجه التشبيه لما انحصر التشبيه بين أن يكون الاشتراك بالحقيقة ، والافتراق بالصفة تارة ، مثل جسمين : أبيض وأسود ، وكذا مثل أنف ومرسن ، فهما مشتركان في الحقيقة ، وهو العضو المعلوم ، وإنما يفترقان : باتصاف أحدهما بالاختصاص بالانسان ، واتصاف الآخر بالاختصاص بالمرسونات ، وما جرى مجراهما ، من نحو شفة وجحفلة ، ورِجْل وحافر ، وبين أن يكون الاشتراك بالصفة تارة ، أو الافتراق بالحقيقة أخرى ،مثل : طويلين جسم وخط،والوصف حين انحصر بين أن يكون مستنداً إلى الحس : كالكيفيات الجسمانية ، مثل : الاتصاف بما يدرك بالبصر من الالوان والأشكال ، والمقادير والحركات ، وما يتصل بها من الحسن والقبح ، وغير ذلك ؛ أو بما يدرك

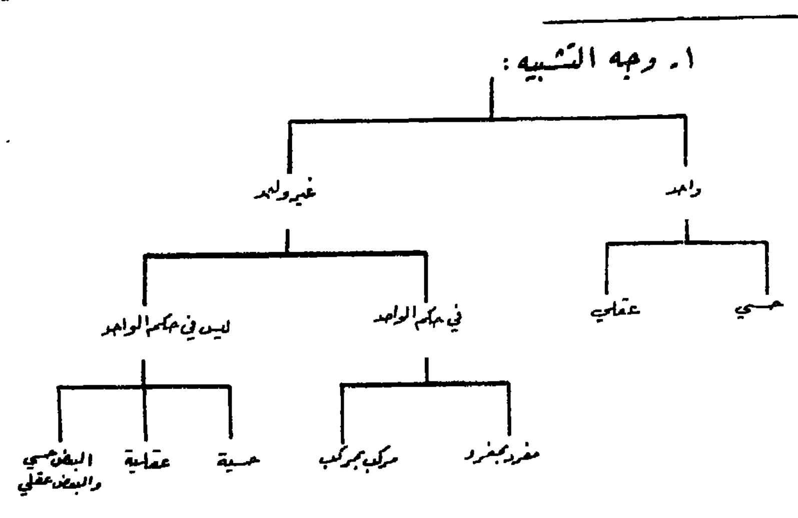
بالسمع من الاصوات الضعيفة أو القوية ، أو التي بين بين ، أو بما يدرك بالذوق من أنواع الطعوم ، أو بما يدرك بالشم من أنواع الروائح ، أو بما يدرك باللمس من الحرارة والبرودة ، والرطوبة واليبوسة ، والخشونة والملاسة ، واللين والصلابة ، ومن الخفة والثقل ، وما ينضاف اليها ؛ وبين أن يكون مستنداً إلى العقل ، والعقلي أيضاً لما انحصر بين حقيقي : كالكيفيات النفسانية ، مثل الاتصاف بالذكاء والتيقظ والمعرفة والعلم ، والقدرة ، والكرم والسخاء ، والحلم ، والغضب ، وما جرى مجراها من الغرائز والأخلاق ، وبين اعتباري ونسبي : كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس ، أو بكونه مطموعاً فيه أو بعيداً عن الطمع ، أو بشيء تصوري وهمي محض .

ومن المعلوم عندك أن الحقائق منقسمة إلى : بسائط وذوات أجزاء مختلفة ، وإن في الصفات ما مرجعها أمر واحد ، وما مرجعها أكثر ، ظهر لك ، مما ذكر ، أن وجه التشبيه يحتمل أن يتفاوت فنقول ، وبالله التوفيق :

وجه التشبيه واحدا :

وجه التشبيه [1] : إما أن يكون أمراً واحداً أو غير واحد ، وغير

١ـ وجه التشبيه :



الواحد إما أن يكون في حكم الواحد لكونه : اما حقيقة ملتئمة ، وإما أوصافاً مقصوداً من مجموعها إلى هيئة واحدة ، أو لا يكون في حكم الواحد . فهذه **أقسام ثلاثة** :

اما الاول : فأما أن يكون : **حسيا أو عقليا** . ولا بد للحسي من أن يكون طرفاه حسيين لامتناع ادراك الحس من غير المحسوس ، جهة دون العقلي ، فإنه يعم أنواع الطرفين الاربعة المذكورة لصحة ادراك العقل من المحسوس جهة . ولذلك تسمع علماء هذا الفن ، رضوان الله عليهم أجمعين ، يقولون : التشبيه بالوجه الحسي ، فالحسي : كالخد إذا شبه بالورد في الحمرة ، وكالصوت الضعيف إذا شبه بالهمس في الخفاء ، وكالنكهة إذا شبهت بالعنبر في طيب الرائحة ، وكالريق إذا شبه بالخمر في لذة الطعم ، على زعم القوم ، وكالجلد الناعم إذا شبه بالحرير في لين المس .

وههنا نكتة لا بد من التنبيه لها ، وهي أن التحقيق في وجه الشبه يأبى أن يكون غير عقلي ، وذلك أنه متى كان حسياً ، وقد عرفت أنه يجب أن يكون موجوداً في الطرفين ، وكل موجود فله تعين ، فوجه الشبه مع الشبه متعين ، فيمتنع أن يكون هو بعينه موجوداً مع المشبه به ، لامتناع حصول المحسوس المعين ههنا ، مع كونه بعينه هناك ، بحكم ضرورة العقل ، وبحكم التنبيه على امتناعه ، إن شئت ، وهو استلزامه إذا عدمت حمرة الخد دون حمرة الورد أو بالعكس ، كون الحمرة معدومة ، موجودة معاً ، وهكذا في أخواتها ، بل يكون مثله مع المشبه . لكن المثلين لا يكونان شيئاً واحداً ، ووجه الشبه بين الطرفين كما عرفت واحد ، فيلزم أن يكون أمراً كلياً مأخوذاً من المثلين بتجريدهما عن التعين .

لكن ما هذا شأنه فهو عقلي ، ويمتنع أن يقال : فالمراد بوجه الشبه حصول المثلين في الطرفين ، فإن المثلين متشابهان ، فمعهما وجه تشبيه .

فإن كان عقلياً ، كان المرجع في وجه الشبه العقل في المآل ؛ وإن كان حسياً ، استلزم أن يكون مع المثلين مثلان آخران ، وكان الكلام فيهما كالكلام فيما سواهما ويلزم التسلسل ؛ وتمام التحقيق موضعه علوم أخر . والعقلي كوجو د الشيء العديم النفع إذا شبه بعدمه في العراء عن الفائدة ، أو كالعلم إذا شبه بالحياة في كونهما جهتي ادراك فيما طرفاه معقولان ، وكالرجل إذا شبه بالأسد في الجراءة . وكأصحاب النبي عليه السلام ورضي الله عنهم إذا شبهوا بالنجوم ، في مطلق الاهتداء بذلك فيما طرفاه محسوسان ، وكالعلم إذا شبه بالنور في الهداية ، أو كالعدل إذا شبه بالقسطاس في تحصيل ما بين الزيادة والنقصان فيما المشبه معقول والمشبه به محسوس ، وكالعطر إذا شبه بخلق كريم في استطابة النفس إياهما ، أو كالنجوم إذا شبهت بالسنن في عدم الخفاء فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول ، وفي أكثر هذه الأمثلة في معنى وجدتها تسامح ،فاعرف .

وجه التشبيه غير واحد :

واما القسم الثاني وهو أن يكون : **وجه التشبيه غير واحد لكنه في حكم الواحد فهو على نوعين :** إما أن يكون مستنداً إلى الحس : كسقط النار إذا شبه بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحمرة ، والشكل الكري ، والمقدار المخصوص ، وكالثريا إذا شبهت بعنقود الكرم المنور في الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى على كيفية مخصوصة إلى مقدار مخصوص ، وكالشاة الجبلي إذا شبه بحمار أبتر مشقوق الشفة والحوافر ، نابت على رأسه شجرتا غضا ، وكالشمس إذا شبهتها بالمرآة في كف الاشل في الهيئة الحاصلة التي تؤديها من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة ، وشبه تموج الاشراق ، أو إذا شبهتها بالبوتقة فيها ذهب ذائب ، كما قال :

والشمس من مشرقها قد بـــدت   مشرقـــة ليس لهـــا حاجـــبُ
كأنها بوتقـــة أحميـــت   يجول فيها ذهب ذائب

في الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع صفاء اللون واتصال الحركة : وشبه مراوحة المتحرك بين انبساط وانقباض ، وذلك لأن البوتقة إذا أحميت وذاب فيها الذهب وأخذ يتحرك فيها بجملته من غير غليان ، متشكلاً بشكل البوتقة في الاستدارة ، تلك الحركة العجيبة ، كانه يهم ، بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب البوتقة لما في طبعه من النعومة ثم يبدو له فيرجع إلى الانقباض لما بين أجزائه من كمال التلاحم وقوة الاتصال ، والبوتقة في ضمن ذلك متحركة تبعاً مؤدية مع الذهب الذائب فيها الهيئة المذكورة ، فإن الشمس إذا أحدّ الانسان النظر اليها ليتبين جرمها، وجدها مؤدية للهيئتين . وكوجه الشبه في قوله :

كأن مثار النقع فـوق رؤوسنـا   وأسيافنـا ليـل تهاوى كواكبه

فليس المراد من التشبيه تشبيه النقع بالليل ، ثم تشبيه السيوف بالكواكب. إنما المراد تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع الاسود ، والسيوف البيض ، متفرقات فيه ، بالهيئة الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المشرقة في جوانب منه . وفي قوله :

وكأن أجـرام النجوم لوامعـاً   دررٌ نُثِرْن عـلى بساطٍ أزرقِ

فليس المراد تشبيه النجوم بالدرر ، ثم تشبيه السماء بالبساط الازرق ، إنما المراد تشبيه الهيئة الحاصلة من النجوم البيض المتلألئة في جوانب من أديم السماء ، الملقية قناعها عن الزرقة الصافية ، بالهيئة الحاصلة المستطرفة من درر منثورة على بساط أزرق ، دون شيء آخر مناسب للدرر في الحسن والقيمة . وفي قوله :

كأنما المريخ والمشتري   قدامه في شامخ الرفعة
منصرفٌ بالليل عن دعوة   قد أسرجت قدامه شمعة

فالمراد تشبيه الهيئة الحاصلة من المريخ والمشتري قدامه بالهيئة الحاصلة من المنصرف عن الدعوة مسرج الشمع من دونه ؛ وتسمى أمثال ما ذكر

من الأبيات **تشبيه المركب بالمركب** . والمذكور قبلها **تشبيه المفرد بالمفرد** ، وهذا فن له فضل احتياج إلى سلامة الطبع وصفاء القريحة ، فليس الحاكم في تمييز البابين ، إذا التبس أحدهما بالآخر ، سوى ذلك . **ومن تشبيه المفرد بالمفرد** قوله :

كأن قلـــوب الطير رطباً ويابســـاً لدى وكرها العناب والحشف البالي

وأما أن يكون مستنداً إلى العقل ، كما إذا شبهت أعمال الكفرة بالسراب في المنظر المطمع مع المخبر المؤنس ، وكما إذا شبهت الحسناء من منبت السوء بخضراء الدمن ، في حسن المنظر المنضم إلى سوء المخبر والتعري عن أثمار خير ، أو الجماعة المتناسبة في الخصال ، الممتنعة لذلك عن تعيين فاضل بينهم ومفضول ، بالحلقة المفرغة الممتنعة عن تعيين بعضه طرفاً وبعضه وسطاً .

وجه التشبيه ليس واحداً وليس في حكم الواحد :

واما القسم الثالث وهو : أن لا يكون وجه التشبيه أمراً واحداً ولا منزلا منزلة الواحدة ، فهو على **أقسام ثلاثة** : أن تكون تلك الأمور : **حسية أو عقلية أو البعض حسيا والبعض عقليا** .

فالاول : كما إذا شبهت فاكهة بأخرى : في لون وطعم ورائحة .

والثاني : إذا شبهت بعض الطيور بالغراب . في حدة النظر ، وكمال الحذر ، واخفاء السفاد .

والثالث : كما إذا شبهت انساناً بالشمس . في حسن الطلعة ، ونباهة الشأن ، وعلو الرتبة .

احكام التصريح بوجهَ التشبيه أو عدمه :

واعلم أنه ليس بملتزم فيما بين أصحاب علم البيان أن يتكلفوا التصريح بوجه التشبيه على ما هو به ، بل قد يذكرون على سبيل التسامح ما إذا أمعنت فيه النظر لم تجده إلاّ شيئاً مستتبعاً لما يكون وجه التشبيه في

المآل ، فلا بد من التنبيه عليه . من ذلك قولهم في الالفاظ ، إذا وجدوها لا تثقل على اللسان ، ولا تكده بتنافر حروفها أو تكرارها ، ولا تكون غريبة وحشية تستكره لكونها غير مألوفة ، ولا مما تشتبه معانيها وتستغلق فتصعب الوقوف عليها وتشمئز عنها النفس ، هي كالعسل في الحلاوة ، وكالماء في السلاسة ، وكالنسيم في الرقة . وقولهم في الحجة المطلوب بها قلع الشبهة ، متى صادفوها ، معلومة الأجزاء ، يقينية التأليف ، قطعية الاستلزام : هي كالشمس في الظهور . فيذكرون الحلاوة ، والسلاسة والرقة ، والظهور ، لوجه الشبه ، على أن وجه الشبه في المآل هناك شيء غيرها .

وذلك لازم الحلاوة ، وهو ميل الطبع اليها ، ومحبة النفس ورودها عليها.

ولازم السلاسة والرقة وهو افادة النفس نشاطاً ، والاهداء إلى الصدر انشراحاً ، وإلى القلب روحاً فشأن النفس مع الالفاظ الموصوفة بتلك الصفات ، كشأنها مع العسل الشهي الذي يلذ طعمه : فتهش النفس له ، ويميل الطبع اليه ، ويحب وروده عليه ، أو كشأنها مع الماء الذي ينساغ في الحلق ، وينحدر فيه أجلب انحدار للراحة ، ومع النسيم الذي يسري في البدن . فيتخلل المسالك اللطيفة منه ، فيفيدان النفس نشاطاً ، ويهديان إلى الصدر انشراحاً ، وإلى القلب روحاً .

ولازم الظهور وهو ازالة الحجاب ، فشأن البصيرة مع الشبهة كشأن البصر مع الظلمة في كونهما معهما كالمحجوبين ، وانقلاب حالهما إلى خلاف ذلك مع الحجة إذا بهرت ، والشمس إذا ظهرت ، وتسامحهم هذا لا يقع إلاّ حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كالذي نحن فيه ، وأقول يشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه التشبيه ، على ما سبق التنبيه عليه من تسامحهم هذا ، وقد جاريناهم نحن في ذلك كما ترى .

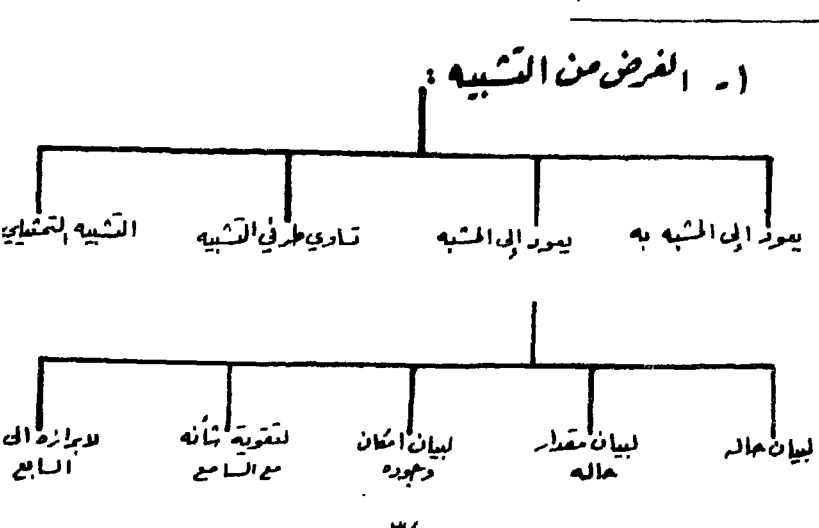
حق وجه التشبيه شمول الطرفين :

واعلم أن حق وجه التشبيه شموله الطرفين ، فإذا صادفه صلح وإلاّ

فسد ، كما إذا جعلت وجه التشبيه في قولهم : النحو في الكلام كالملح في الطعام ، الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما ؛ صلح لشمول هذا المعنى المشبه والمشبه به ، فالملح إن استعمل في الطعام صلح الطعام وإلاّ فسد ؛ والنحو كذلك : إذا استعمل في الكلام ، نحو : عرف زيد عمراً ، برفع الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام ، وصار منتفعاً به في تفهم المراد منه ، وإذا لم يستعمل فيه : فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد ، لخروجه عن الانتفاع به . وإذا جعلت وجه التشبيه ، ما قد يذهب اليه ذوو التعنت من أن : الكثير من الملح يفسد الطعام والقليل يصلحه ، فالنحو كذلك ، فسد لخروجه إذ ذاك عن شمول الطرفين إلى الاختصاص بالمشبه به ، فإن التقليل أو التكثير إنما يتصور في الملح بأن يجعل القدر المصلح منه للطعام مضاعفاً مثلا ، أما في النحو فلا ، لامتناع جعل رفع الفاعل أو نصب المفعول مضاعفاً . هذا ، وربما أمكن تصحيح قول المتعنتين ، ولكنه ليس مما يهمنا الآن .

النوع الثالث : النظر في الغرض من التشبيه :[1]

الغرض من التشبيه في الأغلب يكون عائداً إلى المشبه ، ثم قد يعود إلى المشبه به .



أ ــ الغرض العائد إلى المشبه :

فإذا كان عائداً إلى المشبه ، فأما أن يكون :

١ ــ لبيان **حاله** كما إذا قيل لك . ما لون عمامتك؟ قلت : كلون هذه . وأشرت إلى عمامة لديك .

٢ ــ وإما أن يكون : لبيان **مقدار حاله** كما إذا قلت : هو في سواده كحلك الغراب .

٣ ــ وإما أن يكون لبيان **امكان وجوده** ، كما إذا رُمْتَ تفضيل واحد على الجنس إلى حد يوهم اخراجه عن البشرية إلى نوع أشرف ، وأنه في الظاهر كما ترى أمر كالممتنع ، فتتبعه التشبيه لبيان امكانه ، قائلا : حاله كحال المسك ، الذي هو بعض دم الغزال ، وليس يعد في الدماء ، لما اكتسب من الفضيلة الموجبة اخراجه إلى نوع أشرف من الدم .

٤ ــ وإما أن يكون **لتقوية شأنه** في نفس السامع **وزيادة تقرير له** عنده ، كما إذا كنت مع صاحبك في تقرير أنه لا يحصل من سعيه على طائل ، ثم أخذت ترقم على الماء ، وقلت : هل أفاد رقمي على الماء نقشاً ما : إنك في سعيك هذا كرقمي على الماء ، فإنك تجد لتمثيلك هذا من التقرير ما لا يخفى .

٥ ــ وإما أن يكون **لابرازه** إلى السامع في معرض التزيين ،أو التشويه ، أو الاستطراف وما شاكل ذلك ، كما إذا شبهت وجهاً أسود بمقلة الظبي ، إفراغاً له في قالب الحسن ، ابتغاء تزيينه ، أو كما إذا شبهت وجهاً مجدوراً بسلحة جامدة وقد نقرتها الديكة ، إظهاراً له في صورة أشوهَ ، إرادة ازدياد القبح والتنفير ، أو كما إذا شبهت الفحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجُه الذهب ، نقلا له عن صحة الوقوع إلى امتناعه عادة ليستطرف ، وللاستطراف وجه آخر وهو أن يكون المشبه به نادر

الحضور في الذهن ، أما في نفس الامر كالذي نحن فيه ، فإذا أحضر استطرف استطراف النوادر عند مشاهدتها ، واستلذ استلذاذها لجدتها ، فلكل جديد لذة . وأما مع حضور المشبه في أوان الحديث فيه ، مثل حضور النار والكبريت مع حديث البنفسج والرياض ، كما في قوله :

ولازوردية تزهو بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت
كأنها فوق قامات ضعفن بها أوائل النار في طراف كبريت

فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت ليست مما يمكن أن يقال إنها نادرة الحضور في الذهن ، ندرة صورة بحر من المسك موجه الذهب ، وإنما النادر حضورها مع حديث البنفسج ، فإذا أحضر احضاراً مع الشبه استطرف لمشاهدة عناق بين صورتين لا تتراءى ناراهما ، وهل الحكاية المعروفة في حديث حسد جرير [1] لعدي بن الرفاع [2] إلا لعين ما نحن فيه ؟

يحكى أن جريراً قال أنشدني عدي :

عرف الديار توهماً فاعتادها

فلما بلغ إلى قوله :

تزجى أغن كأن أبرة روقه

رحمته وقلت : قد وقع ، ما عساه يقول وهو اعرابي جلف جاف ، فلما قال :

---

(١) جرير بن عطية الخطفي ، من بني كلب بن يربوع أحد فحول الشعراء في العصر الأموي ، اشتهر بشعر النقائض مع الأخطل والفرزدق ، وتهاجى مع الطرماح بن حكيم.
ترجمته في : الأغاني (أماكن متفرقة) ، الشعر والشعراء ، شرح شواهد المغني ، الموشح ، خزانة الأدب ، وغيرها ...

(٢) عدي بن الرقاع ، من عاملة ، وهي حي من قضاعة ، نزل الشام . كان له بنت تقول الشعر ، كان شاعراً محسناً ، جعله ابن سلام في عداد شعراء الطبقة السابعة من الإسلاميين .
ترجمته في : الشعر والشعراء : ٦٢٢ (برقم ١١٤) ، طبقات الشعراء : (١٩٢ — ١٩٥) المؤتلف والمختلف ، ١٦ ، معجم الشعراء : ٢٠٣ ، الأغاني ، واللآلىء .

قلم أصاب من الدواة مدادها

استحالت الرحمة حسداً .

ب - الغرض العائد إلى المشبه به :

وأما الغرض العائد إلى المشبه به فمرجعه إلى إيهام كونه أتم من المشبه في وجه التشبيه ، كقوله :

وبدا الصباح كأن غرتـــــه وجهُ الخليفة حين يُمتـــدحُ

فإنه تعمد إيهام أن وجه الخليفة في الوضوح أتم من الصباح ، وكقوله :

وكأن النجوم بين دجاهـــــا سننٌ لاح بينهن ابتــــداعُ

فإنه حين رأى ذوي الصياغة للمعاني شبهوا الهدَى والشريعةَ والسُّنَنَ وكل ما هو علم بالنور ، لجعل صاحبها في حكم من يمشي في نور الشمس ، فيهتدي إلى الطريق المعبد فلا يتعسف فيعثر تارة على عدو قتال ، ويتردى أخرى في مهواة مهلكة ؛ وشبهوا الضلالة والبدعة وكل ما هو جهل بالظلمة ، لجعل صاحبها في حكم من يخبط في الظلماء فلا يهتدي إلى الطريق ، فلا يزال بين عثور وبين تردٍ ، قصد في تشبيه هذا تفضيل السنن في الوضوح على النجوم ، وتنزيل البِدع في الاظلام فوق الدياجي وكقوله :

ولقد ذكرتك ، والظـــلام كأنـــه يوم النوى وفؤاد من لم يعشق

فإنه أيضاً حين رأى الأوقات التي تحدث فيها المكاره وصفت بالسواد ، كقولهم : أسْوَدّ النهار في عيني وأظلمت الدنيا عليّ جعل يوم النوى كأنه أعرف وأشهر بالسواد من الظلام فشبهه به ، ثم عطف عليه فؤاد من لم يعشق تطرفاً ، فإن الغزل يدعي القسوة على من لا يعرف العشق ، والقلب القاسي يوصف بشدة السواد ، فنظمه في سلكه . وكقوله :

كأن انتضاء البدر من تحت غيمة   نجاء من البأساء بعـــد وقـــــوع

فإنه لما رأى العادة جارية أن يشبه المتخلص من البأساء بالبدر الذي ينحسر عنه الغمام ، قلب التشبيه ليرى أن صورة النجاء من البأساء ، لكونها مطلوبة فوق كل مطلوب ، أعرف عند الانسان من صورة انتضاء البدر من تحت غيمة ، فشبه هذه بتلك ؛ وكقوله :

وأرض كأخلاق الكـــرام قطعتها   وقد كحل الليل السماك فأبصرا

فإنه لما رأى استمرار وصف الاخلاق بالضيق وبالسعة تعمد تشبيه الارض الواسعة بخلق الكريم ، ادعاء أنه في تأدية معنى السعة أكمل من الأرض المتباعدة الاطراف ؛ ومن الأمثلة ما يحكيه جل وعلا عن مستحلّي الرباء من قولهم : ﴿ إنّما البَيْعُ مِثْلُ الرّبو ﴾[1] في مقام إنما: الربا مثل البيع ، لأن الكلام في الربا لا في البيع ، ذهاباً منهم إلى جعل الربا في باب الحلّ أقوى حالاً وأعرف من البيع ، ومن الأمثلة ما قال تعالى : ﴿ أفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ ﴾ [2] لمزيد التوبيخ فيه دون أن يقول : أفمن لا يخلق كمن يخلق ، مع اقتضاء المقام بظاهره إياه ، لكونه إلزاماً للذين عبدوا الأوثان ، وسموها آلهة ، تشبيهاً بالله تعالى ، فقد جعلوا غير الخالق مثل الخالق . وعندي أن الذي تقتضيه البلاغة القرآنية هو أن يكون المراد بمن لا يخلق : الحي العالم القادر من الخلق لا الأصنام ، وأن يكون الانكار موجهاً إلى توهم تشبيه الحي العالم القادر من الخلق به تعالى، وتقدس عن ذلك علوّاً كبيراً ، تعريضاً به عن أبلغ الانكار لتشبيه ما ليس بحي عالم قادر به تعالى ، ويكون قوله : ﴿ أفَلا تذكّرونَ ﴾ [3] تنبيه توبيخ على مكان التعريض ، وقوله عز وجل : ﴿ أرَأيْتَ مَنِ اتّخذَ

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٧٥ .
(٢) سورة النحل ، الآية : ١٧ .
(٣) سورة يونس ، الآية : ٣ ؛ هود ، الآية : ٢٤ و ٣٠ ؛ النحل ، الآية : ١٧ ؛ سورة المؤمنون ، الآية : ٨٥ ؛ الصافات ، الآية : ١٥٥ .

إلهَـهُ هَـواهُ ﴾ [1] بدل أرأيت من اتخذ هواه إلهه مصبوب في هذا القالب، فاحسن التأمل تـَرَ التقديم قد أصاب شاكلة الرمي .

وإنما جعلنا الغرض العائد إلى المشبه به هو ما ذكرنا ، لأن المشبه به حقه أن يكون أعرف بجهة التشبيه من المشبه ، وأخص بها ، وأقوى حالا معها ، وإلاّ لم يصح أن يذكر لبيان مقدار المشبه ، ولا لبيان امكان وجوده ، ولا لزيادة تقريره على الوجه الذي تقدم ، ولا لإبرازه في معرض **التزيين** . كالوجه الاسود ، إذا شبهته بمقلة الظبي ، محاولاً لنقل استحسان سوادها إلى سواد الوجه ؛ أو معرض **التشويه** : كالوجه المجدور ، إذا شبهته بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة ، أراد نقل مزيد استقباحها ونفرتها إلى جدري الوجه ، لامتناع تعريف المجهول بالمجهول، وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الأبلغ ؛ أو معرض **الاستطراف** : كالفحم فيه جمر موقد ، إذا شبهته ببحر من المسك موجُـهُ الذهب ، نقلا لامتناع وقوعه إلى الواقع ليستطرف ، أو للوجه الآخر على ما تقدم لمثل ما ذكر .

وربما كان الغرض العائد إلى المشبه به بيان كونه أهم عند المشبه ، كما إذا أشير لك إلى وجه كالقمر في الاشراق والاستدارة ، وقيل : هذا الوجه يشبه ماذا ؟ فقلت : الرغيف ! إظهاراً لاهتمامك بشأن الرغيف لا غير ، وهذا الغرض يسمى **اظهار المطلوب** ، ولا يحسن المصير اليه إلاّ في مقام الطمع في تسنّي المطلوب ، كما يحكى عن الصاحب ، رحمه الله، أن قاضي سجستان دخل عليه فوجده الصاحب متفنناً ، فأخذ يمدحه حتى قال :

وعالـــم يعـــرف بالسجـــزي

(1) سورة الفرقان ، الآية : ٤٣ .

وأشار للندماء أن ينظموا على أسلوبه ، ففعلوا، واحداً بعد واحد ، إلى أن انتهت النوبة إلى شريف في البين ، فقال :

أشهى إلى النفس من الخبــز

فأمر الصاحب أن يقدم له مائدة .

ج ـ تساوي طرفي التشبيه : المشبه والمشبه به :

وأما إذا تساوى الطرفان : المشبه والمشبه به في جهة التشبيه ، فالاحسن ترك التشبيه إلى التشابه ، ليكون كل واحد من الطرفين مشبهاً ومشبهاً به، تفادياً من ترجيح أحد المتساويين ، ويظهر من هذا أن التشبيه ، إذا وقع في باب التشابه ، صح فيه العكس ، بخلافه فيما عداه ، وكان حكم المشبه به إذ ذاك غير ما تلي عليك ، فصح أن يقال : لون هذه العمامة كلون تلك ، وأن يقال : لون تلك كلون هذه ، وأن يقال : بدا الصبح كغرة الفرس ، وبدت غرة الفرس كالصبح ، متى كان المراد بالشبه وقوع منير في مظلم ، وحصول بياض في سواد ، مع كون البياض قليلا ، بالاضافة إلى السواد . وأن يقال : الشمس كالمرآة المجلوة ، أو كالدينار الخارج من السكة ، كما قال : وكأن الشمسَ المنيرة دينارٌ جلته حدائد الضرب ، وأن يقال : المرآة المجلوة أو الدينار الخارج من السكة كالشمس، متى كان القصد من التشبيه إلى مجرد مستدير يتلألأ ، متضمن في اللون ، لكون وجه التشبيه في جميع ذلك غير مختص بأحد الطرفين زيادة اختصاص .

د ـ التشبيه التمثيلي :

واعلم أن التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي ، وكان منتزعاً من عدة أمور ، خص باسم التمثيل ، كالذي في قوله :

اصبر عــلى مضض الحســو د فإن صبرك قاتلـــــه
فالنار تأكل نفسهـــا إن لم تجد ما تأكلـــــه

فإن تشبيه الحسود المتروك مقاولته بالنار التي لا تمد بالحطب ، فيسرع فيها الفناء ليس إلاّ في أمر متوهم له ، وهو ما تتوهم إذا لم تأخذ معه في المقاولة ، مع علمك بتطلبه إياها ، عسى أن يتوصل بها إلى نفثة مصدور ، من قيامه إذ ذاك مقام أن تمنعه ما يمد حياته ليسرع فيه الهلاك ، وإنه كما ترى منتزع من عدة أمور ؛ وكالذي في قوله :

وإن من أدبته في الصبـــا كالعود يسقى الماء في غرســه
حتى تراه مورقـاً ناضراً بعد الذي أبصرت من يبســه

فإن تشبيه المؤدب في صباه بالعود المسقى أوان الغرس ، المونق بأوراقه ونضرته ، ليس إلا فيما يلازم كونه : مهذب الاخلاق ، مرضي السيرة ، حميد الفعال ، لتأدية المطلوب بسبب التأديب المصادف وقته من تمام الميل اليه ، وكمال استحسان حاله ، وإنه كما ترى أمر تصوري لا صفة حقيقية ، وهو مع ذلك منتزع من عدة أمور ؛ وكالذي من قوله عز من قائل : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الذي اسْتَوْقَدَ ناراً فَلَمّا أضاءت ما حَولَه ذَهَبَ الله بنُورهم وتَرَكَهُمْ في ظُلُماتٍ لايبصِرُون ﴾ [1] فإن وجه تشبيه المنافقين بالذين شبهوا بهم في الآية ، هو رفع الطمع إلى تسني مطاوب بسبب مباشرة أسبابه القريبة مع تعقب الحرمان والخيبة ، لانقلاب الاسباب ، وأنه أمر توهمي كما ترى منتزع من أمور جمة ؛ وكالذي في قوله تعالى أيضاً : ﴿ أوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السّماء فيه ظُلُماتٌ ورَعْدٌ وبَرْقٌ يَجْعَلون أصابعَهُمْ في آذانهمْ منَ الصّواعق حذَرَ المَوْت ﴾ [2] وأصل النظم : أو كمثل ذوي صيب ، فحذف ذوي لدلالة : ﴿ يَجْعَلونَ أصَابِعَهُم في آذانِهمْ ﴾ [2] عليه ، وحذف : مثل ، لما دل عليه عطفه على قوله : ﴿ كَمَثَلِ الّذي اسْتوقدَ ناراً ﴾ [1] إذ لا يخفى أن التشبيه ليس بين مثل المستوقدين ، وهو صفتهم العجيبة

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٧ .
(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٩ .

الشأن وبين ذوات ذوي الصيب ، إنما التشبيه بين صفة أولئك ، وبين صفة هؤلاء ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ يا أيُّها الّذين آمنُوا كونُوا أنْصارَ الله كمَا قالَ عيسى ابنُ مريمَ للْحَواريِّينَ مَنْ أنْصاري إلى الله ﴾[1] فأوقع التشبيه بين : كون الحواريين أنصار الله وبين : قول عيسى للحواريين من أنصاري إلى الله ، وإنما المراد : كونوا أنصار الله مثل كون الحواريين أنصاره ، وقت قول عيسى من أنصاري ؟ على أن ما مصدري مستعمل ما قال استعمال مقدم الحاج ، ثم نظير المذكور في حذف المضاف والمضاف اليه قول القائل :

اسأل البحار فانتحى للعقيـــــق

وقول الآخر :

وقد جعلتني من خزيمة أصبعـــا

على ما قدر الشيخ أبو علي الفارسي[2]،رحمه الله ، من : أسَالَ سقيا سحابه ، ومن : ذا مساقة أصبع ، وحذف المضافات من الكلام عند الدلالة سائغ ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ فكَانَ قابَ قَوْسين أوْ أدْنَى ﴾ [3] تقديره : فكان مقدار مسافة قرب جبريل ، عليه السلام، مثل قاب قوسين ، وأن قوله : ﴿ أوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السّماء ﴾ [4] إلى

(١) سورة الصف ، الآية : ١٤ .

(٢) أبو علي الفارسي : حسن بن أحمد بن فارس ، ولد بفسا من أعمال فارس . أخذ عنه السيرافي والرماني ، كان واحد زمانه في علم العربية . من أساتذته الزجاج وابن السراج أقام بحلب عند سيف الدولة ، وله مع المتنبي مجالس ، قيل إنه كان أعلم من المبرد ، توفي في بغداد سنة ٣٧٧ هـ . من كتبه : أسرار البلاغة ودلائل الاعجاز ، والإيضاح في النحو ، المقصور والممدود ...اتهم بالاعتزال .
ترجمته في : أبجد العلوم للقنوجي ٤٥/٣ ، تاريخ بغداد : ٢٧٥/٧ – ٢٧٦ .
معجم الأدباء : ٢٣٢/٧ – ٢٦١ (ترجمته طويلة) وكذلك في بغية الوعاة ؛ وانباه الرواة ، ووفيات الأعيان ...

(٣) سورة النجم ، الآية : ٩ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٩ .

الآخر تمثيل لما انّ وجه التشبيه بينهم وبين المنافقين هو أنهم في المقام المطمع في حصول المطالب ، ونجح المآرب ، لا يحظون إلا بضد المطموع فيه من مجرد مقاساة الاهوال ، وأنه كما ترى مما نحن بصدده ، وكذا الذي في قوله عز وجل : ﴿مَثَلُ الّذينَ حُمِّلوا التَوْرَيةَ ثُمَّ لم يَحْمِلوها كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أسْفاراً﴾ [1] فإن وجه التشبيه بين أحبار اليهود،الذين كلفوا العمل بما في التوراة ، ثم لم يعملوا بذلك ، وبين الحمار الحامل للاسفار ، وهو حرمان الانتفاع بما هو أبلغ شيء بالانتفاع به ، مع الكد والتعب في استصحابه ، وليس بمشتبه كونه عائداً إلى التوهم، ومركباً من عدة معان ، والذي نحن بصدده من الوصف غير الحقيقي أحوج منظور فيه إلى التأمل الصادق من ذي بصيرة نافذة ، وروية ثاقبة، لالتباسه في كثير من المواضع بالعقلي الحقيق ، لا سيما المعاني التي ينتزع منها ، فربما انتزع من ثلاثة ، فأورث الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر ، نحو قوله :

كما أبرقت قوماً عطاشاً غمامــةٌ فلما رأوها أقشعت وتجلّــتِ

إذا أخذت تنتزع وجه التمثيل من قوله : كما أبرقت قوماً عطاشاً غمامة ، فحسب ، نزلت عن غرض الشاعر من تشبيهه بمراحل ، فإن مغزاه أن يصل ابتداء مطمعاً بانتهاء مؤيس وذلك يوجب انتزاع وجه التشبيه من مجموع البيت ، ثم إن التشبيه التمثيلي متى فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا غير ، سمي مثلا ، ولورود الامثال على سبيل الاستعارة لا تغير ، وسيأتيك الكلام في الاستعارة بإذن الله تعالى .

احوال التشبيه :

تقديم :

النوع الرابع النظر في أحوال التشبيه من كونه قريباً أو غريباً ، مقبولا أو مردوداً .

---

(١) سورة الجمعة ، الآية : ٥ .

والكلام في ذلك يستدعي تقديم أصول ؛ وأنا أذكر لك ما يرشدك إلى كيفية سلوك الطريق هناك ، بتوفيق الله تعالى ، معدداً عدة منها لتكون لك عدة في درك ما عسى تأخذ في طلبه ، منها : إن ادراك الشيء مجملا أسهل من ادراكه مفصلا ، ومنها : أن حضور صورة شيء تتكرر على الحس أقرب من حضور صورة شيء يقل وروده على الحس ، وحال هذين الاصلين واضح ، ومنها : إن الشيء مع ما يناسبه أقرب حضوراً منه مع ما لا يناسبه ، فالحمام مع السطل أقرب حضوراً منه مع السخل ، وقد سبق تقريره في باب الفصل والوصل ؛ ومنها أن استحضار الامر الواحد أيسر من استحضار غير الواحد ، وحاله أيضاً مكشوف .

ومنها : أن ميل النفس إلى الحسيات أتم منه إلى العقليات،وأعني بالحسيات ما تجرده منها بناء على امتناع النفس من ادراك الجزئيات ، على ما نبهت عليه ، وزيادة ميلها اليها دون غيرها من العقليات ، لزيادة تعلقها بها بسبب تجريدها إياها بقوة العقل ، ونظمها لها في سلك ما عداها ، ولزيادة ألفها بها أيضاً لكثرة تأديها اليها من أجل كثرة طرقه وهي الحواس المختلفة المؤدية لها ، وأمّا ما يقال من أن الف النفس مع الحسيات أتم منه مع العقليات ، لتقدم ادراك الحس على ادراك العقل ، فبعد تقرير أن ادراك النفس إنما يكون للمجردات ، وأن مدرك النفس غير مدرك الحس ، شيء كما ترى عن افادة المطلوب بمعزل ، وعن تحقيق المقصود بالف منزل .

ومنها : أن النفس لما تعرف أقبل منها لِمـَّا لا تعرف ، لمحبتها العلم طبعاً ؟ ومنها : أنّ تجدد صورة عندها ، أحب اليها وألذّ عندها من مشاهدة معاد ، وأنه من القبول ، بحيث يغني ان يستعان فيه بتلاوة أكره معاد ، ولكل جديد لذة . ولعمري أن التوفيق ، بين حكم الإلـْف وبين حكم التكرير ، أحوج شيء إلى التأمل ، فليفعل ، لأن الإلـْف مع

الشيء لا يتحصل إلا بتكرره على النفس ، ولو كان التكرار يورث الكراهة لكان المألوف أكره شيء عند النفس ، وامتنع إذ ذاك نزعها إلى مألوف . والوجدان يكذب ذلك .

من اسباب قرب التشبيه :

وإذ قد تقدم اليك ما ذكرناه فنقول : من أسباب قرب التشبيه ، وكونه نازل الدرجة :

١ ــ أن يكون وجهه أمراً واحداً ، كالسواد في قولك : هندي كالفحم ، أو البياض في قولك : شهد كالثلج .

٢ ــ أو أن يكون المشبه به مناسب للمشبه ، كما إذا شبهت الجرة الصغيرة بالكوز ، أو الجزرة الضخمة المستطيلة بالفجل ، أو العنبة الكبيرة السوداء بالاجاصة .

٣ ــ أو أن يكون المشبه به غالب الحضور في خزانة الصور بجهة من من الجهات ، كما إذا شبهت الشعر الأسود بالليل ، أو الوجه الجميل بالبدر ، أو المحبوب بالروح .

من اسباب بعد التشبيه وغرابته :

١ ــ أن يكون وجه التشبيه أموراً كثيرة ، كما في تشبيه سقط النار بعين الديك ، أو تشبيه الثريا بعنقود الكرم المنور ، أو تشبيه نحو قوله :

كأن مثـــار النقـــع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبـــه (١)

---

(١) البيت لبشار بن برد ، من قصيدة يمدح بها ابن هبيرة ، وفيها يقول :

إذا كنت في كل الأمــور معاتبـــاً صديقك لم تلق الذي لا تعاتبـــــه
فعش واحداً ، أو صل أخـــاك فإنــه مقارف ذنب ، مـــرة ، ومجانبـــه

(انظر ترجمته ومراجع دراسته في (شرح أهدى سبيل) ص ١٣٧ ، من منشورات الدار).

٢ ـ أو أن يكون المشبه به بعيد التشبيه عن المشبه ، كالخنفساء عن الانسان ، قبل تشبيه أحدهما بالآخر ، في اللجاج أو البنفسج عن النار والكبريت ، قبل تصور التشبيه بين الطرفين .

٣ ـ أو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن لكونه شيئاً وهمياً كما في قوله :

ومسنونة زرق كأنياب أغـــوال

٤ ـ أو مركباً خيالياً كما في قوله :

وكأن محمر الشقيق إذ تصـــوب أو تصعـــد
أعلام ياقوت نشر على رماح من زبرجد

٥ ـ أو مركباً عقلياً كما في قوله عز قائلا : ﴿ إنّما مَثَلُ الحيَاة الدُّنْيا كَمَاء أنزلْنَاهُ منَ السّماء فاختَلَطَ به نَبَاتُ الأرْضِ ممّا يأكُلُ النّاسُ والأنْعَامُ حتى إذا أخَذَت الأرْضُ زُخْرُفَها وازّيّنَت وظَنّ أهلُها أنّهُمْ قادرُونَ عَلَيْها أتَاهَا أمْرُنا لَيْلاً فَجَعَلْنَاها حَصيداً كأنْ لم تَغْنَ بالأمس ﴾[1] وكل ما كان التركيب ، خيالياً كان أو عقلياً ، من أمور أكثر ، كان حاله في البعد والغرابة أقوى .

قبول التشبيه :

وأما كون التشبيه مقبولا فالأصل فيه هو أن يكون الشبه صحيحاً ، وقد تقدم معنى الصحة ، وأن يكون كاملا في تحصيل ما علق به من الغرض ، وأن يكون سليماً عن الابتذال .

١ ـ مثل أن يكون المشبه به محسوساً أعرف شيء بأمر لون مخصوص ، أو شكلٍ أو مقدارٍ أو غير ذلك ، إذا كان الغرض من التشبيه بيان حال

(١) سورة يونس ، الآية : ٢٤ .

المشبه من ذلك الامر . أو بيان مقداره على ما هو عليه ، فالنفس إلى الأعرف عندها أميلُ ، وله متى صادفته أقبَلُ ، لا سيما فيما إلْفها به أكملُ ، لكن يجب في الثاني كون المشبه به ، مع ما ذكر ، على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا أزيد ولا أنقص ، وكلما كان أدخل في السلامة عن الزيادة أو النقصان ، كان أدخل في القبول .

٢ ــ أو مثل أن يكون المشبه به أتم محسوس في أمر حسي ، هو وجه الشبه ، إذا قصد تنزيل المشبه الناقص منزلة الكامل ، أو قصد زيادة تقرير المشبه عند السامع لمثل ما تقدم ، أو مثل أن يكون المشبه به مسلّم الحكم معروفة ، فيما يقصد من وجه التشبيه ، إذا كان الغرض من التشبيه: بيان امكان الوجود ، أو محاولة التزيين ، أو التشويه . فقبول النفس لما تعرف ، وفوق قبولها لما لا تعرف .

٣ ــ أو مثل أن يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي نادر الحضور في الذهن لبعد عن التصور ، أو نادر الحضور فيه مع المشبه لبعد نسبته اليه ، فالنفس تتسارع إلى قبول نادر يطلع عليها ، لما تتصور لديه من لذة التجدد ، وتتمثل من تعريه عن كراهة معاد .

رد التشبيه :

هذا وإنك متى تفطنت لأسباب قرب التشبيه وتقارب مسلكه ، وكذا لأسباب انخراطه من القبول في سلكه ، تفطنت لأسباب بعده وغرابته ، ولأسباب ردّه لرداءته ، ولن يذهب عليك أن مقرب التشبيه، متى كان أقوى ، كان التشبيه أقرب ، وكذا مبعده ، متى كان أقوى ، كان أغرب ، وجرى لذلك في شأن قبوله ورده ، على نحو مجراه في شأن قربه . وبعده .

التشبيه : احكام متفرقة :

واعلم أن ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه ، بل إذا قلت : زيدٌ أسدٌ ، واكتفيت بذكر الطرفين عُدّ تشبيهاً ، مثله إذا قلت : كأن زيداً الاسدُ ، اللهم إلاّ في كونه أبلغ ، ولا ذكر المشبه لفظاً ، بل إذا كان محذوفاً ، مثله إذا قلت : أسد وأي أسد ، جاعلا المشبه به خبراً مفتقراً إلى المبتدأ كفى لقصر المسافة بين الملفوظ به في الكلام ، والمحذوف منه ، بشرائطه في قوة الافادة . وإنما الواجب في التشبيه إذا ترك المشبه أن لا يكون مضروباً عنه صفحاً ، مثله إذا قلت : عندي أسدٌ ، أو رأيت أسداً ، ونظرت إلى أسدٍ ، فإنه لا يعد تشبيهاً وسيأتيك بيان حاله ، وإنما عد ، نحو : زيد أسدٌ ، وقرينة المحذوف المبتدأ ، تشبيهاً لأنك حين أوقعت أسداً ، وهو مفرد غير جملة ، خبراً لزيد استدعى أن يكون هو ، إياه ، مثله في زيد منطلق ، في أن الذي هو زيد بعينه منطلق ، وإلاّ كان : زيد أسد ، مجرد تعديد ، نحو : خيل فرس ، لا اسناداً ، لكن العقل يأبى أن يكون الذي هو انسان هو بعينه أسداً ، فيلزم لامتناع جعل اسم الجنس وصفاً للانسان ، حتى يصح اسناده إلى المبتدأ المصير إلى التشبيه بحذف كلمته قصداً إلى المبالغة ، وإذا عرفت أن وجود طرفي التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه ، عرفت أن فقد كلمة التشبيه لا تؤثر إلاّ في الظاهر ، وعرفت أن نحو : رأيت بفلان أسداً ، ولقيني منه أسد ، وهو أسد في صورة انسان ، وإذا نظرت اليه لم ترَ إلاّ أسداً ، وإن رأيته عرفت جبهة الأسد ، ولئن لقيته ليلقينك منه الاسد ، وإن أردت أسداً فعليك بفلان ، وإنما هو أسد ، وليس هو آدمياً بل هو أسد ... كل ذلك تشبيهات لا فرق إلا في شأن المبالغة . فالخيط الابيض والخيط الاسود في قوله عز وجل قائلا : ﴿ حتى

يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخيْطَ الأبيضُ مِنَ الخيْطِ الأسْودِ ﴾ [1] يعدان من باب التشبيه ، حيث بينا بقوله : ﴿ مِنَ الفَجْرِ ﴾ [2] ولولا ذلك لكانا من باب الاستعارة .

مراتب التشبيه :

والحاصل من مراتب التشبيه ثمان : **احداها** : ذكر أركانه الأربعة ، وهي : المشبه ، والمشبه به ، وكلمة التشبيه ، ووجه التشبيه ، كقوله زيد كالأسد في الشجاعة ، ولا قوة لهذه المرتبة ؛ **وثانيتها** ترك المشبه ، كقولك : كالأسد في الشجاعة ، وهي كالأولى في عدم القوة ؛ **وثالثتها** : ترك كلمة التشبيه كقولك : زيد أسد في الشجاعة ، وفيها نوع قوة . **ورابعتها** : ترك المشبه وكلمة التشبيه ، كقولك : أسد في الشجاعة . في موضع الخبر عن زيد ، وهي كالثالثة في القوة . **وخامستها** : ترك وجه التشبيه ، كقولك : زيد كالأسد ، وهي أيضاً قوية لعموم وجه التشبيه . **وسادستها** : ترك المشبه ووجه التشبيه ، كقولك : كالأسد في موضع الخبر عن زيد ، وحكمها كحكم الخامسة . **وسابعتها** : ترك كلمة التشبيه ووجه الشبه ، كقولك : زيد أسد ؛ وهي أقوى الكل . **وثامنتها** : إفراد المشبه به في الذكر ، كقولك : أسد ، في الخبر عن زيد ، وهي كالسابعة .

خاتمة :

واعلم أن الشبه قد ينتزع من نفس التضاد ، نظراً إلى اشتراك الضدين فيه ، من حيث اتصاف كل واحد منهما بمضادة صاحبه ، ثم ينزل منزله شبه التناسب ، بواسطة تمليح أو تهكم ، فيقال للجبان : ما أشبهه بالأسد ، وللبخيل : إنه حاتم ثان . والله المستعان .

---

(1) سورة البقرة ، الآية : ١٨٧ .

(2) سورة البقرة ، الآية : ١٨٧ .

الاصل الثاني

من علم البيان في المجاز [1]

ويتضمن التعرض للحقيقة ، والكلام في ذلك مفتقر إلى تقديم التعرض لوجه دلالات الكلم على مفهوماتها ولمعنى الوضع والواضع .

تقديم :

من المعلوم أن دلالة اللفظ على مسمى دون مسمى ، مع استواء نسبته اليهما ، يمتنع ، فيلزم الاختصاص بأحدهما ضرورة ، والاختصاص ، لكونه أمراً ممكناً ، يستدعي في تحققه مؤثراً مخصصاً ، وذلك المخصص ، بحكم التقسيم ، اما الذات او غيرها ، وغيرها. اما الله ، تعالى وتقدس ، اوغيره ثم ان في السلف من يحكى عنه اختيار الاول ، وفيهم من اختار الثاني وفيهم من اختار الثالث . وأطبق المتأخرون على فساد الرأي الاول ، ولعمري انه فاسد ، فإن دلالة اللفظ على مسمى ، لو كانت لذاته ، كدلالته على اللافظ ، وانك لتعلم ان ما بالذات لا يزول بالغير لكان يمتنع نقله الى المجاز ، وكذا الى جعله علماً ، ولو كانت دلالته ذاتية ، لكان يجب امتناع ان لا تدلنا على معاني الهندية كلماتها ، وجوب امتناع أن لا تدل على اللافظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول ، ولكان يمتنع اشتراك

(١) انظر مناقشة رأي السكاكي في الحقيقة والمجاز ، من قبل القزويني ، ملخص الكتاب الثالث من كتاب مفتاح العلوم للمؤلف ، وذلك في الصفحات ٣٢٨ إلى ٣٣٤ ، وتعليق البرقوقي شارح كتاب : « التلخيص في علوم البلاغة» ط. المكتبة التجارية الكبرى سنة ١٩٠٤ .

اللفظ بين متنافيين ، كالناهل : للعطشان والريان ، على ما تسمعه من الاصحاب ، لا مِنّي ، لما تقدم لي أن تذكرت ، وكالجون : للاسود والابيض ، وكالقرء : للحيْض والطهر ، وامثالها ، لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه ، متى قلت : هو ناهل او جون ، ووجوه فساده أظهر من ان تخفى ، وأكثر من ان تحصى ، مادام محمولاً على الظاهر .

خواص الحروف .

ولكن الذي يدور في خلدي انه رمز ، وكأنه تنبيه على ما عليه أئمة علمي : الاشتقاق والتصريف ، ان للحروف في أنفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس ، والشدة والرخاوة ، والتوسط بينهما ، وغير ذلك ، مستدعية في حق المحيط بها علماً ان لايسوى بينها ، واذا أخذ في تعيين شيء منها لمعنى ، أن لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة ، مثل ماترى في **الفصم** بالفاء ، الذي هو حرف رخو ، لكسر الشيء من غير أن يبين ، و : **القصم** بالقاف ، الذي هو حرف شديد ، لكسر الشيء حتى يبين ، وفي : **الثلم** ، بالميم الذي هو حرف خفيف ، ما يبنى للخلل في الجدار ، و : **الثلب** ، بالباء الذي هو حرف شديد ، للخلل في العرض . وفي : **الزفير** ، بالفاء لصوت الحمار ، و : **الزئير** ، بالهمز الذي هو شديد ، لصوت الاسد . وما شاكل ذلك .

خواص التراكيب :

وان للتركيب : كالفعلان والفَعَلى ، بتحريك العين منهما مثل : النّزَوان والحَيَدى ، وفَعَل مثل : شَرَف ، وغير ذلك ، خواص أيضاً ، فيلزم فيها ما يلزم في الحروف ، وفي ذلك نوع تأثير لأنفس الكلم في اختصاصها بالمعاني ، هذا ، والحق بعد ، اما التوقيف ، والالهام ، قولاً بأن المخصص هو تعالى ، وأما الوضع والاصطلاح ، قولا باسناد التخصيص إلى العقلاء والمرجع بالآخرة فيهما أمر واحد ، وهو الوضع . لكن الواضع : اما الله ، عز وجل ، وأما غيره . والوضع عبارة عن تعيين

اللفظة بازاء معنى بنفسها احتراز عن المجاز إذا عينته بازاء ما أردنه بقرينة ، فإن ذلك التعيين لا يسمى وضعاً ، وإذا عرفت إن دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع ، وأن الوضع تعيين الكلمة بازاء معنى بنفسها ؛ وعندك علم أن دلالة معنى على معنى غير ممتنعة ، عرفت صحة أن تستعمل الكلمة مطلوباً بها نفسها : تارة معناها الذي هي موضوعة له ، ومطلوباً بها أخرى : معنى معناها بمعونة قرينة . ومبنى كون الكلمة حقيقة ومجازاً على ذا .

ما هي الحقيقة ؟

فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع ، كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص،فلفظ الاسد موضوع له بالتحقيق ولا تأويل فيه،وإنما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة، ففي الاستعارة تعد الكلمة مشتملة فيما هي موضوعة له على أصح القولين ، ولا نسميها حقيقة ، بل نسميها مجازاً لغوياً لبناء دعوى المستعار موضوعاً للمستعار له على ضرب من التأويل ، كما ستحيط بجميع ذلك علماً في موضعه ، إن شاء الله تعالى .

ولك أن تقول الحقيقة : هي الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة ، كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص ، أو القرء في أن لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما ، فهذا يدل عليه بنفسه ما دام منتسباً إلى الوضعين . أما إذا خصصته بواحد ، أما صريحاً مثل أن تقول : القرء بمعنى الطهر ، وأما استلزاماً مثل أن تقول : القرء لا بمعنى الحيض ، فإنه حينئذ ينتصب دليلا دالاً بنفسه على الطهر بالتعيين ، كما كان الواضع عينه بازائه بنفسه ، وانه لمظنة فضل تأمل منك ، فاحتطْ ؛ وقولي : دلالة ظاهرة ، احتراز عن الاستعارة ، وستعرف وجه الاحتراز في باب الاستعارة .

ولك أن تقول : الحقيقة هي الكلمة المستعملة في معناها بالتحقيق ، والحقيقة تنقسم عند العلماء إلى : لغوية وشرعية وعرفية . والسبب في انقسامها هذا ، هو ما عرفت ، أن اللفظة تمتنع أن تدل على مسمى من غير وضع ، فمتى رأيتها دالة لم تشك في أن لها وضعاً ، وأن لوضعها صاحباً . فالحقيقة لدلالتها على المعنى تستدعي صاحب وضع قطعاً ، فمتى تعين عندك ، نسبت الحقيقة اليه ، فقلت : لغوية ، إن كان صاحب وضعها واضع اللغة . وقلت : شرعية إن كان صاحب وضعها الشارع ، ومتى لم يتعين ، قلت : عرفية . وهذا المأخذ يعرفك أن انقسام الحقيقة إلى أكثر مما هي منقسمة اليه غير ممتنع في نفس الأمر .

ما هو المجاز :

وأما المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق، استعمالاً في الغير ، بالنسبة إلى نوع حقيقتها ، مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع ، وقولي : بالتحقيق احتراز أن لا تخرج الاستعارة ، التي هي من باب المجاز ، نظراً إلى دعوى استعمالها فيما هي موضوعة له ، وقولي : استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها ، احتراز عما إذا اتفق كونها مستعملة فيما تكون موضوعة له ، لا بالنسبة إلى نوع حقيقتها ، كما إذا استعمل صاحب اللغة لفظ : الغائط ، مجازاً فيما يفضل عن الانسان من منهضم متناولاته ، أو كما إذا استعار صاحب الحقيقة الشرعية الصلاة : للدعاء ، أو صاحب العرف الدابة : للحمار ؛ والمراد بنوع حقيقتها اللغوية ، إن كانت إياها ، أو الشرعية أو العرفية ، أية كانت . وقولي : مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع ، احتراز عن الكناية ، فإن الكناية ، كما ستعرف ، تستعمل فيراد بها المكني عنه ، فتقع مستعملة في غير ما هي موضوعة له ، مع أنا لا نسميها مجازاً ، لعرائها عن هذا القيد .

ولك أن تقول المجاز هو الكلمة المستعملة ، في غير ما تدل عليه

بنفسها دلالة ظاهرة ، استعمالا في الغير ، بالنسبة إلى نوع حقيقتها ، مع قرينة مانعة عن ارادة ما تدل عليه بنفسها ، في ذلك النوع .

ولك أن تقول المجاز هو الكلمة المستعملة في معنى معناها بالتحقيق استعمالا في ذلك بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع .

واعلم أنا لا نقول : في عرفنا ، استعملت الكلمة فيما تدل عليه ، أو في غير ما تدل عليه ، حتى يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على المستعمل فيه ، ومن حق الكلمة ، في الحقيقة ، التي ليست بكناية ، أن تستغني في الدلالة على المراد منها بنفسها عن الغير ، لتعينها له بجهة الوضع ، وأما ما يظن بالمشترك من الاحتياج إلى القرينة في دلالته على ما هو معناه ، فقد عرفت أن منشأ هذا الظن عدم تحصيل معنى المشترك الدائر بين وضعين ، وحق الكلمة ، في المجاز ، أن لا تستغني عن الغير في الدلالة على ما يراد منها ، ليعينها له ذلك الغير .

وسميت الحقيقة حقيقة لمكان التناسب ، وهو : أن الحقيقة أما فعيل ، بمعنى : مفعول ، من حققت الشيء أحقه ، إذا أثبته، فمعناها المثبت ؛ والكلمة متى استعملت فيما كانت موضوعة له ، دالة عليه بنفسها ، كانت مثبتة في موضعها الاصلي ؛ وأما فعيل ، بمعنى : فاعل ، من حقّ الشيء يحقُ إذا وجب ، فمعناها الواجب وهو الثابت .

والكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له ، ثابتة في موضعها الأصلي ، واجب لها ذلك ، وأما التاء فهو عندي للتأنيث في الوجهين لتقدير لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة مؤنث غير مجراة على الموصوف ، وهو الكلمة.

وكذا المجاز سمي : مجازاً لجهة التناسب ، لأن المجاز مفعل من جاز المكان يجوزه إذا تعداه ، والكلمة إذا استعملت في غير ما هي

موضوع له ، وهو ما تدل عليه بنفسها ، فقد تغدت موضعها الاصلي ، واعتبار التناسب في التسمية مزلة اقدام ، ربما شاهدت فيها من الزلل ما تعجبت ، فإياك والتسوية بين تسمية انسان له حمرة بأحمر ، وبين وصفه بأحمر ، إن تزل . فإن اعتبار المعنى في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى ، واعتبار المعنى في الوصف لصحة اطلاقه عليه ، فأين أحدهما عن الآخر ، وأن كثيراً سوُّوا ، ثم سمعونا نقول : الله عز اسمه ، سمي : الله ، لكونه مجاز عقول ، اشتقاقاً من كذا ، أو لكونه معبوداً ، اشتقاقاً من كذا ، فظنونا أسأنا ، فأخذوا يرمون ، والمرمى حيث بانوا وظلوا ، له الخلق عفراً .

تحديد الحقيقة والمجاز :

وتُحدّدُ الحقيقة والمجاز عند أصحابنا في هذا النوع بغير ما ذكرت .

يحدون **الحقيقة** هكذا : كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره ، وإنما يقولون : واضع ، بالتنكير دون التعريف ليعم واضع اللغة ، وغيره من أصحاب الأوضاع المتأخرة عن وضع اللغة ، والضمير في : فيه ، يعود إلى الوقوع ، وفي : غيره ، يعود إلى الوضع ، وإنما يذكرون هذا القيد تقريراً للمعنى الأول ، مثل أن يقولوا : كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع ، لا ما وقعت له في غير وضع واضع ، والذي تقع له الكلمة في غير الوضع ، هو ما تتناوله عقلا بواسطة الوضع ، كما إذا وقعت للعشرة مثلا في الوضع ، فإنها تكون واقعة لخمسة وخمسة ، إلاّ أنها في وقوعها الخمسة وخمسة تستند إلى غير الوضع ، وهو العقل .

ويحدون **المجاز** هكذا : كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعَ لملاحظة بين الثاني والاول ؛ فتأمل قولي وقولهم .

واعلم أن الكلمة حال وضعها اللغوي ، لما عرفت من أن الحقيقة ترجع

إلى إثبات الكلمة في موضعها ، وأن المجاز يرجع إلى إخراج الكلمة عن موضعها ، حقها أن لا تسمى حقيقة ولا مجازاً ، كالجسم حال الحدوث لا يسمى ساكناً ولا متحركاً .

وأما حال الوضعين الأخيرين ، فحقها كذلك ، لكن في الأول بالإطلاق ، وفي الأخيرين بتقييد الحقيقة بنوعها ، مثل أن يقال : لا تكون حقيقة شرعية ولا مجازها ، ولا تكون حقيقة عرفية ولا مجازها ، وإن كان الاطلاق قد يحتمل .

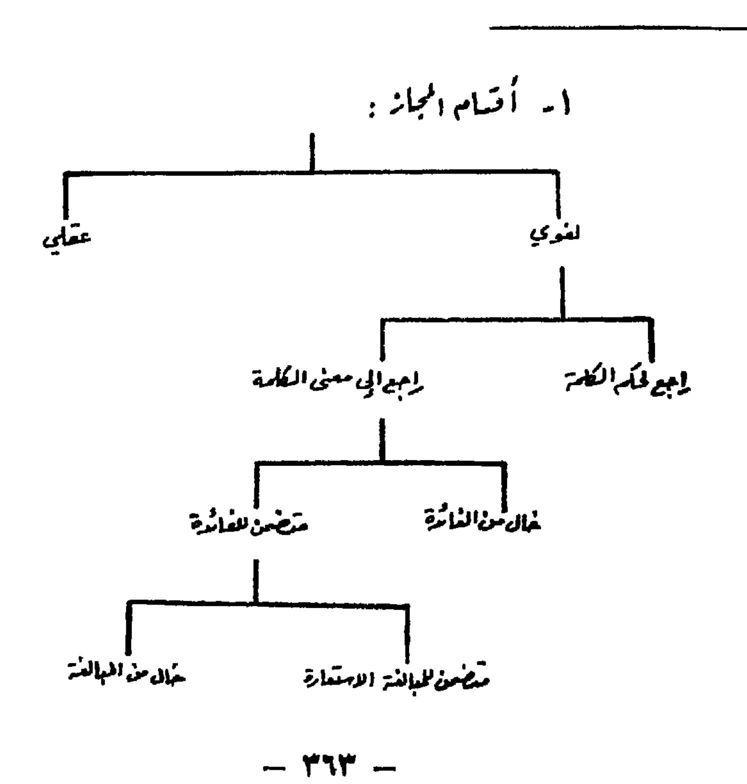
وإذ قد تقدم اليك ما أحاطت به معرفتك ، فبالحري أن تشمر الذيل لتلخيص ما عند السلف ، وتخليصه مما يقع من الحشو في البين ، وأن نسوقه اليك مرتباً ترتيباً يقيد أوابد فوائدهم ، مقرراً تقريراً يميط اللثام عن وجوه فوائدهم ، فاعلين ذلك لنطلعك على كنه ما أجروا اليه ، ونعثرك على شأو ما قد أناخوا لديه ، منبهين في أثناء المساق على ما يرونه وما نحن نراه ، فإذا استناخا من كمال تأملك في بحبوحة ذراه ، آثرت عن استطلاع طلعتهما أياً شئت .

أقسام المجاز :

اعلم أن المجاز عند السلف من علماء هذا الفن **قسمان** : **لغوي** ، وهو ما تقدم ويسمى مجازاً في المفرد ؛ **وعقلي** ، وسيأتيك تعريفه ويسمى مجازاً في الجملة .

واللغوي **قسمان** : قسم يرجع إلى معنى الكلمة ، وقسم يرجع إلى حكم لها في الكلام ؛ والراجع إلى معنى الكلمة قسمان : خال عن الفائدة ، ومتضمن لها ؛ والمتضمن للفائدة **قسمان** : خال عن المبالغة في التشبيه ، ومتضمن لها ، وأنه يسمى الاستعارة ، ولها انقسامات ؛ فهذه فصول خمسة : مجاز لغوي راجع إلى المعنى خال عن الفائدة ، مجاز لغوي معنوي مفيد خال عن المبالغة في التشبيه : استعارة ، مجاز لغوي راجع إلى حكم

الكلمة ، مجاز عقلي[1] ،ويتلوه الكلام في : الحقيقة العقلية . وأنا أسوق اليك هذه الفصول بعون الله تعالى وهو المستعان .



الفصل الاول

المجاز اللغوي الراجع إلى معنى الكلمة غير المفيد

هو أن تكون الكلمة موضوعة لحقيقة من الحقائق مع قيد ، فتستعملها لتلك الحقيقة لا مع ذلك القيد بمعونة القرينة ، مثل أن تستعمل المرسن ، وأنه موضوع لمعنى الانف ، مع قيد أن يكون أنف مرسون ، استعمال الانف من غير زيادة قيد بمعونة القرائن ، كقول العجاج :

وفاحمـــاً ومرسناً مسرّجـاً

يعني : أنفاً يبرق كالسراج ، أو مثل : المشفر ، وهو موضوع للشفة ، مع قيد أن تكون شفة بعير ، استعمال الشفة ، فتقول : فلان غليظ المشفر ، في ضمن قرينة دالة على أن المراد هو الشفة لا غير ، أو مثل أن تستعمل الحافر ، وأنه موضوع للرِّجْل مع قيد أن تكون رجل فرس أو حمار ، استعمال الرجل بالاطلاق ، اعتماداً على دلالة القرائن ، على ذلك سمي هذا القبيل : **مجاز التعديه** ، عن مكانه الأصلي ، ومعنوياً : لتعلقه بالمعنى لا بالحكم الذي سيأتيك ، ولغوياً : لاختصاصه بمكانه الاصلي بحكم الوضع ، وغير مفيد : لقيامه مقام أحد المترادفين من نحو : ليث وأسد ، وحبس ومنع ، عند المصير إلى المراد منه .

الفصل الثاني

المجاز اللغوي الراجع الى المعنى المفيد الخالي عن المبالغة في التشبيه

هو أن تعدي الكلمة عن مفهومها الاصلي بمعونة القرينة إلى غيره لملاحظة بينهما . ونوع تعلق ، نحو : أن تراد النعمة باليد ، وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لتعلق النعمة بها ، من حيث أنها تصدر عن اليد ، ومنها تصل إلى المقصود بها ، وكذا إذا أردت القوة أو القدرة بها ، لأن القدرة أكثر ما يظهر سلطانها في اليد ، وبها يكون البطش ، والضرب والقطع ، والأخذ والدفع ، والوضع والرفع ، وغير ذلك من الأفاعيل التي تخبر فضل أخبار عن وجود القدرة ، وتنبيء عن مكانها أتم أنباء ، ولذلك تجدهم لا يريدون باليد شيئاً لا ملابسة بينه وبين هذه الجارحة ، ونحو أن تراد المزادة بالرواية ، وهي في الأصل اسم للبعير الذي يحملها، للعلاقة الحاصلة بينها وبينه بسبب حمله إياها ، أو أن يراد البعير بالحفض ، وهو متاع البيت ، بنحو من الجهة المذكورة ، ونحو أن يراد الرّجُل بالعين إذا كان ربيئة من حيث أن العين لما كانت المقصودة في كون الرجل ربيئة ، صارت كأنها الشخص كله ؛ ونحو أن يراد النبت بالغيث ، كما يقولون : رعينا غيثاً ، لكون الغيث سبباً ؛ ونحو أن يراد الغيث بالسماء ، لكونه من جهتها ، يقولون : أصابتنا السماء ، أي الغيث ؛ ونحو أن يراد الغيث بالنبات ، كقولك : أمطرت السماء نباتاً ، لكون الغيث سبباً فيه ؛ وبالسنام كقول من قال : أسنمة الآبال في سحابه ، ومن هذا تعرف وجه تفسير من فسر إنزال أزواج الانعام في قوله تعالى : ﴿ وأنْزَلَ

لكُمْ مِنَ الأنعَامِ ثمَانيةَ أزْواجٍ ﴾ [1] بإنزال الماء ، لا سيما إذا نظر إلى ما ورد ، من أن كل ماء في الأرض فهو من السماء ، ينزله جل وعلا منها إلى الصخرة ، ثم يقسمه ؛ وقيل : هذا معنى قوله : ﴿ ألمْ ترَ أنّ اللهَ أنْزَلَ مِنَ السّماء ماء فَسلَكَهُ يَنَابيعَ في الأرضِ ﴾ [2] ومما نحن في قوله : ﴿ ويُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السّماء رِزْقاً ﴾ [3] أي مطراً هو سبب الرزق ، وقوله : ﴿ وفي السّماء رِزْقُكُمْ ﴾ [4] ومما ينخرط في هذا السلك : هداه الله ، أي : ألطف به ، و : أضله الله . أي : خذله بمنع ألطافه لكونها في حقه عبثاً ، وقوله عز سلطانه : ﴿ فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلوا فاتّقوا النّارَ التي ﴾ [5] أي العناد المستلزم للنار ، وقوله : ﴿ إنّما يأكلُونَ في بُطُونهم ناراً ﴾ [6] لاستلزام أموال اليتامى إياها ، وقول القائل : يأكلن كل ليلة أكافاً ، أي علفاً بتمن أكاف ، للتعلق بين ذلك العلف وبين الأكاف ، وقولهم : أكل فلان الدم ، أي : الدية ، للتعلق بينهما .

ومن أمثلة المجاز قوله تعالى : ﴿ فإذَا قَرَأْتَ القُرآنَ فاسْتَعِذْ بالله ﴾ [7] استعملت : قرأت ، مكان : أردت القراءة ، لكون القراءة مسببة عن ارادتها ، استعمالا مجازياً بقرينة الفاء في : فاستعذ ، والسنّة المستفيضة بتقديم الاستعاذة ، ولا تلتفت إلى من يؤخر الاستعاذة ، فذلك لضيق العطن ، وقوله : ﴿ ونَادى نُوحٌ رَبّه ﴾ [8] في موضع : أراد نداء ربه ، بقرينة : ﴿ فقالَ رب ﴾ [8] وقوله : ﴿ وكَمْ مِنْ قَريةٍ أهلَكْناها ﴾ [9] في موضع : أردنا إهلاكها ، بقرينة : ﴿ فَجَاءَها بأسُنا ﴾ [9] والبأس : الاهلاك ، وقوله : ﴿ وحَرامٌ عَلى قريةٍ

---

(1) سورة الزمر ، الآية : ٦ .
(2) سورة الزمر ، الآية ٢١ .
(3) سورة غافر ، الآية : ١٣ .
(4) سورة الذاريات ، الآية : ٢٢ .
(5) سورة البقرة ، الآية : ٢٤ .
(6) سورة النساء ، الآية : ١٠ .
(7) سورة النحل ، الآية : ٩٨ .
(8) سورة هود ، الآية : ٤٥.
(9) سورة الأعراف ، الآية : ٤.

أهلكناها ﴾ (١) في موضع أردنا هلاكها بقرينة : ﴿ إنهم لا يرجعون ﴾ (١) أي عن معاصيهم للخذلان ، ومنه : ﴿ ما آمَنَتْ قَبْلَهم مِنْ قَرْيَةٍ أهْلَكْناها أفَهُمْ يُؤمِنون ﴾ (٢) أي : أردنا إهلاكها ، إذ معنى الآية : كل قرية أردنا إهلاكها لم يؤمن أحد منهم ، أفهؤلاء يؤمنون ؟ وما أدل نظم الكلام على الوعيد بالاهلاك ! أما ترى الانكار في : ﴿ أفَهُمْ يُؤمِنُون ﴾ (٢) لا يقع في المحز إلاّ بتقدير : ونحن على أن نهلكهمْ .

وإنما حملت الامتناع عما ذكرت ، على ضيق العطن ، لأنه متى جرى ، فيما هو أبعد جرياً مستفيضاً ، يكاد يريك من إذا تكلم بخلافه كمن صلى لغير قبلة ، أليس كل أحد يقول للحفار : ضيّق فم الركية ! وعليه فقس ، والتضييق ، كما يشهد له عقلك الراجح ، هو التغيير من السعة إلى الضيق ، ولا سعة هناك ، إنما الذي هناك هو مجرد تجويز أن يريد الحفار التوسعة ، فينزل مجوز مراده منزلة الواقع ، ثم يأمره بتغييره إلى الضيق ، أما يجب أن يكون في الأقرب أجرى وأجرى ؟ .

وأمثال ذلك مما تعدى الكلمة بمعونة القرينة عن معناها الأصلي إلى غيره لتعلق بينهما بوجه ، قوياً كان أو ضعيفاً ، واضحاً أو خفياً ، وللتعلق بين الصارف عن فعل الشيء وبين الداعي إلى تركه ، يحتمل عندي أن يكون : « مَنَعَكَ » في قوله : علت كلمته : ﴿ مَا مَنَعَكَ ألاّ تَسْجُدَ ﴾ (٣) مراداً به ؛ ما دعاك إلى أن لا تسجد ؟ وأن يكون « لا » غير صلة قرينة للمجاز ، ونظيره : ﴿ مَا مَنَعَكَ إذْ رأيْتَهُمْ ضَلّوا * ألاّ تَتّبعنِ ﴾ (٤)

---

(١) سورة الأنبياء ، الآية : ٩٥ .
(٢) سورة الأنبياء ، الآية : ٦ .
(٣) سورة الأعراف ، الآية : ١٢ .
(٤) سورة طه ، الآيتان : ٩٢ — ٩٣ .

ومن أمثلة المجاز : **المستثنى منه** في باب الاستثناء ، وتحقيق الكلام في ذلك مفتقر إلى التعرض للتناقض ، وسينشعب من علم المعاني شعبة تثمر المصير إلى ما له وعليه ، فالرأي أن تؤخر الكلام في الاستثناء إلى الفراغ عن تلك الشعبة ، وهي شعبة علم **الاستدلال** ، وتسميته مجازاً لغوياً ومعنوياً لما تقدم ، ومفيداً : لتضمنه شبه شاهد لتحقق ما أنت تريد به ، وسيأتيك تقرير هذا المعنى في الاصل الثالث ، بإذن الله تعالى ، وأما معنى كونه : خالياً عن المبالغة في التشبيه ، فموضحه الفصل الذي يليه .

الفصل الثالث

الاستعـــــــــــــــارة

في **الاستعارة** هي : أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر ، مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به ، دالاً على ذلك باثباتك للمشبه ما يخص المشبه به ، كما تقول : في الحمام : أسدٌ وأنت تريد به الشجاع ، مدّعياً انه من جنس الاسود ، فتثبت للشجاع ما يخص المشبه به ، وهو اسم جنسه ، مع سد طريق التشبيه بافراده في الذكر ، أو كما تقول : إنّ المنية انشبت أظفارها ، وأنت تريد بالمنية : السبع ، بادعاء السبعية لها ، وانكار أن تكون شيئاً غير سبع ، فتثبت لها ما يخص المشبه به، وهو : الاظفار . وسمي هذا النوع من المجاز استعارة ، لمكان التناسب بينه وبين معنى الاستعارة .

وذلك أنّا متى ادعينا في المشبه كونه داخلاً في حقيقة المشبه به ، فرداً من أفرادها ، برز فيما صادف من جانب المشبه به ، سواء كان اسم جنسه وحقيقته ، أو لازماً من لوازمها ، في معرض نفس المشبه به ، نظراً إلى ظاهر الحال من الدعوى ، فالشجاع ، حال دعوى كونه فرداً من أفراد حقيقة الاسد ، يكتسي اسم الاسد اكتساء الهيكل المخصوص إياه ، نظراً إلى الدعوى ، والمنية ، حال دعوى كونها داخلة في حقيقة السبع ، إذا أثبت لها مخلب أو ناب ، ظهرت مع ذلك ظهور نفس السبع معه في أنه كذلك ينبغي ، وكذلك الصورة المتوهمة على شكل المخلب أو الناب ، مع المنية المدعى أنها سبع ، تبرز في تسميتها باسم المخلب

بروز الصورة المتحققة المسماة باسم المخلب من غير فرق، نظراً إلى الدعوى. وهذا شأن العارية . فإن المستعير يبرز معها في معرض المستعار منه ، لا يتفاوتان إلا في أن أحدهما إذا فتش عنها مالك ، والآخر ليس كذلك . وها هنا سؤال وجواب تسمعهما في فصل الاستعارة بالكناية .

ويسمى المشبه به ، سواء كان هو المذكور أو المتروك ، مستعاراً منه ، واسمه مستعاراً . والمشبه به ، مستعاراً له . والذي قرع سمعك ، من أن الاستعارة تعتمد ادخال المستعار له في جنس المستعار منه ، هو السر في امتناع دخول الاستعارة في الاعلام ، اللهم إلاّ إذا تضمنت نوع وصفية لسبب خارج ، تضمن اسم حاتم الجود ، وما در البخل ، وما جرى مجراهما .

وأما غدُّ هذا النوع لغوياً، فعلى أحد القولين ، وهو المنصور ، كما ستقف عليه ، وكان شيخنا الحاتمي ، تغمده الله برضوانه ، أحد ناصريه ، فإن لهم فيه قولين :

أحدهما : أنه لغوي ، نظراً إلى استعمال الاسد في غير ما هو له عند التحقيق ، فإنّا ، وان ادعينا للشجاع الاسدية ، فلا نتجاوز حديث الشجاعة حتّى ندعي للرجل صورة الاسد : وهيئته وعبالة عنقه ، ومخالبه وأنيابه ، وما له من سائر ذلك من الصفات البادية لحواس الابصار ؛ ولئن كانت الشجاعة من أخص أوصاف الاسد أمكنها ، لكن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها ، بل لها في مثل تلك الجثة ، وتلك الصورة والهيئة ، وهاتيك الأنياب والمخالب ، إلى غير ذلك من الصور الخاصة في جوارحه ، جمع . ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة التّي تعرفها لكان صفة لا اسماً ، ولكان ا ستعماله، فيمن كان على غاية قوة البطش ونهاية جراءة المقدم ، من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه . ولما ضرب بعرق في الاستعارة إذ ذاك البتة ، ولا نقلب المطلوب بصب القرائن ، وهو منع الكلمة عن حملها على ما هي موضوعة له ، إلى إيجاب حملها على ما هي موضوعة له .

وثانيهما : أنه ليس بلغويّ بل عقليّ نظراً إلى الدعوى ، فإن كونه لغوياً يستدعي كون الكلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له ، ويمتنع مع ادعاء الاسدية للرجل ، وأنه داخل في جنس الاسود ، فرد من أفراد حقيقة الأسد ، وكذا مع ادعاء كون الصبيح الكامل الصباحة أنه شمس ، وأنه قمر وليس البتة شيئاً غيرهما أن يكون اطلاق اسم الاسد على ذلك ، عن اعتراف بأنه رجل ، أو إطلاق اسم الشمس أو القمر على هذا عن اعتراف بأنه آدمي ، لقدح ذلك في الدعوى . وقولي : مع الاعتراف بأنه آدمي ، غير شمس، وغير قمر في الحقيقة ، أن يكون موضع تعجب ، قوله :

قامت تظللني مـــن الشمــــس	نفسٌ أعـــز عليّ من نفـــسي
قامت تظللني ، ومن عجـــب ،	شمس تظللـــني مـــن الشمـــس

أو موضع نهي عن التعجب ،قوله :

لا تعجبـــوا من بِلَى غِلالَتِـــه	قد زَرّ أزْراراً على القمــــرِ

وقوله :

ترى الثياب من الكتان يلمحهـــا	نور من البدر أحياناً فيبليهـــــا
فكيف تنكر أن تبلى معاجرهـــا	والبدر في كل وقت طالع فيها ؟

ومع الاصرار على دعوى أنه أسد ، وأنه شمس ، وأنه قمر ، يمتنع أن يقال : لما تستعمل الكلمة فيما هي موضوعة له : ومدار ترديد الامام عبد القاهر ، قدس الله روحه ، لهذا النوع بين اللغوي تارة ، وبين العقلي أخرى على هذين الوجهين ، جزاه الله أفضل الجزاء . فهو الذي لا يزال ينور القلوب في مستودعات لطائف نظره ، لا يألو تعليماً ، وإرشاداً ، لكنك إذا وقفت على وجه التوفيق بين إصرار المستعير على ادعائه الاسدية للرجل ، وبين نصبه « في » ضمن الكلام قرينة دالة على أنه ليس الهيكل المخصوص ، مصدقة عنده ، كشف لك الغطاء .

اعلم أن وجه التوفيق هو أن تُبنى دعوى الاسدية للرجل على ادعاء أن أفراد جنس الاسد قسمان بطريق التأويل : **متعارف** . وهو الذي له غاية جرأة المقدم ، ونهاية قوة البطش مع الصورة المخصوصة ؛ **وغير متعارف** : وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة ،لا مع تلك الصورة ، بل مع صورة أخرى ، على نحو ما ارتكب المتنبي هذا الادعاء ، في عد نفسه وجماعته من جنس الجن ، وعد جماله من جنس الطير ، حين قال :

نحنُ قومٌ مِلْجِنٌ في زيِّ نـــاسٍ   فوق طيرٍ لها شخوص الجمال [1]

مستشهداً لدعواك هاتيك بالمحيلات العرفية ، والتأويلات المناسبة ، من نحو حكمهم إذا رأوا أسداً هرب عن ذئب أنه ليس بأسد ، وإذا رأوا انساناً لا يقاومه أحدٌ أنه ليس بانسان ، وإنما هو أسد ، أو هو أسد في صورة انسان ، وأن تخصص تصديق القرينة بنفيها المتعارف الذي يسبق إلى الفهم ، ليتعين ما أنت تستعمل الاسد فيه ، ومن البناء على هذا التنويع قوله :

تحيـــة بينهم ضرب وجيـــــع

وقولهم : عتابك السيف وقوله عز وعلا : ﴿ يَوْمَ لا يَنْفَعُ مال ولا بَنُون * إلاّ من أتى اللهَ بقلبٍ سليم ﴾ [2] على ما ستسمع هذه الآية في فصل المستثنى منه ، إن شاء الله ، ومنه قوله :

وبلدة ليس بهـــــا أنيـــس   إلاّ اليعافـير وإلاّ العيـــسُ

---

(١) البيت للمتنبي من قصيدة طويلة مطلعها :

صلـة الهجـر لي وهجـر الوصـــــال   نكساني في السقم نكس الهـلال

يمدح عبد الرحمن بن المبارك الأنطاكي .

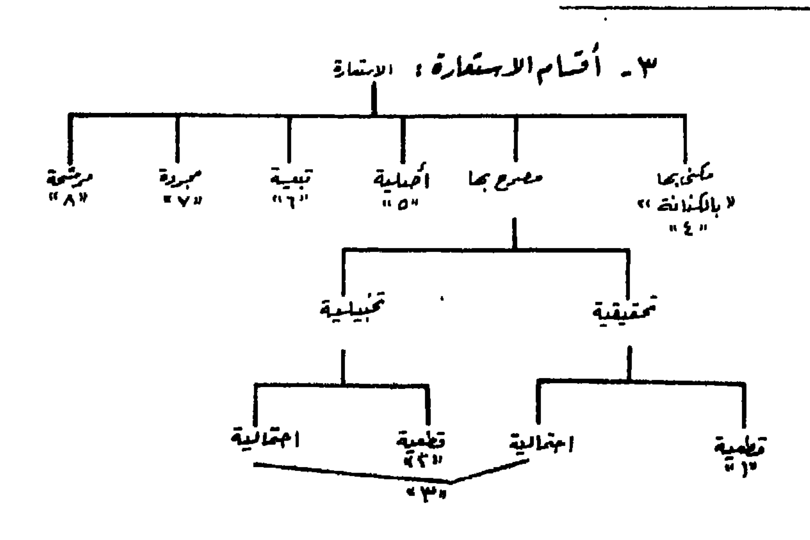
وقد ورد البيت : نحن ركب ... بدل : نحن قوم ... الديوان : ٣٠٩/٣ – ٣١٧ ، والبيت (ص : ٣١١) . ترجمة حياته : (شرح أهدى سبيل) (ص ٦٠) من منشورات الدار .

(٢) سورة الشعراء ، الآيتا ن : ٨٨ – ٨٩ .

والاستعارة ، لبناء الدعوى فيها على التأويل ، تفارق الدعوى الباطلة ، فإن صاحبها يتبرأ عن التأويل ، وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن إجراء الكلام على ظاهره ، فإن الكذاب لا ينصب دليلا على خلاف زعمه ، وأنى ينصب وهو لترويج ما يقول ، راكب كل صعب وذاول.

أقسام الاستعارة[٣] :

وإذا عرفت ما كان يتعلق ببيان وصف الاستعارة ، ووجه تسميتها استعارة ، وتقرير استنادها إلى اللغة، ومفارقتها للدعوى الباطلة والكذب ، فاعلم أن الاستعارة تنقسم إلى : **مصرح بها ومكني عنها** ، والمراد بالأول : هو أن يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه ، هو المشبه به ؟ والمراد بالثاني أن يكون الطرف المذكور هو المشبه . **والمصرح بها تنقسم إلى :** تحقيقية وتخييلية . والمراد **بالتحقيقية** : أن يكون المشبه المتروك شيئاً متحققاً ، إما حسياً وإما عقلياً . والمراد **بالتخييلية** أن يكون المشبه المتروك شيئاً وهمياً محضاً ، لاتحقق له إلا في مجرد الوهم . ثم تقسم كل واحدة منهما إلى **قطعية** ، وهي : أن يكون المشبه المتروك متعين الحمل على ما له تحقق حسي أو عقلي ، أو على ما لا تحقق له البتة إلا في الوهم؛ وإلى **احتمالية** ،



وهي : أن يكون المشبه المتروك صالح الحمل تارة على ما له تحقق ، وأخرى على ما لا تحقق له . فهذه اقسام أربعة : الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ، الاستعارة المصرح بها التخييلية مع القطع ، الاستعارة المصرح بها مع الاحتمال للتحقيق والتخييل ؛ الاستعارة بالكناية .

ثم إن الاستعارة ربما قسمت إلى : أصلية وتبعية ، والمراد **بالاصلية** : أن يكون معنى التشبيه داخلا في المستعار دخولا أولياً . والمراد **بالتبعية** : أن لا يكون داخلا دخولا أولياً ؛ وربما لحقها التجريد ، فسميت : مجردة ؛ أو الترشيح ، فسميت : مرشحة . فيجب أن نتكلم في هذه الانقسامات ؛ وهي ثمانية :

القسم الاول

في الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع

هي اذا وجدت وصفاً مشتركاً بين ملزومين مختلفين في الحقيقة ، هو في أحدهما أقوى منه في الآخر ، وانت تريد الحاق الأضعف بالأقوى على وجه التسوية بينهما ، ان تدّعي ملزوم الاضعف من جنس ملزوم الاقوى باطلاق اسمه عليه ، وسدّ طريق التشبيه بافراده في الذكر ، توصلا بذلك إلى المطلوب لوجوب تساوي اللوازم عند تساوي ملزوماتها ، فاعلا ذلك في ضمن قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذكر على ما يسبق منه إلى الفهم ، كيلا يحمل عليه فيبطل الغرض التشبيهي ، بانياً دعواك على التأويل المذكور ، ليمكن التوفيق بين دلالة الافراد بالذكر ، وبين دلالة القرينة المتمانعتين ، ولتمتاز دعواك عن الدعوى الباطلة ، مثال ذلك: ان يكون عندك شجاع ، وانت تريد ان تلحق جرأته وقوته بجرأة الاسد وقوته ، فتدعي الاسدية له باطلاق اسمه عليه ، مفرداً له في الذكر ، فتقول : رأيت أسداً ، كيلا يعد جرأته وقوته ، دون جرأة الاسد وقوته ،

مع نصب قرينه مانعة عن اراده الهيكل المخصوص به : كيرمي أو يتكلم ، أو في الحمام ، أو : أن يكون عندك وجه جميل ، وأنت تريد أن تلحق وضوحه ، واشراقه ، وملاحة استدارته بما للبدر ، فتدّعيه بدراً ، باطلاق اسمه عليه مع افراده في الذكر ، قائلا : نظرت إلى بدر يبتسم ، أو : أن يكون عندك عالم ، وأنت تريد الحاق كثرة فوائده ، بعدما جرت العادة على تشبيه فوائد العلماء بالفرائد ، بكثرة فرائد البحر ، فتدعيه بحراً سالكاً في ذلك المسلك المعهود ؛ أو : أن تريد الحاق عدلَ عادلٍ في إباء التفاوت ، بالميزان أو بالقسطاس في ذلك ، فتدخله في جنس الميزانِ أو القسطاس ، قائلاً : ميزان أو ميزاناً أو قسطاسه لا يقبل التفاوت.

للاستعارة الهكمية :

من الأمثلة : استعارة اسم أحد الضدين أو النقيضين للآخر ، بواسطة انتزاع شبه التضاد ، والحاقه بشبه التناسب ، بطريق التهكم أو التلميح ، على ما سبق في باب التشبيه ، ثم ادعاء أحدهما من جنس الآخر ، والافراد بالذكر ، ونصب القرينة ، كقولك : إن فلاناً تواترت عليه البشارات بقتله ، ونهب أمواله ، وسبي أولاده . ويخص هذا النوع باسم : **الاستعارة التهكمية** أو التلميحية .

قرينة الاستعارة :

واعلم أن قرينة الاستعارة ربما كانت معنى واحداً ، كالذي رأيت في الأمثلة المذكورة ، وربما كانت معانٍ مربوطاً بعضها ببعض كما في قوله :

وصاعقةٍ من نصله تَنْكَفي بهَـــا على أرؤس الاقران خمسُ سحائب

انظر حين أراد استعارة السحائب لأنامل يمين الممدوح ، تفريعاً على ما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالبحر الفياض ، تارة وبالسحاب

المطال أخرى ؛ ماذا صنع ؟ ذكر أن هناك صاعقة ، ثم قال : من نصله، فبيّن أن تلك الصاعقة من نصل سيفه ، ثم قال : على أرؤس الأقران ، ثم قال : خمس ، فذكر العدد الذي هو عدد جميع أنامل اليد ، فجعل ذلك كله قرينة لما أراد من استعارة السحائب للانامل ؛ ومن الأمثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعين من أمور لوصف الأخرى ، مثل أن تجد انساناً استفتي في مسألة . فَيهمُّ تارة باطلاق اللسان ليجيب ، ولا يهمُّ أخرى ، فتأخذ صورة تردده هذا ، فتشبهها بصورة تردد انسان قام ليذهب في أمر ، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا ، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى ، ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به رَوْماً للمبالغة في التشبيه ، فتكسوها وصف المشبه به من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه ، على سبيل الاستعارة ، قائلا : أراك أيها المفتي تقدم رجلا وتؤخر أخرى ؛ وهذا نسميه : **التمثيل على سبيل الاستعارة** ؛ ولكون الأمثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة ، لا يجد التغيير اليها سبيلا ، فاعلم.

القسم الثاني

في الاستعارة المصرح بها التخييلية مع القطع

هي أن تسمى باسم صورة متحققة ، صورة عندك وهمية محضة ، تقدرها مشابهة لها ، مفرداً في الذكر ، في ضمن قرينة مانعة عن حمل الاسم على ما يسبق منه إلى الفهم من كون مسماه شيئاً متحققاً ، وذلك مثل أن تشبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس ، وانتزاع أرواحها بالقهر والغلبة ، من غير تفرقة بين نفاع وضرار ، ولا رقة لمرحوم ومساس بقيا على ذي فضيلة ، تشبيهاً بليغاً . حتى كأنها سبع من السباع ، فيأخذ الوهم في تصويرها في صورة السبع ، واختراع ما يلازم صورته ، ويتم بها شكله من ضروب هيئات ، وفنون جوارح وأعضاء، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس بها ، وتمام افتراسه للفرائس بها من الانياب

والمخالب ، ثم تطلق على مخترعات الوهم عندك أسامي المتحققة على سبيل الافراد بالذكر ، وأن تضيفها إلى المنية ، قائلا : مخالب المنية ، أو أنياب المنية الشبيهة بالسبع ، ليكون اضافتها اليها قرينة مانعة من اجرائها على ما يسبق إلى الفهم منها من تحقق مسمياتها ، أو مثل أن تشبه الحال ، إذا وجدتها دالة على أمر من الأمور ، بالانسان الذي يتكلم ، فيعمل الوهم في الاختراع للحال ما قوام كلام المتكلم به ، وهو تصوير صورة اللسان ، ثم تطلق عليه اسم اللسان المتحقق ، وتضيفه إلى الحال قائلا : لسان الحال الشبيه بالمتكلم ناطق بكذا ؛ أو مثل أن تشبه حكماً من الأحكام ، إذا صادفته واقعاً بمشيئة امرىء وتابعاً لرأيه كيف شاء ، بالناقة المنقادة التابعة لمستتبعها كيف أراد ، فتثبت له في الوهم ما قوام ظهور انقياد الناقة به واتباعها المستتبع وهو صورة الزمام ، فتطلق عليها اسم الزمام المتحقق قائلا : زمام الحكم الشبيه بالناقة في اتباع المستتبع في يد فلان .

القسم الثالث

في الاستعارة المصرح بها المحتملة للتحقيق والتخييل

هي كما ذكرنا أن يكون المشبه المتروك صالح الحمل على ما له تحقق من وجه ، وعلى ما لا تحقق له من وجه آخر ، ونظيره قول زهير [1] :

صَحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعُرِّيَ أفراس الصِّبا ورواحِلُهْ

أراد أن يبين أنه أمسك عما كان يرتكب ، أوانَ الصبا ، وقمع

(١) زهير بن أبي سلمى ، شاعر جاهلي ، من شعراء المعلقات ، توفي نحو سنة ١٣ قبل الهجرة أي حوالي سنة ٦٠٩ م .
والبيت مطلع قصيدة طويلة يمدح بها حصن بن حذيفة الفزاري .
(موسوعة الشعر العربي – العصر الجاهلي ، ٣٠٨/٢ – ٣٨٢ ، والبيت ص ٣٢٨) .
وقد ذكرت في نهاية الجزء (ص ٦٦٩ – ٦٧٠) أسماء المصادر والمراجع لدراسة حياة زهير وشعره .

النفس عن التلبس بذاك ، معرضاً الاعراض الكلي عن المعاودة لسلوك سبيل الغي ، وركوب مراكب الجهل ، فقال :

وعري أفراس الصبا ورواحله

أي ما بقيت آلة من آلاتها المحتاج اليها في الركوب والارتكاب قائمة ، كأيما نوع فرضت من الأنواع ، حرفة أو غيرها ، متى وطنت النفس على اجتنابه ، ورفع القلب رأساً عن دق بابه ، وقطع العزم عن معاودة ارتكابه ، فيقل العناية بحفظ ماقوام ذلك النوع به من الآلات والأدوات ، فترى يد التعطيل تستولي عليها فتهلك وتضيع شيئاً فشيئاً ، حتى لا تكاد تجد في أدنى مدة أثراً منها ولا عثيراً ، فبقيت لذلك معراة لا آلة ولا أداة ، فحق قوله : أفراس الصبا ورواحله ، أن يعد استعارة تخييلية ، لما يسبق إلى الفهم ، ويتبادر إلى الخاطر ، من تنزيل : أفراس الصبا ورواحله ، منزلة أنياب المنية ومخالبها ، وأن كان يحتمل احتمالا بالتكلف أن تجعل الافراس والرواحل عبارة عن دواعي النفوس وشهواتها ، والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات ، أو عن الاسباب التي قلما تتآخذ في اتباع الغي ، وجر أذيال البطالة ، إلا أوان الصبا ، وكذلك قوله ، علت كلمته : ﴿ فأذاقها الله لباس الجوع ﴾ [1] الظاهر من اللباس ، عند أصحابنا ، الحمل على التخييل ، وإن كان يحتمل عندي أن يحمل على التحقيق ، وهو أن يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة .

القسم الرابع

في الاستعارة بالكناية

هي كما عرفت أن تذكر المشبه ، وتريد به المشبه به دالاً على ذلك بنصب قرينة تنصبها ، وهي أن تنسب اليه وتضيف شيئاً من لوازم المشبه

(١) سورة النحل ، الآية : ١١٢ .

به المساوية ، مثل أن تشبه المنية بالسبع ، ثم تفردها بالذكر مضيفاً إليها ، على سبيل الاستعارة التخييلية، من لوازم المشبه به ممّا لا يكون إلاّ له، ليكون قرينة دالة على المراد ، فتقول : مخالب المنية نشبت بفلان ، طاوياً لذكر المشبه به ، وهو قولك : الشبيهة بالسبع ، أو مثل أن تقول : لسان الحال ناطق بكذا، تاركاً لذكر المشبه به،وهو قولك : الشبيه بالمتكلم، أو تقول : زمام الحكم في يد فلان ، بترك ذكر المشبه به .

وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية ، هذا ما عليه مساق كلام الاصحاب ، وستقف ، إذا انتهينا إلى آخر هذا الفصل ، على تفصيل ههنا ، وكأني بك لما قدمت أن الاستعارة تستدعي ادعاء أن المستعار له من جنس المستعار منه دعوى اصرار ، وادعاء أنه ، كذلك مع الاصرار ، يأبى الاعتراف بحقيقته . والاستعارة بالكناية مبناها على ذكر المشبه باسم جنسه ، والاعتراف بحقيقة الشيء أكمل من التنويه باسم جنسه . يهجس في ضميرك أن الجمع بين الانكار البليغ ، وبين الاعتراف الكامل ، أنّى يتسنى ، فالوجه في ذلك هو أنّا نفعل هاهنا ، باسم المشبه ، ما نفعل في الاستعارة بالتصريح بمسمى المشبه ، كما أنّا ندّعي هناك الشجاع مسمّى للفظ الاسد ، بارتكاب تأويل على ما سبق ، حتى يتهيأ التقصي عن التناقض في الجمع بين ادعاء الاسدية ، وبين نصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص ، ندّعي ههنا اسم المنية اسماً للسبع ، مرادفاً له بارتكاب تأويل ، وهو : أن المنية تدخل في جنس السباع لأجل المبالغة في التشبيه بالطريق المعهود ، ثم تذهب على سبيل التخييل إلى أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين لحقيقة واحدة وأن لا يكونا مترادفين ؟ فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية .

القسم الخامس
في الاستعارة الاصلية

هي أن يكون المستعار اسم جنس ، كرجل وأسد ، وكقيام وقعود ، ووجه كونها أصلية هو ما عرفت أن الاستعارة مبناها على تشبيه المستعار له بالمستعار منه ؛ وقد تقدم في باب التشبيه : إن التشبيه ليس إلاّ وصفاً للمشبه بكونه مشاركاً للمشبه به في وجه ، والأصل في الموصوفية هي الحقائق ، مثل ما تقول : جسم أبيض أو بياض صاف ، وجسم طويل أو طول مفرط ، وإنما قلت : الاصل في الموصوفية هي الحقائق ، ولم أقل : لا يعقل الوصف إلاّ للحقيقة ، قصراً للمسافة حيث يقولون في نحو : شجاع باسل،وجواد فياض ، وعالم نحرير ، إنّ : باسلاً وصف لشجاع ، وفياضاً وصف لجواد ، ونحريراً وصف لعالم .

القسم السادس
في الاستعارة التبعية

هي ما تقع في غير أسماء الأجناس : كالأفعال ، والصفات المشتقة منها ، وكالحروف ؛ بناء على دعوى أن الاستعارة تعتمد التشبيه ، والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً . والأفعال ، والصفات المشتقة منها ، والحروف عن أن توصف بمعزل ، فهذه كلها عن احتمال الاستعارة في أنفسها بمعزل ، وإنما المحتمل لها ، في الافعال والصفات المشتقة منها ، مصادرها؛ وفي الحروف ، متعلقات معانيها . فتقع الاستعارة هناك ثم تسري فيها ، وأعني : بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها ، مثل قولنا : من : معناها ابتداء الغاية ، وإلى : معناها انتهاء الغاية ، وكي : معناها الغرض . فابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها ، إذ لو كانت هي معانيها ، والابتداء والانتهاء والغرض : أسماء ، لكانت هي أيضاً أسماء ؛ لأن الكلمة إذا سميت اسماً سميت لمعنى الاسمية لها ،

وإنما هي متعلقات معانيها ، أي إذا أفادت هذه الحروف معانٍ ، رجعت إلى هذه بنوع استلزام ، فلا تستعير الفعل إلاّ بعد استعارة مصدره ، فلا تقول : نطقت الحال ، بدل دلت إلاّ بعد تقرير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال ، على الوجه الذي عرفت ، من ادخال دلالة الحال في جنس نطق الناطق لقصد المبالغة في التشبيه ، والحاق ايضاح دلالة الحال للمعنى بإيضاح نطق الناطق له ، وكذا إذا قلت : الحال ناطقة بكذا ، بدل : دالة على كذا ، وكذا قوله عز سلطانه : ﴿ فَبَشِّرْهم بِعَذابٍ أليم ﴾ [1] في الاستعارة التهكمية ، بدل : فانذرهم ، وقول شعيب : ﴿ إنّكَ لأنْتَ الحَليمُ الرّشيدُ ﴾ [2] بدل : السفيه الغوي ، لقرائن أحوالهم . ومما نحن فيه قولهم للشمس : جونة لشدة ضوئها ، والجون الاسود ، وللغراب : أعور لحدة بصره ، وعلى هذا لا تستعير الحرف إلاّ بعد تقدير الاستعارة في متعلق معناه .

الاستعارة بـ « لعل » :

فإذا أردت استعارة **لعل** ، لغير معناها ، قدرت الاستعارة في معنى الترجي ، ثم استعملت هناك : لعل ، مثل أن تبني على أصول العدل ذاهباً إلى : الصانع حكيم تعالى ، وتقدس أن يكون في أفعاله عبث ، بل كل ذلك حكمة وصواب ، مفعول لغرض صحيح ، ما خلق الانسان إلاّ لغرض الاحسان ، وحين ركب فيه الشهوة الحاملة على فعل ما يجب تركه، والنفرة الحاملة على ترك ما يجب فعله ، وأودع عقله المضادة لحكميهما، حتى تنازعته أيدي الدواعي والصوارف ، فوقفت به حيث الحيرة ، لا متقدم له عنه ، ولا متأخر تحمله الحيرة على ما لا يورثه إلاّ العناء ، إذا اتبع العقل وقع من النفس المشتهية النافرة في عناء ، وإذا اتبع النفس وقع من العقل الناهي الآمر في عناء ، لا مخلص هناك مما أوقعه في ورطة

---

(١) سورة آل عمران ، الآية ٢١ ؛ التوبة ، الآية : ٣٤ ؛ الانشقاق ، الآية : ٢٤ .
(٢) سورة هود ، الآية : ٨٧ .

تلك الحيرة سفهاً ولا عبثاً ، تعالى عن ذلك علواً كبيراً ، وإنما فعل ذلك لغرض الاحسان ، وهو التكليف ، ليتمكن من اكتساب ما لا يحسن فعله في حقه ، ابتداء من التعظيم العظيم ، مع الدوام في ضمن التمتيع من أنواع المشتهيات بما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على بال أحد ، مخلصة أن يشوبها منغص ما ، فيكتسبه إن شاء لا بالقسر ، ولذلك وضع زمام الاختيار في يده ممكّناً إياه من فعل الطاعة والمعصية ، مريداً منه أن يختار ما يثمر له تلك السعادة الأبدية ، مزيحاً في ذلك جميع عِلَلِهِ ، فتُشبّه حالُ المكلف الممكّن من فعل الطاعة والمعصية ، مع الاوادة منه أن يطيع باختياره ، بحال المرتجي المخيّر بين أن يفعل وأن لا يفعل ، ثم تستعير لجانب المشبه : لعل ، جاعلا قرينة الاستعارة علم العالم بالذات الذي لا يخفى عليه خافية ، يعلم ما كان وما هو كائن وما سيكون ، قائلا : خلق الله الخلق لعلهم يعبدون ، أو لعلهم يتقون ، وعليه قول رب العزة علام الغيوب : ﴿ يا أيُّها النَّاس اعبُدُوا ربَّكُمْ الَّذي خَلَقَكُمْ والَّذينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تتَّقُون ﴾ (١) ونظائره.

الاستعارة بـ « اللام » :

وإذا أردت استعارة لام الغرض قدرت الاستعارة في معنى الغرض ، ثم استعملت لام الغرض هناك ، مثل أن يكون عندك ترتب وجود أمر على أمر ، من غير أن يكون الثاني مطلوباً بالأول ، ويكون الاول غرضاً فيه ، فتشبهه بترتب وجود بين أمرين ، مطلوبٌ بالأول منهما الثاني ، ثم تستعير للترتب المشبه كلمة الترتيب المشبه به في ضمن قرينة مانعة عن حملها على ما هي موضوعة له ، فتقول إذا رأيت عاقلا : قد أحسن إلى إنسان ثم أذاه ، ذلك أنه قد أحسن اليه ليؤذيه ، ومن ذلك قوله علت كلمته : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعونَ ليَكُونَ لهُمْ عَدواً وحَزَناً ﴾ (٢)

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢١ .

(٢) سورة القصص ، الآية : ٨ .

الاستعارة بـ « ربما » :

وقد ظهر مما نحن فيه أن ربما في قوله : ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [1] حقها أن تعد من باب الاستعارة **التهكمية** ، وأن تعد تبعية على قول سيبويه في رب ، وأصلية على قول ، **الأخفش** رحمهما الله ؛ وقد سبق ذكر هذا الاختلاف في علم النحو .

قرينة الاستعارة التبعية :

واعلم أن مدار قرينة الاستعارة التبعية في الافعال ، وما يتصل بها ، على نسبتها إلى الفاعل ، كقولك : نطقت الحال ، أو إلى المفعول الأول ، كقول ابن المعتز :

قتل البخل واحيا السماحا [2]

أو إلى الثاني المنصوب ، كقول الآخر :

صبحنا الخزرجية مرهفات

وكقول الآخر :

نقريهم لهذميات [3]

أو إلى المجرور ، كقوله علت كلمته : ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [4] أو إلى الجميع ، كقوله :

تقري الرياح رياض الحزن مزهرة   إذا سرى النوم في الأجفان إيقاظا

---

(١) سورة الحجر ، الآية : ٢ .

(٢) تمام البيت :

جمع الحق لنا في إمام   قتل البخل وأحيا السماحا

(٣) الشطر للقطامي الشاعر ، وتمام البيت :

نقريهم لهذميات نقد بها   ما كان خاط عليهم كل زراد

(٤) سورة آل عمران ، الآية : ٢١ ؛ التوبة ، الآية : ٣٤ ، الانشقاق ، الآية : ٢٤ .

هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب في هذا الفصل ، ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية قسم الاستعارة بالكناية ، بأن قلبوا ، فجعلوا في قولهم : نطقت الحال بكذا ، الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح ، استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام ، وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة ، كما تراهم في قوله :

وإذا المنية أنشبت أظفارهـــا

يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ، ويجعلون اثبات الاظفار لها قرينة الاستعارة ، وهكذا ، لو جعلوا البخل استعارة بالكناية عن حي أبطلت حياته بسيف أو غير سيف فالتحق بالعدم ، وجعلوا نسبة القتل اليه قرينة ، ولو جعلوا أيضاً اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات اللطيفة الشهية على سبيل التهكم ، وجعلوا نسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة لمكان أقرب إلى الضبط ، فتدبره .

تعريف الاستعارة :

وإذ قد عرفت ما ذكرت فلا بأس أن أحكي لك ما عند السلف في **تعريف الاستعارة** : حدها عند بعضهم : تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على جهة النقل للابانة ، وعند الأكثر جعل الشيء الشيء لأجل المبالغة في التشبيه ، كقولك : رأيت أسداً في الحمام ؛ وجعل الشيء للشيء لأجل المبالغة في التشبيه ، كقولك : لسان الحال ، وزمام الحكم . ولا أزيد على الحكاية .

القسم السابع والقسم الثامن
في تجريد الاستعارة وترشيحها

اعلم أن الاستعارة في نحو : عندي أسد ، إذا لم تعقب بصفات أو تفريع كلام ، لا تكون مجردة ولا مرشحة ، وإنما يلحقها التجريد أو الترشيح إذا عقبت بذلك ، ثم إن الضابط هناك أصل واحد ، وهو أنك قد عرفت أن الاستعارة لا بد لها من مستعار له ومستعار منه ، فمتى عقبت بصفات ملائمة للمستعار له ، أو تفريع كلام ملائم له ، سميت : مجردة. ومتى عقبت بصفات أو تفريع كلام ملائم للمستعار منه ، سميت : مرشحة .

مثالها في التجريد أن تقول : ساورت أسداً شاكي السلاح ، طويل القناة ، صقيل العضب ، وحاورت بحر ما أكثر علومه ، وما أجمعه للحقائق ، وما أوقفه على الدقائق .

ومثالها في الترشيح أن تقول : ساورت أسداً هصوراً عظيم اللبدتين ، وافي البراثن ، منكر الزئير ؛ وجاورت بحراً زاخراً لا يزال يتلاطم أمواجه ، ولا يغيض فيضه ، ولا يدرك قعره . ولا أعني بالصفات الصفات النحوية ، بل الوصف المعنوي كيف كان . ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه ، وصرف النفس عن توهمه ، حتى لا تبالي أن تبني على علو القدر وسمو المنزلة ، بناءك على العلو المكاني والسمو ، كما فعل أبو تمام [1] إذ قال :

ويصعد حتى يظن الجهول بأن له حاجة في السماء

وابن الرومي [2] إذ قال :

أعلم الناس بالنجوم بنو نو بخت علماً لم يأتهم بالحساب

(١) أبو تمام : راجع ترجمته ومصادر دراسته في : (شرح أهدى سبيل) ص : ١٦٢.
(٢) ابن الرومي : راجع ترجمته ومصادر دراسته في : (شرح أهدى سبيل) ص : ١٢٦ . والكتاب من منشورات الدار .

بل بأن يشاهدوا السماء سموا بترقٍ في المكرمات الصعابِ
مبلغ لم يكن ليبلغه الطا لب الا بتلكم الاسبابِ

وكما قال أيضاً :

يا آل نوبخت لا عدمتكُم ولا تبدلت بعدكم بدلا
إن صح علم النجوم كان لكم حقاً ، إذا ما سواكُمُ انتحلا
كم عالم فيكم وليس بأن قا س ولكن بان رقى فعلا
أعلاكم في السماء مجدكم فلستم تجهلون ما جهلا
شافهتم البدر بالسؤال عن الأمر إلى أن بلغتم زُحَلا

وتلزم المستعار له ما يلزم المستعار منه من العجب أو غير التعجب مما لا يليق إلا بالمستعار منه ، كما فعل من قال :

قامت تظللني ، ومن عجبٍ شمسٌ تظللني من الشمس (١)

ومن قال :

لا تعجبوا من بِلى غِلالتِهِ قد زَرّ أزْرَارَه على القمر (٢)

ومن قال :

أتتني الشمس زائرة ولَمْ تَكُ تَبْرَحُ الفَلَكَا

ومن قال :

ولم أر قبلي من مشى البدرُ نحوه

---

(١) البيت لابن العميد .

(٢) البيت لابن الحسن بن طباطبا ، وهو محمد بن أحمد بن ابراهيم بن طباطبا ، ويرجع نسبه إلى الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، لم يعرف تاريخ ولادته ، وإن كانت قبل النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ، أقام ابن طباطبا علاقات حميمة مع أكثر أدباء عصره ، واشتهر بالذكاء والفطنة ، كان من كبار شعراء عصره ، وقد توفي سنة ٣٢٢ هـ . من مؤلفاته العديدة : كتاب في العروض ، المدخل في معرفة المعمى من الشعر ، تفريط الدفاتر ، إضافة إلى كتاب عيار الشعر من منشورات دار الكتب العلمية .

أوَ ما ترى هؤلاء فيما فعلوا كيف نبذوا أمر التشبيه وراء ظهورهم، وكيف نسوا حديث الاستعارة كأن لم تخطر منهم على بال ، ولا رأوها ولا طيف خيال . وإذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالأصل يسوغون أن لا يبنوا إلاّ على الفرع . ويقولون :

هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا [1]
فلن تستطيع اليها الصعود ولن تستطيع اليك النزولا

أو يقولوا :

وعد البدر بالزيارة ليلاً فإذا ما وفي قضيت نذوري [2]
قلت ياسيدي ولِمْ تؤثرْ الليلَ على طلعة الصباح المنيرِ
قال لي : لا أحب تغيير رسمي هكذا الرسم في طلوع البدور

أو يقولوا :

قلت زوري فارسلت أنا آتيك سحرَهْ [2]
قلت فالليل كان أخفى وأدنى مسرّه
فأجابت بحجة زادت القلب حسره
أنا شمس وإنما تطلع الشمس بُكْرهْ

فهم إلى تسويغ ذلك مع جحد الاصل في الاستعارة أقرب .

شروط الاستعارة :

وإذ قدعرفت أقسام الاستعارة فاعلم أن الاستعارة لها شروطفي الحسن، إن صادفتها حسنت وإلا عريت عن الحسن ، وربما اكتسبت قبحاً ، وتلك الشروط : رعاية جهات حسن التشبيه التي سبق ذكرها في الاصل الأول بين المستعار له والمستعار منه في الاستعارة بالتصريح التحقيقية ، والاستعارة

(١) البيتان للعباس بن الأحنف . ترجمته في : (شرح أهدى سبيل) ص (٩٣) .
(٢) الأبيات اسعيد بن حميد .

بالكناية ، وإن لا تشمها في كلامك من جانب إللفظ رائحة من التشبيه ، ولذلك نوصي في الاستعارة بالتصريح أن يكون الشبه بين المستعار له والمستعار منه جلياً بنفسه ، أو معروفاً سائراً بين الأقوام ، وإلاّ خرجت الاستعارة عن كونها استعارة ، ودخلت في باب التعمية والالغاز ، كما إذا قلت : رأيت عوداً مسقياً أوان الغرس ، واردت انساناً مؤدباً في صباه ، أو قلت : رأيت إبلاً مائة لا تجد فيها راحلة ، وأردت : الناس ؛ وأما حسن الاستعارة التخييلية فبحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها ، كما في قولك : فلان بين أنياب المنية ومخالبها ، ثم إذا انضم إليها المشاكلة ، كما في قوله عز اسمه : ﴿ يَدُ اللهِ فوقَ أيْديهِمْ ﴾ (١) كانت أحسن وأحسن ، وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ، ولذلك استهجنك في قول الطائي :

لا تسقني ماء الملام فإنني ... صب قد استعذبت ماء بكائي

أنواع الاستعارة :

ولما أن الاستعارة مبناها على التشبيه ، تتنوع إلى خمسة أنواع ، تنوع التشبيه إليها : استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي ، أو بوجه عقلي ، واستعارة معقول لمعقول ، واستعارة محسوس لمعقول ، واستعارة معقول لمحسوس .

فمن **النوع الاول** قوله عز اسمه : ﴿ واشْتَعَلَ الرّأسُ شَيْباً ﴾ (٢)

فالمستعار منه هو : النار ، والمستعار له هو : الشيب ، والجامع بينهما هو : الانبساط ، ولكنه في النار أقوى ، فالطرفان حسيان ووجه الشبه حسي .

ومن **الثاني** قوله عز اسمه : ﴿إذْ أرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ العقيمَ ﴾(٣)

---

(١) سورة الفتح ، الآية : ١٠ .
(٢) سورة مريم ، الآية : ٤ .
(٣) سورة الذاريات ، الآية : ٤١ .

فالمستعار له : الريح ، والمستعار منه : المرء ، والجامع : المنع من ظهور النتيجة ، والأثر ، فالطرفان : حسيان ووجه الشبه : عقلي . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وآيَةٌ لهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارُ ﴾ (١) فالمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ، والمستعار منه ظهور المسلوخ من جلدته ، فالطرفان حسيان والجامع هو ما يعقل من ترتب أحدهما على الآخر . وكذلك قوله : ﴿ فَجَعَلْناها حَصيداً كأنْ لَمْ تَغْنَ بالأمْسِ ﴾ (٢) فالمستعار له الارض المزخرفة المتزينة ، والمستعار منه النبات ، وهما حسيان ، والجامع الهلاك وهو أمر معقول ، وكذلك قوله : ﴿ حَصيداً خَامدينَ ﴾ (٣) فأصل الخمود للنار .

ومن الثالث قوله عز اسمه ﴿ مَنْ بَعَثَنا مِنْ مَرْقَدنا ﴾ (٤) فالرقاد مستعار للموت ، وهما أمران معقولان ، والجامع عدم ظهور الافعال ؛ وقوله : ﴿ وقَدِمنا إلى ما عَمِلُوا ﴾ (٥) فالقدوم : هو مجيء المسافر بعد مدة ، مستعار للأخذ في الجزاء بعد الامهال وهما أمران معقولان ، والجامع وقوع المدة في البين ، وقوله : ﴿ سَنَفْرَغُ لَكُمْ أيُّها الثَّقَلانِ ﴾ (٦) فالفراغ وهو الخلاص عن المهام ، والله ، عز سلطانه ، لا يشغله شأن عن شأن ، وقع مستعار للأخذ في الجزاء وحده ، وذلك أمر عقلي ، والطرفان عقليان ؛ وقوله : ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الغَيْظِ ﴾ (٧) وكذا قوله : ﴿ سَمِعُوا لها تَغَيُّظاً وزفيراً ﴾ (٨) فالغيظ والتغيظ مستعاران من الحالة الوجدانية التي تدعو إلى الانتقام للحالة المتوهمة من نار الله ، أعاذنا الله منها برحمته وفضله ، وقوله : ﴿ ولمّا سَكَتَ عَنْ مُوسى الغَضَبُ ﴾ (٩) فالمستعار منه هو امساك اللسان عن الكلام ، وانه أمر

---

(١) سورة يس ، الآية : ٣٧ .
(٢) سورة يونس ، الآية : ٢٤ .
(٣) سورة الأنبياء ، الآية : ١٥ .
(٤) سورة يس ، الآية : ٥٢ .
(٥) سورة الفرقان ، الآية : ٢٣ .
(٦) سورة الرحمن ، الآية : ٣١ .
(٧) سورة الملك ، الآية : ٨ .
(٨) سورة الفرقان ، الآية : ١٢ .
(٩) سورة الأعراف ، الآية : ١٥٤ .

معقول ، والمستعار له تفاوت الغضب عن اشتداد إلى السكون ، وأنه أيضاً أمر وجداني عقلي ، والجامع هو أن الانسان مع الغضب ، إذا اشتد ، وجد حالة للغضب كأنها تغريه ، وجده كأنه قد أمسك عن الاغراء .

ومن الرابع قوله عز اسمه : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بالحقِّ على الباطلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾ [1] فأصل استعمال القذف والدمغ في الاجسام ، ثم استعير القذف لايراد الحق على الباطل ، والدمغ لاذهاب الباطل ، فالمستعار منه حسي ، والمستعار له عقلي . وقوله : ﴿ مَسَّتْهُمُ البأساء والضرّاء ﴾ [2] فأصل المساس في الأجسام ، ثم وقع مستعاراً لمقاساة الشدة ، وقوله : ﴿ وضُرِبَتْ عَلَيْهِم الذِّلَّةُ ﴾ [3] فالمستعار منه ضرب الخيمة أو ما شاكلها ، وأنه أمر حسي ، والمستعار له التثبيت . وأنه أمر عقلي . وكذا قوله : ﴿ وزُلْزِلُوا حتّى يَقُولَ الرّسولُ ﴾ [4] فأصل الزلزال التحريك العنيف ، ثم وقع مستعاراً لشدة ما نالهم . وقوله : ﴿ فاصْدَعْ بما تؤمَرَ ﴾ [5] فالصدع وهو كسر الزجاجة ببذل الامكان ، وإنه أمر حسي ، مستعار لتبليغ الرسالة ببذل الامكان ، وأنه أمر عقلي . وقوله : ﴿ وإذا رأيتَ الّذينَ يخُوضُونَ في آياتِنَا ﴾ [6] فأصل الخوض في الماء ثم وقع مستعاراً لذكر الآيات ، وكل خوض ذمه الله في القرآن فهو من هذا القبيل ، وقوله : ﴿ ألَمْ تَرَ أنّهُمْ في كُلِّ وادٍ يهيمُون ﴾ [7] فالوادي مستعار للامر ، والهيمان الاشتغال به على سبيل التحير ، فالمستعار منه في هذه الأمثلة حسي ، والمستعار له عقلي .

ومن الخامس قوله عز اسمه : ﴿ إنّا لمّا طَغَى الماء حَمَلْنَاكُمْ

(1) سورة الأنبياء ، الآية : ١٨ .
(2) سورة البقرة ، الآية : ٢١٤ .
(3) سورة البقرة ، الآية : ٦١ . سورة آل عمران ، الآية : ١١٢ .
(4) سورة البقرة ، الآية : ٢١٤ .
(5) سورة الحجر ، الآية : ٩٤ .
(6) سورة الأنعام ، الآية : ٦٨ .
(7) سورة الشعراء ، الآية : ٢٢٥ .

في الجاريَةِ ﴾ [1] فالمستعار منه التكبر ، وهو عقلي ، والمستعار له كثرة الماء ، وهو حسي ، والجامع : الاستعلاء المفرط . وقوله : ﴿ بِريحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾ [2] فالعتو ، ههنا ، مستعار استعارة الطغيان في المثال الأول ، وقوله : ﴿ فَنَبَذُوه وراء ظُهُورِهِمْ ﴾ [3] فالنبذ وراء الظهر وهو : أن تلقي الشيء خلفك أمر حسي ، ثم وقع مستعاراً للتعرض للغفلة وأنه أمر عقلي ، والجامع الزوال عن المشاهدة . وقوله : ﴿ وَأَحْيَيْنَا به بَلْدةً مَيْتاً ﴾ [4] فالاحياء أمر عقلي ، ثم وقع مستعاراً لاظهار النبات والأشجار والثمار ، وأنه أمر حسي ، وكذلك قوله : ﴿ فَأَنْشَرْنا به بَلْدةً مَيْتاً ﴾ [5] أي أحيينا .

واعلم أن الكلام في جميع ما ذكر من الأمثلة ، في الأنواع الخمسة ، قول الاصحاب ، ولعل لي في البعض نظراً .

---

(1) سورة الحاقة ، الآية : ١١ .
(2) سورة الحاقة ، الآية ٦ .
(3) سورة آل عمران ، الآية : ١٨٧ .
(4) سورة ق ، الآية : ١١ .
(5) سورة الزخرف ، الآية : ١١ .

الفصل الرابع

المجاز اللغوي الراجع الى حكم الكلمة في الكلام

من فصول المجاز في المجاز اللغوي الراجع إلى حكم الكلمة في الكلام هو عند السلف ، رحمهم الله ، أن تكون الكلمة منقولة عن حكم لها أصلي ، إلى غيره ، كما في قوله علت كلمته : ﴿ وجَاء ربُّكَ ﴾ [1] فالأصل وجاء أمر ربك ، فالحكم الاصلي في الكلام لقوله : ربك هو الجر ، وأما الرفع فمجاز ، وفي قوله : ﴿ واسْئلِ القَرْيةَ ﴾ [2] والأصل واسئل أهل القرية ، فالحكم الأصلي للقرية في الكلام هو الجر ، والنصب مجاز ، وفي قوله : ﴿ لَيْسَ كمثْلهِ شيء ﴾ [3] فالأصل ليس مثله شيء بنصب مثله ، والجر مجاز ، ومدار هذا النوع على حرف واحد وهو : أن تكتسي الكلمة حركةً لأجل حذف كلمة لا بد من معناها ، أو لأجل انبات كلمة مستغنىً عنها استغناء واضحاً ، **كالكاف** : في قوله عز اسمه : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ [3] أو الباء : في نحو : بحسبك أن تفعل كذا ، ونحو : كفى بالله ، دون الباء في نحو : ليس زيد بمنطلق ، أو ما زيد بقائم .

ورأيي في هذا النوع أن يعد ملحقاً بالمجاز ، ومشبهاً به ، لما بينهما من الشبه ، وهو اشتراكهما في التعدي عن الأصل إلى غير أصل ، لا أن يعد مجازاً . وبسبب هذا لم أذكر الحدّ شاملا له ، ولكن العهدة في ذلك على السلف .

---

(١) سورة الفجر ، الآية : ٢٢ .
(٢) سورة يوسف ، الآية : ٨٢ .
(٣) سورة الشورى ، الآية : ١١ .

الفصل الخامس

في المجـــــاز العقلي

المجاز العقلي هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه، لضرب من التأويل ، افادة للخلاف لا بوساطة وضع ، كقولك : أنبت الربيعُ البقلَ ، وشفى الطبيبُ المريضَ ، وكسا الخليفةُ الكعبةَ ، وهزم الأميرُ الجندَ ، وبنى الوزيرُ القصرَ . وإنما قلت : خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه ، دون أن أقول : خلاف ما عند العقل ، لئلا يمتنع طرده بما إذا قال الدهري عن اعتقاد جهل ، أو جاهل غيره : أنبت الربيع البقل ، رائياًانبات البقل من الربيع ، فإنه لا يسمى كلامه ذلك مجازاً ، وإن كان بخلاف العقل في نفس الامر ، ولذلك لا تراهم يحملون نحو :

أشابَ الصغيرَ ، وأفــنى الكبيــــرَ ، كرُّ الغداةِ ، ومرُّ العشي

على المجاز ، ما لم يعلموا ، أو يغلب في ظنهم ، أن قائله ما قاله عن اعتقاد . أن ما تراهم كيف استدلوا لقول أبي النجم (١) :

قد أصبحت أم الخيــار تدّعــي
عليّ ذنبــــاً كله لم أصنــــعِ

---

(١) أبو النجم العجلي ، الراجز . هو الفضل بن قدامة ، من عجل ، كان ينزل بسواد الكوفة في موضع يقال له : الفرك ، أقطعه إياه هشام بن عبد الملك . له مع العجاج مناظرات ، وكان شاعرنا وصافاً للفرس ، وله فيها الكثير من الأشعار .
له ترجمة في : طبقات ابن سلام ، معجم الشعراء للمرزباني، اللآلىء ، الأغاني ، الخزانة ، معاهد التنصيص ، الشعر والشعراء .

من أن رأت رأسي كرأس الأصلعِ
ميز عنــه قنزعــاً عن قنـــزعِ
جذب الليالي أبطئــي أو أسرعــــي

حين نسب انحسار الشعر عن الرأس إلى الزمان قائلا :

ميز عنــه قنزعــاً عن قنـــزعِ

جذب الليالي ، لكونه مجازاً بما اتبعه من قوله :

أفناه قيــل الله للشمس اطلعــــي
حتى إذا واراك أفق فارجعـــــي

الشاهد لنزاهته أن يريد حمل كلامه السابق على الظاهر ، ولئلا يمتنع عكسه ، بمثل كسا الخليفةُ الكعبةَ ، وهزم الامير الجند ، فليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة ، ولا امتناع أن يهزم الامير وحده الجند ، ولا يقدح ذلك في كونهما من المجاز العقلي ، وإنما قلت : لضرب من التأويل ، ليحترز به عن الكذب ، فإنه لا يسمى مجازاً كونه كلاماً مفيداً خلاف ما عند المتكلم ، وإنما قلت : إفادة للخلاف لا بواسطة وضع ، ليحترز به عن المجاز اللغوي في صورة ، وهي إذا ادعى أن : أنبت ، موضوع لاستعماله في القادر المختار ، أو وضع لذلك ، فإن المجاز حينئذ يسمى لغوياً وضعياً لا عقلياً ، وإنما قلت : بوساطة وضع ، على التنكير ، دون أن أقول : الوضع ، ليشمل وضع اللغة ان ادعى ، ووضع غيرها أن ارتكب ؛ ولأجل هذه الصورة ، لا ترى علماء هذا الفن يحكمون على نحو : أنبت الربيعُ البقل ، بكونه مجازاً عقلياً ، إلا بعد بيان أن صيغ الأفعال في معنى نسبتها إلى الفاعل ليست تدل على معنى سوى صدورها عن شيء ما ، فأما أن ذلك الشيء قادر أم غير قادر ، فليس بداخل في مفهوماتها وضعاً .

وجوه استعمال المجاز العقلي :

ويبينون ذلك بوجوه منها : أن وضعها لاستعمالها في القادر ، قيد ما نقل عن أحد من رواة اللغة ، وترك ذكر القيد دليل في العرف على الاطلاق ، وحكم العقل بأن لا بد لها من مؤثر قادر ، إنْ لم يُجْعل دليلا في ترك تقييدها بذلك في الوضع ، لعدم الحاجة من أجل شهادة العقل ، فلا أقل من أن يُجْعل دليلاً في التقييد ، لا سيما والعقل يجوز في : أحيا ، وأشاب ، وأنبت ، وأمثالها .. صدورها عن القادر بوساطة مؤثر لا يكون موصوفاً بالقدرة ، ومنها أن : فعل ، في قولهم : فعل الربيع النور ، لو كان موضوعاً لاستعماله في القادر ، ومن المعلوم أن التفاوت بين الفعل ومصدره لا يكون الا بمجرد الاقتران بالزمان ، لكان يلزم أن يكون قولنا : فعل النار في كذا وكذا ، وفعل الماء في كذا وكذا ، وفعل الدواء الفلاني كذا مجازاً معلوماً لكل أحد . لكن ادعاء ذلك عن الانصاف بمعزل . ومنها أن نحو : خلق ، وأحيا ، وأشاب ، وأنبت ... لو كانت موضوعة لاستعمالها في القادر ، بناء على حكم العقل بأنها لا توجد إلا باختيار مختار ، لكان نحو : شغل الحيز ، وقبل العرض ، ونافي الضد موضوعة لاستعمالها في غير القادر بناء على حكم العقل بأن شغل الحيز ، وقبول العرض ومنافاة الضد ليست بالاختيار ، ودعوى كونها موضوعة لذلك دعوى غير مسموعة من السلف .

ويسمى هذا النوع **مجازاً** لتعدي الحكم فيه عن مكانه الاصلي ، فالحكم في : أنبت الربيع البقل ، بكون الانبات فعلاً للربيع ، مكانه الأصلي عند العقل كونه فعلاً لله عز وجل . وفي : هزم الامير الجند ، بكون هزم الجند فعلاً للأمير ، مكانه الأصلي عند العقلاء كونه فعلاً لعسكر الأمير .

ويسمى : **عقلياً لا لغوياً** ، لعدم رجوعه إلى الوضع ، وكثيراً ما يسمى حكمياً لتعلقه بالحكم ، كما ترى ، ومجازاً في الاثبات أيضاً لتعلقه

بالاثبات ، وليس من الواجبات ، هذا المجاز ، أن يكون مكان الحكم الاصلي فيه معلوماً بنفس العقل ، كما في : أنبت الربيع البقل ، بل أن استعان في علمه بذلك بأمر غير الوضع ، كما في : هزم الأمير الجند ، وكسا الخليفة الكعبة ، جاز ، ولم يخرجه عن كونه عقلياً ؛ لكن الأليق إطلاق اسم العقلي على الاول ، واسم الحكمي والاثباتي على الثاني .

صور المجاز العقلي :

واعلم أن هذا المجاز ، لرجوعه إلى الحكم ، واستدعاء الحكم محكوماً به ومحكوماً له ، واحتمال كل واحد منهما الحقيقة الوضعية والمجاز الوضعي ، لا يزال يتردد بين أربع صور لا مزيد عليهن :

١ ـ إما أن يكون المحكوم به والمحكوم له حقيقتين وضعيتين .

٢ ـ وإما أن يكونا مجازين وضعيين .

٣ ـ وإما أن يكون المحكوم به حقيقة وضعية ، والمحكوم له مجازاً وضعياً .

٤ ـ وإما بالعكس .

من هذا مثال **الاولى** قولك : أنبت الربيع البقل ، وشفى الطبيب المريض ، وكسا الخليفة الكعبة ، وهزم الأمير الجند ، فالمحكوم له ، وهو : الربيع ، والطبيب والخليفة ، والأمير ، كل منها حقيقة وضعية مستعملة في مكانها الوضعي ، والمحكوم به ، وهو : انبات البقل ، وشفاء المريض ، وكسوة الكعبة ، وهزم الجند ، كل من ذلك حقيقة ، أيضاً ، وضعية مستعملة في مكانها الوضعي ، لا مجازاً ، لا في مجرد الحكم ، كما ترى .

ومثال **الثانية** قولك : أحيا الأرض شباب الزمان ، وسر الكعبة البحر الفياض ؛ المحكوم له وهو : شباب الزمان ، والبحر الفياض ، مجازان وضعيان ، والمحكوم به وهو : احياء الأرض ، ومسرة الكعبة ، مجازان أيضاً وضعيان ، ونفس الحكم في المثالين مجاز عقلي .

ومثال الثالثة : أنبت البقل شبابُ الزمان ، وكسا الكعبة البحر الفياض،

ومثال الرابعة : أحيا الربيعُ الأرض ، وسر الخليفة الكعبة .

واعلم أن هذا المجاز الحكمي كثير الوقوع في كلام رب العزة ، قال عز من قائل : ﴿ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾ [1] وقال : ﴿ وإذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً ﴾ [2] وقال : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هذه إِيمَاناً ﴾[3] وقال : ﴿ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾ [4] وقال : ﴿ حتّى تَضَعَ الحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ [5] وقال: ﴿ وأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [6] بإسناد الافعال في هذه كلها إلى غير ما هي لها عند العقل ، كما ترى ، زائلاً الحكم العقلي فيها عن مكانه الأصلي ، إذ مكانه الأصلي اسناد الربح إلى أصحاب التجارة ، واسناد زيادة الايمان إلى العلم بالآيات ، واسناد ايتاء أكل الشجرة إلى خالقها ، واسناد وضع أوزار الحرب إلى أصحاب الحرب ، وإسناد إخراج أثقال الأرض إلى خالق الأرض .

ولا يختلجن في ذهنك بعد أن اتضح لك كون المجاز فرع أصل تحقق ، مجاز ، أياً كان بدون حقيقة يكون متعدياً عنها ، لامتناع تحقق فرع من غير أصل ، فلا تجوز في نحو : سرتني رؤيتك ، ونحو أقدمني بلدك ، حق لي على فلان . ونحوه :

وصيرني هواك ، وبي لحيني نضرب المثل

ونحو :

يزيدك وجهه حسناً إذا ما زدته نظرا

---

(1) سورة البقرة ، الآية : ١٦ .

(2) سورة الأنفال ، الآية : ٢ .

(3) سورة التوبة ، الآية : ١٢٤ .

(4) سورة ابراهيم ، الآية : ٢٥.

(5) سورة محمد ، الآية : ٤.

(6) سورة الزلزال ، الآية : ٢.

أن لا يكون لكل من هذه الافعال فاعل في التقدير ، إذا أنت أسندت الفعل اليه وجدت الحكم واقعاً في مكانه الاصلي عند العقل ، ولكن حكم العقل فيها ، فأيما شيء ارتضى بصحة استنادها ، فهو ذاك ، فإذا ارتضى في : سرتني رؤيتك ، صحة استناد السرور إلى من رزقك رؤيته وأتاحها لك ، وهو : الله عز وجل ، فقل أصل الكلام : سرني الله وقت رؤيتك ، كما تقول في : أنبت الربيع البقل ، أصل الحكم : أنبت الله البقل وقت الربيع ، وفي شفى الطبيب المريض ، أصل الحكم : شفى الله المريض عند علاج الطبيب ، وإذا ارتضى في : أقدمني بلدك ، حقٌ لي على فلان ، صحة استناد : أقدمني إلى نفسك ، على معنى أقدمني نفسي ، لأجل حق لي على فلان ، أي قدمت لذلك ، كما تصرح بذلك فتقول : حملتني نفسي على الطاعة ، أي : أطعت ، وحاصله يرجع إلى معنى أقدمني قدرتي على القدوم ، والداعي اليه الخالص ، فالفعل في وجوده لا يحتاج إلاّ إلى قادرٍ ذي داعٍ له اليه خالص ، ونظيره : محبتك جاءت بي اليك ، الاصل : جاءت بي نفسي اليك لمحبتك ، أي جئت لمحبتك ووجد المجيء اليك من نفسي لمحبتك . وإياك والظن : بأقدمني بلدك حق لي على فلان ؛ وبمحبتك جاءت بي اليك ، كونهما حقيقتين ! فالفعلان فيهما مسندان كما ترى إلى مجرد الداعي ، والعقل لا يقبل الداعي فاعلا ، وإنما يقبله محركاً للفاعل ، أعني للمتصف بالقدرة . وتمام تحقيق هذا المعنى يستدعي نوعاً من العلوم غير نوع علم البيان ، فليقتنع بهذا القدر .

وإذا ارتضى في :

وصيرني هــواك وبــي لحيني يضرب المثـــــل

صحة استناد « صيّرَ » إلى الله تعالى على معنى : أهلكني الله ابتلاء بسبب اتباعي هواك . وإذا ارتضى في :

يزيدك وجهــه حسنـاً إذا ما زدتــه نظـــــرا

صحة استناد « يزيد » إلى الله عز وجل ، على معنى : يزيدك الله حسناً في وجهه ، لما أودعه من دقائق الحسن والجمال بكمال قدرته ، متى تأملت ، وتأنقت ؛ فقل : فاعل أقدمني ذلك ، وفاعل صيرني ويزيد هذا .

الحقيقة العقلية :

وأما **الحقيقة العقلية** ، وتسمى **حكمية** أيضاً ، **والثباتية** ، فهي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه ، كقولك : أنبت الله البقل ، وشفى الله المريض ، وكسا خدم الخليفة الكعبة ، وهزم عسكر الامير الجند ، وبنى عملة الوزير القصر . وإنما قلت : ما عند المتكلم من الحكم فيه ، دون أن أقول : ما في العقل من الحكم فيه ، ليتناول : كلام الدهري إذا قال : أنبت الربيع البقل ، رائياً اثبات البقل من الربيع ، وكلام الجاهل إذا قال : شفى الطبيبُ المريضَ ، رائياً شفاء المريض من الطبيب ، حيث عدّا منهما حقيقتين مع كونهما غير مفيدين لما في العقل من الحكم فيهما .

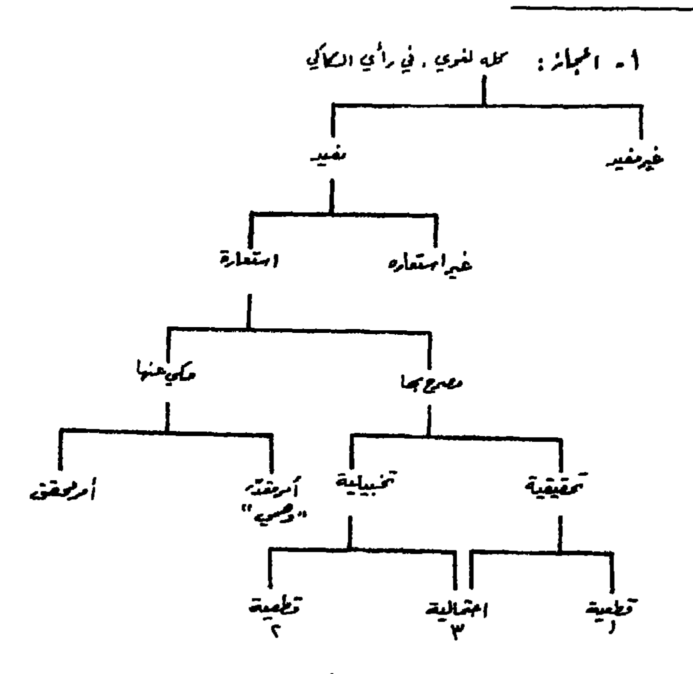
ومن أراد تصحيحه ذاهباً فيه إلى أن يعني عقل المتكلم ، استتبع هنات ، ومن حق هذا المجاز الحكمي أن يكون فيه للمسند اليه المذكور نوعُ تعلقٍ وشبهٍ بالمسند اليه المتروك ، فإنه لا يرتكب إلاّ لذلك ، مثل ما يُرى للربيع في أنبت الربيعُ البقلَ ، من نوع شبه بالفاعل المختار من : دوران الانبات معه وجوداً وعدماً ، نظراً إلى عدم الانبات بدونه وقت الشتاء ، ووجوده مع مجيئه : دوران الفعل مع اختيار القادر وجوداً وعدماً . ومثل ما ترى أيضاً للدواء في : شفى الدواء المريضَ من : دوران الشفاء مع تناوله وجوداً وعدماً ، وما ترى للخليفة في : كسا الخليفة البيت ، من : دوران كسوة البيت مع أمره وجوداً وعدماً . فإن لم يكن هذا الشبه بين المذكور والمتروك ، كما لو قلت : أنبت الربيع البقل ، وشفى الدواء المريض ، نسبت إلى ما تكره . ولما تسمع من علماء هذا الفن كثيراً في المجاز العقلي أنه : يكون مجازاً في الاثبات ، ربما أوهم اختصاصه بالخبر فلا تخصصه به ، وقل في مثل ما إذا قلنا : إني بعدما اقتنعت باليسير من

الدنيا ، وطبت نفساً عن زخارفها ، ومحوت وساوس الفضول عن دفتر الخاطر ، وليس يهمني الآن غير التلافي لما فرط ، فليفعل الدهر ما شاء ، وليختلف الاصول اختلافها ، فلينبت الربيع ما أحب ، وليثمر الاشجار أياً اشتهت ، ولينضج الخريف ما أدرك ، فلست أبالي أن هذه الأوامر بأسرها من باب المجاز الحكمي .

وإذا تأملت المجاز العقلي ، وجدت الحاصل منه يرجع إلى إيقاع نسبة في غير موضعها عند الموقع ، لا من حيث اللغة لضرب من التأويل ، مثل النسبة بين : انبات البقل والربيع في الخبر ، والأمر ، والنهي ، والاستفهام ؛ وبين الوزير وبناء القصر في ذلك .

أقسام المجاز في رأي السكاكي [1] :

هذا كله تقريرٌ للكلام في هذا الفصل بحسب رأي الاصحاب ، من تقسيم المجاز إلى : لغوي وعقلي ، وإلاّ فالذي عندي هو نظم هذا النوع



في سلك الاستعارة بالكناية ، بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بوساطة المبالغة في التشبيه ، على ما عليه مبنى الاستعارة كما عرفت، وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة ، وبجعل الامير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم ، وجعل نسبة الهزم اليه قرينة للاستعارة .

وإنني ،بناء على قولي هذا ههنا ، وقولي ذلك في فصل الاستعارةالتبعية، وقولي في المجاز الراجع عند الاصحاب إلى حكم للكلمة على ما سبق ، أجعل المجاز كله لغويا ، وينقسم عندي هكذا إلى : مفيد وغير مفيد ؛ والمفيد إلى : استعارة وغير استعارة ، والاستعارة إلى : مصرح بها ومكني عنها ، والمصرح بها إلى : تحقيقية وتخييلية ، والمكنى عنها إلى : ما قرينتها أمر مقدر وهمي ، كالانياب في قولك : أنياب المنية ، وكنطقت ، في قولك : نطقت الحال بكذا ، أو أمر محقق ، كالانبات ، في قولك : أنبت الربيع البقل ، وكالهزم ، في قولك : هزم الامير الجند ، والتحقيقية والتخييلية كلتاهما إلى : قطعية واحتمالية للتحقيق والتخييل بتحصيل أقسام ثلاثة من ذلك تحقيقية بالقطع ، تخييلية بالقطع ، تحقيقية أو تخييلية بالاحتمال.

واعلم أن حدّ الحقيقة الحكمية والمجاز الحكمي ، عند أصحابنا رحمهم الله ، غير ما ذكرت . حدّ الحقيقة الحكمية عندهم : كل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل ، وواقع موقعه . وحد المجاز الحكمي : كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل ، لضرب من التأول . وإذ قد عرفت ما ذكرتُ وما ذكروا ، فاختر أيهما شئت !

الاصل الثالث

من علم البيان في الكنايـــــــة

تقديم :

الكناية هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه ، لينتقل من المذكور إلى المتروك ، كما تقول : فلان طويل النجاد ، لينتقل منه إلى ما هو ملزومه ، وهو طول القامة ، وكما تقول : فلانة نؤوم الضحى ، لينتقل منه إلى ما هو ملزومه ، وهو كونها مخدومة ، غير محتاجة إلى السعي بنفسها في إصلاح المهمات ، وذلك أن وقت الضحى ، وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش وكفاية أسبابه ، وتحصيل ما تحتاج اليه في تهيئة المتناولات ، وتدبير اصلاحها ، فلا تنام فيه من نسائهم إلاّ من تكون لها خدم ينوبون عنها في السعي لذلك .

وسمي هذا النوع **كناية** ، لما فيه من اخفاء وجه التصريح ، ودلالة : كنى على ذلك ، لأن : **ك** ، **ن** ، **ي** ، كيفما تركبت ، دارت مع تأدية معنى الخفاء ، من ذلك : كنى عن الشيء يكني ، إذا لم يصرح به ، ومنه : الكُنَى وهو : أبو فلان ، وابن فلان ، وأم فلان ، وبنت فلان ، سميت : كنى ، لما فيها من اخفاء وجه التصريح بأسمائهم الاعلام ، ومن ذلك : **نكى** في العدو ، ينكى ، إذا أوصل اليه مضار من حيث لا يشعر بها ، ومنه : **نكايات** الزمان لجوائحها الملمة على بنيه من حيث لا يشعرون ؛ ومن ذلك : **الكين** : للحمة المستنبطة في فلهم المرأة لخفائها ، ومن ذلك :

مقلوب الكين ؛ قلب الكل لاخفاء الناس إياه واحترازهم أن يصرحوا بلفظه ، فضلا أن يرتكبوا معناه جهاراً .

ثم إن الكناية تتفاوت إلى تعريض ، وتلويح ، ورمز ، وإيماء ، وإشارة ؛ ومساق الحديث يحسر لك اللثام عن ذلك .

والفرق بين المجاز والكناية يظهر من وجهين :

أحدهما : أن الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة بلفظها ،فلا يمتنع في قولك : فلان طويل النجاد ، أن تريد طول نجاده ، من غير ارتكاب تأول مع ارادة طول قامته ، وفي قولك : فلانة نؤوم الضحى ، أن تريد : أنها تنام ضحى ، لا عن تأويل يرتكب في ذلك ، مع ارادة كونها مخدومة مرفهة .

والمجاز ينافي ذلك ، فلا يصح في نحو : رعينا الغيث ، أن تريد معنى الغيث ، وفي نحو قولك : في الحمام أسد ، أن تريد معنى الأسد ، من غير تأويل لأنّ المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة كما عرفت ، وملزوم معاند الشيء معاندٌ لذلك الشيء .

والثاني : إن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم ، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، كما سنورد إلى هذا المعنى عند ترجيح الكناية على التصريح .

أقسام الكناية :

وإذ قد سمعت : أن الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم ، فاسمع أن المطلوب بالكناية لا يخرج عن **أقسام ثلاثة** : **أحدها** : طلب نفس الموصوف ، **وثانيها** : طلب نفس الصفة ، **وثالثها** : تخصيص الصفة بالموصوف . والمراد بالوصف ها هنا : كالجود في الجواد ، والكرم في الكريم ، والشجاعة في الشجاع ، وما جرى مجراها .

القسم الاول

في الكناية المطلوب بها نفس الموصوف

الكناية في هذا القسم تقرب تارة وتبعد أخرى ، **فالقريبة** هي أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض ، فتذكرها متوصلاً بها إلى ذلك الموصوف ، مثل أن تقول : جاء المضياف ، وتريد زيداً ، لعارض اختصاص للمضياف بزيد .

والبعيدة ، هي : أن تتكلف اختصاصها ، بأن تضم إلى لازم آخر وآخر ، فتلفق مجموعاً وصفياً مانعاً عن دخول كل ما عداه مقصودك فيه ، مثل أن تقول في الكناية عن الانسان : حي ، مستوي القامة ، عريض الأظفار .

القسم الثاني

في الكناية المطلوب الثاني بها نفس الصفة

إن الكناية في هذا القسم أيضاً تقرب تارة ، وتبعد أخرى ، **فالقريبة** هي أن تنتقل إلى مطلوبك من أقرب لوازمه اليه ، مثل أن تقول : فلان طويل نجاده ، أو طويل النجاد ، متوصلاً به إلى طول قامته ؛ أو مثل أن تقول : فلان كثير أضيافه ، أو كثير الأضياف ، متوصلا به إلى أنه مضياف .

واعلم أن بين قولنا : طويل نجاده ، وقولنا : طويل النجاد ، فرقاً ، وهو : أن **الاول** كناية ساذجة ، **والثاني** كناية مشتملة على تصريح . فتأمل ، واستعن في درك ما قلت ، بالبحث عن تذكير الوصف في نحو : فلانة حسنٌ وجهُها ، وعن تأنيث : فلانة حسنةُ الوجهِ ، وباستحضار ما تقدم لي في : ﴿ حتّى يتبيّنَ لَكُمُ الخيْطُ الأبْيَضُ مِنَ الخيْطِ الأسْودِ مِنَ الفَجْرِ ﴾ [1] في باب التشبيه ؛ وإن هذا النوع القريب ،

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٨٧ .

تارة يكون واضحاً ، كما في المثالين المذكورين ، وتارة خفياً ، كما في قولهم : عريض القفا ، كناية عن الأبله ، وفي قولهم : عريض الوسادة ، كناية عن هذه الكناية .

وأما البعيدة : فهي أن تنتقل إلى مطلوبك من لازم بعيد بوساطة لوازم متسلسلة ، مثل أن تقول : كثير الرماد ، فتنتقل من كثرة الرماد إلى كثرة الجمر ، ومن كثرة الجمر إلى كثرة احراق الحطب تحت القدور ، ومن كثرة احراق الحطب إلى كثرة الطبائخ ، ومن كثرة الطبائخ إلى كثرة الأكَلَةِ ، ومن كثرة الأكَلَةِ إلى كثرة الضيفان ، ثم من كثرة الضيفان إلى أنه مضياف . فانظر بينَ الكناية وبين المطلوب بها ، كم ترى من لوازم ، أو مثل أن تقول : جبان الكلب ، أو مهزول الفصيل ، متوصلاً بذلك إلى كونه مضيافاً ، كما قال :

وما يكُ فيَّ مــن عيبٍ فإنّـــي ... جبانُ الكلبِ ، مهزولَ الفصيلِ

فإن جبن الكلب عن الهرير في وجه من يدنو من دار من هو بمرصد ، لأن يعس دونها ، مع كون الهرير له ، والنباح في وجه من لا يعرف أمراً طبيعياً له ، مركوزاً في جبلته ، مشعرٌ باستمرار تأديب له ، لامتناع تغير الطبيعة وتفاوت الجبلة بموجب لا يقوى ، واستمرار تأديبه أن لا ينبح مشعرٌ باستمرار موجب نباحه ، وهو اتصال مشاهدته وجوهاً أثر وجوه ، واتصال مشاهدته لتلك مشعر بكون ساحته مقصد أدانٍ وأقاصٍ ، وكونه كذلك مشعرٌ بكمال شهرة صاحب الساحة بحسن قِرَى الأضياف ، فانظر لزوم جبن الكلب للمضيافية كيف تجده بوساطة عدة لوازم ، وكذلك هزال الفصيل يلزم ، فقد الام ، وفقدها مع كمال عناية العرب بالنوق ، لا سيما بالمثليات منها ، لقوام أكثر مجاري أمورهم بالابل ، يلزم كمال قوة الداعي إلى نحرها ، وإذ لا داعي إلى نحر المثليات أقوى من صرفها إلى الطبائخ ، ومن صرف الطبائخ إلى قرى الاضياف ،

فهزال الفصيل ، كما ترى ، يلزم المضيافية بعدة وسائط . ومن هذا النوع أيضاً قول نصيب [1] :

لعبد العزيز على قومه وغيرهم مننٌ ظاهره
فبابُكَ أسهلُ أبوابهم ودارك مأهولةٌ عامره
وكلبك آنسُ بالزائرين من الام بالابنة الدائره

فإنه حين أراد أن يكني عن وفور احسان عبد العزيز إلى الخاص والعام ، واتصال أياديه لدى القريب والبعيد ، جعل كلبه آنساً بالزائرين ذلك الأنس ، فدل بمعنى أنسه ذلك بالزائرين على أنهم عند معارف ، فالكلب لا يأنس إلاّ بمن يعرف ، ودل بمعنى كونهم معارف عنده على اتصال مشاهدته إياهم ليلاً ونهاراً ، ودل بمعنى ذلك على لزومهم سدة عبد العزيز ، ودل بمعنى لزومهم سدته على تسني مباغيهم هنالك تسنياً بالاتصال لا ينقطع ، ثم دل بمعنى ذلك على ما أراد . فانظر كيف لوح ، مع بعد المسافة بين أنس الكلب بالزائرين وبين احسان عبد العزيز الوافر ونظير قول نصيب مع زيادة لطف قول الآخر [2] :

تراه إذا ما أبصر الضيف مقبلاً يكلّمه ، من حبه ، وهو أعجمُ

ومنه قول ابن هرمة [3] :

---

(1) نصيب : كان عبداً أسود لرجل من أهل وادي القرى . أتى عبد العزيز بن مروان بعد ذلك أصبح النصيب مولى بني مروان كانت أمه أمة سوداء ، فوقع بها سيدها فولدت نصيباً ، فوثب عليه عمه بعد موت أبيه واستبعده .
ترجمته في : الشعر والشعراء : ٤١٧ – ٤١٩ ، طبقات الشعراء ، الأغاني ، اللآلىء ، معجم الأدباء ، شواهد العيني ...
والشعر المذكور يمدح به سيده عبد العزيز بن مروان .
(2) البيت لابن هرمة .
(3) ابن هرمة : هو ابراهيم بن هرمة ، من ساقة الشعراء ، كان مولعاً بالشراب ... هو من الخلع ، من قيس عيلان . وله قصة لطيفة عن تنفيذ الحد في الشراب .
ترجمته في : الشعر والشعراء : ٧٥٧ – ٧٥٨ ، الأغاني ، اللآلىء ، الخزانة ، ونسب قريش .

لا أمْتِعِ العوذَ بالفصالِ ولا ابتاع إلاّ قريبة الأجَـــلِ

دل بقوله : لا أمتع العوذ بالفصال ، على أنه لا يبقى لها فصالها ، فينتفع بها من جهة استئناسها ، وحصول الفرح الطبيعي لها في مشاهدتها إياها ، وما تستملح من حركاتها لديها ، ويحتمل أن يريد : لا أبقي العوذ بسبب فصالها ، نظراً لها ، فتسلم عن النحر ، فتنتفع بالفصال من هذه الجهة . ودل بمعنى : أنه لا يبقيها على : أنه ينحرها . ودل بمعنى : نحرها ، على أنه : يصرفها إلى قرى الضيفان . وكذا دل بقوله : قريبة الاجل ، على أنها : لا تلبث عنده حية ، ودل بذلك على أنه ينحرها ، ثم دل بنحرها على معنى أضيفَ .

القسم الثالث

في الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف

وهي أيضاً تتفاوت في اللطف ، فتارة تكون لطيفة وأخرى ألطف ، وأنا أورد عدة أمثلة ، منها قول زياد الأعجم [1] وهو لطيف :

إن السماحــة والمــروءة والنــدى في قبة ضربت على ابن الحشرج

فإنه حين أراد أن لا يصرح بتخصيص السماحة والمروءة والندى بابن الحشرج ، فيقول السماحة لابن الحشرج ، والمروءة له ، والندى له ، فإن الطريق إلى تخصيص الصفة بالموصوف بالتصريح : إما الاضافة أو معناها ، وأما الاسناد أو معناه ، فالاضافة ، كقولك : سماحة ابن الحشرج ،

(١) زياد الأعجم : هو زياد بن سليم (وفي اسم أبيه اختلاف) العبدي ، يكنى : أبا أمامة ، وهو من عبد القين أحد بني عامر بن الحارث . شاعر مشهور . عده ابن سلام في الطبقة السابعة من الاسلاميين ، كان ينزل اصطخر ، وفيه لكنة ، فلذلك قيل : الأعجم .

ترجمته في : المؤتلف والمختلف : ١٣١ ، طبقات ابن سلام : ١٩٢ ، الشعر والشعراء : ٢١١ ، (وكلها من طبع دار الكتب العلمية) ، الأغاني ، معجم الأدباء : ٤/٢٢١-٢٢٢ ، الخزانة ، وذيل اللآلىء .

أو سماحته ، مظهراً كان المضاف اليه أو مضمراً ، ومعناها كقولك : السماحة لابن الحشرج ، أو السماحة له ، والاسناد ، كقولك : سمح ابن الحشرج ، أو حصل السماحة ، ومعناه ، كقولك : ابن الحشرج سمح ، بتقدير ضمير ابن الحشرج في سمح العائد اليه كما هو ، أعني تخصيص الصفة بالموصوف مصرح به في جميع ما تقدم من الأمثلة .

أوَ ما ترى الوصف المكنى عنه ، وهو طول القامة ، بقولك : طويل النجاد ، كيف تجده مضافاً إلى ضمير موصوفه في قولك : زيد طويل نجاده ، وهو الهاء في نجاده العائد إلى زيد المطلوب تخصيص طول القامة به ، أو مسنداً إلى ضمير موصوفه في قولك : طويل النجاد ، وهو الضمير في طويل العائد إلى الموصوف ، أو الوصف المكنى عنه ، وهو : وفور الاحسان بأنس الكلب بالزوار ، كيف تجده مضافاً إلى ضمير موصوفه ، وهو عبد العزيز المخاطب ، المطلوب تخصيص وفور الاحسان به ، أو الوصف المكنى عنه ؛ وهو المضيافية بلا امتاع العوذ بالفصال وابتياع قريبة الاجل ، كيف نجده مسنداً إلى ضمير موصوفه وهو ضمير الحكاية الراجع إلى ابن هرمة ، المطلوب تخصيص المضيافية به ، ماذا صنع ؟ جمع السماحة والمروءة والندى في قبة ، تنبيهاً بذلك أن محلها محل ذو قبة ، محاولاً بذلك اختصاصها بابن الحشرج ، ثم لما رأى غرضه ما كان يتم بذلك لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين ، جعل القبة مضروبة على ابن الحشرج حتى تم غرضه . ومنها قولهم : المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه ، وقد يُظن هذا من قسم : زيد طويل نجاده ، وليس بذلك ، فطويل نجاده باسناد الطويل إلى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد ، وطول النجاد كما تعرف قائم مقام طول القامة ، فإذا صرح ، من بعد ، باثبات النجاد لزيد بالاضافة ، كان ذلك تصريحاً باثبات الطول لزيد ، فتأمل.

ومنها قوله وهو ألطف :

والمجد يدعو أن يدوم لجيده   عقدٌ ، مساعي ابن العميد نظامه

أنظر حين أراد أن يثبت المجد لابن العميد ، لا على سبيل التصريح ، ماذا صنع ؟ أثبت لابن العميد مساعي ، وجعلها نظامَ عقدٍ ، وبيّن أن مناط ذلك العقد هو جيدُ المجدِ ، فنبّه بذلك على اعتناء ابن العميد بتزيين المجد ، ونبه بتزيينه إياه على اعتنائه بشأنه ، أعني : بشأن المجد ، وعلى محبته له ، ونبه بذلك على أنه ماجد ، ولم يقنعه ذلك حتّى جعل المجد المعرف تعريف الجنس داعياً أن يدوم ذلك العقد لجيده ، فنبه بذلك على طلب حقيقة المجد ودوام بقاء ابن العميد ، ونبه بذلك على أن تزيينه والاعتناء بشأنه مقصوران على ابن العميد ، حتّى أحكم بتخصيص المجد بابن العميد وأكده أبلغ تأكيد ، وحاصله أن الشاعر جعل المجد متزيناً في المآل بابن العميد ، وجعل تزينه به تخصيصاً له به على نحو مايقال: تزينت الوزارة بفلان ، إذا حصلت له ؛ ومنها قول الشنفري الازدي [1] في وصف امرأة : بالعفة :

يبيت بمنجــاة عن اللــوم بيتهـــا   إذا ما بيوتٌ بالملامة حُلّــتِ

فإنه حين أراد أن يبين عفافها ، وبراءة ساحتها عن التهمة ، وكمال نجاتها عن أن تلام بنوع من الفجور على سبيل الكناية ، قصد إلى نفس النجوة عن اللوم ، ثم لما رآها غير مختصة بتلك العفيفة ، لوجود عفائف في الدنيا كثيرة ، نسبها إلى بيت يحيط بها ، تخصيصاً للنجاة عن اللوم بها، فقال :

يبيت بمنجاة عن اللوم بيتهـــا

(١) الشنفري : هو ثابت بن أوس الأزدي ، لم يعرف تاريخ ولادته ، وفي نشأته آراء، ولكن ثمة إجماع على القول : إنه عاش ونشأ بين بني سلامان من بني فهم . من زملائه : تأبط شراً ، عمرو بن براقة . كان أشهر عدائي الشعراء الصعاليك .
اشتهر بقصيدته : « لامية العرب » وقد كتب حولها شروح كثيرة .
ترجمته في : موسوعة الشعر العربي العصر الجاهلي ٥٩/١ وما بعد ، وثمة ثبت بأهم المصادر عنه (٦٦٩/١ الموسوعة) .

ولم يقل : يظلّ قصداً إلى زمان له مزيداً اختصاص بالفواحش ، وهو الليل . وقول ابن هانيء [1] :

فما جازَه جودٌ ، ولا حلّ دونَهُ ولكن يصير الجود حيث يصيرُ

فإنه أراد أن يجمع الجود ، لا على سبيل التصريح ، ويثبته للمدوح ، لا على سبيل التصريح أيضاً ، فعمد إلى نفس الجود ، فنفى أن يكون متوزعاً يقوم منه جزء بهذا وجزء بذاك ، فنكّر الجود قصداً إلى فرد من أفراد الحقيقة ، ونفى أن يجوز ممدوحه ، فقال : فما جازه جود بالتنكير كما ترى ، تنبيهاً بذلك على أن لو جازه لكان قائماً بمحل هناك ، لامتناع قيامه بنفسه ، ثم لمثل هذا قال : ولا حل دونه ، كناية بذلك عن عدم توزعه وتقسمه ، ثم خصصه من بعدُ بجهة ، تلك الجهة الممدوحة ، بعد أن عرّفه باللام الاستغراقية ، فقال :

ولكن يصير الجود حيث يصير

كناية عن ثبوته له ، ومنه قولهم : مجلس فلان مظنة الجود والكرم .

وقد يظن أن ههنا قسما رابعا وهو : أن يكون المطلوب بالكناية الوصف والتخصيص معاً مثل ما يقال يكثُر الرماد في ساحة عمرو ، وفي الكناية عن : إنّ عمراً مضيافٌ ، فليس بذاك ، إذ ليس ما ذكر بكناية واحدة ، بل هما كنايتان ، وانتقال من لازمين إلى ملزومين ، أحد اللازمين : كثْرة الرماد ، والثاني : تقييدها ، وهو قولك : في ساحة عمرو.

واعلم أن الكناية في القسم الثاني والثالث ، تارة تكون مسوقة لأجل الموصوف المذكور ، كما تقول : فلان يصلي ويزكي ، وتتوصل بذلك إلى أنه مؤمن ، وفلان يلبس الغيار ، وتريد : أنه يهودي ، وكالأمثلة المذكورة . وتارة تكون مسوقة لأجل موصوف غير مذكور ، كما تقول

(١) ابن هانيء : هو الحسن بن هانيء ، أبو نواس ، شاعر الخمرة والزهد المعروف ..

في عرض من يؤذي المؤمنين : المؤمن هو الذي يصلي ويزكي ولا يؤذي أخاه المسلم ، وتتوصل بذلك إلى نفي الايمان عن المؤذي ، وكقوله علت كلمته في عرض المنافقين : ﴿ هُدىً للمُتّقينَ ﴿ الّذينَ يؤمنُونَ بالغَيْبِ ﴾ [1] إذا فسر الغيب : بالغيبة بمعنى : يؤمنون مع الغيبة عن حضرة النبي ﷺ أو عن جماعة المسلمين ، على معنى : هدى للذين يؤمنون عن اخلاص لا للذين يؤمنون عن نفاق .

انواع الكناية :

وإذ قد وعيت ما أملي عليك فنقول : متى كانت الكناية عُرضية ، على ما عرفت ، كان اطلاق اسم **التعريض** عليها مناسباً ، وإذا لم تكن كذلك نُظِرَ ؛ فإن كانت ذات مسافة بينها وبين المكني عنه متباعدة ، لتوسط لوازم ، كما في : كثير الرماد ، وأشباهه ، كان اطلاق اسم **التلويح** عليها مناسباً ، لأن التلويح هو : أن تشير إلى غيرك عن بعد ، وإن كانت ذات مسافة قريبة ، مع نوع من الخفاء ، كنحو : عريض القفا ، وعريض الوسادة ، كان اطلاق اسم **الرمز** عليها مناسباً ؛ لأن الرمز هو : أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية .

قال :

رَمَزَتْ إليَّ مخافةً من بعْلهـا   من غير أن تُبدي هناك كلامها

وإن كانت لا مع نوع الخفاء ، كقول أبي تمام :

أبَيْنَ فما يـزرن سوى كريم   وحسبك أن يَـزُرْنَ أبا سعيـدِ

فإنه في إفادة : أن أبا سعيد كريم ، غير خافٍ ، كان اطلاق اسم **الايماء والاشارة** عليها مناسباً ، وكقول البحتري :

أوَ مَا رأيت المجد ألقى رحلـه   في آل طلحة ، ثم لم يتحـوّل

(١) سورة البقرة ، الآيتان : ٢ - ٣ .

فإنه في إفادة : أن آل طلحة أماجد ، ظاهر ، وكقول الآخر :

إذا الله لم يَسْقِ إلاّ الكــرام فسقــى وجــوه بني حنبــل
وسقــى ديارهم باكــراً من الغيث في الزمــن الممحــل

فإنه في إفادة كرم بني حنبل ، كما ترى ، وكقول الآخر :

متى تخلو تميــمٌ مــن كريــمٌ ومَسْلَمَةُ بنُ عمرٍ ومن تميم؟

فإنه في إفادة كرم مَسْلَمَة أظهر من الجميع ، وأما قوله :

سألت الندى والجود مالي أراكما تبدلتما ذُلاّ بعــز مؤبــدِ
وما بال ركن المجد أمسى مهدما فقالا : أُصبِنْا بابن يحيى ، محمد
فقلت : فهلا مُتُّما عنــد موته فقد كنتما عبديه في كل مشهدِ
فقالا : أقمنا كي نُعَزّي بفقــده مسافة يومٍ نتلوه في غــدِ

في إفادة جود ابن يحيى ومجده فعلى ما ترى من الظهور .

واعلم أن التعريض تارة يكون على سبيل الكناية ، وأخرى على سبيل المجاز ، فإذا قلت : آذيتني ، فستعرف ، وأردت المخاطب ، ومع المخاطب انساناً آخر معتمداً على قرائن الاحوال ، كان من القبيل الأول ؛ وإن لم ترد إلاّ غير المخاطب كان من القبيل الثاني . فتأمل . وعلى هذا فقس وفرّع إن شئت ، فقد نبهتك .

بين الحقيقة والمجاز :

واعلم أن أرباب البلاغة ، وأصحاب الصياغة للمعاني ، مطبقون على أن المجاز أبلغ من الحقيقة ، وأن الاستعارة أقوى من التصريح ، بالتشبيه ، وأن الكناية أوقع من الافصاح بالذكر .

والسبب في أن المجاز أبلغ من الحقيقة هو ما عرفت أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، فأنت في قولك : رعينا الغيث ،

ذاكراً الملزوم : النبت ، مريداً به لازمه ، بمنزلة مدعي الشيء ببينة ، فإن وجود الملزوم شاهد لوجود اللازم ، لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم ، لأداء انفكاكه عنه ، إلى كون الشيء ملزوماً ، غير ملزوم باعتبار واحد ؛ وفي قولك : رعينا النبت ، مدّعٍ للشيء لا ببينة ، وكم بين ادعاء الشيء ببينة ، وبين ادعائه لا بها .

والسبب في أن الاستعارة أقوى من التصريح بالتشبيه أمران :

أحدهما : أن في التصريح بالتشبيه اعترافاً بكون المشبه به أكمل من المشبه في وجه التشبيه ، على ما قررت في باب التشبيه .

والثاني : أن في ترك التصريح بالتشبيه إلى الاستعارة ، التي هي مجاز مخصوص ، الفائدة التي سمعت في المجاز آنفاً ، من دعوى الشيء ببينة .

والسبب في أن الكناية عن الشيء أوقع من الافصاح بذكره ، نظير ما تقدم في المجاز ، بل عينه ، يبين ذلك أن مبنى الكناية كما عرفت على الانتقال من اللازم إلى ملزوم معين ، ومعلوم عندك أن الانتقال من اللازم إلى ملزوم معين يعتمد مساواته إياه ، لكنهما عند التساوي يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم إلى الملزوم ، إذ ذاك ، بمنزلة الانتقال من الملزوم إلى اللازم . فيصير حال الكناية كحال المجاز في كون الشيء معها مدعى ببينة ، ومع الافصاح بالذكر مدعى لا ببينة ؛ وبهذا الطريق ينخرط نحو : أمطرت السماء نباتاً ، في سلك ، نحو : رعينا الغيث . فافهم .

هذا ما أمكن من تقرير كلام السلف ، رحمهم الله ، في هذين الأصلين ، ومن ترتيب الأنواع فيهما ، وتذييلها بما كان يليق بها ، وتطبيق البعض منها بالبعض ، وتوفية كل من ذلك حقه على موجب مقتضى الصناعة ، وسيحمدها ما أوردت ذو البصائر ، وإني أوصيهم ، إن أوْرَثَهُمْ كلامي نوع استمالة ، وفاتهم ذلك في كلام السلف إذا تصفحوه ، أن لا يتخذوا ذلك مغمزاً للسلف أو فضلاً لي عليهم ، فغير

مستبدع في أيما نوع ، فرض أن بزل عن أصحابه ما هو أشبه بذلك النوع في بعض الأصول أو الفروع ، أو التطبيق للبعض بالبعض متى كانوا المخترعين له ، وإنما يستبدع ذلك ممن زجى عمره راتعاً في مائدتهم تلك ، ثم لم يقوَ أن يتنبه .

وعلماء هذا الفن ، وقليل ما هم ، كانوا في اختراعه ، واستخراج أصوله ، وتمهيد قواعدها ،وأحكام أبوابها وفصولها ، والنظر في تفاريعها ، واستقراء أمثلتها اللائقة بها ، وتلقطها من حيث يجب تلقطها ، وإتعاب الخاطر في التفتيش والتنقير عن ملاقطها ، وكدّ النفس والروح في ركوب المسالك المتوعرة إلى الظفر بها ، مع تشعب هذا النوع إلى شعب . بعضها أدق من البعض ، وتفننها أفانين بعضها أغمض من بعض ، كما عسى أن يقرع سمعك طرف من ذاك ، فعلوا ما وفت به القوة البشرية إذ ذاك، ثم وقع عند فتورها منهم ما هو لازم الفتور .

الخلاصة :

وأما بعد فإن خلاصة الأصلين هي : أن الكلمة لا تفيد البتة إلا بالوضع ، أو الاستلزام بوساطة الوضع ، وإذا استعملت فأما أن يراد : **معناها وحده** ، أو **غير معناها وحده** ، أو **معناها وغير معناها معا** ؛ **فالأول** هو : الحقيقة في المفرد ، وهي تستغني في الافادة بالنفس عن الغير ؛ **والثاني** : هو المجاز في المفرد ، وأنه مفتقر إلى نصب دلالة مانعة عن ارادة معنى الكلمة . **والثالث** : هو الكناية ، ولا بد من دلالة حال .

والحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين ، ويفترقان في التصريح ، وغير معناها في المجاز : أما أن يقدر قائماً مقام معناها بوساطة المبالغة في التشبيه ، أو لا يقدر ؛ **والاول** : هو الاستعارة ، **والثاني** : هو المجاز المرسل ؛ والمذكور في الاستعارة ، إما أن يكون : هو المشبه به ، أو المشبه . **والاول** : هو الاستعارة بالتصريح ، **والثاني** ؛ هو الاستعارة

بالكناية . وقرينتها أن يثبت للمشبه أو ينسب اليه ما هو مختص بالمشبه به؛ والمشبه به المذكور في الاستعارة بالتصريح ، أما أن يكون : مشبهه المتروك شيئاً له تحقق ، أو شيئاً لا تحقق له ، **والاول** : الاستعارة التحقيقية، **والثاني** : التخييلية .

والكلمة اذا اسندت فاسنادها ، بحسب رأي الاصحاب دون رأينا ، إما أن يكون على وفق عقلك وعلمك ، أو لا يكون ؛ **والاول** هو الحقيقة في الجملة ، **والثاني** هو المجاز فيها . ثم إن الحقيقة في الجملة : اما أن تكون مقرونة بافادة مستلزم ، أو لا تكون . **والأولى** : داخلة في الكناية، **والثانية** : داخلة في التصريح .

البلاغة :

وإذ قد عرفنا الحقيقة في المفرد وفي الجملة ؛ وعرفنا فيهما التصريح والكناية ، وعرفنا المجاز في المفرد وفي الجملة ؛ وعرفنا تنوع الكناية إلى : تعريض ، وتاويح ، ورمز ، وإيماء ، وإشارة : وعرفنا تنوع المجاز إلى مرسل مفيد ، وغير مفيد ؛ وإلى استعارة مصرح بها ، ومكنى عنها ؛ وعرفنا ما يتصل بذلك من التحقيقية ، والتخييلية ، والقطعية ،والاحتمالية؛ ومن الأضلية ، والتبعية ، على رأي الاصحاب ، دون رأينا ، على ما تقدم، والمجردة ، والمرشحة ؛ وحصل لنا العلم بتفاوت التشبيه في باب المبالغة إلى الضعف والقوة ، وإلى كونه تشبيهاً مرسلا ، وكونه تمثيلا ساذجاً ، وكونه تمثيلا بالاستعارة ، وكونه مثلا ، وقضينا الوطر عن كمال الاطلاع على هذه المقاصد ، فنقول :

تعريف البلاغة :

هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها ، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ، ولها ، أعني البلاغة **طرفان** : أعلى وأسفل ، متباينان تبايناً

لا يتّراءى له ناراهما ، وبينهما مراتب ، تكاد تفوت الحصر ، متفاوتة ؛ فمن الأسفل تبتدىء البلاغة ، وهو القدر الذي إذا نقص منه شيء التحق ذلك الكلام بما شبهناه به في صدر الكتاب من أصوات الحيوانات ، ثم تأخذ في التزايد متصاعدة إلى أن تبلغ حداً لاعجازٍ عجيبٍ يُدرك ولا يمكن وصفه ، كاستقامة الوزن : تُدرك ولا يمكن وصفها ، وكالملاحة. ومُدرِك الاعجاز عندي هو : الذوق ليس إلاّ ، وطريق اكتساب الذوق: طول خدمة هذين العلمين .

نعم ، للبلاغة وجوه ملتثمة ، ربما تيسرت اماطة اللثام عنها ، لتجلى عليك ، أما نفس وجه الإعجاز فلا .

الفصاحة :

وأما **الفصاحة** فهي قسمان : راجع إلى المعنى ، وهو خلوص الكلام عن التعقيد ، وراجع إلى اللفظ ، وهو أن تكون الكلمة عربية أصلية ، وعلامة ذلك أن تكون على ألسنة الفصحاء من العرب ، الموثوق بعربيتهم، أدْور ، واستعمالهم لها أكثر ، لا مما أحدثها المولدون ، ولا مما أخطأت فيه العامة ؛ وأن تكون أجرى على قوانين اللغة ، وأن تكون سليمة عن التنافر.

والمراد بتعقيد الكلام هو : أن يعثّر صاحبه فكرك في متصرفه ، ويُشيِكُ [1] طريقك إلى المعنى ، ويوعر مذهبك نحو ، حتى يقسم فكرك ، ويشعب ظنك إلى أن لا تدري من أين تتوصل ، وبأي طريق معناه يتحصل ، كقول الفرزدق :

وما مثلــه في النــاس إلاّ مملكــاً ... أبو أمــه حي أبــوه يقاربــه

أو كقول أبي تمام :

ثانيــه في كبــد السماء ولم يكــن ... كاثنين ثان إذ همــا في الغــار

(١) يشيك : يوقع في الشوك .

وغير المعقد هو : أن يفتح صاحبه لفكرتك الطريق المستوي ويمهده، وإن كان في معاطف نصب عليه المنار ، أوقد الانوار ، حتى تسلكه سلوك المتبين لوجهته ، وتقطعه قطع الواثق بالبجح [1] في طيته .

انموذج قرآني :

وإذ قد وقفت عليّ البلاغة ، وعثرت على الفصاحة المعنوية واللفظية، فأنا أذكر على سبيل الأنموذج آية أكشف لك فيها عن وجوه البلاغة والفصاحتين ، ما عسى يسترها عنك ، ثم أن ساعدك الذوق أدركت منها ما قد أدرك من تحدّوا بها ، وهي قوله ، علت كلمته : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ [2] .

والنظر في هذه الآية من **أربع جهات** : من جهة **علم البيان** ، ومن جهة **علم المعاني** ، وهما مرجع **البلاغة** . ومن جهة **الفصاحة المعنوية** ومن **جهة الفصاحة اللفظية** .

النظر في الآية من جانب البلاغة :

أما النظر فيها من جهة **علم البيان** وهو : النظر فيما فيها من المجاز والاستعارة ، والكناية وما يتصل بها فنقول : إنه عز سلطانه ، لما أراد أن يبين معنى : أردنا أن نرد ما انفجر من الأرض إلى بطنها فارتد ، وأن نقطع طوفان السماء فانقطع ، وأن نغيض الماء النازل من السماء فغاض ، وأن نقضي أمر نوح ، وهو انجاز ما كنا وعدنا ، من اغراق قومه فقضي ، وأن نسوي السفينة على الجودي فاستوت ؛ وأبقينا الظلمة غرقى ، بني الكلام على تشبيه المراد بالمأمور الذي لا يتأتى منه ، لكمال هيبته ، العصيان وتشبيه تكوين المراد بالأمر الجزم النافذ في تكون المقصود،

(1) بجح : فرح ، والبجح : الفرح .
(2) سورة هود ، الآية : ٤٤ .

تصويراً لاقتداره العظيم ، وإن السماوات والأرض ، وهذه الأجرام العظام تابعة لارادته إيجاداً واعداماً ، ولمشيئته فيها تغييراً وتبديلاً ، كأنهما عقلاء مميزون ، قد عرفوه حق معرفته ، وأحاطوا علماً بوجوب الانقياد لأمره ، والاذعان لحكمه ، وتحتم بذل المجهود عليهم في تحصيل مراده، وتصوروا مزيد اقتداره ، فعظمت مهابته في نفوسهم ، وضربت سرادقها في أفنية ضمائرهم . فكما يلوح لهم اشارته كان المشار اليه مقدماً ، وكما يرد عليهم أمره كان المأمور به متمماً ، لا تلقي لاشارته بغير الامضاء والانقياد ، ولا لأمره بغير الاذعان والامتثال .

ثم بنى على تشبيهه هذا نظم الكلام ، فقال جل وعلا : قيل ، على سبيل المجاز عن الارادة الواقع بسببها قول القائل ، وجعل قرينة المجاز الخطاب للجماد وهو : يا أرض وياسماء ، ثم قال كما ترى : يا أرض ويا سماء ، مخاطباً لهما على سبيل الاستعارة للشبه المذكور ، ثم استعار لغؤر الماء في الارض البلع الذي هو اعمال الجاذبة في المطعوم للشبه بينهما ، وهو الذهاب إلى مقر خفي ، ثم استعار الماء للغذاء استعارة بالكناية تشبيهاً له بالغذاء ، لتقوي الأرض بالماء في الانبات للزروع والأشجار تقوي الآكل بالطعام ، وجعل قرينة الاستعارة لفظة : ابلعي ، لكونها موضوعة للاستعمال في الغذاء دون الماء ، ثم أمر على سبيل الاستعارة للشبه المقدم ذكره ، وخاطب في الأمر ترشحاً لاستعارة النداء، ثم قال : ماءك ، باضافة الماء إلى الأرض على سبيل المجاز ، تشبيهاً لاتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالمالك ، واختار ضمير الخطاب لأجل الترشيح ، ثم اختار لاحتباس المطر : الاقلاع ، الذي هو ترك الفاعل . الفعل للشبه بينهما في عدم ما كان ، ثم أمر على سبيل الاستعارة وخاطب في الأمر قائلا : اقلعي ، لمثل ما تقدم في : ابلعي ، ثم قال : ﴿ وغِيضَ الماء وقُضِيَ الأمْرُ واسْتَوَتْ على الجُودِيِّ ﴾ [1] وقيل بعد : أفَلَمْ يصرح

(١) سورة هود ، الآية : ٤٤ .

بمن غاض الماء ، ولا بمن قضى الامر ، وسوى السفينة ؛ وقال : بُعْداً، كما لم يصرح بقائل : يا أرض وياسماء ، في صدر الآية ، سلوكاً في كل واحد من ذلك لسبيل الكناية ان تلك الامور العظام لا تتأتى إلاّ من ذي قدرة ، لا يكتنه قهار لا يغالب ، فلا مجال لذهاب الوهم إلى أن يكون غيره ، جلت عظمته ، قائل يا أرض وياسماء ، ولا غائض مثل ما غاض . ولا قاضي مثل ذلك الأمر الهائل ، أو أن تكون تسوية السفينة واقرارها بتسوية غيره واقراره ؛ ثم خَتَمَ الكلام بالتعريض ، تنبيهاً لسالكي مسلكهم في تكذيب الرسل ظلماً لأنفسهم لا غير ، خَتْمَ اظهار لمكان السخط ، ولجهة استحقاقهم إياه ؛ وإن قيمة الطوفان ، وتلك الصورة الهائلة ، ما كانت إلاّ لظلمهم .

وأما النظر فيها من حيث علم المعاني ، وهو : النظر في فائدة كل كلمة منها ، وجهة كل تقديم وتأخير فيما بين جملها ، فذلك أنه اختير : **يا** ، دون سائر أخواتها لكونها أكثر في الاستعمال ، وإنها دالّة على بعد المنادي الذي يستدعيه مقام اظهار العظمة ، وابداء شأن العزة والجبروت، وهو تبعيد المنادى المؤذن بالتهاون به . ولم يقل : يا أرضِ بالكسر لامداد التهاون ، ولم يقل يا أيتها الأرضُ لقصد الاختصار ، مع الاحتراز عما في : أيتها ، من تكلف التنبيه غير المناسب بالمقام ، واختير لفظ : **الأرض** دون سائر أسمائها لكونه أخف وأدور ، واختير لفظ : **السماء** لمثل ما تقدم في الأرض ، مع قصد المطابقة ، وستعرفها ، واختير لفظ : **ابلعي** ، على : ابتلعي ، لكونه أخصر ، ولمجيء خط التجانس بينه وبين: **اقلعي** ، أوفر ، وقيل : **ماءك** ، بالإفراد دون الجمع ، لما كان في الجمع من صورة الاستكثار المتأبي عنها مقام اظهار الكبرياء والجبروت ، وهو الوجه في افراد الارض والسماء وإنما لم يقل : **ابلعي** ، بدون المفعول ، أن لا يستلزم تركه ما ليس بمراد من تعميم الابتلاع للجبال والتلال ، والبحار وساكنات الماء بأسرهن ، نظراً إلى مقام ورود الامر ، الذي هو مقام عظمة وكبرياء . ثم إذا بين المراد اختصر الكلام مع : **اقلعي**، احترازاً

عن الحشو المستغنى عنه ، وهو الوجه في أن لم يقل : قيل : يا أرض ابلعي ماءك فبلعت ، وياسماء أقلعي فأقلعت ؛ واختير . **غيض** ، على : غيّض ، المشدد ، لكونه أخصر ، وقيل : **الماء** ، دون أن يقال : ماء طوفان السماء ، وكذا : **الامر** ، دون أن يقال : أمر نوح ، وهو انجاز ما كان الله وعد نوحاً من اهلاك قومه ، لقصد الاختصار ، والاستغناء بحرف التعريف عن ذلك ، ولم يقل : سويت على الجودي ، بمعنى : أقرت ، على نحو : قِيل وغِيض وقُضِيَ في البناء للمفعول ، اعتباراً لبناء الفعل للفاعل ، مع السفينة في قوله : وهي تجري بهم في موج ، مع قصد الاختصار في اللفظ ، ثم قيلَ : بُعْداً للقَوْمِ ، دون أن يقال : ليبعد القوم ، طلباً للتأكيد مع الاختصار ، وهو نزول : بعداً ، منزلة : ليبعدوا بعداً ، مع فائدة أخرى ، وهو استعمال اللام مع : بعداً ، الدال على معنى أن البعد حق لهم ؛ ثم أطلق الظلم ليتناول كل نوع حتى يدخل فيه ظلمُهُم أنفُسَهم ، لزيادة التنبيه على فظاعة سوء اختيارهم في تكذيب الرسل . هذا من حيث النظر إلى **تركيب الكلم** .

وأما من حيث النظر إلى **ترتيب الجمل** فذاك أنه قد قدم النداء على الامر . فقيل يا أرض ابلعي ، وياسماء أقلعي ، دون أن يقال : ابلعي يا أرض ، وأقلعي يا سماء ، جرياً على مقتضى اللازم فيمن كان مأموراً حقيقة ، من تقديم التنبيه ، ليتمكن الامر الوارد عقيبه في نفس المنادى ، قصداً بذلك لمعنى الترشيح ، ثم قدم أمر الارض على أمر السماء ، وابتدىء به لابتداء الطوفان منها ، ونزولها لذلك في القصة منزلة الاصل ، والاصل بالتقديم أولى ، ثم اتبعهما قوله : وغيض الماء ، لاتصاله بقصة الماء وأخذه بحجزتها ، ألا ترى أصل الكلام : قيل يا أرض ابلعي ماءك فبلعت ماءها، وياسماء اقلعي عن ارسال الماء فأقلعت عن ارساله ، وغيض الماء النازل من السماء فغاض ، ثم اتبعه ما هو المقصود من القصة وهو قوله : وقضي الأمر ، أي أنجز الموعود من إهلاك الكفرة وإنجاء نوح ومن معه في السفينة ، ثم اتبعه حديث السفينة وهو قول : واستوت على الجودي ،

ثم ختمت القصة بما ختمت . هذا كله نظر في الآية من جانب البلاغة .

النظر في الآية من جانب الفصاحة :

وأما النظر فيها من جانب الفصاحة المعنوية فهي كما ترى : نظم للمعاني لطيف ، وتأدية لها ملخصة مبينة ، لا تعقيد يعثر الفكر في طلب المراد ، ولا التواء يشيك الطريق إلى المرتاد ، بل إذا جربت نفسك ، عند استماعها ، وجدت ألفاظها تسابق معانيها ، ومعانيها تسابق ألفاظها ، فما من لفظة في تركيب الآية ونظمها تسبق إلى أذنك ، إلاّ ومعناها أسبق إلى قلبك .

وأما النظر فيها من جانب الفصاحة اللفظية : فألفاظها على ما ترى عربية مستعملة ، جارية على قوانين اللغة ، سليمة عن التنافر ، بعيدة عن البشاعة عذبة على العذبات ، سليسة على الاسلات ، كل منها كالماء في السلاسة ، وكالعسل في الحلاوة ، وكالنسيم في الرقة .

ولله در شأن التنزيل ، لا يتأمل العالم آية من آياته إلاّ أدرك لطائف لا تسع الحصر ، ولا تَظُنَّنّ الآية مقصورة على ما ذكرت ، فلعل ما تركت أكثر مما ذكرت ، لأن المقصود لم يكن إلاّ مجرد الإرشاد لكيفية اجتناء ثمرات علمي المعاني والبيان ، وان لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول ، أقر أمنهما على المرء لمراد الله تعالى من كلامه ، ولا اعون على تعاطي تأويل مشتبهاته ، ولا أنفع في درك لطائف نكته وأسراره ، ولا أكشف للقناع عن وجه اعجازه ، هو الذي يوفي كلام رب العزة من البلاغة حقه ، ويصون له في مظان التأويل ماءه ورونقه ، ولكمْ آية من آيات القرآن تراها قد ضيمت حقها ، واستلبت ماءها ورونقها ، ان وقعت أرض من ليسوا من أهل هذا العلم ، فأخذوا بها في مآخذ مردودة ، وحملوها على محامل غير مقصودة ، وهم لا يدرون ، ولا يدرون أنهم لا يدرون ، فتلك إلاّ آي من مآخذهم في عويل ، ومن

محاملهم على ويل طويل ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً ، ثم مع ما لهذا العلم من الشرف الظاهر ، والفضل الباهر ، لا ترى علماً لقي من الضيم ما لقي ، ولا مني من سوم الخسف بما مني ، أين الذي مهّد له قواعدَ ، ورتّب له شواهدَ ، وبيّن له حدوداً يرجع إليها ، وعيّن له رسوماً يعرج عليها ، ووضع له أصولا وقوانين ، وجمع له حججاً وبراهين ، وشمر لضبط متفرقاته ذيله ، واستنهض في استخلاصها من الأيدي رجله وخيله ، علم تراه : أيادي سبأ ، فجزء حوته الدبور ، وجزء حوته الصبا.

أنظر **باب التحديد** فإنه جزء منه في أيدي من هو ؟ أنظر **باب الاستدلال** فإنه جزء منه في أيدي من هو ؛ بل تصفح معظم **أبواب أصول الفقه** ، من أي علم هي ؟ ومن يتولاها ؟ .

وتأمل في مودعات من مباني الايمان ، ما ترى من تمناها سوى الذي تمناها وعد وعد ، ولكن الله جلت حكمته ، إذ وفق لتحريك القلم فيه ، عسى أن يعطي القوس باريها بحول منه ، عز سلطانه ، وقوة ؛ فما الحول والقوة إلاّ به .

علم البديع [1]

وإذ قد تقرر ، أن البلاغة بمرجعيها وأن الفصاحة بنوعيها ، مما يكسو الكلام حلة التزيين ، ويرقيه أعلى درجات التحسن ، فههنا وجوه مخصوصة ، كثيراً ما يصار اليها ، لقصد تحسين الكلام ، فلا علينا أن نشير إلى الاعرف منها ، وهي **قسمان** : قسم يرجع إلى المعنى ، وقسم يرجع إلى اللفظ .

البديع المعنوي

فمن القسم الاول :

(**المطابقة**) : وهي أن تجمع بين متضادين ، كقوله :

أما والذي أبكى وأضحك والـــذي ... أمات وأحيا والذي أمره الأمر

وقوله علت كلمته : ﴿ اللّهُمَّ مَالِكَ المُلْكِ تُؤْتِي المُلْكَ مَنْ تَشَاء وتَنْزِعُ المُلْكَ مِمَّنْ تَشَاء وتُعِزُّ مَنْ تَشَاء وتُذِلُّ مَنْ تشاء﴾[2] ، وقوله : ﴿ فَلْيَضْحَكوا قَليلاً ولْيَبْكوا كثيراً ﴾ [3] ، وقوله : ﴿ وتَحْسَبُهُمْ أيْقَاظاً وهُمْ رُقُودٌ ﴾ [4] .

(١) انظر فصل : علم البديع في كتاب التلخيص وشرحه ، ففيه شرح واف وتفصيل : ٣٤٧ — ٤٠٨ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ٢٦ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ٨٢ .

(٤) سورة الكهف ، الآية : ١٨ .

(ومنه **المقابلة**) ، وهي أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر ، وبين ضديهما . ثم إذا شرطت هنا شرطاً شرطت هناك ضده ، كقوله عز وعلا : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطى واتَّقى * وصَدَّقَ بالحُسْنى * فسنيسِّره لليُسْرى * وأمَّا مَنْ بَخِلَ واسْتَغْنى وكَذَّبَ بالحُسْنى * فسنيَسِّره للعُسْرى ﴾ (1) لما جعل التيسير مشتركاً بين الاعطاء والاتقاء والتصديق ، جعل ضده وهو التعسير مشتركاً بين أضداد تلك وهي : المنع والاستغناء والتكذيب .

(ومنه **المشاكلة**) ، وهي أن تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ، كقوله :

قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخــه   قلت اطبخوا لي جبــة وقميصــا

وقوله : ﴿ صِبْغَةُ اللهِ ﴾ (2) وقوله : ﴿ فَمَنِ اعْتَدى عليكُمْ فاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ ما اعْتدى عَلَيْكُمْ ﴾ (3) ، وقوله : ﴿ ومَكَرُوا ومَكَرَ الله ﴾ (4) وقوله : ﴿ تَعْلَمُ ما في نفسي ولاَ أَعْلَمُ ما في نَفْسِكَ ﴾ (5) ، وقوله : ﴿ يَدُ اللهِ مَغْلولةٌ غُلَّتْ أَيْديهم ولُعِنُوا بما قالُوا بلْ يَدَاهُ مَبْسوطَتَانِ ﴾ (6) ، وقوله : ﴿ وجَزاءُ سَيِّئةٍ سَيِّئةٌ مِثْلُها ﴾ (7) .

(ومنه **مراعاة النظير**) : وهي عبارة عن الجمع بين المتشابهات ، كقوله :

وحرف كنونٍ تحت راء ولم يكن   بدالٍ ، يؤم الرسم غيره النقطُ

---

(1) سورة الليل ، الآيات : ٥ — ١٠ .
(2) سورة البقرة ، الآية : ١٣٨ .
(3) سورة البقرة ، الآية : ١٩٤ .
(4) سورة آل عمران ، الآية : ٥٤ .
(5) سورة المائدة ، الآية : ١١٦.
(6) سورة المائدة ، الآية : ٦٤.
(7) سورة الشورى ، الآية : ٤٠.

(ومنه **المزاوجة**) : وهي أن تزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء، كقوله :

إذا ما نهى الناهي ، فلج بي الهوى   أصاخ إلى الواشي ، فلج به الهجرُ

(ومنه **اللف والنشر**) : وهما : أن تلف بين شيئين في الذكر ، ثم تتبعهما كلاماً مشتملا على متعلق بواحد وبآخر من غير تعيين ، ثقة بأن السامع يرد كلا منهما إلى ما هو له ، كقوله عز وعلا : ﴿ ومِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ والنَّهارَ لِتَسْكُنُوا فيه ولِتَبْتَغوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (1) .

(**ومنه الجمع**) : وهو أن تدخل شيئين فصاعداً في نوع واحد ، كقوله :

إن الفراغ والشباب والجده   مفسدة للمرء أي مفسدة

وقوله عز وعلا : ﴿ المالُ والبَنُونُ زينَةُ الحياةِ الدُّنْيا ﴾ (2)

(**ومنه التفريق**) : وهو أن تقصد إلى شيئين من نوع ، فتوقع بينهما تبايناً ، كقوله :

ما نوال الغمام وقت ربيع   كنوال الامير وقت سخاء
فنوال الامير بدرة عين   ونوال الغمام قطرة ماء

(**ومنه التقسيم**) : وهو أن تذكر شيئاً ذا جزأين أو أكثر ، ثم تضيف إلى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك ، كقوله :

أديبانِ في بلخٍ لا يأكلان   إذا صحبا المرء ، غير الكبد
فهذا طويل كظل القناة   وهذا قصير كظل الوتد

---

(1) سورة القصص ، الآية : ٧٣ .
(2) سورة الكهف ، الآية : ٤٦ .

(**ومنه الجمع مع التفريق**) : وهو أن تدخل شيئين في معنى واحد ، وتفرق جهتي الادخال ، كقوله :

قد اسود كالمسك صدغا وقد طاب كالمسك خلقا

فإنه شبه الصدغ والخلق بالمسك ، ثم فرق بين وجهي المشابهة كما ترى.

(**ومنه الجمع مع التقسيم**) : وهو أن تجمع أموراً كثيرة تحت حكم ثم تقسم ، أو تقسم ثم تجمع ، **مثال الاول** قول المتنبي :

الدهر معتذر ، والسيف منتظر ، وأرضهم لك مصطاف ومرتبع
للسبي مانكحوا ، والقتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا ، والنار مازرعوا

فإنه جمع في البيت الاول أرض العدو وما فيها في كونها خالصة للمدوح ، وقسم في الثاني . **ومثال الثاني** قول حسان ، رضي الله عنه [1] :

قوم إذا حاربوا ضرّوا عدوهم أو حاولوا النفع في أشياعهم نفعوا
سجية تلك منهم غير محدثة ، إن الخلائق ، فاعلم ، شرّها البدعُ

حيث ذكر ضرهم للأعداء ونفعهم للأولياء ،
سجية تلك .

جمع مع التفريق والتقسيم) : كما إذا قلت :

أ وكالنار حراً محيا حبيبي وحرقة بالي
ضوئه في اختيال وهذا لحرقته في اختلال

ولك أن تلحق بهذا القبيل قوله عز سلطانه : ﴿ يَوْمَ يأتِ لا تَكَلَّمُ

(١) حسان بن ثابت بن المنذر ... من الخزرج وهم أنصار النبي (صلى الله عليه وسلم) كان شاعر النبي والمسلمين دون منازع . اتفق القوم على أنه عاش مائة وعشرين سنة ، وهو من الشعراء المخضرمين ، توفي سنة ٥٠ للهجرة بعد أن كف بصره في آخريات أيامه . (مقدمة الديوان بشرح البرقوقي) ، عن مصادر ترجمته ، انظر ص ٩٦ من (شرح أهدى سبيل) من منشورات الدار .

نَفْسٌ إلاّ باذْنِه فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وسعيدٌ * فأمّا الّذينَ شَقُوا ففي النّار ﴾ (١) الآيَةَ ﴿ وأمّا الّذينَ سُعِدُوا ففي الجنّة ﴾ (٢) .

(ومنه الايهام) : وهو أن يكون للفظ استعمالان : قريب وبعيد ، فيذكر لإيهام القريب في الحال إلى أن يظهر أن المراد به البعيد ، كقوله :

حملناهم طراً على الدهـــم بعدما خلعنا عليهم بالطعان ملابســا

أراد بالحمل على الدهم تقييد العدا ، فأوهم أركابهم الخيل الدهم كما ترى ، وقوله سبحانه : ﴿ الرّحْمَنُ على العَرْشِ اسْتَوى ﴾ (٣) وقوله : ﴿ والأرضَ جميعاً قَبْضَتُهُ يومَ القِيامة والسّموات مَطْويّاتٌ بيمينه ﴾ (٤) ، وأكثر المتشابهات من هذا القبيل .

ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم ، كقوله :

هو البـــدر إلا أنه البحر زاخـــراً سوى أنه الضرغام لكنه الوبــل

(**ومنه التوجيه**) : وهو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال للاعور : ليت عينيه سواء ، وللمتشابهات من القرآن مدخل في هذا النوع باعتباره .

(**ومنه سوق المعلوم مساق غيره**) ولا أحب تسميته **بالتجاهل** ، كقوله :

أذاك أم نمش بالوشي أكرعـــــه أذاك أم خاضب بالسبي مرتعــه

وقولها (٥) :

أيا شجر الخابور ما لكَ مورقاً كأنك لم تجزع على ابن طريف

---

(١) سورة هود ، الآيتان : ١٠٥ - ١٠٦ .
(٢) سورة هود ، الآية : ١٠٨ .
(٣) سورة طه ، الآية : ٥ .
(٤) سورة الزمر ، الآية : ٦٧ .
(٥) البيت للخارجية ، وهي ليلى بنت طريف ، قالته ترثي أخاها حين قتل . (ترجمتها في شرح أهدى سبيل) ص ١٠٨ .

وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وإنّا أوْ إيّاكُمْ لَعَلى هُدىً أوْ في ضَلالٍ مُبينٍ ﴾ (١) .

(ومنه الاعتراض) : ويسمى الحشو ، وهو أن تدرج في الكلام ما يتم المعنى بدونه ، كقول طرفة :

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمي

فأدرج غير مفسدها ، وكما قال النابغة :

لعمري ، وما عمري على بهين ، لقد نطقت بطلا على الاقارع

فأدرج : وما عمري على بهين ، وكما قال ابن المعتز :

إن يحيى ، لا زال يحيى ، صديقي وخليلي من دون هذه الأنام

فأدرج : لا زال يحيى ، وكما قال عز قائلا : ﴿ فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلُوا فاتّقُوا النّار ﴾ (٢) ، فقوله ولن تفعلوا اعتراض ، وكما قال : ﴿ فلاَ أُقْسِمُ بمَواقِعِ النُّجُومِ * وإنّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عظيمٌ ﴾ (٣) ، فقوله : ﴿وإنّه لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلمون عَظيمٌ ﴾ (٣) اعتراض . وقوله : ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٣) اعتراض في اعتراض .

(ومنه الاستتباع) : وهو المدح بشيء على وجه يستتبع مدحاً آخر ، كقوله :

نهبت من الاعمار ما لو حويته لهُنِّئَتِ الدنيا بأنك خالدُ

ألا تراه كيف مدحه بالشجاعة على وجه ، استتبع مدحه بكمال السخاء وجلال القدر من وجه آخر ؟ ويوضح لك ما ذكرت إذا قسته على قولك : نهبت من الاعمار ما لو اجتمع لك لبقيت مخلدا .

---

(١) سورة سبأ ، الآية : ٢٤ .
(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٤ .
(٣) سورة الواقعة ، الآيتان : ٧٥ — ٧٦ .

(**ومنهالالتفات**) : وقد سبق ذكره في علم المعاني .

(**ومنه تقليل اللفظ ولا تقليله**) : مثل : يا وهيا ، وغاض ، وغيض، إذا صادفا الموقع . ويتفرع عليهما **الايجاز** في الكلام **والاطناب** فيه وقد سبقا في الذكر .

البديع اللفظي :

(**ومن القسم الثانى التجنيس**) : وهو تشابه الكلمتين في اللفظ ، والمعتبر منه في باب الاستحسان عدة أنواع :

احدها : التجنيس التام : وهو أن لا يتفاوت المتجانسان في اللفظ ، كقولك : رحبة رحبة .

وثانيها التجنيس الناقص : وهو أن يختلفا في الهيئة دون الصورة ، كقولك : البُرْدُ يمنع البَرْد ، وكقولك : البدعة شَرَكُ الشِّرْكِ ، وكقولك: الجهول اما مُفْرِطٌ أو مُفَرِّطٌ . والمشدد في هذا الباب يقام مقام المخفف نظراً إلى الصورة ، فاعلم .

وثالثها : التجنيس المذيل : وهو أن يختلفا بزيادة حرف ، كقولك مالي كمالي ، وجدي جهدي ، وكاس كاسب .

ورابعها : التجنيس المضارع أو المطرف : وهو أن يختلفا بحرف أو حرفين مع تقارب المخرج ، كقولك في الحرف الواحد : دامس وطامس، وحصب وحسب ، وكثب وكثم ، وفي الحرفين كقولهم : ما خصصتني وإنما خسستني .

وخامسها : التجنيس اللاحق : وهو أن يختلفا لا مع التقارب ، كقولك : سعيد بعيد ، وكاتب كاذب ، وعابد عائب .

والمختلفان في اللاحق إذا اتفقا كتبة كقولك : عائب عابث . سمي تجنيس تصحيف .

والمتجانسان إذا وردا على نحو قولهم : من طلب وجَدّ وجَدَ ، أو قولهم : من قرع باباً ولَجّ ولَجَ . وعلى نحو : المؤمنون هينون لينون، وجئتك من سبأ بنبأ ، أو على نحو ، قولهم : النبيذ بغير النّغم غيمٌ وبغير الدّسم سُمٌ سمي : ذلك مزدوجاً ومكررا ومرددا .

وها هنا نوع آخر يسمى : تجنيساً مشوشاً ، وهو مثل قولك : بلاغة وبراعة .

وإذا وقع أحد المتجانسين في التام مركباً ولم يكن مخالفاً في الخط ، كقوله :

إذا ملك لم يكن ذاهبه فدعه فدولته ذاهبه

سمي : متشابهاً .

وإن كان مخالفاً في الخط كقوله :

كلكم قد أخذ الجام ولا جـــام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا

سمي مفروقاً .

ومما يلحق بالتجنيس نظير قوله عز وجل : ﴿ قالَ إنّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ القَالِينَ ﴾ [1] ﴿ وجَنَا الجَنَّتَينِ دانٍ ﴾ [2] ، وكثيراً ما يلحق بالتجنيس الكلمتان الراجعتان إلى أصل واحد في الاشتقاق ، مثل ما في قوله عز اسمه : ﴿ فأقِمْ وجْهَكَ للدّينِ القيّمِ ﴾ [3] وقوله : ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾ [4]

ومن جهات الحسن رد العجز إلى الصدر ، وهو أن يكون احدى الكلمتين المتكررتين ، أو المتجانستين ، أو الملحقتين بالتجانس ، في آخر البيت ، والاخرى قبلها في أحد المواضع الخمسة من البيت وهي :

---

(١) سورة الشعراء ، الآية : ١٦٨ .
(٢) سورة الرحمن ، الآية : ٥٤ .
(٣) سورة الرؤم ، الآية : ٤٣.
(٤) سورة الواقعة ، الآية : ٨٩.

صدر المصراع الاول ، وحشوه ، وآخره ، وصدر المصراع الثاني ، وحشوه ، كما إذا قلت :

مشتهر في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر

في علمه مشتهر وحلمه وزهده وعهده مشتهر

في علمه وحلمه وزهده مشتهر وعهده مشتهر

في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر

والاحسن في هذا النوع أن لا يرجع الصدر والعجز إلى التكرار .

ومن جهات الحسن **القلب** كقولك : حسامُه فتحٌ لأوليائه حتفٌ لأعدائه . وأنه يسمى : **مقلوب الكل** ، أو كقوله : **اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا** ، وإنه يسمى : **مقلوب البعض** ، وإذا وقع أحد المقلوبين قلب الكل في أول البيت والثاني في آخره سمي : **مقلوبا مجنحاً** ، وإذا وقع قلب الكل في كلمتين أو أكثر شعراً أو غير شعر كقولك : كيلُ مليكٍ ، وخانٌ إذا ناخ ، وقوله :

أُسْ أرملاً إذا عَرا وارْعَ إذا المرْء أسَا

مقلوباً مستوياً .

ومن جهات الحسن **الاسجاع** : وهي في النثر ، كما في القوافي في الشعر ، ومن جهاته الفواصل القرآنية ، والكلام في ذلك ظاهر .

ومن جهات الحسن **الترصيع** وهو أن تكون الالفاظ مستوية الاوزان متفقة الاعجاز أو متقاربتها ، كقوله عز اسمه : ﴿ إنّ إلَيْنا إيَابَهُمْ * ثمّ إنّ عَلَيْنا حِسَابَهُمْ ﴾ [1] وقوله : ﴿ إنّ الأبْرارَ لَفي نعيمٍ * وإنّ الفُجّارَ لَفي جَحيمٍ ﴾ [2] وكقوله : ﴿ وآتَيْناهُما الكِتابَ

(١) سورة الغاشية ، الآيتان : ٢٥ — ٢٦ .

(٢) سورة الانفطار ، الآيتان : ١٣ — ١٤ .

المُسْتَبِينَ ، وهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيم ﴾ [1] وأصل الحسن في جميع ذلك أن تكون الالفاظ توابع للمعاني لا أن تكون المعاني لها توابع ، أعني : أن لا تكون متكلفة ، ويورد الاصحاب هاهنا أنواعاً ، مثل : كون الحروف منقوطة أو غير منقوطة ، أو البعض منقوطاً والبعض غير منقوط بالسوية ، فلك أن تستخرج من هذا القبيل ما شئت ،وتلقب كلاً من ذلك بما أحببت .

خاتمة :

وإذ قد تحققت أن علم المعاني والبيان هو : معرفة خواص تراكيب الكلام ، ومعرفة صياغات المعاني ، ليتوصل بها إلى توفية مقامات الكلام حقها،بحسب ما يفي به قوة ذكائك ، وعندك علم أن مقام الاستدلال بالنسبة إلى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها ، وشعبة فردة من دوحتها ، علمت أن تتبُّع تراكيب الكلام الاستدلالي ، ومعرفة خواصها، مما يلزم صاحب علم المعاني والبيان ، وحين انتصبنا لافادته لزمنا أن لا نضن بشيء هو من جملته ، وأن نستمد الله التوفيق في تكملته .

---

(١) سورة الصافات ، الآيتان : ١١٧ – ١١٨ .

علم الاستدلال

او

علم خواص تركيب الكلام

علـم الاستـدلال

توطئة :

الكلام إلى تكملة علم المعاني وهي تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال ولولا اكمال الحاجة إلى هذا الجزء من علم المعاني ، وعظم الانتفاع به لما اقتضانا الرأي أن نرخي عنان القلم فيه ، علماً منّا بأن من أتقن أصلا واحداً من علم البيان ، كأصل التشبيه أو الكناية أو الاستعارة ، ووقف على كيفية مساقه لتحصيل المطلوب به ، أطلعه ذلك على كيفية نظم الدليل . وكأني بكلامي هذا ، إن أنت تحققه ، أعالج من تصديقك به ، ويقينك لديه ، باباً مقفلاً لا يهجس في ضميرك سوى هاجس دبيبه ، فعل النفس اليقظي إذا أحست بنبأ من وراء حجاب ؛ لكنا إذا أطلعناك على مقصود الاصحاب من هذا الجزء على التدريج ، مقررين لما عندنا من الآراء في مظان الاختلاف بين المتقدمين منهم والمتأخرين ، رجعنا في هذه المقالة بإذن الله تعالى محققين ، ورفعنا إذ ذاك الحجاب الذي يواري عنك اليقين .

اعلم أن الكلام في الاستدلال يستدعي تقديم الكلام في الحد لافتقار الاستدلال ، كما ستقف عليه ، إلى معرفة أجزائه ومعرفة ما بينها من الملازمات والمعاندات ، والذي يرشد إلى ذلك هو الحد ، فلا غنى لصاحب الاستدلال عن أن يكون صاحب الحد ، ونحن على أن نورد ذلك في قسمين [1] : **احدهما** في ذكر الحد وما يتصل به ، **وثانيهما** : في ذكر الاستدلال وما يتصل به .

---

(١) في الأصل هي : فصلين ، إنما أبدلت توخياً لحسن تقسيم الكتاب ، وكذلك بقية فصول هذا العلم .

القسم الأول

الحد وما يتصل به

تعريف :

من تكملة علم المعاني في الحد وما يتصل به .

الحد، عندنا دون جماعة من ذوي التحصيل،عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه ، أو بلوازمه ، أو بما يتركب منهما ، تعريفاً جامعاً مانعاً . ونعني بالجامع ، كونه : متناولاً لجميع افراده إن كانت له أفراد ، وبالمانع ، كونه آبياً دخول غيره فيه . فإن كان ذلك الشيء حقيقة من الحقائق ، مثل حقيقة الحيوان والانسان والفرس ، وقع تعريفاً للحقيقة ، وإن لم يكن مثل : العنقاء أو مثل : المرسن ، وقع تفصيلاً للفظ الدال عليه بالاجمال. وكثيراً ما نغير العبارة فنقول : الحد هو وصف الشيء وصفاً مساوياً ، ونعني : بالمساواة ، أن ليس فيه زيادة تخرج فرداً من أفراد الموصوف ، ولا نقصان يدخل فيه غيره . فشأن الوصف هذا يكثر الموصوف بقلته ، ويقلله بكثرته ، ولذلك يلزمه الطرد والعكس . فامتناع الطرد علامة النقصان ، وامتناع العكس علامة الزيادة ، وصحتهما معاً علامة المساواة؛ والعبرة بزيادة الوصف ونقصانه ، الزيادة في المعنى والنقصان فيه ، لا تكثير الالفاظ وتقليلها في التعبير عن مفهوم واحد .

وهاهنا عدة اصطلاحات لذوي التحصيل ، لا بأس بالوقوف عليها ، وهي : أن الحقيقة إذا عرفت بجميع أجزائها ، سمي **حداً تاماً** ، وهو أتم التعريفات . وإذا عرفت ببعض أجزائها سمي : **حداً ناقصاً** . وإذا عرفت بلوازمها سمي : **رسماً ناقصاً** . وإذا عرفت بما يتركب من أجزاء ولوازم سمي : **رسماً تاماً** .

ويظهر من هذا ، أن الشيء متى كان بسيطاً امتنع تعريفه بالحد ، ولم يمتنع تعريفه بالرسم ، ولذلك يعد الرسم أعم ، كما يعد الحد أتم .

ولما كان المقصود من الحد هو التعريف ، لزم فيما يقدح في ذلك أن يحترز عنه ، فيحترز عن تعريف الشيء بنفسه : مثل قول من يقول في تعريف الزمان : هو مدة الحركة ، والمدة هي الزمان .

وعن تعريفه بما لا يعرف إلاّ به ، مثل قول من يقول في تعريف الخبر : هو الكلام المحتمل للصدق والكذب ؛ ثم يعرف الصدق بأنه الخبر المطابق .

وعن تعريفه بما هو أخفى ، مثل قول من يقول في تعريف الصوت : هو كيفية تحدث من تموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع انضغاطاً بعنف .

وعن تعريفه بما يساويه ، مثل قول من يقول في تعريف السواد : هو ما يضاد البياض .

وها هنا عقدة وهي ؛ أنّا نعلم علماً قطعياً أن تعريف المجهول بالمجهول ممتنع ، وأن لا بد من كون المعرِّف معلوماً قبل المعرّف ، وذلك يستلزم امتناع طلب التعريف واكتساب شيء به ، يبين ذلك أن المذكور في الحد ، إما أن يكون نفس المحدود أو شيئاً غيره ؛ إما داخلا في نفس المحدود أو خارجاً عنه ، أو متركباً من داخل وخارج ؛ فإن كان نفس المحدود ، لزم تعريف المجهول بالمجهول ، ولزم كون الشيء معلوماً قبل أن يكون معلوماً ؛ وفي ذلك كونه معلوماً مجهولاً معاً من حيث هو هو ؛ وإن كان شيئاً غيره ، فذلك بأي اعتبار ، فرض من الاعتبارات الثلاثة : إما أن يكون له اختصاص بنفس المحدود ، أو لا يكون ؛ فإن لم يكن ، لزم من طلب التعريف به لذلك المحدود دون ما سواه طلب ترجيح أحد المتساويين ، وإنه محال ؛ وإن كان ، فذلك الاختصاص إن لم يكن معلوماً للمخاطب لزم ما لزم في غير المختص . وإن فرض معلوماً للمخاطب ، ولا شبهة في أن الاختصاص نسبة لأحد طرفيه إلى ثانيه ؛

متأخرة عنهما من حيث هما هما ، نازلة منزلة التركيب بين أجزاء ، استدعى كونه معلوماً كون طرفيه معلومين من قبل ؛ ولزم الدور إذْ لا يكون علم بالمحدود ما لم يسبق علم بالحد المختص به ، ولا يكون علم بالمختص به ما لم يكن علم باختصاص له به ؛ ولا يكون علم باختصاص له به ما لم يسبق علم بطرفي الاختصاص ، لكن أحد طرفيه هو نفس المحدود .

وحل هذه العقدة هو : أن المراد بالتعريف أحد أمرين : إما تفصيل أجزاء المحدود ، وإما الاشارة اليه بذكر معنى يلزمه من غير دعوى ، فيكون مثل الحاد في مقام التفصيل لجميع أجزاء المحدود ، مثل من يعمد إلى جواهر في خزانة الصور للمخاطب ، فينظمها قلادة بمرأى منه ولا يزيد.

وفي مقام الاشارة باللازم ، داخلاً كان ذلك اللازم أو خارجاً ، أو متركباً منهما ، مثل من يعمد إلى صورة هناك ، فيضع أصبعه عليها فحسب ، وهو السبب في أنا نقول : الحد لا يمنع ، إذ منعه ، إذا تأملت ما ذكرت ، جار مجرى أن تقول لمن بنى : عندك بناء لا أسلم ، أما النقض فلازم ، لأن الحاد متى رجع إلى حد آخر يقدح في سلامة الحد المذكور ، قام ذلك منه مقام الهدم والنقض لما قد كان بنى ، فاعرفه .

القسم الثاني

علم الاستدلال

وفي الحد والرسم تفاصيل طوينا ذكرها حيث علمناها تمجها أذناك .

من تكملة علم المعاني في الاستدلال ؛ وهو اكتساب اثبات الخبر للمبتدأ ، أو نفيه عنه ، بوساطة تركيب جمل ، وقولي : بوساطة تركيب جمل ، تنبيه على ما عليه أصحاب هذا النوع من إباء أن يسموا الجملة الواحدة حجة واستدلالاً ، مع اكتساب اثبات ونفي

بوساطتها ، مما يلزم من اندراج حكم البعض في حكم الكل ، كاستلزام كل انسان حيوان بعض الاناسي حيوان لا محالة . ومن الانعكاس على بعض الخبر في الثبوت كاستلزام كل انسان حيوان إن بعض الحيوان انسان ؛ وعلى كله في النفي العنادي كاستلزام لا انسان بحجر ، ان لا حجر بانسان، وغير العنادي أيضاً عندنا وسنقرره مثل : لا انسان بضحاك بالفعل ، ومن نفي النقيض : كاستلزام كل انسان حيوان أن ما ليس بحيوان ليس بانسان . وستسمع لهذه المعاني تفاصيل بإذن الله . وإذ قد نبهناك على ذلك فنقول :

اعلم أن الخبر متى لم يكن معلوم الثبوت المبتدأ بالبديهة ، كما في نحو : الانسان حيوان ، أو معلوم الانتفاء عنه بالبديهة ، كما في نحو الانسان ليس بفرس ، بل كان بين بين ، نحو قولنا : العالم حادث ، فإن الحدوث ليس بديهي الثبوت للعالم ، ولا بديهي الانتفاء عنه .

وإذا أردنا العلم أو الظن ، لزم المصير إلى ثالث يشهد لذلك ، لكن من المعلوم أن ذلك الثالث ، ما لم يكن ذا خبر عن الطرفين ، أعني ذا نسبة اليهما ، لم يصح أن يشهد في البين نفياً أو إثباتاً ، وإذا شهد لم يفد العلم أو الظن ما لم تكن شهادته واجبة القبول أو راجحته ، فيظهر من هذا أن : لا بد في الاستدلال للمطلوب من جملتين لا أنقص ، احداهما لنسبة الثالث إلى المبتدأ ، مثل قولنا : العالم قرين حادث . والثانية لنسبته إلى الخبر ، مثل قولنا : وكل قرين حادث حادث .

وأما الزيادة عليهما ، فمتى كان الثالث بيّن الانتساب إلى الطرفين فلا ، أي فلا يجب الزيادة ، إما إذا لم يكن بينه ، انقلب انتسابه ذلك مطلوباً ، وعادت الحالة الأولى جذعة في الافتقار إلى ثالث ، ولزم جملتان ، هناك ، متصفتان بنوع من البعد عن المطلوب ، الأصلي وهذا معنى قول أصحابنا في هذا النوع : أن الاستدلال مفتقر إلى جملتين قريبتين لا أزيد ولا أنقص .

ويظهر أيضاً أن لا بد للجملتين من تركيب له خاصية في إيجاب قبول الشهادة أو ترجيحه ، وهو أن يكون ردها ، أو التوقف عندها ، بالنظر إلى وجه التركيب ، موقوفاً على الجمع بين النقيضين .

وإذا عرفت هذا ، فاعلم أن جملتي الاستدلال : تارة تكونان خبريتين معاً ، وتارة تكونان شرطيتين معاً ، وتارة تختلفان خبراً وشرطاً . وأنا أذكر جميع ذلك بتوفيق الله تعالى في ثلاثة أبواب :

الباب الاول

في الاستدلال الذي جملتاه خبريتان

وإنما قدمت الخبرية على الشرطية ، لما سبق في علم المعاني ، أن الجملة الشرطية جملة خبرية مخصوصة . والمخصوص متأخر عن المطلق .

اعلم أن تركيب الجملتين في الاستدلال ، لرجوع أجزائها إلى ثلاثة من بينها يتكرر واحد ، وهي : مبتدأ المطلوب ، وخبر المطلوب ، والثالث المتكرر ؛ لا يزيد على أربع صور في الوضع :

أحداها : أن يتكرر الثالث خبراً لمبتدأ المطلوب ؛ ومبتدأ لخبره .

وثانيتها : أن يتكرر خبراً لجزئي المطلوب .

وثالثتها : أن يتكرر مبتدأ لهما .

ورابعتها : أن يتكرر مبتدأ المبتدأ المطلوب ؛ وخبراً لخبره . وتسمى الجملة التي فيها مبتدأ المطلوب : **السابقة** ؛ تسمية لها بحكم المبتدأ ؛ أو بحكم ورودها سابقة على صاحبتها في وضع الدليل في الغالب ، كما سترى . والتي فيها خبر المطلوب : **اللاحقة** ، تسمية لها بحكم الخبر ، وبحكم ورودها لاحقة للاولى في وضع الدليل .

والجمل المستعملة في الاستدلال لا تخرج عن أقسام أربعة : إما أن تكون مثبتة ، أو لا تكون ، وهي : المنفية ؛ وكل واحدة منهما : إما أن تكون كلية ، كقولنا في الاثبات : كل اسم كلمة ، وفي النفي :

لا فعل بحرف ، أو لا تكون ، وهي البعضية ، كقولنا في الاثبات : بعض الكلم اسم ، وفي النفي : لا كل كلمة اسم ، أو بعض الكلم ليس باسم ، وتسمى هذه الجمل مستعملات ، لاستعمالها في الاستدلال ، وبناء الدلائل عليها .

وأما البعضية المتناولة للمعين كقولنا : هذا الانسان شجاع ، أو زيد شجاع ، أو غلام عمرو شجاع ، ولنسمها : معينة ، فقلما يصار اليها في الدلائل ، فلا ندخلها في المستعملات . ولكنا لا نحظر عليك المصير إليها إن انتفعت بها .

وأما الجملة التي لا تكون مبينة الحال في الكل وخلافه ، مثل قولنا : المؤمن غر كريم ، سميت : مهملة ، ولاحتمالها الكل وخلافه أن استعملت لم تستعمل إلا في المتيقن ، وهو البعض . ولطلب اليقين في الاستدلال لا تترك الحقيقة فيه إلى المجاز ، ولا التصريح إلى الكناية فاعرف .

وتأليف الجملتين الواقع في كل صورة من الاربع لا يزيد على ستة عشر ضربا ، لوقوع : السابقة إحدى الجمل الاربع ، ووقوع : اللاحقة مع السابقة كيف كانت ، احدى أربعها أيضاً . ولهذه الصور الاربع ترتب ، فالصورة التي يجعل الثالث فيها خبراً لمبتدأ المطلوب ، ثم مبتدأ لخبره ، تقدم لكونها أقرب من الطبع ، كما ستقف على ذلك إذا استطعت طلعها كلها ؛ والصورة التي وضعها جعل الثالث فيها خبراً لمبتدأ المطلوب ، ثم خبراً لخبره ، تجعل ثانيه لها ، لموافقتها إياها في الوضع الأول من وضعي جملتها ؛ والصورة التي وضعها جعل الثالث فيها مبتدأ لمبتدأ المطلوب ، ثم مبتدأ لخبره ، تؤخر عن الثانية ، وتجعل ثالثة لموافقتها الاولى في الوضع الاخير من وضعي جملتها ؛ والصورة التي يجعل الثالث فيها مبتدأ لمبتدأ المطلوب ، ثم خبراً لخبره ، تؤخر عن الثانية والثالثة لمخالفتها الاولى في وضعي جملتها . وهذه الصور الاربع تشترك في أنه لا يتركب ، في أية كانت ، دليل من سابقة ولاحقة بعضيتين ولا منفيتين في درجة واحدة ،

ولا سابقة منفية ولاحقة بعضية ، كما سنطلعك عليه إذا اكتسبت قدراً من الإلْف .

الصورة الاولى :

وإذ قد عرفت ذلك ، فنقول : أما **الصورة الاولى** فإنها تستشهد في المطالب الاربعة ، وهي : الاثبات الكلي ، والاثبات البعضي ، والنفي الكلي ، والنفي البعضي ؛ وتشهد لذلك شهادة بينة لما أنه يجعل الثالث لازماً لكل مبتدأ مطلوب أو لبعضه ، ثم يجعل خبر المطلوب لازماً لكل الثالث ، فيحصل منه ثبوت خبر المطلوب لمبتدأه حصولاً جلياً ، لما أن لازم لازم الشيء لازم لذلك الشيء ، والألزم القدح في أحد اللزومين . أما لزوم خبر المطلوب للثالث ، وأما لزوم الثالث لمبتدأ المطلوب . ويلزم الجمع بين النقيضين ، أو يجعل خبر المطلوب معانداً لكل الثالث ، فيحصل منه نفي خبر المطلوب عن مبتداه ، لما أن معاند لازم الشيء معاند لذلك الشيء والألزم القدح ، أما في الزام اللازم ، وأما في عناد المعاند . ويلزم الجمع بين النقيضين .

أضرب الصورة الاولى :

وتركيب الدليل في هذه لا يزيد على **أربعة اضرب** :

أحدها : سابقة مثبتة كلية ولاحقة مثلها . والحاصل ثبوت كلي . كقولنا : كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف ممكن ، يلزم منه كل جسم ممكن.

وثانيها : سابقة مثبتة بعضية ولاحقة مثبتة كلية . والحاصل ثبوت بعضي كقولنا : بعض الموجودات انسان ، وكل انسان حيوان ، يلزم منه بعض الموجودات حيوان .

وثالثها : سابقة مثبتة كلية ولاحقة منفية كلية . والحاصل نفي كلي ، كقولنا : كل جسم مؤلف ، ولا مؤلف بقديم ، يلزم منه : لا جسم بقديم.

ورابعها : سابقة مثبتة بعضية ولاحقة منفية كلية . والحاصل نفي بعضي ، كقولنا : بعض الحيوانات فرس ، ولا فرس بانسان ، يلزم منه بعض الحيوانات ليس بانسان .

وإنما لزم في هذه الصورة كون السابقة مثبتة ، لأنها متى كانت منفية لم يلزم من ثبوت خبر المطلوب للثالث ثبوته لمبتدأ المطلوب ، لانتفاء الثالث عن المبتدأ ، واحتمال ما ثبت للثالث أن لا يتجاوزه ، كقولنا : لا انسان بفرس ، وكل فرس صهال ، ولم يلزم نفيه أيضاً ، لاحتمال أن يكون ما ثبت للثالث أعم ، كقولنا : لا انسان بفرس ، وكل فرس حيوان .

وإنما لزم كون اللاحقة كلية ، لأنها متى كانت بعضية لم يلزم من ثبوت خبر المطلوب لبعض الثالث ثبوته لمبتدأ المطلوب ، لاحتمال أن يكون البعض اللازم لمبتدأ المطلوب غير البعض اللازم لخبره ، مثل قولنا : كل انسان حيوان ، وبعض الحيوان فرس ، لا يلزم منه ثبوت الفرسية للانسان ، أو غير المعاند لخبره مثل قولنا : كل جسم محدث ، وبعض المحدثات ليس بفرس ، لا يلزم منه نفي الفرسية عن الاجسام .

وما عرفت من وجوب كون السابقة مثبتة ، وكون اللاحقة كلية ، هو الذي قَصَّرَ ضروب بالغات هذه الصورة على أربعة ، أسقط ثبوت السابقة ثمانية ، وكلية اللاحقة أربعة .

الصورة الثانية :

وأما الصورة الثانية : وهي أن يجعل الثالث خبراً لكل واحد من جزأي المطلوب ، فلا تستشهد لثبوت مبتدأ لاحقتها لمبتدأ سابقتها البتة ، لصحة انتفاء أحد الشيئين عن الآخر مع اشتراكهما في لازم واحد ، كانتفاء الفرسية عن الانسان مع الاشتراك في الحيوانية ، وإنما تستشهد لنفي مبتدأ لاحقتها وهو : خبر المطلوب ، عن مبتدأ سابقتها وهو : مبتدأ المطلوب ، وذلك بأن يجعل الثالث لازماً ، لأحد المبتدأين ،

ومعانداً للآخر كلياً ، المبتدأ في اللاحقة البتة ، فإنه سواء لازم هذا وعاند ذاك ، أو عاند هذا ولازم ذاك ، فرّق بينهما محاله متى كان كلياً ، ويلزم الانتفاء . والألزم القدح : اما في اللزام أو في العناد ، ويلزم الجمع بين النقيضين ، ثم النفي في كونه كلياً أو بعضياً يكون بحسب مبتدأ السابقة .

أضرب الصورة الثانية :

وتركيب الدليل في هذه الصورة لا يزيد **على اربعة اضرب** :

أحدها : سابقة مثبتة كلية . والحاصل **فيهما** نفي كلي ، **مثال الاول** : كل جسم متحيز ، ولا عرض بمتحيز ، يلزم : لا جسم بعرض . **ومثال الثاني** : لا عرض بمتحيز ، وكل جسم متحيز ، يلزم : لا عرض بجسم .

وثالثها : سابقة مثبتة بعضية ولاحقة منفية كلية .

ورابعها سابقة منفية بعضية ولاحقة مثبتة كلية . والحاصل **فيهما** نفي بعضي ، مثال : **الاول** : بعض الموجودات حيوان ، وليس شيء من الحجر بحيوان ، يلزم : بعض الموجودات ليس بحجر . ومثال **الثاني** : كل لا موجود حيوان ، وكل فرس حيوان، يلزم : لا كل موجودفرس .

وإنما لزم في هذه الصورة كون اللاحقة كلية ، لانها متى كانت بعضية احتملت في البعض اللزام ، ولم يلزم من رد شهادتها محذور ، ووجوب اختلاف السابقة واللاحقة نفياً وإثباتاً .

ووجوب كون اللاحقة كلية ، هما اللذان صيرا ضروب بالغات هذه الصورة : **أربعة** ، عطل الاول **ثمانية** وعطل الثاني **أربعة** .

وهاهنا دقيقة لا بد من أن ننبهك عليها ، وهي : **أن** اختلاف السابقة واللاحقة ، نفياً واثباتاً ، ربما كان في نفس النفي والاثبات ، فيمتنع حينئذ اتفاقهما في أن يكونا منفيتين أو مثبتتين معاً ، وربما كان في خصوص

النفي ؛ أو خصوص الاثبات مثل أن يكون النفي في إحداهما ضرورياً . وفي الاخرى غير ضروري ، أو أن يكون الاثبات كذلك ، فلا يمتنع اتفاقهما في نفس النفي أو نفس الاثبات .

الصورة الثالثة :

وأما الصورة الثالثة ، وهو أن يجعل الثالث مبتدأ لكل واحد من جزأي المطلوب ، فلصحة عناد الشيء الواحد للمتوافقين ، كالحجرية : للناطقية ، والانسانية ، وللمتباينين : كالحجرية : للانسانية ، والفرسية ، لا تصلح أن تستشهد بجعل الثالث معانداً لهما ، لا للاثبات ولا للنفي ، لكن يجعل اما ملزوماً لكل واحد منهما ، فتشهد لاجتماعهما ، وإلاّ لزم القدح في كونه ملزوماً ، ويلزم الجمع بين النقيضين ؛ واما ملزوماً لأحدهما معانداً للآخر ، فتشهد لافتراقهما ، والألزم القدح في كونه ملزوماً معانداً ، أو يلزم الجمع بين النقيضين .

لكن احتمال أن يكون اللازم أعم من الملزوم لا تثبت ولا تنفي إلا بقدر ما ينعكس الملزوم على اللازم ، وهو بعض افراد اللازم ، ويلتزم جعله ، أعني جعل الثالث ، ملزوماً في السابقة ألبتة ، وكلياً إما في الجملتين وإما في إحداهما . لأن السابقة بتقدير كونها منفية مبايناً مبتدؤها للخبر ، كما في قولنا : لا انسان من الاناسي بفرس ، إذ أثبتنا بعدها للانسان لازماً ، احتمل أن يكون أعم ، مثل قولنا : وكل انسان حيوان ، فلم يلزم أن ينفي عن جميع الافراس ، ولا عن بعضها ، الحيوانية : بخلافه إذ أثبتنا أولا ، ونفينا ثانياً فقلنا : كل انسان حيوان ولا انسان من الاناسي بفرس ، فإنه يلزم أن ينفي عن بعض الحيوان الفرسية ، وهذا كافٍ في التنبيه ، وإنما لزم فيها أن لا تعرى عن كلية ، لأن السابقة واللاحقة ، متى كانتا بعضيتين ، احتمل البعضان التغاير ، ولم يلزم اتحاداً المبتدأين ، فلا يتحقق لخبريهما اجتماع .

أضرب الصورة الثالثة :

وتركيب الدليل في هذه الصورة لا يزيد على ستة أضرب :

أحدها : سابقة مثبتة كلية ولاحقة مثلها ، **وثانيها** : سابقة مثبتة بعضية ولاحقة مثبتة كلية ، **وثالثها** : سابقة مثبتة كلية ولاحقة مثبتة بعضية . والحاصل في هذه الثلاثة ثبوت بعضي .

مثال الاول : كل انسان حيوان ، وكل انسان ناطق ، يلزم .بعض الحيوان الناطق .

ومثال الثاني : بعض الناس قصير وكل انسان ضحاك يلزم بعض القصار ضحاك .

ومثال الثالث : كل انسان حيوان ، وبعض الناس كاتب ، يلزم : بعض الحيوان كاتب .

ورابعها : سابقة مثبتة كلية ، ولاحقة منفية كلية . **وخامسها** : سابقة مثبتة بعضية ولاحقة منفية كلية . **وسادسها** : سابقة مثبتة كلية ولاحقة منفية بعضية . والحاصل في هذه الثلاثة نفي بعضي .

مثال الرابع : كل انسان حيوان ، ولا انسان بفرس ، يلزم بعض الحيوان ليس بفرس .

ومثال الخامس : بعض الحيوان أبيض ، ولا حيوان بحجر ، يلزم بعض البيض ليس بحجر .

ومثال السادس : كل انسان ناطق ، وبعض الناس ليس بكاتب ، يلزم بعض الناطقين ليس بكاتب .

والسبب في ان كانت ضروب تأليفات هذه الصورة ستة ، هو : أن وجوب كون السابقة مثبتة أهمل ثمانية ، والتزام أن لا تعرى عن كلية أهمل اثنين .

الصورة الرابعة واضربها :

وأما الصورة الرابعة ، فيجعل الثالث فيهما لازماً في اللاحقة ، كلية أو بعضية كيف كانت ، لمبتدأها الذي هو خبر المطلوب ، فيصير بعضه مستلزماً لخبر المطلوب استلزاماً بحكم الانعكاس ، ويجعل كله في السابقة ليشمل البعض المستلزم لخبر المطلوب ملزوماً لخبرها الذي هو مبتدأ المطلوب. فيصير مستلزماً لبعض مبتدأ المطلوب ، وهو القدر الذي يصح انعكاسه عليه . ويجمع بين جزأي المطلوب في الضربين جمعاً بعضياً ، والا لزم القدح في أحد الاستلزامين ، ويلزم الجمع بين النقيضين .

مثال الاول : كل انسان حيوان ، وكل ناطق انسان ، يلزم منه : بعض الحيوان ناطق . ومثال **الضرب الثاني** : كل انسان ناطق ، وبعض السود انسان ، يلزم منه : بعض الناطق أسود .

أو يجعل **الثالث في اللاحقة** معانداً لكل مبتدأها ، فينعقد العناد بينهما كلياً من الجانبين ، ويجعل كله أو بعضه كيف كان ملزوماً لخبر السابقة ، فيصير مستلزماً لبعض الخبر الذي هو مبتدأ المطلوب ، ومعاند الكل خبر المطلوب ، ويفرق بين الخبرين تفريقاً بعضياً ، والا لزم القدح في كونه مستلزماً معانداً ، ويلزم الجمع بين النقيضين .

مثال الضرب الاول منهما : كل انسان حيوان ، ولا شيء من الافراس بانسان ، يلزم منه : لا كل حيوان فرس . **ومثال الضرب الثاني**: منهما : بعض الحيوانات أبيض ولا شيء من الحجر بحيوان ، يلزم منه لا كلُّ أبيض حجر .

أو يجعل **الثالث لازما في اللاحقة كلية** ، مستلزماً بعضه لكل مبتدأها، ويجعله مبايناً في السابقة كلياً ، فيصير مبايناً لكل مبتدأ المطلوب ، مستلزماً لكل خبره ، ويفرق بينهما تفريقاً كلياً والا لزم القدح في كونه مبايناً

مستلزماً ، ويلزم الجمع بين النقيضين . والذي صيّر **ضروب هذه الصورة الستة عشر الى خمسة** التفصيل المذكور وهو : كلية السابقة مثبتة في الاثبات ، وكليتها منفية في النفي مع كلية اللاحقة . وكلية اللاحقة منفية والسابقة كيف كانت .

واعلم أن خلاصة هذه **الصور الاربع وضروب تأليفاتها التسعة عشر** راجعة إلى حرف واحد وهو : أن المبتدأ متى لم يكن معلوماً من نفسه مجامعته للخبر فيثبت ، أو مفارقته له فينفى بطلب ثالث بينهما يجمعهما أو يفرقهما ، ثم الحاكم في جمع الثالث أو تفريقه أحكام أصلين : **أحدهما** : أن لزوم الشيء لكل آخر أو بعضه ينعكس بعضياً ، وأن عناد الشيء لكل آخر ينعكس كلياً ، فملزوم اللازم مستلزم لبعض افراد اللازم بالقطع استلزاماً من الجانبين : استواء وانعكاساً . **وثانيهما** : أن المستلزم لا ينفك عن المستلزم ، فإن كان المستلزم ثبوت شيئين اجتمعا ، وإن كان ثبوت واحد وانتفاء آخر تفرقا . فأنت متى وجدت الثالث متحداً ، أما لكونه كلاً في السابقة واللاحقة ، بنيت على الكل الجمع والتفريق . وأما لكونه بعضاً مندرجاً في الكل ، متحداً به ، بنيت على البعض الجمع والتفريق . وأنا أوضح لك هذا في الصور الاربع .

أما في **الصورة الاولى** فيجعل الثالث لازماً لمبتدأ المطلوب كله أو بعضه ، ويصيّر بعضه ، أعني بعض الثالث ، مستلزماً لذلك الكل أو البعض ، بطريق الانعكاس ، ثم يجعل كله ، أعني كل الثالث ، ليتحد البعض المستلزم لكل المبتدأ أو لبعضه . مستلزماً لخبر المطلوب بطريق الاستواء ، فيصير البعض ، المتّحد به مع استلزامه للمبتدأ ، مستلزماً للخبر ، ويجمع بينهما كلياً في أحد الضربين ، أو بعضياً في الآخر ، أو معانداً لخبر المطلوب ، فيفرق كلياً في ضرب وبعضياً في ضرب .

وأما في **الصورة الثانية** : فالثالث يجعل اما لازماً للمبتدأ كله أو بعضه ، ويصير بعض أفراده مستلزماً للمبتدأ الكلي أو البعضي بطريق

الانعكاس ، ثم يجعل كل الثالث ، لطلب الاتحاد ، معانداً للخبر ، فتفرق في أحد الضربين كلياً ، وفي الآخر بعضياً ، وأما معانداً للمبتدأ كله أو بعضه ، ثم يجعل كله ، لأجل الاتحاد ، مستلزماً للخبر كله ، فيفرق أيضاً كلياً في أحد الضربين ، وبعضياً في الآخر .

وأما في **الصورة الثالثة** ، فيجعل الثالث كله أو بعضه ملزوماً لمبتدأ المطلوب ، ويصير مستلزماً لبعض أفراده بطريق الاستواء ، ثم يجعل كله أو بعضه مع الكلي ، وكله البتة مع البعضي لطلب الاتحاد : إما ملزوماً لخبر المطلوب فيجمع في الاضرب الثلاثة بعضياً ، وإما معانداً فيفرق في الأضرب الثلاثة بعضياً .

وأما في **الصورة الرابعة** ، فيجعل الثالث كله ملزوماً لمبتدأ المطلوب ، ويصير مستلزماً لبعض أفراده بطريق الاستواء ، ثم يجعل لازماً لكل خبر المطلوب أو لبعضه ، ويصير بعض افراده المتحد لكل المستلزم لبعض أفراد المبتدأ مستلزماً لذلك الخبر ، فيجمع بينهما في الضربين بعضياً ، أو يجعل الثالث كله ، أو بعضه ملزوماً لمبتدأ المطلوب ، ويصير ذلك الكل ، أو ذلك البعض ، مستلزماً لبعض افراد المبتدأ ، ثم يجعل معانداً لكل خبر المطلوب ، طلباً للاتحاد ، فيفرق في الضربين بعضياً ، أو يجعل الثالث معانداً لكل مبتدأ المطلوب، ثم يجعل لازماً لكل خبر المطلوب، ويصير بعض إفراده مستلزماً كل الخبر، ويتحد البعض المستلزم بالكل المعاند، فيفرق كلياً.

ويظهر من هذا : أن الدليل يمتنع تركيبه من سابقة ولاحقة بعضيتين لاحتمال عدم الاتحاد ، ومن متفقتين في درجة النفي ، على ما سبق التنبيه عليه ، لعدم استلزامهما الجمع والتفريق ، لاحتمال انتفاء الشيء الواحد عن متوافقين وعن متباينين . ومن سابقة منفية ، ولاحقة بعضية ، لعدم استلزام الجمع والتفريق . ولما ترى من مبنى معرفة صحة الدليل على العلم بالحكمين النقيضين ، ومن افتقاره إلى معرفة انعكاس الجمل ، لزمنا أن نورد في حل عقدهما المورية ، وفك قيودهما المكربة ، فصلين : **أحدهما** : لتتبع قيود التناقض ، **وثانيهما** : لتتبع الانعكاس .

الفصل الاول

في الكلام في الحكمين النقيضين

الحكمان النقيضيان هما اللذان لا يصح اجتماعهما معاً ، ولا ارتفاعهما معاً ، بخلاف المتضادين . فالمتضادان : لا يصح اجتماعهما ولكن يصح ارتفاعهما ، ولذلك ترى الاصحاب يحدّون التناقض بين الجملتين بأنه اختلافهما ، بالنفي والاثبات ، اختلافاً يلزم منه لذاته كون : احداهما صادقة ، والأخرى كاذبة مثل : هذا حيوان ، هذا ليس بحيوان ؛ وقولهم : لذاته ، احترّاز عن مثل : هذا انسان ، هذا ليس بناطق ، لكونه غير مسمى فيما بينهم بالتناقض لعذر لهم . وعسى أن يعثر عليه .

شروط التناقض :

ونذكر للتناقض شروطاً ، وهي عندي أكثر مما تذكر ، وإلاّ فأقل . ومساق كلامي هذا يطلعك على معنى ذلك .

أحدها : أن لا تختلف الجملتان في المبتدأ حقيقة ، اختلافهما في نحو: العين تبصر ، أي الجارحة المخصوصة العين لا تبصر ، أي عين الماء .

وثانيها : أن لا تختلفا فيه جزأ أو جملة ، اختلافهما في نحو : عين زيد سوداء ، أي حدقتها ، عين زيد ليست بسوداء ، أي جملتها .

وثالثها : أن لا تختلفا فيه شرطاً ، اختلافهما في نحو الأسود جامع للبصر ، أي ما دام أسود ؛ الاسود ليس بجامع للبصر ، أي زال كونه

أسود ، لأن قولنا : الاسود جامع للبصر ، معناه الشيء الذي له السواد .

ورابعها : أن لا تختلفا فيه اضافة ، اختلافهما في نحو : الأب حاضر ، أي أبو زيد ، الاب ليس بحاضر ، أي أبو عمرو .

وخامسها : أن لا تختلفا فيه هويةً ، اختلافهما في نحو : بعض الناس كاتب ، أي : هذا بعض الناس ليس بكاتب ، أي ذاك .

وينوب عندي عن هذه الخمسة حرف واحد ، وهو : اتحاد المبتدأ ، وأنه أحوط إذا تأملت .

وسادسها : أن لا تختلفا في الخبر معنى ، اختلافهما في نحو : زيد مختار ، إذا أردت اسم الفاعل ، زيد ليس بمختار ، إذا أردت اسم المفعول.

وسابعها : أن لا تختلفا فية قوةً وفعلاً ، اختلافهما في نحو : الخمر في الدن مسكر ، أي بالقوة ، الخمر فيه ليس بمسكر ، أي بالفعل .

وثامنها : أن لا تختلفا فيه اضافةً ، اختلافهما في نحو : العشرة نصف . أي نصف العشرين، العشرة ليست بنصف . أي نصف الثلاثين.

وتاسعها : أن لا تختلفا فيه نسبة إلى المكان . اختلافهما في نحو : زيد كاتب ، أي في المسجد ؛ زيد ليس بكاتب . أي في السوق .

وعاشرها : أن لا تختلفا فيه نسبةً إلى الزمان ، اختلافهما في نحو:زيد كتب ، أي أمس ، زيد ما كتب ، أي أول من أمس .

وينوب عن هذه الخمسة أيضاً ما هو أقل مما يذكر .

ولما ترى من توقف التناقض ؛ من اتحاد المبتدأ واتحاد الخبر ، يطلع على معنى قولي : أجمع للغرض ، وهو اتحاد الخبر .

أصناف الجمل :

وما ذكرت على اتحاد المحكوم له ؛ وهو المثبت له أو المنفي عنه ،

وعلى اتحاد المحكوم به : وهو المثبت أو المنفي ، ليتحد مورد الحكم في الاثبات والنفي ، حتى يتعين فيه أحدهما ، لعدم الواسطة بين الثبوت والانتفاء ، لا يخفي عليك حال أصناف الجمل التي سبق ذكرها ، وهي : صنف المهملات ، وصنف المعيّنات ، وصنف الكليات ، وصنف البعضيات في باب التناقض ، من أن البعضيات لا سبيل إلى تناقضها لتعذر ازالة اختلافهما بالهوية ، مع كونها بعضيات ، أعني : غير معيّنات .

وأما المعيّنات والكليات فلها سبيل إلى التناقض ، للطريق الميسر إلى تحصيل اتحاد المحكوم له فيها ، وتحصيل اتحاد المحكوم به .

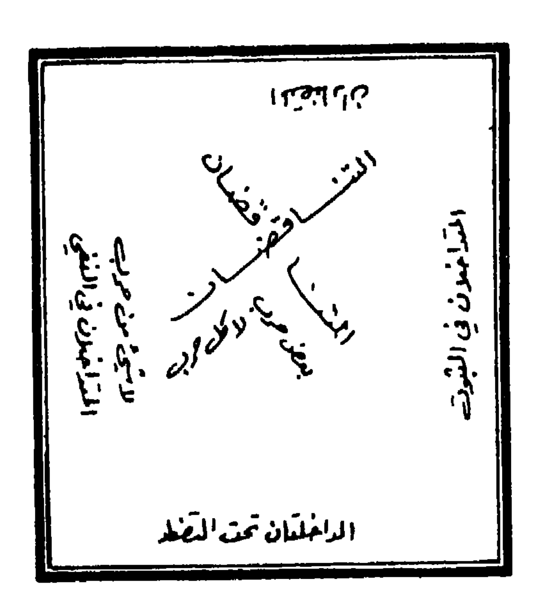
أما اتحاد المحكوم له في المعينات ، فلا خفاء ، وأما اتحاده في الكليات . فالطريق إلى تحصيله وضع اللا ّكل في مقابلة الكل : كقولنا : كل انسان كاتب ، لا كل انسان كاتب ؛ وإن شئت : بعض الناس ليس بكاتب ، أو : انسان ما ليس بكاتب ، لا يتفاوت ثلاثتها في معنى اللا ّكل ، إذا تأملت . ووجه حصول الاتحاد بذلك هو أن قولنا : كل انسان كاتب ، معناه : كل واحدٍ ، وأحدٌ من الأناسي لا الكل المجتمع ، وقولنا : انسان كاتب ، معناه : كلٌ واحدٍ ما ، من غير اشتراط الانفراد ؛ فهو داخل في كل واحدٍ واحدٍ ، وانّه : أحد من آحاد الاناسي .

وأما تحصيل الاتحاد في المحكوم به ، فالطريق اليه فيما سوى الزمان النص عليه ، كقولنا : زيد كاتب ، للتورية ، بالقلم الفلاني ، بالقرطاس الفلاني للغرض الفلاني ، وما شاكل ذلك من القيود القادحة في التناقض ، بسبب التفاوت فيها .

ومن هذا ، يطلع على معنى قولي : شروط التناقض أكثر مما يذكر .

وأما في الزمان ، فبتقدير تعذر الطريق إلى تعيين جزء من أجزائه ، يصنع نظير ما سبق بوضع الدوام في أحد الجانبين ، مراداً به كل واحدٍ واحدٍ من أجزاء الزمان بالاعتبار المذكور ، ولـِلا ّدوام في الجانب

الآخر ، مراداً به بعض الاجزاء ، بالاعتبار المذكور ، من الغاء اشتراط الانفراد . وهذا تلخيص كلام الاصحاب .



ولا بأس أن تضع ها هنا لوحاً ينقش فيه ما تمس الحاجة اليه وما ذكرت وإن كان كافياً في معرفة نقائض الجمل لكن لقلة عهدك بما يتلى عليك لا استبداع ان يكون لتعيين كل منها أثر لديك لكن لامتناع تعيين النقيض بدون الطرف الآخر يظهر منه ان ذكر أنواع الجمل لازم .

أحوال الجملة :

فنقول وبالله التوفيق : الجملة ، إما أن تكون مثبتة أو منفية ، وكيف كان ؛ إما أن تكون مطلقة أو مقيدة ، ومرجع التقييد في الجمل الاستدلالية إلى الدوام واللادوام ، والضرورة واللاضرورة ، فلا بد من النظر فيها أولاً ، ثم من النظر في تقييد الجمل بها ثانياً ، لكن الدوام واللادوام أمرهما جلي وإنما الشأن في الضرورة .

اعلم أن الجملة لا بد من أن تكون : إما مثبتة أو منفية ، وكيف

كانت ، فلا بد أن تكون : إما واجبة وإما غير واجبة ، وتحصل من هذا **أصناف ثلاثة ، ثبوت واجب انتفاء ، واجب ،ثبوت وانتفاء غير واجب:**

والأول : هو الوجوب ، **والثاني** : هو الامتناع ، **والثالث** : هو الامكان الخاص المتناول نوعاً واحداً ، وهذا الايراد يسمى طبقة .

ولك أن تورد التقسيم على غير هذا الوجه . فتقول : **الثبوت** : إما أن يكون واجباً أو لا يكون ، وتسمي لا وجوب الثبوت امكاناً ، ثم تنوعه **نوعين** : وجوب عدم وهو الامتناع ؛ ولا وجوبه وهو الجواز . وهذا الإيراد **طبقة أخرى** . أو تقول : **العدم** : إما أن يكون واجباً أو لا يكون ، وتسمى لا وجوب العدم امكاناً ، ثم تنوعه إلى وجوب الوجود ، وإلى جواز الوجود ، فيكون الامكان عاماً شاملاً لنوعين ، وهذا الايراد **طبقة ثالثة** . وهذه الطبقات ومقبلاتها ، فيما بينهما من التلازم والتآخذ ، ما لا يخفى .

والمناهج هناك لسالكيها معرضة ؛ ولكن لقلة اعتيادك أن تسلكها ، ووَهْني الاسباب بينك وبين أن تملكها . نرى الرأي أن لا نقتصر على اتضاح أمرها ، وأن نختصر الكلام في الافصاح بذكرها ، وها هو ذا يقرع في صماخيك .

طبقات الحمل :

هذه الطبقات في باب اللزوم **قسمان** : **قسم** لزومه من الجانبين ، فهو متلازم متعاكس ، وقسم لزومه من أحد الجانبين .

والقسم الاول : أنواع ثلاثة :

أحدها : واجب أن يوجد ، ممتنع أن لا يوجد ، ليس بالممكن العام أن لا يوجد ، وكذلك مقابلات هذه : وهي ليس بواجب أن يوجد ، ليس بممتنع أن لا يوجد ، ممكن عاماً أن لا يوجد .

وثانيها : واجب أن يوجد ، ممتنع أن يوجد ، ليس بالممكن العام ، أن يوجد ، وكذا مقابلاتها وهي : ليس بواجب أن لا يوجد ، ليس بممتنع أن يوجد ، ممكن عاماً أن يوجد .

وثالثها : من الممكن الخاص ، وينعكس مبينه على مشوشه ، وذلك : يمكن أن يكون ، يمكن أن لا يكون ، ومقابلاهما .

والقسم الثاني : أنواع ثلاثة :

أحدها : واجب أن يوجد . يلزمه قولنا : ليس بواجب أن لا يوجد. وليس بممتنع أن يوجد ، ويمكن عاماً أن يوجد . ويلزمه أيضاً . نفي الامكان الخاص مبيناً ومشوشاً ؛ وتفسير المبين والمشوش ، يأتيك عن قريب ، وذلك قولنا : ليس بممكن خاص أن يوجد ، ليس بممكن خاص أن لا يوجد .

وثالثها : من الممكن الخاص ؛ قولنا : ممكن أن يكون وأن لا يكون. يلزمه : ليس بواجب أن يكون ؛ ليس بواجب أن لا يكون . ليس بممتنع أن يكون ، ليس أن لا يكون ، ممكن عاماً أن يكون ، ممكن عاماً أن لا يكون . وأيما عاقل فهم ما تلونا لم يجب أن نصف الواجب لذاته ممكناً ، وإنما أقول هذا القول لبعض الدخلاء في هذه الصناعة ، حيث يجيبون ويبنون اسولة على ما يبنون ، ونحن على أن نسوق الكلام على قسيمة **الوجوب أو الامكان العام** ، فنتكلم في الوجوب ، ونسميه : **الضرورة** ، ثم نتكلم في الامكان العام ، ونسميه : **اللاضرورة** .

الضرورة (أو الوجوب) .

الكلام في الضرورة لها اعتباران : **أحدهما** أن تكون سابقة : وهو الوجوب بالذات .

أو بالعلة المتقدم على الوجوب المترتب عليه عقلا وما بينهما ، أن

تكون لاحقة ، وهو امتناع العدم في أن تحقق الوجود ، **وهذه الثانية** يقال لها ضرورة بشرط وجود الخبر ؛ ويقال في مثاله : الانسان بالضرورة كاتب ، مادام كاتباً ، وقلما يصار اليها في الدلائل .

والاولى تجعل **قسمين** : ضرورة مطلقة ، وضرورة متعلقة بشرط .

ويراد **بالضرورة المطلقة** أن تكون حقيقة المبتدأ ممتنعة الانفكاك عن ذلك الخبر مطلقاً ، كقولنا : واجب الوجود لذاته موجود ، فكون واجب الوجود لذاته موجوداً ضروري له مطلقاً ، أو باعتبار وجوده كقولنا : الجسم قابل للعرض ، فقبول العرض ضرورة للجسم ، باعتبار وجوده لا بالاطلاق ، اللهم إلاّ إذا جعلت الوجود غير زائد على الماهية ، كما هو الراجح عندنا ، فحينئذ تكون الضرورة المطلقة راجعة إلى الضرورة بالذات ، وما سواها راجعة إلى الضرورة بالعرض .

ويراد **بالمتعلقة بالشرط** : أن تكون حقيقة المبتدأ ، لأجل اتصافها بصفة ، غير منفكة عن ذلك الخبر ، كقولنا : المتحرك بالضرورة متغير ، فإن حقيقة المبتدأ هي موصوف المتحرك ، وهو الشيء الذي له التحرك . وضرورة تغير ذلك الموصوف ، إنما هو بشرط اتصافه . أي ما دام متحركاً ، وهذه الضرورة العرضية ضرورة بحسب الوصف ، أو لأجل حصولها في وقت من أوقات وجودها مضبوط ، كوقت الكسوف للشمس ، أو لغيرها مما ينكسف من الكواكب ، أو غير مضبوط : كوقت التنفس للانسان ، أو لغيره مما له رئة ، أو : كوقت السعال لمن به ذات الجنب . وهذه الضرورة العرضية ضرورة بحسب الوقت .

اقسام الضرورة :

فيحصل من أقسام الضرورة **أربعة** : ثلاثة سابقية ، وواحد لاحقي .

والثلاثة السابقية : واحد منها ذاتي ، واثنان عرضيان : أحدهما : وصفي ، والآخر : وقتي ، وهي عند الأصحاب هكذا :ضرورة مطلقة،

ضرورة بحسب الوصف ، ضرورة بحسب الوقت ، ضرورة بشرط وجود الخبر .

اللاضرورة (الإمكان العام) :

الكلام في الامكان المسمى : باللاّضرورة ، ونحن نذكر حاصل ما فيه عند الأصحاب على اختلاف آرائهم ، فنقول : الامكان ينقسم إلى أربعة أقسام : عام ، وخاص ، وأخص ، وأخص الأخص .

فالعام : هو ما ينفي ضرورة واحدة فحسب ، إما ضرورة العدم ، وأما ضرورة الوجود ، فينفي المتصف به صالحاً لضرورة الوجود لما هو ، أو لضرورة العدم لما هو .

والخاص : هو ما ينفي الضرورتين ، فينفي المتصف به صالحاً لضرورة من الضرورات ، لكن من قبيل السابقة دون قبيل اللاحقة .

والأخص : هو ما ينفي ضرورات القبيلتين جمع ، فلا ينفي المتصف به صالحاً لا لضرورة سابقة ، ولا لضرورة لاحقة .

لكن في **أخص الاخص** كلام : فبعضهم يحققه في الحال وفي الاستقبال ، وبعضهم يأباه في الحال دون الاستقبال ، وبعضهم يأبى تحققه أصلا ، وهو الأشبه لاستتباعه .

في **الحال** : ضرورة الوجود أو العدم اللاحقة ، وفي **الاستقبال** : ضرورة العدم اللاحقة ، فتأمله . فإني أرى عالماً من الناس يتعجبون من هذا القول ،وأنا أتعجب من تعجبهم ،ويوردون في إبطال هذا القول حججاً. يكفي في ابطالها مجرد تلخيص محل النزاع ، وإما اثباته في الاستقبال ، فلا وجه له عندي سوى تخصيص الضرورة اللاحقة بالوجود دون العدم بوساطة العناية لا غير ، تشبثاً فيها بأن الضرورة اللاحقة متى ذكرت ، ذكرت مع الوجود .

اطلاق الجمل وتقييدها :

وإذ قد قرع سمعك ما تلونا عليك ، لزم أن نتكلم في اطلاق الجمل وفي تقييدها ، بما سبق ذكره ، ثم نتكلم في النقائض . وقبل أن نشرع في ذلك ننبهك على أصل كلي ، وهو مزلة أقدام في هذا الفن لا بد من التنبه له ، وهو : أن اعتبار كلمة النفي جزء من المدخول عليه ، مغاير لاعتبارها غير جزء منه . ولذلك يمتنع : اللاّموجود أسود ، والمعدوم هو لا أسود . وقد تقدم تحقيق هذا في علم المعاني ، في فصل وصف المعرف ؛ ويسمى هذا : اثباتاً مشوشاً . ولا يمتنع : ليس الموجود اسود . والمعدوم ليس هو أسود . ويسمى هذا : نفياً مبيناً . وإن اعتبار اثبات نفي الشيء للشيء ، مغاير لاعتبار نفي اثبات الشيء عن الشيء ، ولذلك يمتنع : المعدوم هو لا أسود ، في الاثبات المشوش ، ويصح : ليس المعدوم أسود ، في النفي المبين . وإذا عرفت الاثبات المشوش والنفي المبين ، فقس عليهما الاثبات المبين والنفي المشوش . وكما تصورت في النفي ما ذكرت فتصوره بعينه في جانب الامكان والضرورة ، والدوام واللادوام ، بينما إذا جعلت أجزاء من المبتدأ والخبر ، وبينما إذا جعلت جهات الحكم الجملة ، في الاثبات أو في النفي ، مستجمعاً لتمام تصوره مثابة رؤيتك .

ثم من بعد التنبيه نقول : المبتدأ ، كلياً كان أو بعضياً . إذا أثبت له الخبر ، كقولنا : كل انسان ناطق . أو بعض الناس فصيح . أو نفي عنه ، كقولنا : لا انسان بعالم غيب ، أو لا كل فصيح بشاعر ، من غير بيان أنه مشروط أو لا مشروط ، وإنه دائم أو لا دائم ، وإنه ضروري أو لا ضروري ، سميت : الجملة **مطلقة عامة** .

ومن الناس من يزعم : أن الجملة لا تصدق إلا مع الدوام ، ولو صدق في زعمه لامتنع قولنا : بعض الاجسام ساكن ؛ لكن إما دائماً وأما غير دائم ، ولا يمتنع وله وجه دفع .

ومن الناس من يزعم : أن الجملة لا تصدق كلية إلا مع الضرورة ، لكن جزم العقل بأن حكم افراد النوع يصح أن لا يختلف يستلزم ، إذا صحت اللاّضرورة في فرد من أفراد النوع ، أن تصح في الكل . وأنك تعرف معنى الكل ما هو ، وهو : كل فرد فرد لا الكل المجتمع المصحح للتفاوت بين حالي انفراد الافراد واجتماعها .

ومن الناس من يزعم : أن النفي الكلي يستلزم شرط الوصف ، يعني أنه إذا قيل : لا أبيض بجامع للبصر ، ومعناه على ما عرفت : لا شيء مما له البياض،أفاد : ما دام أبيض . فعلى زعمه تسمى الجملة : **مطلقة عرفية** لما في العرف من اضافة الحكم إلى الوصف .

والحاصل من المطلق الحقيقي هو ، ما ترى ، نوع واحد . هذا في باب الاطلاق ، وإذا لا شرطنا ، وعندنا ذات وَصِفَة ، وقيدنا وعندنا ، دوام ولا دوام ، وضرورة ولا ضرورة ، حصل من ذلك أنواع كثيرة. ولكنا نذكر من ذلك ما أنت مفتقر اليه في الحال ، وإذا أتقنته صار لك عمدة في الباقي .

فنقول في نوع **اعتبار الشرط والتقييد بالدوام واللادوام** : الجملة ، التي يبين فيها أن الخبر في الثبوت أو الانتفاء يدوم للمبتدأ بدوام ذاته من غير التعرض للوصف ، تسمى **وجودية دائمة** ، ويلزم فيها ، إذا كانت للذات صفة تحتمل اللادوام ، ان لا تخرج دوام الخبر إلى لا دوامه .

والجملة ، التي يبين فيها أن الخبر يدوم للمبتدأ بدوام وصفه ، من غير التعرض للذات ، تسمى : **عرفية عامة** .

والجملة ، التي يبين فيها أن الخبر لا يدوم للمبتدأ بدوام ذاته ، تسمى : **وجودية لا دائمة** . ويلزم فيها إذا كانت للذات صفة دائمة أن لا تخرج لا دوام الخبر إلى الدوام .

والجملة ، التي يبين فيها أن الخبر يدوم للمبتدأ بدوام وصفه ، لا بدوام ذاته ، تسمى : **عرفية خاصة** لوقوعها في مقابلة العرفية العامة .

فهذه **أنواع أربعة** من المقيدات بالدوام واللا ّدوام ، مع اعتبار شرط.

ونقول في نوع **اعتبار الشرط والتقييد بالضرورة واللاضرورة** الجملةالتي يبين فيها أن الخبر ضروري للمبتدأ ، ما دامت ذاته موجودة ، تسمى : **ضرورية مطلقة** ، ولا فرق بينها وبين : الوجودية الدائمة إلا اعتبار معنى الضرورة ، فاعرفه .

والجملة التي يبين فيها أن الخبر ضروري للمبتدأ ، ما دام موصوفاً من غير التعرض لزيادة ، تسمى : **الضرورية بشرط الوصف** ، ولها عموم من عدة جهات ، فتأملها .

والجملة التي يبين فيها أن الخبر ضروري للمبتدأ ، مادام موصوفاً مع زيادة إلا ّ ، ما دامت ذاته موجودة ، تسمى : **المشروطة الخاصة** .

والجملة التي يبين فيها أن الخبر ضروري للمبتدأ ، في وقت معين من أوقات وجوده ، تسمى : **وقتية مضبوطة** .

والجملة التي يبين فيها أن الخبر ضروري للمبتدأ، لا في وقت معين، تسمى : **وقتية غير مضبوطة** .

فهذه **أنواع** خمسة من المقيدات بالضرورة مع اعتبار شرط ، وقد كان يمكن اعتبار الضرورة لا مقيدة بحيث كانت **نوعاً سادساً** مندرجة فيه الضرورات الخمس المتقيدة فتركناه ، ولكن يصار إليه حيناً .

وأما **اللاضرورة** ، فحيث عرفت أنا قلنا : امكان عام ، وخاص ، وأخص ، وأخص الأخص ، عرفت أنه إذا قلنا : امكان ، من غير التعرض لقيد من هذه القيود كان اعتباراً له **خامساً أعم من الأربعة** .

فالجملة ، إذا قيدت بالامكان المطلق ، أفادت الشياع في أنواع الامكان الاربعة ، ولا تحسبنها مطلقة عامة ، فتلك لا تتعرض لنفي

الضرورة وهذه تتعرض لنفيها . ثم إذا قيدتها بعام ؛ وبخاص ، وبأخص الأخص ، وهو الامكان الاستقبالي ، على ما عرفناك ؛ حصلت من مجموع ذلك خمسة أنواع للجمل كما ترى .

النقائض :

وإذ قد حصلنا من الجمل القدر المحتاج اليه ، لزم ان نفي بالوعد في تحقيق **النقائض** ، فنقول : **اما البعضيان** ؛ فقد عرفت أن لا سبيل إلى تناقضهما ، لتعذر الطريق إلى اتحاد المحكوم له فيهما باحتمال تغاير هو بين المبتدأين ، **واما الكليتان** : فصحة اجتماعهما في الكذب لاحتمال اختصاص الصدق بغيرهما ، وهو اللاّكل ، تسد الطريق إلى تناقضهما . **واما المطلقتان العامتان** : فلا سبيل إلى تناقضهما لتعذر الطريق إلى اتحاد المحكوم به فيهما ، لاحتمالهما اللاّدوام المصيّر لهما إلى البعض من الزمان ، المتعذر الاتحاد باحتمال تغاير هو بين البعضين ، فحال المطلقتين العامتين من جانب الخبر ، كحال البعضيتين من جانب المبتدأ ، فحيث عرفت أن البعضية لا يناقضها إلا الكلية ، فاعرف أن المطلقة العامة لا يناقضها إلاّ الدائمة . ومن هذا يتحقق أن قول من يقول بصحة تناقض المطلقتين مفتقر إلى تأويل ؛ ولعل المراد المطلقات اللفظية المستتبعة للدوام معنى ، كقولنا : كل انسان حيوان أو ناطق أو ضحاك وما شاكل ذلك ، **واما الوجودية الدائمة** وهي كقولنا : كل جسم ما دام موجود الذات قابل للعرض ؛ فنقيضتها اللادائمة المحتملة : للمخالف الدائم ، وهو المنفي في جملة الأوقات ، وللموافق اللاّدائم وهو المنتفي لا في جملتها . **واما العرفية العامة** : وهي قولنا : كل انسان حيوان ما دام انساناً ، فحين قيد ثبوت الخبر بدوام الوصف ، وأطلق في جانب حقيقة المبتدأ ، وقد عرفت أن إطلاق الخبر في حق المطلق ، له حكم اللاّدائم ، فقد حصل الدوام مع الوصف ، واللاّدوام مع الذات ، فيلزم في **النقض** : أما نفي الخبر مع الوصف ، أو اللادوام مع الذات . فيلزم في **البعض** أما نفي الخبر عن حقيقة المبتدأ على الدوام ؛ أو نفيه عن الوصف لا على الدوام . وأما

الوجودية اللادائمة ، وهي مثل قولنا : كل أبيض مفرق للبصر لا مادام موجوداً ، فحين أثبت فيها الخبر بقيد لا دوام الوجود واطلاقه فيما عداه ، لزم في نقيضتها : اما النفي أو الاثبات الدائم . **واما العرفية الخاصة** ، وهي كقولنا : كل أبيض مفرق للبصر لا مادام موجوداً بل ما دام أبيض ، فحين أثبت فيها الخبر بقيد لا دوام الوجود ودوام الصفة ، لزم في نقيضتها : اما النفي الدائم ، أو الاثبات الدائم ، أو النفي المقيد ، وهو في بعض أوقات البياض ، أي أوقات صفة المبتدأ . **وأما الضرورية المطلقة** : فنقيضتها اللاّضرورية . وهي **الممكنة العامة** ؛ وأما **الضرورة المشروطة بوصف المبتدأ** ، وهي كقولنا : كل أبيض بالضرورة مفرق للبصر مادام أبيض ، فحين أثبت فيها الخبر ، باطلاقه في حق المبتدأ أو تقييده بالضرورة ، وبدوام الوصف ، لزم في نقيضتها : اما النفي الدائم ، أو الاثبات الدائم الخالي عن الضرورة ، أو النفي في بعض أوقات الوصف . **وأما الضرورية المشروطة الخاصة** ، وهي كقولنا كل أبيض مفرق للبصر بالضرورة مادام أبيض لا ما دام موجود الذات ، فحين أثبت فيها الخبر بقيد الضرورة ، وقيد دوام الوصف ، وقيد لا دوام الذات ، لزم في نقيضتها : اما النفي الدائم ، أو جواز حصوله مع عدم الوصف ، أو جواز لا حصوله مع تحقيق الوصف . وأما **الوقتية المضبوطة** : فنقيضتها رفع الضرورة في ذلك الوقت . وأما **غير المضبوطة** . فنقيضتها رفع الضرورة في جميع الأوقات . وأما **الممكنة المطلقة** : وهي كقولنا : كل مؤمن صادق لا بالضرورة ، فحين أثبت فيها الخبر مطلقاً من جهة الدوام ، مقيداً باللاّضرورية . لزم في نقيضتها : اما النفي الدائم ، وأما الاثبات بالضرورة ؛ ثم ان احتمل التقييد باللاّضرورة الاطلاق ، أعني : دوام اللاضرورة ولا دوامها ، لزم في نقيضتها دوام اللاضرورة . **وأما الممكنة العامة** : فنقيضتها الضرورية المطلقة ، كما تقدمت معها ، لكون التناقض من الجانبين . وأما **الممكنة الخاصة** : فنقيضتها رفع الامكان الخاص : اما بالوجوب والامتناع . وأما **الممكنتان الباقيتان**: فأمرهما ظاهر، والله الهادي .

الفصل الثاني

في العكس

وانه قسمان عكس نظير وعكس نقيض :

القسم الأول : في عكس النظير

هو في الخبر ، أعني الخبر المطلق ، دون الشرط الذي هو خبر مخصوص ، عبارة عن تصيير خبر المبتدأ مبتدأ، والمبتدأ خبراً، مع تبقية الاثبات أو النفي بحاله ، والصدق والكذب بحاله ، دون الكمّ ، كما ستعرف .

لما عرفت أن لا غنى لصاحب الاستدلال عن معرفة مظان الانعكاس ، ومعرفة كيفية وقوعه فيها كلياً أو بعضياً ، لزمنا أن نتكلم في عكوس الجمل المذكور ، لكن الكلام هناك ، حيث نراه ، لا يستغني عن تقديم الكلام في مسندي الأصحاب ، لزمنا أن نطلعك عليهما .

أحدهما : طريق الافتراض ، وله **وجهان** : أحدهما فرض البعض كلا لافراده ، وثانيهما هو المقصود هنا ، وحاصله تعيين بعضٍ من كلٍ قد حكم عليه بحكم ، وجعل ملزوماً لِلاّزم ليتوصل بتعيينه إلى بيان : ان كل ملزوم لازم ، لا بد من أن يكون لازماً لبعض افراد لازمه، ذلك مثل أن تريد : أن الانسان ، الذي هو ملزوم الحيوان ، لا بد من أن يكون لازماً لبعض افراد الحيوان ، فتقصده فتقول : هذا الحاضر انسان وانه، كما يصدق عليه أنه انسان ، يصدق عليه أنه بعض الحيوان ، وأنه يمتنع

أن يكون انساناً ، وأن لا يكون بعض الحيوان ، فظهر : أن الانسان لا بد من أن يلزم بعض الحيوان .

وثانيهما طريق الخلف ، وحاصله اثبات حقيقة المطلوب ببطلان نقيضه ، مثل أن يقول : إن لم يصدق بعض الحيوان انسان ، صدق نقيضه : لا شيء من الحيوان بانسان ، ويستلزم : لا انسان حيوان ، وأنه باطل . هذا ، وعسى أن يكون لنا إلى حديث الخلف في آخر التكملة عود .

مناظرة بين المتقدمين و المتأخرين :

وقبل أن نشرع فيما نحن له ، فاعلم أن المتأخرين قد خالفوا المتقدمين في عدة مواضع من هذا الباب ، كما ستقف عليها ، وخطؤهم ، وكل من يأتي يرى رأي المتأخرين ، وعندي أن المتقدمين ما أخطأوا هناك ؛ وأنا أذكرها هنا كلاماً كلياً ليكون مقدمة لما نحن له ، فأقول ، وبالله التوفيق .

كل أحد لا يخفى عليه معنى قولنا مع قوله : مع ، تراهم يقولون ، الوجود والعدم لا يجتمعان معاً ، ولا يرتفعان معاً . ويقولون : الملزوم ، بوصف كونه ملزوماً ، لا يعقل إلاّ مع اللازم . ويقولون : إذا انتفى اللازم انتفى معه الملزوم ، ويقولون : اعتبار الذات مع الصفة يغاير اعتبار الذات لا مع الصفة . هذا كله لبيان أن معنى **مع** : **المعلوم** ، فلا نتخذه محل نزاع .

ثم نقول : ولا يخفى أن معنى : **مع** ، في تحققه ، سواء فرض في الذهن أو في الخارج ، مفتقر إلى طرفين لا محالة ، وإذا تحقق ، امتنع اختصاصه بأحدهما دون الآخر . لكن متى صدق على شيء أنه مع آخر ، تصوراً أو غير تصور ، كيف شئت ، استلزم أن يصدق على ذلك الآخر بأنه مع ذلك الشيء بذلك الاعتبار ، وإلاّ لزم أن يكون الـ « مع » حاصلا

حين ما لا يكون حاصلا ، وإذا عرفت أن الا « مع » عند تحققه أمر ، كما ينتسب إلى أحد طرفيه ينتسب إلى الآخر من غير تفاوت ، ظهر أن أي اعتبار قدر لا « مع » الحاصل من اطلاق أوْ لا إطلاق ، ومن دوام أوْ لاَ دوام ، ومن ضرورة أو لاَ ضرورة ، امتنع أن يختص ذلك بأحد الطرفين ، دون صاحبه الواقع طرفاً له ثانياً ، فإن كان هذا مع ذاك في التصور ، أو في الخارج ، كان ذاك مع هذا في ذلك التصور ، أو في ذلك الخارج ، والألزم المحذور المذكور ، وهو أن يكون الا « مع » حاصلا حين ما لا يكون ، لامتناع اختصاصه بأحدهما ، وإذا كان هذا مع ذاك دائماً ، كان ذاك مع هذا في أوقات دوامه ، وإلاّ كان الا « مع » ، في وقت من الأوقات ، مع أن لا يكون فيه ، وإذا كان هذا مع ذاك على سبيل الضرورة ، بمعنى لا ينفك عنه البتة ، كان ذاك مع هذا على سبيل الضرورة ، وإلاّ صح انفكاكه عنه ، فيكون الا « مع » حاصلا ، مع أن لا يكون حاصلا . وإذا تصورت ما ذكرت في الا « مع » فتصوره بعينه في اللا « مع » من أنه متى لم يكن هذا مع ذاك ، لم يكن ذاك مع هذا ، وإلا كان الا « مع » حين لا يكون ؛ فإذا صدق : هذا الانسان ليس بكاتب ، أي معنى الكاتب ليس مع هذا الانسان ، صدق لا محالة . إن هذا الانسان ليس مع معنى الكاتب . وإلا كان الا « مع » حاصلا ، حيث ليس هو بحاصل . وكما تصورت **اللامعية** بين هذا الانسان وبين الكاتب واجبة التحقق من الجانبين ، فأنت إذا نقلتها عن البعض إلى الكل مثل : الانسان من الناس بكاتب في هذه الساعة ، فتصورها ؛ أعني هذه **اللامعية** كذلك واجبة التحقق من الجانبين ؛ للوجه المقرر ، وكما تصورتها بين الانسان وبين الكاتب . وإذا أقمت مقام الكاتب الضاحك ، أو غيره مما شئت ؛ وقلت : هذا الانسان ليس بضاحك بالاطلاق ، فتصور **اللامعية** بينهما من الجانبين بالاطلاق ، على موجب ما شهد له عقلك مما نُبِّهت عليه .

وإذا أتقنت ما قرع سمعك ، فقل لي : إذا صدق عندك : لا انسان من الناس بضاحك في وقت ما ، فلا تقطع أن ما يتصور من معنى الضاحك

يجب أن لا يكون مع انسان من الاناسي في وقت ما ، وقع قطعاك بأن الضاحك يجب أن لا يكون مع انسان من الاناسي في وقت . أفلا تقطع بأن كل انسان يحتمل أن لا يكون مع الضاحك في وقت ما ، ما أظنك يشتبه عليك شيء من ذلك ؟ بل لا بد من أن يكون عندك أظهر من الشمس إن صدق ؛ أن الضاحك ليس مع الانسان ، يستلزم صدق : أن الانسان ليس مع الضاحك ، وقد ظهر بين بياننا هذا أن سلب الضاحك عن الانسان ، يستلزم سلب الانسان عن الضاحك ، من غير شبهة . فإن قلت : وكلامك هذا مستدعٍ أن لا يتفاوت جهة الـ « مع » واللامع في العكس ؛ ونراها تتفاوت عند المتأخرين ، أليسوا على أن اثبات الانسانية مع عدم الضاحكية . في قولك : لا انسان بضاحك ، يصح وإن اثبات الضاحكية مع عدم الانسانية في قولك : لا ضاحك بانسان ، يمتنع ، لاستلزامه عندهم نفي الانسان مع اثباته ، لكون الكلام مفروضاً في الخاص المفارق ؟ وأليسوا على أن الجهة في قولك : الضاحك انسان ، جهة وجوب معلومة بضرورة العقل ، وفي قولك : الانسان ضاحك ، جهة امكان عام لا يعلم العقل منه إلا ذلك القدر ، ولذلك يمتنع أن يعرف أن في الوجود ضاحكاً مع الشك في وجود الضاحك ؟ وأليسوا على أنك تُصدق إذا قلت : الانسان يمكن أن يكون ضاحكاً بالامكان الخاص ؛ وتُكذب : إن قلت الضاحك يمكن أن يكون انساناً بالامكان الخاص ؟ .

قلت : للمتقدمين أن يقولوا هذه تغليطات ، من حق المتأمل المتفطن أن لا يلتبس عليه وجه الصواب فيها .

بيان وجه التغليط في الصورة الاولى هو أنك إذا قلت : لا انسان بضاحك ، في معنى اثبات الانسان ونفي الضاحك : اما أن يكون نفي الضاحك مع اعتبار كونه خاصاً للانسان أو لا ، فإن كان الثاني ، كان دعوى امتناع : لاضاحك بانسان ، كاذبة عند كل عاقل متفطن بلا ريبة ، وإن كان الاول ، كان في قولنا : لا انسان بضاحك ، عند تلخيص

معنى الضاحك . نازلاً منزلة لانسان بانسان ضاحك ، ويكون حاصل معنى الكلام : في الوجوب انسان لا انسان ضاحك ، مستفاداً منه عقلا : في الوجود انسان . بوصف الاطلاق . لا انسان ضاحك ، بالتقييد . ودعوى امتناع عكس هذا دعوى غير محصل ، لأنه متى صح أن يقال في الوجود انسان بوصف الاطلاق ، لا انسان بوصف بوصف الاطلاق.

وبيان وجه التغليط في الصورة الثانية : هو انا إذا قلنا : الجهة في الاصل والعكس لا تتغير ، كان المراد : أن الجهة متى اتصفت عند العقل بوجوب أو امتناع أو ضرورة في موضع . أصلاً كان ذلك الموضع أو عكساً ، أفاد اتصافها ، في أيهما كان عنده شيء من ذلك ، اتصافها به في صاحبه ، مستويان في العلم باشتراكهما في تلك الجهة . فإذا علم العقل أن كل ضاحك يجب أن يكون انساناً ، أفاده ذلك العلم أن انساناً ما ، بحسب تقدير الضاحك في القضية السالفة ، إن ذهبنا وإن خارجياً ، يجب أن يكون ضاحكاً . يتبين ذلك ، أن العقل ، إنما يوجب كون الضاحك انساناً من حيث اعتبار كونه خاصاً ، يكون مفهومه مفهوماً مجموعاً من صفة مخصوصة وموصوف مخصوص . وتحقق المجموع بدون ما هو جزء له ممتنع ، فيوجب مع الضاحك ، متى فرض تحقق له ، ذهني أو خارجي ، تحققاً لإنسان ذهنياً أو خارجياً ، ومتى فرض العقل للضاحك تحققاً كيف كان ، أفاده ذلك أن انساناً ما يجب أن يكون ضاحكاً ، من حيث أن جزء المتحقق ، باعتبار كونه جزءاً من المتحقق ،يستلزم في تحققه ذلك . امتناع الانفكاك عن الجزء الآخر ، لكونه مأخوذاً معه في اعتبار التحقق . وانسانٌ ما جزء من الضاحك المفروض تحققه ، فيجب امتناع تحققه بدون ما يقوم المجموع ، الذي هو مفهوم الضاحك . المتركب من الصفة والموصوف ، لكونه مأخوذاً مع الضاحك في تحققه ، أعني تحقق الضاحك ، فالجهة كما ترى تتحد عند العقل في القضيتين ، وكل ضاحك انسان بالوجوب انسان ما ، أو بعض الاناسي ضاحك بالوجوب .

وبيان وجه **التغليط في الصورة الثالثة** هو اما متى قلنا : بعض الاناسي ضاحك بالامكان الخاص ، لم يكن المعنى : أن الضاحك لا يجب لانسان، عند فرض وجود ضحك في الدنيا . مثلا كالقائم : حيث لا يجب لانسان عند فرض وجود قيام في الدنيا ، وإنما المعنى : أن الضاحك لا يجب لانسان ، بشرط أن لا يفرض وجود للضحك ، كما لا يفرض له عدم ، أما إذا فرض وجود له ، وجب الضاحك للانسان لا محالة ، وكيف لا يجب، والكلام مفروض في أن الضحك خاص بالانسان ؟ وقولنا : أن ضاحكاً انسان لا يرد إلاّ على فرض وجود الضحك . فالجهتان لا تختلفان إلاّ لاختلاف فرضَيْ الضحك . بالحاصل ، أن قولنا : بعض الاناسي ضاحك بالامكان الخاص ، ليس عكسه إن ضاحكاً انسان . فإن الضاحك هاهنا غير الضاحك هناك ، فالضاحك هناك غير مأخوذ باعتبار الثبوت له ، والضاحك هاهنا مأخوذ باعتبار الثبوت له . فتأمل ما ذكرت .

فالمقام ملبس ولا مبرماً ، جرى فيه ما جرى،إذ فرّع عليه المتأخرون ، فدونوا ما دونوا ، وما قصروا في تطبيق التفريعات ، قدس الله أرواحهم، ولكن الاصل فيه ما فيه ، وقد سمينا نحن هذا الملبس : **متعارفا عاميا** ، ويظهر من هذا : أن اثبات عكس **المنفية البعضية** ليس بذلك الممتنع كما يدعيه القوم ، وإنما أطنبت ، مع أن عادتي الاختصار ، لا سيما والاقل من القليل مما ذكرت كان يكفي ، فإنك في مقامك هذا ، لا كما تراك من جمعي المتقدمين والمتأخرين ، بين أطواد وأطواد ، وإذ قد ذكرنا ما ذكرنا ، فلنرجع إلى المقصود .

أحكام المطلقات العامة :

اما المطلقات العامة : فالمثبتة الكلية منها مثل قولنا : كل اسم كلمة **تنعكس بعضية .**

وبيان انعكاسها : اما **بالافتراض** : وهو أنه يمكن الاشارة إلى واحد

من آحاد هذا الكل ، محكوماً عليه بالاسمية ، أما دائماً أو في وقت ما ، وإلاّ فلا يكون من آحاد هذا الكل . ونحن نتكلم في واحد من آحاده ، فذلك الواحد ، وأفرضه لفظ . رجل ، فلفظ رجل بعينه : اسم ، وهو بعينه : كلمة ، فالاسم كلمة ، والكلمة اسم . فيصدق : بعض الكلم اسم ، وهو المطلوب . وأما بالخلف وهو : أن كل واحد من الاسماء ، إذا كان كلمة ، صدق قولنا : بعض الكلم اسم ، والا صدق نقيضه ، وهو : لا شيء من الكلم ، ما دام كلمة ، باسم ، فيلزم : لا شيء من الاسماء بكلمة ، بوساطة ما قررنا في المقدمة . وقد كان كل اسم كلمة ، هذا خلف . وأما جعل انعكاسها بعضياً : فلاحتمال كون الخبر أعم .

وأما المثبتة البعضية فتنعكس بعضية . ويبين انعكاسها منها بالافتراض أو بالخلف ، فالافتراض : هو أن تقول : بعض الاسماء كلمة ، وذلك البعض : رجل ، بحكم الفرض والتعيين ، فهو : اسم وكلمة ، وكلمة واسم ، فبعض الكلم اسم . والخلف هو أن تقول : بعض الاسماء كلمة ، فبعض الكلم اسم ، وإلاّ فلا شيء من الكلم ، مادامت كلمة، بإسم ، ، بحكم النقيض ، ولا شيء من الاسماء بكلمة ، بحكم العكس ، بالطريق المذكور . وقد كان بعض الاسماء كلمة هذا خلف .

وأما جهة كونهما مطلقتين ، فعند المتقدمين لا تتغير ، وعند المتأخرين تتغير الى الامكان العام ، وعمدتهم في ذلك هو : أنهم يقولون المثبتة الضرورية كقولنا : كل متحرك جسم بالضرورة ، لا يجب أن يكون عكسها مطلقاً عاماً كقولنا : بعض الاجسام متحرك بالاطلاق ، وإنما يجب أن يكون ممكناً عاماً كقولنا : بعض الأجسام متحرك بالامكان العام ، والممكن العام لا يجب أن يكون موجوداً . ثم بعد هذا يقولون : فإذا لم يجب في عكس الضرورية الإطلاق ، فأولى أن لا يجب في المطلقة العامة ؛ فإن أقوى درجات المطلقة العامة هي أن تكون ضرورية ، لاحتمال المطلق العام إياها ، ثم إذا كان نفس الضروري ، لا يجب أن يكون عكسه

مطلقاً عاماً ، فالقول : بأن عكس المطلق العام يجب أن يكون عكسه مطلقاً عاماً ، خطأ ، لكنا نقول : قولكم ، يصدق كل متحرك جسم بالضرورة ، ولا يصدق بعض الاجسام متحرك بالضرورة ، لا يلزم منه أنه إذا لم يصدق بالضرورة أن لا يصدق بغير الضرورة ، ونحن إذا بيّنا صدقه بغير الضرورة ، ثبت ما نقول من أن المثبتة الكلية ، إذا صدقت ، لزم أن يصدق عكسها .

نعم يبقى أن يقال : بالضرورة تتغير إلى الاستدلال ، لكنا نقول : المطلوب من الضرورة في القضايا هو العلم ، فإذا حصل العلم ، كان النزاع فيما وراء ذلك نزاعاً لا تضايق فيه ، وبيان صدقها بغير الضرورة هو أنا نقول : إذا صدق : كل متحرك جسم ، فصدقه ، سواء قدر في الذهن أو في الخارج ، أو فيهما معاً ، لا يصح إلاّ بأن يكون الجسم مع المتحرك بذلك التقدير ، وإذا كان الجسم مع المتحرك ، لزم في بعض المتحرك أن يكون مع الجسم بذلك التقدير ، وإلاّ لزم أن يكون ال « مع » حاصلا حين لا يكون حاصلا ، لما سبق من التقرير . ومن تحقيق أن مثل قول القائل : كل متحرك جسم بالضرورة ، ويصدق ويكذب : بعض الاجسام متحرك بالضرورة ، قول من باب التغليط ، وبناء على المتعارف العامي .

وأما المنفية الكلية منها : فعند المتقدمين تنعكس ، وترى جماعة يبينون انعكاسها بتكلف ، فيقولون : إذا صدق بالاطلاق : لا انسان بكاتب ، صدق : لا كاتب بانسان بالاطلاق ، وإلاّ صدق نقيضه ، وهو : بعض الكتبة دائماً انسان ، فذلك البعض كاتب وانسان دائماً ، وانسان دائماً وكاتب ، وقد كان : لا انسان بكاتب ، وهذا خلف . وعند المتأخرين ، دعوى انعكاسها غير صحيحة أصلا ، لقولهم : يصدق بالاطلاق : لا انسان بضاحك ، ويكذب بهذا الاطلاق : لا ضاحك بانسان ، وعندهم أيضاً : أن الخلف غير مستقيم ، لما أن قيد الدوام في

قولهم : بعض الكتبة دائماً انسان ، ينصرف إلى الانسان ، ويبقى الكاتب مطلقاً ، كما أنه مطلق في الاصل ، وهو : الانسان بكاتب . ولا تناقض بين المطلقتين ، وعندهم إذا انعكست ، لا بد من انقلاب الاطلاق العام إلى الامكان العام ، ويقولون : الاطلاق العام في الاثبات أقوى حالا من الامكان العام فيه ، ثم ان الضرورية ، التي هي أقوى في الاثبات من المطلقة العامة فيه ، تنقلب في الانعكاس عندهم إلى الامكان تارة ، فيرون ، فيما دون الضرورية ، بقاءها في الانعكاس على الاطلاق العام خطأ ، وأما نحن ، فعلى صحة انعكاسها ، وعلى أن قدح المتأخرين في الخلف صحيح ، دون قدحهم في الدعوى ، وعندنا أن الجهة لا تتغير ، ويخيل بيان صحة الدعوى ودفع قدحهم فيها ، وأن الجهة لا تتغير على المقدمة المذكورة ، وأما سائر ما حكينا عنهم فستقف على ما عندنا هنالك شيئاً فشيئاً .

أحكام الوجوديات الدائمة :

واما الوجوديات الدائمة ، فالمثبتة الكلية : منها تنعكس كنفسها بالافتراض ، يقال : إذا صدق كل جسم ، مادام موجوداً قابل للعرض ، أمكن أن يُعَيَّن ، واحدٌ من ذلك الكل ، فذلك الواحد جسم ، وقابل للعرض ما دام موجوداً ، وهو بعينه قابل للعرض مادام موجوداً وجسم . وبالخلف يقال : إذا صدق كل جسم ما دام موجوداً قابل للعرض ، صدق بعض القابل للعرض مادام موجوداً جسم ، وإلاّ صدق نقيضه ، وهو : لا شيء من القابل للعرض بجسم ، وتنعكس بوساطة المقدمة السابقة : لا شيء من الأجسام بقابل للعرض . وقد كان كل جسم قابل للعرض ، وإذا انعكست ، انعكست بعضية لاحتمال كون الخبر أعم .

والمثبتة البعضية : منها تنعكس كنفسها بالطريقين ، وبعضية للاحتمال المذكور .

وأما المنفية الكلية : منها فتنعكس كلية وكنفسها بحكم الخلف ، وهي أنه : إذا صدق لا شيء من الاجسام ما دام موجوداً عرض ، صدق لاشيء من الاعراض مادام موجوداً جسم ، وإلا صدق نقيضه ، وهو : بعض الاعراض جسم ، ويلزم بحكم الافتراض بعض الاجسام عرض ، وقد كان : لا شيء من الاجسام بعرض ، هذا خلف .

وأما الوجوديات اللادائمة فأمرها على نحو ما ذكر .

احكام العرفيات المطلقة :

وأما العرفيات المطلقة : فالمثبتة الكلية منها . وكذا البعضية تنعكسان، بالافتراض أو بالخلف ، بعضيتين لاعتبار احتمال أن يكون الخبر أعم ، ثم عند المتأخرين : مطلقتين عامتين لا مطلقتين عرفيتين ، بناء منهم لذلك على المتعارف العامي من أنه : يصح أن يكون ثبوت شيء لآخر لازماً ، كثبوت الجسم للمتحرك ، في قولنا : كل متحرك جسم . وان لا يكون ثبوت ذلك الآخر لذلك الشيء لازماً ، كثبوت المتحرك للجسم في قولنا : بعض الأجسام متحرك . ورأينا انعكاسهما مطلقتين عرفيتين بناء على ما قدمنا .

وأما المنفية الكلية منها فتنعكس كلية ، وكنفسها عرفية مطلقة ، ويبين ذلك بطريق الخلف ، وهو أنه : إذا صدق : لا فعل بحرف ما دام فعلا ؛ لزم أن يصدق لا حرف بفعل ما دام حرفاً ، وإلا صدق نقيضه ، وهو : بعض الحروف فعل . وإذا كان بعض الحروف فعلا ؛ لزم منه بعض الأفعال حرف ، وقد كان لا شيء من الأفعال بحرف ، ويبين اللزوم تارة بطريق الافتراض ، مثل أن يفرض : أن ذلك البعض هو لفظة : من ، فتكون بعينها حرفاً وفعلا ، وتكون هي بعينها فعلاً وحرفاً . فيكون ما هو فعل حرفاً .

وتارة بطريق الانعكاس وهو أنه : إذا صدق بعض الحروف فعل ؛

صدق بعض الافعال حرف ، على ما سبق من انعكاس البعضية بعضية ، ولكن يلزمك في هذا الثاني أن يكون تصحيحك لعكس المثبتة البعضية بغير الخلف ، لئلا يلزم الدور .

وقد منع عن صحة انعكاسها بوجوه : منها ، إن قيل ، ان قولنا : كل انسان يمكن بالامكان الخاص أن يكون كاتباً قضية صادقة ، وكل ما يمكن بالامكان الخاص أن يكون ، يمكن أيضاً لا يكون ، فإذن : كل انسان يمكن بالامكان الخاص أن لا يكون كاتباً ، وكل ما يمكن في وقت ، يمكن في كل وقت ، والاَّ لزم الانتقال من الامكان الذاتي إلى الامتناع الذاتي ، وهو محال : فإذن : كل انسان يمكن أن يكون دائماً لا كاتباً ، وكل ممكن بأنه لا يلزم من فرض وقوعه محال ، وليفرض صدق قولنا دائماً : لا انسان من الناس بكاتب ، فهذه سالبة دائمة غير ممتنعة ، مع أن عكسها ، وهو قولنا : لا كاتب واحد بانسان ، كاذب ؛ فعلمنا أن هذه السالبة لا تنعكس،والجواب عندي هو : أن ادعاء الكذب لقولنا : لا كاتب واحد بانسان ، غير صحيح ، مع الفرض المقدم ذكره، وذلك أن كذبه ، إن كان ، لم يكن إلاَّ لأن الكتابة لا تنفك عن الانسان، إلا أن دعوى لا إنفكاكها عنه أما أن يكون في الوجود ، أو في التصور ، أو فيهما معاً . لكن ادعاء كذبه في الوجود الخارجي ، إنما يصح عند فرض وجود كاتب انسان ، لكن صحة فرض وجود الكاتب الانسان ، الذي هو عين وجود الانسان ، لكاتب ، مع صحة الفرض المقدم محال ، فادعاء كذبه في الوجود لا يصح ، وادعاء كذبه في التصور لا يصح أيضاً ، لأن قولنا دائماً : لا انسان من الاناسي بكاتب . إن أريد الدوام المتناول لأوقات التصور والوجود ، استلزم الفرض المقدم ، فرض تصور الانسان لا مع الكتابة في جميع أوقات التصور ، فادعاء كذبه إنما يثبت إذا صح تصور الكاتب للانسان ، الذي هو عين تصور الانسان الكاتب ، لكن صحة فرض ذلك مع صحة الفرض المقدم محال ، فادعاء كذبه في التصور لا يصح ، وإن خصص الدوام بأوقات الوجود الخارجي دون أوقات

التصور ، فادعاء كذبه في الوجود لم يصح للفرض المقدم ، وادعاء كذبه في التصور لم يصح لعدم اتحاد مورد انفكاك الانسان عن الكاتب ، ولا انفكاك الكاتب عن الانسان ، وإذا كان ادعاء كذبه في الوجود الخارجي لا يصح ، وفي التصور لا يصح ، كان ادعاؤه فيهما لا يصح أيضاً ، ومنها إن قيل : ما حاصله هو : إن من المحتمل أن يكون سلب الشيء عن الشيء دائماً ممكناً ، ولا يكون سلب الآخر عن الاول ممكناً ، وجوابه عندي : أنه راجع إلى التقرير الاول ، ودفعه بما تقدم ، ومنها إن قيل : صحة انعكاسها دائمة ، يقدح في حقية ما اختاره المتأخرون ، من أن عكس المثبتة الضرورية يجب أن يكون ممكنة عامة ، وذلك أنه ، إذا ثبت أن عكس المنفية الدائمة منفية دائمة قدح في حقية ما ذكر ، وهو أنه يقال : إذا صدق بالضرورة كل انسان حيوان ، صدق بالاطلاق العام بعض الحيوان انسان ، وإلاّ فدائماً : لا شيء من الحيوان بانسان ، فينعكس دائماً : لا أحد من الناس بحيوان . وقد كان بالضرورة : كل انسان حيوان ، هذا خلف ، وجوابه : إنا نمنع ، أن الحق هو ما اختاره المتأخرون ، بناء على المقدمة السابقة ، وسنزيده ايضاحاً عند عكس الضرورة .

احكام العرفيات الخاصة :

وأما العرفيات الخاصة ، فالمثبتة الكلية : منها تنعكس بعضية وكنفسها ، فإذا صدق : كل كاتب متحرك ، لا دائماً ، بل ما دام كاتباً ، صدق : بعض المتحرك كاتب ، لا دائماً ، بل ما دام متحركاً ، وإلاّ صدق نقيضه ، وهو : دائماً لا شيء من المتحرك بكاتب ، وتنعكس : دائماً لا شيء من الكاتب بمتحرك ، وقد كان : كل كاتب متحرك ؛ وكذلك البعضية منها تنعكس بعضية بحكم الخلف .

وأما المنفية الكلية منها كقولنا : لا شيء من الأبيض بأسود ،

لا دائماً ، بل ما دام أبيض ، فتنعكس كلية ، بدلالة الخلف ، **أولاً** ، وكنفسها عرفية خاصة لا عرفية عامة بحكم الخلف أيضاً : **ثانياً** : وذلك أنّا إذا جعلنا العكس دائماً ، لزم أن يكون عكس عكسها ، وهو الأصل دائماً ، لان عكس الدائم دائم ، بعد ما كان الاصل : لا دائماً ، وهو الخلف الثاني ، وقيل : الصواب أنها تنعكس عرفية عامة ، واستدل لذلك بأنه يصدق ، لا شيء من الكاتب بساكن لا دائماً بل ما دام كاتباً ، ولا يصدق : لا شيء من الساكن بكاتب لا دائماً بل ما دام ساكناً ، فإن بعض ما هو ساكن ، سلب عنه الكاتب ما دام موجوداً ، وهو الارض . وإنه عندي غير متجه . لأنا إذا قلنا : لا شيء من الساكن بكاتب لا دائماً بل ما دام ساكناً ، كان معناه : لا شيء من الساكن بكاتب لا لدوام وجوده ، بل لدوام وصفه . ويكون الغرض من ذلك هو أنهما إن تصاحبا في الدوام ، فلا تضف الحكم إلى الذات ، ولكن إلى الوصف أضفه ، وحديث الأرض ليس شيئاً غير الذي نحن فيه ، فإنّا ، إذا نفينا الكتابة عن الأرض ، لا ننفيها عنها لكونها موجودة ، بل لاعتقاد أن السكون لازم لها ، ولذلك إذا سلبنا عن نفوسنا هذا الاعتقاد ، وتوهمنا الارض كاتبة ، لم تأب كونها كاتبة مع كونها موجودة ، فما ذكر من أن قولنا : لا شيء من الساكن بكاتب لا دائماً بل ما دام ساكناً ، قول كاذب ، ليس بكاذب .

احكام العرفيات المطلقة :

وأما **الضروريات المطلقة** ، **فالمثبتة الكلية** ، منها تنعكس بالاتفاق ، لكن **بعضية** لاحتمال عموم الخبر ، وكنفسها ضرورية مطلقة عند المتقدمين ، لأنه متى صدق إن : بالضرورة : كل كاتب انسان ، لزم أن يصدق أن : بالضرورة بعض الأناسي كاتب ،لأنه متى كان : كل كاتب انسان ، لزم أن يكون : كاتب واحد انساناً . وليفرض أنه زيد ، فزيد بعينه كاتب ، وهو بعينه انسان ، من الأناسي ، فكونه انساناً ،

إن استحال أن لا يكون كاتباً ، لزم أنه بالضرورة أن بعض الأناسي كاتب ، وإن لم يستحل أن لا يكون ، لزم أن بعض الكاتبين لا بالضرورة انسان . وقد كان : إن بالضرورة كل كاتب انسان ، ويلزم الخلف . والمتأخرون أبوا كونها ضرورية ، وقالوا : نعلم ان بالضرورة كل كاتب انسان ، ولا نعلم إن بالضرورة بعض الناس كاتب ، بناء على المتعارف العامي . ثم اختلفوا من بعد فذهب بعضهم إلى انعكاسها مطلقة عامة ، محتجاً بأنه : إذا صدق أن بالضرورة كل كاتب انسان يلزم أن يصدق بعض الناس كاتب بالاطلاق ، وإلاّ صدق نقيضه : لا انسان دائماً بكاتب ، ويصدق عكسه ؛ لا كاتب بانسان ، وقد كان : كل كاتب انسان ، هذا خلف . وذهب بعضهم إلى انعكاسها ممكنة عامة محتجاً بأن عكس الضروري قد يكون ضرورياً ، مثل : بالضرورة كل انسان ناطق ، وبالضرورة كل ناطق انسان ، وقد يكون ممكناً خاصاً مثل : بالضرورة كل ضاحك انسان ، وبالامكان كل انسان ضاحك ، والقدر المشترك بين الضروري والممكن الخاص إنما هو الممكن العام ، لا المطلق العام . وعلى هذا الرأي الاخير أكثر المتأخرين ، ونحن على رأي المتقدمين .

وأما المنفية الكلية منها ، فتنعكس كلية وكنفسها ، فإذا كان : بالضرورة لا انسان بفرس ، كأن : بالضرورة لا فرس بانسان ، وإنه مستغن عن نصب الدلالة عليه ، فإن قولنا : بالضرورة لا انسان بفرس ، معناه أن الفرسية والانسانية يستحيل اجتماعهما لذاتيهما ، فكما أن بالضرورة لا انسان بفرس ، كذلك : بالضرورة لا فرس بانسان، ثم ان شئت الدلالة قلت : إن لم يصدق بالضرورة لا فرس بانسان ، صدق نقيضه ، وهو : بالامكان العام بعض الافراس انسان ، وكل ما بالامكان العام ، لا يلزم من فرض وجوده على بعض التقديرات محال ، فليفرض : بعض الأفراس انسان ، ويلزم الخلف بالطرق التي عرفت .

احكام الضروريات :

وأما **الضروريات بشرط وصف المبتدأ** ، **فالمثبتة الكلية** منها تنعكس بعضية ، لكن ممكنة عامة ، على رأي أكثر المتأخرين ، للوجه المذكور . والرأي عندي : انعكاسها ضرورة بالطريق المسلوك في الضرورية المطلقة .

وأما **المنفية الكلية** منها : فتنعكس كلية ، وكنفسها . والألزم أن يصدق نقيضها ، وهو : إما الاثبات الدائم ، أو في بعض الأوقات ، وأياً كان اجتمع الخبر مع الوصف في وقته ، ولا يكون النفي ضرورياً في جميع أوقات الوصف ، وكان المفروض ضروريته في جميع أوقاته ، هذا خلف .

وأما **الضروريات المشروطة بشرط اللادوام** : فالمثبتة الكلية منها تنعكس بالاتفاق ، وعلى رأي أكثر المتأخرين : ممكنة عامة ، وعلى رأينا ضرورية .

وأما **المنفية الكلية** منها فتنعكس كلية ، ثم عند المتأخرين مطلقة عرفية، للحجة التي حكيت عنهم في انعكاس العرفية الخاصة عرفية عامة ، ونحن إذ دفعنا حجتهم تلك نقول : تنعكس كنفسها .

والضروريتان الوقتيتان أمرهما في الانعكاس في الاثبات وفي النفي على نحو أخواتهما في الضرورة .

احكام الممكنات :

وأما **الممكنات** : فليس يجب لها في النفي عند المتأخرين عكس ، لما رأوا : أن الشيء قد يصح نفيه عن آخر بالاطلاق ، ولا يصح نفي ذلك الآخر عن ذلك الشيء بالاطلاق : مثل نفي الضاحك عن الانسان في قولك : بالاطلاق لا انسان بضاحك ، فإنه يصدق ، ولا يصح نفي الانسان عن الضاحك بالاطلاق ، مثل : لا ضاحك بانسان فإنه يكذب

عندهم على ما سبق ، وأما في الاثبات فيجب لها عندهم عكس ، لكن الاحتمال عندهم أن يكون الثبوت بين الشيئين بالامكان من جانب ، مثل : الجسم متحرك بالامكان ، وبالضرورة من جانب آخر ، مثل : المتحرك جسم بالضرورة ، لا يجعل عكسها ممكناً خاصاً ، بل يجعل عاماً ليشمل نوعي الثبوت ، وإذا صدق الامكان المطلق ، ولا بد عندهم من أن يكون عاماً ، لأن الاصل ، وهو : بالامكان كل انسان صادق ، أو بعض الناس صادق ، بأي امكان شئت ، يلزم أن يكون عكسه ، وهو : بعض الصادقين انسان بالامكان العام ، والألازم أنه : ليس بممكن أن يكون صادق واحد انساناً ، ويلزم بالضرورة لا انسان بصادق ، وقد كان كل انسان صادق ، أو بعض الناس صادق ، وهذا خلف . وإن جميع ذلك . كما ترى ، على المتعارف العامي . وقد عرفت ما عندنا فيه .

ولما تقدم أن العكس يلزم فيه رعاية النفي والاثبات ، لا يستعملون لفظ العكس حيث لا مراعى لذلك ، فلا يقولون في مثل : بالامكان الخاص يمكن أن لا يكون كل انسان كاتباً ، عكسه : بعض الكاتبين انسان ، بالامكان العام ، كما يقولون في مثل : بالامكان الخاص يمكن أن يكون كل انسان كاتباً ، عكسه بعض الكاتبين انسان بالامكان العام، وقد ظهر : أن تفاوت الجمل في العكس ، إذا وقع ، لا يقع في الكم ، وذلك في المثبتة الكلية فحسب .

القسم الثاني : في عكس النقيض

وهو عند الاصحاب في النوع الخبري ، أعني غير الشرط ، عبارة عن جعل نقيض الخبر مبتدأ ونقيض المبتدأ خبراً ، مثل أن تقول في قولك : كل انسان حيوان ، كل لا حيوان لا انسان . وفي قولك : بعض الناس كاتب ، بعض ما ليس بكاتب ليس بانسان ، وفي قولك : لا انسان بفرس ، بعض ما ليس بفرس هو انسان ، وحاصله عندي يرجع

إلى نفي الملزوم بنفي لازمه في عكس المثبت ، وإلى اثبات اللازم بثبوت ملزومه في عكس المنفي ، فتأمل . واستعن فيه ، إن شئت ، بما قدمت لك في فصل ترجيح الكناية على الافصاح ، بالذكر ، ومن كيفية الانتقال من اللازم إلى الملزوم .

ولا نشترط ههنا ما شرطنا في عكس النظير ، من أن لا يخالف الأصل والاثبات أو النفي .

ولنبتدىء بعكس نقيض **المطلقة العامة** . في المشهور أن لها عكس نقيض من جنسها ، وان ذلك يتبين بالخلف ، فيقال : إذا صدق كل مؤمن صادق ، صدق كل من ليس بصادق ليس بمؤمن ، أي بعض من ليس بصادق مؤمن، فينعكس : بعض المؤمنين ليس بصادق ، وقد كان: كل مؤمن صادق هذا خلف . لكن حيث عرفت أن لا تناقض بين المطلقتين ، لم يخف عليك أن لا خلف . ولكن إذا بين بالمقدمة المذكورة صح ؛ ويظهر لك من هذا أنك : إذا اعتبرت الدوام في أحد الجانبين ، أمكنك بيان عكس النقيض بالخلف ، فمتى صدق : كل مؤمن صادق ، صدق لا محالة : كل لا صادق دائماً لا مؤمن ، بصفة الدوام ؛ وإنما قلنا : بصفة الدوام ، لأنه : إن صح ، ولو في وقت واحد ، لزم خلف . وحاصله عندي هو : أن اللازم متى انتفى على الدوام ، انتفى الملزوم على الدوام .

وأما **الضرورية المطلقة** فهي تنعكس كنفسها ، لأن اللازم بالضرورة متى انتفى انتفى بالضرورة الملزوم ، ويندرج في ذلك سائر الضروريات .

وأما **الممكنات** : فمتى جعلت الامكان جزأ من الخبر ، انعكست ، لأنها حينئذ تلتحق بالضرورية ، لكون الامكان لكل ممكن ضرورياً له .

تركيب الدليل :

وحيث كشفت لك القناع ، ونبهتك على ذلك بما أوردت ، عرفت

أن التعرض للزيادة على المذكور تكرار محض ، والتكرار وظيفة المستفيد لا المفيد ، وإذ قد تلونا عليك في فصلي : التناقض والانعكاس ما تلونا ، لم يخف عليك إذا استحضرت مضمونهما : أن سابقة الدليل ولاحقته ، متى جعلتا مطلقتين ، امتنع أن تدل ، اللهم إلاّ في باب الامكان ؛ وإنهما ، إذا اختلفتا في الاحوال : من الدوام واللاّدوام ، والضرورة واللاّضرورة ، وامتزجتا في الدليل ، لزم اختلاف حال الحاصل منه ، فوجب أن ننبهك ، في عدة امتزاجات ، على كيفية تعرض الاعتبارات لحال الحاصل ، ثم نشرع بعد الفصلين الموعودين في : تركيب الدليل من شرطيتين معاً ، وشرطية احداهما دون الاخرى ؛ لكن الكلام في ذلك يستدعي مزيد ضبط لما تقدم ، فنقول :

إن الدليل في **الصورة الاولى** ، في ضرورياتها الاربعة ، مستبد بالنقض ، لا يحتاج إلى موضح لكمال اتضاحه لرجوعه : **في الاثبات** إلى أن : لازم لازم الشيء لازم لذلك الشيء بواسطة ؛ وفي **النفي** إلى أن : معاند لازم الشيء معاند لذلك الشيء بواسطة .

وأما في **الثانية والثالثة والرابعة** ، فمتى افتقر إلى معونة في الايضاح أوضحناه ، أما بما قدمنا ذكره في تلخيص الخلاصة ، وأما بما عليه الأصحاب من الرد إلى الأولى تارة بوساطة العكس ، وأخرى بوساطة : **الافتراض** ، وهو تقدير البعض كلاّ لافراده على ما سبق وثالثه بهما ، وأما **بالخلف** .

أما الرد فكما إذا كان الدليل من الضرب الاول من الثانية ، مثل : كل منصرف معرب ، ولا شيء من المثنى بمعرب ، فلا شيء من المنصرف بمثنى . فتعكس اللاحقة ، فيرتد إلى الضرب الثالث من الأولى ، ويحصل الحاصل بعينه . وهذا العمل يعرف **بذي عكس واحد** ، لعكس يجري في ضمن الدليل .

وأما الخلف فمثل أن تقول : إن لم يصدق : لا شيء من المنصرف بمبني صدق نقيضه ؛ وهو : بعض المنصرف مبني . وتضم اليه اللاحقة فيتركب دليل من الضرب الرابع ، من الأول ، هكذا : بعض المنصرف مبني ، ولا شيء من المبنيات بمعرب ، فيحصل : لا كل منصرف معرب. وقد كان : كل منصرف معرب . وذلك أن تعكس النقيض فتقول : بعض المبني منصرف ، وتضم اليه السابقة لاحقة ، فيتركب دليل من الضرب الثاني من الأول ، هكذا : بعض المبني منصرف ، وكل منصرف معرب ، فيحصل : بعض المبنيات معرب . وقد كان : لا شيء من المبني بمعرب .

أو كما كان الدليل من الضرب الثاني من الثانية ، مثل : لا شيء من المبنيات بمعرب ، وكل منصرف معرب ، فلا شيء من المبنيات بمنصرف. فتعكس السابقة ثم تصير لاحقة ، فيتركب دليل من الضرب الثالث من الاول ، هكذا : كل منصرف معرب ، ولا شيء من المعربات بمبني ، فيحصل ، لا شيء من المنصرف بمبني . ثم تعكس الحاصل فيحصل : لا شيء من المبنيات بمنصرف . ويعرف هذا العمل بذي العكسين : بعكس يجري في ضمن الدليل ، وعكس يجري في الحاصل منه . وإن شئت الخلف بالطريقين قلت : فإن كذب : لا شيء من المبنيات بمنصرف ، صدق نقيضه ، وهو : بعض المبنيات منصرف ، وعندنا : كل منصرف معرب ، فيحصل منهما : بعض المبنيات معرب . وقد كان : لا شيء من المبنيات بمعرب ، أو عكست النقيض ، فقلت : بعض المنصرف مبني ، وعندنا : لا شيء من المبنيات بمعرب ، فيحصل : بعض المنصرف ليس بمعرب ، وقد كان : كل منصرف معرب ؛

وأما الافتراض فكما إذا كان الدليل من الضرب الرابع من الثانية ، مثل بعض الكلم ليس بمعرب ،و : كل منصرف معرب ، فبعض الكلم ليس بمنصرف ، فتفرض البعض المبني من الكلم نوعاً وقدره الغايات ، واجعله

كلاً ، فقل : لا شيء من الغايات بمعرب ، ثم اعمل عمل ذي العكسين فقل : كل منصرف معرب ، ولا شيء من المعرب بغاية ، يحصل : لا شيء من المنصرفات بغاية . ثم اعكس الحاصل ، يحصل : لا شيء من الغايات بمنصرف . وهو عين معنى : بعض الكلم ليس بمنصرف . وإنما يصار إلى الافتراض لامتناع اللاحق في الصورة الأولى ، بعضيةً على ما عرفت .

وأما الخلف فهو ان كذب . لا شيء من الغايات بمنصرف ، صدق : بعض الغايات منصرف . ويضم اليه ، وكل منصرف معرب ، فيحصل : بعض الغايات معرب . وقد كان : لا شيء من الغايات بمعرب ؛ ولك أن توجه الخلف بالطريق العكسي على ما تكرر ، وهو أن تعكس النقيض فتقول : بعض المنصرف غاية ، وعندنا : لا شيء من الغايات بمعرب ، فتحصل منه بعض المنصرف ليس بمعرب ، وقد كان : كل منصرف معرب .

أو كما إذا كان الدليل من الضرب الأول من الثالثة ، مثل : كل حرف كلمة ، وكل حرف مبني ، فبعض الكلم مبني . فتعكس السابقة، ويرتد الدليل إلى الضرب الثاني من الأول ، أو تسلك الخلف قائلاً : إن لم يصدق بعض الكلم مبني ، صدق لا شيء من الكلم بمبني . وقد كان معنا : كل حرف كلمة ، ولا شيء من الكلم بمبني ، فيحصل : لا شيء من الحروف بمبني . وقد كان كل حرف مبني .أو تسلكه بالطريق العكسي.

وكما إذا كان الدليل من الضرب الثالث من الثالثة ، مثل : كل اسم كلمة ، وبعض الاسماء معرب ، فبعض الكلم معرب . فتعكس اللاحقة وتجعلها سابقة ، فتقول : بعض المعربات اسم ، وكل اسم كلمة ، فبعض المعربات كلمة . ثم تعكس الحاصل فيحصل : بعض الكلم معرب . أو تسلك الخلف فتقول : وإلاّ فلا شيء من الكلم بمعرب ، وتضم اليه سابقة الدليل سابقة ، فيحصل من ذلك : لا شيء من الأسماء بمعرب ،

وعندنا : بعض الاسماء معرب . أو تقول بعض العكس لنقيض الحاصل: فلا معرب بكلمة ، وتضم اليه لاحقة الدليل سابقة ،فيحصل من ذلك: بعض الاسماء ليس بكلمة ، وعندنا : كل اسم كلمة .

أو كما إذا كان من الضرب الخامس من الثالثة ، مثل : بعض الافعال وارد على خمسة أحرف ، ولا شيء من الافعال بخماسي ، فلا كل وارد على خمسة أحرف خماسي . فترد إلى الرابع من الاولى بعكس السابقة، مثل : بعض الوارد على خمسة أحرف فعل ، ولا شيء من الأفعال بخماسي ، فلا وارد على خمسة أحرف خماسي . أو إلى الثالث من الأولى، بالعكس مع الافتراض ، مثل : كل وارد على بناء تفوعل فعل ولا شيء من الأفعال بخماسي ، فلا شيء من الوارد على تفوعل خماسي ، وهو عين معنى : فلا كل وارد على خمسة أحرف خماسي . أو تبين الخلف بطريقيه مثل : إن لم يصدق لا كل وارد على خمسة أحرف خماسي ، صدق كل وارد على خمسة أحرف خماسي ، وعندنا : بعض الافعال وارد على خمسة أحرف ، فتجعل سابقة . ويتركب الدليل هكذا : بعض الافعال وارد على خمسة أحرف ، وكل وارد على خمسة أحرف خماسي ، فيحصل : بعض الافعال خماسي : وقد كان : لا شيء من الافعال بخماسي . والطريق الآخر معلوم .

أو كما إذا كان الدليل من الضرب الاول من الرابعة ، مثل : كل اسم كلمة ، وكل موصول اسم ، فبعض الكلم موصول : فتجعل السابقة لاحقة فتقول : كل موصول اسم ، وكل اسم كلمة ، فيحصل كل موصول كلمة . ثم تعكس الحاصل فيحصل : بعض الكلم موصول .

وإن شئت الخلف قلت و : إلاّ فلا شيء من الكلم موصول ،وتجعله لاحقة لسابقة الدليل المتقدم ، فتقول : كل اسم كلمة ، ولا شيء من الكلم بموصول ، فيحصل : لا شيء من الاسماء بموصول . وعندنا ،

بحكم العكس لسابقة الدليل المتقدم : بعض الاسماء موصول . فالخلف لازم .

وكذا إذا كان من ضربها الخامس مثل : لا شيء من الكلم بمهمل ، وكل فعل كلمة ، فلا شيء من المهمل بفعل . تقول : كل فعل كلمة ، ولا شيء من الكلم بمهمل ، فلا شيء من الأفعال بمهمل . فلا شيء من المهمل بفعل ، وخلفه أن تقول و : الا ، فبعض المهمل فعل ، وتجعله سابقة ، لقولك : كل فعل كلمة ، فتقول : بعض المهملات فعل ، وكل فعل كلمة ، فبعض المهملات كلمة ؛ وعندنا ، بحكم العكس لسابقة الدليل المتقدم : لا شيء من المهملات بكلمة ، هذا خلف .

وكذا إذا كان من ضربها الثاني مثل : كل اسم دال على معنى ، وبعض الألفاظ اسم ، فبعض الدال على المعنى لفظ . تقول : بعض الالفاظ اسم ، وكل اسم دال على معنى ؛ فيحصل : بعض الالفاظ دال على معنى ، ثم تعكس الحاصل ، فيحصل : بعض الدال على المعنى لفظ ، وخلفه ، على ما عرّفناك ، تقول : وإلاّ : فلا شيء من الدال على المعنى بلفظ ، وتجعله لاحقة ، لقولك : كل اسم دال على المعنى ، فيحصل : لا شيء من الاسماء بلفظ . ثم تقول ، وعندنا بحكم العكس للاحقة أصل الدليل : بعض الأسماء لفظ . ويلزم الخلف .

وكذا إذا كان من ضربها الثالث ، مثل : كل منصرف معرب ، ولا شيء من الأفعال بمنصرف ، فلا كل معرب فعل . تعكس الجملتين . وإنه من قبيل ذي عكس واحد : لبقاء السابقة سابقة ، واللاحقة لاحقة ، فتقول : بعض المعرب منصرف ، لا شيء من المنصرف بفعل ، فيحصل : لا كل معرب فعل .

تفاوت الامتزاجات بين المتقدمين والمتأخرين :

وقد عرفناك الطرق فاسلكها بنفسك ، ومتى أتقنت ما ذكر ، أمكنك

تحصيل المطالب بطرق معلومة مضبوطة الاسماء ، وقد انضم إلى ذلك ما اخترنا نحن في عكوس الجمل ، من بقاء جهاتها محفوظة على ما سبق تقرير ذلك ، ونحن إن نسوق الكلام إلى الآخر : على أقرب الوجوه وأدخلها في الضبط ، أمكن ؛ ولكن في البين واقع يورث تشويشاً ، فلا بُدّ من تداركه ، وهو : أن بين المتقدمين والمتأخرين في الامتزاجات تفاوتاً في الحكم يقدح في ضبط الكلام في مواضع ، ويشوش الامر على المتعاطين ، فالرأي : أن نطلعك على السبب في وقوع التفاوت ، ثم نصرح لك بما نحن فاعلوه هناك من اختيار الاقرب إلى الضبط ، والعمل بالأليق .

اعلم أن التفاوت بين رأي المتقدمين ورأي المتأخرين حيث وقع ، وقع لأن المتقدمين لأجل تطلب الضبط اختاروا في الحاصل من الدليل أقل ما يلزم منه ، أعني : أعم الاحتمالين ، ولعمري ما فاتهم فائت ، ولقد حصلوا على قانون مضبوط ، وهو جعل الحاصل تابعاً لأعمّ جملتي الاستدلال ، إلاّ فيما كان اللازم من الدليل في الظهور مساوياً لأقل ما يلزم منه ، وما ركبوا في اختيارهم لما اختاروه نوع بدعة . كيف ، وإن مبنى الدليل كما عرفت على استفادة اليقين منه ؟ والتشبث بأقل ما يلزم في باب اكتساب اليقين مما له قدم صدق في ذلك .

وأما المتأخرون : فقد بنوا رأيهم على ما يلزم من الدليل البتة ، من غير محاباة ، وغير التفات إلى مطلوب آخر في البين .

ونحن ، على أن نوفق بين الرأيين ، فنأخذ أقل ما يلزم من الدليل ابتداء ، ثم ننظر في الزيادة المحتملة ، إن وجدناها لازمة أخذناها أجزاء ، وهذا ، حين أن نشرع في الامتزاجات ، ذاكرين منها عدة أمثلة ليستعان بها فيما سواها .

أما الصورة الاولى ، فإذا ركبت الدليل فيها من سابقة دائمة ،

ولاحقة مطلقة عامة ، مثل ما إذا قلت : كل انسان ما دام موجود الذات ضحاك ، أي له قوة الضحك ؛ وكل ضحاك ضاحك بالفعل بالاطلاق ، كان الحاصل مطلقاً بالاتفاق ، وهو : كل انسان ضاحك بالفعل . وإذا قلبت ، فجعلت السابقة مطلقة عامة ، واللاحقة دائمة ، مثل ما إذا قلت : كل انسان ضاحك بالفعل بالاطلاق ، وكل ضاحك بالفعل ما دام موجود الذات ضحاك ، أطلقنا الحاصل ابتداء ، ثم ننظر فنرى في اللاحقة الخبر ، لكونه مقيداً بدوام وجود الذات ، راجعاً إلى تقييد ذات وجود الموصوف بالدوام ، دام له الوصف أو لم يدم ، فننقل الحاصل من الاطلاق إلى الدوام أجزاء ، ونقول اللازم : كل انسان ما دام موجود الذات ضحاك .

وكما عرفت هذا في الدائمة ، يجب أن تعرفه في الضرورية المطلقة ، بأن تجعل الحاصل مطلقاً إذا ركبت الدليل من : سابقة ضرورية مطلقة ، ولاحقة عامة مطلقة ، مثل قولك : الله عز اسمه حي بالضرورة ، وكل حي مدرك للمدرك بالاطلاق ، فالله عز اسمه مدرك للمدرك بالاطلاق . وإذا قلبت فقلت : مثلا الانسان ضاحك بالفعل بالاطلاق ، والضاحك بالفعل ضحاك بالضرورة ، حصل الاطلاق ، أو لا ً، والضرورة ثانياً بالطريق المذكور .

وإذا ركبته فيها من : سابقة ضرورية مطلقة ، ولاحقة عرفية ، مثل ما إذا قلت : كل جسم بالضرورة متحيز ، وكل متحيز ما دام متحيزاً كائن في جهة ، فلكون اللازم منه ، وهو الضرورة في الحاصل ، مساوياً في الظهور لأقل ما يلزم ، وهو الدوام ، جعلنا الحاصل ضرورياً من غير تدريج .

ويمتنع تركيبه فيها من السابقة الضرورية المطلقة ، واللاحقة العرفية الخاصة ، لامتناع اجتماعهما في الصدق ، فتأمل . وإنما أوصيك لتحريك بعض الاصحاب قلمه هنا بنوع من الاعتراض .

وكذا يمتنع تركيبه فيها من : سابقة دائمة ، ولاحقة عرفية خاصة ، لمثل ذلك .

وإذا ركبته فيها من سابقة ممكنة ، ولاحقة ضرورية ، مثل ما إذا قلت : كل انسان متحرك بالامكان ، وكل متحرك جسم بالضرورة : حكمنا بالتدريج قائلين ابتداء : كل انسان جسم بالامكان ثم بالضرورة ثانياً :

وإذا ركبته فيها من : سابقة مطلقة ، ولاحقة ممكنة عامة ، أو بالقلب. و[illegible] : من سابقة ممكنة عامة ، ولاحقة مطلقة ، فقلت : كل عاقل مفكر بالاطلاق ، وكل مفكر واصل إلى الحق بالامكان العام ، أو قلت : كل مسيء نادم بالامكان العام ، وكل نادم تائب بالاطلاق : كان الحاصل أعم الاحتمالين ، وهو : الامكان العام ، لاحتمال الاطلاق الضرورية .

وأما **الصورة الثانية** ، فحال الامتزاجات فيها ، على رأينا ، في بقاء الجهات محفوظة في العكس ، على نحو حالها في الصورة الأولى من غير تفاوت ، لارتدادها اليها بوساطة عكس اللاحقة في ضربيها الاول والثالث من غير زيادة عمل ، وبوساطة عكس السابقة وجعلها لاحقة ، ثم عكس الحاصل في ضربها الثاني بوساطة الافتراض ، والعكس في السابقة وجعلها لاحقة ، ثم عكس الحاصل في ضربها الرابع .

وحين عرفت أن هذه الصورة لا تصلح إلاّ للنفي ، وقد نبهت على أن النفي اما أن يكون : نفياً للاثبات ، أو نفياً لخصوصية في الاثبات ، كالضرورة وكالدوام ، أو نفياً لخصوصية في النفي لمثل ذلك ، عرفت لامحالة : إن تركيب الدليل فيها من منفيتين معاً ، أو من مثبتين معاً ، إذا اختلفتا في الخصوصية لم يكن ممتنعاً .

والصورة الثالثة أيضاً ، لارتدادها إلى الاولى بعكس السابقة في ضروبها الاربعة : الاول والثاني والرابع والخامس ، وبالافتراض في

اللاحقة في ضربها الثالث ، أو عمل العكسين ، وبالافتراض في اللاحقة لا غير في ضربها السادس .

واعمل في **الصورة الرابعة** في ردها إلى الأولى بالطرق التي علمت . فانا ما اجتهدنا في حفظ الجهات في باب العكس ، إلا لهذا المقام ، والمتأخرون ما وقعوا في التطويلات ، وتدوينهم لما دونوا من الاسفار ، إلا لعدولهم في العكس عن حفظ الجهة . وأول حامل حملهم، فيما أرى، على العدول عنه : المتعارف العامي ، ثم سائر ما حكينا عنهم في مواضع . وإن هذا النوع ، نوع متى اضطرب شيء منه ، استتبع اضطراب أشياء فاعلم .

خاتمة :

وحاصل الأمر أنك حين عرفت أن العكس حافظ للجهة ، وأن الحاصل من الصور الثلاث : الثانية ، والثالثة ، والرابعة ، يمكن تحصيله منهن على نحو تحصيله من الاولى من غير تفاوت ، بالطرق المذكورة ، وهي : **الافتراض والعكس والعكسان** : فمتى أتقنت حال الامتزاجات في الصورة الاولى ، أغناك ذلك فيما عداهـا بسلوك الطرق المعلومة ، عن استئناف تأمل في الحاصل من امتزاجاتهن ، وليكن هذا آخر كلامنا في هذا الفصل.

الباب الثاني

في الاستدلال الذي جملتاه شرطيتان

إنك بعد أن وقفت على خواص تراكيب الاستدلالات في الفصل السابق ، مع أصولها المحتاج اليها ، وفروعها اللائقة بها ، لا نراك تفتقر في هذا الفصل إلاَّ إلى مجرد الوقوف على الاحوال في الشرط : من الاثبات والنفي ، والتقييد بالكل والبعض ، والاهمال ، ومن التناقض والانعكاس . فحريٌ بنا أن نوقفك على ذلك . فنقول وبالله التوفيق .

اما الشرط فقد وقفت على كلماته في علم النحو وعلى تحقيقه في علم المعاني، فلا نعيد ذلك . ولكن الاصحاب ألحقوا بكلمات الشرط : كلما ، وأن كانت أصول النحو تأبى ذلك ، لما تقرر ان كلمات الشرط حقها ان تجزم ، وليس هو من الجزم في شيء ، وانما هو : كل الشمول ، قد دخل على : **ما** المصدرية المؤدية معنى الظرف، على نحو : أتيتك مقدم الحاج ، وانتصب في قولك : كلما أكرمتني أكرمتك ، لاضافته إلى الظرف،مفيداً معنى : كل وقت اكرامك أياي أكرمك .

واصطلحوا في كلمة : الترديد ، وهي : **اما** على تسميتها كلمة شرط وليس من الشرط في شيء، وانما حاصله ترديد المبتدأ،قبل دخول العوامل وبعده ، بين خبرين أو أكثر ، كقولك : زيد إما قائم ، وإما قاعد ، و إما، واما . . وان زيداً اما قائم ، واما قاعد ؛ وكان زيد إما قائماً ، وإما قاعداً ؛ وأظن زيداً اما قائماً واما قاعداً . . . وكقولك : زيد اما ان

يكون قائماً واما ان يكون قاعداً .. اذ أصل الكلام ، بوساطة أصول النحو وعلم المعاني ، حال زيد اما كونه قائماً،واما كونه قاعداً . أي حاله : اما القيام واما القعود ، وكقولك : اما أن يكون زيد قائماً واما ان يكون قاعداً . إذ أصل الكلام الواقع : اما كون زيد قائماً ، واما كونه قاعداً ، أي : الواقع اما قيام زيد واما قعوده .

أقسام الشرط :

أو ترديد الخبر بين المخبر عنهما ، أو أكثر ، كقولك : جاءني اما فلان واما فلان واما فلان . وجعلوا الشرط **قسمين** : شرط **انفصال** : وهو ما أدي **باما** على نحو : هذا الاسم اما ان يكون معرباً واما ان يكون مبنياً ؛ وشرط **اتصال** هو ما عداه .

والاصحاب ، حين سبقونا الى التعرض لهذا الجزء من علم المعاني ، أعني علم الاستدلال، ونراهم ما آلوا فيه جهداً ، آثرنا ان نتبعهم في ذلك مسامحين ، قضاء لحق الفضل لهم :

فلو قبل مبكاها بكيت صبابة بعدي شفيت النفس قبل التندم
ولكن بكت قبلي ، فهيج لي البكا بكاها ، فقلت : الفضل للمتقدم .

احوال الاستدلالات في الشرط :

اعلم ان **الاثبات في الشرط** هو : كون الاتصال والانفصال قائماً . فالاتصال كقولك : إن أكرمتني أكرمتك ، وإن لم تهني لم أهنك ، وإن أكرمتني لم أهنك ، أو إن لم تهني أكرمتك . والانفصال كقولك : إما أن يقوم زيد ، وإما أن يقوم عمرو ، وإما أن لا يقوم زيد ، وإما أن لا يقوم عمرو ، أو إما أن يقوم زيد وإما أن لا يقوم عمرو ، وإما أن لا يقوم زيد وإما أن يقوم عمرو .

وأما النفي فيه فهو سلب الاتصال أو الانفصال ، كقولك : ليس إن أكرمتني أهنك ، أو ليس إما أن يقوم زيد ، وإما أن يقوم عمرو .

والأثبات الكلي في الشرط هو عموم الاتصال ، كقولنا : كلما أكرمتني أكرمتك ، أو دائماً إن أكرمتني أكرمتك ، أو عموم الانفصال، كقولك : دائماً إما أن يكون زيد كاتباً ، وإما أن يكون قارئاً .

والنفي الكلي فيهما هو عموم الاتصال أو الانفصال على وجه يسد الطريق إلى تحققهما ، كقولك : ليس البتة إذا أساء زيد عفوت عنه ، وليس البتة إما أن تأتيني ، وإما أن آتيك .

والاثبات البعضي فيهما بخلاف الكلي ، كقولك : قد يكون إذا جاء زيد جاء عمرو ، وقد يكون زيد إما كاتباً وإما قارئاً .

والنفي البعضي ليس كلما وليس دائماً .

والاهمال هو اطلاق الحكم بالاتصال أو الانفصال من غير تعرض للزيادة ، كقولك : إن قام زيد قام عمرو ، وإما أن يقوم زيد وإما أن يقوم عمرو ، وليس إذا كان كذا كان كذا ، وليس إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا .

وأما أمر **التناقض** فيه فعلى نحو ما سبق ، يوضع في مقابلة : كلما كان ، ليس كلما كان ، وفي مقابلة : دائماً اما ، وإما ليس دائماً اما وإما، وفي مقابلة ليس البتة ، في المتصل وفي المنفصل . قد يكون .

وأما **العكس** فله في الشرط المتصل وجه ، وهو جعل الجزاء شرطاً ، والشرط جزاء ، دون المنفصل . وحكم العكس على ما سبق المثبت الكلي أو البعضي : مثبت بعضي ، والمنفي الكلي : منفي كلي .

تركيب الشرط في الاستدلال :

واعلم أن **تركيب الشرط** يتفاوت ، فتارة يكون من خبريتين نحو : متى كانت الكلمة استعارة كانت مجازاً مخصوصاً . وتارة من خبرية وشرطية ، اما متصلة ، نحو : ان أريد بالكلمة الحقيقة ، فمتى استعملت

لم تحتج إلى قرينة ؛ وإما منفصلة ، نحو : إن أريد بالكلمة الحقيقة ، فإما أن تكون حقيقة بالتصريح ، وإما أن تكون كناية . وتارة من شرطية متصلة وخبرية ، نحو : إن كان متى كانت الاستعارة على سبيل الكناية لزمتها استعارة تخييلية ، كان بين هاتين الاستعارتين مزيد تعلق ، وتارة من شرطية منفصلة وخبرية ، نحو : اما أن تكون هذه الكلمة اما استعارة أصلية أو استعارة تبعية ، واما أن لا تكون استعارة أصلا ؛ وتارة من شرطيتين متصلتين ، نحو : إن كان متى كانت الكلمة مجازاً ، كانت مسبوقة بحقيقة لم تكن مجازاً ؛ أو منفصلتين ، نحو : إما أن يكون هذا المستعمل أما حقيقة بالتصريح وأما كناية ، وأما أن يكون اما مجازاً مرسلا واما استعارة . وتارة تكون من متصلة ومنفصلة نحو : إن كان كلما كانت الكلمة مستعملة في معناها فهي حقيقة ، فاما أن تكون الكلمة حقيقة ، وأما أن لا تكون مستعملة في معناها ، وتارة من منفصلة ومتصلة، نحو : اما أن تكون ان الاستعارة اما أن تكون لغوية ، واما أن تكون عقلية ، وأما أن تكون متى كانت الاستعارة لم تكن إلاّ لغوية ، وتارة تكون من شرطيات ، نحو : إن كان الناطق لازماً مساوياً للانسان ، صح ان كان متى كان كلما كان هذا انساناً فهو ناطق ، كان كلما كان ناطقاً فهو انسان ، فيكون متى كان كلما لم يكن إن يكون انساناً لم يكن ان يكون ناطقاً ، كان كلما لم يكن أن يكون ناطقاً لم يكن أن يكون انساناً فهذه عشرون جملة خبرية صارت جملة واحدة شرطية .

حقيقة الاتصال :

واعلم أن **الاتصال يسمى حقيقياً** متى كان بحيث يلزم من تحقق الشرط تحقق الجزاء ، نحو : إن كانت اللفظية موضوعة للمعنى فهي كلمة ، وإن كانت كلمة فهي موضوعة للمعنى ، أو ان كانت اسماً فهي كلمة ، أو أن لم تكن كلمة لم تكن اسماً .

ويسمى غير حقيقي متى لم تكن كذلك، كما إذا قلت : إن كان

الاسم علماً فهو مرتجل ، كحمدان وعمران وغطفان ، وإن كان العلم مرتجلا فهو غير قياسي : كموظب ومكوزة ومحبب وحيوة .

حقيقة الانفصال :

وأما **الانفصال فالحقيقي** : هو ما يراد به المنع عن الجمع وعن الخلو معاً ، كقولك : كل اسم فاما أن يكون معرباً وإما أن يكون مبنياً ، فلا شيء من الاسماء يجمع عليه الاعراب والبناء معاً ، أو يسلبان عنه معاً .

وغير حقيقي : هو ما يراد به المنع عن الجمع فحسب ، كقولك ، لمن يقول في ضمير أنه منفصل مجرور ، الضمير إما أن يكون منفصلا وأما أن يكون مجروراً ، تريد أن الانفصال والانجرار لا يجتمعان للضمير ، لا أنهما لا يرتفعان عنه ، كيف ؟ والمتصل المرفوع أو المنصوب في البين ، أو ما يراد به المنع عن الخلو ، كقولك لهذا القائل : الضمير اما أن لا يكون منفصلا وإما أن لا يكون مجروراً ، تريد أنه لا يخلو عنهما معاً ، أعني عدم كونه منفصلا ، وعدم كونه مجروراً ، لأنه بتقدير خلوه عن عدمهما معاً يستلزم اتصافه بوجودهما معاً ، لامتناع الواسطة بين وجود الشيء وعدمه ، فيكون منفصلاً مجروراً معاً .

ثم في كلام العرب تراكيب للجمل . في غير الشرط ، إذا تأملتها وجدتها تنوب مناب الشرطيات ، كقولك : لا يتوب المؤمن عن الخطيئة ويدخل النار ، بواو الصرف ، ينوب هذا **عن الشرطي المتصل** مناب : إن تاب المؤمن عن الخطيئة لم يدخل ، ومن **المنفصل مناب** : إما أن لا ينوب ، وأما أن يدخل النار ، وكقولك : لا أخليك أو تؤدي إلي الحق ، بالنصب ، ينوب هذا عن الشرطي المتصل مناب : إن لم أخلك أديت إلي الحق ، ومن المنفصل مناب إما أن لا تكون تخلية وأما أن يكون اداء ، وكقولك : إن شئت ليس يتوب المؤمن عن الخطيئة إلا ويدخل الجنة .

وفي أمثال هذه التراكيب كثرة فمن أحب الاطلاع عليها فليخدم علم النحو وما سبق من علم المعاني .

قانون الشرطيا ت

والقانون في الشرطيات المتصلةأن تنزل الشرط منزلة المبتدأ والجزاء منزلة الخبر ، ثم تركب الدليل منها ، على نحو ما سبق من الصور الاربع ، مراعياً الشروط المذكورة ، المصيّرة للضروب الستة عشر في كل من الاربع ، إلى ما عرفت من الاربعة والاربعة والستة والخمسة .

واما **الشرطيات المنفصلة** فليست إلاّ خبريات ، على ما عرفناك من الاصل في أما لا فرق ، إلاّ أن في الخبريات ، في النفي أو في الاثبات ، تعين الخبر للمبتدأ ، أو المنفصلة لا تعينه ، وإنما تجعله أحد ما تعدد ، اما فتركب الدليل منها على نحو تركيبه من الخبريات ، **ووضع الدليل** اما أن يكون من شرطيتين متصلتين ، أو منفصلتين ، أو من سابقة متصلة ولاحقة منفصلة ، أو بالعكس : فهذه **أقسام أربعة** . ونحن نورد من كل واحد منها مثالاً ، في كل واحدة من الصور ، في ضرب واحد ، ليقاس عليه سائر الضروب .

صور الاستدلال الذى جملتاه شرطيتان :

الصورة الاولى :

نقول في **الاولى من القسم الاول** : كلما كانت الكلمة مستعملة في معناها كانت حقيقة بالتصريح ، وكلما كانت حقيقة بالتصريح ، كانت في الاستعمال مستغنية عن قرينة ، فيحصل : كلما كانت مستعملة في معناها ، كانت في الاستعمال مستغنية عن قرينة .

ومن القسم الثاني : دائماً كل مزيد ؛ إما أن يكون مزيداً للالحاق ، وإما أن يكون مزيد الغير الالحاق ، ودائماً كل مزيد للالحاق إما أن يكون ملحقاً بالرباعي ، وأما أن يكون ملحقاً بالخماسي ، ودائماً كل مزيد لغير الالحاق إما أن يكون مزيد ثلاثي ، وأما مزيد رباعي ، وأما مزيد خماسي ، فيحصل : دائماً كل مزيد إما ملحق بالرباعي ، وإما ملحق بالخماسي ،

وأما غير ملحق ، أما مزيد ثلاثي وأما مزيد رباعي وأما مزيد خماسي .

ومن القسم الثالث : كلما كانت اللفظة دالة على معنى مستقل بنفسه غير مقترن بزمان ، كانت اسماً ، ودائماً كل اسم : إما أن يكون معرباً وأما أن يكون مبنياً ، فيحصل : دائماً كل لفظة دالة على معنى مستقل بنفسه غير مقترن بزمان إما أن تكون معربة ، وأما أن تكون مبنية .

ومن القسم الرابع : دائماً اما أن يكون المعرب اسماً ، وأما أن يكون فعلاً مضارعاً ، وكلما كان المعرب اسماً كان في الاعراب أصلا ، وكلما كان مضارعاً كان في الاعراب متطفلاً ، فيحصل : اما أن يكون المعرب أصلا في الاعراب ، وإما أن يكون متطفلا فيه .

الصورة الثانية :

وتقول في **الثانية من القسم الاول** : كلما كانت الكلمة كناية ، كانت مستعملة في معناها ومعنى معناها ، وليس البتة إذا كانت الكلمة مجازاً أن تكون مستعملة في معناها ومعنى معناها ، فيحصل ليس البتة إذا كانت كناية أن تكون مجازاً .

ومن القسم الثاني : كل مجاز اما أن يكون لغوياً ، وإما أن يكون عقلياً ، وليس البتة شيء من الألفاظ المهملة إما لغوياً وإما عقلياً ، فيحصل دائماً لا مجاز بمهمل .

ومن القسم الثالث : كلما كانت الكلمة حرفاً كانت مبنية ، وليس البتة شيء إما منصرف وإما غير منصرف مبنياً ، فليس البتة كلمة هي حرف إما منصرفاً وإما غير منصرف .

ومن القسم الرابع : دائماً كل فعل اما ماض واما مضارع وأما أمر ، وليس البتة شيء إذا كان حرفاً أن يكون ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، فليس البتة فعل بحرف .

الصورة الثالثة :

وفي الثالثة من القسم الاول : كلما كانت الكلمة مستعملة في غير معناها كانت مفتقرة إلى قرينة ، وكلما كانت الكلمة مستعملة في غير معناها كانت مجازاً ، فيحصل : قد يكون إذا كانت الكلمة مفتقرة إلى قرينة أن تكون مجازاً .

ومن القسم الثاني : دائماً كل كلمة إما أن تكون حقيقة ، وأما أن تكون مجازاً ، وكل كلمة دائماً اما أن تكون اسماً ، وأما فعلا ، وأما حرفاً ، يحصل : اما الحقيقة واما المجاز قد يكون اما اسماً ، وأما فعلا ، وأما حرفاً .

ومن القسم الثالث كلما كانت الكلمة خماسية كانت اسماً ، والكلمات الخماسية دائماً أما على وزن قَرْطَعَبْ ، وأما على وزن جَحَمْرَشْ ، وأما على وزن سَفَرجِلْ ، وأما على وزن قذَعْمَلْ ، والاسم قد يكون اما على ، واما على ، واما على ، واما على .

ومن القسم الرابع : دائماً كل كلمة ملحقة ، إما ثلاثية وإما رباعية. وكلما كانت الكلمة ملحقة كانت مزيدة ، فأما الثلاثيات وأما الرباعيات قد تكون مزيدة .

الصورة الرابعة :

وفي الرابعة من القسم الأول : كلما كانت الكلمة استعارة كانت مفتقرة إلى نصب دلالة ، وكلما كانت الكلمة مستعملة لغير معناها ، روماً للمبالغة في التشبيه ، كانت استعارة ، فيحصل : قد تكون إذا كانت الكامة مفتقرة إلى نصب دلالة ، أن تكون مستعملة لغير معناها .

ومن القسم الثاني : دائماً كل حقيقة من الكلم اما أن يكون تصريحاً واما أن تكون كناية ، ودائماً اما الكلمة المستعملة في معناها وحده ،

وأما المستعملة في معناها ومعنى معناها ، تكون حقيقة ، فيحصل : قد يكون اما التصريح ، وأما الكناية ، اما استعمالا للكلمة في معناها وحده، وأما في معناها ومعنى معناها .

ومن **القسم الثالث** : كلما كان الاسم ممتنعاً عن الصرف فهو في ضرورة الشعر يصرف ، ودائماً كل ما كان اما جمعاً ليس على زنته واحد ، واما مؤنثاً بالألف . فهو ممتنع عن الصرف ، فيحصل : قد يكون ما يصرف في ضرورة الشعر اما أن يكون جمعاً ليس على زنة واحد ، واما أن يكون مؤنثاً بالألف .

ومن **القسم الرابع** : دائماً كل مبني اما لازم البناء واما عارض البناء، وكلما دخل الاسم في الغايات كان مبنياً ، فيحصل : قد يكون بعض ما بناؤه لازم أو بناؤه عارض داخلاً في الغايات .

الباب الثالث

الاستدلال الذي إحدى جملتيه شرطية والاخرى خبرية

من تكملة علم المعاني في الأستدلال الذي احدى جملتيه شرطية والأخرى خبرية

تركيب الدليل في هذا الباب ، في كل صورة من الصور الاربع ، لا يزيد على **أربعة أقسام** : وهي : أن تكون السابقة خبرية واللاحقة اما متصلة واما منفصلة ، وأن تكون اللاحقة خبرية والسابقة اما متصلة واما منفصلة . وقد عرفت جميع ذلك ، فاعتبر التركيبات بنفسك .

الباب الرابع

القياسات ومجاريها واحوالها

وإذ قد نجز الموعود في الابواب الثلاثة من فن الاستدلال ، فلولا أن للاصحاب فصولا سواها يتكلمون فيها : كفصل القياسات المركبة ، وفصل القياسات الاستثنائية ، وفصل قياس الخلف ، وفصل عكس القياس ، وفصل قياس الدور ، وغير ذلك ، لختمنا الكلام في هذا الفن ، مؤثرين أن لا ننظمها في سلك الايراد ، لرجوعها اما إلى مجرد اصطلاح ، واما إلى فائدة قلما تخفى على ذي فطنة يتقن ما قد سبق ذكره ، ولكننا نقفو أثرهم اعتناء بايضاح ما توخوه ، مع التنبيه على ما هنالك من وجوه الضبط عندنا .

القياسات المركبة :

فنقول تركيب القياسات : عبارة عن تركيب دليل فيه تركيب دليل ، أما لسابقته وأما للاحقته ، واما لكلتيهما ، وقس على هذا . وأنا أذكر مثالاً واحداً ، وهو قولنا في دليل فيه دليل سابقته : كل جسم قرين كون في جهة معينة ، وكل كون حادث ، فكل جسم قرين حادث . وكل قرين حادث حادث ، فكل جسم حادث .

وتركيب القياسات عندهم ينقسم إلى : **موصول** ، وهو أن يكون الدليل الموزع في الدليل قد وصل بذكر سابقته ولاحقته ، والحاصل منهما في المثال المذكور . وإلى : **مفصول** ، وهو أن يكون قد

فصل عنه ذكر الحاصل من جملتيه ، كما إذا قلت : كل جسم قرين كون في جهة معينة ، وكل كون في جهة معينة حادث ، وكل قرين حادث حادث ، وكل جسم حادث ؛ ولك أن تجعل **الوصل** : عبارة عن أن يوصل الدليل بالتصريح ، بجميع ما لا بد له منه في استلزامه للمطلوب ، **والفصل** : عبارة عن ترك شيء ، إذا علم موقعه ، فنقول في قولك : هذا مساو لذاك ، وذاك مساو لذلك ، فهذا مساوٍ لذلك ، أنه مفصول . في قولك : هذا مساو لذاك ، وذاك مساو لذلك،وكل مساو لمساو لشيء، مساو لذلك الشيء ، فهذا مساو لذلك ، انه موصول . وان تقول في قولك : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وإن كان النهار موجوداً فالأعشى يبصر ، والشمس طالعة فالاعشى يبصر : إنه مفصول. وفي قولك : والشمس طالعة ، فالنهار موجود ، فالاعشى يبصر، إنه موصول .

القياسات الاستثنائية :

والقياس الاستثنائي عبارة عن الاستدلال بثبوت الملزوم على ثبوت لازمه ، وبنفي اللازم على انتفاء ملزومه ، دون مقابليهما ، إلا فيما إذا كان اللازم مساوياً . لكن ذلك لا يكون عن قوة النظم ، مثال الاستدلال بثبوت الملزوم على ثبوت اللازم : إن كان هذا انساناً ، فهو حيوان ، لكنه انسان ، فيحصل : هو حيوان . ومثال الاستدلال بنفي اللازم على انتفاء ملزومه : إن كان انساناً ، فهو حيوان ، لكنه ليس بحيوان، فيحصل : ليس هو بانسان . وهو من الدلالات الواضحة المستلزم تكذيبها الجمع بين النقيضين استلزاماً ظاهراً ، ولك أن تنزل الاول منهما منزلة الضرب الثاني من الصورة الاولى ، لأن قولنا : إن كان هذا انساناً فهو حيوان في قوة : كل انسان حيوان ، فتجعله لاحقة ، وتجعل قولك : لكنه انسان ، وهو في قوة : هو انسان ، سابقة : وتركب الدليل هكذا : هو انسان ، وكل انسان حيوان ، فيحصل : هو حيوان ، وان تنزل الثاني،

منزلة الضرب الرابع من الصورة الثانية ، ناظماً قولك : لكنه ليس بحيوان ، في سلك : ليس هو بحيوان ، مركباً للدليل هكذا : هو ليس بحيوان ، وكل انسان حيوان ، محصلا منه : ليس هو بانسان . واما مقابلاهما فلا ينتظمهما ، على ما سلكنا من الطريق ، ضرب من ضروب الصور ، فتأمل .

قياس الخلف :

وأما **قياس الخلف** فقد تكرر عليك ، غير مرة ، كونه ، دليلاً مركباً من نقيض الحاصل من الدليل المذكور ومن احدى جملتيه ، لبيان بطلان النقيض ، بوساطة أن الدليل متى صح تركيبه وصدقت جملتاه لزمه الحق ، واللازم ههنا منتف ، فيلزم انتفاء الملزم ، وإذ لا شبهة في صحة التركيب وفي صدق احدى الجملتين ، فالمتعين للكذب ، إذن ، هي الجملة الاخرى ، وهي النقيض ، توصلا بذلك كله إلى اثبات حقية الحاصل من الدليل المذكور سابقاً . والخلف إذا نظم في سلك القياسات المركبة نظم لذلك ، ونسميه **قياس الخلف** اما : لأنه قياس يسوق إلى حاصل رديء : وهو خلاف الحق ، فالخلف هو الكلام الرديء ، يقال : سكت ألفاً ونطق خلفاً . وأما ، لأنه قياس كأنه يأتي من وراء من ينكر حاصل الدليل السابق ، ويترك حمله بنفس الدليل ، فالخلف هو الوراء أيضاً ، بناء على أن الانسان متى اتصف بالانكار لشيء ؛ وُصِفَ بأنه حول ظهره اليه ، وكذا إذا ترك العمل به ، وأبى قبوله ، قيل : نبذه وراء ظهره وعليه قوله علت كلمته : ﴿ فَنَبَذُوهُ وراءَ ظُهُورِهِم ﴾ [1] أي تركوا العمل به ، وربما جرى على ألسن الدخلاء في هذا الفن ، بضم الخاء ، وقد جرت العادة على تسمية خُلف الخلف رد الخلف إلى المستقيم.

وخُلف الخلف : هو أن تركب قياساً من نقيض الحاصل من الخلف ومن احدى جملتي الدليل السابق على خلف الخلف ، وتحصيل منه المطلوب

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٨٧ .

الاصلي ، وقد أغنت عبارتي : خلف الخلف ، مع كمال ايضاحها لمراد الاصحاب من : رد الخلف إلى المستقيم ، عن تطويلات تمس الحاجة اليها بدون هذه العبارة .

عكس القياس :

وأما **عكس القياس** فنظير الخلف من وجه ؛ وذلك أنه يؤخذ فيه ، مقابل حاصل الدليل ، أما **بالتناقض** مثل : ما إذا كان كل كذا كذا ، فيوضع موضعه : لا كل كذا كذا . وأما **بالتضاد** مثل : ما إذا كان كل كذا كذا ، فيوضع موضعه : لا شيء من كذا كذا ، ويُضم اليه احدى جملتي الدليل ، ليحصل مقابل الجملة الأخرى احتيالا لمنع القياس .

قياس الدور :

وأما **قياس الدور** : فهو أن يؤخذ عكس احدى جملتي الدليل ، مع الحاصل من الدليل ؛ فيركب منهما دليل مثبت للجملة الاخرى ، ويصار إلى هذا في الجدل احتيالا ، عندما تكون احدى جملتي الدليل غير بينة ؛ فيغير المطلوب عن صورته اللفظية ، ليتوهم شيئاً آخر ، ويقرن به عكس الجملة الاخرى من غير تغير الكمية ، مثل قولنا : كل انسان متفكر ، وكل متفكر ضحاك ؛ فكل انسان ضحاك . وقولنا : كل انسان ضحاك ، وكل ضحاك متفكر ، فكل انسان متفكر . وقولنا : كل متفكر انسان ، وكل انسان ضحاك ، فكل متفكر ضحاك . لكن هذا الاحتيال إنما يتمشى إذا كانت الاجزاء متعاكسة متساوية ، كما في المثال المضروب ، والذي ضربته من المثال يبين معنى تسميته قياس الدور ،فانظر.

التقسيم والسبر والاستقراء والتمثيل

وإذ قد عثرت على القياسات ومجاريها وأحوالها ، وان هنا أموراً شبيهة بالقياس ، فلا حرج أن نشير اليها اشارة خفيفة .

منها **التقسيم والسبر** وذلك : أن تجعل المبتدأ ملزوم أحد خبرين، أو أخبار تحصرها ، ليتعين واحد من ذلك المجموع عند النفي لما عداه ، كما تقول : زيد اما في الدار أو في المسجد أو في السوق ، لكنه ليس في السوق ولا في المسجد ، فإذن هو في الدار . وإن هذا النوع ، متى صح حصره وصدق نفيه ، أفاد اليقين .

ومنها : **الاستقراء** . وهو انتزاع حكم كلي عن جزئيات ، وأنه إذا تيسرت الاحاطة بجميع الجزئيات ، حتى لا يشذ عنها واحد ، أفاد اليقين . ومن للمستقرىء بذاك ؟

ومنها **التمثيل** : وهو تعدية الحكم عن جزئي إلى آخر لمشابهة بينهما ، وأنه أيضاً مما لا يفيد اليقين إلا إذا علم بالقطع أن وجه الشبه هو علة الحكم ، ولكن تسكب فيه العبرات .

فصل : في الدليل

وهذا أوان أن نثني عنان القلم إلى تحقيق ما عساك تنتظر منذ افتتحنا الكلام في هذه التكملة أن نحققه ، أوعل صبرك قد عيل له ، وهو : أن صاحب التشبيه ، أو الكناية ، أو الاستعارة ، كيف يسلك في شأن

متوخاه مسلك صاحب الاستدلال ، وأنّى يعشو أحدهما إلى نار الآخر والجدو تحقيق المرام مظنة هذا ، والهزل وتلفيق الكلام مظنة هذا ؟ فنقول، وبالله الحول والقوة ، أليس قد تلي عليك : أن صور الاستدلال أربع لا مزيد عليهن ، وأن الاولى هي التي تستبد بالنفس ، وأن ما عداها تستمد منها بالارتداد اليها،فقل لي إن كانت التلاوة أفادت شيئاً ؟ هل هو غير المصير إلى ضروب أربعة ؟ بل إلى اثنين ؟ محصولهما إذا أنت وفيت النظر إلى المطلوب حقه ، الزام شيء يستلزم شيئاً ، فيتوصل بذاك إلى الاثبات . أو يعاند شيئاً فيتوصل بذلك إلى النفي . ما أظنك ، إن صَدَقَ الظنُّ : يجول في ضميرك حائل سواه .

ثم إذا كان حاصل الاستدلال ، عند رفع الحجب ، هو ما أنت تشاهد بنور البصيرة ، فوحقك إذا شبهت قائلا : خدها وردة ، تصنع شيئاً سوى أن تلزم الخد ما تعرفه يستلزم الحمرة الصافية ، فيتوصل بذلك إلى وصف الخد بها .

أو هل إذا كنيت قائلا : فلان جم الرماد ، تثبت شيئاً غير أن تثبت لفلان كثرة الرماد المستتبعة للقرى ، توصلاً بذلك إلى اتصاف فلان بالمضيافية عند سامعك ؟

أو هل إذا استعرت قائلاً : في الحمام أسد ، تريد أن تبرز من هو في الحمام في معرض من سداه ولحمته شدة البطش ، وجراءة المقدم مع كمال الهيئة ، فاعلاً ذلك ليتسم فلان بهاتيك السمات ؟ .

أو هل تسلك إذا رمت سلب ما تقدم ، فقلت : خدها باذنجانة سوداء ، أو قلت : قدر فلان بيضاء ، أو قلت : في الحمام فراشة ، مسلكاً غير الزام المعاند بدل المستلزم ، ليتخذ ذريعة إلى السلب هنالك ؟

أرأيت والحال هذا أن ألقي اليكَ زمام الحكم أنجدك ؟ لا تستحي أن تحكم بغير ما حكمنا نحن ، أو تهجس في ضميرك أنّى يعشو صاحب

التشبيه أو الكناية أو الاستعارة إلى نار المستدل ؟ ما أبعد التمييز بمجرده أن يسوغ ، ذلك فضلا أن يسوغه العقل الكامل ، والله المستعان .

هذا وكم ترى المستدل يتفنن فيسلك : تارة طريق التصريح فيتمم الدلالة ، وأخرى طريق الكناية ، إذا مهر ، مثل ما تقول للخصم : إن صدق ما قلت استلزم كذا ، واللازم منتف ، ولا تزيد فتقول :

تعريف الدليل :

وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم ، فلزم منه كذب قولك . وهل فصل القياسات ووصلها يشم غير هذا ؟ وأما بعد ، فللمحصلين فيما نحن بصدده أشياء تسلك فيما بينهم ، فلنورد طرفاً منها لمجرد التنبيه على نوعها من ذلك إن تعريف الدليل ممتنع ، لأن العلم بتركيب الدليل . إن كان بالضرورة امتنع تعريفه ، وإن كان بالدليل لزم .

أما الدور واما التسلسل ، وهما باطلان ، ولا شيء سوى الضرورة والاستدلال ، فيجاب عنه : بأنا لا نعرف تركيب الدليل ، وإنما ننبه عليه ، من له ظننا استعداد التنبه ، فإن لم يتنبه محوناه عن دفتر المخاطبين . ولا شبهة في تفاوت النفوس لادراك العلوم ، ومن ذلك : أن الاكتساب بالدليل ممتنع ، فإن افادته للعلم ، إن كانت بالضرورة لزم منه الاشتراك في العلم ، فالدليل : اشتراك العلم بما يفيد ، واللازم ، كما هو غير خاف ، منتف ، فيُجاب عن ذلك : أنه تشكيك ، فيما يعلم كل أحد بالضرورة أن ليس كل علم ضرورياً ، فيعترض عليه ، بأن تصحيح ذلك في حيز التعارض لكونه مشككاً أيضاً في إحدى الضرورات المتألف عنها السؤال ، فيجاب عن الاعتراض ، بأن التعارض ، إن كان أورثكم شكاً في ضرورات سؤالكم ، فالاعتراض مقدوح فيه ، فلا يستحق الجواب . وإن كان لم يورث ، فهو اعتراف منكم بكون ضرورتنا قائمة ، فلا حاجة بنا إلى الجواب ، فيقدح في الجواب : بأن التعارض إذا أورث

تشكيكاً لنا أوجب مثله لكم ، فيصار في دفع القدح إلى أنه تمسك منكم بالدليل ، وأنه تناقض ، وإنما أخرت هذا ، ولك أن تقدمه ، ليقرع سمعك ما قد سبقه ، ومن ذلك : أن **الاكتساب بالدليل** : إن قيل به ، لزم في كل من هو عاقل : جمال أو حمال أو نظيرهما ، إذا نظروا أن يحصل لهم من العلوم العقلية ما قد تفرد به الافراد ، لكون النظر في نفسه ممكناً ، والالزم الجبر ، وكون أجزاء الدليل في ذهن كل أحد لامتناع القول باكتسابها ، على ما سبق في باب الحد ، وكون صحة تركيب الدليل وفساده غيره مكتسبين ، تفادياً عن المحذورين : الدور والتسلسل .

وكون الصادر علماً مستغنياً عن الاكتساب للتفادي عن المحذورين ثم إن هذا اللازم معلوم الانتفاء لكل منصف ذي بصيرة ، فيقال : إن سلم لكم ما ذكرتموه في توجيه ما ألزمتم ، فهو ألزم لكم فيما إذا كانت العلوم عن آخرها مبرأة عن الاكتساب ، وهذا النوع الذي قد أردنا التنبيه عليه هو فوائد ، لئن أخذنا بك في شعبها ، وإنها لربما ضربت بعروقها إلى علوم لست من عالمها ، لتهيمن في أودية الحيرة ، خاسراً أكثر مما كنت قد ربحت ، فالرأي الرصين الترك عن آخرها ، ولنتكلم في فصل كنا أخرناه لهذا الموضع وهو : بيان حال المستثنى منه في كونه حقيقة أو مجازاً فنقول :

المستثنى منه : حقيقة أم مجاز ؟

ان أصحابنا في علم النحو ، حيث يصفون الاستثناء بأنه اخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره ، ويعنون أن ذلك الاخراج يكون بكلمات مخصوصة يعينونها ، وأنك لتعلم أن إخراج ما ليس بداخل غير صحيح ، فيظهر لك من هذا أن حق المستثنى عندهم ، كونه داخلاً في حكم المستثنى منه ، وأن قولهم : لفلان عليّ عشرة دراهم إلا واحداً ، يستدعي دخول الواحد في حكم العشرة قبل إلا ، لكن دخول الواحد في حكم

العشرة ، متى قدر من قبل المتكلم ، ناقض آخر الكلام أوله ، كما يشهد له الحال ؛ وقد سبق الكلام في التناقض فيلزم تقديره من قبل السامع .

وان يكون استعمال المتكلم للعشرة مجازاً في التسعة ، وأن يكون إلاّ واحداً قرينة المجاز ، ويفرع على اعتبار الدخول كون الاستثناء متصلاً ، مثل : جاءني أخوتك إلاّ الأكبر ، أو قومك إلاّ زيداً منهم ؛ أصلا دون كونه منقطعاً، مثل: جاءني القوم إلاّ حماراً، وكون كون دخول المستثنى في حكم المستثنى منه واجباً ، مثل ما سبق أصلاً دون ما لا يكون واجباً ، مثل قولك : اضرب قوماً إلاّ عمراً ، إذ لا يخفى أن دخول عمرو في حكم الضرب لا يجب وجوب دخول الواحد في العشرة ، أو الأكبر أو زيد في إخوتك وقومك ، ويفرع على اعتبار المجاز كون كون المستثنى أقل من المستثنى منه، الباقي بعد الاستثناء، مثل الأمثلة المذكورة أصلاً ، نحو : لفلان عليّ عشرة إلاّ تسعة ، لكون الدخول الذي هو سبب الاستثناء مراعى في الاول ، وكون الدخول المراعي مع الوجوب أظهر منه عند عدم الوجوب في الثاني ، وكون تنزيل الأكثر منزلة الكل ، الذي هو الطريق إلى المجاز فيما نحن فيه ، أدخل في المناسبة ، من تنزيل الأقل منزلة الكل في الثالث . وأما المصير إلى فروع هذه الأصول عند البلغاء ، فمن باب الاخراج ، لا على مقتضى الظاهر بتنزيلها منزلة أصولها بوساطة جهة من جهات البلاغة ، قال تعالى : ﴿ وإذْ قُلنا للملائكة اسْجُدوا لآدَم فَسَجدوا إلاّ إبليسَ ﴾ (١) وقال : ﴿ مَا لَهُمْ به من علمٍ إلاّ اتّباع الظّنّ ﴾ (٢) بناء على التغليب فيهما ، وقال تعالى : ﴿ يَوْمَ لا يَنْفَعُ مالٌ ولاَ بَنُون * إلاّ من أتى اللهَ بقلبٍ سليمٍ ﴾ (٣) بتقدير حذف المضاف ، وهو إلاّ سلامة من أتى الله مدلولاً عليه بقرائن الكلام ، منزلة

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٣٤ ؛ الإسراء : ٦١ ؛ طه : ١١٦ ؛ الكهف : ٥٠ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ١٥٧ .

(٣) سورة الشعراء ، الآيتان : ٨٨ — ٨٩ .

السلامة المضافة منزلة المال والبنين . بطريق قولهم : عتاب فلان السيف وأنيسه الاصداء . وقوله : واعتبوا بالصيلم .

وللك أن تحمل قوله : ﴿ يوم لا ينفع مال ولا بنون ﴾ على معنى لا ينفع شيء . ما حمل قولك : لا ينفع زيد ولا عمرو ، على معنى : لا ينفع انسان ما . ويكون من منصوب المحل ، وقال القائل :

وبلــدة ليس بهـــا أنيــس إلاّ اليعافــير وإلاّ العيس

على معنى أنيسها اليعافير والعيس ، أي أنيسها ليسوا إلاّ إياها . وقال:

وقفت فيهـــا أصيـــلاً لا أسائلها أعيت جواباً وما بالربع من أحد[1]

الاّ أواذي . . . .

أراد : إن كان الآدي يعد أحداً فلا أحد فيه بها إلا هو .

وكذا في الفرعين الآخرين فتأملهما ، فقد اطلعت على جهات البلاغات ، فلا تقل : اضرب قوماً إلاّ عمراً ، إلاّ لإظهار كمال الإبقاء على عمرو ، فإن المبقي على الشيء ينزل البعيد من احتمالات ضرورة منزلة أقربها ، أو لوجه آخر مناسب مستلزم لايجاب الدخول في باب البلاغة ؛ ولا تنس قولي في باب البلاغة ، وكذا لا تقل : لفلان عليّ ألف لا تسعمائة وتسعة وتسعين ، إلاّ إذا أردت أن تنزل ذلك الواحد منزلة الالف لجهة من الجهات الخطابية ، وقد عرفتها . .

ولامتناع كون الشيء غير نفسه لا تصحح استثناء الكل من الكل ، فلا تقل لفلان عليّ ثلاثة دراهم إلاّ ثلاثة ، ولكن أردف الثاني ما يخرجه

---

(١) البيت هو الثاني من معلقة نابغة بني ذبيان : زياد بن معاوية بن طباب. المتوفى سنة ١٨ قبل الهجرة ، سنة ٦٠٤ م . وانظر تحقيق عبارات البيت في ص ١٤١ من (شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها) للشنقيطي وترجمة الشاعر : ٤٩ — ٥٥ ، والكتاب من منشورات الدار .

عن المساواة ، فقل ، إن شئت لفلان عليّ ثلاثةُ دراهم إلاّ ثلاثة إلاّ اثنين إلاّ أربعة إلاّ واحداً ، فيلزم درهمان لنزول : عليّ ثلاثة إلاّ ثلاثة إلاّ اثنين منزلة : لفلان عليّ أربعة ، لوقوع الاثنين في درجة الاثبات لكونهما مستثنيين عن ثلاثة هي في درجة النفي ، لكونها في محل الاستثناء عن ثلاثة مثلثة .

وإن كان تحقيق استثنائها عندك موقوفاً على تبين مقدار خروجها عن المساواة للمستثنى منه ، ولزوم الاثنين ، من قولك : عليّ أربعة إلاّ أربعة إلاّ واحداً ، بالطريق المذكور في اثبات الاربعة ، و : لفلان عليّ ثلاثة إلاّ ثلاثة إلاّ ثلاثة إلاّ ثلاثة إلاّ واحداً ، فليلزم الثلاثة : لوجوب الواحد الواقع في درجة الاثبات ، ووجوب واحد آخر من الثلاثة الثالثة عن الواحد ، وآخر ثالث من الثلاثة الخامسة عنه ، وهي : الثلاثة الاولى. و : لفلان عليّ ثلاثة دراهم إلاّ ثلاثة إلاّ واحداً إلاّ اثنين إلاّ ثلاثة إلاّ اثنين ، فليلزم : واحد لاسقاط الاثنين الآخرين من الثلاثة التي فيها ، الواقعة في درجة الاثبات ، واخراج الواحد الباقي منها بعد الاسقاط من الاثنين قبله الساقطين ، واسقاط الواحد الباقي منهما من الواحد قبله ، المجتمع من الواحد للباقي من الثلاثة الاولى ، المسقط عنها الاثنان الباقيان من الثلاثة المسقطة ، المخرج عنها الواحد بالاثبات .

ولفلان عليّ عشرة إلاّ تسعة إلاّ ثمانية إلاّ سبعة إلاّ ستة إلاّ خمسة إلاّ أربعة إلاّ ثلاثة إلاّ اثنين إلاّ واحد إلاّ اثنين إلاّ ثلاثة إلاّ أربعة إلاّ خمسة إلاّ ستة إلاّ سبعة إلاّ ثمانية إلاّ تسعة ، فيلزم واحد . لأنك إذا قلت : عليّ عشرة إلاّ تسعة ، لزم واحد . ثم قلت : إلاّ ثمانية ، صار اللازم تسعة ، ثم إذا قلت : إلاّ سبعة ، بقي اللازم اثنين ، ثم إذا قلت : إلاّ ستة ، صار اللازم ثمانية ، ثم إذا قلت : إلاّ خمسة ، بقي اللازم ثلاثة ، ثم إذا قلت : إلاّ أربعة صار اللازم سبعة ، ثم إذا قلت : إلاّ ثلاثة ، بقي اللازم أربعة ، ثم إذا قات : إلاّ اثنين ، صار اللازم ستة ، ثم إذا قلت :

إلاّ واحداً ، بقي اللازم خمسة ، ثم إذا قلت : إلاّ اثنين ، صار اللازم سبعة ، ثم إذا قلت : إلاّ ثلاثة ، بقي اللازم أربعة ، ثم إذا قلت : إلاّ أربعة ، صار اللازم ثمانية ، ثم إذا قلت : إلاّ خمسة ، بقي اللازم ثلاثة، ثم إذا قلت : إلاّ ستة ، صار اللازم تسعة ، ثم إذا قلت : إلاّ سبعة ، بقي اللازم اثنين ، ثم إذا قلت : إلاّ ثمانية ، صار اللازم عشرة ، ثم إذا قلت : إلاّ تسعة بقي اللازم واحداً ، هذا .

ثم إذا فرقت بين : إلاّ للاستثناء ، وبينها للوصف ، بمعنى : غير ، مثل ما إذا قلت : لفلان عليّ ثلاثة دراهم إلاّ اثنان ، بالرفع ، لزمت الثلاثة ، وإذا قلت : ما عليّ لفلان ثلاثة دراهم إلاّ اثنان ، احتمل ، من حيث أصول النحو ، أن لا يلزمه شيء إذا حمل الرفع على الوصف ، واحتمل أن يلزمه اثنان ، إذا حمل الرفع على البدل . وعلى هذا فقس تستخرج ما شئت من فتاوى ذات لطف ودقة ، بإذن الله تعالى .

فصل : وجه الإعجاز في الاستدلال

وإذ قد أفضى بنا القلم إلى هذا الحد من علمي المعاني والبيان ، وما أظنك يشتبه عليك ، وأنك منذ وفقنا لتحريك القلم فيهما لتشاهد ما تشاهد، أنا ما سطرنا ما سطرنا إلاّ وجل الغرض توخي ايقاظك مما أنت فيه ، من رقدة غباك عن ضروب افتنانات في النسج لحبير الكلام على منوال الفصاحة ، وابداع وشيه بتصاوير عن كمال التأنق في ذلك إشداداً وإلحاماً ، عسى أن استيقظت أن يضرب لك بسهم ، حيث ينص الاعجاز للبصيرة تليله ، ويقص على المذاق دقيقه وجليله ، فتنخرط في سلك المنقول عنهم في حق كلام رب العزة : إن له لحلاوة ، وأن عليه لطلاوة، وأن أسفله لمغدق ، وأن أعلاه لمثمر ، وأنه يعلو وما يعلى ، وما هو بكلام البشر ؛ فتستغني بذلك عن وقوع باب الاستدلال ، وان لا تتجاذبك أيدي الاحتمالات في وجه الاعجاز ، فلنقصص عليك ما عليه المتحرفون عن هذا المقام .

اعلم أن قارعي باب الاستدلال ، بعد الاتفاق على أنه معجز ، مختلفون في وجه الأعجاز .

فمنهم من يقول : وجه الاعجاز : هو أنه ، عز سلطانه ، صرف المتحدّين لمعارضة القرآن عن الاتيان بمثله بمشيئته ، لا ,انها لم تكن مقدوراً عليها فيما بينهم في نفس الامر ، لكن لازم هذا القول كون المصروفين عن الاتيان بالمعارضة على التعجب من تعذر المعارضة ، لا من نظم القرآن ، مثله إذا قال لك مدّعٍ شيئاً : حجتي في دعواي هذا اني أضع الساعة يدي على نحري ، ويتعذر ذلك عليك ، ووجدت حجته صادقة ، فإن التعجب في ذلك يكون منصرفاً إلى تعذر وضع يدك على النحر ، لا إلى وضع المدعي يده على نحره . واللازم كما ليس يخفى منتفٍ .

ومنهم من يقول : وجه اعجاز القرآن وروده على اسلوب مبتدأ مباين لأساليب كلامهم في خطبهم وأشعارهم ، لا سيما في مطالع السور . ومقاطع الآي ، مثل : يؤمنون ، يعملون ، لكن ابتداء أسلوب ، لو كان يستلزم تعذر الاتيان بالمثل ، لاستلزم ابتداء أسلوب الخطبة أو الشعر . إذْ لا شُبهة في أنهما مبتدآت ، تعذر الاتيان بالمثل . واللازم كما ترى منتف .

ومنهم من يقول : وجه اعجاز ، سلامته عن التناقض ، لكنه يستلزم كون كل كلام ، إذا سلم من التناقض ، وبلغ مقدار سورة من السور ، ان يعد معارضة . واللام بالاجماع منتف .

ومنهم من يقول : وجه الاعجاز الاشتمال على الغيوب ، لكنه يستلزم قصر التحدي على السور المشتملة على الغيوب دون ما سواها ، واللازم بالاجماع أيضاً منتف .

فهذه أقوال أربعة ، يخمسها ما يجده أصحاب الذوق من أن وجه الاعحاز : وهو أمر من جنس البلاغة والفصاحة ، ولا طريق لك إلى هذا

الخامس إلا طول خدمة هذين العلمين ، بعد فضل إلهي من هبة يهبها بحكمته من يشاء ، وهي النفس المستعدة لذلك . فكل ميسر لما خلق ؛ ولا استبعاد في انكار هذا الوجه ممن ليس معه ما يطلع عليه ، فلكم سحبنا الذيل في انكاره ، ثم ضممنا الذيل ما ان ننكره ، فله الشكر على جزيل ما أولى ، وله الحمد في الآخرة والاولى .

خاتمـــة :

هذا وحين نرى الجهل قد أعمى جماعات عن علو شأن لتنزيل ، حتى تعكسوا في ضلالات اعتقدوها لجهلهم مطاعن ، قامت على صحتها الادلة ، فما ديدن الجهال إلا كذلك ، يقيمون ما نص لديه الجهل تليله ، مقام ما قص عليه العقل دليله ، فلئن لم يحرك ها هنا القلم ، ليقفن المبتغي بين منزلي حصول وفوات ، وكأني بمقامي هذا اسمعه ينشدني :

فإيــه أبا الشدّادان ورائنــا أحاديث تُروى بعدنا في المعاشر

يدعوني بذلك إلى تتمة الغرض من علمي المعاني والبيان ، في تحصيل ما قد اعترض مطلوباً كما ترى ، فها نحن لدعوته مجيبين ، باملاء ما يستمليه المقام في فنين ، يذكر في أحدهما ما يتعلق بالنظم ، توخياً لتكميل علم الادب ، وهو اتباع علم المنثور وعلم المنظوم ، وتفصيلا لشبه يتمسك بها من جهته ، ثم يذكر في الثاني دفع المطاعن . فاعلين ذلك تحقيقاً لظن نظنه أنك منا طامع . في أن نسوق اليك الكلام على هذا الوجه .

وإن أحببت سبب الظن فاصخ . أليس متى جاء دافع وهي مفصلة عندك ، كان أجلب لثلج الصدر منك ، إذا جاء وهي مجملة ؟ وهل إذا فُضِّل المتكلم العالم بمداخل الفلسفة ومخارجها على المتكلم الجاهل بذلك ، فضل عليه بغير هذا ؟ .

لا أسيء بك الظن فأعدّك عن تحقق ذلك على ريبة ، فقل لي ، وقد

ألفت أن أكون المتطلب لك من المقامين أفضلهما ، وشبه الجهلة فيما نحن بصدده مختلفة فمن عائدة إلى علم الصرف ، ومن عائدة إلى علم النحو ، ومن عائدة إلى علم المعاني والبيان ، ومرجع ذلك كله إلى علم المنثور ، وقد ضمن اطلاعك كتابنا هذا على تفاصيل الكلام هناك . ومن عائدة إلى علم المنظوم و : هو علم الشعر ، ونحن إلى الآن مـــا قضضنا من التعرض له الخيام ، أفلا يورثنا ذا أن نظنك تنزع إلى المألوف ، وإنك بتلك الطماعية موصوف ، وهذا أوان أن نسوق اليك الحديث .

بسم الله الرحمن الرحيم

علم الشعر ودفع المطاعن

مقدمة :

الفن الأول من تتمة الغرض من علم المعاني وهو : **الكلام في الشعر** [1] وفيه **ثلاثة فصول** . **أحدها** : في بيان المراد من الشعر ؛ **والثاني** : فيما يخصه لكونه شعراً ، وهو الكلام في الوزن . **وثالثها** : فيما يتبع ذلك على أقرب القولين فيه ، كما نطلعك على ذلك ، وهو الكلام في القافية .

الفصل الأول

في بيان المراد من الشعر

قيل : الشعر عبارة عن كلام موزون مقفى ، وألغى بعضهم لفظ : المقفى ، وقال : إن التقفية ، وهي القصد إلى القافية ورعايتها ، لا تلزّم الشعر ، لكونه شعراً بل لأمر عارض ، ككونه مصرعاً ، أو قطعة أو قصيدة ، أو لاقتراحِ مقترح ، وإلاّ فليس للتقفية معنًى غير انتهاء

(١) عن فن الشعر : انظر كتاب : شرح أهدى سبيل إلى علمي الخليل ، من منشورات الدار ، ففيه التفاصيل الكثيرة المطلوب معرفتها في هذا الفن ، اضافة إلى ذكر مصادر دراسته. وكذلك الصفحات : ٥١ — ٥٨ من كتاب (مفاتيح العلوم) للخوارزمي ، من منشورات الدار أيضاً .

الموزون ، وأنه أمر لا بد منه ، جارٍ من الموزون مجرى كونه مسموعاً ؛ ومؤلفه ، وغير ذلك ، فحقه ترك التعرض ، ولقد صدق .

ومن اعتبر المقفى قال : الموزون قد يقع وصفاً للكلام ، إذا سلم عن عيبي : **قصور وتطويل** ؛ فلا بد من ذكر التقفية تفرقة ، لكن وصف الكلام بالوزن ، للغرض المذكور ، لا يطلق .

وأقام بعضهم مقام الكلام . اللفظ الدالّ على المعنى ، ولا بُد لمن يتكلم بأصول النحو من ذلك مع زيادة ؛ وهي : أن تكون الدلالة بوساطة الوضع ،على ما يذكر في حد الكلمة ، وإلاّ لزم ، إذا قلت مثلا :

ألا أن رأي الاشعري أبي الحسن، ومتبعيه في القبيح وفي الحســـن
وإن كان منسوباً إلى الجهل عن قلى، لرأي حقيق بالتأمل ، فاعلمـــن

أن لا يعد البيت **الأول** شعراً ، لكونه غير كلام بأصول النحو ، مع كونه شعراً من غير شبهة ، ولا **الثاني** وحده .

ثم اختُلِف فيه ، فعند جماعة : أن لا بد فيه من أن يكون وزنه . لتعمُّد صاحبه إياه ، والمراد بتعمد الوزن هو : أن يقصد الوزن ابتداء ، ثم يتكلم مراعياً جانبه ، لا أن يقصد المتكلم المعنى وتأديته بكلمات لائقة من حيث الفصاحة في تركيب لتلك الكلمات توجيه للبلاغة ، فيستتبع ذلك كون الكلام موزوناً . أو أن يقصد المعنى ، ويتكلم بحكم العادة على مجرى كلام الأوساط ، فيتفق أن يأتي موزوناً .

وعند آخرين : أن ذاك ليس بواجب ، لكن يلزمه أن يعدّ كل لافظ في الدنيا شاعراً إذْ ما من لافظ ، أن تتبعت ، إلاّ وجدت في ألفاظه ما يكون على الوزن ، أوَ مَا ترى إذا قيل لباذنجاني : بكم تبع ألف باذنجانة ؟ فقال : أبيعها بعشرة عدليات . كيف تجد القولين على الوزن ؟ أو إذا قيل لنجار : هل تم ذاك الكرسي ؟ فقال : نعم فرغت منه

يوم الجمعة ، كيف تجد الأول في الأوزان والثاني أيضاً ؟ وعلى هذا إذا قيل لجماعة : من جاءكم يوم الاحد ؟ فقالوا : زيد بن عمرو بن أسد .

وتسمية كل لافظ شاعراً مما لا يرتكبه عاقل عنده انصاف ، فالصحيح هو الرأي الاول ، لا يقال : فيلزم أن يجوز فيمن قال قصيدةً أو قطعة أن لا يسمى شاعراً بناء على تجويز أن لا يكون تعمد ذلك وامتناعه ظاهراً ، فالواجب هو أن العقل يصحح الاتفاق في القليل دون الكثير ، وإلاّ فسد عليك الاسلام في مواضع ، فلا تمارِ ، والمروي عن النبي عليه السلام أنه قال : من قال ثلاثة أبيات فهو شاعر ، شاهد صدق لما ذكرنا ، لافادته أنه يمتنع تجويز عدم التعمد بالأبيات الثلاثة ، فلا بد من كونها شعراً ، ومن كون قائلها شاعراً من تعمد ، دون قائل الاقل .

فالشعر إذن : هو القول الموزون وزناً عن تعمد ، وأرى أن شيخنا الحاتمي ذلك الامام في أنواع من الغرر الذي لم يسمع بمثله في الأولين ولن يسمع به في الآخرين كساه الله حلل الرضوان ، وأسكنه حلل الروح والريحان ، كان يرى هذا الرأي .

والرأي الاول حقه إذا سمي شعراً أن يسمى مجازاً لمشابهته الشعر في الوزن ، ومذهب الامام أبي اسحاق الزجاج في الشعر هو : أن لا بد من أن يكون الوزن من الأوزان التي عليها أشعار العرب ، وإلا فلا يكون شعراً ، ولا أدري أحداً تبعه في مذهبه هذا .

الفصل الثاني

في تتبع الأوزان

اعلم أن النوع الباحث عن هذا القبيل يسمى علم العروض :°وما أهمّ السلف فيه إلا تتبع الأوزان التي عليها أشعار العرب ، فلا يظننّ أحدٌ الفضول عندهم في الباب ، من ضم زيادة على ما حصروه ، ليست في كلام العرب ، فضلا على الامام الخليل بن أحمد ذلك البحر الزاخر ، مخترع هذا النوع ، وعلى الأئمة المغترفين منه من العلماء المتقدمين به ، في ذلك ، رضوان الله عليهم أجمعين ؛ وإلاّ فَمَنْ أنبأ لهم لم يكونوا يرون الزيادة على التي حصروها من حيث الوزن مستقيمة ،والزيادة عليها تنادي بأرفع صوت :

لقد وجدت مكان القـــول ذا سعة فإن وجدت لساناً قائلا فقـــل

لا للطبع المستقيم أن يزيد عليها شيئاً ، ولا حاكم في هذه الصناعة إلا استقامة الطبع ، وتفاوت الطباع في شأنها معلوم ، وهي المعلم الاول المستغني عن التعلم ، فاعرف وإياك إنْ نُقِيل إليك وزن منسوب إلى العرب ، لا تراه في الحصر ، أن تعد فواته قصوراً في المخترع ، فلعله تعمد اهماله لجهة من الجهات ، أو أي نقيضة في أن يفوته شيء ، هو في زاوية من زوايا النقل لا زوايا العقل ، على أنه إن عُدّ قصوراً ، كان العيب فيه لمقدمي عهده ، حيث لم يهيئوا الامام مثله ما يتم له المطلوب من مجرد نقل الرواة ومجرد الاستظهار بذلك ، اللهم صبراً .

فصل : أوزان أشعار العرب

وإذ قد وقفت على هذا ، فاعلم أن أوزان أشعار العرب ، بوساطة الاستقراء لمختلفاتها ، ترجع عند الخليل بن أحمد ، رحمه الله ، بحكم المناسبات المعتبرة على وجهها في الضبط ، والتجنب عن الانتشار ، إلى خمسة عشر أصلاً ، يسميها : بحوراً .

وتلك البحور ترجع إلى خمس دوائر تنتظم حركات وسكنات معدودة انتظاماً ، فتضبط في حروف تنظم ، تسمى تلك الضوابط : أصول الافاعيل ، وهي ثمانية في اللفظ : اثنان منها خماسيان : فعولن ، فاعلن ، وستة سباعية : مفاعيل ، فاعلاتن ، مستفعلن ، مفاعلتن ، متفاعلن ، مفعولات . إلاّ أن اعتبارها على مقتضى الصناعة يصيّرها عشرة ، بضم اثنتان اليها ، وهما : مس تفع لن ، بقطع تفع عن طرفيه في موضعين ، وفاع لاتن ، بقطع فاع عما بعده في موضع . ومساق الحديث يطلعك على ذلك بإذن الله تعالى .

وتركيبات هذه الافاعيل تصور من خمسة أنواع أو أربعة : أحدها : حرفان ثانيهما ساكن ، وإنه يسمى : سبباً خفيفاً . وثانيها : حرفان متحركان يعقبهما ساكن ، وإنه يسمى : وتداً مجموعاً . وثالثها : حرفان متحركان يتوسطهما ساكن ، وإنه يسمى : وتداً مفروقاً . ورابعها : ثلاثة أحرف متحركات على التوالي يعقبهن ساكن ، وإنه يسمى : فاصلة صغرى . وخامسها : متحركان لا يعقبهما ساكن ، كالنصف الأول من الفاصلة الصغرى ، وإنه يسمى : سبباً ثقيلا . ولذلك كثيراً ما يقال فيها . إنها مركبة من سببين : ثقيل وخفيف ، فيعد : فعولن ، مركباً من : وتد مجموع ، وسبب خفيف بعده ؛ وفاعلن ، بالعكس ، ويعد : مفاعيلن ، مركباً من : وتد مجموع قبل سببين خفيفين ، وفاعلاتن ، منه بينهما ، ومستفعلن ، منه بعدهما ، ومفاعلتن منه ومن فاصلة صغرى بعده ، ومتفاعلن : بالعكس ، ويعد مفعولات من : وتد مفروق بعد

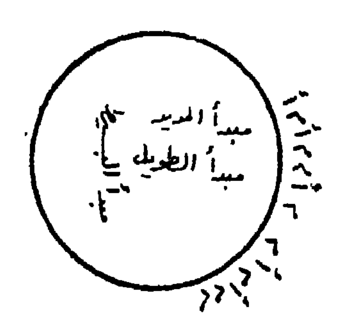
سببين خفيفين ، ومس تفع لن ، في الخفيف وفي المجتث ، منه بينهما ، وفاع لاتن ، في المضارع ، منه قبلهما .

ثم يقع في تعريفات الافاعيل ما يجمع : أربعة أحرف متحركات على التوالي يعقبهن ساكن ، فذاك يسمى : فاصلة كبرى . وقد يذهب فيه إلى أنها مركبة من : سبب ثقيل ووتد مجموع ، لكن الوقوف على الصناعة يأباه ، وعسى أن تهتدي بذلك في أثناء ما يتلى عليك ، ولن يقف على لطائف ما اعتبره الامام الخليل بن أحمد ، قدس الله روحه ، في هذا النوع إلاّ ذو طبعٍ سليم ، وهو ماهر في استخراج علم الصرف .

الدوائر الشعرية وأسماؤها :

ولتلك الدوائر الخمس أسامٍ ، وترتيب في الايراد ، فدائرة تسمى : مختلفة لاختلاف ما فيها من الضابط خماسياً وسباعياً ، ويفتتح بذكرها وهي هذه :

الميم : علامة المتحرك ، والالف : علامة الساكن . يتم أصل البيت بدورها أربع مرات ، وإنها تتضمن من البحور المستقرأة ثلاثة ، أساميها :

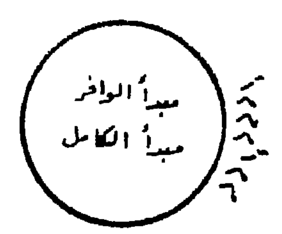


الدائرة المختلفة

طويل ، مديد ، بسيط ، ويصدر فيها بالطويل ، ويتلوه الباقيان على ترتيب الدائرة ، ومبدأ الطويل منها حيث ينظم للضبط : فعولن مفاعيلن ،

ومبدأ المديد من حيث ينظم للضبط : فاعلاتن فاعلن ، ومبدأ البسيط من حيث ينظم : مستفعلن فاعلن .

ودائرة تسمى مؤتلفة : ويثنى بها ، وهي هذه ، تتم أصل البيت بدورها ست مرات ، وإنها تتضمن بحرين : يسمى أحدهما : الوافر ويفتتح به فيها ، وضابطه : مفاعلتن ، ويتلوه الثاني ويسمى : الكامل، وضابطه : متفاعلن . وسميت مؤتلفة لعدم الاختلاف في ضابطي البحرين.



الدائرة المؤتلفة

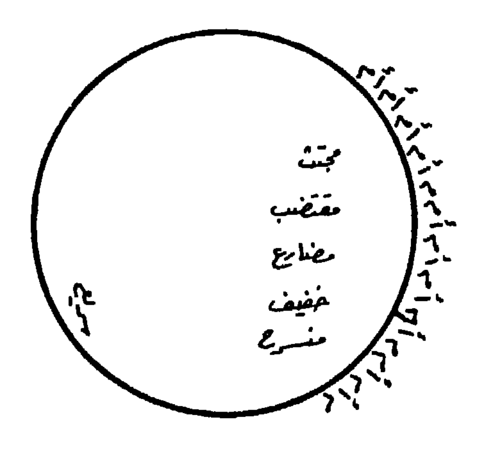
ودائرة تسمى مجتلبة ، ويثلث بها وهي هذه،تتمم أصل البيت بست دورات ، وإنها تتضمن ثلاثة أبحر ، أساميها : هزج ، رجز ، رمل . ويبدأ بالهزج فيها من حيث ينظم: مفاعيلن،ويثنى بالرجز من حيث ينظم : مستفعلن،ويثلث بالرمل من حيث ينظم : فاعلاتن على مقتضى ترتيب الدائرة ، وسميت مجتلبة لاجتلابها الأجزاء من الدائرة الأولى .



الدائرة المجتلبة

ودائرة تسمى : مشتبهة ، ومساق الحديث يطلعك على معنى اشتباهها،

تذكر رابعة وهي : هذه تم أصل البيت بدورتين .، وإنها تتضمن ستة أبحر ، أساميها : سريع ، منسرح ، خفيف ، مضارع ، مقتضب ، مجتث ، ويقدم السريع فيها ، ويتلوه الهواقي على الترتيب ، ومبدأ السريع



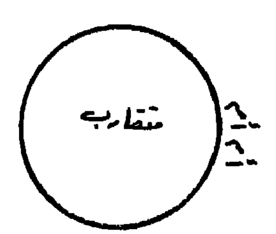
الدائرة المشتبهة

منها من حيث ينظم : مستفعلن ، مستفعلن ، مفعولات ؛ ومبدأ المنسرح من حيث ينظم : مستفعلن ، مفعولات ، مستفعلن ، ومبدأ الخفيف من حيث ينظم : فاعلاتن ، مس تفع لن ، فاعلاتن ، بقطع : تفع ، عن طرفيها ، وأن اشتبه بمستفعلن المتصل لفظاً ؛ ومبدأ المضارع من حيث ينظم : مفاعيلن ، فاع لاتن ، مفاعيلن ، بقطع : فاع ، عما بعدها ، وان اشتبه بفاعلاتن المتصل لفظاً ؛ ومبدأ المقتضب من حيث ينظم : مفعولات ، مستفعلن ؛ ومبدأ المجتث من حيث ينظم : مس تفع لن ، فاعلاتن فاعلاتن ، بقطع : تفع ، عن الطرفين .

ودائرة تختم بها تسمى : منفردة ، فيها بحر واحد يسمى : المتقارب ، تم أصل البيت بثماني دورات ، وهي هذه ، وضابطه : فعولن .

ونحن إذا فرغنا عن الكلام في هذا الفن نذكر الحاصل على ترتيب الدوائر ، على ما رتبت عليه ، وعلى الابتداء فيها من البحور ، بما ابتدأ به،

إن شاء الله ، إلاّ أن هذا الفن ، لكثرة ما اخترع فيه من الالقاب ، وانشىء



الدائرة المنفردة

فيه من الأوضاع ، يُتَصَوَّرُ الكلام فيه من جنس التكلم بلغة مخترعة ، فلا بد من الايقاف على مخترعاته أولا ، ثم من التكلم به ثانياً .

مخترعات علم الشعر :

اعلم أن ما يوزن من الشعر بأصول الافاعيل وفروعها التي ستأتيك تسمى : أجزاء الشعر ، وأتم عدد أجزاء البيت ثمانية ، مثل :

قفا نبك من ذكـــرى حبيب ومنزل   بسقط اللّوا ، بين الدخول فحومل (١)

وإنه يسمى مثمناً ، وخط العروض هو ما ترى : يثبت الملفوظ به ، ويفك المدغم ، ولا يثبت ما لا يدخل في اللفظ ؛ وينزل إلى ستة ، ويسمى : مسدساً ، وإلى أربعة ، ويسمى : مربعاً ، وإلى ثلاثة ، ويسمى : مثلثاً ، وإلى اثنين ، عند الخليل ومن تابعه ، وإنه يسمى : مثنى ، وإلى واحد ، عند أبي إسحاق الزجاج ، فيوحد . وقد روي بيت على خمسة أجزاء ، جاء نادراً فخمس ، ولم يأت مسبّع ،

ثم إن الأجزاء تنصّف في المثمن والمسدس والمربع نصفين ، ويسميان : مصراعي البيت ، ثم الجزء الاول من المصراع الأول يسمى : صدراً ،

(١) البيت مطلع معلقة امرىء القيس ، و (اللوا) تذكر فيه : (اللوى) بالمقصورة .

والآخر منه : عروضاً ، والأول من المصراع الثاني ابتداء ، والآخر منه ضرباً ، وعجزاً . وما عدا ما ذكر في المثمن والمسدس يسمى حشواً ، ولا حشو للمربع . وأما المثلث فمنهم من ينزله منزلة المصراع الاول في تسمية أجزائه ، فيسمي : أولها صدراً ، وثانيها حشواً ، وثالثها عروضاً ، ومنهم من ينزله منزلة المصراع الثاني ؛ فيسمى : الاول ابتداء ، والثالث ضرباً ؛ وكذا المثنى في تسمية جزأيه ، ولا حشو له ، وقياس الموحد أن يختلف في تسميته : عروضاً وضرباً بحسب الرأيين ، والمسدس ، متى كان أصله التثمين سمي : مجزوءاً لذهاب جزء من كل واحد من مصراعيه ، وما ربّعوا المثمن ، على الأقرب في ظاهر الصناعة ، كما ستقف عليه .

وأما المربع والمثلث والمثنى فراجعة إلى المسدسات ، فالمربع مسمى بالمجزوء ، والمثلث : بالمشطور ، لذهاب شطره ، والمثنى : بالمنهوك للاجحاف به ؛ وقياس الموحّد أن يسمى مشطور المنهوك .

هذا وإن أصول الأفاعيل قد سبق ذكرها ، فأمّا فروعها المغيرة عنها ، فمدار تغييراتها على **أقسام ثلاثة** : أسكان المتحرك ، ونقصان في الحروف ، وزيادة فيهن . ثم أنها قد تجتمع تارة على جزء واحد ولا تجتمع عليه أخرى ، وها أنا مورد جميع ذلك في الذكر ، بإذن الله تعالى .

يسكن تاء متفاعلن ويسمى : اضماراً ؛ وينقل إلى مستفعلن ؛ ولام مفاعلتن ، ويسمى : عصباً وينقل إلى مفاعيلن ، وينزل الفاصلة إذ ذاك منزلة سببين خفيفين ؛ وتاء مفعولات ويسمى : وقفاً وينقل إلى مفعولان.

ويسقط الساكن الثاني السببي ، نحو : فَعَلُنْ ، في فاعلن ، وفَعِلاتُن في : فاعلاتن المتصل دون فاع لاتن المنقطع ، ومُتَفْعلن في : مستفعلن منقولا إلى مفاعلن ، ويسمى : خبناً ؛ **والساكن الرابع السببي** ويسمى : طياً ، نحو مستَعِلُن في مستفعلن ، وينقل إلى متفعلن ؛ **والساكن الخامس السببي** ، ويسمى : قبضاً نحو : فعولُ في : فعولن ، أو مفاعلن

في مفاعيلن ؛ **والساكن السابع** ، نحو : مفاعيل في مفاعيلن ، ويسمى : كفاً.

وتفيد أحد متحركي الوتد المجموع ، نحو : فاعاتن ، في : فاعلاتن، ويسمى : تشعيثاً . وفيه كلام يأتيك في باب الخفيف .

ويسقط ساكن السبب ويسكن متحركه ، نحو : فعولْ بسكون اللام، وفاعلاتْ منقولا إلى : فاعلان ، ويسمى : قصراً .

ويسقط ساكن الوتد المجموع ويسكن ثاني متحركيه ، نحو : مستفعل منقولاً إلى مفعولن ، و : متفاعل منقولاً إلى فعلاتن ، ويسمى : قطعاً .

ويجمع بين الاضمار ؛ في : متفاعلن ، وبين اسقاط المسكن ، فينقل إلى مفاعلن ، ويسمى : وقْصاً ؛ وبين العصب في مفاعلتن ، وبين اسقاط المسكن ، منقولا إلى مفاعلن ، ويسمى : عقلا ، وبين الاضمار وبين الطي في متفاعلن ، فينقل إلى : مفتعلن ، ويسمى : خزلاً بالخاء المعجمة ، وبين العصب والكف في : مفاعلتن ، فينتقل إلى : مفاعيل ، ويسمى : نقصاً ، وبين الوقف والكف في : مفعولات ، فينقل إلى : مفعولن ، ويسمى : كسفاً بالسين غير المعجمة عن شيخنا الحاتمي رحمه الله ، ويجمع بين الخبن والطي في مستفعلن ، فينقل إلى : فعلتن ، ويسمى : خبلا ، وبين الخبن والكف في مستفعلن وفاعلاتن ، منقولين إلى مفاعل وفعلات ، ويسمى : شكلا .

ويسقط السبب الخفيف من الآخر ، نحو : فعو ، ومفاعي ، منقولين لى : فعلْ بسكون اللام ، وإلى فعولن ، ويسمى حذفاً ؛ والوتد المجموع منه ، ويسمى المسقوط منه : أحذ ، نحو : مستفْ ومتفا ، منقولين إلى: فعْلن بسكون العين ، وفَعِلن بتحركها ؛ والوتد المفروق منه ويسمى : المسقوط منه : أصلم ، نحو مفعو منقولاً إلى فعلن .

ويجمع بين العصب والحذف في مفاعلتن ، ويسمى : قطفاً ، وينقل إلى فعولن ، ويجمع بين الحذف والقطع ، نحو : فَعْ بسكون العين في فعولن : ويسمى المفعول به هذا : ابتر ، ويزاد آخر أحرفٌ ساكن اما على سبب خفيف ، نحو أن يقال في : فاعلاتن ، بعد الزيادة : فاعليان ، وتسمى هذه الزيادة : تسبيعاً ، وأما على وتد مجموع ، وتسمى : ازالة ، نحو أن يقال في مستفعلن : مستفعلات ، أو سبب خفيف نحو : مستفعلاتن ، ويسمى : ترفيلاً .

الخَرْمُ وَالخزْم :

وهاهنا نوع من النقصان يسمى : الخرم ، ونوع من الزيادة يسمى : الخزم .

فالخرم : اسقاط المتحرك الاول من الوتد المجموع في الجزء الصدري لعذر يتفق واضح وربما وقع في الجزء الابتدائي ، وإنه عندي رزل لا أورده في الاعتبار ، فاعلم ، وللمخروم القاب بحسب اعتبارات عارضة يسمى في الخماسي : **اثلم** ، إذا خرم سالماً أي : من غير زيادة تغيير ، **واثرم** إذا خرم وهو مقبوض ، ويسمى في السباعي ، ذي الفاصلة ، وهو مفاعلتن : **اعضب** ، إذا خرم سالماً ، و : **اقصم** إذا خرم وهو معصوب ، و : **اجم** إذا خرم وهو معقول ، و : **اعقص** إذا خرم وهو منقوص ، ويسمى في غير ذي الفاصلة ، وهو مفاعيلن ؛ **اخرم** ، إذا خرم سالماً ؛ و : **اشتر** ، إذا خرم وهو مقبوض ، و: **احز** ، إذا خرم وهو مكفوف.

وأما **الخزم** : بالزاي ، فهو : زيادة في أول البيت يعتدُّ بها في المعنى ، ولا يعتد بها في اللفظ ، وأنا لا أعذر في هذه الزيادة إلاّ إذا كانت مستقلة بنفسها ، فاضلة بتمامها عن التقطيع ، أعني : كلمة على حدة غير محتاج أي جزء منها تقطيع البيت ، وربما وقع في أول المصراع الثاني ، وأنه عندي في الرداءة كالخرم فيه ، وهذه التغييرات تنقسم قسمين :

فمنها ما يبني عليه البيت ، فيلزم ، وإنه سمي : **علة** ، سواء كان بالزيادة أو بالنقصان .

ومنها ما ليس كذلك : فيسمى : **زحافاً** . ثم إذا كان زحاف زيادة، نظر ؛ فإن كان حيث قبل متحركه ساكن سببي ، كما إذا جاء : فاعلاتن فاعلاتن هكذا : فاعلاتن فعلاتن ، سمي : **صدرا** ، وقيل إنه معاقبة لما قبله ، وإذا جاء على فاعلات فاعلاتن ، سمي : **عجزا** ، وقيل إنه معاقبة لما بعده ، وإذا جاء على نحو فاعلاتن فعلات فاعلاتن ، سمي **ذا الطرفين** .

والمعاقبة بين الحرفين : أن لا يجوز سقوطهما معاً ، وإن جاز ثبوتهما معاً ، **والمراقبة بينهما** أن لا يجوز سقوطهما معاً ، ولا ثبوتهما معاً ، كياء مفاعيلن ونونه في المضارع ، فإنه لا يأتي إلا مقبوضاً أو مكفوفاً .

وإذ قد عرفت ذلك ، فاعرف أن ما يسلم من العلة بالنقصان ، مع جواز أن لا يسلم ، يسمى : **صحيحا** ، والسالم من العلة بالزيادة ، بالشرط المذكور ، يسمى : **معرى** ، والسالم من الزحاف ، غير الخرم والخزم بالشرط المذكور ، يخص باسم : السالم ، والسالم من الخرم بالشرط المذكور يسمى : موفوراً ، وما يسلم من الخرم اسميه أنا : مجرداً ، وما يسلم من المعاقبة يسمى : بريأ .

وإذ قد فرغنا عن ذلك فلنقل على المقصود الاصلي من تفصيل الكلام في كل بحر من البحور الخمسة عشر .

بحور الشعر :

١ ـ باب الطويل

أصل الطويل : فعولن مفاعيلن ، أربع مرات ، وله ، غير المصرّع ، عروض واحدة مقبوضة ، **وثلاثة اضرب** :

والمصرّع هو ما يتعمد فيه اتباع العروض الضرب في وزنه ورَوِيِّه ،

اللهم إلا حيث يجري التشعيث ، وستعرف الروي في فصل علم القافية ، وحكم التصريع في جميع البحور هو ما عرفت ، فلا نعيده . ثانياً .

الضرب الاول : صحيح سالم ، **والثاني** : مقبوض كالعروض . **والثالث** محذوف .

بيت الضرب الأول :

أبا منذر كانت غروراً صحيفتي ولم أعطكم فيالطوع مالي ولا عرضي

تقطيعه :

أبا من / ذرن كانت / غرورن / صحيفتي
فعولن / مفاعيلن / فعولن / مفاعيلن
ولم أع / طكمفططو / عمالي / ولا عرضي
فعولن / مفاعيلن / فعولن / مفاعلن

الصدر موفور سالم ، والعروض مقبوضة ، والضرب صحيح سالم . وأجزأ الحشوين سالمة .

بيت الضرب الثاني :

ستبدي لك الأيـــام ماكنت جاهلاً ويأتيك بالأخبـــار من لم تزود

تقطيعه :

ستبدي / لكلايا / مما كن /تجاهلن / ويأتي / كبلا خبا / رمنلم / تزودي
فعولن / مفاعيلن / فعولن / مفاعلن فعولن / مفاعيلن / فعولن /مفاعلن

كلاهما مقبوض .

وبيت الضرب الثالث :

أقيموا بني النعمان عنا صدوركم والا تقيموا صاغرين الرؤســـــا

تقطيعه :

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلـــن فعولن مفاعيلن فعولن فعولـــن

ويلزم هذا الضرب الثالث ، عند الخليل والاخفش ، كون القافية مردفة بالمد ، وستعرف ذلك . وقد روى الأخفش ضرباً رابعاً : مفاعِلُ منقولا : فعولن . واعلم أن للأخفش روايات في الأعاريض والضروب ، رأيت تركها أولى ، فاعلم .

زحاف الطويل :

زحافه : يجري القبض في كل : فعولن ، إلاّ في الواقع ضرباً ، ويجري القبض والكف في كل : مفاعيلن ، إلا في الواقع ضرباً . وعن أبي إسحاق رحمه الله ، ان : فعولن السابق على الضرب الثالث قلما يجيء سالماً ، ولقد صدق ، والسبب في ذلك هو أنه إذا صح اتفق الجزآن في الربع الأخير من البيت ، ووضع الدائرة على اختلاف في جزأيها ، فيختار قبضه توصلاً إلى تحصيل اختلاف بينهما ، ويجري : الثلم والثرم في فعولن الصدري ، وبين ياء مفاعيلن ونونه ، معاقبة .

بيت المقبوض :

أتطلب من أسود بيشة دونه ... أبو مطر وعامر وأبو سعد

تقطيعه :

أتطل / بمنأسو / دبيش / تدونهو ... أبوم / طرنوعا / مرنو /أبو سعدي
فعول/ مفاعلن/ فعول/ مفاعلن ... فعول/ مفاعلن/ فعول/ مفاعيلن

بيت الأثلم المكفوف :

شاقتك أحداج سليمى بعاقلٍ ... فعيناك للبين تجودان بالدمع

تقطيعه :

شاقت / كاحداج / سليمى/ بعاقلن ... فعينا / كللبين / تجودا / نبد دمعي
فعلن/ مفاعيل / فعولن / مفاعلن ... فعولن / مفاعيل / فعولن / مفاعيلن

بيت الأثرم :

هاجك ربعي دارس الرسم باللوى   لاسماء عفى آيه المـور والقطر

تقطيعه :

هاج/ كر بعيدا / رسر الرس/ مبللوا   لاسما / أعففاء/ يهلمو / رووالقطر
فعل / مفاعيلن / فعولن / مفاعلن   فعولن / مفاعيلن / فعولن /مفاعيلن

٢ ـ باب المديد

أصل المديد : فاعلاتن فاعلن . أربع مرات ، وهو في الاستعمال مجزوء وله ثلاث أعاريض ، وستة أضرب ؛ العروض **الأولى** سالمة ، ولها ضرب واحد سالم ؛ والعروض **الثانية** محذوفة ، ولها ثلاثة أضرب : أولها مقصور ، والثاني : محذوف ، والثالث : أبتر ؛ والعروض **الثالثة** محذوفة مخبونة ، ولها ضربان : أولهما محذوف مخبون ، وثانيهما أبتر .

بيت الضرب الأول :

ا لبكـر انشروا لي كليبـاً   يا لبكـر أين أين الفـرار

تقطيعه :

يا لبكرن / انشروا / ليكليـبن   يا لبكرن / أين أي / نلفـرار
فاعلاتن / فاعلـن / فاعـلاتن /   فاعلاتن / فاعلـن / فاعلاتن /

الأجزاء الستة سالمة . بيت الضرب الثاني :

لا يغرن امـرأ عيشـه   كل عيش صائـر للـزوال

تقطيعه :

فاعـلاتن / فاعلـن / فاعلـن   فاعلاتن / فاعلـن / فاعـلان

بيت الضرب الثالث :

اعلموا أني لكم حافظاً شاهداً ما كنت أو غائباً

ضربه غائباً : فاعلن . بيت الضرب الرابع :

إنمـــا الذلفـــاء ياقوتـــة أخرجت من كيس دهقان

ضربه قاني : فعلن . بيت الضرب الخامس :

للفـتى عقــل يعيش به حيث تهدي ساقُه قدمَهْ

تقطيعه :

للفتا عق / لــن يعي / شُبِـــهِ / حيث تهدي / ساقهو / قدمـــه
فاعلاتـــن / فاعلـــن / فعلـــن فاعلاتـــن / فاعلـــن / فعلـــن

بيت الضرب السادس :

رب نارٍ بت أرمقهـــا تقضم الهنـــدي والغـــارا

تقطيعه :

ربينا رن / بتنـــار / مقهـــا / تقضملهـــن / ديبوَلْ / غـــارا /
فاعـــلاتن / فاعلـــن / فعلـــن فاعـــلاتن / فاعلـــن / فعلـــن /

ويلزم هذا الضرب : السادس . والضرب : الرابع قبله ، كون القافية مردفة بالمد عند الخليل رحمه الله . وعن الكسائي ، حمل هذين الضربين : الخامس والسادس ، على البسيط ، بالقاء مستفعلن من الصدر ، وتقطيع أحدهما بـ :

فاعلن مستفعلـــن فعلـــــن

والآخر بـ :

فاعلـــن مستفعلن فعلـــن

لكن الافتتاح بترك الاصل ، لا لضرورة موجبة ، كالخرم أو الخزم غير مناسب فليتأمل فيه .

زحاف المديد :

زحافة : يجري الخبن في كل : فاعلن ، إلاّ في الواقع عروضاً وضرباً ، ويجري في كل : فاعلاتن ، الخبن ، وكذا الكف والشكل إلاّ في الضربيّ . فإنهما لا يجريان فيه . وبين نون فاعلاتن ، وألف فاعلن وفاعلاتن بعدها معاقبة ، وأما فاعلان فبعضهم لا يجيز خبنه ، وبعضهم يجيزه ، مستشهداً بقوله :

كنت أخشى صرف تلك النــوى　　فرماني　　سهمها　　فاصـــاب

بيت المخبون :

ومتى　مَايَعِ　منك　كلاماً　　يتكلـــم　فيجبـــك　بعقـــلِ

جميع أجزائه مخبونه . بيت المكفوف :

إن　يزال　قومنا　مخصبين　　صالحين　ما اتقوا　واستقاموا

تقطيعه :

فاعلات / فاعلـــن / فاعـــلات　　فاعـــلات / فاعلـــن / فاعلاتن

بيت المشكول :

لمـــن　الديـــار　غيرّهـــــن　　كل　داني　المزن　جون　الرباب

تقطيعه :

لمنـــدد / يارغـــي / رهـــــنن /　　كلداني / مزنجو / نربـــابي /
فعـــلات / فاعلـــن / فعـــلات　　فاعـــلاتن / فاعلـــن / فاعلاتن /

بيت الطرفين :

ليت شعري هل لنا ذات يوم ،　　بجنـــوب ، فارع مـــن تلاقي

تقطيعه :

فاعــلاتن / فاعلــن / فاعــلاتن / فعــلات / فاعلــن / فاعلاتن

٣ ــ باب البسيط

أصل البسيط : مستفعلن فاعلن ، أربع مرات ، وهو يستعمل تارة مثمناً وأخرى مجزوءاً مسدساً ، وله في المثمّن **عروض** واحدة مخبونة ، ولها **ضربان** : أولهما مخبون ، وثانيهما مقطوع ؛ وفي المسدس **عروضان**:

العروض الاولى سالمة . ولها : **ثلاثة أضرب** ؛ **أولها** : مذال ، **وثانيها** : معرى ، **وثالثها** : مقطوع .

والعروض الثانية مقطوعة ولها واحد مقطوع ؛ وهذا البيت الأخير ، المقطوع العروض والضرب ، يسمى : مخلّعاً ، وعن الخليل : أن العروض المقطوعة لا تجامع غير الضرب المقطوع ، والكسائي يروي خلاف ذلك ، وهو شعر لامرىء القيس :

عينــاك دمعهمــا ســال   كان شانيهمــا أو شال

وللأسود بن يعفر :

ونحن قــوم لنــا رماح   وثروة من موال وصميم

وفي قصيدة عبيد بن الابرص وهي :

أقفــر مــن أهله ملحــوب

كثير من هذا القبيل ، وهذه القصيدة عندي من عجائب الدنيا في اختلافها في الوزن ، والاولى فيها أن تلحق بالخطب ؛ كما هو رأي كثير من الفضلاء .

بيت الضرب الاول من المثمن :

يا حار لا أرمين منكــم بداهية   لم يلقها سوقة قبــلي ولا ملكُ

تقطيعه :

ياحار لا / أرمين / متكبدا / هيتن   لبيلقها / سوقتن / قبليولا / ملكو
مستفعلن / فاعلن / مستفعلن / فعلن   مستفعلن / فاعلن / مستفعلن / فعلن

بيت الضرب الثاني منه :

قد أشهد الغارة الشعواء تحملني   جرداء معروقة اللحيين سرحوبُ

الضرب : حوبو : فعلن . والخليل والأخفش ، رحمهما الله ، يريان الردف في القافية هاهنا . وابن هانيء في قوله :

لا تبك ليلى ولا تطرب إلى هند   واشرب على الورد من حمراء كالورد

ما رأى ذلك ، وقد روى الفراء ضرباً ثالثاً ، على خلاف أصول الصناعة ، وهو : فِعْلْ ، ساكن العين واللام ، كأنه أحذ مذال ، بيت الضرب الاول من مسدسه :

انّا ذممنا على ما خيّلت   سعيد بن زيد وعمراً من تميمِ

تقطيعه :

انا ذمم / ناعلا / ما خييلت /   سعد بنزي / دنو عم / رنمنتميم/
مستفعلن / فاعلن / مستفعلن   مستفعلن / فاعلن / مستفعلان

بيت الضرب الثاني منه :

ماذا وقوفي على ربع عفا   مخلولق دارس مستعجمِ

تقطيعه :

مستفعلن / فاعلن / مستفعلن /   مستفعلن / فاعلن / مستفعلن

بيت الضرب الثالث منه :

سيروا معاً إنما ميعادكم   يوم الثلاثاء ببطن الوادي

الضرب ، للوادي : مفعولن . ويلزمه: الردف عند الخليل،رحمه الله ، بيت المخلّع :

ما هيّـــج الشـــوق من أطـــلال ِ   أضحت قفاراً كوَحْيِ الواحي

تقطيعه :

مستفعلن / فاعلـــن / مفعولـــن /   مستفعلن / فاعلـــن / مفعولن /

زحاف البسيط :

زحافة يجري في كل مستفعلن ومستفعلان الخبن والطي والخبل ، وعن الخليل : أن الخبل لا يجري في عروض المجزوء ، ويجري في كل فاعلن ومفعولن الخبن . بيت المخبون :

لقد خلت حِقَبٌ صروفها عجب   فاحدثت غِيَرًا وأعقبت دولا

تقطيعه :

مفاعلن/ فعلن / مفاعلن / فعلن /   مفاعلن / فعلن / مفاعلن / فعلن /

بيت المطوي :

ارتحلوا غدوة فانطلقوا بكـــرا   في زمرٍ منهم يتبعهـــا زُمَـــرُ

الاجزاء الأربعة مطوية . بيت المخبول :

وزعموا أنهـــم لقيهم رجـــل   فأخذوا ماله وضربوا عنقـــه

تقطيعه :

فعلتن / فاعلن / فعلتن / فعلن /   فعلتن / فاعلن / فعلتن / فعلن /

بيت المخبول المذال من المسدس:

قد جاءكـــم أنكـــم يوماً إذا   ما ذقتم الموت سوف تبعثـــون

الضرب ، فتبعثون : مفاعلان . بيت المطوي المذال منه :

يا صاح قد أخلفت أسماء مـــا كانت تمنيك من حسن وصـــال

الضرب ، حسن وصال : مفتعلان . بيت المخبول المذال منه :

هــــذا مقامي قريبــاً من أخـــي كل امرىء قائــم مع أخيــــه

الضرب ، مع أخيه : فعلتان . بيت المخلع مخبوناً :

أصبحت والشيب قد علاني يدعو حثيثاً إلى الخضاب

تقطيعه :

مستفعلن / فاعلـــن / فعولــــن / مستفعلن / فاعلـــن / فعولن /

وفعولن هنا في العروض، لما أشبه عروض المتقارب من مسدسه حذفه من قال :

ان شـــــواء ونشـــــوة وخبـــب البـــازل الامون

تقطيعه :

أننشـــوا / أنوَنَشْ / وتــــن / وخببـــل / بازلل / أمـــوني /
مفتعلـــن / فاعلـــن / فعـــل / فعلـــتن / فاعلـــن / فعولـــن /

وانه شاذ لا يقاس عليه .

٤ ــ باب الوافر

أصل الوافر : **مفاعلتن** ، ست مرات . وإنه : يسدس على الاصل تارة ، ويربع مجزوءاً أخرى ، ولمسدسه عروض واحدة مقطوفة ، ولها ضرب واحد مثلها ، ولمربعه عروض واحدة سالمة ، ولها ضربان : **أولهما** سالم **وثانيهما** معصوب ؛ بيت ضرب المسدس :

لنا غـــنم نسوّقهـــــا غـــــزارٌ كأنّ قـــرون جلّتهـــا العصي

تقطيعه :

لنا غنمـــن / نسووقها / غزارن / كائن قرو / نجللتهل / عصييو /

مفاعلـــتن / مفاعلتن / فعولن / مفاعلـــتن / مفاعلتن / فعولن /

بيت الضرب الاول من مربعه :

لقـــد علمت ربيعة أنْ حبلك واهـــنٌ خلـــقُ

تقطيعه :

مفاعلـــتن / مفاعلـــتن / مفاعلـــتن / مفاعلـــتن /

بيت الضرب الثاني منه :

أعاتبهـــا وآمرهـــا فتُغضبـــني وتعصيـــني

الضرب ،وتعصيني : مفاعيلن . وقد ذكر ههنا ضرب ثالث مقطوف وهو :

بكيتَ ، وما يـــرد لك البكـــاء على حزيـــن ؟

كما ذكرت عروض ثانية مقطوفة في قوله :

عبيدة أنت همـــي وأنت الدهر ذكري

زحاف الوافر :

زحافه يجري في كل مفاعلتن : العضب والعقل والنقض ، إلاّ في الواقع ضرباً ، وعن الخليل : أن العقل لا يجري في عروض المربّع ، ويختلف في الصدر بين كونه : أعضب وأقصم وأعقص وأجم ، وبين ياء المعضوب ونونه معاقبة ، بيت المعضوب :

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيـعُ

تقطيعه :

إذا لمتس / تطعشيان / فدعهـــو / وجاوزهو / إلى ماتس / تطيعو /

مفاعيلـــن / مفاعيلن / فعولن / مفاعيلـــن / مفاعيلن / فعولن /

بيت المعقول :

منــازلٌ لعزتنــا قفــارٌ كأنّمــا رسومُهــا سطور

تقطيعه :

مفاعلــن / مفاعلــن / فعولن / مفاعلــن / مفاعلــن / فعولن /

بيت المنقوض :

لسلامــة دار بحفـــير كباقي الخلق الرسم قفار

تقطيعه :

مفاعيل / مفاعيــل / فعولن / مفاعيل / مفاعيــل / فعولن /

بيت الأعضب :

إن نــزل الشتــاء بــدار قوم تجنب جــار بيتهــم الشتــاء

الصدر : اننتزلش : مفتعلن . بيت الأقصم .

ما قالــوا لنا سدداً ولكــن تفاقــم أمرهــم فأتوا بهجــر

الصدر : (ماقالوا) مفعولن . بيت الأعقص .

لولا ملك رؤف رحيم تداركني برحمته ، هلكتُ

الصدر : (لولام) مفعول . بيت الاجم :

أنت خير من ركب المطايــا وأكرمهم أخاً وأبــاً وأمّــاً

الصدر : (انتخي) فاعلن .

٥ ـ باب الكامل

أصل الكامل : متفاعلن ، ست مرات ، وأنه يسدس على الاصل تارة ، ويربع مجزوءاً أخرى ، وله في مسدسه عروضان :

الأولى : سالمة ، ولها ثلاثة أضرب : سالم ؛ ومقطوع ؛ واحذّ

مضمر ، وقد أثبت ، غير الخليل والأخفش ، ضربا رابعا أحذ ، وحق هذا الضرب ، إنْ ثَبُتَ تقديمه على الثالث الذي هو أحذ مضمر ، فأعرفه فلا أذكر له بيتاً .

والعروض الثانية : حذاء ولها ضربان : أولهما أحذ ، وثانيهما أحذ مضمر .

وله في مربعه عروض واحدة سالمة ، ولها أربعة ضروب : مرفل ، ومذال ، ومعرى ، ومقطوع .

بيت الضرب الاول من مسدسه :

وإذا صحوت فما أقصّرُ عن ندى وكما علمت شمائلي وتكرمـــي

تقطيعه : متفاعلن ستاً . بيت الضرب الثاني منه :

وإذا دعَوْنَكَ عَمّهُنّ فإنّهُ نسَبٌ يزيدك عندهُنّ خبـــالا

الضرب (نخبالا) . فعلاتن ، وحق هذا الضرب ، عند الخليل والأخفش ، كونه مردفاً كما تراه . بيت الضرب الثالث منه .

لمن الديـــار برامتين فعاقـــــــل درست وغيّـــر آيَهـــا القطـــرُ

الضرب : (قطرو) فعلن . بيت الضرب الرابع منه :

لمـــن الديـــــار عفـــى مرابعها هطل أجش وبـــارح تـــــرب

تقطيعه :

متفاعلن / متفاعلن / فعلن متفاعلن / متفاعلن / فعلن

بيت الضرب الخامس منه .

ولا نت أشجع مـــن أسامـــة إذ دعيت نزال ، ولَجّ في الذعـــر

العروض : متَىإِذْ ، فعلن ، والضرب : ذعري ، فعلن .

بيت الضرب الأول من مربعه :

ولقــد سبقتهــم إليْ فلم نزعت وأنت اخر

الجزء الرابع ، الذي هو الضرب ؛ متفاعلاتن . بيت الضرب الثاني منه :

جدث يكــون مقامــه أبــداً بمختلف الرياح

الجزء الرابع ، الضرب : متفاعلان . بيت الضرب الثالث منه :

وإذا افتقرت فلا تكــن متخَشّعــاً وتجمّـــلِ

أجزاؤه الأربعة سالمة . بيت الضرب الرابع منه :

وإذا هم ذكروا الإســا ءة أكثروا الحسنـــات

ضربه : فعلاتن :

زحاف الكامل :

زحافه يجزي في كل : متفاعلن ، ومتفاعلاتن ، ومتفاعلان الاضمار ، والوقص ، والخزل ، ويجري في : فعلاتن ، الاضمار ؛ وبين سين المضمر وفائه معاقبة . بيت المضمر :

إني امــرؤ من خير عبس منصباً شطري وأحمي سائري بالمنصل

تقطيعه :

مستفعلن / مستفعلن / مستفعلن / مستفعلن / مستفعلن / مستفعلن /

بيت الموقوص :

يــذبُّ عن حريمـــه بسيفـــه ورمحـــه ونبلـــه ويحتمـــي

تقطيعه :

مفاعلن / مفاعـــلن / مفاعلن / مفاعلن / مفاعلـــن / مفاعلن /

بيت المخزول :

منزلـــة صمّ صداهـــا وعفـــت أرسمها إنْ سئلت لم تجـــب

تقطيعه :

مفتعلن / مفتعلــن / مفتعلــن / مفتعلن / مفتعلــن / مفتعلــن /

وإنما يحكم لهذه الأبيات الثلاثة ، بكونها مزاحف الكامل، إذا وجدت معها في القطعة ، أو القصيدة ،متفاعلن. بيت المضمر المرفل :

وغررتــني وزعمـــت أنـــــك لابنٌ في الصيف تامـــر

ضربه : مستفعلاتن . بيت الموقوص المرفل :

ولقـــد شهــدت وفاتهـــم ونقلتهـــم إلى المقابـــر

ضربه : مفاعلاتن . بيت المضمر المذال :

وإذا اغتبطتُ أو ابتأســـتُ حمــدتُ ربّ العالمـــين

ضربه : مستفعلان . بيت الموقوص المذال :

كتــب الشقــاء عليهمــا فهمــا له ميســران

ضربه : مفاعلان . بيت المخزول المذال :

واجب أخاك إذا دعـا ك معالناً غير مخالف

ضربه : مفتعلان . بيت المضمر المقطوع من المسدس :

وإذا افتقرت إلى الذخائر لم تجد ذخراً يكون كصالح الاعمـال

وبيته من المربع :

وأبــو الجليــس ورب كـ ـعبة فــارغ مشغــول

ضرب البيتين : مفعولن ، ولقد خمّسَ الوافرَ من قال :

لمن الصبي بجانـــب الصحـــراء ملقــى غـير ذي مهـــد

وجعل الجزء الخامس أحذّ مضمراً ، وهو من الشواذ :

٦ - باب الهزج

أصل الهزج : مفاعيلن ست مرات ، وإنه في الاستعمال مجزوء مربع ، وله : عروض سالمة ، وضربان : أولهما : سالم ، وثانيها : محذوف .

بيت الضرب الأول :

عفا من آل ليلى السهب فالاملاح فالغمر

تقطيعه مفاعيلن أربعاً . بيت الضرب الثاني منه :

وما ظهري لباغي الضّيم بالظّهر الذلول

ضربه (ذلولي) فعولن .

زحاف الهزج :

زحافه : يجري القبض والكف في كل : مفاعيلن ، إلاّ في الواقع ضرباً . ويجري الكف فيما كان عروضاً دون القبض ، وعن الأخفش ، رحمه الله ، جواز قبضها وفي بعض الروايات عن ، الخليل أيضاً . ويجري في : مفاعيلن الصدري : الخرم والخرب والشتر ، وبين ياء مفاعيلن ونونه معاقبة . بيت المقبوض :

فقلتُ لا تخف شيئاً فما عليك من بأس

تقطيعه :

فقلت لا / تخفشيأن / فما علي / كمنبأسي /
مفاعلن / مفاعيلن / مفاعلن / مفاعيلن /

بيت المكفوف .

فهذان يذودان وذا من كثب يرمي

تقطيعه :

فهـــذان / يـــذودان / وذا منك / ثبنـــيرمي /
مفاعيـــل / مفاعيـــل / مفاعيـــل / مفاعيلـــن /

بيت الأخرم :

أدُّوا ما استعَارُوهُ كذاك العيش عَاريهُ

صدره (أددو مَسْ) مفعولن . بيت الاخرب .

لَوْ كانَ أبُـــو مُـــوسى أمِـــيراً مَا رَضينَـــاهُ

صدره : (لو كان) مفعول . بيت الاشتر :

في الّـــذين قـــد ماتـــوا وفيما جَمّعُـــوا عِبْـــرَهْ

صدره : (فللذي) فاعلن .

٧ ــ باب الرجز

أصل الرجز مستفعلن ستّاً ، وهو في الاستعمال يُسَدّس تارة على الأصل ، ويربع مجزوءاً أخرى ، ويثلّث مشطوراً ثالثه ، على غير قول الخليل ، كان الشعر عند الخليل هو ما له مصراعان وعروض وضرب ، ولعل الحق في يده لما في العرف من اجراء لفظ البيت على الشعر ، وامتناع اجرائه على المصراع ؛ ويثنّى منهوكاً رابعة . على قول الخليل ومن نابعه دون الأخفش ، ويوحّد مشطورَ منهوكٍ على قول الزجاج وحده .

ولمسدسه : عروض واحدة سالمة ، وضربان : سالم ، ومقطوع . ولمربعه : عروض وضرب سالمان وعروض مشطورة سالمة ، وهي ضربه ، وعروض مثناه كذلك ؛ بيت الضرب الاول من مسدسه :

دار لسلمـــى ، إذ سليمـــى جارة قفر ترى آياتَها مثل الزُّبَـــر

أجزاؤه ستة وسالمة . بيت الضرب الثاني منه :

القلـــب منهـــا مستريـــحٌ سالـــمٌ　　والقلبُ منّي جاهد مجهـــود

ضربه : (مجهودو) مفعولن . ويلزم هذا الضرب عند الخليل والاخفش ، كون القافية مردفة بالمد . بيت المربع :

قد هـــاج قلبي منـــــزلٌ　　من أم عمـــــروٍ مقفـــر

أجزاؤه أربعه وسالمة . بيت المثلث :

ما هـــاج أحزانـــاً وشجـــواً قد شجَـــا

أجزاؤه ثلاثة مع السلامة ، بيت المثنى :

يا ليتـــــني فيها جذع ، أخب فيها ، وأضـــع
أقـــود وطفاء الزمـــع　　كأنهـــا شاة صـــــدع

وقد أورد المشطور والمنهوك مقطوعين : لمقطوع المشطور قوله :

يا صاحبَـــيْ رحـــلي أقِيـــلاً عـــــذلي

بسكون الذال . ولمقطوع المنهوك قوله :

ويـــل أم سعـــد سعـــــدا

وستستمع فيهما كلاماً .

بيت الموحد :

قالت حبـــــــل

ومن أخواتها :

مـــاذا الخجـــل
هـــذا الرجـــل
لمـــا احتفـــــل
أهـــدى بصـــل

والمثلث عند الخليل ، والمثنى عند الأخفش ، والموحد عند الجميع ، سوى أبي اسحاق ، من قبيل الاسجاع لا من قبيل الاشعار ، والكلام في الجانبين نفياً واثباتاً متقارب .

زحاف الرجز :

زحافه يجري في كل مستفعلن الخبن والطي والخبل ويجري في مفعولن الخبن بيت المخبون .

بكـــف خالـــد واطعما وطالما وطالمـــا وطالما سقى

تقطيعه : مفاعلن ستاً . بيت المطوى :

ما ولدت والدة مـــن ولـــد أكرم من عبد مناف حسبا

تقطيعه : مفتعلن ستاً . بيت المخبول :

وثقـــل منـــع خـــير طلب وعجـــل منع خـــير تؤد

تقطيعه : فعلتن ستاً . بيت المقطوع المخبون :

لا خـــير فيمـــن كف عنا شره إن كان لا يرجى ليـــوم خيره

الضرب فعولن ، والأجزاء الباقية مستفعلن .

٨ ـ باب الرمل

أصل الرمل : فاعلاتن ، ست مرات . وأنه يسدس على الأصل تارة، ويربع مجزوّاً أخرى . ولمسدسه عروض واحدة محذوفة ، وثلاثة أضرب : **أولها** : سالم، **وثانيها** : مقصور ، **وثالثها** : محذوف . ولمربعه : عروض **واحدة** ، عند الخليل وأتباعه ، **وثلاثة أضرب** : **أحدها** : مسبغ ، **وثانيها** : معرى ، **وثالثها** : محذوف . وتأتي عروض ثانية وضرب لها ، أذكرهما عقيب ذكر ما قدمت .

بيت الضرب الاول من مسدسه :

أبلغ النعمان عـــني مالكـــــاً أنه قد طال حبسي وانتظـــاري

تقطيعه :

أبلغننع / ما نعني / مالكـــن / انهو قد / طال حبسي /وانتظاري
فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلـــن / فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلاتن /

بيت الضرب الثاني منه :

مثل سحق البرد عفى بعدك الـ قطر مغنّاه وتأويب الشمـــال

تقطيعه :

مثلسحقل / برد عففا / بعد كل / قطرمغنا / هووتأوي/ بششمال /
فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلـــن / فاعلاتن / فاعلاتن / فاعـــلان /

بيت الضرب الثالث منه :

قالت الخنســـاء لما جئتُهـــــا شاب بعدي رأس هذا واشتهب

تقطيعه :

فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلـــــن / فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلـــن /

وأما قول المتنبي :

إنما بدر بن عمّار سحــــــاب هطـــل فيه ثـــواب وعقـــاب

فاستعمال محدث ظاهراً .

بيت الضرب الاول من مربعه :

يا خليليّ أربعـــاً واسـ تخبر أرسماً بعسفـــــان

تقطيعه :

يا خليلي / يربعاوس / تخبرارس / من بعسفان /

فاعلاتن / فاعلاتـــن / فاعلاتن / فاعليـــان /

بيت الضرب الثاني منه :

مقفـــرات دارســـات مثل آيات الزّبـــور

تقطيعه : فاعلاتن ، أربعاً . بيت الضرب الثالث منه :

مَا لِمَا قَرَّتْ بِـه العَيْــ ـنَانُ مِنْ هَـذَا ثَمَـنْ

تقطيعه :

ما لما قر / رتبهلعي / نان منها / ذا ثمـــن /
فاعــلاتن / فاعــلاتن / فاعــلاتن / فاعـــلن /

وأما **العروض الثانية** وضربها : فمحذوفان ، وذلك قوله :

بؤساً للحـــرب التي غادرت قومي ســدى

تقطيعه :

بؤساً للحـــر / بللـــتي / غادر تقو / ميـــــدا /
فاعــلاتن / فاعـــلن / فاعــلاتن / فاعــلن /

وقبله :

يا لبكـــــر لا تنــوا ليس ذا حين وفى
دارت الحرب رحـــا فادفعـــوها برحـــى

ثم قوله :

بؤساً للحرب . . . .

هذا قول أبي إسحاق في هذا الوزن ، ولم يذكره الخليل أصلاً ، وأما البهرامي فقد عده من مربع المديد ، وتبعه جار الله . فالقول الاول إذا تأملت مبني على أنه مجزوء أصله ، والقول الثاني مبني على أنه مشطور أصله ، فكن الحاكم بينهما .

زحاف الرمل :

زحافه : يجري الخبن في كل : فاعلاتن وفاعلن ، وفي فاعلان وفاعليان ، ويجري في كل فاعلاتن ، إلاّ فيما كان واقعاً في الضرب ، الكفّ والشكل ، وبين نون فاعلاتن وألف أي جزء كان بعدها معاقبة .

بيت المخبون :

وإذا راية مجد رفعــت نهض الصَّلت اليهــا فحواهــا

تقطيعه :

وإذا را / يتمجدن / رفعــت / نهضصصل / تإليها / فحواها /

فعلاتن / فعلاتن / فعلـــن / فعلاتن / فعلاتن / فعــلاتن /

بيت المكفوف :

ليس كل مــن أراد حاجـــة ثم جد في طلابهــا قضاهـــا

تقطيعه :

ليسكل / منأراد / حاجــتن / ثمجدد / فيطلاب / ها قضاها /

فاعــلات / فاعلات / فاعــلن / فاعلات / فاعــلات / فاعلاتن /

بيت المشكول :

إن سعداً بطل ممارس صابر محتسب لما أصابــه

تقطيعه :

فاعلاتن / فعــلات / فاعلــن / فاعلاتن / فعــلات / فعلاتن /

بيت المقصور المخبون :

أصبحت كسرى وأمسى قيصر مغلقاً من دونــه باب حديــد

تقطيعه :

فاعلاتن / فاعلاتن / فاعلــن / فاعلاتن / فاعلاتن / فعــلات /

بيت المسبغ المخبون :

واضحات فارسيـــــا ت وأدْم عربيـــات

تقطيعه :

فاعلاتن / فاعـــلاتن / فاعـــــلاتن / فعليـــات /

٩ ـ باب السريع

أصله مستفعلن مستفعلن مفعولات .

وانه في الاستعمال يسدس على الأصل تارة ، ويثلّث مشطوراً أخرى . ولمسدسه عروضان :

أولاهما : مطوية مكسوفة ، ولها ثلاثة أضرب : **أحدها** : مطوي موقوف ، **وثانيها** : مطوي مكسوف ، **وثالثها** : أصلم .

والعروض الثانية : مخبولة مكسوفة ، ولها ضرب واحد مثلها ، وعروض مثلثه المشطور ، وهي ضربها موقوفة أو مكسوفة .

بيت الضرب الأول من مسدسه :

أزمان سلمى لا يرى مثلها الـــــ ـــراؤن في شام ولا في عراق

تقطيعه :

أزمانسل / ما لا يرى / مثله الر / ر أو نفي / شامنولا / فيعراق /
مستفعلن / مستفعلن / فاعلـــن / مستفعلن / مستفعلن / فاعلان /

بيت الضرب الثاني منه :

هاج الهوى رسم بذات الغضى مخلولق مستعجم مُحْوِلُ

تقطيعه :

مستفعلن / مستفعلن / فاعلـــن / مستفعلن / مستفعلن / فاعلـــن /

بيت الضرب الثالث منه :

قالت ، ولم تقصد لقيل الخنا : مهلا ، فقد أبلغت أسماعي

عروضه : فاعلن ؛ وضربه فعلن بسكون العين . بيت الضرب الرابع منه :

النشر مسك والوجوه دنا نير واطراف الأكف عنم

عروضه : (هدنا) فعلن . وضربه : (فعنم) : كذلك . وقد أورد لهذه العروض ضرب ثان أصلم وهو قوله :

يا أيها الزاري على عمر قد قلت فيه غير ما تعلمْ

بسكون الميم . والاخفش والزجاج ، متى اتصل كلامهما بهذين الضربين ، لا يشبعان ضبط الخليل ؛ ولا أعذرهما في ذلك . بيت المشطور الموقوف العروض :

ينضخن في حافاتها بالابوال

تقطيعه :

مستفعلن / مستفعلن / مفعولان

بيت المشطور المكسوف العروض :

يا صاحبي رحلي أقلا عذلي

تقطيعه :

مستفعلن / مستفعلن / مفعولن /

وإنما لا يحمل هذا عندنا على مشطور الرجز المقطوع العروض ، لأن حمله على ذلك يستدعي اسقاط حرف مع اسقاط حركة ، وحمله على هذا يستدعي اسقاط حرف فحسب ؛ لكون الحركة ساقطة بحكم كون حرفها موقوفاً عليه ، أي لكون حركة التاء من : مفعولات ، ساقطة في الاستعمال سقوطاً لا ظهور لها إلاّ في الدائرة ؛ فتأمله ، واحذُ على ما سمعت متى اعترضك موضع صالح الحمل على وجهين .

زحاف السريع :

زحافه يجري في كل : مستفعلن : الخبن ، والطي ، والخبل ؛ وفي : مفعولات ، ومفعولن : الخبن . بيت المخبون :

أرِدْ مِنَ الامــور ما ينبغــي   وما تطيقــه وما يستقيــــم

تقطيعه :

أرد منل / أمور ما / ينبغـي /   وما تطي / قهو وما / يستقيم /
مفاعلــن / مفاعلــن / فاعلن /   مفاعلــن / مفاعلن / فاعلان /

بيت المطوي :

قال لها ، وهــو به عالــم :   ويحك أمثــال طريقي قليــل

تقطيعه :

قال لها / وهو به / عالمــن /   ويحكأم / ثالطري / قيقليــل /
مفتعلــن / مفتعلــن / فاعلن /   مفتعلن / مفتعلــن / فاعلــن /

بيت المخبول :

وبلــد قطعــه عامــر   وجمل حسره في الطريق

تقطيعه :

وبلدن / قطعهــو / عامــرن /   وجملن / حسر هو / فططريق /
فعلــتن / فعلــتن / فاعلــن /   فعلــتن / فعلــتن / فاعلان /

مزاحف المشطور في عروضه الأولى :

قد عرضــت أروي بقــول أفنــاد

تقطيعه :

قد عرضــت / أروا بقو / لا فنــاد /
مفتعلــن / مستفعلــن / فعــولان /

وفي عروضه الثانية :

وبلـــدة بعيـــدة النيـــاط

تقطيعه :

مفاعلن / مفاعلن / فعولن

١٠ ـ باب المنسرح :

أصل المنسرح : مستفعلن مفعولات مستفعلن . مرتين . وهو في الاستعمال : مسدس ومنهوك ؛ ولمسدسه عروض سالمة ، وضرب مطوي. وقد وجد له ضرب ثان مقطوع . والمنهوك : اما موقوف ، واما مكسوف . والعروض فيه هو الضرب .

بيت المسدس المطوي الضرب :

ان ابن زيد لا زال مستعمـــــلا   للخير يفشي في مصره العرفـــا

تقطيعه :

أننبنزي / ديلازال / مستعملن /   للخير يف / شيفيمصر / هلعرفا /
مستفعلن / مفعولات / مستفعلن /   مستفعلن / مفعولات / مفتعلن /

بيت المسدس المقطوع الضرب ذاك :

وقد أذعـــر الوحوش بصلـــت   الخد رحـــب لبانـــه مجفـــر

ضربه : (هو مجفر) مفعولن .

بيت المنهوك الموقوف :

صبراً بني عبـــد الـــدار

تقطيعه :

مستفعلن / مفعـــولان /

بيت المنهوك المكسوف :

ويل أم سعـــد سعـــدا

تقطيعه :

مستفعلن / مفعـــولن /

وليس يحمل على منهوك الرجز بالقطع ، كما لا يحمل مشطور السريع على مشطور الرجز ، لكن لا لما سبق ، بل إلحاقاً لمفعولان بمفعولات .

زحاف المنسرح :

زحافه يجري في كل : مستفعلن ومفعولات : الخبن والطي والخبل ، إلاّ في مستفعلن ، الواقعة بعد مفعولات ، فالخبل فيها غير جارٍ ، ويجري الخبن لا غير في : مفعولات ، ومفعولن .

بيت المخبون :

منـــازل عفاهـــن بـــذي الأرا لك كل وابـــل مسبل هطـــل

تقطيعه :

منازلن / عفاهن / بذ لارا / ككلوا / بلنمسب / لنهطـــلي /
مفاعلـــن / مفاعيـــل / مفاعلن / مفاعلـــن / مفاعيل / مفتعلـــن /

بيت المطوي :

إن سمـــيرا أرى عشيرتـــــه قد حدبوا دونـــه وقد أنفـــوا

تقطيعه :

مفتعلن / فاعلات / مفتعلـــــن / مفتعلن / فاعـــلات / مفتعلـــن /

بيت المخبول :

وبلـــد متشابـــه سمتـــــه قطعه رجل على جملـــه

تقطيعه :

وبلدن / متشابـه / هنسمته / قطعه / رجلنع / لا جملـــه
فعلـــتن / فعلات / مستفعلـــن / فعلـــتن / فعلات / مفتعلـــن /

بيت الخبن في مفعولات :

يا منزلا بســـولان

تقطيعه : مستفعلن / فعولان /

بيت الخبن في مفعولن :

هل بالديار أنـــس

تقطيعه :

مستفعلن / فعولن /

١١ ـ باب الخفيف

أصل الخفيف : فاعلاتن مسْ تَفْعِ لن فاعلاتن . مرتين .

وهو في الاستعمال مسدّس على الاصل ، ومربع مجزوء . ولمسدسه : عروضان ، **العروض الاولى** : سالمة ولها ضربان : سالم ومحذوف ؛ **والعروض الثانية** : محذوفة ، ولها ضرب مثلها . ولمربعه عروض سالمة ، وضربان : سالم ومقصور مخبون .

بيت الضرب الاول من مسدسه :

حل أهلي ما بين درنى فبـــادوا لي وحلت علوية بالسخـــال

تقطيعه :

حللأ هلي / ما بيندر / نا فبادو / وحلت / علويــتن / بالسخالي /

فاعلاتن / مس تفع لن / فاعلاتن / فاعلاتن / مس تفع لن / فاعلاتن /

بيت الضرب الثاني منه :

ليت شعري هل ثم هل آتينهـــم أم يحولن من بعد ذاك الرّدا

تقطيعه :

ليت شعري / هلثممهل / آتينهم / أميحولن / منبعد ذا / كرردا /

فاعلاتن / مس تفع لن / فاعلاتن / فاعلاتن / مس تفع لن / فاعلن /

بيت الضرب الثالث منه :

إن قدرنـــا يوماً على عامـــــر   ننتصف منه أو ندعــه لكـــم

تقطيعه :

انقدرنا / يومنعلا / عامـــرن /   ننتصف من / هو أو ندع / هولكم

فاعلاتن / مس تفع لن / فاعلن /   فاعلاتن / مس تفع لن / فاعلن /

بيت الضرب الأول من مربعه :

ليت شعري ماذا تـــرى   أم عمرو في أمرنـــا

تقطيعه :

فاعلاتن / مس تفع لن /   فاعلاتن / مس تفع لن /

بيت الضرب الثاني :

كل خطب إن لم تكو   نوا غضبـــتم يســـــير

تقطيعه :

فاعـــلاتن / مس تفع لن /   فاعـــلاتن / فعولـــن /

ويلزم هذا الضرب عند الخليل الردف ، وقد رأى بعض أصحاب هذه الصناعة في فعولن . هذه ، حملها على خبن (مس) وكسف (تفع) من : (مس تفع لن) مخطّئاً حامليه على الخبن والقصر ، قائلا : إن القصر يستلزم في علم القافية كون الروي من الوتد ، الذي هو الآن لام فعولن ، وكون وصل الروي من السبب ، وهو نونه ، ولا نظير لهذا المستلزم ، فإن الروي والوصل يكونان من جزء واحد ، أي : سبب أو وتد . لكن هذا الرأي يستلزم كسف الوتد في غير آخر الجزء ، ولا نظير لهذا المستلزم أيضاً . وإن شئت فتأمل زخافات : فاع لاتن ، في المضارع كيف تجد : فاع ، ممتنعاً عن الكسف . وأما امتناع حمل : فعولن ، هذه على القطع ، فظاهر لفقد الوتد المجموع إذا تأملت .

زحاف الخفيف :

زحافه : تجري في كل : فاعلاتن ومس تفع لن ، الخبن والكف والشكل ، إلاّ فيما كان ضرباً . فالكف والشكل لا يجريان فيه .

ويجري في : فاعلن ، الخبن وفي : فاعلاتن ، الضربية التشعيث . وكذا في العروضية ، لكن عند التصريع لا غير . وبين نون : فاعلاتن ، وسين : مستفعلن ، وألف : فاعلاتن أو فاعلن بعدها معاقبة . وكذا بين نون : فاعلاتن ، وألف : فاعلاتن ، المتصاحبتين .

والأصحاب اختلفوا في كيفية وقوع التشعيث ، فمنهم من يسقط أول متحركي الوتد ، ويقدر المشعث : فالاتن ، ثم ينقله إلى : مفعولن ، ومسنده التشبيه بالخرم . ومنهم من يسقط ثاني متحركيه ، ذهاباً إلى أنه أقرب إلى الآخر ، والآخر محل الحوادث ، ويقدر المشعث : فاعاتن ، ثم ينقله . ومنهم من يسقط ساكن الوتد ، ويسكن ثاني متحركيه ، ويقدر المشعث : فاعلتن ، بسكون اللام ثم ينقله ، ومسنده التشبيه بالقطع الواقع فيه أجزاء . ومنهم من يسقط الساكن قبله بالخبن ، ويسكن أول الوتد ، ويقدر المشعث : فعْلاتن بسكون العين ، ثم ينقله . ولك أن تجعل مسنده : التشبيه بالاضمار ، بعد أن تشبه : فعلا ، من : فعلاتن ، بالفاصلة .

بيت المخبون :

وفؤادي كعهده بسليمـــى بهوىً لم يزل ولم يتغيّر

تقطيعه :

وفؤادي / كعهده / بسليمـــى / بهونلم / يزلو لم / يتغـــيرر /
فعلاتن / مفاعلـــن / فعـــلاتن / فعلاتن / مفاعلـــن / فعـــلاتن /

بيت المكفوف :

يا عمير ما تظهر من هواك ونحن يستكثر حين يبـــدو

تقطيعه :

يا عمير / ما تظهر / منهـــــواك /   أونجن / يستكثر / حينيبدو /
فاعلات / مستفعـــل / فاعلات /   فاعلات / مستفعل / فاعلاتن /

بيت المشكول والمشعث :

إن قومي جحاجحة كـــــرام   متقـــادم مجدهم أخيـــار

تقطيعه :

انقومي / جحاجح / تنكرامو /   متقاد / منمجدهم / أخيـــار /
فاعـــلاتن / م فاع ل / فاعلاتن /   فعلات / مستفعلن / مفعولن /

بيت الخبن في فاعلن عروضاً وضرباً :

بينـــما هـــن بالاراك معـــاً   إذ أتى راكب على جملـــه

تقطيعه :

بينما هنْ / نبلأ را / كمعن /   اذ أتارا / كنعلا / جملـــه /
فاعلاتن / فاعلـــن / فعلـــن /   فاعلاتن / م فاعلن / فعلـــن /

١٢ ــ باب المضارع

أصله مسدس هكذا : مفاعيلن فاعلاتن مفاعلن . مرتين . ثم استعمل مجزوءاً مربعاً سالم الغروض والضرب ، وعلى المراقبة بين ياء مفاعيلن ونونه . بيته :

دعاني إلى سعـــــاد   دواعي هوى سعـــــاد

تقطيعه :

مفاعيل / فاعلاتن /   مفاعيل / فاعـــــلاتن /

زحاف المضارع :

زحافه : يجري في : فاعلاتن العروضي ، الكف . كقوله :

وقد رأيت الرجال فما أرى مثـل عمـرو

تقطيعه :

مفاعلـن / فاعلات / مفاعلـن / فاعـلات /

ولما عرفت أن الخبن يستدعي في الساكن كونه سببياً ، تعرف أن لا مجال للخبن في فاعلاتن ، ولا للشكل . ويجري في مفاعيل في الصدر : الخرم ، وفي مفاعلن فيه : الشتر ، بيت الاخرب :

قلنا لهم وقالـوا كلٌ له مقـال

تقطيعه :

مفعول / فاعـلاتن / مفاعيـل / فاعلاتن /

بيت الأشتر :

سوف أهدي لسلمـى ثنـاء عـلى ثنـاء

تقطيعه :

فاعلـن / فاعـلاتن / مفاعيـل / فاعلاتن /

١٣ ـ باب المقتضب

أصله مسدس هكذا :

مفعولات مستفعلـن مستفعلن مفعولات مستفعلن مستفعلن

ثم استعمل مجزوءاً مربعاً مطوي العروض والضرب ، وعلى المراقبة بين خبن مفعولات وطيه . بيته :

يقـولون لا يعدوا وهم يدفنونهـم

تقطيعه :

مفاعيـل / مفتعلـن / مفاعيـل / مفتعلن /

زحاف المقتضب :

وزحافه : من وجه أحد جانبي المراقبة في : مفعولات ، أما خبنه كما ترى ، وأما طيه كقوله :

أعرضت فـلاح لهـا   عارضان كالـبرد

إذ تقطيعه :

فاعـلات / مفتعلـن /   فاعـلات / مفتعلن /

١٤ ـ باب المجتث

أصله مسدس هكذا :

مستفعلن فاعـلاتن فاعلاتن   مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن

ثم استعمل مجزوءاً مربعاً وسالم العروض والضرب ، كقوله :

البطـن منها خميـص   والوجه مثل الهـلال

تقطيعه :

مستفعلن / فاعـلاتن /   مستفعلن / فاعـلاتن /

زحاف المجتث :

زحافه : يجري في كل : مستفعلن وفاعلاتن ، الخبن والكف والشكل، إلاّ فاعلاتن الضربي ، فلا يجري فيه الكف ، والشكل ، ولكن يجري فيه التشعيث عند بعضهم ، وبين : سين ، مستفعلن و : نونه ، معاقبة . ولا مجال فيه للطي وللخبل ، لما تعرف .

بيت الخبن :

ولو علقـت بسلمـى   علمت أن ستمـوت

تقطيعه :

م فاع لن / فعـــلاتن   م فاع لن / فعـــلاتن /

بيت المكفوف :

ما كان عطاؤهـــن   إلا عـــدة ضمـــارا

تقطيعه :

مس تفع ل / فاعـــلاتن   مس تفع ل / فاعلاتن /

بيت المشكول :

أولئك خـير قـــوم   إذا ذكر الخيـــار

تقطيعه :

م فاع ل / فاعـــلاتن /   م فاع ل / فاعـــلاتن /

بيت المشعث :

لِمَ لا يعـي ما أقول   ذا السيـــد المأمـــول

ضربه : مفعولن .

١٥ — باب المتقارب

أصله : فعولن . ثمانياً ، وهو في الاستعمال يثمّن على الأصل تارة ، ويسدس مجزوّاً أخرى . **ولمثمّنه** : عروض واحدة سالمة ولها **أربعة أضرب** : سالم ، ومقصور ، ومحذوف ، وأبتر ؛ **ولمسدسه** : عروض واحدة محذوفة **وضربان** : أحدهما محذوف ، والآخر أبتر .

بيت الضرب الاول من مثمنه :

فأما تميم تميم بن مر   فالقاهمُ القومُ رَوْبَى [1] نياما

---

(١) روبى : مختلطو النفوس .

أجزاؤه الثمانية سالمة . بيت الضرب الثاني منه :

ويأوي إلى نسوة بائسات وشُعثٍ مراضيع مثل السعالي

ضربه : فعول ، ويلزم هذا الضرب الردف . بيت الضرب الثالث منه :

واروي من الشعر شعراً عويصاً يُنَسِّي الرواة الذي قَدْ رَوَوْا

ضربه : فعل . بيت الضرب الرابع منه :

خليلي عوجا على رسم دارٍ خلت من سليمى ومن ميّهْ

ضربه : فع أو فل ، كيف شئت . وقد أجاز الخليل في عروض البيت السالم الضرب . الحذف والقصر ، وأبت ذلك جماعة ، وشاهده في الحذف ، قوله :

لبست أناساً فافنيتهم وكان الاله هو المستأسيا

وشاهده في القصر ، قوله :

فرمنا القصاص وكان القصاص عدلاً وحقاً على المسلمينّا

وغير الخليل يروي البيت : فكان القصاص . ومن الشواهد له في القصر ، قوله :

ولولا خِداشٌ أخذت دوا بَّ سعد ولم أُعطه ما عليها

ويروى : أخذت جمالات سعد .

بيت الضرب الأول من مسدسه :

أمن دمنة أقفرت لسلمى بذات الغضى

العروض والضرب كلاهما : فعل . بيت الضرب الثاني منه :

تعفف ولا تبتئس فما يقض يأتيكا

ضربه : فع .

زحاف المتقارب :

زحافه : يجري القبض في كل : فعولن إلاّ في الواقع ضرباً ، وعند الخليل ، وإلاّ فيما قبل : فع أيضاً ، ويجري الحذف فيما كان عروضاً ، والثرم والثلم جاريان في الصدري . بيت **المقبوض** :

أفاد فجاد وساد فــزاد وقاد فزاد وعاد فافضل

الأجزاء السبعة مقبوضة . بيت الأثلم :

لولا خداش أخذنا جمالا ت سعد ولم نعطــه ما عليهـــا

صدره : فعلن . بيت الاثرم :

قلت ســداداً لمن جــاء يسري فاحسنت قولا وأحسنت رأيـــا

صدره فعل .

فصل : الخرم والخزم :

ولما تسمع من وقوع الخرم والخزم في الأشعار يلزمك في باب التقطيع متى أخذت فيه ، إذا لم يستقم لك على الأوزان التي وعيتها ، إن تعتبره بالنقصان الخرمي في الصدر وفي الابتداء تارة ، وبالزيادة الخزمية أخرى . والخزم يكون بحرف واحد فصاعداً إلى أربعة بحكم الاستقراء ، فإن استقام فذاك ؛ وإلاّ فإما أن لا يكون شعراً أصلا ، أو يكون وزناً خارجاً عن الاستقراء .

فصل : باب المتداني (١)

وهذه الأوزان هي التي عليها مدار أشعار العرب بحكم الاستقراء ، لا تجد لهم وزناً يشذ عنها ، اللهم إلاّ نادراً ، وأكثر الاستقراءات كذلك لا تخلو عن شذوذ شيء منها ، ولعل جميعها . ثم لا تجد ذلك

---

(١) المتداني : هو البحر المتدارك : الذي استدركه الأخفش على الخليل .

النادر ، بحراً كان أو عروضاً أو ضرباً أو زحافاً ، إلا معلوم التفرع على المستقرىء ، أو ما ترى المتداني وهو فاعلن ثماني مرات كقولنا :

زارني زورة طيفها في الكـــــرى   فاعتراني لمن زارني ما اعترى

كيف تجده ظاهر التفرع على المتقارب في دائرته ؛ وكذا ما يتبعه من الزحافات كالخبن في قوله :

أشجاك تشتت شعـــب هواك   فأنت له أرق وصـــب

وكالقطع في قوله :

إن الدنيـــــا قد غرّتنـــــــا   واستهوتنـــــا واستهلتنا [1]

على قول من يعده شعراً ، ومن يسدّس مثمنه متداني في قوله :

قف على دراسات الدمـــن   بين اطلالهـــا فابكـــــين

وغير ذلك مما ترى المتأخرين قد تعاطوها ، وسموها بأسام مفتقرين هدى الخليل ، إذا أنت طالعتها لم تخف عليك المداخل والمخارج هنالك .

ثم إذا مددت لطبعك استقامة طبع ، وخدمت أنواعاً أخر ، اطلعت على أن هذا النوع ، أعني علم العروض ، نوعٌ ، إذا أنت رددته إلى الاختصار احتمله ، وإذا أنت حاولت الاطناب فيه امتد ، وكاد أن لا يقف عند غاية ، لقبوله من التصرف فيه نقصاناً وزيادة ماشاء الطبع المستقيم .

فإذ قد تلونا عليك ما اقتضانا الرأي تلاوته منه ، فحري أن نفي بما سبق به الوعد من الكلام في ترتيب الدوائر ، وترتيب البحور فيهن ، المستقراة على النسق المذكور .

فروع بحور الشعر ولواحقها :

(اعلم) أن مبنى فروع الاصول في هـــذه الصناعة ، ولواحق

---

(١) تتمة هذا البيت ، مع قصة لطيفة ذكرت في ص ١٤٧ من (شرح كتاب أهدى سبيل).

سوابقها على النقصان لا على الزيادة ، وان شئت أن تتحقق ذلك ، فعليك بفروع الاصول : كالمجزوء والمشطور ، والمنهوك والموحد ، ثم كالمضمر والمعصوب ، والموقوف ، وكالمخبون والمطوي ، والمقبوض والمكفوف ، وكالمشعث والمكسوف ، وكالمقصور والمقطوع ، وكالمخبول والمشكول ، وكالمحذوف والمقطوف ، والأحذّ والاصلم والابتر .

وإن اعترضك : المذال ، والمسبغ ، والمرفل ، فانظر أين تجد ذلك . إن وجدته لا يجري إلا حيث يكون جزءاً ساقطاً ، فهو جارٍ مجرى التعويض ، فلا تعده زيادة .

ترتيب الدوائر العروضية :

وإذا تحققت ذلك ، فنقول : تعين النقصان للفرع يستتبع تعين الإصالة للكمال ، وللاصل حق التقدم على الفرع ، فبحكم هذه الاعتبارات ناسب في هذا النوع تقديم الأكمل فالأكمل ، فروعيت تلك المناسبة ، فلزم تقديم **الدائرة المختلفة** على ما سواها ، لكون بحورها أتم بحور عدد حروف ، لاشتمال كل بحر منها على ثمانية وأربعين حرفاً . ولزم تأخير **الدائرة المنفردة** عن الكل ، لكون بحرها أنقص البحور عدد حروف ، لاشتماله على أربعين حرفاً . ولزم توسط الدوائر الثلاث الباقية ، لاشتمال كل بحر من بحورهن على اثنين وأربعين حرفاً . ثم لزم تقديم **المؤتلفة** منهن على أختيها ، لكون كل واحد من بحريها أتم من بحور أختيها عدد حركات ، لاشتمال كل واحد منهما على ثلاثين حركة ، واشتمال كل واحد من أولئك على أربع وعشرين . والسكون في هذا النوع معدود في جانب العدم ، فلا يوضع في مقابلة الحركة ، فاعرفه .

ثم ناسب ايلاء **المجتلبة المؤتلفة** لمزيد التناسب بينهما في : أن كل واحدة منهما تتمم أصل البيت بست دورات ، فترتيب الدوائر على ما ترى : **المختلفة ثم المؤتلفة ثم المجتلبة ثم المشبهة ثم المنفردة .**

سبب تقديم بحر من بحور الدائرة الواحدة :

وأما تقديم ما يقدم من البحور في الدوائر : **فالطويل** ، نظراً إلى أركان الأفاعيل المبدوء بها ، وأعني بالأركان : **الاسباب والاوتاد والفواصل** . يقدم على أخويه ، لكون ركنه الأول ، وهو : **فعو** ، أتم من ركني أخويه ، وهما : **فا و** : **مس** . **والهزج** أيضاً يقدم على أخويه لذلك . وأما **الكامل** فإنما يؤخر عن **الوافر** ، لأن صحة اضماره يبرزه في معرض ما ، ركنه الأول سبب خفيف حكماً ، وصحة اجراء الخبن عليه منبه على ذلك ، وكذا امتناعه عن الخرم امتناع ما أوله سبب خفيف ، على الرأي الصوابِ ، ولا يقف على هذا إلاّ : النحوي المتقن ، حيث لا يبنى على السكون الضمير في : غلامك ، أو : التصريفي الماهر ، حيث لا يجوز الالحاق بالالف في حشو الكلمة ، أو صاحب الطبع المستقيم في باب الاستدلال أو غيره ، ممن يفهم باب قولنا : امتنع كذا لادائه إلى الممتنع حكماً ؛ وقولي : على الرأي الصواب ، احتراز عن رأي من يجوز الخرم في مخبون مستفعلن مستشهداً بقوله :

هل جديد على الأيام مــن باق أم هل لما لا يقيه الله من واقِ

وأما تقديم **السريع** ، فلأنّ دائرته تضمنت وتداً مفروقاً ، بخلاف سائر الدوائر ، وارتكاب المخالف لا يصار إليه إلاّ لعذر ، وأنه في السريع أكمل منه في غيره ، لأن أركان السريع ممتنعٍ أن تؤلف ، على وجه من الوجوه ، تأليفاً يخرج الوتد المفروق عن كونه مفروقاً إلى كونه مجموعاً ، أو سبباً خفيفاً ، بخلاف ما سواه ، فتأمله ، فيلزم تقديم السريع . وأما استدعاء **المضارع** فيها للتقدم ، بجهة أن ركنه الاول أتم ، **فضعف** للزوم النقصان له في الاجزاء حين لا يستعمل إلاّ مجزوءاً مراقباً .

خاتمة :

وإذ قد وفينا بما كنا وعدنا ، فحري أن نختم الكلام في علم العروض بهذه الخاتمة ، وهي ما أقوله ، من :

أن لك أن تتخذ **الوافر** أصلاً وتفرع عليه جميع البحور على ما أذكره ، وهو : أن تقدر أصل الوافر **مثمناً** منبهاً على ذلك بنحو قول امرىء القيس :

خيال هـاج لي شجنـا فبت مكابداً حزنـاً
عميد القلب مرتهنـا بذكر اللهو والطرب

وتلحق **مسدسه** ، في غير المسمط ، بالمجزوء ، **ومربعه** : بالمشطور على خلاف ظاهر الصناعة . ثم تستخرج منه : **الكامل مثمناً** وتلحق ؛ مسدسه بالمجزوء ، و: مربعه بالمشطور . ثم تستخرج من معضوب الوافر **الهزج** مثمناً ، وتجعله دائرة . وتستخرج منها : **الرجز والرمل** مثمنين ، ثم تستخرج من مثمن الهزج **الطويل** بوساطة حذف جزء : لن ، من آخر مثل : مفاعي ، مفاعيلن . **والمتقارب** بحذف الاجزاء الثمانية ، وتجعل الطويل دائرة . وتستخرج منها : **المديد والبسيط** ، وبحراً ثالثاً تزعمه مهجوراً نصفه :

مفعولات مفعول مفعولات مفعول

ثم تجعله : أصلم فيبقى عندك :

مفعولات مفعو لمف عولا تمف

وهو بحر : المقتضب ، فتدبره ، فتكون : الدائرة المشتبهة ، وتستخرج منها بحورها . وإن شئت استخرجت البحر الثالث هكذا :

مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولـن

وإنه بحر مستعمل ، وإن كان الخليل أهمله ، يحكى عن امرىء القيس أشعاراً بهذا الوزن ، منها :

ألا يا عين فابكـــي على فقدي لملكـــــي
واتلافي لمـــــــالي بلا حرف وجهـــــد
تخطيت بـــلادا وضيعت قلابا
وقد كنت قديماً أخا عز ومجـــد

ثم خرمته أولاً ، وحذفته آخراً فيبقى عندك :

فاعيلنف عولنمفا عيلنفعـــوا

ثم تديره دائرة ، فتكون عين : الدائرة المشتبهة ، وهذا الطريق أليق بالصناعة لاشتماله على وتد مفروق واحد وهو : لنف ، من : فاعيلنف ؛ دون الطريق الاول ، فتأمله .

وإنما ذكرت الاول ، لكون التصرف هناك في موضع فحسب ، وهو جعله أصلم لا غير .

فصل : أبيات المهجور من البحور :

وتقدّر من أبيات المهجور ، إن شئت :

إنّ المرء في أكثر الاحوال مرتاع ليت المرء لم يدخل الدنيا فماارتاع
إن العيش عيش الصبا إذ ليس عقل ينهي المرء عما اليه المرء نـــزاع

مكسوف العروض ، موقوف الضرب ، عند ترك التصريع . ومن أبياته :

ما للمـــرء في عيشـــه من راحة أنّى والليالي تُريـــه ما تُـــرى

أصلم العروض والضرب .

وإن شئت قدرته من الثاني بوساطة الخرم والحذف ؛ وليكن هذا آخر كلامنا في هذا الفصل .

الفصل الثالث

في الكلام في القافية

وما يتصل بذلك

اختلفوا في القافية ، فهي عند الخليل : من آخر حرف في البيت ، إلى أول ساكن يليه ، مع المتحرك الذي قبل الساكن ، مثل : تابا ، من :

أقلي اللـــوم عاذل والعتابـــا

وعند الأخفش آخر كلمة في البيت مثل : العتابا ، بكمالها . وعند أبي علي : قطرب [1] وأبي العباس : ثعلب [2] الروي ،وستعرفه .

---

(١) قطرب : هو محمد بن المستنير بن أحمد ، أبو علي النحوي ، المعروف بـ : قطرب اللغوي البصري . لازم سيبويه وكان يدلج إليه ؛ وكان من أئمة عصره . وهو أول من وضع المثلث في اللغة ، كان يرى رأي المعتزلة النظامية . مات سنة ٢٠٦ هـ . من تصانيفه : معاني القرآن ، اشتقاق العلل في النحو ، وغريب الحديث .

(أبجد العلوم : ٤١/٣ – ٤٢) .

(٢) ثعلب : أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني ، أبو العباس . إمام الكوفيين في النحو واللغة . ولد سنة ٢٠٠ هـ . وبدأ النظر في العربية والشعر واللغة سنة ٢١٦ هـ . كان : ثقة حجة صالحاً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة ، والمعرفة بالعربية .

ثقل سمعه في آخر عمره ، وصم ، فصدمته دابة ومات سنة ٢٩١ هـ . من تصانيفه : المصون ، اختلاف النحويين ، معاني القرآن ، ما تلحن فيه العامة ، الفصيح ... إلى غير ذلك .

(أبجد العلوم ٥٠/٣٠ – ٥١) من منشورات الدار .

وعن بعضهم إن القافية هي البيت ، وعن بعضهم هي القصيدة ، وحق هذا القول أن يكون من باب اطلاق اسم اللازم على الملزوم ، وباب تسمية المجموع بالبعض ، كقولهم : كلمة الحويدرة ، لقصيدته . وقول كل أحد : كلمة الشهادة ، لمجموع : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ﷺ ، وقوله علت كلمته : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [1] والمراد بالكلمة : مجموع كلامهم ، ﴿ اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا ﴾ [2] وقوله : ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴾ [3] والمراد بالكلمة : ﴿ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ * وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ [4] وقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [4] والمراد بالكلمة : ﴿ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ [5] والالزم أن لا يصح قافية البيت ، أو قافية القصيدة ، لاستلزامه اضافة الشيء إلى نفسه .

وتسمى : قافية ، لمكان التناسب ، وهو : أنها تتبع نظم البيت ، مأخوذة من : قفوت أثره ، إذا اتبعته . والميل ، من هذه الاقوال ، إلى قول الخليل لوقوفه على أنواع علوم الادب نقلا وتصرفاً ، واستخراجاً واختراعاً ، ورعايةً في جميع ذلك لما يجب رعايته ، أشد حد ما شق فيه أحد غباره ، اللهم قدس روحه ، وارحم السلف كلهم ، واكس الجميع حلل الرضوان ، واجمعنا وإياهم في دار الثواب .

أنواع القافية باعتبار الحركات :

وإذ قد أخترنا رأي الخليل في القافية ، وانها ، على رأيه ، لا بد من اشتمالها على ساكنين ، كما ترى ، فيستلزم لذلك خمسة أنواع :

---

(١) سورة الكهف ، الآية : ٥ .
(٢) سورة الكهف ، الآية : ٤ .
(٣) سورة الصافات ، الآية : ١٧١ .
(٤) سورة الصافات ، الآيتان : ١٧٢ — ١٧٣ .
(٥) سورة غافر (المؤمن) ، الآية : ٦ .

أحدها : أن يكون ساكناها مجتمعين ، ويسمى **المترادف** ؛ أو يكون بينهما حرف واحد متحرك ، ويسمى : **المتواتر** ، أو حرفان متحركان ويسمى : **المتدارك** ؛ أو ثلاثة أحرف متحركات ويسمى : **المتراكب** ؛ أو أربعة ويسمى : **المتكاوس** . ولا مزيد على الاربعة . وكلامنا هاهنا مبني على عناية أذكرها في آخر الفصل .

المترادف :

وللمترادف : سبعة عشر موقعاً . **فاعلان** : في فاعلاتن إذا قصر ، وفي مفعولات إذا طوي ووقف . **ومستفعلان** : مذالاً لا غير ،ومضمراً مذالاً . **ومفاعلان** : مخبوناً مذالاً ، وموقوصاً مذالاً . **ومفتعلان** : مطوياً مذالاً ، ومخذولا مذالاً . **وفعلتان** ، **متفاعلان** ، **وفاعليان** ، **وفعليان** ، **وفعلان** ، **ومفعولان** ، **وفعولان** ، مقصور مفاعيلن في الضرب الرابع للطويل عند الأخفش ، ومخبوناً موقوفاً في غير ذلك ؛ **وفعول** .

المتواتر :

وللمتواتر : أحد وعشرون موقعاً : **مفاعيلن** ، **وفاعلاتن** ، وفعلاتن ، **ومفعول** : مقطوعاً لا غير ، ومضمراً مقطوعاً ، ومكسوفاً ، ومشعثاً . **وفعولن** : سالماً ومحذوفاً ، ومخبوناً مقطوعاً ، ومقطوفاً ومخبوناً مكسوفاً ، أو مخبوناً مقصوراً . **وفعلن** : مقطوعاً وأبتر ، وأحذ مضمراً ،وأصلم . **وفل** : في نحو فعولن . **فل وتن** : في متفاعلاتن ، وفروعه الثلاثة : مستفعلاتن ومفاعلاتن ومفتعلاتن .

المتـــدارك :

وللمتدارك أحد عشر : **متفاعلن** ، **ومستفعلن** : سالماً ومضمراً ، **ومفاعلن** : مخبوناً ومقبوضاً وموقوصاً ومعقولا ، **وفاعلن** : سالماً ومحذوفاً، **وفعل** في نحو : فعولن فعل . **وفل** في نحو : فعول فل ، على قول من يجوز قبض فعولن قبل فل .

المتراكب :

وللمتراكب ثمانية : **مفاعلتن ومفتعلن** : مطوياً ومخزولا ، **وفعلن** للساكن قبله مخبوناً لا غير ، ومخبوناً محذوفاً ، وأحذ ، ومخبولا مكسوفاً ، **وفعل** ، في نحو : فعول فعل .

المتكاوس :

وللمتكاوس موقع واحد : **فعلتن** للساكن قبله .

فهذه ثمانية وخمسون موقعاً لأنواع القافية الخمسة ، وعساك إذا فتشت عنها أن تعثر على مزيد .

أنواع القافية باعتبار الروي وما قبله وما بعده

ثم إن القافية ، لاشتمالها على حرف الروي ، تتنوع باعتبار **الروي** ، وباعتبار ما قبله ، وباعتبار ما بعده .

أما تنوعها باعتبار **الروي** : فهي كونها : اما مقيدة ، أو مطلقة .

وأما تنوعها باعتبار ما **قبل الروي** فهي كونها : اما مردفة ، أو مؤسسة ، أو مجردة .

وأما تنوعها باعتبار ما **بعد الروي** ، ولا يلحقها هذا الاعتبار إلاّ في اطلاقها ، فهي كونها : اما موصولة من غير خروج ، أو مع خروج .

الروي :

والمراد **بالروي** : الحرف الآخر من حروف القافية ، إلاّ ما كان تنويناً ، أو بدلاً من التنوين ، أو كان حرفاً إشباعياً مجلوباً لبيان الحركة ، مثل : المنزلا ، المنزلو ، المنزلي . أو قائماً مقام الإشباعي في كونه مجلوباً لبيان الحركة ، وهو : الهاء ، مثل : كتابيَه حسابيَه ، أو مشابهاً للحرف

الإشباعي : كألف ضمير الاثنين ، وكَوَاوِ ضمير الجماعة مضموماً ما قبلها ، وكَيَاء ضمير المؤنث مكسوراً ما قبلها ، مثل : لم يضربا ، لم يضربوا ، لم تضربي ؛ ويلحق الالف في مثل : أنتما وضربتما ومنكما ؛ والواو في مثل : أنتمو ، ضربتمو ، ومنكمو ، منهمو ، بألف : ضربا ، وواو : ضربوا . أو كان مشابهاً للقائم مقام الإشباعي ، كهاء التأنيث ، وهاء الضمير متحركاً ما قبلهما دون الساكنة ، مثل : طلحة ، وحمزة. ومثل غلامه وضربه . فإن كل واحد من ذلك يسمى : وصلاً لا روياً ، وكثيراً ما تجري : الالف ، والواو ، والياء الاصول ، مثل : سرى يسرو ، ويسري ، والهاء الاصلي مثل : أشبه ، أعمه ، مجرى الحروف الإشباعية ، والقائمة مقامها ، وذلك أثناء القصائد على سبيل التوسع .

أسماء القافية :

والمراد **بالقافية المقيدة** : ما كان رويّها ساكناً مثل :

وقاتم الاعماق خاوي المخترق

وحركة ما قبل الروي المقيد تسمى توجيهاً .

وبالقافية المطلقة : ما كان رويها متحركاً مثل :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلي

وحركة الروي تسمى مجرى .

والمراد **بالقافية المردفة** : ما كان قبل رويها ألفاً مثل : عمادا ،أو : واواً ، أو ياء مدتين ، مثل : عمود ، عميد ؛ أو غير مدتين مثل : قول قيل . وتسمى كل من هذه الحروف : ردفاً ، وحركة ما قبل الردف : حذواً . والردف بالالف لا يجامعه الردف بغيرها ، بخلاف الواو والياء ، فإن الجمع بينهما غير معيب . والردف بالواو والياء المدتين لا يجامعه الردف بالواو والياء غير المدتين ؛

والمراد **بالقافية المؤسسة** : ما كان قبل رويها بحرف واحد ألف ، والروي ، وتلك الالف ، من كلمة واحدة مثل : عامدا .أما إذا كانتا في كلمتين كنت بالخيار ، إن شئت ألحقت ذلك بالتأسيس ، وإن شئت لم تلحقه ، اللهم إلاّ إذا نزلتا منزلة كلمة واحدة للوجوه المعلومة في ذلك في علم النحو ، فيكون الحكم للتأسيس ، وتسمى هذه الالف : التأسيس ، والفتحة قبلها : رسّا ، والحرف المتوسط بين هذه الألف وبين الروي تسمى : الدخيل ، وحركته : اشباعاً .

والمراد **بالقافية المجردة** : ما لم يكن قبل رويها ردف ولا تأسيس .

والمراد **بالقافية الموصولة من غير خروج** : ما كان بعد رويها حرف واحد مما يسمى : وصلا ، مثل : منزلا ، منزلو ، منزلة ، بالهاء الساكنة المتحرك ما قبلها .

وبالقافية الموصولة مع الخروج : ما كان بعد رويها هاء متحركة مع حرف اشباعي ، مثل : منزلها ، منزلهو ، ومنزلهي . وذلك الحرث يسمى : خروجاً ، وحركة هاء الوصل : نفاذاً .

فهذه أنواع تسعة للقافية غير ما تقدمت : **المجرد** مثل : منزل ، **والمردف** مثل : عماد ، عمود ، عميد ، ومثل : قول ، قيل . **والمؤسس** مثل : عامد ، ثلاثيها مع التقييد ، وهوأن لا تجري الأواخر . ثم هذه الثلاثة مع **الوصل بلا خروج** ، وذلك بأن تجري الأواخر ، بأن تحركها ملحقاً أما : ألفاً أو واواً أو ياء مدتين ، أو هاء ساكنة مثل : منزلاَ منزلُو منزلِي منزلَهْ منزِلِهْ في **المجرد** . ومثل : عماداً عمادُو عمادي عمادَه في **المردف** . وعلى هذا اخواته في الردف : كالعمود والعميد ، وكالقول والقيل ، ومثل : عامدَا ، عامدُو ، عامدِي عامدَهْ في **المؤسس** ، ثم هذه الثلاثة **موصولة مع الخروج** مثل : منزلها منزلهو منزلهي في **المجرد** ، وعمادَها ، وكذلك الاخوات : عمودَها ، عميدَها ، قولها ، قبلها ، وعماد هُو،

وعماد هي ، في **المردف** ، ومثل : عامدَها أو عامدهو أو عامدهي في **المؤسس** . ولا بد ، فيما ذكرنا أن القافية كذا ، من أن يكون محمولاً على قافية الاشعار في المشهور ، وإلا لم، يصح تسمية القافية قافية في مثل قولي:

حتام تنكر قدري ، أيهـــا الزمن	بغياً وتوغر صدري ،أيها الزمن ؟
أما يهمك شيء غير غدرك بي	ماذا استفدت بغدري؟أيها الزمن ؟
قل لي إلى كم أرى الأحداث ترشقني	قد عيل صبري،أتدري أيها الزمن ؟
أرى بدور الاقوام طلعـــن لهـــم	الا طلوع لبدري ؟ أيها الزمن ؟

فصل : عيوب القافية

وإذا وقفت على ما تلي عليك ، فاعلم أن الشعر ، لما كان المطلوب به الوزن ، وقد كان مرجع الوزن إلى رعاية التناسب في الصوت ؛ ومن المعلوم أن الأمور بخواتيمها ، ناسب لذلك رعاية مزيد التناسب في القوافي التي هي خواتيم أبيات القصيدة أو القطعة .

فعيب تحريك الروي المقيد ، أو هاء الوصل الساكنة ، متى أدخل بالوزن ، مثل :

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

ومثل :

تنفش الخلـــل ما لا تغزلهـــو

وسمي الاول : **غلواً** ، والثاني **تعدياً** .

وعيب اختلاف الوصل ، وسمي مثل : منزلو مع منزلي : **أقواء** . ومثل : منزلا مع منزلُو أو منزلي : **إصرافا** ، وهو أعيب .

السناد :

وصحة اجتماع الواو والياء في الردف ، دون الالف والواو أو الياء ، تنبهاك على ذلك .

وعيب اختلاف التوجه ، مثل : حَرُم بضم الراء ، مع حرَم أو حرِمْ بغير ضمها عند التقييد ، وفي الاصحاب من لا يعده عيباً لكثرة وروده في الشعر ، والاقرب عده عيباً .

وكذلك عيب اختلاف الاشباع ، مثل : كامل ، بكسر الميم مع تكامُل أو تكامَلَ بغير كسرها .

وكذلك عيب الاختلاف : بالتجريد والردف : مثل : تَعْصه مع تَوصِهِ ، أو التأسيس ، مثل : منزل مع منازل ، وبالردف بالمد وغير المد ، مثل : قُول ، بضم القاف مع : قَوْل ، بفتحها . وهو اختلاف الحذو . وجمعت هذه العيوب تحت اسم : **السناد** .

ثم عيبَ أيضاً اختلاف الرويين مثل : كرب ، بالباء مع : كرم ، بالميم . أو : كرخ ، بالخاء . وسمي هذا العيب في المتقاربي المخرجين كالباء والميم إكفاء . وفي المتباعد بهما : كالياء والخاء ، اجازة بالراء والزاي ، وهو أعيب لكون التفاوت هاهنا أكبر .

ومن العيوب **الايطاء** : وهو اعادة الكلمة التي فيها الروي اعادة بلفظها ومعناها في القصيدة نحو : رجل رجل . فإنه **ايطاء بالاتفاق** ، دون نحو : رجل الرجل ، ففي الاصحاب من لا يعده ايطاء ، لقوة اتصال حرف التعريف بما يدخل فيه ، ونزول المعرف لذلك منزلة المغاير للمنكر ، وعيب الايطاء بتقارب المسافة بين كلمتي الايطاء ؛ أما إذا طالت القصيدة وتباعدت المسافة بين الكلمتين ، فقلما يعاب ، لا سيما إذا استعملت احدى كلمتي الايطاء في فن من المعاني وآخرهما في فن آخر .

هذه العيوب ظاهرة الرجوع إلى القافية على ما ترى .

وفي العيوب عيب يسمى : انفاداً وهو : تغيير العروض تغييراً غير معتاد في موضعه ، مثل قوله :

جزى الله عبساً عبس بني بغيضٍ جزاء الكلاب العاويات .وقدفعل

أو مثل قوله :

أفبعد مقتل مالك بن زهـــــير ترجـو النساء عواقب الاطهــار

لك أن تنظمه في سلك عروض القافية نظراً إلى أن محل العروض محل صالح للقافية بوساطة التصريع .

وأما **التضمين** ، المعدود في العيوب ، وهو تعلق معنى آخر البيت بأول البيت الذي يليه ، على نحو قوله :

وسائــل تميمــاً بنــا والربــاب وسائل هوازن عنّــا إذا ما
لقيناهمُ كيف نعلـــو لهـم ببيضٍ تفلّــقُ بيضا وهــاما

فعلقه بالقافية على ما ترى .

وكما ان النقصان في رعاية التناسب على ما رأيت عد عيباً ، عدت **الزيادة** في رعاية فضيلة ، وكذا التزام الدخيل حرفاً معيناً عد فضيلة . وسمي كل واحد منهما : اعناتاً ، ولزوم ما لا يلزم .

واعلم أن لك في كثير من عيوب القافية أن تكسوها بهذا الطريق ما يبرزها في معرض الحسن ، مثل أن تشرع في اختلاف التوجيه ، فتضم ثم تكسر ثم تفتح ، أو أي وضع شئت غير ما ذكرت ، ثم تراعي ذلك الوضع إلى آخر القصيدة ، أو في اختلاف الاشباع أو غيرهما كما فعل الخليل قدس الله روحه بالتضمين حيث التزمه فانظر كيف ملّح ذلك :

يا ذي الذي في الحب يلحى اما والله لو حملـت منـه كمـا
حملت مـن حب رخيـم لمـا لمت عـلى الحب فدعـني وما
أطلب أني لست أدري بمــا أحببت إلا أنـني بينمـا
أنا بيــاب القصر في بعض مـا أطلب من قصرهــم اذرما
شبه غزال بسهام فمـا أخطـأ سهماه ولكنمــا

عيناه سهمـــان له كلما أراد قتلي بهما سلمـــا

وكما اتفق التزامه في اختلاف الوصل في القطعة التي يرويها الاصمعي عن اعرابي بالبادية كان يصلي ويقول ، وهي :

أتنعم أولاد المجوس وقد عصوا وتترك شيخاً من سراة تميـــم
فان تكسني ، ربي ، قميصاً وجبة أصلي صلاتي كلها وأصـــوم
وإن دام كل العيش يا رب هكذا تركت صلاة الخميس غير ملوم
أما تستحي يارب قد قمت قائماً أناجيك عريانـــاً وأنت كريـــم

فانظر كيف كسر شوكة العيب .

ولنكتف بهذا القدر من فصول فن النظم منتقلين عنها إلى الفن الثاني وانه (**خاتمة مفتاح العلوم**) في ارشاد الضلاّل ، بدفع ما يطعنون به في كلام رب العزة ، علت كلمته ، من جهات جهالاتهم .

ونحن نقدم كلاماً يكشف لك عن ضلالهم في مطاعنهم على سبيل الاطلاق ، ثم نتبعه الكلام المفصل بعون الله تعالى .

الخاتمة

في ارشاد الضلال

نقول لهؤلاء ، وإنا لنعرف مرمى غرضهم فيما يريشون من النبال ، يعنون ما دون نيله خرط القتاد ، بل ضرب أسداد على اسداد : ﴿ يريدون ليُطْفِئوا نُورَ الله بأفْواهِهِمْ والله مُتِمٌّ نُوره ولَوْ كَرِهَ الكافرون﴾[1] قدروا معشر الضلاّل ، إذ عشش الجهل في نفوسكم ، وباض وفرخ الباطل في ضمائركم ، وعميتم أبصاراً وبصائرَ ، فما اهتديتم ؛ تقديراً باطلاً ، أن محمداً ، عليه السلام ، ما كان نبياً ، وقدّروا أن القرآن كلامه : أفعميتم أن تدركوا ضوء النهار بين أيديكم ، أن قد كان أفصح العرب ، وأملكهم لزمام الفصاحة والبلاغة غير مدافع ولا منازع ، وكلام مثله حريٌ أن يجل عن الانتقاد، فضلا أن يحدر لثامه عن الزيف لدى النقاد، فالقرآن الذي زعمتموه كلامه، اما كان يقتضي بالبيت أن يكون أحرى كلام على الاستقامة : لفظاً واعراباً ، وفصاحة وبلاغة ، وسلامة عن كل مغمز ، وحقيقاً بأن يكتب على الحدق بذوب الذهب ، فإذ قد جهلتم حقه هناك ، اما اقتضى ، لا أقل ، أن يلين شكيمتكم ، ليخلص منكم كفافاً ، لا عليه ولا له ، ثم قدّروا حيث أعماكم الخذلان ، وأمطاكم ظهر السفه ، أنه ما كان أفصح العرب ، وأنه كان كآحاد الأوساط ، قد تعمد ترويج كلامه ، أما كان لكم في أنه مروّج ، والعياذ بالله ، وازع يزعكم أن

---

(١) سورة الصف ، الآية : ٨ .

تجازفوا ، فالمروّج كما لا يخفى ، وإن صادف الشمل سكرى تدير عليهم الغباوة كؤوسها ، وجثثاً تغرز في سِنَةٍ من الغفلة رؤسها،يحتاط فيما يتعمد رواجه عليهم ، لا يألو فيه تهذيباً وتنقيحاً ، فكيف إذا صادفه مشتملا على ايقاظ متفطنين ، لا يبارون قوة ذكاء ، واصابة حدس ، وحدّة ألمعية ، وصدق فراسة ، يخبرون عن الغائب بقوة ذكائهم ، كأن قد شاهدوه ، يصف لهم الحدس الصائب حال الورد قبل أن يردوه ، ويثبتون أبعد شيء بحدّة ألمعيتهم ، كأن ليس ببعيد وينظم لهم المجهول صدق فراستهم في سلك المعروف منذ زمان مديد .

بين الفرزدق وجرير :

كما يحكى : أن سليمان بن عبد الملك أُتِيَ بأسارى من الروم ، وكان الفرزدق حاضراً فأمره سليمان بضرب واحد واحد منهم ، فاستعفى، فما أعفي ، وقد أشير إلى سيف غير صالح للضرب ليستعمله ، فقال الفرزدق : بل أضرب بسيف أبي رغوان ، مجاشع ، يعني سيفه ، وكأنه قال : لا يستعمل ذلك السيف إلاّ ظالم أو ابن ظالم . ثم ضرب بسيفه الرومي ، واتفق أن نبا السيف ، فضحك سليمان ومن حوله ، فقال الفرزدق :

أيعجب الناس أن أضحكت سيدهم ... خليفة الله يستسقي بـه المطـر
لم تنبُ سيفيَ من رعبٍ ولا دهش ... عن الاسير ولكن أُخِّرَ القـدرُ
ولن يقـدم نفساً قبـل ميتتهـا ... جمع اليدين ،ولا الصمصامة الذكر

ثم أغمد سيفه ، وهو يقول :

ما إن يعـاب سيدُ إذا صَبَـا
ولا يعـاب صارمٌ إذا نَبـا
ولا يعـاب شاعر إذا كَبَـا

ثم جلس يقول : كأني بابن المراغة قد هجاني ، فقال :

بسيف أبي رغوان سيف مجاشع ضربتَ ولم تضربْ بسيف ابن ظالم

وقام وانصرف وخص جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر ، فأنشأ يقول :

بسيف أبي رغوان سيف مجاشع ضربتَ ولم تضرب بسيف ابن ظالم

فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال يا أمير المؤمنين كأني بابن القبر قد أجابني فقال :

ولا نقتل الأسرى ولكن نفكهم إذا أثقل الأعناق حمل المغارم

ثم أخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال مجيباً :

كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع أحياناً مناط التمائمِ
ولا نقتل الأسرى ولكن نفكهم إذا أثقل الاعناق حمل المغارمِ
وهل ضربة الرومي جاعلة لكم أباً عن كليب أو أخاً مثل دارمِ

بين ذي الرمّة وجرير :

وما يحكى أن ذا الرمة استرفد جريراً في قصيدته التي مستبهلها :

نبت عيناك عن طللٍ بحزوى عفته الريح وامتنح القطارا

فارفده عدة أبيات لها وهي هذه :

يعد الناسبون إلى تميم بيوت المجد أربعة كبارا
يعدون الرباب وآل بكر وعمراً ثم حنظلة الخيارا
ويذهب بينها المرئي لغواً كما الغيت في الدية الحوارا

فضمنها القصيدة ، وهي اثنتان وخمسون قافية ، ثم مر به الفرزدق فاستنشده إياها ، فأخذ ينشدها والفرزدق يستمع ، لا يزيد على الاستماع ، حتى بلغ هذه الأبيات الثلاثة ، استعادها منه الفرزدق مرتين ، ثم قال له والله علكهن من هو أشد لحيين منك .

نوادر متفرقة :

وما يحكى أن عمر بن لجأ أنشد جريراً شعراً ، فقال : ما هذا شعرك، هذا : شعر حنظلي .

ولا تسل عن فطانتهم المنتبهة على الزمزية اللطيفة ، وحدّة نظرهم الدرّاكة للّمحة الضعيفة ، كما يترجم عن ذلك الروايات المشهورة عنهم .

يروى أن فزارياً ونميرياً تسايرا ، فقال الفزاري للنميري : غض لجام فرسك ، فقال : إنها مكتوبة . وإنما أراد الفزاري ما قيل في بني نمير :

فغض الطرف إنك من نُميْرٍ   فلا كعباً بلغت ولا كلابا

وإنما عنى النميري ما قيل في بني فزارة :

لا تأمننّ فزارياً خلوت به   على قلوصلك ، واكتبها بأسيار

وان واحداً من بني نمير ، وهو شريك النميري ، لقي رجلا من تميم، فقال له التميمي : يعجبني من الجوارح البازي . قال شريك : وخاصة ما يصيد القطا . أراد التميمي بقوله : البازي :

أنا البازي المطل على نمير   أتيح من السماء له انصبابا

وعنى شريك يذكر القطا : قول الطرمّاح :

تميم بطرق اللؤم أهدى من القطا   ولو سلكت سبل المكارم ضلت

وأن معاوية . قال للأحنف : ما الشيء الملفف في البجاد ؟ فقال : السخينة . وإنما أراد معاوية قول القائل :

إذا ما مات ميت من تميم   فسرّك أن يعيش فجيء بزادِ
بخبز أو بتمر أو بسمن   أو الشيء الملفف في البجادِ
تراه يطوف في الآفاق حرصاً   ليأكل رأس لقمان بن عادِ

وكان الأحنف من تميم ، وإنما أراد الاحنف : السخينة ، وهي

حساء يؤكل عند غلاء السعر ، وكانت قوم معاوية تقتصر عليه ، رماهم بالبخل .

وإن رجلاً من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي ، فقال عبد الله : ما لقينا البارحة من شيوخ محارب ، ما تركونا ننام . وأراد قول الأخطل :

تكش بلا شيء شيــوخ محــارب وما خلتها كانت تريش ولاتبري
ضفادع في ظلماء ليــل تجاوبت فدل عليها صوتُها حيةَ البحــر

فقال : أصلحك الله أضلوا البارحة برقعاً فكانوا في طلبه . أراد قول القائل :

لكل هلالي من اللُّــؤم برقــعٌ ولابن يزيد : برقــعٌ وجــلالُ

وإن رجلا وقف على الحسن بن الحسن البصري ، رحمهما الله ، فقال : اعتمر اخرجَ أبا ذر . فقال : كذبوا عليك ما كان ذلك . فإن السائل أراد أعثمان أخرج أبا ذر .

وأن الحسن بن وهب نهض ذات ليلة من مجلس ابن الزيات فقال : سحير ، اي : بت بخير . فقال له ابن الزيات . بنية . أي : بت به .

دهاء نساء العرب وفطنتهنّ :

وما ظنك بكياسة جيل قد بلغت من الدهاء نساؤهم إلى حد نقدهن للكلام ، وما يحكى انشدت واحدة ، وكانت الخنساء :

لنا الجفنــات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجــدة دمــا

فقالت : أي فخر يكون في : ان له ولعشيرته ولمن ينضوي اليهم ، من الجفان ما نهايتها في العدد عشر . وكذا من السيوف ؟ الا استعمل جمع الكثرة : الجفان ، والسيوف ؟ وأي فخر في أن تكون جفنة ، وقت

الضحوة ؛ وهو وقت تناول الطعام ، غراء لامعة ، كجفان البائع ؟ اما يشبه أن قد جعل نفسه وعشيرته بائعي عدة جفنات ؟ ثم أنّى يصلح للمبالغة في التمدح بالشجاعة ، وأنه في مقامها : يقطرن دماً ؟ كان يجب أن يتركها إلى أن : يسلن أو يفضن أو ما شاكل ذلك .

وقد اجتمع راوية جرير ، وراوية كثير ، وراوية جميل ، وراوية نصيب ، وأخذ يتعصب كل واحد لصاحبه ، ويجمع له في البلاغة قصب الرهان ، فحكّموا واحدة ، وكانت : سكينة ، فقالت لراوية جرير : أليس صاحبك القائل :

طرقتـــك صائدة القلوب وليس ذا   حين الزيارة فارجعي بســــلام

وأي ساعة أولى بالزيارة من الطروق ؟ قبّح الله صاحبك ! وقبح شعره .

ثم قالت لراوية كثير : أليس صاحبك الذي يقول :

يقـــر بعيـــني ما يقـــر بعينهــــا   وأحسن شيء ما به العين قرّتِ

وليس شيء أقر لعيونهن من النكاح ، فيحب صاحبك أن ينكح ؟ قبح الله صاحبك ! وقبح شعره ! .

ثم قالت لراوية جميل : أليس صاحبك الذي يقول :

فلو تركت عقلي معـــي ما طلبتهـــا   وإن طلابيها لما فات من عقـــلي

فما أرى لصاحبك هوىً ، إنما طلب عقله . قبح الله صاحبك ؛ وقبح شعره .

ثم قالت لراوية نصيب : أليس صاحبك الذي يقول :

أهيـــم بدعدٍ ما حييت فإن أمـــت   فياويح نفسي من يهيم بها بعدي

أما كان لصاحبك الديّوث همٌّ إلاّ همّ من يهيم بها ؟ قبح الله صاحبك ! وقبح شعره ! ألا قال :

أهيم بدعدٍ ما حييت فإن أمــت فلا صلحت دعد لذي خلة بعدي

وفي الحكايات كثرة ، والمقصود مجرد التنبيه وليس الري عن التشاف.

هذا وإن ارتكبتم ، حيث انتهيتم من السفه ، ويبس الثرى بينكم وبين نظر العقل ، إلى هذه الغاية أن قد احتاط ، لكن لم يجد عليه ، كان الفضل للبهائم عليكم ، حيث ترون أضل الخلق عن الاستقامة في الكلام ، إذا اتفق أن يعاود كلامه مرة بعد أخرى ، لا يعدم أن يتنبه لاختلاله فيتداركه ، ثم لا ترون أن تنزّلوا ، الاّ أقلّ ، تلاوة النبي عليه السلام للقرآن ، نيفاً وعشرين سنة ، منزلة معاودة جهول لكلامه ، فتنظموا القرآن في سلك كلام متدارك الخطأ ، فتمسكوا عن هذيانكم ؟ ثم إذ مسخكم الجهلُ هذا المسخ ، وبرقع عيونكم إلى هذا الحد وملك العمى بصائركم وأبصاركم على ما نرى ، فقدّروا ما شئتم . قدّروا إن لم يكن نبياً ، وقدّروا أن كان نازل الدرجة في الفصاحة والبلاغة ، وقدروا أنْ لم يكن يتكلم إلاّ أخطأ ، وقدروا أنه ما كان له من التمييز ما لو زجّي بعمره على خطأ لا يشتبه عليكم انتم ، لما تنبه لذلك الخطأ ، ولكن قولوا في هذه الواحدة ، وقد ختمنا الكلام معكم ، إذْ لا فائدة . أوَقدْ بلغتم من العمى إلى حيث لم تقدّروا ، أن يتبين لكم أن عاش مدة مديدة بين أولياء وأعداء ، في زمان أهله من سبق ذكرهم ، فقدرتموه لم يكن له وليٌّ فينبه ، فِعْــل الأوليــاء ، ابقاء عليه أن ينسب إلى نقيصة ، ولا عدوٌّ فينص عليل تليله من جانب المغمز وضعاً منه ، فِعْلَ الاعداء فيتداركه من بعده ، بتغيير .

سبحان الحكيم ، الذي يسع حكمته أن يخلق في صور الاناسي بهائم أمثال الطامعين أن يطعنوا في القرآن ، ثم الذي يقضي منه العجب ، إنك إذا تأملت هؤلاء ، وجدت أكثرهم لا في العير ولا في النفير ، ولا يعرفون قبيلاً من دبير ، أين هم عن تصحيح نقل اللغة ؟ أين هم عن علم

الاشتقاق ؟ أين هم عن علم التصريف ؟ أين هم عن علم النحو ؟ أين هم عن علم المعاني ؟ أين هم عن علم البيان ؟ أين هم عن باب النثر ؟ أين هم عن باب النظم ؟ ما عرفوا أن الشعر ما هو ؟ ما عرفوا أن الوزن ماهو ؟ ما عرفوا ما السجع ؟ ما القافية ؟ ما الفاصلة ؟ أبعد شيء عن نقد الكلام جماعتهم ، لا يدرون ما خطأ الكلام وما صوابه ، ما فصيحه وما أفصحه ; وما بليغه ما أبلغه ، ما مقبوله وما مردوده ، وأين هم عن سائر الأنواع ؟

إذا جئتم من علم الاستدلال ، وجدت فضلاءهم غاغة ; ما تعلك إلاّ أليفاظاً ! وإذا جئتهم من علم الأصول ، وجدت علماءهم مقلدة ، ما حظوا إلاّ بشم الروائح ! وإذا جئتهم من نوع الحكمة ، وجدت أئمتهم حيوانات ، ما تلحس إلاّ فضلات الفلسفة ! وهلم جراً ، من آخر وآخر ، لا إتقانَ لحجة ، ولا تقرير لشبهة ، ولا عثور على دقيقة ، ولا اطّلاع على شيء من أسرارٍ ، ثم ها هم أولاءكم قَدْ سوّدوا من صفحات القراطيس ، بفنون هذيانات .

ولربما ابتليت بحيوان من أشياعهم يمد عنقه مد اللص المصلوب ، وينفخ خياشيمه شبه الكير المستعاد ، ويطيل لسانه كالكلب عند التثاؤب ، آخذاً في تلك الهذيانات الملوثة لصماخ المستمع ، ما أحلم إله الخلق : لا إله إلاّ أنت ، تعاليت عما يقول الظالمون علوّاً كبيراً .

هذا لبيان ضلالهم على سبيل الاطلاق فيما يوردون من المطاعن في القرآن ، ولقد حان أن نشرع في الكلام المفصل ، فنقول وبالله التوفيق .

مطاعن الضّالين والرد عليهم :

إن هؤلاء ربما طعنوا في القرآن من حيث **اللفظ** قائلين فيه : مقاليد ، جمع إقليد ، وهو معرب : كليد . وفيه : إسْتبرق ، وهو معرب : استبر . وفيه : سِجِّيل وأصله : سنك كل . فأنّى يصح أن يكون فيه

هذه المعربات ، ويقال : ﴿ قرآنٌ عربيٌّ مبينٌ ﴾ [1] .

فنقول قدّروا ، لجهلكم بطرق الاشتقاق ، وأصول علم الصرف ، أن لا مجال لشيء مما ذكرتم في علم العربية . أفتجهلتم نوع التغليب ؟ فما ادخلتموها في جملة كلم العرب من باب ادخال الانثى في الذكور ، وإبليس في الملائكة على ما سبق .

وربما طعنوا فيه من حيث **الاعراب** قائلين فيه : ﴿ إنْ هذان لَسَاحِران ﴾ [2] وصوابه : ان هذين ، لوقوعه اسماً لإنّ وفيه : ﴿ إنّ الذينَ آمَنُوا والّذينَ هَادوا والصّابئُون ﴾ [3] وصوابه : والصابئين ، لكونه معطوفاً على اسم إن قبل مضي الجملة ، وفيه : ﴿ لكِنِ الرّاسخونَ في العلمِ منْهُم والمؤمنون يُؤمنونَ بما أُنْزِلَ اليْكَ وما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلكَ والمُقيمين الصّلاة ﴾ [4] وصوابه : والمقيمون ، لكون المعطوف عليه مرفوعاً لا غير . وفيه : ﴿ قَوارير قوارير * وسَلاسِلا وأغــلالا ﴾ [5] وصوابهما : قواريرَ وسلاسلَ ، غير منونين لامتناعهما عن الصرف . وهذه وأمثالها مما يقال فيها لصاحبها :

سمعت شيئاً وغابت عنك أشياء[6]

اخدم علم النحو يطلعك على استقامة جميع ذلك .

وربما طعنوا فيه من جهة المعنى بأنحاء مختلفة ، منها أنهم يقولون : أنتم تدّعون أن القرآن معجز بنظمه ، وان نظمه غير مقدور للبشر ،

---

(١) سورة طه : الآية : ٦٣ .
(٢) سورة المائدة ، الآية : ٦٩ .
(٣) سورة النساء ، الآية : ١٦٢ .
(٤) سورة الانسان ، الآيتان : ١٥ - ١٦ .
(٥) سورة الانسان ، الآية : ٤ .
(٦) وتمام بيت الشعر .
وقل لمــن يدعي في العلــم معرفــة ... عرفت شيئــا وغابت عنك أشيــاء

وتعتقدون : أن الجن والانس لئن اجتمعوا على أن يأتوا بثلاث آيات ، لا يقدرون على ذلك ، وتحتجون لذلك ، بأن أهل زمان النبي ﷺ كانوا الغاية في الفصاحة والبلاغة ، ثم تحدُّوا تارة بعشر سور ، وأخرى بواحدة بالاطلاق،وفي السور : ﴿إنّا اعْطيناك﴾[1] فلو أنهم قدروا على مقدارها، وهي ثلاث آيات ، لكانوا قد أتوا بالمتحدي به . وقرآنكم يكذبكم في ذلك ، ويشهد أن نظم الآيات الثلاث ؛ بل الثلاثون ، بل الأكثر ، لا يعوز الفصيح ، فضلاً أن يعوز الأفصح ، ولو كان وحده ، فضلا إذا ظاهره الانس والجن ؛ فامّا دعواكم باطلة ؛ واما شهادة قرآنكم كاذبة ، ووجه شهادته لما ذكرنا أن في قرآنكم حكاية عن موسى : ﴿ وأخي هرُونَ هُوَ أفْصحُ منِّي لساناً ﴾ [2] ، ثم فيه حكاية عن موسى : ﴿ قالَ ربِّ اشْرَحْ لي صَدْري * ويسِّرْ لي أمْري ﴾ [3] إلى قوله : ﴿ إنّكَ كُنْتَ بصيرا ﴾ [4] وهذه احدى عشرة آية ، فإذا قدر فصيح واحد على نظم إحدى عشرة آية في موضع واحد ، أفلاَ يكون الافصح أقدر ؛ وإن كان واحداً على أكثر فكيف إذا ظاهره في ذلك الانس والجن .

فيقال لهم : متى صح أن ينزل ما تقوله على لسان صاحبك من معنى ، على نسق مخصوص ، إذا سمعه قال : كنت أريد أن أقول هكذا ، وما كان يتيسر لي منزلة قوله المقول ، اندفع الطعن على أن القول المنصور عندنا في المتحدَّى به . أما سورة من الطوال ، وأما عشر من الأوساط .

ومنها أنهم يقولون : إنّا نرى المعنى يعاد في قرآنكم في مواضع ، اعادة على تفاوت في النظم بين : حكاية وخطاب وغيبة ، وزيادة ونقصان وتبديل كلمات ، فإن كان النظم الأول حسناً ، لزم في الثاني ، الذي يضاد الاول بنوع من الزيادة والنقصان أو غير ذلك ، أن يكون دونه في

---

(١) سورة الكوثر : الآية : ١ .
(٢) سورة القصص ، الآية : ٣٤ .
(٣) سورة طه ، الآيتان : ٢٥ — ٢٦.
(٤) سورة طه ، الآية : ٣٥.

الحسن . وفي الثالث ، الذي يضاد الأولين بنوع مضادة ، أن يكون أدْوَنَ . وقرآنكم مشحون بأمثال ما ذكر ، فكيف يصح أن يدعى في مثله إن كله معجز ؟ والاعجاز يستدعي كونه في غاية الحسن لا أن يكون دونها بمراتب ؟ من ذلك ما ترى في سورة آل عمران : ﴿ كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [1] . وفي سورة الأنفال : ﴿ كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [2] وبعده : ﴿ كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ [3] .

فنقول لهم : الذي ذكرتموه ، من لزوم التفاوت في الحسن ، يسلم لكم إذا فرض ذلك التفاوت في المقام الواحد ، لامتناع انطباق المتضادين على شيء واحد ، أما إذا تعدد المقام فلا ، لاحتمال اختلاف المقامات ، وصحة انطباق كل واحد على مقامه . ونحن نبين لكم انطباق ما أوردتموه من الصور الثلاث على مقاماتها ، بإذن الله تعالى ، ليكون ذلك للمتدبر مثالاً ، فيما سواه ، يحتذيه ، ومناراً ينتحيه . فنقول: كان أصل الكلام يقتضي أن يقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ منا شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ * كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا (فأخذناهم) بِذُنُوبِهِمْ (ونحن شديدو) الْعِقَابِ ﴾ [4] لأن الله تعالى يخبر عن نفسه ، والاخبار عن النفس كذا يكون وكذلك كان يقتضي أن يقال في سورة الأنفال ،

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١١٠ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ٥٢ .

(٣) سورة الأنفال ، الآية : ٥٤ .

(٤) سورة آل عمران ، الآيتان : ١٠ — ١١ .

والعبارات : منا (من الله) ، فأخذناهم (فأخذهم الله) ونحن شديدو (والله شديد) .

المنزلة عقيب هذه السورة : سورة آل عمران : ﴿ كَدَأْبِ آلِ فرعونَ والَّذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَفَرُوا (بآياتنا فأخذناهم) بذُنوبهم (اننا أقوياء شديدو) العِقاب * ذلك (بأننا لم نكن مغيري) نِعْمةٍ (انعمناها) على قَوْمٍ حتّى يُغَيِّروا مَا بأنْفُسِهِمْ (واننا سميعون عليمون) كَدَأْبِ آلِ فِرْعونَ والّذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كذّبوا (بآياتنا) فأهْلَكْنَاهُمْ بذُنُوبِهِمْ وأغْرَقْنا آلَ فِرْعونَ ﴾ (1) لكن تركت الحكاية في لفظ منا ، إلى لفظ الغيبة في : من الله تعالى : على سبيل التغليظ وزيادة تقبيح الحال ، ثم تركت الغيبة في : **كذبوا بآيات الله** إلى الحكاية في لفظ : **بآياتنا** تطبيقاً لجميع ذلك على قوله : ﴿ إنّ الّذينَ كَفَرُوا ﴾ متروك المفعول ، وذلك أنه حين ترك المفعول احتمل الغيبة ، وهو أن يكون المراد : أن الذين كفروا بالله : على سبيل اظهار التعظيم في لفظ الغيبة ، كما تقول الخلفاء : يشير الخليفة إلى كذا ، ويشير أمير المؤمنين . واحتمل أيضاً الحكاية ، لأن أصل الكلام يقتضيها ، وأن تكون بلفظ الجماعة لإظهار التعظيم أيضاً ، ويكون المراد : **كفروا بآياتنا** ، فلما احتمل الوجهين ، طبق عليهما من بعد ذلك . ولما كان لفظة : الله مع لفظة : **الكفر** : حال ارادة التغليظ ، آثر : **قيل** ، بعد قوله : ﴿ كَفَرُوا ولَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أموالهم ولا أولادهم مِنَ الله ﴾ دون أن يقال : **منا** ، وحين أوثرت الغيبة هاهنا ، تعينت الحكاية في : ﴿ **كذبوا بآياتنا** ﴾ ثم لما وفّى الكلام حقه في الاعتبارين ، رجع إلى الغيبة ، فقيل : ﴿ فأخَذَهم الله ﴾ دون أن يقال : **فأخذناهم** ، لما كان في لفظة : **الله** هاهنا من زيادة المطابقة لموضعه ، ألا ترى أنه لو قيل : **فأخذناهم** ، لكان تابعاً لقوله : ﴿ كَذّبوا بآياتنا ﴾ وكان ظاهر الكلام : أن الآخذ هو المكذب بآياته . وحيث قيل : ﴿ فأخذهُمْ اللهُ ﴾ تبع قوله : ﴿ كفروا بآيات الله ﴾ فصار ظاهر الكلام أن الآخذ هو المكفور به . ففي الاول

(1) سورة آل عمران ، الآيات : ٥٢ — ٥٤ .والتغيير واضح . وقد وضعته بين قوسين، دون تشكيل .

المأخوذ ، وصفه : مكذب بآيات الله ، وفي الثاني ، وصفه : كافر بالله. ولا شبهة أن الثاني آكد . ثم قيل : ﴿ فأخذهم الله بذنوبهم ﴾ وأريد تذييل الكلام طبق على لفظة الله فقيل : ﴿ والله شديد العقاب ﴾ وأما قوله في سورة الانفال : ﴿ كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كفروا بآيات الله ﴾ فلم يقل : بآياتنا ، إذ لم يكن قبله ما يحتمل الحكاية ، مثل احتمال ما نحن فيه لها ، ألا ترى أنه ليس هناك إلا قوله : ﴿ ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا (ويكون) الملائكة يضربون وجوههم ﴾ [1] كلاماً مستأنفاً ، مبنياً على سؤال مقدر ، كأنه قيل : ماذا يكون حينئذ ؟ فقيل : الملائكة يضربون ، فلا يحتمل على هذا التقدير إلا الغيبة . وهو : ﴿ ولو تراءى إذ يتوفى الذين كفروا ﴾ [2] به ، وإنما يحتمل الحكاية على التقدير الآخر في أحد الوجهين ، فلا يخفى ضعفه ، فلضعف احتمال الحكاية تركت ، وبني الكلام على الغيبة. وأما اختيار لفظة : كفروا على لفظ : كذبوا ، فلأن الآية ، وهي : ﴿ كدأب آل فرعون ﴾ [3] لما أعيدت ، دلت اعادتها على أن المراد التأكيد لبيان قبح حالهم ، فكان التصريح بالكفر أوقع . ولما صرح بالكفر ، بعد التأكيد بالاعادة ، لا جرم أكد الكلام بعد ذلك ، فقيل : ﴿ إن الله قوي شديد العقاب ﴾ [4] وأما قوله تعالى ثالثاً : ﴿ كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كذبوا بآيات ربهم ﴾ [5] فتركت الحكاية للوجة المذكور في : ﴿ كفروا بآيات الله ﴾ [4] وأما اختيار لفظة : كذبوا على : كفروا ، فلأن هذه الآية ، لما بنيت على قوله : ﴿ ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا مابأنفسهم ﴾[6]

---

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٥٠ .
(٢) سورة الأنفال ، الآية : ٥٠ .
(٣) سورة آل عمران ، الآية : ١١ ؛ الأنفال : ٥٢ و ٥٤ .
(٤) سورة الأنفال ، الآية : ٥٢.
(٥) سورة الأنفال ، الآية : ٥٤ .
(٦) سورة الأنفال ، الآية : ٥٣.

وكان المعنى : ذلك العذاب ، أو : ذلك العقاب كان بسبب أن غيّروا الايمان إلى الكفر ، فغير الله الحكم . بل كانوا كفاراً قبل بعثة الرسل . وبعدهم ، وإنما كان تغير حالهم ، أنهم كانوا قبل بعث الرسل كفاراً فحسب . وبعد بعثة الرسل صاروا كفاراً مكذّبين . فبناء هذه الآية على قوله : ﴿ ذلك بأنّ اللهَ لم يكُ مُغيِّراً ﴾ [1] اقتضى لفظة : ﴿ كذّبوا بآياتِ ربِّهِم ﴾ [2] . وأما اختيار لفظ : الرب ، على : الله ، فلأنه صريح في معنى النعمة ، فلما غيروا بتضاعف الكفر ، وهو التكذيب ، اقتضى التصريح بما يفيد زيادة التشنيع .

وأما الحكاية في : ﴿ فأهلكناهُمْ ﴾ فللتفنن في الكلام ، ولئلا يخلو عما هو أصل الكلام ، ومنها أنهم يقولون : أدنى درجات كون الكلام معجزاً أن لا يكون معيباً ، وقرآنكم معيب ، فأنّى يكون صالحاً للاعجاز .

ويقولون في الآيات المتشابهة : قدّروا أنها تستحسن فيما بين البلغاء لمجازاتها ، واستعاراتها ، وتلويحاتها ، وإيماءاتها ، وغير ذلك . ولكن جهاتها في الحسن هناك ، إذا استتبعت ، مضادة المطلوب ، بتنزيله اغواء الخلق ، بدل الارشاد ، أفلا يكون هذا عيباً واستتباعها للاغواء ظاهر ؟ وذلك أنكم تقولون : إن القرآن كلام مع الثقلين ، وتعلمون أن فيهم المحق والمبطل ، والذكي والغبي ، فيقولوا : إذا سمع المجسم : ﴿ الرحمنُ على العَرْشِ استوى ﴾ [3] أليس يتخذه عكازة يعتمد عليها في باطله . فينقلب الارشاد المطلوب به معونة في الغواية ، ومدداً للضلال ، ونصرة للباطل ؟ وكذا غير المجسم ، إذا صادف ما يوافق بظاهره باطله؟

فيقال لمثل هذا القائل : حبك الشيء يعمي ويصم . أليس إذا أخذه المجسم يستدل به لمذهبه ، فقيل له : لعل الله كذب ، يقول : كيف

---

(1) سورة الأنفال ، الآية : ٥٣ .
(2) سورة الأنفال ، الآية : ٥٤ .
(3) سورة طه ، الآية : ٥ .

يجوز أن يكذب الله تعالى ؟ فيقال : لحاجة من الحاجات تدعوه إلى الكذب ، فيقول : كيف تجوز الحاجة على الله تعالى ؟ فيقال له : أليس الله بجسم عندك ؟ وهل من جسم لا حاجة له ؟ فيتنبه لخطئه ، ويعود ألطف ارشاداً وأبلغ هداية ، كما ترى ، هذا في حق المبطل .

وأما المحق ، فمن سمعه دعاه إلى النظر ، فأخذ في اكتساب المثوبة بنظره ، ثم إذا لم يفِ نظره دعاه إلى العلماء ، فيتسبب ذلك لفوائد لا تعدُّ ولا تحدُّ .

ومنها إنهم يقولون : لا شبهة في أن التكرار شيء معيب ، خال عن الفائدة ، وفي القرآن من التكرار ما شئت ، ويعدون قصة فرعون ونظائرها ونحو : ﴿ فَبأيِّ آلاء ربكُما تكَذِّبان ﴾ [1] و ﴿ ويلٌ يومئذٍ للمُكذِّبين﴾ [2] وغير ذلك مما ينخرط في هذا السلك .

فيقال لهم : أما إعادة المعنى بصياغات مختلفة فما أجهلكم في عدها تكراراً . وعدها من عيوب الكلام .

إذا محاسني اللاتي أدل بها كانت ذنوبي ، فقل لي : كيف اعتذر ؟

أليس لو لم يكن في إعادة القصة فائدة ، سوى تبكيت الخصم ، لو قال عند التحدي لعجزه : قد سبق إلى صوغها الممكن فلا مجال للكلام فيها ثانياً لكفت ؟

وأما نحو : ﴿ فبأي آلاء ربكما تكذبان ﴾ [3] و ﴿ويلٌ يومئذٍ للمكذِّبين ﴾ [4] فمذهوب به : مذهب رديف ، يعاد في القصيدة مع

---

(١) سورة الرحمن ، في كثير من الآيات .
(٢) سورة المرسلات : في كثير من الآيات ، والمطففين : ١٠ .
(٣) سورة الرحمن : في كثير من الآيات .
(٤) سورة المطففين ، الآية : ١٠ ؛ بـ المرسلات : في كثير من الآيات .

كل بيت ، أو مذهب ترجيع القصيدة ، يعاد بعينه مع عدة أبيات ، أو ترجيع الاذكار .

وعائب الرديف أو الترجيع : اما دخيل في صناعة تفنين الكلام ، ما وقف بعد على لطائف أفانينه ، وأما متعنت ذو مكابرة .

ومنها أنهم يقولون : إن قرآنكم ينادي بأن ليس من عند الله ، وأنتم تدّعون أنه من عند الله ، ونِداهُ بأن ليس من عند الله من وجوه منها أن : ﴿ ولوْ كانَ منْ عِنْد غيرِ الله لَوجدوا فيه اخْتلافاً كثيراً ﴾ [1] وفيه من الاختلافات ما يربي على اثني عشر ألفاً ، كما تسمع أصحاب القراآت ينقلونها اليك ، وهل عدد مثله لايكثر ؟

ومبنى هذا الطعن جهلهم بالمراد من الاختلاف،وذلك أن المراد به هو التفاوت في مراتب البلاغة ، التي سبق ذكرها في علم البيان عند تحديد البلاغة ، فإنك إذا استقريت ما ينسب إلى كل واحد من البلغاء ، اشعاراً كانت أو خطباً أو رسائل ، لم تكد تجد قصيدة من المطلع إلى المقطع ، أو خطبة ، أو رسالة ، على درجة واحدة في علو الشأن ، فضلا أن تجد مجموع المنسوب على تلك الدرجة ، بل لا بد يختلف . فمن بعض فوق سماك السماك علواً ، ومن بعض تحت سمك الأرض نزولاً فيها ، ما ذلك على من به طرف بخافٍ .

وقل لي ، والحال ما قرىء من الروايات عن النبي عليه السلام صلوات الله وسلامه عليه : « أن القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ فاقرؤا كيف شئتم » . هل من عاقل يذهب وهمه إلى نفي اختلاف القراآت ، لا سيما إذا انضم إلى ذلك ما يروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها ، وقد كان النبي ، عليه السلام ، اقرأنيها ، فأتيت به النبي ،

(١) سورة النساء ، الآية : ٨٢ .

عليه السلام ، فأخبرت ، فقال له : اقرأ : فقرأ تلك القراءة ، فقال النبي ، عليه السلام : هكذا نزلت ، ثم قال لي : اقرأ ، فقرأت ، فقال : هكذا نزلت ، ثم قال لي : « إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف » .
وأصوب محمل يحمل عليه قوله ، عليه السلام : على سبعة أحرف ، ما حام حوله الامام عبد الله بن مسلم بن قتيبة الهمذاني، قدس الله روحه، من أن المراد بسبعة الأحرف : سبعة أنحاء من الاعتبار متفرقة في القرآن ، وحق تلك الأنحاء عندي أن ترد إلى اللفظ والمعنى ، دون صورة الكتابة . لما أن النبي ، عليه السلام ، كان أمياً ، ما عرف الكتابة ، ولا صور الكلم ، فيتأتى منه اعتبار صورتها راجعاً إلى اثبات كلمة واسقاطها ،

وإنه نوعان : **أحدهما** أن لا يتفاوت المعنى مثل : وما عملت أيديهم، في موضع ، وما عملته ، لاستدعاء الموصول الراجع . **وثانيهما** : أن يتفاوت مثل قراءة بعض : ﴿ إنّ السّاعةَ آتيةٌ أكادُ أُخْفيها ﴾ [1] من نفسي .

واما أن يكون راجعاً إلى **تغيير نفس الكلمة** ، وانه ثلاثة أنواع :

أحدها : أن تتغير الكلمتان والمعنى واحد مثل : ﴿ ويأمرونَ النّاسَ بالبُخْلِ ﴾ [2] وبالبخل ﴿ برأسِ أخيه ﴾ [3] وبرأس و : ﴿ فنظرةٌ إلى ميسرة ﴾ [4] وميسرة . ومثل : ﴿ إنْ كانَتْ إلاّ (زقْية) واحدة ﴾ [5] في موضع إلا (صيْحَةٌ) .

وثانيها : أن تتغير الكلمتان ، ويتضاد المعنى مثل : ﴿ إنّ السّاعةَ آتيةٌ أكادُ أُخْفيها ﴾ [6] بضم الهمزة ، بمعنى : اكتمها ، وأخفيها بفتح الهمزة ، بمعنى : أظهرها .

---

(١) سورة طه ، الآية : ١٥ .
(٢) سورة الحديد ، الآية : ٢٤
وسورة النساء ، الآية : ٣٧ .
(٣) سورة الأعراف ، الآية : ١٥٠ .
(٤) سورة البقرة ، الآية : ٢٨٠.
(٥) سورة يس ، الآية : ٢٩.
(٦) سورة طه الآية : ١٥ .

وثالثها : ان تتغير الكلمتان ، ويختلف المعنى مثل : كالصوف المنقوش في موضع : ﴿ كالعِهْنِ المنْفوش ﴾ [1] وطَلْعٍ مَنْضُود في موضع ﴿ طَلْحٍ ﴾ [2] .

وأما أن يكون راجعاً إلى أمر عارض للفظ : وانه نوعان :

أحدهما : الموضع مثل : وجاءت سكرة الحق بالموت في موضع : ﴿ سَكْرَةُ الموت بالحقّ ﴾ [3] .

وثانيهما : الاعراب مثل : ﴿ إنْ تَرَنِ أنَا أقلّ ﴾ [4] وانما قل و : ﴿ هُنَّ أطْهرُ لَكُمْ ﴾ [5] واطهر لكم .

ومنها : أن قرآنكم يكذب بعضه بعضاً لاشتماله على كثير من التناقض ، فإن صدق ، لزم كذبه ، وإن كذب ، لزم كذبه ، والكذب على الله محال ، قائلين : بين قوله : ﴿ فيومئذ لا يُسْأل عَنْ ذَنْبه إنْس ولا جان ﴾ [6] وقوله : ﴿ولاَ يُسْأَلُ عَنْ ذنوبهم المجرمون ﴾ [7] وبين قوله : ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْئلنهم أجمعينَ ٭ عمّا كانُوا يعْمَلون ﴾ [8] وقوله : ﴿ فَلَنَسْئلنّ الّذينَ أرسِلَ إليْهمْ ولنسْئلَنّ المُرسلين ﴾ [9] تناقض .

ولو عرفوا شروط التناقض ، على ما سبقت تلاوتها عليك ، لما قالوا ذلك . أليس من شروط التناقض : اتحاد الزمان واتحاد المكان ، واتحاد الغرض . وغير ذلك مما عرفت ؟ ومن لهم باتحاد ذلك فيما أوردوا بعد أن عرف أن مقدار يوم القيامة خمسون ألف سنة على ما أخبر تعالى :

---

(١) سورة القارعة ، الآية : ٥ .
(٢) سورة الواقعة ، الآية : ٢٩ .
(٣) سورة ق ، الآية : ١٩ .
(٤) سورة الكهف ، الآية : ٣٩ .
(٥) سورة هود ، الآية : ٧٨ .
(٦) سورة الرحمن ، الآية : ٣٩.
(٧) سورة القصص ، الآية : ٧٨.
(٧) سورة الحجر ، الآيتان : ٩٢ — ٩٣ .
(٩) سورة الأعراف ، الآية : ٦.

﴿ في يوم كانَ مِقْداره خَمْسين ألْفَ سَنَة ﴾ [1] وعرف بالاخبار، أن يوم القيامة مشتمل على مقامات مختلفة ، فإذا احتمل أن يكون السؤال في وقت من أوقات يوم القيامة ، ولا يكون في آخر ، وفي مقام من مقاماته ولا يكون في آخر ؟ أو بقيد من القيود . كالتوبيخ أو التقرير أو غير ذلك مرة ، وبغير ذلك القيد أخرى ؛ فكيف يتحقق التناقض ؟ ويقولون بين قوله : ﴿ لا تَخْتَصِمُوا لديّ قَدْ قَدّمْتُ إليْكم بالوعيد ﴾ [2] وقوله : ﴿ ثُمَّ إنَّكُم يومَ القِيامَة عِنْدَ ربِّكُم تَخْتَصِمونَ ﴾ [3] وقوله : ﴿ هاتوا برهانكُم إن كُنْتُم صادقينَ ﴾ [4] وقوله : ﴿ يومَ تأتي كلُّ نفْسٍ تجادلُ عنْ نَفْسها ﴾ [5] وبين قوله : ﴿ هذا يومُ لا يَنْطقون * ولا يُؤذنُ لهُم فيَعْتذرونَ ﴾ [6] تناقض .

ويقولون بين قوله : ﴿ وأقْبلَ بعضهُمْ على بعْضٍ يتَساءلون ﴾[7] وبين قوله : ﴿ فلاَ انْسابَ بيْنهُمْ يومَئِذٍ ولا يتساءلون ﴾[8] تناقض .

والجواب ما قد سبق .

ويقولون قوله : ﴿ لَيْسَ لهُمْ طَعَامٌ إلاّ مِنْ ضريعٍ ﴾ [9] يناقض قوله : ﴿ ولاَ طَعَامٌ إلاّ مِنْ غِسْلين ﴾ [10] جهلا منهم أن أصحاب النار ، أعاذنا الله منها ، طوائف مختلفون في العذاب ؛ فمن طائفة عذابهم اطعام الضريع لا غير ؛ ومن طائفة عذابهم اطعام الغسلين وحده ، ويقولون قوله : ﴿ لابثينَ فيها أحْقاباً ﴾ [11] يناقض قوله : ﴿ خالدينَ فيها أبداً ﴾ [12] لكون الاحقاب : جمع قلة نهايته العشرة،

---

(١) سورة المعارج ، الآية : ٤ .
(٢) سورة ق ، الآية : ٢٨ .
(٣) سورة الزمر ، الآية : ٣١ .
(٤) سورة البقرة ، الآية : ١١١ .
(٥) سورة النحل ، الآية : ١١١ .
(٦) سورة المرسلات : الآيات : ٣٥-٣٦.
(٧) سورة الصافات ، الآيات : ٢٧ و ٥٠. وسورة الطور ، الآية : ٢٥ .
(٨) سورة المؤمنون ، الآية : ١٠١ .
(٩) سورة الغاشية ، الآية : ٦ .
(١٠) سورة الحاقة ، الآية : ٣٦ .
(١١) سورة النبأ ، الآية : ٢٣ .
(١٢) سورة النساء ، الآيات : ٥٧ و ١٢٢ و ١٦٩ ؛ المائدة : ١١٩ ، التوبة : ١٠٠ ؛ سورة الأحزاب ، الآية : ٦٥ وغيرها ...

وكون مفرده ، وهو الحقب : ثمانين سنة . ورجوع نهاية الأحقاب إلى ثمانمائة سنة .

فيقال لهم أليس إذا لم يقدر فحسب مع قوله : ﴿لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَاباً﴾[1] يرتفع التناقض ؟ فمن أنبأكم بتقديره ؟

ويقولون قوله : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[2] يناقض قوله : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ ﴾[3] . والجواب أن التناقض إنما يلزم إذا قيل : ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[2] فحسب .

ويقولون بين قوله : ﴿ خَلَقَ السَّمواتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾[4] وبين قوله : ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَاداً ذَلِكَ رَبُّ العَالَمِينَ * وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ * ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ * فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾[5] . تناقض ، لكون عدد أيام خلق السموات والارض وما بينهما في الاول : ستة ، وفي الثاني : ثمانية ، لجهلهم بالمراد من قوله : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ وذلك يومان مأخوذان مع اليومين الأولين ، على ما يقال : خرجنا من البلد ، فوصلنا إلى موضع كذا في يومين ، فذهبنا ووصلنا إلى المقصد في أربعة أيام . مراد بالأربعة : يومان مضافان إلى اليومين الأولين .

---

(١) سورة النبأ الآية : ٢٣ .
(٢) سورة الأنعام ، الآية : ١٦٠ .
(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٦١ .
(٤) سورة الفرقان ، الآية : ٥٩ ؛ وسورة السجدة ، الآية : ٤ .
(٥) سورة فصلت ، الآية : ٩ - ١٢ .

ويقولون : الريح العاصفة لا تكون رخاء ، ثم : ريح سليمان موصوفة بهما في قرآنكم ، وذلك من التناقض . ولا يدرون أن المراد بالرخاء نفي ما يلزم العصف عادة من التشويش .

ويقولون : الثعبان ما يعظم من الحيات ، والجان ما يخف منها من غير عظم : فقوله في عصا موسى : مرة هي ثعبان ومرة كأنها جان : من التناقض . ولا يدرون أن المراد تشبيهها بالجان مجرد الخفة .

ويقولون : وصف القرآن بالانزال والتنزيل من التناقض ؛ ولا يدرون : ان وصفه بالانزال إنما هو من اللوح إلى السماء الدنيا ، وبالتنزيل من السماء الدنيا إلى النبي عليه السلام .

واعلم أن جهلهم في هذا الفن جهل لا حدّ له : وهو السبب في استكثارهم من ايراد هذا الفن في القرآن ، وقد نبهت على مواقع خطئهم فتتبعها أنت .

ومنها أنهم يقولون : قوله : ﴿ ولَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا للملائِكَةِ اسْجُدُوا لآدمَ ﴾ [1] كذب محض . ومن ذا الذي يرضى لكلام فيه عيب الكذب ، أن ينسب إلى الله تعالى عن الكذب علواً كبيراً ؛ فإن أمره للملائكة بالسجود لآدم لم يكن بعد خلقنا وتصويرنا ، يقولون ذلك لجهلهم بأن المراد بقوله : ﴿ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكم ﴾ [2] هو خلقنا : أباكم آدم وصورناه .

ومنها أنهم يقولون : أنتم في دعواكم أن القرآن كلام الله قد علمه محمداً على أحد أمرين ، اما أن الله تعالى جاهل لا يعلم ما الشعر ، واما أن الدعوى باطلة . وذلك في قرآنكم : ﴿ ومَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ ﴾ [3] وأنه يستدعي أن لا يكون فيما علمه شعر ،ثمان في القرآن من جميع البحور شعراً .

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١١ .
(٢) سورة الأعراف ، الآية : ١١ .
(٣) سورة يس ، الآية : ٦٩ .

فيه من بحر الطويل من صحيحه :

﴿ مَنْ شَاء فَلْيُؤمِن ومَن شاء فَلْيكْفرْ ﴾ [1] .

وزنه : فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

ومن مجزوء : ﴿ مِنْها خَلَقْناكُمْ وفيها نُعيدكُمْ ﴾ [2]

وزنه : فعلن مفاعيلن فعولن مفاعلن

ومن بحر المديد : ﴿ واصْنَعِ الفُلْكَ بأعْيُننا ﴾ [3] .

وزنه : فاعلاتن فعلن فعلن

ومن بحر البسيط : ﴿ ليقضيَ اللهُ أمْراً كانَ مَفْعولا ﴾ [4]

وزنه : مفاعلن فاعلن مستفعلن فعلن

ومن بحر الوافر :

﴿ويُخْزِهم ويَنْصرْكُمْ عَلَيْهم ويشْف صُدُورَ قَوْمٍ مُؤمنينَ﴾ [5]

وزنه : مفاعلتن مفاعيلن فعولن مفاعلتن مفاعيلن فعولن

ومن بحر الكامل : ﴿ واللهُ يَهْدي مَنْ يَشاء إلى صراطٍ مستقيم ﴾ [6]

وزنه : مستفعلن مستفعلن متفاعلن مستفعلان

ومن بحر الهزج من مجزوءه : ﴿ تاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنا ﴾ [7]

وزنه : مفعول مفاعيل فعولن

---

(1) سورة الكهف ، الآية : ٢٩ .

(2) سورة طه ، الآية : ٥٥ .

(3) سورة هود ، الآية : ٣٧ ؛ وسورة المؤمنون ، الآية : ٢٧ .

(4) سورة الأنفال ، الآية : ٤٤ .

(5) سورة التوبة ، الآية : ١٤ .

(6) سورة البقرة ، الآية : ٢١٣ ؛ وسورة النور ، الآية : ٤٦ .

(7) سورة يوسف ، الآية : ٩١ .

ونظيره : ﴿ الْقُوهُ على وجْه أبي يأتِ بصيراً ﴾ [1] .

ومن بحر الرجز : ﴿دانيةً عَلَيْهِمْ ظِلالها وذُلِّلَتْ قُطُوفها تذليلا﴾ [2]

وزنه : مفتعلن مفاعلن مفاعلن مفاعلن مفاعلن مفعولن

ومن بحر الرمل : ﴿ وجِفانٍ كالْجَوابِ وقُدُورٍ راسياتٍ ﴾ [3]

وزنه : فعلاتن فاعلاتن . فعلاتن فاعلاتن

ونظيره : ﴿ وَوَضَعْنا عَنْكَ وِزْرَكَ * الَّذي أنْقَضَ ظَهْرَكَ ﴾ [4]

ومن بحر السريع : ﴿ قالَ فَمَا خَطْبُكَ يا سامري ﴾ [5] .

وزنه : : مفتعلن مفتعلن فاعلن

ونظيره : ﴿ نَقْذِفُ بالحقِّ على الباطل ﴾ [6] . ومنه : ﴿ أوْ كالَّذي مَرَّ على قريةٍ ﴾ [7] .

ومن بحر المنسرح : ﴿ إنّا خَلَقْنَا الانسانَ مِنْ نُطْفةٍ ﴾ [8]

وزنه : مستفعلن مفعولات مستفعلن

ومن بحر الخفيف :

﴿أرأيْتَ الَّذي يُكذِّبُ بالدِّينِ * فذلكَ الَّذي يَدُعُّ اليَتيم﴾ [9]

وزنه : فعلاتن مفاعلن فعلاتن فعلاتن مفاعلن فاعلاتن

ومنه : ﴿ لا يَكادونَ يَفْقَهُونَ حَديثاً ﴾ [10] وكذا : ﴿ قالَ ياقومِ هؤلاء بَنَاتي ﴾ [11] .

---

(1) سورة يوسف ، الآية : ٩٣ .
(2) سورة الانسان ، الآية : ١٤ .
(3) سورة سبأ ، الآية : ١٣ .
(4) سورة الانشراح ، الآيتان : ٢ – ٣ .
(5) سورة طه ، الآية : ٩٥ .
(6) سورة الأنبياء ، الآية : ١٨ .
(7) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٩ .
(8) سورة الانسان ، الآية : ٢ .
(9) سورة الماعون ، الآيتان : ١ – ٢ .
(10) سورة النساء ، الآية : ٧٨ .
(11) سورة هود ، الآية : ٧٨ .

ومن بحر المضارع ، من مجزوء ؛

﴿ يَوْمَ التَّناد * يَوْمَ تُولُّونَ مُدْبِرِينَ ﴾ [1]

وزنه : مفعول فاعلات مفاعيل فاعلاتن

ومن بحر المقتضب : ﴿ في قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ [2]

وزنه : فاعلات مفتعلــن

ومن بحر المجتث : ﴿ مُطَّوِّعِينَ مِنَ المؤمنينَ في الصَّدَقات ﴾ [3]

وزنه : مستفعلن فعلاتن مفاعلن فعــلاتن

ومن بحر المتقارب : ﴿ وأُمْلِي لَهُمْ إنَّ كَيْدي متين ﴾ [4]

وزنه : فعولــن فعولــن فعولن فعولــن

فيقال لهم من قبل أن ننظر ، فيما أوردوه : هل حرفوا بزيادة أو نقصان حركة أو حرف أم لا ؛ ومن قبل أن ننظر : هل راعوا أحكام علم العروض في الأعاريض والضروب التي سبق ذكرها أم لا ؟ ومن قبل أن ننظر : هل عملوا بالمنصور من المذهبين في معنى الشعر على ما سبق أم لا ؟ . يا سبحان الله قدّروا جميع ذلك اشعارا ؟ أليس يصح بحكم التغليب أن لا يلتفت إلى ما أوردتموه ، لقلته ؟ ويجري لذلك القرآن مجرى الخالي عن الشعر ، فيقال بناء على مقتضى البلاغة : ﴿ ومَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ ﴾ [5] . وعلى هذا المحمل ، كيف يلزم شيء مما ذكرتم ؟ .

وإذ قد وفق الله جلت أياديه حتى انتهى الكلام إلى هذا الحد ، فلنؤثر ختم الكلام حامدين الله ومصلين على الأخيار .

---

(1) سورة غافر (المؤمن) ، الآيتان : ٣٢ — ٣٣ .

(2) سورة البقرة ، الآية : ١٠ ؛ وسورة المائدة ، الآية : ٥٢ ؛ وغيرهما.

(3) سورة التوبة ، الآية : ٧٩ .

(4) سورة الأعراف ، الآية : ١٨٣ ؛ وسورة القلم ، الآية: ٤٥ .

(5) سورة يس ، الاية : ٦٩ .

يقول مصححه راجي عفو ربه العلي ، محمد كامل بن محمد الأسيوطي الأزهري :

الحمد لله على ما أولى ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد امام الفضلاء ، وعلى آله وأصحابه وسائر أحبابه وأحزابه ،

أما بعد : فقد تم بحمده تعالى طبع كتاب : المفتاح ، للامام أبي يعقوب السكّاكي ، رحمه الله وأثابه رضاه .

وقد تم طبعه في شهر رمضان المبارك سنة ١٤٠٣ هجرية على مطابع دار الكتب العلمية — بيروت . جزى صاحبها أفضل الخير والتحية آمين .

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

القسم الثاني

علم النحو

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

القسم الثالث
علما المعاني والبيان

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
الفن الثالث : في تفصيل اعتبارات المسند	٢٠٥
ترك المسند	٢٠٦
ذكر المسند	٢٠٧
إفراد المسند	٢٠٨
متى يكون المسند فعلا ؟	٢٠٨
تقييد المسند	٢٠٩
ترك تقييد المسند	٢٠٩
متى يكون المسند اسماً ؟	٢١٠
متى يكون المسند منكراً ؟	٢١٠
تخصيص المسند	٢١٢
ترك تخصيص المسند	٢١٢
متى يكون المسند اسماً معرفاً	٢١٢
متى يكون المسند جملة ؟	٢١٧
تأخير المسند	٢١٩
تقديم المسند	٢١٩
فصل : اعتبارات الفعل وما يتعلق به	٢٢٤
ترك الفعل	٢٢٤
إثبات الفعل	٢٢٨
ترك مفعوله	٢٢٨
إثبات الفعل	٢٣٠
إضمار فاعل الفعل	٢٣٠
إظهار فاعل الفعل	٢٣١
التقديم والتأخير مع الفعل	٢٣١
النوع الاول	٢٣١

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

علم الاستدلال
أو
علم خواص تركيب الكلام

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

علم الشعر ودفع المطاعن

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

طبع على مطابع دار الكتب العلمية



